

المذهب

دراسة نظريّة نقدية

تأليف

الدكتور خالد بن مسعود بن محمد الروقي

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالجامعة
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد الثالث

بمطبعة دار الفقه

التمذهب

دراسة نظرية نقدية

٣

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

دار التدمرية

الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية

التملّكُ هَب

دراسة نظريّة نقدية

تأليف

الدكتور خالد بن مساعِد بن محمد الرّوّف

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالباحثين
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد الثالث

دار التّأليف والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبحث الثاني:
عمل المتمذهب عند تعدد
أقوال إمامه في مسألة واحدة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم تعدد أقوال إمام المذهب

المطلب الثاني: الترجيح بين أقوال إمام المذهب

توطئة

تُعدُّ أقوالُ إمام المذهبِ مِنْ أهمِّ الأمورِ التي تقومُ عليها حقيقةُ التَّمذهبِ، والأصلُ أنْ يكونَ قولُ إمام المذهبِ معلوماً عند أربابِ مذهبه؛ ليصحَّ منهم الالتزامُ به، لكن قد يقفُ المتمدُّهُ في بعضِ المسائلِ الفقهيَّةِ، أو الأصوليَّةِ على أكثرِ مِنْ قولٍ لإمامه في المسألةِ الواحدةِ، فما الذي يصنعه المتمدُّهُ في هذه الحالةِ؟ وقبلَ هذا، ما حكمُ تعددِ أقوالِ إمام المذهبِ في المسألةِ الواحدةِ؟

لقد اهتمَّ الأصوليون منذ وقتٍ مبكرٍ بالحديثِ عن مسألة: (تعدد الأقوال لإمام المذهب)، فأوضحوا حكمها، وما المرجَّح منها الذي تصحُّ نسبة القول به إليه، وقد نظمت عقد هذا المبحث في مطلبين:

الطلب الأول:

حكم تعدد أقوال إمام المذهب

إنَّ اختلافَ أقوالِ إمام المذهبِ في المسألة الواحدة دليلٌ على إخلاصه في طلبِ الصوابِ^(١)، ويحسنُ التمهيد لهذا المطلبِ بيانُ بعضِ الأمورِ التي هي محلُّ اتفاقٍ بين الأصوليين:

أولاً: لا خلافَ بين العلماء في صحة اعتقادِ إمام المذهبِ الوجوب والتحریم معاً في مسألتين مختلفتين، كاعتقادِ وجوبِ الصلاة، واعتقادِ تحریمِ الخمر^(٢).

(١) انظر: أبوحنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٩٢).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٠)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٣).

ثانياً: لا خلاف بين العلماء في صحة اعتقاد إمام المذهب الوجوب والتحريم معاً في مسألة واحدة، لكن بالنسبة إلى حكمين مختلفين لا منافاة بينهما، كاعتقاد تحريم الخمر، واعتقاد وجوب إقامة الحد فيها^(١).

ثالثاً: لا خلاف بين العلماء في صحة اعتقاد وجوب فعلين متضادين على سبيل البدل، كوجوب غسل الرجلين، ووجوب مسحهما^(٢).

رابعاً: لا خلاف بين العلماء في صحة اعتقاد وجوب فعلين غير متضادين، كخصال كفارة اليمين^(٣).

لكن ما حكم تعدد أقوال إمام المذهب، بحيث يكون له قولان أو أكثر، متفايان في المسألة الواحدة؟

سأوضح حكم هذه المسألة في ضوء الآتي:

لا يخلو حال إمام المذهب الذي نُقِلَ عنه قولان متفايان في مسألة واحدة من القسمين الآتين:

القسم الأول: أن يقول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة، في وقت واحد.

القسم الثاني: أن يقول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة، في وقتين.

القسم الأول: أن يقول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة، في وقت واحد.

إذا نُقِلَ عن إمام المذهب قولان متفايان في مسألة واحدة، كأن يقول: في المسألة قولان؟ أو يذكر قولين متفايين من غير ترجيح بينهما^(٤)، فما الحكم في هذا القسم؟

(١) انظر: المصدرين السابقين. (٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠٠).

(٤) انظر: المصدر السابق، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٣).

لا يجوز عقلاً أن يعتدّ أمام المذهب قولين مختلفين في وقت واحد، فلا يصح أن يعتدّ أن حكم الفعل التحريم في وقت معين، ومكان معين، على وجه معين، ويعتدّ أيضاً أن هذا الفعل مباح^(١).

يقول القاضي أبو يعلى: «لا يجوز أن يُقال في الحادثة الواحدة بقولين في وقت واحد»^(٢).

وقد نسب أبو الخطاب^(٣)، وابن مفلح^(٤)، وابن أمير الحاج^(٥) القول بعدم الجواز إلى عامة العلماء.

ونسب محمد الأسمندي^(٦)، والموفق ابن قدامة^(٧) إلى عامة الفقهاء.

بل الظاهر أن هذا الأمر محل اتفاق بين الأصوليين القائلين بأن المصيب من المجتهدين واحد^(٨)؛ إذ حكى الإجماع عليه أبو إسحاق الشيرازي، فقال: «إن أردتم أنه لا يجوز أن يعتدّ قولين متضادين على سبيل الجمع، مثل: أن يقول: هذا الشيء حلالٌ وحرامٌ، فهذا لا يجوز بالإجماع، ولا يقول به أحد»^(٩).

وتبع صدر الدين السلمي أبا إسحاق الشيرازي في حكاية الإجماع^(١٠).

لكن جاء عن الإمام الشافعي ذكر قولين مختلفين في مسألة واحدة-

(١) انظر: المعتمد (٢/ ٨٦٠)، والتبصرة (ص/ ٥١١)، وقواطع الأدلة (٥/ ٦١)، ومختصر منتهى

السؤل لابن الحاجب (٢/ ١٢٢٧)، وشرح العضد على مختصر المنتهى (٢/ ٢٩٩).

(٢) العدة (٥/ ١٦١٠). وانظر: شرح اللمع (٢/ ١٠٧٩)، والمسودة (٢/ ٨٢٩).

(٣) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٤/ ٣٥٧). (٤) انظر: أصول الفقه (٤/ ١٥٠٥).

(٥) انظر: التقرير والتحبير (٣/ ٣٣٣). (٦) انظر: بذل النظر (ص/ ٦٦١).

(٧) انظر: روضة الناظر (٣/ ١٠٠٤).

(٨) انظر: التبصرة (ص/ ٥١١)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/ ٥٠، ٧٦).

(٩) شرح اللمع (٢/ ١٠٧٦).

(١٠) انظر: فرائد الفوائد (ص/ ٥٧).

كما سيأتي التمثيل له بعد قليل^(١) - فهل يُعكّر ما جاء عن الإمام الشافعي على الإجماع المحكي؟ وهل يمكن أن يكون قصد الإمام الشافعي أن له في المسألة قولين مختلفين؟

الظاهر لي أن الإمام الشافعي لا يقصد بذلك أن له في المسألة قولين مختلفين، وبناءً عليه تصفو حكاية الإجماع التي أشرت إليها آنفاً؛ ويدل على هذا الأمور الآتية:

الأمر الأول: توارد كلمة الأصوليين على المنع من قول المجتهد بقولين مختلفين في مسألة واحدة في وقت واحد^(٢).

الأمر الثاني: أن قول إمام المذهب بقولين مختلفين في وقت واحد ممتنع عقلاً؛ لأنه تناقض^(٣)، فكيف يعتقد الشيء حلالاً حراماً؟!^(٤)، ويستحيل أن يكون القولان مرادين للقاتل^(٥).

يقول الآمدي: «أن يكون ذلك - أي: ما نقل عن الإمام الشافعي من

(١) يقول أبو المظفر السمعاني في: قواطع الأدلة (٦٢/٥) عن قول الإمام الشافعي بقولين مختلفين: «فأما قول العالم الواحد فيه - أي: في الضرب الذي يسوغ فيه الخلاف - بقولين مختلفين، فلم يُعلم قبل الشافعي - رحمه الله تعالى - من قال بذلك تصريحاً، وهو بَلَّغَهُ قد ابتكر هذه العبارة، وذكرها في كتبه».

(٢) انظر على سبيل المثال: شرح العمد (٣١٩/٢)، والمعتمد (٨٦٠/٢)، ومسائل الخلاف للصيمري (ص/٤٩٦)، والعدة (١٦١٠/٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٥٧)، ووضحة الناظر (١٠٠٤/٣)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، وشرح مختصر الروضة (٦٢١/٣)، والتقرير والتحبير (٣٣٣/٣)، وتيسير التحير (٢٣٤/٤)، وفواتح الرحموت (٣٩٤/٢).

(٣) انظر: تيسير التحير (٢٣٤/٤)، وفواتح الرحموت (٣٩٤/٢).

(٤) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٤١١/٣)، وقواطع الأدلة (٦٤/٥)، ورفع الحجاب (٥٦٠/٤)، ونهاية السؤل (٤٣٩/٤)، والبحر المحيط (١١٩/٦)، والتقرير والتحبير (٣٣٣/٣).

(٥) انظر: التقرير والتحبير (٣٣٤/٣)، والتحبير (٣٩٥٥/٨)، ورفع النقاب للشوشاوي (٥/٤٨١-٤٨٢)، وشرح الكوكب المنير (٤٩٢/٤).

قوله: فيه قولان - بمعنى: اعتقاده للقولين، وهو محال^(١).

ويقول شهاب الدين القرافي: «أمّا أنّه - قول الإمام الشافعي: فيه قولان - جازمٌ بهما، فمحالٌ ضرورة»^(٢).

الأمر الثالث: تأويل علماء الشافعية لما جاء عن الإمام الشافعي من قوله في مسألة واحدة: فيها قولان، ولولا قناعتهم بامتناع قول إمامهم في مسألة واحدة بقولين مختلفين، لما سارعوا إلى تأويل ما جاء عن إمامهم، وبيان مراده به^(٣).

وقد نقل بدر الدين الزركشي عن ابن كج^(٤)، وابن فورك^(٥) قولهما أنّ

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢٠١/٤).

(٢) شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩).

(٣) للاطلاع على أجوبة علماء الشافعية عما ورد عن إمامهم انظر مثلاً: أدب القاضي للماوردي (١/٦٦٥ وما بعدها)، والتبصرة (ص/٥١١-٥١٣)، وشرح اللمع (٢/١٠٧٧)، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤١٦ وما بعدها)، وقواطع الأدلة (٥/٦٤ وما بعدها)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/٣٥٧)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٥/٣٩١)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠١)، والحاصل من المحصول (٢/٩٦٦)، والتحصيل من المحصول (٢/٢٥٥)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٣ وما بعدها)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٦ وما بعدها)، ورفع الحاجب (٤/٥٦٠)، وتشنيف المسامع (٣/٤٨٠)، ولمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٤٦٧ وما بعدها).

(٤) هو: يوسف بن أحمد بن كج، أبو القاسم الدينوري، كان علامة إماماً من أئمة الشافعية، فقيهاً أصولياً، وقد انتهت إليه الرئاسة في المذهب ببلده، يضرب به المثل في الحفظ، وكان قاضياً جمع بين الرياسة في الفقه والدنيا، ارتحل إليه الناس من الآفاق للاشتغال عليه بالدينور؛ رغبة في علمه، وجودة نظره، تتلمذ لأبي الحسن ابن القطان، وحضر مجلس الداركي، من مؤلفاته: التجريد - وهو كتاب مطول - توفي سنة ٤٠٥ هـ مقتولاً. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١١٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٧/٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٨٣)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/٣٥٩)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٣٤٠)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/١٢٦)، وشذرات المذهب لابن العماد (٥/٣٥).

(٥) هو: محمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الأصبهاني، كان علامة إماماً متكلماً أصولياً، أديباً نحويّاً، شافعي المذهب، أشعري المعتقد، درس بالعراق مدة وبنيسابور، وانتفع به الطلاب وتخرجوا به، من مؤلفاته: الحدود في الأصول، ومقدمة في نكت من أصول الفقه، وأوائل =

المستنكر اعتقاد القولين معاً في حالة واحدة، كما يستحيل كون الشيء على ضدين من الحدوث والقدم؛ ومعلوم أن الإمام الشافعي لا يريد هذا، ولقوله مخارج، ثم ساقوا عدداً منها^(١).

الأمر الرابع: لم يقل الإمام الشافعي، ولم يُنقل عنه أنه قال في مسألة واحدة: لي فيها قولان، بل الثابت عنه أنه يقول: في المسألة قولان، ونحو هذه العبارة^(٢)، وفرق بين العبارتين.

وقد نسب مجد الدين ابن تيمية وغيره إلى الإمام الشافعي القول بجواز أن يقول المجتهد في شيء واحد ووقت واحد بقولين مختلفين^(٣).

ويظهر لي أن نسبة هذا القول إلى الإمام الشافعي لا تخلو من نظر ظاهر؛ إذ لم يصرح الإمام الشافعي بجواز قول المجتهد في مسألة واحدة بقولين مختلفين، وإنما قال في بعض المسائل: إن فيها قولين، وهذه العبارة محتملة، فلا يصح أن يُنسب إلى الشافعي أمر محال.

وقد ذكر بعض الأصوليين أدلة دالة على منع قول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة في وقت واحد، منها:

الدليل الأول: أن الصحابة رضي الله عنهم تكلموا في الفقه، وكثرت المسائل المنقولة عنهم، ولم يُحك عن واحد منهم أنه قال في مسألة واحدة: فيها قولان.

= الأدلة في أصول الكلام، ومشكل الحديث وبيانه، وتفسير القرآن العظيم، توفي سنة ٤٠٦ هـ. انظر ترجمته في: تبين كذب المفترى لابن عساكر (ص/٢٣٢)، وإنباه الرواة للقفطي (٣/١١٠)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٢١٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/٣٤٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٤/١٢٧)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٢٦٦)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/١٣٢).

(١) انظر: البحر المحيط (٦/١١٩).

(٢) انظر: حقيقة القولين للغزالي، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٨٢)، والمحصول في أصول الفقه للرازي (٥/٣٩٣).

(٣) انظر: المسودة (٢/٨٢٩).

فَمَنْ قَالَ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ: فِيهَا قَوْلَانِ، فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ^(١).

مناقشة الدليل الأول: لا نُسَلِّمُ انعقادَ إجماع الصحابة رضي الله عنهم على المنع من قول: فِيهَا قَوْلَانِ، فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذْ اتَّفَقَهُمْ عَلَى تَرْكِ الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ، لَا يَدُلُّ عَلَى مَنَعِهَا؛ إِذْ هُمْ لَمْ يَصْرَحُوا بِالْمَنَعِ^(٢).

الدليل الثاني: أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ بِقَوْلَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ مُحَالٌ عَقْلًا، وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا قَبْلَ قَلِيلٍ.

الدليل الثالث: لَا يَخْلُو أَمْرُ الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ قَالَهُمَا إِمَامُ الْمَذْهَبِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَا صَحِيحَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَا فَاسِدَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَحِيحًا وَالْآخَرُ فَاسِدًا.

فالأول - أَنْ يَكُونَ الْقَوْلَانِ صَحِيحَيْنِ - : غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَالضَّدَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ.

والثاني - أَنْ يَكُونَ الْقَوْلَانِ فَاسِدَيْنِ - : غَيْرُ جَائِزٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا عِنْدَ الْقَائِلِ فَاسِدَيْنِ لَمَا حَكَاهُمَا، وَلَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ وَجْهَ فَسَادِهِمَا، فَالْقَوْلُ بِهِمَا حَرَامٌ.

والثالث - أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ صَحِيحًا وَالْآخَرُ فَاسِدًا - : غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَبَيَّنَ إِمَامُ الْمَذْهَبِ أَمْرَهُ، أَوْ رَجَّحَهُ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّرْجِيحِ^(٣)، ثُمَّ لَا يَخْلُو حَالُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ صَحِيحٌ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَعْلَمَ ذَلِكَ.

(١) انظر: العدة (١٦١١/٥)، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٤١٥/٣)، وقواطع الأدلة (٦٣/٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٥٨-٣٥٩/٤)، وفرادئ الفوائد للسلمي (ص/٥٠).

(٢) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٤١٥/٣).

(٣) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٥٩/٤)، والتحبير (٣٩٥٥-٣٩٥٦/٨)، وشرح الكوكب المنير (٤٩٢-٤٩٢/٤).

فإن عَلِمَ أَنَّ أَحَدَ الْقَوْلِينَ صَحِيحٌ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَكْتُمَهُ؛ لِلوَعْدِ الشَّدِيدِ عَلَى كِتْمِ الْعِلْمِ؛ كَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ، فَكْتُمَهُ، أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ^(١) مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٢).

(١) اللَّجَامُ - كِتَابٌ - : فارسي معرَّب، وهو ما تشدُّ به الدابة من السيور والحديدية التي توضع في فمها. انظر: الصحاح، مادة: (لجم)، (٢٠٢٧/٥)، والقاموس المحيط، مادة: (لجم)، (ص/١٤٩٣)، وتاج العروس، مادة: (لجم)، (٣٩٩/٣٣).

(٢) أخرج حديث أبي هريرة ﷺ: أبو داود في: سننه، كتاب: العلم، باب: كراهية منع العلم (ص/٥٥٤)، برقم (٣٦٥٨)، وحسن المنذري في: مختصر سنن أبي داود (٢٥١-٢٥١/٥) إسناده رواية أبي داود، والترمذي في: جامعه، كتاب: العلم عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كتمان العلم (ص/٥٩٧)، برقم (٢٦٤٩)، وقال: «وفي الباب عن جابر، وعبد الله بن عمرو، حديث أبي هريرة حديث حسن». وابن ماجه في: سننه، في المقدمة، باب: من سئل عن علم فكتمه (ص/٦٣)، برقم (٢٦١)، وقال ابن القيم في: تهذيب السنن (١٧٨٤/٤) عن رجال إسناده رواية ابن ماجه: «كلهم ثقات». والطيالسي في: المسند (٢٦٦/٤)، برقم (٢٦٥٧)، وابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: الأدب، باب: في الرجل يكتنم العلم (١٣/٤٦٧)، برقم (٢٦٩٨٣)، وأحمد في: المسند (١٨/١٣)، برقم (٧٥٧١)؛ وأبو يعلى في: المسند (٢٦٨/١١)، برقم (٦٣٨٣)، والعقيلي في: الضعفاء (٢١٨-٢١٩) بعدة أسانيد، وقال عن أحدها: «إسناده صالح». وابن حبان في: صحيحه، كتاب: العلم، باب: ذكر إيجاب العقوبة في القيامة على الكاتم العلم (٢٩٧/١)، برقم (٩٥)؛ والطبراني في: المعجم الأوسط (٣/٣٣٥)، برقم (٣٣٢٢)، والحاكم في: المستدرک، كتاب: العلم (١/١٣٢-١٣٣)، برقم (٣٤٤)، وقال: «هذا حديث تداوله الناس بأسانيد كثيرة، تجمع ويؤاخر بها، وهذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ثم نقل عن شيخه أبي علي الحافظ إعلاله لحديث أبي هريرة ﷺ، ثم أجاب الحاكم عن إعلال شيخه أبي علي، وبين الحاكم أنَّ شيخه قد تراجع عن إعلال الحديث، ثم ذكر الحاكم بعده حديث عبد الله بن عمرو ﷺ، وقال عنه: «ووجدنا الحديث بإسناد صحيح لا غبار عليه عن عبد الله بن عمرو». والبيهقي في: الجامع لشعب الإيمان، باب: في شح المرء بدينه حتى يكون القذف في النار أحب إليه من الكفر (٤/٣٧٣)، برقم (١٦١٣-١٦١٤)؛ وابن عبد البر في: جامع بيان العلم (١/٢-٣)، برقم (١)؛ والبغوي في: شرح السنة، كتاب: العلم، باب: وعيد من كتم علماً يعلمه (١/٣٠١)، برقم (١٤٠)، وقال: «هذا حديث حسن».

وللحديث شواهد عن عددٍ من الصحابة ﷺ، كما أشار إليها الترمذي في كلامه السابق. ويقول المنذري في: مختصر سنن أبي داود (٢٥٢-٢٥٣/٥): «وقد روي هذا الحديث أيضاً من رواية عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعلي بن طلق، وفي كلٍّ منها مقال».

وكيف يقول قولاً فاسداً يلبس فيه على الناس؟! وإن كان يجهل صحة القولين، فلا يحل له أن يحكيهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١).

وهو في هذه الحال غير عالم بحكم المسألة، فليس له قول أصلاً، فكيف يقال: له فيها قولان؟! فلم يبق إلا أن القول بالقولين باطل^(٢).

الدليل الرابع: قياس أقوال إمام المذهب على نصوص الشارع، فكما أنه لا يمكن للشارع أن يقول في مسألة واحدة في وقت واحد قولين متنافيين، فكذلك إمام المذهب لا يجوز له ذلك؛ لأنه تناقض^(٣).

ويتصل بالقسم الأول (أن يقول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة، في وقت واحد) الإشارة إلى ما ذكره علماء الشافعية في الجواب عما نُقل عن الإمام الشافعي من قوله في بعض المسائل: فيها قولان، فقد ذكروا أجوبة متعددة، وأفاضوا في ذكرها، وردوا الاعتراضات الواردة عليهم^(٤)، ولم يخل الحديث في المسألة من الوقعة في بعض

= وقد صحح الحديث: الذهبي في: الكبائر (ص/٢٨٧)، والزيدي في: إتحاف السادة المتقين (١٠٩/١)، والألباني في تعليقه على السنن في المواضع السابقة.

وقال ابن كثير في: تفسيره (٤٧٦/١) عن الحديث: «وقد ورد الحديث في: المسند، من طرق يشد بعضها بعضاً».

وقال عنه ابن حجر في: القول المسدد (ص/٤٥): «إن لم يكن في نهاية الصحة فهو صالح للحجة».

(١) من الآية (٣٦) من سورة الإسراء.

(٢) انظر: العدة (١٦١٣-١٦١٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٦٠/٤)، وروضة الناظر (١٠٠٥-١٠٠٦)، وشرح مختصر الروضة (٢٢٢/٣)، والاختلاف الفقهي لعبدالعزیز الخليلي (ص/٢٤٢).

(٣) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/٧٣).

(٤) لعلماء الشافعية في الدفاع عن الإمام الشافعي عدة مؤلفات، منها:

١- رسالة بعنوان: (نصرة القولين) لأبي العباس ابن القاص.

الأئمة، وكان الواجب عدم الوقوع في مثل هذا المزلق^(١).

وسأشير إلى بعض الأجوبة دون توسع، وسأقتصر على أجوبتهم عما قال عنه الإمام الشافعي: فيها قولان^(٢)، ولن أذكر أجوبتهم عما نُقل فيه

= ٢- رسالة بعنوان: (حقيقة القولين) لأبي حامد الغزالي. وقال تاج الدين السبكي في: رفع الحاجب (٥٦٠/٤) عما صنعه ابن القاص والغزالي وغيرهما ممن صنف في المسألة: «فيه ما تقرّ عين ناظره».

٣- كتاب بعنوان: (فرائد الفوائد وتعارض القولين لمجتهد واحد) لمحمد بن إبراهيم السلمي المناوي.

(١) انظر مثلاً: التبصرة (ص/٥١١)، والبرهان (٢/٨٩٤)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/٣٥٦)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٥٥)، والدرر اللوامع للكوراني (ص/٥٧٠)، والشافعي - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٥٦).

(٢) ذكر القاضي الباقلاني - كما في: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤١٨) - أن ما وقع للإمام الشافعي من قوله في مسألة واحدة: فيها قولان، لا يكاد يبلغ عشر مسائل. وانظر: رفع الحاجب (٤/٥٦٠).

وذكر القاضي أبو حامد المروزي - كما نقله عنه أبو إسحاق الشيرازي في: التبصرة (ص/٥١٢)، وفي: شرح اللمع (٢/١٠٧٩) - أنه لم يقع للإمام الشافعي أنه قال في مسألة واحدة: فيها قولان، إلا في بضعة عشر موضعاً: ستة عشر، أو سبعة عشر.

وأكثر الأصوليين على ما ذكره القاضي أبو حامد المروزي، انظر مثلاً: البرهان (٢/٨٩٢)، وقواطع الأدلة (٥/٨٢-٨٣)، وحقيقة القولين للغزالي، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٨٩)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٥٨)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٥/٣٩٤)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠١)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (٢/١٢٢٨)، والتحصيل من المحصول (٢/٢٥٦)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٢١)، وشرح العضد على مختصر المنتهى (٢/٢٩٩)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٦)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٦)، ورفع الحاجب (٤/٥٦٠)، وتحفة المسؤول للرهوني (٤/٢٧١)، وتشنيف المسامع (٣/٤٨١)، والبحر المحيط (٦/١٢٠)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٥٠)، ولمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٤٧٠)، والتقرير والتحجير (٣/٣٣٤)، والتحجير (٨/٣٩٥٨-٣٩٥٧)، والدرر اللوامع للكوراني (ص/٥٦٩)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/٦٠)، وشرح الكوكب المنير (٤/٤٩٣)، وتيسير التحجير (٤/٢٣٥)، وفواتح الرحموت (٢/٣٩٥).

ويقول تاج الدين السبكي في: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٧): «وقد وقع في: (المحصول) بدل القاضي أبي حامد المروزي الشيخ أبو حامد الإسفراييني؛ وكأنه اشتبه أبو حامد بأبي حامد، ووقع فيه الجزم بأن المواضع سبعة عشر، وهو وهم». وانظر: البحر المحيط (٦/١٢١).

عن الإمام الشافعي جوابان في وقتين؛ لأنه خارج عن القسم الذي أتحدث عنه، هذا من جهة، ولعدم الإشكال فيه من جهة أخرى.

ويحسن قبل ذكر أجوبة علماء المذهب الشافعي إيراد مثالين لما جاء عن الإمام الشافعي:

المثال الأول: يقول الإمام الشافعي: «وَإِذَا غَسَلَهُنَّ - أَي: نجاسة الكلب والخنزير - سَبْعاً جَعَلَ أُولَهُنَّ، أَوْ آخَرَهُنَّ تَرَاباً، لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِي بَحْرٍ لَا يَجِدُ فِيهِ تَرَاباً، فَغَسَلَهُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ التَّرَابِ فِي التَّنْظِيفِ مِنْ أَشْيَانٍ، أَوْ نُحَالَةٍ^(١)، أَوْ بِمَا أَشْبَهَهُ: ففیه قولان: أحدهما: لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِأَنْ يَمَاسَّهُ التَّرَابُ. وَالْآخَرُ: يَظْهَرُ بِمَا يَكُونُ خَلْفاً مِنَ التَّرَابِ، وَأَنْظَفَ مِنْهُ، مِمَّا وَصَفْتُ»^(٢).

المثال الثاني: يقول الإمام الشافعي: «فَإِنْ خَطَبَ - أَي: خطبة الجمعة - بأربعين، ثُمَّ كَبَّرَ بِهِمْ، ثُمَّ انْفَضُّوا مِنْ حَوْلِهِ، ففیه قولان: أحدهما: إِنْ بَقِيَ مَعَهُ اثْنَانِ حَتَّى تَكُونَ صَلَاتُهُ صَلَاةَ جَمَاعَةٍ تَامَّةٍ، فَصَلَّى الْجُمُعَةَ: أَجْزَأُتَهُ... وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: أَنَّهَا لَا تَجْزِئُهُ بِحَالٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ أَرْبَعُونَ^(٣) حِينَ يَدْخُلُ، وَيَكْمَلُ بِهِمُ الصَّلَاةَ...»^(٤).

أجوبة علماء الشافعية عما جاء عن الإمام الشافعي:

من الأجوبة التي ذكرها علماء الشافعية:

الجواب الأول: أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْقَوْلَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ عَلَى

(١) النُّحَالَةُ: قشر حبّ الدقيق، وما يبقى في المُنْخُل بعد نخله، والنُّخْل: التصفية والاختيار. انظر: الصحاح، مادة: (نخل)، (١٨٢٧/٥)، ومقاييس اللغة، مادة: (نخل)، (٤٠٧/٥)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (نخل)، (ص/٤٨٨)، والقاموس المحيط، مادة: (نخل)، (ص/١٣٧١).

(٢) الأم (١٣/٢-١٤).

(٣) جاء في النسخة التي رجعت إليها: «أربعين»، وقد صححتها من طبعة أخرى.

(٤) المصدر السابق (٣٨٠/٢).

سبيل التخيير بينهما، دون الجمع، لا أنه^(١) اعتقد كل واحد منهما كما اعتقد الآخر، وثبت عند أحدهما كما ثبت عند الآخر^(٢).

وممن أيد هذا الجواب: القاضي عبد الجبار المعتزلي^(٣)، والقاضي أبو بكر الباقلاني^(٤)، وأبو حامد الغزالي^(٥)، وشهاب الدين القرافي^(٦)، وأبو علي الشوشاوي^(٧).

وقد اعترض إمام الحرمين على هذا الجواب، فقال: «هذا الذي قاله -أي: القاضي الباقلاني- غير سديد؛ فإن الصحيح من مذهب الشافعي أن المصيب واحد»^(٨).

- (١) في: شرح العمدة (٣٢٢/١): «لأنه» بدلاً عن: «لا أنه»، ولعل الأقرب ما أثبتته.
- (٢) انظر: نصره القولين لابن القاص (ص/١١٥)، والمعتمد (٢/٨٦١)، وقواطع الأدلة (٥/٨٢).
- (٣) انظر: شرح العمدة (٣٢٢/١). والقاضي عبد الجبار هو: عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن عبد الجبار بن خليل الهمداني، أبو الحسن الأسدي، الملقب بقاضي القضاة، ولد سنة ٣٥٩هـ من مشاهير غلاة المعتزلة، وأحد علماء المذهب الشافعي، كان علامة متكلماً بارعاً في الأصول والفروع والتفسير، متميزاً بالذكاء، وقد ولي قضاء القضاة بالري، يقول شمس الدين الذهبي: «تخرج به خلق في الرأي الممقوت»، من مؤلفاته: العمدة، والنهاية، والمغني، وتفسير القرآن، توفي بالري سنة ٤١٥هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٢/٤١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٢٤٤)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/٥٣٣)، والوافي بالوفيات للصفدي (٣١/١٨)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/٩٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/١٨٣)، وطبقات المعتزلة للمرتضى (ص/١١٢)، ولسان الميزان لابن حجر (٥/٥٤)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٢٦٢).
- (٤) انظر: التقريب والإرشاد للباقلاني (ص/٣٥) تحقيق/ الدكتور محمد الدويش، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤١٨).
- (٥) انظر: المستصفى (٢/٤٥٢).
- (٦) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩).
- (٧) انظر: رفع النقاب (٥/٤٨١).
- (٨) التلخيص في أصول الفقه (٣/٤١٩). وانظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٥/٣٩١)، والحاصل من المحصول (٢/٩٦٥)، والتحصيل من المحصول (٢/٢٥٥)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٦)، ونهاية السؤل (٤/٤٤٠)، وتحفة المسؤول للرهنوي (٤/٢٧١)، والبحر المحيط (٦/١٢٠).

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ لَمَا كَانَ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ، بَلْ قَوْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّخْيِيرُ^(١).

الجواب الثاني: أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ نَظَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ تَوَصَّلَ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا أَحَدُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، وَقَطَعَ بِفَسَادِ مَا عَداهُمَا مِنَ الْأَقْوَالِ، لَكِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَيُّ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الرَّاجِحُ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدْلَةِ مِثْلًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ هُوَ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ^(٢).

وَلَمْ يَرْتَضِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِي هَذَا الْجَوَابَ؛ لِأَنَّ مَنْ تَدَبَّرَ أَصُولَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِتَخْطِئَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسَائِلِ الْاجْتِهَادِيَّةِ^(٣).

الجواب الثالث: أَنْ يَكُونَ قَصْدُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ مَنِهْمَا وَجْهًا فِي الْاجْتِهَادِ، لَكِنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٤)، فَهُوَ مُتَوَقِّفٌ وَمُتَرَدِّدٌ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٥).

(١) انظر: بذل النظر للأسمندي (ص/٦٦٢)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٥/٣٩١)، وروضة الناظر (٣/١٠٠٦)، والتحصيل من المحصول (٢/٢٥٥)، وشرح الكوكب المنير (٤/٤٩٣).

(٢) انظر: شرح العمد (١/٣٢٢-٣٢٣)، والمعتمد (٢/٨٦١)، وأدب القاضي للماوردي (١/٦٧٥)، والتبصرة (ص/٥١٣)، وقواطع الأدلة (٥/٧١)، وحقيقة القولين للغزالي، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٨٦)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/٣٥٥)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٥)، والبحر المحيط (٦/١١٩)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٧٢)، والتحبير (٨/٣٩٥٨)، ورفع النقاب للشوشاوي (٥/٤٨٢).

(٣) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٣/٤١٧).

(٤) انظر: أدب القاضي للماوردي (١/٦٧٧)، والمستصفي (٢/٤٥٢).

(٥) انظر: شرح اللمع (٢/١٠٧٩)، وقواطع الأدلة (٥/٨١)، وحقيقة القولين للغزالي، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٨٧)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/٣٥٥)، والحاصل من المحصول (٢/٩٦٦)، ونهاية السؤل (٤/٤٣٩)، وفواتح الرحموت (٢/٣٩٥).

يقول أبو إسحاق الشيرازي: «وهذا - أي: ما جاء عن الإمام الشافعي - لا يدل إلا على غزارة العلم وقوة الفقه، وأن الأصول تزاحمت عنده، والأشياء ترادفت حتى أوجب ذلك توقفاً في حكم الحادثة»^(١).

ويقول إمام الحرمين الجويني: «فالسديد إذاً أن نقول في القسم الأخير الذي ختمنا الكلام به، وهو أن ينص على قولين في الجديد، ولا يختار أحدهما: إنه ليس له في المسألة قول ولا مذهب، وإنما ذكر القولين؛ ليتردد فيهما، وعدم اختياره لأحدهما لا يكون ذلك خطأ منه، بل علو رتبة الرجل، وتوسيعه في العلم»^(٢).

ورجَّح الجواب الثالث جمع من علماء الشافعية ومحققهم، منهم: أبو المظفر السمعاني^(٣)، والفخر الرازي^(٤)، وتاج الدين الأرموي^(٥)، وسراج الدين الأرموي^(٦)، والقاضي البيضاوي^(٧)، وصفي الدين الهندي^(٨)، وتاج الدين ابن السبكي^(٩)، وبدر الدين الزركشي^(١٠).

فإن قال قائل: لا يصح القول ببناء على هذا الجواب: إن للإمام الشافعي في المسألة قولين، فليس له قول أصلاً^(١١).

فالجواب: ما ذكره إمام الحرمين الجويني، فقال: «هكذا نقول - أي:

- (١) شرح اللمع (٢/١٠٧٩).
- (٢) التلخيص في أصول الفقه (٣/٤٢٠-٤٢١). وانظر: البرهان (٢/٨٩٢).
- (٣) انظر: قواطع الأدلة (٥/٨٤-٨٥).
- (٤) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٥/٣٩١).
- (٥) انظر: الحاصل من المحصول (٢/٩٦٦).
- (٦) انظر: التحصيل من المحصول (٢/٢٥٥).
- (٧) انظر: منهاج الوصول (٧/٢٧٠٥) مع شرحه الإبهاج.
- (٨) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٦٣٥).
- (٩) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٥).
- (١٠) انظر: تشنيف المسامع (٣/٤٨٠).
- (١١) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤٢١)، وحقيقة القولين للغزالي، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٩٤).

ليس للشافعي قولٌ - ولا نتحاشى منه، وإنَّما وَجَّه الإضافة إلى الشافعي ذكره لهما، واستقصاؤه وجوه الأشباه فيهما^(١).

ومنهم مَنْ علَّل إضافة القولين إليه بأنَّ المسألة تحتلُّ قولين عنده^(٢).

الجواب الرابع: أن يكون مقصدُ الإمام الشافعي بذكر القولين حكايتهما عن غيره من المجتهدين^(٣)، ولا تُوجبُ الحكاية أن يكونا قولين له؛ لأنَّ الحاكي مخبرٌ عن معتقد غيره، كحال مَنْ حكى الكفر لا يصيرُ كافراً^(٤).

وضَعَفَ الجواب الرابع بعضُ الأصوليين، كأبي الحسين البصري^(٥)، وإمام الحرمين الجويني^(٦)؛ لأنَّ الإمام الشافعي أضاف القولين إلى اجتهاده، ولا تسوغُ معه حكاية القولين^(٧).

ومن جهةٍ أخرى: فقد يجعلُ الإمام الشافعي المسألة على قولين في صورة لا يُؤثر فيها عن العلماء قبله قولٌ على التنصيص^(٨).

ويظهرُ لي أن أقربَ هذه الأجوبة هو الجواب الثالث، مع كون بعضها متجهةً أيضاً، وقد يكون لكلِّ مسألة أجاب فيها الإمام الشافعي جوابها الذي يناسبها، وذلك بالنظر إلى القرائن والسياق.

(١) التلخيص في أصول الفقه (٤٢١/٣). (٢) انظر: البحر المحيط (١٢٣/٦).

(٣) انظر: نصرة القولين لابن القاص (ص/١٠٩)، والعدة (٥/١٦١)، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٤١٦/٣)، وقواطع الأدلة (٥/٧٧)، وحقيقة القولين للغزالي، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٨٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠١)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (٢/١٢٢٨)، والحاصل من المحصول (٢/٩٦٦)، والتحصيل من المحصول (٢/٢٥٦)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٥)، ونهاية السؤل (٤/٤٣٩)، وتحفة المسؤول للرهوني (٤/٢٧١)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٧٦)، والتقرير والتحجير (٣/٣٣٤).

(٤) انظر: قواطع الأدلة (٥/٧٧-٧٨). (٥) انظر: شرح العمدة (٢/٣٢١).

(٦) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤١٦/٣).

(٧) انظر: المصدر السابق.

(٨) انظر: شرح العمدة (٢/٣٢١)، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤١٦).

ولمّا اعترض بعض علماء الحنابلة على علماء الشافعية فيما جاء عن الإمام الشافعي من حكاية القولين، أورد بعض الشافعية على الحنابلة إيراداً، وهو أن الإمام أحمد صنع مثلما صنع الإمام الشافعي، فحكى قولين مختلفين في مسألة واحدة^(١)، وأمر آخر، وهو: أن تعدد الروايات عن الإمام أحمد كتعدد القولين عن الإمام الشافعي^(٢).

فهل يتوجه هذا الإيراد على الحنابلة؟

قبل ذكر أجوبة الحنابلة عمّا نسبته الشافعية إلى الإمام أحمد، سأورد مثالين لما جاء عن الإمام أحمد:

المثال الأول: جاء في: (مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح)^(٣) أن صالحاً سأل الإمام أحمد عن رجل ماتت امرأته: «هل يجوز له أن ينظر إلى شيء من محاسنها، ويدخلها القبر؟ فأجاب: الناس يختلفون في هذا، وقد روي عن عمر أنه قال في امرأته لما توفيت فقال لأوليائها: أنتم أحقّ بها^(٤)، وروي عن أبي بكر أنه واثب إخوة امرأته حتى أدخلها القبر^(٥).

المثال الثاني: جاء في: (مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود)^(٦): «قلت لأحمد: البكر إذا استحضت؟ قال: عندنا فيه قولان: قول أن تقعد أدنى الحيض، ثم تغتسل وتصوم وتصلّي، أو تقعد أكثر حيض النساء ستاً أو سبعا، فإذا عرفت أيامها، واستقامت عليه، قضت ما كانت صامتة في هذه الأيام، دون أيام حيضها».

(١) انظر: تهذيب الأجابة (١/٤٥٣). (٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) (١/٢٧١-٢٧٢).

(٤) تقدم تخريج أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في: (ص/٢٧٨).

(٥) تقدم تخريج أثر أبي بكر رضي الله عنه في: (ص/٢٧٩).

(٦) (ص/٣٣). وقد نقل هذه المسألة: أبو يعلى في: العدة (٥/١٦٢١)، وأبو الخطاب في: التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٦٦) وذكر لها تنمة في آخرها: «قلت لأحمد: فما تختار أنت؟ قال: من قال يوماً فهو احتياط». وراجع تعليق محقق العدة (٥/١٦٢١).

أجوبة علماء الحنابلة عما نسبته الشافعية إلى الإمام أحمد:

أجاب الحنابلة عما نسبته الشافعية إلى الإمام أحمد بعدة أجوبة، منها:

الجواب الأول: أن إجابة الإمام أحمد باختلاف تخرج حسب ما تحتمله مسألة السائل، فكل جواباته وأردة على سؤال، ولم يقع منه جواب باختلاف ابتداء من أجل قصد بيان مذهبه^(١).

الجواب الثاني: أن عامة أجوبة الإمام أحمد التي أجاب فيها باختلاف تجد أنها إذا اقتضى السؤال جواباً بالبيان عن الإصابة، فإن الإمام أحمد يبين ويرجع، بل يحتج أيضاً^(٢).

يقول القاضي أبو يعلى: «أحمد رحمته الله لم يطلق القولين حتى ينبي عن اختياره، والصحيح منهما»^(٣).

الجواب الثالث: أن لجواب الإمام أحمد باختلاف الصحابة رضي الله عنهم فائدة لا غنية عنها؛ إذ لأقوال الصحابة رضي الله عنهم من الفقه الذي لا يسع عالماً جهله به، وهذا يختلف عن الجواب بالقولين؛ فليس فيه فقه الصحابة رضي الله عنهم^(٤).

الجواب الرابع: أن جواب الإمام أحمد باختلاف الصحابة رضي الله عنهم يختلف عن الجواب بالقولين؛ إذ الصواب حتماً في القولين أو الأقوال المنقولة عن الصحابة رضي الله عنهم، بخلاف الجواب بالقولين دون إشارة إلى أنها أقوال الصحابة رضي الله عنهم^(٥).

أما الجواب عن الأمر الثاني، (وهو الاعتراض بكثرة الروايات عن

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٥٣-٤٥٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٤٥٤).

(٣) العدة (٥/١٦٢٢). وانظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٦٥).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٥٧-٤٥٨).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٤٥٨).

الإمام أحمد في المذهب الحنبلي، فيُنْقَل عنه في المسألة الواحدة عدّة روايات: فهناك فرق بين ما صنّعه الإمام الشافعي، وما جاء عن الإمام أحمد من تعدد الروايات، فإنّ تعدد الروايات يَقَعُ لكثير من الأئمة المجتهدين، فليس مختصاً بالإمام أحمد وحده^(١).

ومن جهة أخرى: فإنّ الإمام أحمد لم يقل بما جاء عنه من الروايات في وقت واحد، وإنّما قالها في أوقات مختلفة^(٢)، وهذا لا تناقض فيه^(٣).

وأيضاً: فإنّنا نقطع بأنّ القولين اللذين ذكرهما الإمام الشافعي قد نصّ عليهما، أمّا في اختلاف الروايات، فقد يكون مردّ اختلافها عن الإمام إلى الناقل لها؛ فقد يغلط في سماعه، أو يخطئ في فهمه، وقد يقول الإمام بقول، ثم يرجع عنه إلى قول آخر، ولا يعلم الناقل رجوع إمامه^(٤).

فنظير اختلاف الروايات عن الإمام أحمد - في الجملة - هو اختلاف القول القديم والقول الجديد عن الإمام الشافعي.

القسم الثاني: أن يقول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة، في وقتين.

إذا نُقِلَ عن أحد الأئمة قولان أو أكثر في وقتين مختلفين، فهذا أمرٌ سائغ^(٥) - ومحلّ الحديث عن الترجيح بين القولين في المطلب القادم -

(١) انظر: العدة (١٦١٦/٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٦١٦-١٦١٧)، والتقريب والتحجير (٣٣٤/٣).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٦٢٤/٣).

(٤) انظر: البحر المحيط (١٢٩/٦)، والتقريب والتحجير (٣٣٤/٣)، وتيسير التحجير (٢٣٥/٤)، وفواتح الرحموت (٣٩٤/٢)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٧٤-٧٥)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير (٢٦/١)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٤٤١)، وأبو حنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٩٠)، وأصول الفقه للدكتور بدران أبو العينين (ص/٤٨٥)، والاجتهاد للدكتور سيد الأفغاني (ص/٤٢٧)، ونظرية الأخذ بما جرى به العمل لعبد السلام العسري (ص/٣٢-٣٣).

(٥) انظر: فرائد الفوائد للسلمي (ص/٤٥).

يقول أبو إسحاق الشيرازي: «هذا جائز، لا نزاع فيه»^(١).

إذ المجتهد قد يجتهد في وقت، فيؤديه اجتهاده إلى قول، ثم يجتهد في وقت آخر، فيؤديه اجتهاده إلى قول آخر غير الأول، وهذا أمر لا إشكال فيه^(٢)؛ لأنَّ اعتقاد صحة القولين في وقتين ليس بمحال عقلاً^(٣).

يقول أبو الحسن الماوردي: «ليس أحدٌ من الفقهاء إلا وقد اختلفت عنه الرواية في الأحكام، فسماها أصحابهم روايات، وسماها أصحاب الشافعي أقاويل»^(٤).

وتغيّر الرأي ماثور عن أكابر العلماء منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم^(٥).

وقد يعبرُ العلماء عن هذه الحالة بقولهم: في المسألة قولان، أو على قولين، ويكون مرادهم في وقتين^(٦).

الطلب الثاني:

الترجيح بين أقوال إمام المذهب

إذا تعددت أقوال إمام المذهب في مسألة من المسائل - سواء أكانت المسألة أصولية، أم فقهية - فورد عنه في مسألة واحدة أكثر من قول، فما المرجح منها؟

(١) شرح اللمع (١٠٧٧/٢).

(٢) انظر: أدب القاضي للماوردي (٦٧١/١)، وقواطع الأدلة (٦١/٥، ٧٥)، وشرح مختصر الروضة (٦٢٤/٣)، والبحر المحيط (١١٩/٦).

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٩٤/٤).

(٤) أدب القاضي (٦٧٣/١). وانظر: قواطع الأدلة (٧٥-٧٦/٥)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٤٥).

(٥) انظر: حقيقة القولين للغزالي، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٨٠).

(٦) انظر: المصدر السابق، وتقارير الشربيني على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/٣٥٩).

تحدث العلماء عن هذه المسألة بإسهاب، وفصلوا القول فيها، وأرى قبل الحديث عنها الإشارة إلى النقاط الآتية:

الأولى: محلُّ الحديث في هذا المطلب عن الترجيح^(١) بين أقوال إمام المذهب إذا تعددت في مسألة واحدة فقط، أمّا إذا تعددت أقواله في مسألتين، فلا يدخل في حديثي هنا، إلا إن انتفى الفرق بين المسألتين^(٢)؛ لأنّهما تصيران كالمسألة الواحدة.

الثانية: لا بُدَّ مِنْ ثبوت صحة القولين أو الأقوال عن إمام المذهب^(٣)، فإن لم يثبت القول فإنه لا يقوى على مزاحمة الثابت.

الثالثة: قد يرَدُّ عن إمام المذهب قولان مختلفان في وقتين، ويردُّ المحققون مِنْ أصحابه أحدهما^(٤)؛ لعلّة مِنْ العلل، ومثُل هذا لا يدخل في حديثي.

الرابعة: يستوي في الحديث في هذا المطلب ما إذا ورَدَ عن إمام المذهب قولان متنافيان، أو ورَدَتْ عنه أقوال متنافية، فالتعبير بالقولين عند مَنْ يُعبّر به ليس مقصوداً، وإنّما هو مِنْ باب التمثيل، ولعل مرّة غلبة التعبير بالقولين إلى أنّ وقوع التعارض بين القولين أكثر مِنْ وقوعه بين الأقوال.

(١) الترجيح في اللغة: مصدر من الفعل رَجَحَ، يقال: رَجَحَ يُرَجِّحُ تَرْجِيحًا، ومعنى الترجيح: التمييز والتثقيل. انظر: القاموس المحيط، مادة: (رجح)، (ص/٢٧٩).

وفي الاصطلاح: عرفه الرازي في: المحصول في علم أصول الفقه (٣٩٧/٥) بـ«تقوية أحد الطريقين على الآخر؛ ليعلم الأقوى، فيعمل به، ويطرح الآخر». وانظر: البحر المحيط (٦/١٣٠).

(٢) انظر: المعتمد (٨٦٣/٢)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (٣٥٥/٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٠٢/٤)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٢٨/٢)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤٠/٢٩)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/٢٩٩)، ورفع الحاجب (٥٥٩/٤)، وفواتح الرحموت (٣٩٤/٢).

(٣) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٧٠/٤)، وابن حنبل - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٧٦).

(٤) انظر: الفروسية المحمدية لابن القيم (ص/٢٢١).

الخامسة: يدخل في حديثي في هذه المسألة ما إذا كان قول المجتهد منقولاً عنه بلفظه، أو دونه في كتابه، أو نسبه إليه أحد أصحابه، فقد يتعارض ما خطه الإمام في كتبه، مع ما نسبته إليه أحد أرباب مذهبه.

السادسة: لهذه المسألة حديثٌ تقعيديٌّ - وهذا محل حديثي - وحديثٌ مذهبي، فقد تقرّر بعض المذاهب ضوابطٌ مذهبية في الترجيح عند اختلاف الأقوال في المذهب - كالترجيح باختبار الشيوخ أو تقديم الكتب، ونحوهما - وهذا خارجٌ عن حديثي؛ لخصوصية كل مذهب على حدة. ولعدم اطراد الضوابط المذهبية في جميع المسائل من جهة أخرى^(١)؛ لكونها أغلبية.

السابعة: محل حديثي هنا عن الترجيح بين أقوال إمام المذهب فحسب، ويُلاحق به أصحابه الذين بلغوا رتبة الاجتهاد، أو قاربوها، بحيث يكون لأقوالهم مزية في المذهب.

الثامنة: يستوي في الحديث في المسألة ما إذا وردَ عن إمام المذهب قولان متنافيان، أو إذا بين أن المسألة خلافية.

التاسعة: متى ما قيل بالترجيح بين أقوال إمام المذهب، فإن من شرط المرجح أن يكون أهلاً للترجيح في مذهب إمامه^(٢)؛ فليس بإمكان كل متمذهب أن يرجح بين أقوال إمامه.

فإن لم يكن المتمذهب أهلاً للترجيح، فعليه الرجوع إلى المتأهلين له في مذهبه، أو إلى كتبهم^(٣)، ولعل هذا يقودني إلى الإشارة إلى صعوبة قيام

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٧)، والإنصاف (١/٥٠)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٩٦).

(٢) انظر: شرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/٥٨)، والمعار المعرب للنوشرسي (١٠/٤٦).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣-١٢٤)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٤/٥٨)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٣٠٤)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٢٩١) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

التمذهب بالترجيح بين أقوال أئمة المذاهب الأخرى دون استعانت به أهل الترجيح فيها.

ويتصل الحديث عن الترجيح بين أقوال إمام المذهب في هذا المطلب بالمطلب الأول؛ إذ سيكون الحديث عن الترجيح بين أقوال إمام المذهب في ضوء القسمين اللذين ذكرتهما في المطلب السابق، ولهذا جعلت للترجيح قسمين رئيسين:

القسم الأول: الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقت واحد.

القسم الثاني: الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقتين.

القسم الأول: الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقت واحد.

تقدم لنا في المطلب الأول أنه لا يصح أن يعتقد إمام المذهب قولين متنافيين في مسألة واحدة في وقت واحد، فإذا ورد عنه في كتابه أو جوابه ذكر القولين، فلا يخلو الأمر من حالتين:

الحالة الأولى: أن يذكر إمام المذهب القولين دون أن ينص على اختيار أحدهما.

الحالة الثانية: أن يذكر إمام المذهب القولين مع النص على اختيار أحدهما.

الحالة الأولى: أن يذكر إمام المذهب القولين دون أن ينص على اختيار أحدهما.

إذا قال إمام المذهب في مسألة واحدة قولين مختلفين، ولم يشر إلى اختياره عند سياقهما، فهذه الحالة صورتان:

الصورة الأولى: إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وليس في الكلام قرينة دالة عليه.

الصورة الثانية: إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وفي الكلام قرينة دالة عليه.

الصورة الأولى: إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وليس في الكلام قرينة دالة عليه.

إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وليس في الكلام قرينة دالة على اختياره، فإن الأمر لا يخلو من حالين:

الحال الأول: أن لا يرد عن إمام المذهب في موضع آخر ما يدل على اختياره.

الحال الثاني: أن يرد عن إمام المذهب في موضع آخر ما يدل على اختياره.

الحال الأول: أن لا يرد عن إمام المذهب في موضع آخر ما يدل على اختياره.

إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وليس في الكلام قرينة دالة على اختياره، ثم لم يرد عنه في موضع آخر ما يدلنا على اختياره، فالأقرب أن الإمام متوقف، ومتردد^(١).

وأجوبة علماء الشافعية التي سقتها في المطلب الأول ترد هنا^(٢)، وقد ذكرت أن الأقرب أن الإمام الشافعي متوقف.

وقد نسب بدر الدين الزركشي إلى الآمدي القول بوجوب اعتقاد نسبة

(١) انظر: نشر البنود (٢/٢٧٥)، ونثر الورود للشنقيطي (٢/٥٩٠).

(٢) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤١٨)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي

(٤/٢٠١)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٧٩)، والاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد

الأفغاني (ص/٤٢٢).

أحد القولين إلى إمام المذهب، ورجوعه عن الآخر غير معيّن، ولا تصحُّ نسبتها إليه جميعاً^(١).

واستحسن بدر الدين الزركشي ما قاله الآمدي، ويبيّن أنّ عمل الفقهاء على خلافه^(٢).

وقد تبع الزركشي في ذكر القول، ونسبته إلى الآمدي: ابن أمير الحاج^(٣)، والمرداوي^(٤).

وذكر بعض الأصوليين أنّ المتمذهب يُرجّح بين أقوال إماميه في هذه الحالة، ومن هؤلاء: ابن برهان، إذ ظاهر قوله هو أنّ علماء مذهب الإمام يجتهدون في اختيار الأشبه بمذهب إمامهم، كما يجتهد المجتهد في أقوال النبي ﷺ إذا اختلفت، ويأخذ بأقربها إلى الشرع^(٥).

واختار ابن الصلاح القول الذي ذهب إليه ابن برهان، وفصل ابن الصلاح اختياره، فقال: «عليه - أي: المتمذهب - البحث عن الأرجح والأصحّ منهما، متعرفاً ذلك من أصول مذهبه، غير متجاوز في الترجيح قواعد مذهبه إلى غيرها، هذا إن كان ذا اجتهاد في مذهبه، أهلاً للتخريج عليه.

فإن لم يكن أهلاً لذلك، فلينقله عن بعض أهل التخريج من أئمة المذهب، وإن لم يجد شيئاً من ذلك، فليتوقف»^(٦).

(١) انظر: البحر المحيط (١٢١/٦)، وتشنيف المسامع (٤٨١/٣). ولا يبعد عندي حصول الوهم فيما نسبته بدر الدين الزركشي إلى الآمدي؛ لخلو كتابي الآمدي: (الإحكام في أصول الأحكام)، و(منتهى السؤل) عن هذا القول في الموطن الذي ذكرت فيه المسألة، ويؤكد حصول الوهم أنّ ما نسبته الزركشي إلى الآمدي هو قوله في الحالة الثانية - كما سيأتي - إلا أن يكون قاله في موضع آخر من كتابيه، أو في كتاب آخر.

(٢) انظر: البحر المحيط (١٢١/٦)، وتشنيف المسامع (٤٨١/٣).

(٣) انظر: التقرير والتحجير (٣٣٤/٣). (٤) انظر: التحجير (٣٩٥٦/٨).

(٥) انظر: الوصول إلى الأصول (٣٥٦-٣٥٧/٢).

(٦) أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣-١٢٤).

واختلف علماء الحنابلة فيما إذا حكى الإمام أحمد القولين، أو الخلاف من غير أقوال الصحابة عليهم السلام، دون إشارة إلى اختياره - وقد سبق التمثيل لقول الإمام أحمد - على قولين:
القول الأول: أن الإمام متوقف.

وهذا ما ذهب إليه الحسن بن حامد؛ إذ يقول: «المذهب عندي فيما كان هذا طريقه - أي: إذا أجاب بالقولين أو الخلاف - ولم يقارن ذلك في مكان من مذهبه تفسير منه يُكسبنا التوقف، ولا يُنسب إليه ما حكاه عن المختلفين قولاً حتم، ولا يفرد بواحد منها قطعاً، وكذلك لا يُنسب إليه أيضاً أنه بالقولين متدين»^(١).

واختاره ابن مفلح^(٢).

القول الثاني: يُنسب إلى الإمام القول الأشبه بالكتاب، أو بالسنة، أو بالأثر.

اختار هذا القول ابن حمدان^(٣)، وقال عن القول الأول: «فيه بُعد»^(٤).

والأقرب من وجهة نظري هو القول الأول؛ ولعل مقصد أصحاب القول الثاني هو عمل المذهب، فإذا أراد العمل بأحد القولين، فإنه يأخذ بالقول الأشبه بالكتاب أو بالسنة.

وأرى من الضروري في هذا المقام بيان آراء الحنابلة في الترجيح بين أقوال الإمام أحمد إذا أجاب بأقوال الصحابة عليهم السلام؛ إذ ظهر لي أنهم يفرقون بين جواب الإمام بأقوال الصحابة عليهم السلام، وجوابه باختلاف الناس أو العلماء أو التابعين، فيعد بعضهم الإمام أحمد متوقفاً إذا أجاب باختلاف الناس أو العلماء أو التابعين؛ لأنه يجوز أن يذهب المجتهد إلى قول ثالث لا يخرق

(١) تهذيب الأجوبة (١/٥٣٦). (٢) انظر: أصول الفقه (٤/١٥٠٦).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٠). (٤) المصدر السابق.

إجماعهم، بخلاف الصحابة عليهم السلام، فإنه يتعين الأخذ من أقوالهم^(١).
 فإذا أجاب الإمام أحمد بأقوال الصحابة عليهم السلام، فأى الأقوال يُنسب إليه؟

• الأقوال في المسألة:

اختلف الحنابلة فيما إذا أجاب الإمام أحمد بأقوال الصحابة عليهم السلام، أي الأقوال يُنسب إليه على أقوال:

القول الأول: يُنسب إلى الإمام أحمد القول الذي يوافق دليلاً من الكتاب أو من السنة.

وهذا القول وجه عند الحنابلة^(٢). ودكره الحسن بن حامد، ومال إليه^(٣). واختاره ابن حمدان^(٤)، وهو ظاهر قول تقي الدين ابن تيمية^(٥)، وهو قول المرداوي^(٦).

القول الثاني: لا يُنسب إلى الإمام أحمد قول في هذه الصورة، بل هو متوقف.

وهذا القول وجه مخرج، كما قاله الحسن بن حامد^(٧)، وصرح بعض الحنابلة بأنه وجه في مذهبه^(٨).

القول الثالث: لا يكون للإمام أحمد قول في المسألة.

دكر هذا القول دون نسبة إلى أحد تقي الدين ابن تيمية^(٩)، والمرداوي^(١٠).

(١) انظر: المصدر السابق (ص/٩٨)، والمسودة (٢/٩٤٥).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٨). (٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٣).

(٤) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٨). (٥) انظر: المسودة (٢/٩٤٥).

(٦) انظر: الإنصاف (١٢/٢٥١). (٧) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٤).

(٨) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٨)، والمسودة (٢/٩٤٥).

(٩) انظر: المسودة (٢/٩٤٥). (١٠) انظر: الإنصاف (١٢/٢٥١).

ولا يظهر لي فرق مؤثر بين القولين: الثاني والثالث، فهما متقاربان.

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن من أصول الإمام أحمد بن حنبل فيما إذا اختلفت الصحابة عليهم السلام على أقوال، الأخذ بالقول الأقرب أو الأشبه بالكتاب أو بالسنة^(١). يقول الإمام أحمد: «إذا اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نُظِرَ، أي القولين أشبه بالكتاب والسنة؟ فأخذ به، وترك الآخر»^(٢).

فإذا ساق اختلاف الصحابة عليهم السلام، ولم يرجح، فإننا نعمل أصله في هذه الحالة، ونعتبره في سائر أجوبيته، ونأخذ بما كان أقرب إلى الكتاب أو السنة^(٣).

الدليل الثاني: لو كان الإمام أحمد متوقفاً، لقال ما يدل على التوقف، ك: لا أدري، أو لاشيء عندي، ونحوهما، فلمَّا لم يجب بهما دلٌّ على عدم توقُّفه في المسألة^(٤).

ويمكن أن يُستدل لهم بدليل ثالث: قياس ما إذا أجاب الإمام بأقوال الصحابة عليهم السلام على مسألة: (ما إذا قال الإمام قولين مختلفين في وقتين، ولم يُعلم التاريخ)، فكما أننا في المسألة الثانية نرجح القول الذي وافق الكتاب أو السنة، فكذلك في مسألتنا.

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٣)، والعدة (٤/١١٠٥)، وصفة الفتوى (ص/٩٨)، وإعلام الموقعين (٢/٥٥).

(٢) نقل قول الإمام أحمد الحسن بن حامد في: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٥)، والقاضي أبو يعلى في: العدة (٤/١١٠٥).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٥-٤٤٦).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/٤٥٠).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلل أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن الإمام أحمد هو الأعلّم بأشبه القولين بالكتاب أو بالسنة، فلمّا لم يذكره، ولم يرجّح أحدهما، ولم يملّ إليه، مع معرفته بالقولين، دلّ على أنّهما عنده سواء، فلا يكون أحدهما مذهباً له^(١).

الدليل الثاني: أن نسبة أحد القولين إلى الإمام أحمد هو اجتهاد ممّن بعده، وهذا فعلٌ لهم، ليس بفعلٍ للإمام، فكيف ننسبُ إليه أنّه اختار قولاً بفعلنا ورأينا؟!^(٢).

مناقشة الدليل الثاني، نقوش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أن ما ذكرتموه من أن تعيين القول هو فعلٌ من جاء بعده لا يضر؛ إذ الشريعة كلّها تنسبُ إلى الله تعالى، والمعوّل عليه فعلُ المجتهد من الاستدلال والنظر والقياس، ولم تقولوا: إنّ ذلك ليس بجائز؛ لأنّه فعلٌ، فكذلك هنا^(٣).

الوجه الثاني: إذا جازت نسبة القول إلى الإمام بناءً على القياس - كما مرّ - وهو فعلٌ لنا، فإنّ تعيين أحد القولين بفعلنا لا يضر^(٤).

الدليل الثالث: أن اجتهادنا في معرفة أقرب القولين إلى الكتاب أو السنة لا يطابق ما عند الإمام أحمد، ولا يقاربه، فكيف ننسبُ إليه قولاً قوّاه من جاء بعده؛ بنظره؟!^(٥).

مناقشة الدليل الثالث: إنّ ما ذكرتموه من أن اجتهادنا لا يطابق اجتهاد الإمام أحمد لا يضر؛ لأننا اتبعنا طريقه وأصله في المسألة^(٦).

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٩٨). (٢) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٤٤٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٤٥٠-٤٥١). (٤) انظر: المصدر السابق (١/٤٥١).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٤٤٥). (٦) انظر: المصدر السابق (١/٤٥١).

أدلة أصحاب القول الثالث: لم أقف لأرباب القول الثالث على أدلة - فيما رجعت إليه من مصادر - وبإمكانهم الاستدلال بأدلة أصحاب القول الثاني؛ ليتوصلوا إلى أنه ليس للإمام أحمد قول أصلاً.

• الموازنة والترجيح:

بالنظر في الأقوال، وما استدلوا به، يظهر لي أن الراجح هو القول الثاني، هذا من جهة نسبة القول إلى إمام المذهب.

أمّا من جهة العمل، فيعمل المذهب بالقول الأقرب إلى الكتاب أو السنة؛ لأنه من أصول الإمام أحمد، ثم لا بُدّ للمذهب من العمل، فإذا عمل بما يرى أنه أقرب إلى دلالة الكتاب أو السنة، فقد أدى ما عليه.

ولا أرى مانعاً من نسبة المذهب القول الذي اختاره للعمل إلى مذهبه مقيداً، كقوله مثلاً: المذهب كذا بناءً على أصل الإمام، ونحو هذه العبارة.

وقد رجّحت ما سبق؛ للآتي:

أولاً: صعوبة نسبة أحد القولين إلى الإمام، وقد ذكرهما دون تعيين الراجح عنده.

ثانياً: لا يترتب على القول الذي اخترته تعطيلاً للمذهب عن العمل، ولا تقويلاً للإمام باختيار لم يصرخ به.

الحال الثاني: أن يرد عن إمام المذهب في موضع آخر ما يدل على اختياره.

إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وليس في الكلام قرينة دالة عليه، لكنه بيّن في موضع آخر القول الذي ارتضاه، أو أعاد المسألة، فذكر قولاً واحداً، فهل يُنسب إليه القول الذي اقتصر عليه؟

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: إذا ذكر الإمام المسألة مرة أخرى، فاقصر على قول واحد، فهو قوله الذي اختاره.

وهذا القول وجه عند الشافعية^(١). وذَهَبَ إليه بعض الشافعية^(٢)، وبعض الحنابلة^(٣).

واختاره جمع من العلماء، منهم: المزني^(٤)، والحسن بن حامد^(٥)، وأبو الطيب الطبري^(٦)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٧)، ومال إليه إمام الحرمين الجويني^(٨)، وهو قول أبي المظفر السمعاني^(٩)، والفخر الرازي^(١٠).

(١) انظر: البحر المحيط (١٢٤/٦).

(٢) انظر: شرح اللمع (١٠٨٢/٢)، وقواطع الأدلة (٨٠/٥)، (٨٦).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٠)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/١٣٣).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وشرح اللمع (١٠٨٢/٢)، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٤١٧/٣)، وقواطع الأدلة (٨٦/٥)، والمسودة (٩٤٩/٢)، والبحر المحيط (١٢٤/٦).

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة (٥٠٨/١).

(٦) انظر: المسودة (٩٤٩/٢)، والبحر المحيط (١٢٥/٦). وأبو الطيب الطبري هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، ولد بآمل سنة ٣٤٨هـ كان إماماً علامةً شيخاً ورعاً، عارفاً بالأصول والفروع، محققاً متقناً، شافعي المذهب، وأحد فقهاء بغداد، وولي قضاء ربع الكرخ بعد القاضي الصيمري، ودرس وأفتى وأفاد، يقول عنه الشيرازي: «لم أرَ فيمن رأيت أكمل اجتهاداً منه، وأشدّ تحقيقاً، وأجود نظراً منه»، من مؤلفاته: شرح المزني، وله كتب في الخلاف والمذهب والأصول والجدل، توفي سنة ٤٥٠هـ وله مائة وستتان، ولم يتغير عقله ولا فهمه في آخر حياته. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٠/٤٩١)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٢١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٥١٢/٢)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢٤٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٦٦٨/١٧)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٢/٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١٥٧/٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٠٥/١)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/٥١).

(٧) انظر: التبصرة (ص/٥١٥). (٨) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤١٨/٣).

(٩) انظر: قواطع الأدلة (٨٦/٥).

(١٠) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٣٩٣/٥).

والآمدي^(١)، وسراج الدين الأرموي^(٢)، وصفي الدين الهندي^(٣)، وتقي الدين ابن تيمية^(٤)، وتاج الدين ابن السبكي^(٥)، وجمال الدين الإسنوي^(٦)، وبدر الدين الزركشي^(٧)، وابن أمير الحاج^(٨)، والمرداوي^(٩)، وجلال الدين السيوطي^(١٠)، وعبد الله العلوي^(١١)، ومحمد الأمين الشنقيطي^(١٢).

يقول الحسن بن حامد: «يؤخذ بالبين المفسر عنه - أي: عن الإمام أحمد - ولا يلتفت إلى ما كان من الروايات بالاختلاف والتوقف»^(١٣).

القول الثاني: إذا ذكر الإمام المسألة مرة أخرى، فاقصر على قول واحد، فلا يعد قوله.

وهذا القول وجه عند الشافعية^(١٤). وذَهَبَ إليه بعض الشافعية^(١٥)، وبعض الحنابلة^(١٦). ونسبَه إمام الحرمين الجويني إلى معظم الشافعية^(١٧).

واختاره أبو إسحاق المروزي^(١٨)، وابن حمدان^(١٩). وذكر تقي الدين ابن تيمية القول دون نسبة إلى أحد^(٢٠).

-
- (١) انظر: الأحكام في أصول الأحكام (٢٠١/٤).
 - (٢) انظر: التحصيل من المحصول (٢٥٥/٢).
 - (٣) انظر: نهاية الوصول للهندي (٣٦٣٥/٨، ٣٦٣٧).
 - (٤) انظر: المسودة (٩٤٥/٢).
 - (٥) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٢٧٠٥/٧).
 - (٦) انظر: نهاية السؤل (٤٣٩/٤).
 - (٧) انظر: البحر المحيط (١٢٥/٦)، وتشنيف المسامع (٤٨٠/٣).
 - (٨) انظر: التقرير والتحجير (٣٣٤/٣).
 - (٩) انظر: الإنصاف (٢٥٢/١٢).
 - (١٠) انظر: شرح الكوكب الساطع (٦٠/٤).
 - (١١) انظر: نشر البنود (٢٧٥/٢).
 - (١٢) انظر: نثر الورود (٥٩٠/٢).
 - (١٣) تهذيب الأجوبة (٥٠٨/١).
 - (١٤) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وقواطع الأدلة (٨٠/٥، ٨٦).
 - (١٥) انظر: الإنصاف (٢٥٢/١٢)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/١٣٣).
 - (١٦) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤١٨/٣)، والبحر المحيط (١٢٤/٦).
 - (١٧) انظر: المسودة (٩٤٩/٢).
 - (١٨) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٠).
 - (١٩) انظر: المسودة (٩٤٥/٢).
 - (٢٠) انظر: المسودة (٩٤٥/٢).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: أَنَّ دَابَّ الأئمة والعلماء في كثيرٍ من المسائل أَنَّهُم يتوقفون عند بدءِ النظر في المسألة؛ ليكملوا النظر في أدلتها، ويسبرونها، ويجمعون بينها، فَهَمُّ في مهلة النظر، فإذا سَلِمَ لهم قولٌ قالوا به على التعيين^(١).

الدليل الثاني: أَنَّ الظاهرَ مِنْ حالِ إمام المذهب أَنَّ مذهبه هو الذي أعاده؛ لأنه لو كَانَ مقيماً على القولين لَذَكَرَهُمَا، فلما أَفَرَدَ أَحَدَهُمَا دَلَّ على أَنَّهُ قوله الذي يختاره^(٢).

دليل أصحاب القول الثاني: يجوزُ أَنْ لا يذكر الإمام القول الثاني؛ اكتفاءً بما عُرِفَ عنه من القولين اللذين نصَّ عليهما أولاً، فلا يدلُّ الاختصارُ عليه على اختياره^(٣).

مناقشة دليل أصحاب القول الثاني: ما ذكرتموه أمرٌ محتملٌ، لكنَّ الظاهرَ أَنَّ ما اقتصرَ عليه إمام المذهب هو قوله واختياره^(٤).

• الموازنة والترجيح:

بالنظر في قولي المسألة وأدلتهم يظهرُ لي رجحانُ القول الأول القائل: إذا ذَكَرَ إمام المذهب المسألة مرةً أخرى، فاقصرَ على قولٍ واحدٍ، فهو قوله الذي اختاره؛ وذلك لوجهة ما عللوا به، ولكون الأظهر في المسألة اعتبار اقتصار الإمام على قولٍ اختياراً له.

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٠٨-٥٠٩).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٢)، وقواطع الأدلة (٥/٨٦).

(٣) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٢)، والمسودة (٢/٩٤٩).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٢).

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: فَإِنَّ تَحْدِيدَ قَوْلِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ خَيْرٌ مِنْ اعْتِبَارِهِ مَتَوَقِّفًا.

الصورة الثانية: إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وفي الكلام قرينة دالة عليه.

إذا قال إمام المذهب قولين مختلفين، ولم ينص على اختياره، وفي الكلام قرينة دالة عليه - كما لو فرّع على أحد القولين - فهل يُعَدُّ قوله ما دلّت القرينة عليه؟

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: إذا فرّع إمام المذهب على أحد القولين، فإنّ هذا دالٌّ على اختياره، وهو قوله الذي ينسب إليه.

والقائلون: إنّ إمام المذهب إذا أعاد المسألة فاقتصر على قول واحد يُعَدُّ قولاً له، ذهبوا هنا إلى القول الأول^(١).

القول الثاني: إذا فرّع إمام المذهب على أحد القولين فإنّه لا يدلُّ على اختياره.

والقائلون: إنّ إمام المذهب إذا أعاد المسألة، فاقتصر على قول واحد لا يُعَدُّ قولاً له، ذهبوا هنا إلى القول الثاني.

• أدلة القولين:

دليل أصحاب القول الأول: أنّ الظاهر من حال إمام المذهب أنّ مذهبه هو الذي فرّع عليه؛ لأنّه لو كان مقيماً على القولين لفرّع عليهما، فلمّا أفرد أحدهما دلّ على أنّه قوله الذي يختاره^(٢).

(١) عدا الحسن بن حامد، فلم أره ذكر هذه المسألة في المواطن التي رجعت إليها من كتابه: تهذيب الأجوبة.

(٢) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٢)، وقواطع الأدلة (٥/٨٦).

دليل أصحاب القول الثاني: يحتمل أن إمام المذهب فرّع على أحد القولين؛ لأنّ التفريع على الثاني واضح، فلا يحتاج إلى ذكره، فلا يدلّ الاقتصار على القول الأول على اختياره^(١).

مناقشة الدليل: ما ذكرتموه أمرٌ محتملٌ، لكنّ الظاهر أنّه يُعدُّ اختياراً له^(٢).

• الموازنة والترجيح:

لعل الأقرب في هذه المسألة هو اعتبارُ تفريع إمام المذهب على قولٍ اختياريٍّ له؛ لأنّه قرينة وإن كان فيها بعض الضعف، والقرائن لها أثرٌ في تحديد رأي الإمام، ووجود رأي محدد له خيرٌ من عدّه متوقفاً في المسألة.

الحالة الثانية: أن يذكر إمام المذهب القولين مع النصّ على اختيار أحدهما.

إذا ذكر إمام المذهب قولين مختلفين في مسألة واحدة، ونصّ على اختياره، أو ضعّف أحد القولين، فإنّ القول الذي اختاره هو قوله الذي يُنسب إليه.

وهذا قول جمهور الأصوليين^(٣)؛ لأنّ قول إمام المذهب ليس إلا ما

(١) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٢)، والمسودة (٢/٩٤٩).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٥١٥)، وشرح اللمع (٢/١٠٨٢).

(٣) انظر: المعتمد (٢/٨٦٣)، وشرح اللمع (٢/١٠٧٨)، وقواطع الأدلة (٥/٨٠)، وبذل النظر للأسمندي (ص/٦٦٢)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٥/٣٩١)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٢٠١)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣)، والمسودة (٢/٩٤٩)، والحاصل من المحصول (٢/٩٦٦)، والتحصيل من المحصول (٢/٢٥٥)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، وصفة الفتوى (ص/١٠٠)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٥)، وتقريب الوصول لابن جزي (ص/٤٢٤)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٧)، والإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٥)، ونهاية السؤل (٤/٤٣٩)، وتحفة المسؤول للرهوني (٤/٢٧١)، وتشنيف المسامع (٣/٤٨٠)، والبحر المحيط (٦/١٢٠)، ولمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٤٦٧)، والتقرير والتحبير (٣/٣٣٤)، ورفع النقاب للشوشاوي (٥/٤٨١)، وإرشاد الفحول (٢/١٠٧٥)، والاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص/٤٢٢)، والاختلاف الفقهي لعبدالعزیز الخليلي (ص/٢٤٣).

رَجَّحَهُ^(١).

يقول الحسن بن حامد: «إِذَا وَرَدَ - أَي: عن الإمام أحمد - الجواب بالاختلاف... فقال بأحدهما، فإنه يصر إلى ما قَطَعَ به منهما، وثُبِّتَ مذهبه عليه، ولا يُؤثِّرُ الآخرُ شيئاً، ويُقَطَّعُ على أَنَّ الآخرَ ليس مذهباً له»^(٢).

مثال هذه الحالة: سأل مُهَنَّا الإمام أحمد عن رجلٍ قال: أولُّ غلامٍ لي يخرجُ فهو حرٌّ، فخرَجَ غلامانِ، أو كلُّ عبيده؟ فقال الإمام أحمد: «قد اختلفوا». قلتُ له: ما تقولُ أنت؟ قال: «يقرُّعُ بينهم»^(٣).

ومن وجهة نظري: فإنَّ مثلَ هذه الحالة لا تحتمل وجود الخلاف في بيان اختيار إمام المذهب؛ وذلك لنصّه عليه.

وهنا اعتراض، وهو: إذا كان الصحيح عند إمام المذهب هو القول الذي اختاره، فلمَ ذَكَرَ القول الآخر؟ وأيُّ فائدة في ذكره؟^(٤).

فالجواب: من المحتمل أنَّ الإمام وطأ لقوله واختياره بذكر الخلاف في المسألة^(٥)، ثمَّ لذكر القول الآخر الذي لا يختاره عدة فوائد:

منها: أن يُعلِّمَ الإمام أصحابه وتلاميذه طُرُقَ الاجتهاد؛ لاستخراج الأحكام، والتمييز بين الصحيح والفساد.

ومنها: أنَّ بعضَ أصحاب الإمام وتلاميذه قد يؤدِّبهم اجتهادهم إلى رأيٍ ضعيف، ولا يتنبهون إلى ضعفه، فإذا بيَّن الإمام اختياره تنبهوا إلى ضعف غيره^(٦).

(١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٣٩١/٥)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٥)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٧٠٥/٧)، وتشنيف المسامع (٤٨٠/٣)، والبحر المحيط (١٢٠/٦).

(٢) تهذيب الأجوبة (٥٠٢/١).

(٣) نقل ابن حامد هذه المسألة في: المصدر السابق (٥٠٠/١).

(٤) انظر: شرح اللمع (١٠٧٨/٢).

(٥) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٤١٧/٣).

(٦) انظر: شرح اللمع (١٠٧٨/٢).

القسم الثاني: الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقتين.

إذا جاء عن إمام المذهب قولان متنافيان في مسألة واحدة، فإن الخطوة الأولى التي يقوم بها المتمذهب هي الجمع بين قولي الإمام ما أمكن^(١) - وذلك بحمل المطلق على المقيّد أو العام على الخاص أو على اختلاف الأحوال أو بحمل المجمل على المبيّن، ونحو ذلك^(٢) - فإن لم يمكن الجمع، فلا يخلو الأمر من حالتين:

الحالة الأولى: أن يعلم تاريخ قولي إمام المذهب، فيعلم قوله المتقدّم من قوله المتأخّر.

الحالة الثانية: أن لا يعلم تاريخ قولي إمام المذهب، فلا يعلم قوله المتقدّم من قوله المتأخّر.

الحالة الأولى: أن يعلم تاريخ قولي إمام المذهب، فيعلم قوله المتقدّم من قوله المتأخّر.

إذا قال إمام المذهب قولين متنافيين في مسألة واحدة في وقتين، وعلم التاريخ، فتحدد لنا قوله المتقدّم، وقوله المتأخّر: فإن القول المتأخّر ينسب إليه، وهذا أمرٌ يبيّن لا يحتاج إلى إقامة الأدلة عليه.

وهل يُنسب إلى إمام المذهب القول المتقدّم أيضاً؟ سواءً أصرّح بالرجوع عنه، أم لم يصرّح.

هذا محلّ خلاف بين العلماء، ويظهر لي أنّه لا خلاف بينهم في نسبة

(١) ذكر ابن حمدان في: صفة الفتوى (ص/٨٥) أنّه يصار إلى الجمع بين قولي الإمام إذا لم ينص على رجوعه، فإن نص فلا حاجة إلى الجمع. وما قاله وجيه.

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/٨٤٨ وما بعدها)، وأدب القاضي للماوردي (١/٦٦٨)، وصفة الفتوى (ص/٨٦)، ولمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٢/٤٦٦)، والتحبير (٨/٣٩٥٩).

القول المتقدم له مقيّداً بأنه القديم أو المرجوع عنه؛ لأنه وصف كاشف عن حالة القول المتقدم، ويكون المعنى: أنه كان قولاً له^(١).

ويحسن قبل ذكر أقوال العلماء في هذه الحالة التمثيل لها ببعض الأمثلة:

المثال الأول: ذهب الإمام الشافعي في القديم إلى المنع من بيع جلد الحيوان بعد دبغه، وذهب في الجديد إلى جواز بيع الجلد المدبوغ من الحيوان الطاهر في حال الحياة^(٢).

المثال الثاني: ذهب الإمام أحمد إلى أن دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم، إلا أنه رجّع عنه^(٣)، وقال: «كنت أذهب إلى أن دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، فأنا اليوم أذهب إلى نصف دية المسلم...»^(٤).

المثال الثالث: يقول الإمام أحمد عمّن صلى بالتيمة، ثم وجد الماء في أثناء الصلاة: «إذا رأى الماء في الصلاة يمضي فيها، ثم تبينت، فإذا الأخبار: إذا رأى الماء يخرج من صلاته»^(٥).

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٠١/٤)، والبحر المحيط (١٢٣/٦).

(٢) انظر: نهاية المطلب للجويني (٢٩، ٢٢/٢).

(٣) انظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى (٢٨٢/٢)، والمغني لابن قدامة (٥١/١٢).

(٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (١٧٢/٣)، وانظر منها: (٥٩/٣).

(٥) نقل القاضي أبو يعلى في: العدة (١٦١٧/٥) هذه المسألة عن الإمام أحمد. وانظر: مسائل الإمام

أحمد رواية ابنه صالح (٢٣٨/١)، والمغني لابن قدامة (٣٤٧/١)، والإنصاف (٢٩٨/١).

ولعل مقصود الإمام أحمد بالحديث الذي أشار إليه حديث أبي ذر رضي الله عنه، ولفظه: (إن الصعيد

الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجدته فليمسسه يشره، فإن ذلك

خير)، وأخرجه: أبو داود في: سنته، كتاب: الطهارة، باب: الجنب يتيمم (ص/٥٨)، برقم

(٣٣٢)؛ والترمذي في: جامعه، كتاب: الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب: التيمم للجنب إذا

لم يجد الماء (ص/٤٠)، برقم (١٢٤)، وقال: «حديث حسن صحيح». والنسائي في:

المجتبى، كتاب: الطهارة، باب: الصلوات بتيمم واحد (ص/٥٨)، برقم (٣٢٢)، وليس

فيه: (فإذا وجدته فليمسسه يشره، فإن ذلك خير). وعبدالرزاق في: المصنف، كتاب: الطهارة،

باب: الرجل يعزب عن الماء (٢٣٨/١)، برقم (٩١٣)؛ وأحمد في: المسند (٢٣٠/٣٥)، =

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب على أقوال، أشهرها:

القول الأول: لا يُنسب القول المتقدم إلى إمام المذهب، ويُعدّ قولاً مرجوعاً عنه، سواء أنص على رجوعه أم لم ينص.

وهذا القول هو مذهب المالكية^(١)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٢)، وجعله ابن النجار الأصحّ عندهم^(٣).

ودَّهَبَ إليه بعض المالكية^(٤)،

= برقم (٢١٣٠٤)، و(٤٤٨/٣٥)، برقم (٢١٥٦٨)؛ وابن حبان في: صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: التيمم (١٣٥-١٤٠)، بالأرقام (١٣١١-١٣١٣)؛ والدارقطني في: السنن، كتاب: الطهارة، باب: في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة (١/٣٤٤-٣٤٧)، بالأرقام (٧٢١-٧٢٥)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: الطهارة (١/٢٣٤)، برقم (٦٢٧)، وقال: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الطهارة، باب: غسل الجنب ووضوء المحدث إذا وجد الماء بعد التيمم (١/٢٢٠)؛ وفي: معرفة السنن والآثار، كتاب: الطهارة، باب: تيمم الجنب (٢/٣١)، برقم (١٦٣٤).

وقال ابن الملقن في: البدر المنير (٢/٦٥٠) عن الحديث: «حديث جيد». ونقل ابن حجر في: التلخيص الحبير (١/٤١٦) أنَّ أبا حاتم الرازي صحح الحديث، ونقل في: فتح الباري (١/٤٤٦) أنَّ الدارقطني صححه. وصحح الحديث: النووي في: المجموع شرح المذهب (٢/٢٢٠، ٢٤٤)، والألباني في: إرواء الغليل (١/١٨١).

ويشهد لحديث أبي ذر رضي الله عنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وانظر تخريج حديث أبي هريرة رضي الله عنه في: نصب الراية للزيلعي (١/١٤٩-١٥٠)، والبدر المنير لابن الملقن (٢/٦٥٦-٦٥٧)، والتلخيص الحبير لابن حجر (١/٤١٦-٤١٧)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (ج٧/١/٦٤).

(١) انظر: نشر البنود (٢/٢٧٤).

(٢) انظر: التحبير (٨/٣٩٦٠)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٤١)، والإنصاف (١٢/٢٤١).

(٣) انظر: معونة أولي النهى (٩/٥٧٤).

(٤) انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون (١/٧٠)، والمعيار المعرب للونشريسي (١٠/٤٥).

وبعضُ الشافعية^(١)، وبعضُ الحنابلة^(٢).

ونَسَبَه المرداوي^(٣)، وابنُ النجار^(٤) إلى أكثرِ الحنابلة. ونَسَبَه صدرُ الدين السلمي إلى بعض المحققين^(٥). ونَسَبَه القاضي أبو يعلى^(٦)، وابنُ حمدان^(٧)، وابنُ مفلح^(٨) إلى الخلال، وصاحبه: عبدالعزيز.

واختاره جمعٌ من الأصوليين منهم: أبو الحسين البصري^(٩)، وأبو الطيب الطبري^(١٠)، وأبو الحسن الماوردي^(١١)، والقاضي أبو يعلى^(١٢)، وأبو إسحاق الشيرازي^(١٣)، وإمام الحرمين الجويني^(١٤)، وأبو المظفر السمعاني^(١٥)، وأبو حامد الغزالي^(١٦)، وابنُ برهان^(١٧)، ومحمد الأسمندي^(١٨)، والفخر الرازي - ونَصَّ على أنَّ الرجوعَ عن القولِ المتقدم هو الظاهر^(١٩) - والموفق ابنُ قدامة^(٢٠)، والآمدي^(٢١)، وابنُ الصلاح^(٢٢).

- (١) انظر: شرح اللمع (١٠٧٧/٢)، والعزیز شرح الوجیز للرافعي (١٥٨/٢).
- (٢) انظر: المسودة (٩٤١/٢)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٧٠/٤).
- (٣) انظر: التحيير (٣٩٦٠/٨)، والإنصاف (٢٤١/١٢).
- (٤) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٩٤/٤).
- (٥) انظر: فرائد الفوائد (ص/٧٥-٧٦).
- (٦) انظر: العدة (١٦١٨/٥).
- (٧) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٦).
- (٨) انظر: أصول الفقه (١٥٠٨/٤).
- (٩) انظر: المعتمد (٨٦٣/٢).
- (١٠) انظر: المسودة (٩٤٨-٩٤٩/٢)، والبحر المحيط (١٢٣/٦).
- (١١) انظر: أدب القاضي (٦٧١/١).
- (١٢) انظر: العدة (١٦١٧/٥).
- (١٣) انظر: التبصرة (ص/٥١٢، ٥١٤)، وشرح اللمع (١٠٧٧/٢).
- (١٤) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤١٧/٣)، ونهاية المطلب (٢٩/١).
- (١٥) انظر: قواطع الأدلة (٦٣/٥، ٧٦، ٨٥).
- (١٦) انظر: حقيقة القولين، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث (ص/٢٧٩).
- (١٧) انظر: الوصول إلى الأصول (٣٥٤/٢).
- (١٨) انظر: بذل النظر (ص/٦٦١).
- (١٩) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٣٩١/٥).
- (٢٠) انظر: روضة الناظر (١٠١٣/٣).
- (٢١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٠١/٤).
- (٢٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣).

وابن الحاجب - ونصّ على أنّ الرجوع عن القول المتقدم هو الظاهر^(١) -
 وتاج الدين الأرموي^(٢)، ومحيي الدين النووي^(٣)، وسراج الدين الأرموي -
 ونصّ على أنّ الرجوع عن القول المتقدم هو الظاهر^(٤) - وشهاب الدين
 القرافي^(٥)، والقاضي البيضاوي^(٦)، وابن حمدان^(٧)، وصفي الدين الهندي
 - ونصّ على أنّ الرجوع عن القول المتقدم هو الظاهر^(٨) - والطوفي^(٩)،
 وابن جزي المالكي^(١٠)، والقاضي عضد الدين الإيجي^(١١) - ونصّ على أنّ
 الرجوع عن القول المتقدم هو الظاهر^(١٢) - وابن مفلح^(١٣)، وتاج الدين ابن
 السبكي^(١٤)، وجمال الدين الإسني^(١٥)، وبدر الدين الزركشي^(١٦)، وابن

(١) انظر: مختصر منتهى السؤل (٢/١٢٢٧).

(٢) انظر: الحاصل من المحصول (٢/٩٦٦).

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب (١/٦٨)، (٤) انظر: التحصيل من المحصول (٢/٢٥٥).

(٥) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٨).

(٦) انظر: منهاج الوصول (٧/٢٧٠٥) مع الإبهاج.

(٧) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٦)، (٨) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٦٣٤).

(٩) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٥)، (٦٤٦).

(١٠) انظر: تقريب الوصول (ص/٤٢٤).

(١١) هو: عبدالرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي، عضد الدين، ولد بإيج من نواحي شيراز سنة ٧٠٠هـ تقريباً - وقيل: بعد سنة ٦٨٠هـ - كان إماماً في المعقولات، فقيهاً أصولياً محققاً مدققاً متكلماً، كريماً جواداً، شافعي المذهب، وقيل: إنه حنفي المذهب، وقد تولى القضاء والتدريس، وتخرج به تلامذة اشتهروا في الآفاق، مثل: شمس الدين الكرمانلي، وسعد الدين التفتازاني، من مؤلفاته: المواقف في علم الكلام، وشرح مختصر ابن الحاجب، والفوائد الغياثية، توفي سنة ٧٥٣هـ وقيل: ٧٥٦هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٠/٤٦)، وطبقات الشافعية للإسني (٢/٢٣٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٣٣)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/٣٢٢)، والدليل الشافي لابن تغري بردي (١/٣٩٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٧٥).

(١٢) انظر: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/٢٩٩).

(١٣) انظر: أصول الفقه (٤/١٥٠٨).

(١٤) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٧)، ورفع الحاجب (٤/٥٥٩).

(١٥) انظر: نهاية السؤل (٤/٤٤١).

(١٦) انظر: تشنيف المسامع (٣/٤٧٩)، والبحر المحيط (٦/١٢٠)،

فرحون^(١)، وتقي الدين الحصني^(٢)، وابن الهمام الحنفي^(٣)، وابن أمير الحاج^(٤)، وأبو علي الشوشاوي^(٥)، وجلال الدين السيوطي^(٦)، وابن النجار^(٧)، وأمير باد شاه^(٨)، والشوكاني^(٩)، وابن بدران^(١٠)، ومحمد بخيت المطيعي^(١١)، ومحمد الأمين الشنقيطي^(١٢)، والدكتور حسن مرعي^(١٣)، والدكتور سيد الأفغاني^(١٤)، والدكتور عياض السلمي^(١٥).

وَمَنْ جَعَلَ قَوْلَ إِمَامِ الْمَذْهَبِ هُوَ الْمَتَأَخَّرُ فِي الظَّاهِرِ، فَلَأَقْرَبُ أَنَّهُ يَعْنِي حَالَةَ عَدَمِ نَصِّ الْإِمَامِ عَلَى رَجْوِهِ، فَلَوْ نَصَّ عَلَيْهِ، فَقَوْلُهُ الْمَتَأَخَّرُ قِطْعًا^(١٦).

القول الثاني: يُنسَبُ إلى إِمَامِ الْمَذْهَبِ الْقَوْلُ الْمَتَقَدِّمُ.

وهذا قول بعض الشافعية^(١٧)، وبعض المالكية^(١٨)، وبعض الحنابلة^(١٩).

-
- (١) انظر: تبصرة الحكام (٧١/١). (٢) انظر: القواعد (٣٥٦/٣).
 (٣) انظر: التحرير (٢٣٢/٤) مع تيسير التحرير.
 (٤) انظر: التقرير والتحجير (٣٣٤/٣). (٥) انظر: رفع النقاب (٤٧٩/٥).
 (٦) انظر: شرح الكوكب الساطع (٥٧/٤).
 (٧) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٩٤/٤)، ومعونة أولي النهى (٥٧٤/٩).
 (٨) انظر: تيسير التحرير (٢٣٢/٤). (٩) انظر: إرشاد الفحول (١٠٧٥/٢).
 (١٠) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/١٢٦).
 (١١) انظر: سلم الوصول (٤٤١/٤). (١٢) انظر: نثر الورود (٥٩٠/٢).
 (١٣) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية (ص/١٤٣) ضمن بحوث: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية.
 (١٤) انظر: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه (ص/٤١٩).
 (١٥) انظر: تحرير المقال (ص/٧٨). (١٦) انظر: البحر المحيط (١٢٣/٦).
 (١٧) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (١٥٩/٢).
 (١٨) انظر: جامع فتاوى الأحكام للبرزلي (١٠٥/١)، والمعيار المعرب للونشريسي (٣٧٤/٦)، و(٤٦٨/١٠).
 (١٩) انظر: روضة الناظر (١٠١٣/٣)، وأصول الفقه لابن مفلح (١٥٠٨/٤)، والفروع له (١/٤٠)، والتحجير (٣٩٦٢/٨)، وتصحيح الفروع للمرداوي (٤١/١)، والإنصاف (١٠/١)، و(٢٤١/١٢).

واختاره مجدُ الدين ابنُ تيمية؛ إذ يقول: «وقد تدبرْتُ كلامَهم - أي: علماء الحنابلة - فرأيتُه يقتضي أن يُقال بكونَهما مذهباً له، وإن صرَّح - أي: الإمام أحمد - بالرجوع»^(١).

وبعضُ أربابِ هذا القول قيَّدَ قوله بأن لا يكونَ رجوعُ إمام المذهب عن قوله؛ لنصِّ قاطع، فإن كان رجوعُه للنصِّ القاطع، لم ننسب إليه قوله المتقدم^(٢).

القول الثالث: يُنسبُ إلى إمام المذهب القول المتقدم، إلا إذا صرَّح برجوعه عنه، فلا ينسبُ إليه.

وهذا القول وجهٌ عند الشافعية^(٣). وذَهَبَ إليه بعضُ الشافعية^(٤)، وبعضُ الحنابلة^(٥).

واختاره صدرُ الدين السلمي^(٦).

ونسبَه ابنُ حمدان^(٧)، والمرداوي^(٨)، وابنُ النجار^(٩) إلى الحسن بن حامد.

وظاهرُ قولِ الحسن بن حامد في موضعٍ من كتابه: (تهذيب الأجوبة) أنَّه يقولُ بالقول الثاني^(١٠)، لكنَّه قيَّدَ قوله في آخر كتابه، فبيَّن أنَّ ما صرَّح

(١) المسودة (٢/٩٤١). وانظر: التحبير (٨/٣٩٦٢).

(٢) انظر: المعيار المعرب للنوشرسي (١٠/٤٦٨).

(٣) انظر: البحر المحيط (٦/١٢٣).

(٤) انظر: التبصرة (ص/٥١٤)، وشرح اللمع (٢/١٠٧٧)، وقواطع الأدلة (٥/٨٥)، والإبهاج

في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٧)، وتشنيف المسامع (٣/٤٧٩)، والبحر المحيط (٦/١٢٣)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/١٢٨).

(٥) انظر: المسودة (٢/٩٤١)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٣٧٠)، وصفة

الفتوى (ص/٨٦)، والفروع لابن مفلح (١/٤٠).

(٦) انظر: فرائد الفوائد (ص/١٢٩)، وقارن منه: (ص/٧٦).

(٧) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٦).

(٨) انظر: التحبير (٨/٣٩٦٠)، وتصحيح الفروع (١/٤٢).

(٩) انظر: شرح الكوكب المنير (٤/٤٩٤).

(١٠) انظر: (١/٥٥١)، و(٢/٨٦٤).

الإمام أحمد برجوعه عنه فليس قوله^(١).

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة،

منها:

الدليل الأول: قياسُ تعارضِ قولي إمام المذهب - إذا عُلِمَ المتأخرُ منهما مِن المتقدم - على نصوصِ النبي ﷺ، فكما أنه إذا تعارضَ نصانِ عنه ﷺ أخذنا بالتأخيرِ منهما، وجعلناه ناسخاً للمتقدم، فكذا الأمرُ في أقوالِ إمام المذهب^(٢).

الدليل الثاني: أن قولَ إمام المذهب المتأخرِ معارضٌ لقوله المتقدمُ وضدُّ له، وإذا كانَ كذلك، فإنه يُعدُّ مبطلاً للمتقدم ومفسداً له، فلا تجوزُ نسبتهُ إليه، كما لو صرَّح بالرجوعِ عنه؛ إذ لا شيءٌ أبلغ في الدلالة على رجوع الإمام عن قوله مِن أن يقول بضده^(٣).

الدليل الثالث: أن إمام المذهب عدلٌ عن القول المتقدم إلى القول المتأخر؛ لتغيرِ اجتهاده، فلا ينسب إليه ما عدل عنه^(٤).

الدليل الرابع: إذا قال إمام المذهب قولاً، كالإباحة مثلاً، ثم عاد فقال بالتحريم، فالظاهرُ أنه رَجَعَ عن قوله المتقدم؛ لأنَّ الحقَّ عند الإمام

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/ ٨٩٥-٨٩٧).

(٢) انظر: المعتمد (٢/ ٨٦٣)، والتبصرة (ص/ ٥١٤)، وشرح اللمع (٢/ ١٠٧٧)، وقواطع الأدلة (٥/ ٨٥)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٣٧١)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/ ٣٥٤)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٥/ ٣٩١)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ٢٠١)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/ ١٢٣)، وشرح مختصر الروضة (٣/ ٦٢٥)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/ ١٥٠٨)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/ ١٢٨).

(٣) انظر: المعتمد (٢/ ٨٦٣)، والتبصرة (ص/ ٥١٤)، وشرح اللمع (٢/ ١٠٧٧).

(٤) انظر: قواطع الأدلة (٥/ ٧٦)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/ ٢٩٩)، وإرشاد الفحول (٢/ ١٠٧٥).

واحد، فلا يجوز أن يُنسب إليه القول المتقدم والقول المتأخر معاً^(١).

الدليل الخامس: (وهو دليل من قيد قوله بأن الظاهر رجوع الإمام عن قوله): يُحتمل أن يكون الراجح عند إمام المذهب هو القول المتقدم، ويكون إيداعه للقول المتأخر على وجه الاحتمال في المسألة، وإن كان مرجوحاً عنده بالنسبة لقوله المتقدم، ولذا قلنا: إن القول المتأخر هو قوله في الظاهر؛ لهذا الاحتمال^(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن قول إمام المذهب المتقدم صدر عن اجتهاد، وقوله المتأخر صدر عن اجتهاد أيضاً، والقاعدة المشهورة: أن الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، فلا يُبطل الاجتهاد الأول بالاجتهاد الثاني^(٣).

مناقشة الدليل الأول، نقوش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: ما الذي تريدونه بقاعدة: الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد؟ إن أردتم أن إمام المذهب لا يترك ما أداه إليه اجتهاده الأول باجتهاده الثاني، فهو باطل قطعاً، فإننا نعلم أن المفتي مثلاً إذا أفتى في مسألة بحكم، ثم تغير اجتهاده، لم يجز له الفتوى بقوله الأول^(٤).

وإن أردتم أن حكم القاضي لا يُنقض إذا تغير اجتهاده - وهذا هو محل القاعدة، فإذا حكم القاضي بحكم بطريق الاجتهاد، ثم تغير قوله، وصار إلى قول آخر عن طريق الاجتهاد، فإنه لا يُنقض الحكم الأول الذي

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٧١/٤)، وروضة الناظر (١٠١٣/٣).

(٢) انظر: نهاية الوصول للهندي (٣٦٣٤/٨).

(٣) انظر: روضة الناظر (١٠١٣/٣)، وشرح مختصر الروضة (٦٤٧/٣)، وأصول الفقه لابن

مفلح (١٥٠٨/٤)، والتحبير (٣٩٦٢/٨)، والإنصاف (١٠/١)، (٢٩٩).

(٤) انظر: روضة الناظر (١٠١٤/٣).

بناه على رأيه الذي رَجَعَ عنه؛ وذلك لمصلحة استقرار الأحكام، ولذا لا يسوغ للقاضي نقض حُكْم مَنْ قبله إذا خالفه - فليست هذه المسألة نظرية لمسألتنا؛ فإنَّ مسألتنا في قول إمام المذهب، ولا تعلق فيها بحق أحد، فإذا قال الإمام شيئاً، ثمَّ عادَ، فقال بَصْدَه مثلاً، علمنا أنه تبيَّن له ضعفُ قوله الأول، وقوة القول الثاني، فنسبناه إليه^(١).

الوجه الثاني: يَنْقُضُ دليلكم ما لو صرَّحَ إمامُ المذهب بالرجوع عن قوله المتقدم، فكيف تجعلونه قولاً له مع قوله: رجعتُ عنه، واعتقدتُ بطلانه؟! فلا بُدَّ من نقض الاجتهاد بالاجتهاد^(٢).

الدليل الثاني: تتابع الفقهاء من المذاهب المختلفة على حكاية أقوال أئمتهم التي عِلِّمُوا تقدُّمها، ورجوعهم عنها، ولولا صحة نسبتيها إليهم لما أبقوها، ولاقتصروا على أقوالهم اللاحقة^(٣)، بل قد ثَبَّتَ عن بعض الفقهاء الأخذُ بأقوال أئمتهم المرجوع عنها^(٤).

مناقشة الدليل الثاني: المفترض أن لا تُدَوَّنَ الأقوال المرجوع عنها؛ لأنَّه أقرب إلى ضبط الشرع، وتدوين الفقهاء لها ليس بدليل على صحة نسبتها إليهم؛ بل لتدوينها فوائد متعددة تتحقق مع عدم نسبة الأقوال المتقدمة إلى الأئمة، ومن تلك الفوائد: الاطلاع على مدارك الأحكام، ومعرفة اختلاف الآراء، وأنَّ هذا القول كان لإمام المذهب في وقتٍ من الأوقات، فيكون أقرب للترقي في الاجتهاد، وهذه مطالب مهمة، لأجلها جُمِعَت الأقوال في المذاهب^(٥).

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٧١-٣٧٢)، وروضة الناظر (٣/١٠١٤).

(٢) انظر: روضة الناظر (٣/١٠١٤)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٤٨)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٨)، والتحجير (٨/٣٩٦٢)، والإنصاف (١/١٠).

(٣) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٦)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٢٦)، وفوائد الفوائد للسلمي (ص/١٢٩).

(٤) انظر: جامع مسائل الأحكام للبرزلي (١/١٠٥).

(٥) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٦٣٦)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٢٦).

وعملُ الفقهاء ليس بحجة، ولا سيما أنَّ الإجماعَ منتفٍ عن عملهم، ولعلَّ أخذَ المذهبِ للقولِ المتقدمِ لإمامه؛ لرجحانه عنده، لا لكونه قولاً لإمامه تصحُّ نسبته إليه.

الدليل الثالث: أنَّ قولَ إمامِ المذهبِ المتقدمِ وقوله المتأخرَ كانا في وقتين، وليس هذا فاسداً، ولا تقصير فيه ولا شبهة؛ إذ كلا القولين صدَرَ عن اجتهد تامٍّ، وعلمنا أنَّه قوله، وإذا كانَ ذلك كذلك، نسبنا إلى الإمامِ كلَّ ما جاء عنه^(١).

أدلة أصحاب القول الثالث: استدلالُ أصحاب القول الثالث بأدلة، منها:

الدليل الأول: إذا جازَ لإمامِ المذهبِ أن يجمع في مسألة واحدة بين قولين مختلفين في وقت واحد، ويكونان قولين له، فكذلك إذا ذكَّر القولين في وقتين، فإنَّهما يُنسبان إليه^(٢).

مناقشة الدليل الأول: لو فرضنا جوازَ نسبة القولين اللذين ذكَّرهما إمامُ المذهبِ في وقت واحد، فهناك فرقٌ بين هذه الحالة، وحالة ما إذا ذكَّر القولين في وقتين، وبيان هذا: أنَّه لا يمكنُ جعلُ أحد القولين اللذين ذكَّرهما إمامُ المذهبِ في وقت واحد مرجوعاً عنه؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر - ولذا قلنا: إنَّه متوقفٌ في المسألة - أمَّا مسألتنا فقد ذكَّر قولاً بعد الآخر، فأمكن القولُ بأنَّه قد رَجَعَ عنه.

ويؤكدُ هذا الأمر: أنَّنا لو فرضنا أنَّ الشارعَ ذكَّر قولين مختلفين في وقت واحد، لم نجعلُ أحدهما ناسخاً للآخر، ولو ذكَّر قولين مختلفين في وقتين لجعلنا الثاني ناسخاً للأول^(٣).

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٥٣)، والإنصاف (١/١٠).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٥١٤)، وشرح اللمع (٢/١٠٧٨).

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

الدليل الثاني: أنَّ القولَ المتقدمَ الذي ذَهَبَ إليه إمامُ المذهبِ صَدَرَ عن اجتهادٍ، والقولُ المتأخرُ صَدَرَ عن اجتهادٍ أيضاً، والقاعدةُ المشهورة: أنَّ الاجتهادَ لا ينقضُ بالاجتهادِ، فلا تُبطلُ الاجتهادُ الأولُ بالاجتهادِ الثاني^(١).

مناقشة الدليل الثاني: سبقت مناقشة الدليل الثاني في أدلة أصحاب القول الثاني.

الدليل الثالث: إذا عَلِمَ رجوعُ إمامِ المذهبِ عن قوله السابق كان في حكم المنسوخ، أمّا إذا لم يصرِّحْ برجوعه فلا تصحُّ دعوى النسخ، فينسب القولُ المتأخرُ حيثُذ إليه^(٢).

ويمكن أن يناقش الدليل الثالث: بأنَّ تصريحَ إمامِ المذهبِ بالرجوع عن قوله ليس الطريقَ الوحيدَ في الدلالة على الرجوع، فقد يكون الرجوعُ بالذهابِ إلى ضدِّ القولِ السابق، فقَضُرُ معرفة الرجوعِ على ما صرَّحَ به الإمامُ غيرُ وجيه.

• الموازنة والترجيح:

بتأمل المسألة وما وَرَدَ فيها مِنْ أقوال، وما استدلوا به، يظهرُ لي رجحانُ القولِ الأولِ القائلِ بعدمِ نسبة القولِ المتقدمِ إلى إمامِ المذهبِ، ويُعَدُّ قولاً مرجوعاً عنه، سواءً أنصَّ على رجوعه أم لم ينصَّ، ولا بُدَّ مِنْ بيانِ الآتي:

أولاً: إذا صرَّحَ إمامُ المذهبِ بالرجوع، أو عَلِمَ رجوعه، فلا يُنسبُ إليه القولُ المتقدمُ قطعاً^(٣)، إلا على سبيلِ الحكايةِ أنَّه قالَ به في وقتٍ

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/ ٣٧١)، فقد ساق الدليل لأرباب القول الثالث.

(٢) انظر: تحرير المقال للدكتور عياض السلمي (ص/ ٧٧)، وقد صرَّحَ أنه استدل بالدليل الثالث لأرباب هذا القول.

(٣) انظر: البحر المحيط (٦/ ١٢٠).

سابق؛ وذلك للعلم بترك القول المتقدم، فالقول بنسبته إليه قول ضعيف.

ثانياً: إذا لم يصرّح إمام المذهب بالرجوع عن قوله، ولم يُعلم رجوعه، فالظاهر رجوعه عن قوله المتقدم، ولا يُقْطَع بذلك؛ للاحتمال الذي أشار إليه بعض أصحاب القول الأول في الدليل الخامس.

وقد رجّحت ما سبق؛ للآتي:

الأول: قوة أدلة أصحاب القول الأول.

الثاني: تتابع المحققين من أهل العلم على القول الأول.

الثالث: عدم وجهة أدلة أصحاب القولين: الثاني والثالث.

• نوع الخلاف:

الخلاف بين الأقوال خلاف معنوي، وقد أشار بعض الأصوليين إلى المسائل الأصولية التي تترتب على الخلاف، فمنها:

المسألة الأولى: حكم الفتوى بقول إمام المذهب المتقدم؟^(١).

من قال بعدم نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الأول)، فإنهم لا يجوزون الفتوى به.

ومن قال بنسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الثاني)، فإنهم يجوزون الفتوى به.

ومن قال بالتفصيل في المسألة (وهم أصحاب القول الثالث)، فإنهم لا يجوزون الفتوى بالقول المتقدم لإمام المذهب إذا صرّح بالرجوع عنه، ويجوزون الفتوى به إذا لم يصرّح بالرجوع عنه.

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، ونهاية الوصول للهندي (٣٦٣٦/٨)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٢٥)، وتبصرة الحكام لابن فرحون (١/٧٤)، والمعيّار المعرب للنوشرسي (١٠/٣٦٨)، ونشر البنود (٢/٢٧٤).

المسألة الثانية: حكم تقليد إمام المذهب في قوله المتقدم؟^(١).

مَنْ قَالَ بعدم نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الأول)، فإنَّهم لا يجوزون تقليد الإمام فيه.

وَمَنْ قَالَ بنسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الثاني)، فإنَّهم يجوزون تقليد الإمام فيه.

وَمَنْ قَالَ بالتفصيل في المسألة (وهم أصحاب القول الثالث)، فإنَّهم لا يجوزون تقليد الإمام في قوله المتقدم الذي صرَّح بالرجوع عنه، ويجوزون تقليده في قوله المتقدم الذي لم يصرَّح بالرجوع عنه.

المسألة الثالثة: إذا عَلِمَ المستفتي بتغيير قول المفتي، فهل له الاستمرار على قول المفتي؟^(٢).

مقتضى قول مَنْ قَالَ بعدم نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الأول)، أنَّهم يرونَ عدم بقاء المستفتي على القول المتقدم.

ومقتضى قول مَنْ قَالَ بنسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الثاني)، أنَّهم يرونَ أنَّ للمستفتي البقاء على القول المتقدم.

وَمَنْ قَالَ بالتفصيل في المسألة (وهم أصحاب القول الثالث)، فمقتضى قولهم أنَّهم لا يرونَ للمستفتي البقاء على قول إمام المذهب المتقدم الذي صرَّح بالرجوع عنه، ويرونَ له البقاء على قول الإمام إذا لم يصرَّح بالرجوع عنه.

المسألة الرابعة: هل يُعَدُّ الأخذ بقول إمام المذهب المتقدم خروجاً عن المذهب؟^(٣).

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٢٥)، والمعيان المعرب للونشريسي (١٠/٣٦٨)، ونشر البنود (٢/٢٧٤).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٦)، ورفع الحاجب (٢/٢٥٥).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٦).

مَنْ قَالَ بعدم نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الأول)، فَإِنَّهُمْ يعدونه الآخذ به خارجاً عن مذهب الإمام.

وَمَنْ قَالَ بنسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الثاني)، فَإِنَّهُمْ لا يَعُدُّون الآخذ به خارجاً عن مذهب الإمام.

وَمَنْ قَالَ بالتفصيل في المسألة (وهم أصحاب القول الثالث)، فَإِنَّهُمْ يَعُدُّون الآخذ بقول الإمام المتقدم الذي صرَّح بالرجوع عنه خارجاً عن مذهب الإمام، ولا يَعُدُّونه خارجاً عن مذهبه إن أخذ بالقول الذي لم يصرَّح بالرجوع عنه.

المسألة الخامسة: هل يُعدُّ قول إمام المذهب المتقدم من الشريعة؟^(١).

مَنْ قَالَ بعدم نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الأول)، فَإِنَّهُمْ لا يَعُدُّون القول المتقدم من الشريعة.

وَمَنْ قَالَ بنسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الثاني)، فَإِنَّهُمْ يعدون القول المتقدم من الشريعة.

وَمَنْ قَالَ بالتفصيل في المسألة (وهم أصحاب القول الثالث)، فَإِنَّهُمْ لا يَعُدُّون قول إمام المذهب المتقدم الذي صرَّح بالرجوع عنه من الشريعة، وَيَعُدُّون قوله المتقدم الذي لم يصرَّح بالرجوع عنه من الشريعة.

المسألة السادسة: هل للمتمذهب أن يُفرَّغ، ويقيس على القول المتقدم لإمامه، على القول بأنَّ ما قيس على كلام الإمام هو مذهبه؟^(٢).

مَنْ قَالَ بعدم نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الأول)، فَإِنَّهُمْ لا يجوزون التفريع عليه، ولا القياس عليه أيضاً.

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٢٥).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (٢/١٥٩)، وصفة الفتوى (ص/٨٦)، وفرادئ الفوائد للسلمي (ص/١٢٩)، والإنصاف (١/١٠).

وَمَنْ قَالَ بنسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الثاني)، فإنهم يجوزون التفريع عليه، والقياس عليه أيضاً.

وَمَنْ قَالَ بالتفصيل في المسألة (وهم أصحاب القول الثالث)، فإنهم لا يجوزون التفريع على قول إمام المذهب المتقدم الذي صرح بالرجوع عنه، ولا القياس عليه أيضاً، ويجوزون التفريع والقياس عليه إن لم يُصرح الإمام بالرجوع عنه.

المسألة السابعة: إذا خالف إمام المذهب علماء عصره، ثم قال بموافقتهم، فهل ينعقد الإجماع في هذه الحالة؟^(١).

مقتضى قول مَنْ قَالَ بعدم نسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الأول) أن الإجماع ينعقد؛ لانتفاء المخالف.

ومقتضى قول مَنْ قَالَ بنسبة القول المتقدم إلى إمام المذهب (وهم أصحاب القول الثاني) أن الإجماع لا ينعقد؛ لبقاء المخالف.

وَمَنْ قَالَ بالتفصيل في المسألة (وهم أصحاب القول الثالث)، فمقتضى قولهم أن الإجماع ينعقد إذا صرح إمام المذهب بالرجوع عن قوله، ولا ينعقد الإجماع إذا لم يُصرح الإمام بالرجوع عن قوله.

الحالة الثانية: أن لا يعلم تاريخ قولي الإمام، فلا يعلم قوله المتقدم من قوله المتأخر.

إذا جاء عن إمام المذهب قولان مختلفان في مسألة واحدة في وقتين، ولم يمكن معرفة المتقدم منهما من المتأخر؛ إمّا للجهل بالتاريخ، وإمّا لسيان المذهب تحديد قول إمامه المتأخر^(٢)، فما القول الذي يُنسب إلى إمام المذهب في هذه الحالة؟

(١) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٧٧).

(٢) انظر: سلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٤٤١).

وقبل الخوض في حكم الحالة الثانية، أُحِبُّ أَنْ أُشير إلى أمرين:
الأمر الأول: ظَهَرَ لي أَنَّ اهتمام العلماء بإقامة الأدلة على الحالة الثانية أقلُّ من الحالة الأولى.

الأمر الثاني: ألحق بعض العلماء بالحالة الثانية: ما إذا عُلِمَ تاريخُ أحد القولين، وجُهِلَ تاريخُ القول الآخر^(١)، وهذا الإلحاق هو الأصحُّ عند الحنابلة^(٢).

وقبل ذكر الأقوال في الحالة الثانية سأذكر أمثلة لها:

المثال الأول: جاء عن الإمام أحمد بن حنبل في نقض الوضوء بمسِّ الذَّكْرِ ثلاث روايات: الرواية الأولى: أَنَّ مَسَّ الذَّكْرِ ناقضٌ، والرواية الثانية: أَنَّ مَسَّ الذَّكْرِ غيرُ ناقضٍ، والرواية الثالثة: أَنَّ مَسَّ الذَّكْرِ ناقضٌ إن قَصَدَ مَسَّهُ^(٣).

المثال الثاني: اختلف قولُ الإمام مالك في حكم المسح على الجرْمُوق^(٤)، فأجازه مرةً، ومنعه مرةً أخرى^(٥).

المثال الثالث: جاء في: (المدونة)^(٦): «وقد اختلف قولُ مالك في صعود المؤذن المعتكف المنارة، فقال مرةً: لا. ومرةً قال: نعم».

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في تحديد القول الذي يُنسبُ إلى إمام المذهب في

(١) انظر: شرح الكوكب الساطع للسيوطي (٥٧/٤)، وحاشية زكريا الأنصاري على شرح المحلى على جمع الجوامع (٥١/٤)، والآيات البيّنات للعبادي (٢٨٠/٤).

(٢) انظر: معونة أولي النهى للفتوح (٥٧٥/٩).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٢٤٠/١)، والإنصاف (٢٠٢/١).

(٤) الجرْمُوق - كعصفور - : لفظ أعجمي معرّب، وهو ما يليس فوق الخف، وجمعه: جراميق.
انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (٥٠٣/١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (جرم)، (ص/٨٩)، والقاموس المحيط، مادة: (جرم)، (ص/١١٢٥).

(٥) انظر: المنتقى شرح الموطأ للباقي (١٧٥/١).

(٦) انظر: (٢٣٠/١).

الحالة الثانية على أقوال، أشهرها:

القول الأول: ننسبُ إلى إمام المذهب القولَ الأشبه بأصوله وقواعده مذهبه، ونكون شاكين في قوله الثاني.

وهذا القول هو الصحيح في مذهب الحنابلة^(١). وهو قول بعض المالكية^(٢)، وبعض الحنابلة^(٣). ونسبه صدر الدين السلمي إلى بعض المحققين^(٤).

وذَهَبَ إليه جمعُ من العلماء، منهم: أبو المظفر السمعاني^(٥)، وأبو الخطاب^(٦)، وابنُ بَرّهان - إذ عمّم بأنّ منتحلي مذهب الإمام الشافعي يجتهدون بالأشبه من أقواله عند اختلافها بمذهبه^(٧) - والموفق ابنُ قدامة^(٨)، وابنُ الصلاح^(٩)، وابنُ حمدان^(١٠)، والطوفي^(١١)، وهو ظاهر قول تقيّ الدين ابنِ تيمية - إذ نقلَ كلامَ ابنِ حمدان^(١٢) وابنِ الصلاح^(١٣) دونَ تعقبهما - وهو قولُ ابنِ مفلح في كتابه: (الفروع)^(١٤)، وابنِ فرحون^(١٥)، وتقيّ الدين الحصني^(١٦)، والمرداوي^(١٧)، وجلال الدين السيوطي^(١٨).

(١) انظر: التحبير (٣٩٥٩/٨).

(٢) انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون (٧١/١)، والمعيّار المعرب للنشرسي (٣٦٧/١١).

(٣) انظر: المسودة (٩٤١/٢)، وابن حنبل - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٧٨).

(٤) انظر: فرائد الفوائد (ص/٧٥-٧٦).

(٥) انظر: قواطع الأدلة (٧٦/٥).

(٦) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٣٧٠/٤).

(٧) انظر: الوصول إلى الأصول (٣٥٦/٢).

(٨) انظر: روضة الناظر (١٠١٣/٣).

(٩) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣).

(١٠) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٧). (١١) انظر: شرح مختصر الروضة (٦٤٧/٣).

(١٢) انظر: المسودة (٩٤٢-٩٤٣/٢). (١٣) انظر: المصدر السابق (٩٥٢-٩٥٤/٢).

(١٤) انظر: (٤١/١). (١٥) انظر: تبصرة الحكام (٧١/١).

(١٦) انظر: القواعد (٣٥٦/٣).

(١٧) انظر: التحبير (٣٩٥٩/٨)، والإنصاف (٢٤٢/١٢).

(١٨) انظر: شرح الكوكب الساطع (٥٨/٤).

وابن النجار^(١)، وابن بدران^(٢).

وبعض أرباب هذا القول - كأبي الخطاب، والموفق ابن قدامة، والطوفي - جعلوا من المرجحات للقول كونه أقرب إلى الحجة الشرعية من الكتاب والسنة.

بل إن ابن حمدان أكثر من ذكر المرجحات، فجعل منها إضافة إلى ما سبق: ما كان أقرب إلى الإجماع، أو الآثار، أو عوائد إمام المذهب ومقاصده وتصرفاته^(٣).

ونص ابن الصلاح^(٤)، وابن حمدان^(٥)، وجلال الدين السيوطي^(٦) على التوقف عند عدم إمكان الترجيح بين قولي إمام المذهب.

ومقتضى إطلاق القائلين بالقول الأول أنهم يوافقونهم على التوقف عن الترجيح إذا لم يتمكن المتمذهب منه.

ولعل مقصد أرباب هذا القول بالشك في القول الثاني هو الشك في بقاء إمام المذهب على القول به، لا أنهم يشكون في نسبته إليه؛ لثبوت النقل عنه.

ويمكن أن يلحق بأرباب هذا القول من ذهب إلى الترجيح بين القولين باعتماد المتمذهب على ما يشهد له به قلبه باعتبار ما ظهر عنده من الأمارات الدالة على كونه أقرب إلى الصواب.

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٤/٤٩٥).

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/١٢٧).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٧). ووافق ابن حمدان عدد من الحنابلة. انظر: المسودة (٢/٩٤٢-٩٤٣)، والتحبير (٨/٣٩٥٩)، والإنصاف (١٢/٢٤٢)، ومعونة أولي النهى للمرداوي (٩/٥٧٤).

(٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣-١٢٤).

(٥) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٧)، ومعونة أولي النهى للمرداوي (٩/٥٧٤).

(٦) انظر: شرح الكوكب الساطع (٤/٥٨).

وقد ذهبَ إلى هذا القول: ابنُ الهمام الحنفي^(١)، وأمير باد شاه^(٢).
القول الثاني: نَسَبُ القولين إلى إمام المذهب، ولا نحكمُ برجوعه
عن أحدهما بعينه.

وهذا القولُ هو ظاهرُ إطلاقِ الحسنِ بن حامد^(٣)، وهو قولُ القاضي
أبي يعلى^(٤)، والفخر الرازي^(٥)، وتاج الدين الأرموي^(٦)، وسراج الدين
الأرموي^(٧)، والقاضي البيضاوي^(٨)، وشهاب الدين القرافي - ونصَّ على
عدم جوازِ العملِ بأحدِ القولين^(٩) - وصفي الدين الهندي - ونصَّ على عدم
جوازِ العملِ بأحدِ القولين حتى يتبينَ التاريخُ^(١٠) - وابن جزي المالكي^(١١)،
وابن مفلح في كتابه: (أصول الفقه)^(١٢)، وتاج الدين ابن السبكي^(١٣)،
وجمال الدين الإسنوي^(١٤)، وبدر الدين الزركشي - ونصَّ على عدم جوازِ
العملِ بأحدِ القولين حتى يتبينَ التاريخُ^(١٥) - وابن رسلان الرملي^(١٦)، وابن
أمير الحاج^(١٧)، وأبي علي الشوشاوي^(١٨)، ومحمد بخيت المطيعي^(١٩).
ومحصل هذا القول هو التوقف عن تعيينِ القولِ الذي رَجَعَ عنه إمامُ
المذهب^(٢٠).

- (١) انظر: التحرير (٢٣٢/٤) مع شرحه تيسير التحرير.
- (٢) انظر: تيسير التحرير (٢٣٢/٤). (٣) انظر: تهذيب الأجوبة (١/٥٥١).
- (٤) انظر: العدة (١٦١٧/٥)، وابن حنبل - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٧٧).
- (٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (٥/٣٩١).
- (٦) انظر: الحاصل من المحصول (٢/٩٦٦).
- (٧) انظر: التحصيل من المحصول (٢/٢٥٥).
- (٨) انظر: منهاج الوصول (٧/٢٧٠٥) مع الإيهاج.
- (٩) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٤١٨-٤١٩).
- (١٠) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٦٣٤). (١١) انظر: تقريب الوصول (ص/٤٢٤).
- (١٢) انظر: (٤/١٥٠٧). (١٣) انظر: الإيهاج في شرح المنهاج (٧/٢٧٠٨).
- (١٤) انظر: نهاية السؤل (٤/٤٤٠).
- (١٥) انظر: تشنيف المسامع (٤/٤٧٩)، والبحر المحيط (٦/١٢٤).
- (١٦) انظر: لمع اللوامع، القسم الثاني (٢/٤٦٦).
- (١٧) انظر: التقرير والتحجير (٣/٣٣٤). (١٨) انظر: رفع النقاب (٥/٤٨٠).
- (١٩) انظر: سلم الوصول (٤/٤٤١). (٢٠) انظر: البحر المحيط (٦/١٢٤).

وَمَنْ قَالَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى: (إذا علم تاريخ قولِي الإمام) بنسبة كلا القولين إلى إمام المذهب، فَمِنْ بَابٍ أُولَى أَنْ يَقُولَ بنسبة كلا القولين إلى إمام المذهب فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ^(١).

القول الثالث: نعتقدُ نسبةَ أَحَدِ القولين إلى إمام المذهب، ورجوعه عن القول الآخر، دونَ تعيينِ أحدهما.

وهذا قولُ الآمدي^(٢)، ونصُّ على امتناعِ العملِ بِأَحَدِ القولين^(٣)، وَتَبَعَ أَبُو زَكْرِيَا الرُّهُونِيُّ الآمَدِيَّ فِي مَنَعِ الْعَمَلِ بِأَحَدِ قولِي إمامِ المذهب^(٤). واختارَ هذا القولَ الدكتور عياضُ السلمي^(٥).

ومحصل القول الثالث هو التوقفُ فِي نسبةِ أَحَدِ القولين إلى إمام المذهب، ورجوعه عن الآخر.

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلَّ أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

الدليل الأول: قياسُ أقوالِ إمام المذهب إذا تعارضت، فلم يُعرف المتقدِّم منها على أقوالِ النبي ﷺ، فكما أنَّ المجتهدَ يجتهدُ فِي أقوالِ النبي ﷺ إذا تعارضت، ولم يعلم المتقدِّم منها، فإنه يأخذُ بِأَقْرَبِهَا إِلَى شَرعِ اللَّهِ وَدِينِهِ، فكذا أتباعُ إمام المذهب، يجتهدون فِي معرفةِ الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِهِ الْمُتَعَارِضَةِ بِتَرْجِيحِ مَا كَانَ أَقْرَبَ مِنْهَا إِلَى أَصُولِ إمامِ المذهب وقواعده^(٦).

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/٨٧)، والإنصاف (١٢/٢٤٢).

(٢) انظر: الإحكام فِي أصول الإحكام (٤/٢٠١).

(٣) انظر: المصدر السابق. (٤) انظر: تحفة المسؤول (٤/٢٧٠).

(٥) انظر: تحرير المقال (ص/٨٥).

(٦) انظر: الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/٣٥٦-٣٥٧)، وصفة الفتوى (ص/٨٧)، والقواعد للحصني (٣/٣٥٧).

مناقشة الدليل الأول: لا يصح إلحاق أقوال إمام المذهب بأقوال النبي ﷺ؛ إذ هناك فرق بينهما، وإذا كان ثمة فرق لم يصح القياس، وبيان الفرق: أن الشرع أذن في الاجتهاد في أقوال النبي ﷺ، ولذا جاز الترجيح بينها إذا تعارضت، ومن أين لكم أن إمام المذهب قد أذن في الاجتهاد في أقواله إذا تعارضت؟^(١).

الجواب عن المناقشة: إذا بين إمام المذهب أصوله وقواعده، فإن في هذا إذناً في التفريع عليها، إذ الإمام ألزم نفسه بما تقتضيه هذه الأصول والقواعد^(٢)، والظاهر من حاله أنه يطردها في جميع المسائل^(٣).

الدليل الثاني: إذا تعارضت أقوال إمام المذهب في المسألة الواحدة، ولم يعلم المتقدم منها، فإننا نرجح القول الأشبه بأصول الإمام؛ لاقتراحه بدليل من مذهب الإمام نفسه - وهو موافقة أصل من أصوله - فكان هو المرجح منها^(٤).

ومن جهة أخرى: يغلب على الظن أن القول الأشبه بأصول إمام المذهب وقواعده، قوله المتأخر^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: ليس تقديم أحد قولي إمام المذهب أولى من تقديم القول الآخر؛ ولا يسوغ إهمال كلا القولين، فقلنا بإثباتهما - وجعلنا الحكم مختلفاً فيه عنده^(٦) - إلى أن يتبين لنا أي القولين هو المتأخر؟ فنأخذ به.

(١) انظر: الوصول إلى الأصول لابن برهان (٣٥٧/٢).

(٢) انظر: المصدر السابق. (٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٦٤٧/٣).

(٤) انظر: قواطع الأدلة (٧٦-٧٧).

(٥) انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون (٧١/١).

(٦) انظر: العدة (١٦١٧/٥).

الدليل الثاني: أن كلا القولين المختلفين في المسألة قولٌ ثابتٌ لإمام المذهب، فنُتِبَتْهُمَا دُونَ إِبْطَالِ لِهَمَا؛ لَأَنَّ الاجْتِهَادَ لَا يُنْقَضُ بِالاجْتِهَادِ، والقولانِ قَالَهُمَا إِمَامُ الْمَذْهَبِ بِاجْتِهَادَيْنِ، فَلَا يَنْقُضُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ^(١).

مناقشة الدليل الثاني: سبقَتْ مناقشةُ الدليلِ الثاني في الحالة الأولى.

الدليل الثالث: إجماعُ العلماءِ على نقلِ أقوالِ السلفِ، وإن اختلفت عنهم^(٢)، وليس لنقلها فائدةٌ إلا نسبتها إليهم، وجواز العملِ بها. ويمكن أن يناقش الدليل الثالث: بمثل مناقشة الدليل الثاني لأصحاب القول الثاني في الحالة الأولى.

دليل أصحاب القول الثالث: إنَّ تعيينَ أحدِ القولين مذهباً لإمام المذهب ترجيحٌ من غيرِ مرجح، وإذا عمل المتمذهبُ بأحدِ القولين، فيحتملُ أَنَّهُ أَخَذَ بالقولِ المرجوحِ عنه؛ إذ إِنَّا نَجْزِمُ بِأَنَّ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ مَرْجُوعٌ عَنْهُ. وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْأَمْرُ: أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمُجْتَهِدُ نَصِيحِينَ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَلِمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا نَاسِخٌ لِلْآخَرِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ النَّاسِخُ مِنَ الْمَنْسُوخِ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَا عَمِلَ بِهِ هُوَ الْمَنْسُوخُ^(٣).

• الموازنة والترجيح:

بالنظر في الأقوال وما استدلوا به، يظهرُ لي الآتي:

الأول: مِنْ جِهَةِ نِسْبَةِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِلَى إِمَامِ الْمَذْهَبِ، فَإِنَّ الْأَرْجَحَ هُوَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ؛ إِذْ لَا مُرْجَّحَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ.

الثاني: مِنْ جِهَةِ عَمَلِ الْمُتَمَذِّبِ، فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَجِيهٌ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَذِّبَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ وَالْإِفْتَاءِ، فَإِذَا أَفْتَى بِالْقَوْلِ الْأَشْبهِ بِأَصُولِ إِمَامِهِ الَّذِي تَعَصَّدُ الْأَدْلَةُ، فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٤٧)، والإنصاف (١/٢٩٩).

(٢) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٧)، والتحجير (٨/٣٩٦٠).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٤/٢٠١)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٤١٩)، ورفع النقاب للشوشاوي (٥/٤٨٠).

الثالث: لا يبعد القولُ عندي أنَّ عملَ كثيرٍ من الفقهاء ولا سيما علماء الحنابلة على حكاية القولين عن إمام المذهب، ولا يُغفلون شيئاً منها، ثم يبقى نظراً محققهم في الترجيح بينها.

• نوع الخلاف:

الخلاف بين الأقوال خلافٌ معنوي، ويمكن القول: إنَّ القولَ الثالث يقترب من بعض أصحاب القول الثاني ممَّن نصَّ على امتناع العمل بأحد القولين إلى أن يتبيَّن المتقدم من المتأخر، بل أكاد أقول: إنَّ الخلاف بينهما خلافٌ في العبارة فحسب؛ إذ كلا الفريقين ذاهبٌ إلى المنع من العمل بقول إمام المذهب، وهذا الحكم يُقرب بينهما في المعنى^(١).

ومن جهة أخرى: فإنَّ أصحاب القول الثاني توقفوا في تعيين القول الذي رجَّح عنه إمام المذهب، وأصحاب القول الثالث توقفوا عن نسبة أحد القولين إلى إمام المذهب، ورجوعه عن الآخر، فالتقارب بين القولين كبيرٌ.

ولا يبعد عندي أن يكون المانع من العمل بقول إمام المذهب في هذه الحالة قد وجَّه منعه إلى رتبة المقلِّدين من المتمذهبين وغيرهم، بخلاف المتمذهب الذي بلغ رتبة الاجتهاد المقيّد في المذهب، فلهم أن يعملوا باجتهادهم في أقوال إمامهم^(٢)؛ لأنَّ المجتهد المذهبي متأهلٌ للترجيح بين أقوال إمامه، بخلاف المقلِّدين.

وقد أشار بعض الأصوليين إلى أثر من آثار الخلاف في المسألة، فيظهر في مسألة: هل يسوغ العمل بأحد قولي إمام المذهب في هذه الحالة؟^(٣).

(١) قارن بسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٤٤١).

(٢) انظر: جامع مسائل الأحكام للبرزلي (١/١٠٥)، والمعيار المعرب للنشريسي (١١/٣٦٩)، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/٢٨٦).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الإحكام للآمدي (٤/٢٠١).

فعند أصحاب القول الأول يسوغُ العملُ بالقولِ الأشبه بأصول الإمام وقواعده.

وأما عند أصحاب القول الثاني: فمنع بعضهم العمل، ومقتضى إطلاق الآخرين هو تجويز العمل بكلا القولين.

وعند أصحاب القول الثالث لا يسوغُ العملُ بأحد القولين حتى يتبين الأمر.



المبحث الثالث:

أخذ المذهب قولاً رجع عنه إمامه

يتصل الحديث في هذا المبحث بالمبحث السابق اتصالاً وثيقاً؛ إذ يترتب الحكم هنا - في الجملة - على تقرير نسبة القول المرجوع عنه إلى إمام المذهب.

وقبل الدخول في هذا المبحث تحسن الإشارة إلى أن لمعرفة رجوع إمام المذهب عن قوله طرُقاً عدّة، منها:

الطريق الأول: تصريح إمام المذهب نفسه برجوعه عن قوله، وقد سبق في المبحث الثاني ذكر مثال له.

الطريق الثاني: ما ينقله تلاميذ إمام المذهب وأصحابه عنه من رجوعه عن قوله؛ إذ أعرف الناس بأقوال الإمام هم تلامذته الملازمون له^(١).

الطريق الثالث: ما يُقرره أصحاب المذهب المحققون فيه، فإذا قرّر محققو المذهب أن إمامهم قد رجع عن قوله، أو صححوا قولاً في المذهب على خلاف قول إمامهم، فإنّ تقريرهم قرينة قوية دالة على رجوع إمامهم عن قوله^(٢).

ومن الأمور التي قد تترتب على هذا الطريق حصول الاختلاف بين محققي المذهب في تعيين القول المرجوع عنه، أو القول المصحح في مذهبيهم^(٣).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٧)، وبدائع الفوائد لابن القيم (٣/٩٨٩)، والإنصاف (١٠/١).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

الطريق الرابع: إذا تعارض قولُ لإمام المذهب مع قولٍ آخر، وعُلمَ القولُ المتأخراً منهما، فالمتقدّم مرجوعٌ عنه، وقد سبقَ الحديثُ عن هذا في المبحث السابق.

الطريق الخامس: إذا أفتى إمام المذهب بحكم، واعترضَ عليه أحدٌ، فسَكَتَ، فهل يُعدُّ سكوتُه حينئذٍ رجوعاً عن قوله؟

وقد سبقَ الحديثُ عن هذا الطريق في مسألة: (نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق السكوت).

ولم أقف على مَنْ تحدث عن هذا الطريق عند غيرِ الحنابلة، فيما رجعتُ إليه من مصادر.

والطرق السابقة متفاوتةٌ في بيان القول المرجوع عنه؛ فلا يستوي الطريقُ الأولُ مع بقيتها.

يقول الطوفي عن درجة تصحيحات علماء الحنابلة: «لكنَّ هؤلاء بالغين ما بلَّغوا لا يحصلُ الوثوقُ مِنْ تصحيحهم لمذهب أحمد كما يحصلُ مِنْ تصحيحه هو لمذهبه قطعاً»^(١).

ومحلُّ الحديث في هذا المبحث عند غيرِ القائلين بنسبة القولين: المتقدّم منهما والمتأخر إلى إمام المذهب؛ لأنَّ الآخذَ بالقول المتقدّم عندهم آخذٌ بقول الإمام الذي تصحُّ نسبته إليه، ويجوزُ العملُ به^(٢).

إذا ثَبَتَ عند المتمذهب رجوعُ إمامه عن قوله، فهل يسوغُ للمتمذهب أن يأخذَ قولَ إمامه حينئذٍ؟

لا يخلو الأمرُ عن حالتين:

الحالة الأولى: أن تكونَ المسألة بعد رجوع الإمام عن قوله وفاقيةً.

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٧).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/٤٤)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٢٥)، والإنصاف (١/١٠)، والمصقول في علم الأصول للكوي (ص/١٦٧).

الحالة الثانية: أن تكون المسألة بعد رجوع الإمام عن قوله خلافية.

الحالة الأولى: أن تكون المسألة بعد رجوع الإمام عن قوله وفاقية.

إذا قال إمام المذهب قولاً انفرد به عن بقية علماء عصره، واستقرّ خلافهم، ثم رجع عن قوله، فهل للمتمذهب أن يأخذ قول إمامه في هذه الحالة؟

الذي يظهر هو عدم جواز أخذ قول الإمام المرجوع عنه؛ وذلك للآتي:

الأول: أن الإجماع ينعقد في هذه الحالة في مذهب جمهور العلماء^(١)، ولا يسوغ الأخذ بقول مخالف للإجماع.

الثاني: أن الأخذ بالقول المرجوع عنه في هذه الحالة أخذ بقول لا قائل به.

الثالث: ذهب كثير من أهل العلم إلى المنع من الأخذ بغير المذاهب الأربعة - كما سبقت الإشارة إليه من قبل - والأخذ بالقول الذي رجع عنه إمام مذهبه أخذ بقول خارج عن المذاهب الأربعة.

الرابع: لا يصدق على الأخذ بالقول المرجوع عنه في هذه الحالة أنه متمذهب بمذهب إمامه، ولا مقلّد لغيره.

وهنا تنبيه، وهو: إذا تحقق للمتمذهب وصف الاجتهاد المطلق، أو

(١) انظر مسألة: (اتفاق أهل العصر على قول واحد بعد اختلافهم) في: العدة (٤/١١١)، والبرهان (١/٤٥٣)، والمنحول (ص/٣٢١)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٤/١٤٥)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٢٧٨)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١/٤٩٧)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٢٨)، وشرح مختصر الروضة (٣/٩٧)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/٤٣)، ورفع الحاجب (٢/٢٥٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/٢١٠٤)، والبحر المحيط (٤/٥٣٠)، وتشنيف المسامع (٣/١١٨)، والتحبير (٤/١٦٦٠)، وشرح الكوكب المنير (٢/٢٧٦).

الاجتهاد الجزئي في بعض المسائل، فله أحكام المجتهدين في الشريعة.

الحالة الثانية: أن تكون المسألة بعد رجوع الإمام عن قوله خلافية.

إذا قال إمام المذهب قولاً ما في مسألة خلافية، ووافقه بعض المجتهدين، ثم رجع إمام المذهب عن قوله، وبقي من عداه من المجتهدين على أقوالهم، فهل يجوز للمتمذهب في هذه الحالة أخذ قول إمامه المرجوع عنه؟

بتأمل الحالة الثانية، ظهر لي التفصيل الآتي:

أولاً: إذا كان أخذ المتمذهب لقول إمامه المرجوع عنه؛ لرجحانه عنده: فالذي يظهر لي هو جواز أخذه، إن لم أقل بوجوبه^(١)؛ لأن أخذ المتمذهب للقول في هذه الحالة غير مقصود؛ لأنه أخذه لرجحانه، فوافق قول إمامه المرجوع عنه تبعاً^(٢).

يقول الشريف التلمساني عن الأخذ بقول الإمام مالك المرجوع عنه: «إن كان مرجوعاً عنه عنده - أي: عند الإمام مالك - فنحن نأخذ به من حيث دليله».

وأيضاً: غالب أقوال مالك المنقولة عنه قد قال بها أصحابه، فليعمل بها من حيث اجتهادهم^(٣).

ويدل على جواز الأخذ بالقول المرجوع عنه في هذه الحالة: أن غالب المذاهب قد أخذ متمذهبوها بقول لإمامهم ثبت رجوعه عنه؛ لمقتضى للأخذ^(٤).

(١) انظر: البحر المحيط (١٢٣/٦).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١٦٨/٦)، والتقليد والإفتاء لعبد العزيز الراجحي (ص/١١٧).

(٣) نقل الونشريسي قول التلمساني في: المعيار المعرب (١١/٣٦٥).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (١٦٨/٦)، وجامع مسائل الأحكام للبرزلي (١/١٠٥)، والمعيار المعرب للونشريسي (٦/٣٧٤)، ومختصر الفوائد المكية للسقاف (ص/١١٣-١١٤)، =

وقد علّل ابنُ عابدين للأخذ بالقول المرجوع عنه: بأنَّ الإمامَ قد أمرَ أصحابه بأن يأخذوا مِنْ أقواله بما يتَّجه الدليلُ عليه، فإذا أخذوا قوله المرجوعَ بناءً على أصله وقواعده التي أسسها لهم، صار ما اختاروه قولاً لإمامهم^(١).

ولعل منشأ التعليل الذي ذكره ابنُ عابدين الحرصُ على نسبة كلِّ ما يصدرُ عنه، وعن غيره مِنْ أربابِ مذهبه إلى مذهبِ إمامهم، بحيث لا يخرج المذهبُ عن مذهبه البتة.

ثانياً: إذا كان أخذُ المذهبِ للقول الذي رجَّع عنه إمامه؛ بناءً على أنَّه مذهبُ إمامه؛ فالذي يظهر لي في هذه الحالة هو عدمُ الجواز؛ لأنَّ الأصلَ العملُ بقولِ الإمامِ المتأخِّرِ المرجوعِ إليه^(٢)؛ ولأنَّ القولَ المرجوعَ عنه بمنزلةِ المعدومِ^(٣).

ولأنَّ الباعثَ على أخذِ المذهبِ للقولِ المرجوعِ عنه هو أنَّه مذهبُ إمامه، فإذا انتفتت نسبةُ القولِ المرجوعِ عنه عن الإمام، لم يصحَّ أخذه؛ لأنَّه ليس بقولٍ له، إلا إذا صحَّح أئمةُ المذهبِ القولَ المرجوعَ عنه؛ لسببٍ ما، فللمذهبِ أخذُ القولِ في هذه الحالة؛ لاندراجِه تحت مسمّى المذهبِ، بتصحيحِ الأصحابِ له.

ولو أراد المذهبُ أخذه مع العلمِ بأنَّه قولٌ مرجوعٌ عنه، فالحكمُ هنا يبنى على مسألة: (الخروج عن المذهب)، وقد تقدَّم الحديثُ عنها.

يقولُ ابنُ الصلاح: «كلُّ مسألةٍ فيها قولان: قديمٌ وجديدٌ، فالجديدُ

= والشافعي - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣١٨)، والتقليد والإفتاء لعبدالعزیز الراجحي (ص/١١٧)، والاختلاف الفقهي لعبدالعزیز الخليلي (ص/٢٥٤-٢٥٥).

(١) انظر: شرح عقود رسم المفتي (ص/٨١).

(٢) انظر: فرائد الفوائد للمناوي (ص/١٢٨)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١١٥).

(٣) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٢٩) مع المصباح في رسم المفتي.

أصح، وعليه الفتوى، إلا في نحو عشرين مسألة - أو أكثر - يُفتَى فيها على القديم^(١).

ويقول أيضاً: «في هذا - أي: في الفتوى بالقول القديم - إشعار بأن عليه الفتوى، فصاروا - أي: أئمة الشافعية - إلى ذلك في ذلك مع أن القديم لم يبق قولاً للشافعي؛ لرجوعه عنه، فيكون اختيارهم إذن للقديم فيها من قبيل ما ذكرناه من اختيار أحدهم مذهب غير الشافعي إذا أذاه اجتهاده إليه... بل أولى؛ لكون القديم قد كان قولاً له منصوصاً»^(٢).

وقد تبع ابن حمدان ابن الصلاح فيما قرره آنفاً^(٣).

ويقول محيي الدين النووي: «ثم إن أصحابنا أفتوا بهذه المسائل من القديم، مع أن الشافعي رجح عنه، فلم يبق مذهباً له... فإذا علمت حال القديم، ووجدنا أصحابنا أفتوا بهذه المسائل على القديم، حملنا ذلك على أنه أذاهم اجتهادهم إلى القديم؛ لظهور دليله، وهم مجتهدون أفتوا به، ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي، ولم يقل أحد من المتقدمين في هذه المسائل: إنها من مذهب الشافعي»^(٤).

فما صححه أئمة المذهب من أقوال إمامهم التي رجح عنها، لا تُنسب إليه^(٥)، لكنّها من المذهب باعتبار تصحيح أصحابه لها.



(١) أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٨).

(٢) المصدر السابق (ص/١٢٩-١٣٠). وانظر: إعلام الموقعين (٦/١٦٩).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/٤٣-٤٤).

(٤) المجموع شرح المذهب (١/٦٧).

(٥) انظر: الاستغناء في الفرق والاستثناء للبكري (١/٢٦٧).

المبحث الرابع:

عمل المتمذهب فيما توقف فيه إمامه

قد يجدُّ المتمذهبُ إمامه متوقفاً في بعض المسائل غير مفصح بحكم فيها - وأسبابُ التوقف متعددة ليس المقامُ متسعاً لذكرها^(١) - وقد سبقَ الحديثُ عن نسبة القول بالتوقف إلى إمام المذهب، وذكرُ فيما سبقُ عدداً من الطُرُق الدالة على توقف إمام المذهب في المسألة.

وحديثي هنا عن عمل المتمذهب فيما توقف فيه إمامه، أيتوقف عن الحكم كما توقف إمامه، أم يخرجُ حُكْمَ المسألة على الأشبه بأصول مذهبه وقواعده؟

يتعينُ على المتمذهب أولاً البحث فيما جاء عن إمامه - من مؤلفات أو فتاوى ونحوهما - لعله يجدُّ حُكْمَ ما توقف فيه إمامه منصوصاً عليه؛ إذ العالمُ قد يتوقف في المسألة؛ لسبب ما، ثم يذهب بعد ذلك إلى قول فيها^(٢).

وكما هو معلومٌ ليس من ضرورة المتوقف عن الحكم أن يبقى دائماً متوقفاً، بل ذهابه إلى قولٍ محدّدٍ احتمالاً قوي؛ فقد يقفُ على دليلٍ في المسألة، أو مرجح، ونحو ذلك.

يقولُ الحسنُ بنُ حامد: «المذهبُ في جوابه - أي: الإمام أحمد - بـ

(١) للاطلاع على بعض أسباب التوقف انظر: تهذيب الأجوبة (١/ ٥٧٥ وما بعدها)، و(٢/ ٦٩٨ وما بعدها، ٧٢٨ وما بعدها)، ولباب المحصول لابن رشيقي (٢/ ٧٢٤).

ولمزيد من التوسع في ذكر الأسباب انظر: التوقف وأثره في اختلاف الفقهاء لمحمود شعبان (ص/ ٧٥-٨٨)، والتوقف عند الفقهاء للدكتور قطب الريسوني (ص/ ٤١-٥٢).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/ ٦٩٧).

لا أدري: [إن]^(١) تأمل المتأمل مذهبه، وبَحَثَ عن مسطوره، وَصَلَ إلى ما قاله في ذلك، وما ذكره من البيان فيها^(٢).

فإذا لم يجد المتمذهب لإمامه في المسألة التي توقّف فيها قولاً محدداً، فما الذي يفعله في هذه الحالة؟

لا يبعد القول: إن للمتمذهب أن يتوقّف في المسألة التي توقّف فيها إمامه، إن قلنا: إن التوقّف قول، لكن نصّ علماء الحنابلة - على وجه الخصوص - على عمَل المتمذهب عندما يتوقّف إمامه، وتحصّل لديّ من كلامهم أنهم اختلفوا في عمله في هذه الحالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: على المتمذهب النظر في المسألة، وطلب الصواب فيها، وفقاً لأصول مذهب إمامه وقواعده.

وهذا ما ذهب إليه الحسن بن حامد؛ إذ يقول: «على مَنْ أرادَ الجوابَ اتّباعَ الاجتهادِ لنفسه، والاعتبارُ بما يوجبُه دليلُ الحادثةِ على أصله»^(٣).

القول الثاني: للمتمذهب إلحاق المسألة بما يشبهها من المسائل التي حكمها أرجح.

وهذا قول ابن حمدان^(٤)، وابن مفلح^(٥)، والمرداوي^(٦).

وقد اختلف أرباب القول الثاني فيما لو أشبهت المسألة مسألتين مختلفتين في الحكم، فَمَ يُلحَقها؟ على ثلاثة آراء^(٧):

(١) أضاف محقق تهذيب الأجوبة هذه اللفظة.

(٢) تهذيب الأجوبة (٢/٧١٧). وقد ساق الحسن بن حامد في: المصدر السابق (٢/٧٠٨-٧١٨) ظرفاً من المسائل التي توقّف فيها الإمام أحمد، ثم جاء عنه البتّ فيها بقول.

(٣) تهذيب الأجوبة (١/٥٧٥). (٤) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٢).

(٥) انظر: الفروع (١/٥٠).

(٦) انظر: الإنصاف (١٢/٢٤٦)، وتصحيح الفروع (١/٥٠-٥١).

(٧) أول من ذكر هذه الآراء على أنها أوجه في مذهب الحنابلة هو ابن حمدان في: صفة الفتوى (ص/١٠٢)، كما بيّن هذا تقي الدين ابن تيمية في: المسودة (٢/٩٤٠).

الرأي الأول: يُلْحَقُ المذهبُ المسألةَ بالحُكْمِ الأخفِّ. وهذا الرأي وجهٌ عند الحنابلة^(١). واختاره المرداوي^(٢).

الرأي الثاني: يُلْحَقُ المذهبُ المسألةَ بالحُكْمِ الأشدِّ. وهذا الرأي وجهٌ عند الحنابلة^(٣).

الرأي الثالث: يتخيرُ المذهبُ في إلحاقِ المسألةِ بالحُكْمِ الأخفِّ، أو الأشدِّ. وهذا الرأي وجهٌ عند الحنابلة^(٤)، وجعله ابنُ حَمدان^(٥)، والمرداوي^(٦) الوجهَ الأظهرَ عندهم.

واختار ابنُ حَمدان أنَّ الأولى العملُ بكلِّ من الحكمين: الأخفِّ والأثقلَ لمن هو أصلحُ له^(٧).

القول الثالث: يخرجُ المذهبُ من المسألةِ التي توقَّفَ فيها إمامه وجهين.

وهذا ما يفعله بعضُ علماءِ الحنابلة، يقولُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية: «مسائلُ الوقفِ يخرجها أصحابه - أي: أصحاب الإمام أحمد - على وجهين»^(٨).

وهذه المسألةُ شحيحةُ الأدلة، ولعل الأقوال المذكورة أشبه بوجهاتِ النظرِ من قائلِها، ومن الممكن قول الآتي:

(١) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٢)، والمسودة (٢/٩٤٠)، والفروع لابن مفلح (١/٥٠)، والإنصاف (١٢/٢٤٦)، وحاشية ابن قندس على الفروع (١/٥٠).

(٢) انظر: تصحيح الفروع (١/٥١).

(٣) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٢)، والمسودة (٢/٩٤٠)، والفروع لابن مفلح (١/٥٠)، والإنصاف (١٢/٢٤٦)، وحاشية ابن قندس على الفروع (١/٥٠).

(٤) انظر: الفروع لابن مفلح (١/٥٠)، والإنصاف (١٢/٢٤٦)، وحاشية ابن قندس على الفروع (١/٥٠).

(٥) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٢)، والمسودة (٢/٩٤٠).

(٦) انظر: الإنصاف (١٢/٢٤٦)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٥١).

(٧) انظر: صفة الفتوى (ص/١٠٢)، والمسودة (٢/٩٤٠)، والإنصاف (١٢/٢٤٦)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٥١).

(٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٣/٣٣).

أولاً: أنَّ القولين: الأول والثاني وجهان؛ إذ أخذ حُكْم المسألة مِنْ أصول المذهب أو مِنْ فروعِهِ، أقرب طريق إلى الوصول إلى حُكْم قريب مِنْ أحكام إمام المذهب.

ثانياً: في القولين: الأول والثاني اجتهادٌ مقيّدٌ مِنَ المتمذهب للوصول إلى الحُكْم، وهذا خيرٌ مِنْ تخريج قولين مِنْ توقّف الإمام دونَ نظريٍّ وتأملٍ.

ثالثاً: إنْ كان المتمذهب أهلاً للتخريج على أصول إمامِهِ، أو على نصوصِهِ، فله أخذ الحُكْم مِنْ أحدِ هذينِ الطريقتين، وإنْ كان عملٌ كثيرٌ مِنَ الفقهاء على التخريج على نصوص الإمام.

رابعاً: إنْ لم يكن المتمذهب أهلاً للتخريج، أو لم يتمكن منه؛ لسببٍ مِنَ الأسباب، فله أخذ الحُكْم اعتماداً على ما يقرره محققو المذهب في تخريج حُكْم المسألة، وله تقليدٌ غير إمامِهِ مِنْ أئمة المذاهب الأخرى، إنْ اطمأنَّ إلى قوله.

خامساً: يُطبّق على مَنْ أراد إلحاق المسألة بما يشبهها ما ذكرته في مسألة: (القياس على أقوال الإمام)، فإنَّ نصَّ الإمام على العلة جاز إلحاق، وإنْ لم ينصَّ عليها جاز إلحاق، بشرط: نسبة القول إليه مقيّداً.

سادساً: يظهر أنَّ أتباع المذاهب في الجملة لا يتوقفون عند توقّف إمامِهِم، بل يخرجون حُكْم المسائل التي توقّف فيها، وقد تقدّم قبل قليل كلامُ تقي الدين ابن تيمية.

سابعاً: لعلَّ السبب في عدم ذكر بعض المذاهب حُكْم مسألة: (عمل المتمذهب فيما توقّف فيه إمامُهُ)، أنَّهم قرروا طُرُقاً لمعرفة قول الإمام، كفعله أو القياس على قوله والتخريج على أصلِهِ، بحيث لا يقع المتمذهب في حالة يُغَوِّزُهُ فيها معرفة حكم المسألة داخل مدرسة مذهبه.

ثامناً: محلُّ الكلام فيما سبق في غير المتمذهب الذي بلغ درجة الاجتهاد، والمتمذهب الذي تحقق له وصفُ الاجتهاد الجزئي في المسألة التي توقّف فيها إمامُهُ؛ لانتفاء أثر توقّف إمامِهِما فيما يرجحانه مِنْ أقوال.

المبحث الخامس:

(١) الاعتداد بقول المذهب في الإجماع

مما هو معلوم أنَّ الحوادث والوقائع لا تنتهي، واهتمام العلماء ببيان حكمها لا ينقطع، ولا يقتصر اهتمامهم ونظرهم على الحوادث فحسب، بل ينظرون في المسائل التي اختلف فيها أهل العصر السابق.

وليس من شك في أنَّ للمتمذهبين إسهاماً في معالجة أحكام المسائل - أصولية، أو فقهية - وقد ينتهي النظر فيها إلى الإجماع على حكمها، إن كانت نازلة، أو الاتفاق على أحد قولي العصر السابق.

والمهمُّ عندنا في هذا المبحث: هل يُعتدُّ بقول المذهب في الإجماع، بحيث لا ينعقد الإجماع إلا بموافقه؟

- (١) الإجماع في اللغة: مصدر من الفعل أجمع، يقال: أجمع يجمع إجماعاً، ويطلق على معنيين: المعنى الأول: العزم على الشيء.
- المعنى الثاني: الاتفاق على الشيء. انظر: الصحاح، مادة: (جمع)، (٣/١١٩٨-١٢٠٠)، والقاموس المحيط، مادة: (جمع)، (ص/٩١٧-٩١٨).
- أما تعريف الإجماع في الاصطلاح، فقد عرّف بتعريفات كثيرة، منها: تعريف تاج الدين ابن السبكي في: جمع الجوامع (٣/٧٥) مع شرحه تشنيف المسامع: اتفاق مجتهد هذه الأمة بعد زمن النبي ﷺ في عصر من الأعصار، على أي أمر من الأمور.
- ولمزيد من التعريفات، انظر: العدة (٤/١٠٥٧)، والحدود للباجي (ص/٦٣)، وشرح اللمع (٢/٦٦٥)، وقواطع الأدلة (٣/١٨٨)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣/٢٢٤)، والواضح في أصول الفقه (١/٤٢)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٤/١٩)، وروضة الناظر (٢/٤٣٩)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/١٩٦)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٢٢)، وكشف الأسرار للبخاري (٣/٢٢٦)، وأصول الفقه لابن مفلح (٢/٣٦٥)، والتقريب لأصول فخر الإسلام للبابرتي (٥/٣١٧)، والتحبير (٤/١٥٢٢)، وتيسير التحرير (٣/٢٢٤)، وفواتح الرحموت (٢/٢١١).

قبل الخوض في المسألة تحسن الإشارة إلى الآتي:

أولاً: الحديث هنا عند القائلين بحجية الإجماع، وإمكان انعقاده.

ثانياً: لا شك في أن المجتهدين هم أهل الإجماع، وهذا أمر لا مريّة فيه، لكن أيدخل معهم العوام، فلا ينعقد الإجماع إلا بموافقتهم، أم لا؟

اختلف الأصوليون في الاعتداد بالعوام في انعقاد الإجماع^(١)، فعلى القول بالاعتداد بهم، فإن دخول المتمذهبين بكافة مراتبهم من باب أولى عند القائلين بهذا القول^(٢).

يقول الآمدي: «من قال بإدخال العوام في الإجماع، قال بإدخال الفقيه الحافظ لأحكام الفروع فيه، وإن لم يكن أصولياً؛ وبإدخال الأصولي الذي ليس بفقيه؛ بطريق الأولى؛ لما بينهما وبين العامة من التفاوت في الأهلية والنظر، هذا في الأحكام، وهذا في الأصول»^(٣).

(١) انظر مسألة: (الاعتداد بالعوام في الإجماع) في: الفصول في الأصول للجصاص (٣/٢٨٥)، والعدة (٤/١١٣٣)، وإحكام الفصول (ص/٤٦٠)، والتبصرة (ص/٣٧١)، وشرح اللمع (٢/٧٢٤)، وقواطع الأدلة (٣/٢٣٩)، والمستصفي (١/٣٤٠)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣/٢٥٠)، والواضح في أصول الفقه (٥/١٧٦)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٤/١٩٦)، وروضة الناظر (٢/٤٥١)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٢٢٦)، ولباب المحصول لابن رشيقي (١/٣٩٧)، وشرح المعالم لابن التلمساني (٢/١٠٣)، والمسودة (٢/٦٤٢)، والكاشف عن المحصول للأصفهاني (٥/٥٣٤)، والحاصل من المحصول (٢/٧٢٣)، والتحصيل من المحصول (٢/٨١)، وشرح تنقيح الفصول (ص/٣٤١)، ونهاية الوصول للهندي (٦/٢٦٤٨)، وشرح مختصر الروضة (٣/٣١)، وكشف الأسرار للبخاري (٣/٢٣٩)، وتقريب الوصول لابن جزي (ص/٣٢٩)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/٣٣)، وأصول الفقه لابن مفلح (٢/٣٩٨)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/٢١٢١)، ورفع الحاجب (٢/١٧٤)، والتقريب لأصول فخر الإسلام للباقرتي (٥/٣٣٨)، والبحر المحيط (٤/٤٦١)، وتشنيف المسامع (٣/٨٢)، والتحبير (٤/١٥٥١)، ورفع النقاب (٤/٦٦٣).

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٣٤٢)، ونفائس الأصول (٦/٢٨٦٨)، ونهاية الوصول للساعاتي (١/٢٨٢)، وشرح مختصر الروضة (٣/٣٦)، والبحر المحيط (٤/٤٦٥)، وتشنيف المسامع (٣/٨٥)، ورفع النقاب للشوشاوي (٤/٦٦٨-٦٦٩).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٢٨).

ويقول أبو علي الشوشاوي: «يلزم على قول القاضي^(١) المتقدم - وهو: الاعتداد بقول العامي في الإجماع - أن يعتبر أهل كل فن في غير فنه؛ لأن غايتهم أن يكونوا كالعوام بالنسبة إلى غير فنه^(٢)».

وحديثي في هذا المبحث عند غير القائلين بالاعتداد بالعوام في انعقاد الإجماع.

ثالثاً: ذكر بعض الأصوليين قولاً مفاده: أن أهل الإجماع هم الأئمة المستقلون بالاجتهاد - كالأئمة الأربعة ونحوهم - فحسب، أما من لم يبلغ هذه الدرجة فليس من أهله^(٣).

وعلى هذا القول لا يدخل المتمذهبون في أهل الإجماع. وحديثي عند غير أرباب هذا القول.

رابعاً: إذا كان المتمذهب بالغاً درجة الاجتهاد، ومنتسباً إلى مذهب إمامه (متمذهباً بالاسم فقط)، فيعتد بقوله في انعقاد الإجماع؛ لأنه مجتهد مطلق، وانتسابه إلى المذهب لا يؤثر على آرائه الاجتهادية.

يقول ابن الصلاح عن المتمذهب البالغ درجة الاجتهاد المطلق في الشريعة: «فتوى المنتسبين في هذه الحالة في حكم فتوى المجتهد المستقل المطلق، يعمل بها، ويعتد بها في الإجماع، والخلاف^(٤)».

وبعد هذا، فقد سبق وأن ذكرت أن المذهب يكون في أصول الفقه، وفي الفقه، وسأحدث هنا عن الاعتداد بقول المتمذهب في الإجماع على المسائل الأصولية، وعن الاعتداد بقوله في الإجماع على المسائل الفقهية، وسأجعل الحديث في القسمين الآتين:

(١) هو: القاضي أبو بكر الباقلاني.

(٢) رفع النقاب (٦٦٦/٤ - ٦٦٧).

(٣) انظر: المستصفى (٣٤٢/١)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٢٨/١)، ولباب المحصول لابن رشيقي (٣٨٩/١)، ونفائس الأصول (٢٨٦٨/٦).

(٤) أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٤). وانظر: صفة الفتوى (ص/١٨).

القسم الأول: الاعتداد بقول المتنذهب في الإجماع على المسائل الأصولية.

القسم الثاني: الاعتداد بقول المتنذهب في الإجماع على المسائل الفقهية.

القسم الأول: الاعتداد بقول المتنذهب في الإجماع على المسائل الأصولية.

إذا كان محل النظر مسألة أصولية، فهل ينعقد الإجماع دون التفات إلى موافقة المتنذهين؟

لا شك في أن المعول عليه في أهل الإجماع على المسائل الأصولية هم الأصوليون، وبناءً عليه: إذا كان المتنذهب عارفاً بأصول الفقه، بحيث يصدق عليه أنه أصولي^(١)، فلا ريب في الاعتداد بقوله في الإجماع حينئذ؛ إذ المعتبر في كل علم أهله المجتهدون فيه^(٢)، والتمنذهب الأصولي من أهل الاجتهاد والنظر في علم أصول الفقه، ويكون شأنه شأن أرباب العلوم الأخرى - كالحديث والتفسير واللغة ونحوها - الذين لا ينعقد الإجماع في مسائل العلم الذي ينتمون إليه إلا بهم.

يقول بدر الدين الزركشي عن الاعتداد بقول المجمعين: «لا خلاف في اعتبار قول... الأصولي في الأصول»^(٣).

(١) انظر: شرح اللمع (٧٢٤/٢)، وشرح مختصر الروضة (٣٧/٣)، وكشف الأسرار للبخاري (٢٤٠/٣).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (١٩٨/٤)، والحاصل من المحصول (٢/٧٢٤)، ومنهاج الوصول للبيضاوي (٨٣١/٢) مع شرحه السراج الوهاج، ونهاية الوصول للهندي (٢٦٥١/٦)، وشرح مختصر الروضة (٣٦/٣)، وتقريب الوصول لابن جزى (ص/٣٣٠)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢١٢١/٥)، والبحر المحيط (٤٦٥/٤)، وتشنيف المسامع (٨٤/٣)، ولمع اللوامع لابن رسلان القسم الثاني (٧/١)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦٦٦/٤).

(٣) البحر المحيط (٤٦٦/٤).

أمّا إذا كان المتمذهب مقتصرًا على حفظ الفروع، ولا معرفة له بأصول الفقه، أو كان يعرف أصول الفقه معرفةً فيها ضعفٌ، أو دون اهتمام بأدلة مسائل الأصول: فلا يعتدّ بقوله في المجمعين على المسائل الأصولية في هذه الحالة^(١).

ويدلّ على عدم الاعتداد بقول المتمذهب الذي هذا حاله الآتي:
أولاً: أنّ المتمذهب الذي حكيتُ حاله كالعامي بالنسبة إلى أهل أصول الفقه^(٢).

ثانياً: سيكون قولٌ غير الأصولي في أصول الفقه عن غير دليل؛ لأنّه غير عالم بأدليته، والقول بلا دليل جهلٌ وخطأ^(٣).

يقول الطوفي: «الفقيه الذي لا يعرف العربية أو الأصول بالنسبة إلى النحاة والأصوليين، كالفلّاح بالنسبة إلى الفقهاء»^(٤).

وأنبّه إلى أنّ المرداويّ قد ذكّر قولاً مفاده أنّ هناك مَنْ قال بالاعتداد بقول الفروع في أصول الفقه^(٥).

ويظهر لي أنّ المرداويّ واهمّ في إطلاق القول السابق؛ إذ لم أقف - فيما رجعتُ إليه من مصادر - على مَنْ قال أو ذكّر قولاً بالاعتداد بقول

(١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (١٩٨/٤)، والحاصل من المحصول (٢/٧٢٤)، ومنهاج الوصول للبيضاوي (٨٣١/٢) مع شرحه السراج الوهاج، ونهاية الوصول للهندي (٢٦٥١/٦)، وشرح مختصر الروضة (٣٦/٣)، وتقريب الوصول لابن جزي (ص/٣٣٠)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢١٢١/٥)، والبحر المحيط (٤٦٥/٤)، وتشنيف المسامع (٨٤/٣)، ولمع اللوامع لابن رسلان، القسم الثاني (٧/١)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦٦٦/٤).

(٢) انظر: نهاية الوصول للهندي (٢٦٥١/٦)، والسراج الوهاج للجاربردي (٨٣١/٢)، وتشنيف المسامع (٨٤/٣)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦٦٦/٤)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٣٠٤/٣).

(٣) انظر: نهاية السؤل للإسنوي (٣٠٤-٣٠٥/٣)، والبحر المحيط (٤٦٥/٤).

(٤) شرح مختصر الروضة (٣٦/٣) (٥) انظر: التحبير (٤/١٥٥٧).

الفروعي في أصول الفقه، إلا إن كان قصد المرداوي فيما ذكر بناءً على القول بالاعتداد بالعامي في الإجماع، فعند القائلين بهذا القول يُعْتَدُّ بقول الفروعي في الإجماع على المسائل الأصولية مِنْ بابٍ أولى، وقد سَبَقَتْ الإشارةُ إلى هذا الأمرِ قبلَ قليلٍ.

القسم الثاني: الاعتداد بقول المتمذهب في الإجماع على المسائل الفقهية. إذا كان محلُّ النظر مسألةً فقهيةً، فهل يُعْتَدُّ بقول المتمذهب في هذه الحالة، بحيث لا ينعقد الإجماع بدونه؟

يمكنُ القول: إنَّ للمتمذهب في هذا القسم حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون المتمذهب أصولياً.

الحالة الثانية: أن يكون المتمذهب فقيهاً^(١).

الحالة الأولى: أن يكون المتمذهب أصولياً.

إذا كان الغالبُ على المتمذهب اعتناؤه بأصول الفقه، وتحرير مسأله، بحيث يطغى ذلك على معرفته بالفقه وبالفروع، فهل يُعْتَدُّ بقول المتمذهب الذي هذه صفته في انعقاد الإجماع، بحيث لا ينعقد الإجماع على مسألة فقهية إلا بموافقه؟

اهتمَّ الأصوليون بالحديث عن مسألة: الاعتداد بقول الأصولي في الإجماع على المسائل الفقهية، ولم تخلُ مؤلفاتهم عن الحديث عنها، وسأعرض المسألة في ضوء الآتي:

• تحرير محل النزاع:

حكى الشيخ محمد بخيت المطيعي الاتفاق على الاعتداد بقول الأصولي إذا كان متمكناً من الاجتهاد في الفقه، وجعلَ محلَّ الخلاف في

(١) ليس المراد بالفقيه في هذا المبحث المجتهد، بل المراد حافظ الفقه، والمجتهد في مذهبه.

الأصولي الذي هو عامي بالنسبة للفقهاء^(١).

وما ذكره من الاعتداد بقول الأصولي إذا كان متمكناً من الاجتهاد في الفقه، وجيه، لكن الخلاف فيما ظهر لي غير قاصر على الأصولي الذي هو كالعامي في الفقه^(٢)، بل يتعداه ليشمل الأصولي الماهر في الفقه.

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في الاعتداد بقول الأصولي في الإجماع على المسائل الفقهية على أقوال، أشهرها قولان:

القول الأول: لا يُعتمدُ بقول الأصولي في الإجماع على المسائل الفقهية.

وهذا القول وجهٌ عند الشافعية^(٣)، وهو مذهبُ الحنابلة^(٤). ونسبه إمام الحرمين الجويني^(٥)، ومجد الدين ابن تيمية^(٦)، وتاج الدين ابن السبكي^(٧)، وبدّر الدين الزركشي^(٨) إلى معظم الأصوليين. ونسبه ابن مفلح^(٩)، وابن اللحام^(١٠)، وأمير باد شاه^(١١) إلى الجمهور. ونسبه المرداوي إلى أكثر العلماء^(١٢).

وهو قول الإمام أحمد^(١٣)، واختاره: أبو الحسن الكرخي^(١٤)،

(١) انظر: سلم الوصول (٢/٣٠٥).

(٢) انظر: تحفة المسؤول للرهباني (٢/٢٣٩).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/٤٦٦).

(٤) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٢/٣٩٨)، والتحجير (٤/١٥٥٦).

(٥) انظر: البرهان (١/٤٤٠). (٦) انظر: المسودة (٢/٦٤٣).

(٧) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٥/٢١٢٦).

(٨) انظر: البحر المحيط (٤/٤٦٦). (٩) انظر: أصول الفقه (٢/٣٩٨).

(١٠) انظر: المختصر في أصول الفقه (ص/٧٥).

(١١) انظر: تيسير التحرير (٣/٢٢٤). (١٢) انظر: التحجير (٤/١٥٥٦).

(١٣) انظر: العدة (٤/١١٣٦)، والمسودة (٢/٦٤٣)، وأصول الفقه لابن مفلح (٢/٣٩٨)، والتحجير (٤/١٥٥٦).

(١٤) انظر: مسائل الخلاف للصيمري (ص/٣٣٦).

والقاضي أبو يعلى^(١)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٢)، وإمام الحرمين الجويني^(٣)، وفخر الإسلام البزدوي^(٤)، وأبو حامد الغزالي في كتابه: (المنحول)^(٥)، وأبو الخطاب^(٦)، والموفق ابن قدامة^(٧)، ومجد الدين ابن تيمية^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، ومال إليه شهاب الدين القرافي^(١٠)، وهو قول جلال الدين السيوطي^(١١).

القول الثاني: يُعْتَدُّ بقول الأصولي في الإجماع على المسائل الفقهية. وهذا القول وجه عند الشافعية^(١٢).

وهو قول المعتزلة^(١٣).

ونَسَبَ القاضي أبو يعلى^(١٤)، وأبو إسحاق الشيرازي^(١٥)، وأبو المظفر السمعاني^(١٦)، ومجد الدين ابن تيمية^(١٧) إلى قوم من المتكلمين.

ونَسَبَ أبو إسحاق الشيرازي^(١٨)، وإمام الحرمين الجويني^(١٩)، وتاج الدين السبكي^(٢٠) إلى القاضي أبي بكر الباقلاني الاعتداد بقول الأصولي المبرز في الفقه.

(١) انظر: العدة (٤/١١٣٦).

(٢) انظر: التبصرة (ص/٣٧١)، وشرح اللمع (٢/٧٢٤).

(٣) انظر: البرهان (١/٤٤٠).

(٤) انظر: أصول البزدوي (٣/٢٣٩) مع شرحه كشف الأسرار.

(٥) انظر: (ص/٣١١). (٦) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٣/٢٥٠).

(٧) انظر: روضة الناظر (٢/٤٥٤). (٨) انظر: المسودة (٢/٦٤٣).

(٩) انظر: مختصر منتهى السؤل (١/٤٤٣).

(١٠) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص/٣٤٢)، ونفائس الأصول (٦/٢٨٦٨).

(١١) انظر: شرح الكوكب الساطع (٣/٢٧٨). (١٢) انظر: البحر المحيط (٤/٤٦٦).

(١٣) انظر: شرح العمدة (١/١٦٦). (١٤) انظر: العدة (٤/١١٣٦).

(١٥) انظر: التبصرة (ص/٣٧١). (١٦) انظر: قواطع الأدلة (٣/٢٤٠).

(١٧) انظر: المسودة (٢/٦٤٣). (١٨) انظر: شرح اللمع (٢/٧٢٤).

(١٩) انظر: البرهان (١/٤٤٠).

(٢٠) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٥/٢١٢٦)، ورفع الحاجب (٢/١٧٤).

ونسب أبو حامد الغزالي إلى القاضي أبي بكر الباقلاني الاعتداد بقول الأصولي، دون تقييده بالمهارة والبروز في الفقه^(١).

واختار القول الثاني: القاضي عبد الجبار المعتزلي^(٢)، والقاضي عبد الوهاب المالكي - كما نسب إليه مجد الدين ابن تيمية^(٣) - وأبو حامد الغزالي في كتابه: (المستصفى)^(٤)، والفخر الرازي^(٥)، وابن رشيقي المالكي^(٦)، وابن التلمساني^(٧)، وتاج الدين الأرموي^(٨)، وسراج الدين الأرموي^(٩)، وصفي الدين الهندي^(١٠)، والطوفي^(١١)، ومحمد الخصري^(١٢).

وقوى المرداوي هذا القول^(١٣).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلل أصحاب القول الأول بأدلة، منها:

- (١) انظر: المنحول (ص/٣١١).
- (٢) انظر: المعتمد (٢/٤٩٢)، وشرح العمدة (١/١٦٦).
- (٣) انظر: المسودة (٢/٦٤٣)، وقارن بشرح تنقيح الفصول (ص/٣٤٢).
- (٤) انظر: (١/٣٤٢).
- (٥) انظر: المحصول في أصول الفقه (٤/١٩٨).
- (٦) انظر: لباب المحصول (١/٣٩٩). وابن رشيقي المالكي هو: الحسين بن أبي الفضائل عتيق بن الحسين بن عتيق بن رشيقي الربيعي، أبو علي جمال الدين، ولد بمدينة الاسكندرية بمصر سنة ٥٤٩هـ تلقى العلم عن شيوخ عصره، كان شيخ المالكية في عصره، إماماً فقيهاً أصولياً، عالماً بأصول الدين والخلاف، صلباً في دينه، ورعاً متقللاً من الدنيا، صبوراً على إلقاء الدروس ونشر العلم، وقد انتفع الناس به، وكان مدار الفتيا عليه في الديار المصرية، من مؤلفاته: لباب المحصول في علم الأصول - مختصر للمستصفى - توفي بمصر سنة ٦٣٢هـ انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة للمندري (٣/٣٨٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٤/٦٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٢/٤٢١)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٣٣٣)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/٤٢٤)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١٦٦).
- (٧) انظر: شرح المعالم (٢/١٠٦).
- (٨) انظر: الحاصل من المحصول (٢/٧٢٤).
- (٩) انظر: التحصيل من المحصول (٢/٨٢). (١٠) انظر: نهاية الوصول (٦/٢٦٥٢).
- (١١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٣٩). (١٢) انظر: أصول الفقه (ص/٣٤٢).
- (١٣) انظر: التحير (٤/١٥٥٦).

الدليل الأول: أَنَّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِطُرُقِ الاجتهادِ، وأدلةِ الفقهِ التفصيليةِ، وردَّ الفروعِ إلى أدلتِها، فإنَّه يجري في الفقهِ وأحكامِ الشرعِ مجرى العامي؛ لأنَّهما لَا يعرفانِ أدلةَ الأحكامِ على التفصيلِ، والعامي لَا يُعْتَدُّ بقوله، فكذا الأصولي^(١).

يقولُ أبو إسحاقَ الشيرازي: «لأنَّه - أي: الأصولي - يَعْرِفُ أَنَّ الأمرَ يقتضي الوجوبَ، وله صيغةٌ، وأنَّه قد يقتضي الندبَ، وكذلك يَعْرِفُ استنباطَ العللِ، وما يصحُّ منها وما لا يصحُّ على طريقِ الإجمالِ، وأمَّا إِذَا سُئِلَ عن مسألةٍ مِنْ مسائلِ الاجتهادِ مِنَ الفروعِ، فإنَّه لَا يَعْلَمُ دليلَ تلكِ المسألةِ، لَا مِنْ جهةِ النطقِ، وَلَا مِنْ جهةِ الاستنباطِ»^(٢).

مناقشة الدليل الأول: إِذَا عَرَفَ المتمذهبُ أصولَ الفقهِ أمكنه ردُّ الفروعِ إلى أصولِها^(٣).

الجواب عن المناقشة: ليس كُلُّ مَنْ عَرَفَ أصولَ الفقهِ أَمُكَّنَه أَنْ يَرُدَّ الفروعَ إلى أصولِها، بل لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ معانيها ونظائرها حتى يقيسَ عليها^(٤).

الدليل الثاني: أَنَّ أَهْلَ الإجماعِ هم مَنْ كانت معهم آلةُ الاجتهادِ التي يُتَوَصَّلُ بها إلى مَعْرِفَةِ الحُكْمِ - بِأَنَّ يَعْرِفَ القياسَ وأحكامَ المسائلِ وعللها حتى يقيسَ نظائرها عليها - وَمَنْ لَا يَعْرِفُ أحكامَ الفروعِ، وأدلتها التفصيليةِ، لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ هَذَا، فَلَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الإجماعِ، وَيَكُونُ شَأْنُهُ شَأْنَ مَنْ عَرَفَ اللغةَ والحسابَ وَغَيْرَ هَذَا مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ^(٥).

(١) انظر: العدة (١١٣٧/٤)، والتبصرة (ص/٣٧١)، والمنخول (ص/٣١١)، والواضح في أصول الفقه (١٨١/٥)، وشرح المعالم لابن التلمساني (١٠٦/٢).

(٢) شرح اللمع (٧٢٤-٧٢٥/٢).

(٣) انظر: العدة (١١٣٧/٤). (٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق، وشرح اللمع (٧٢٤/٢)، وروضة الناظر (٤٥٦/٢)، والبحر للمحيط (٤٦٦/٤)، وتشنيف المسامع (٨٤/٣).

الدليل الثالث: لا يجوز تقليد الأصولي في النوازل؛ إذ إنه ليس من المفتين، بل هو من المستفتين، وإذا لم يجرز تقليده لم يُعتمد بقوله في الإجماع^(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن الأدلة الدالة على حجية الإجماع تتناول الأصولي عمومها^(٢)، كقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، وقوله ﷺ: (لا تجتمع أمتي على ضلالة)^(٤)، وغيرهما من النصوص العامة التي لم يدخلها

(١) انظر: شرح العمد (١/١٦٧)، والتبصرة (ص/٣٧١)، والبرهان (١/٤٤٠)، والمنحول (ص/٣١١)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١/٤٤٦)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/٢١٢٦)، ورفع الحاجب (٢/١٧٥)، والبحر المحيط (٤/٤٦٦).

(٢) انظر: المعتمد (٢/٤٩٢)، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/٤٢).

(٣) من الآية (١١٥) من سورة النساء.

(٤) جاء الحديث عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، فمن هؤلاء:

أولاً: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ولفظه: (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم)، وأخرجه: ابن ماجه في: سننه، كتاب: الفتن، باب: السواد الأعظم (ص/٦٥١)، برقم (٣٩٥٠)؛ وعبد بن حميد في: المنتخب (٢/٢٤٣)، برقم (١٢١٨)؛ وابن أبي عاصم في: السنة، باب: ما ذكر عن النبي ﷺ من أمره بلزوم الجماعة (ص/٤١)، برقم (٨٣، ٨٤)؛ واللالكائي في: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١١٧)، برقم (١٥٣)؛ والخطيب البغدادي في: الفقيه والمتفقه (١/٤١٠)، برقم (٤٢٢).

وضعف ابن مفلح في: أصول الفقه (٢/٣٧٨) إسناده الحديث، وضعف الألباني الحديث في: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦/٤٣٥)، وحسن في: تعليقه على السنة لابن أبي عاصم (ص/٤١) شطر الحديث الأول؛ بشواهد.

وأخرج الحاكم في: المستدرک، كتاب: العلم (١/١٥٢)، برقم (٤٠٠) حديثاً عن أنس بمعناه، وضعفه؛ لأن في سننه مبارك بن سحيم، وقال عنه: «فإنه ممن لا يمشي في مثل هذا الكتاب، لكني ذكرته اضطراراً».

ثانياً: حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، ولفظه: (إن الله أجاركم من ثلاث خلال: ... ولا تجتمعوا على ضلالة)، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها (ص/٦٣٣)، برقم (٤٢٥٣)؛ وابن أبي عاصم في: السنة، باب: ما ذكر عن =

= النبي ﷺ من أمره بلزوم الجماعة (ص/٤٤)، برقم (٩٢)؛ والطبراني في المعجم الكبير (٢٩٢/٣)، برقم (٣٤٤٠)؛ والدارقطني في: سننه، كتاب: الأقضية والأحكام، باب: من الشهادات (٤٤٠/٥)، برقم (٤٦٠٧)؛ والخطيب البغدادي في: الفقيه والمتفقه (٤٠٧/١)، برقم (٤١٨).

والحديث ضعيف؛ وأعله ابنُ القطان في: بيان الوهم والإيهام (٥٣٧/٢) بالانقطاع. ويقول ابن حجر في: التلخيص الحبير (٢٢٢٥/٥): «في إسناده انقطاع». وانظر: المعبر في تخريج أحاديث المنهاج للزركشي (ص/٥٨).

ثالثاً: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، ولفظه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أَمْنِي - أَوْ أَمَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَدَّ شِدَّةً فِي النَّارِ، وَأَخْرَجَهُ: الترمذي في: جامعه، كتاب: الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في لزوم الجماعة (ص/٤٩٠)، برقم (٢١٦٧)، وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه... وفي الباب: عن ابن عباس». وابن أبي عاصم في: السنة، باب: ما ذكر عن النبي ﷺ من أمره بلزوم الجماعة (ص/٣٩)، برقم (٨٠)؛ والطبراني في: المعجم الكبير (٣٤٢/١٢)، برقم (١٣٦٢٣)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: العلم (١/١٥٠)، برقم (٣٩٧)، وساق الحاكم الاختلاف الواقع في إسناده الحديث على المعتمر بن سليمان. واللالكائي في: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١١٨)، برقم (١٥٤)؛ وأبو نعيم في: حلية الأولياء (٣/٣٧)؛ والبيهقي في: أسماء الله وصفاته، باب: ما جاء في إثبات اليمين (٢/٨٣٤)، برقم (٧٠٧)، وقال: «أبوسفيان المدني، يقال: إنه سليمان بن سفيان، واختلف في كنيته، وليس بمعروف». والخطيب البغدادي في: الفقيه والمتفقه (٤٠٨/١)، برقم (٤١٩).

وقال ابن حجر في: التلخيص الحبير (٢٢٢٥/٥) عن هذا حديث ابن عمر: «فيه سليمان بن سفيان المدني، وهو ضعيف، وأخرج الحاكم شواهد له»، وضعفه ابن حجر في: إتحاف المهرة (٨/٥٣١).

وانظر الاختلاف في إسناده الحديث في: العلل للدارقطني (١٢/٣٩٢-٣٩٣)، وإتحاف المهرة لابن حجر (٨/٥٢٩-٥٣١).

ثالثاً: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، ولفظه: (لَا يَجْمَعُ اللَّهُ أَمْنِي عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ)، وأخرجه: الحاكم في: المستدرک، كتاب: العلم (١/١٥٢)، برقم (٣٩٩)، وقال: «إبراهيم بن ميمون العدني هذا عدله عبد الرزاق، وأثنى عليه، وعبد الرزاق إمام أهل اليمن، وتعديله حجة». والبيهقي في: أسماء الله وصفاته، باب: ما جاء في إثبات اليمين (٢/٨٣٥)، برقم (٧٠٧)، وقال: «تفرد به إبراهيم العدني».

وللحديث طرق أخرى عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم ساق بعضها: ابنُ مفلح في أصول الفقه (٢/٣٧٦-٣٨٦)، والزركشي في: المعبر في تخريج أحاديث المنهاج (٥٨-٦٢)، وختم الزركشي تخريج الحديث بقوله: «واعلم أنَّ طرق هذا الحديث كثيرة، ولا يخلو من علة، وإنما أوردت =

التخصيص^(١).

مناقشة الدليل الأول: هذه النصوص مقصورة على مَنْ هو مِنْ أهل الاجتهاد؛ بدليل: عدم إرادة العوام^(٢).

الدليل الثاني: إذا كَانَ يُعْتَبَرُ قَوْلُ مَنْ عَرَفَ أصول الفرائض، وإنْ لم يعرف الغامض فيها، فكذلك يُعْتَبَرُ قَوْلُ مَنْ عَرَفَ أصول الفقه، وإنْ لم يعرف الفقه؛ إذ يمكنه ردّ الفرع إلى أصله^(٣).

مناقشة الدليل الثاني: لا يصحُّ إلحاق مَنْ عَرَفَ أصول الفقه بِمَنْ عَرَفَ أصول الفرائض؛ وذلك للفرق بينهما، ووجه الفرق: يمكنُ لِمَنْ عَرَفَ أصول الفرائض بناءً فروعها عليها بالحساب ونحوه، بخلاف مَنْ عَرَفَ أصول الفقه، فلا يمكنه بناءً أحكام الفروع عليه؛ لاختصاص الفروع بأدلة لا يشاركها فيها أصول الفقه، ولأنَّ مَنْ لا يعرف الأحكام والفروع لا يمكنه معرفة النظر؛ ليقس عليه نظيره^(٤).

الدليل الثالث: أنَّ الأصوليَّ يُضِيءُ لأهل الإجماع برأيه طُرُق

= منها ذلك؛ ليتقوى بعضها ببعض.

وقال ابن حجر في: التلخيص الحبير (٢٢٢٥/٥) عن الحديث: «هذا حديث مشهور، له طرق كثيرة، لا يخلو واحد منها من مقال».

(١) انظر: العدة (١١٣٨/٤)، والتبصرة (ص/٣٧١)، وشرح اللمع (٧٢٥/٢)، وقواطع الأدلة (٢٤٠-٢٤١/٣)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢٥١/٣)، والواضح في أصول الفقه (١٨٢/٥)، والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (١٩٧/٤)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٢٨/١)، وكشف الأسرار للبخاري (٢٤٠/٣)، ونهاية السؤل (٣/٣٠٥).

(٢) انظر: العدة (١١٣٨/٤)، والتبصرة (ص/٣٧١)، وشرح اللمع (٧٢٥/٢)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢٥١/٣)، والواضح في أصول الفقه (١٨٣/٥)، وكشف الأسرار للبخاري (٢٤٠/٣).

(٣) انظر: العدة (١١٣٨/٤)، والتمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢٥٢/٣)، والواضح في أصول الفقه (١٨٢/٥).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

الاجتهاد، فهم يستهدون بنهجه، وإذا كان ذلك كذلك، فيعتبر رأيه، فإذا خالف غيره في حكم، فإنَّ خلافه يُشير إلى رأي معتبر، فيُعتدُّ بخلافه ووفاقه^(١).

الدليل الرابع: أنَّ الأصوليَّ متمكنٌ من الاجتهاد، الذي هو طريقُ الاستنباط، ودَرْكُ الأحكام، وكيفية دلالتها، وكيفية تلقيها من منطوق الدليل ومفهوميته، فهو قريب من مقصود الاجتهاد وإن لم يحفظ الفروع، فوجب اعتبار قوله في أهل الإجماع^(٢).

مناقشة الدليل الرابع: إنَّ مَنْ يعرف كيفية الاستنباط، لكنَّه غيرُ عارفٍ بما يستنبط منه، فإنَّه غيرُ متمكنٍ من الاستنباط، ويكون حاله كحال مَنْ يعرف النصوص، ولا يدري كيفية تلقي الأحكام منها^(٣).

ومَنْ لا يعرف المسائل المتفق عليها والمختلف فيها، فإنَّه غيرُ متمكنٍ من الاجتهاد؛ إذ من شرطه: معرفة المسائل المجمع عليها^(٤).

• الموازنة والترجيح:

يُمكن القولُ بأنَّه لا يُعتبر قولُ الأصولي الذي ليس له اهتمام ولا معرفةً بالفقه في الإجماع على المسائل الفقهية؛ لأنَّه في هذه الحالة أشبه

(١) انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٤٢/٣)، والبرهان (٤٤٠/١)، والمنحول (ص/٣١١)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢١٢٦/٥).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (١٩٨/٤)، وروضة الناظر (٤٥٤-٤٥٥/٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٢٨/١)، وشرح المعالم لابن التلمساني (٢/١٠٦)، والحاصل من المحصول (٧٢٤/٢)، والتحصيل من المحصول (٨٢/٢)، ونهاية الوصول للساعاتي (٢٨٣/١)، ونهاية الوصول للهندي (٢٦٥٢/٦)، وشرح مختصر الروضة (٣٩/٣)، وكشف الأسرار للبخاري (٢٤٠/٣)، والتقرير لأصول فخر الإسلام للباقر (٥/٣٤٢)، والبحر المحيط (٤٦٦/٤)، وتشنيف المسامع (٨٤/٣)، ورفع النقاب للشوشاوي (٦٦٨/٤).

(٣) انظر: روضة الناظر (٤٥٦/٢).

(٤) انظر: نفائس الأصول (٢٨٦٨/٦).

بالعامي، ويكون شأنه كغير الأصولي لا يُعتدُّ بقوله في الإجماع على المسائل الأصولية.

يقول الطوفي واصفاً حال بعض الأصوليين: «كثير من الأعاجم تتوفر دواعيهم على المنطق والفلسفة»^(١) والكلام، فيتسلطون به على أصول الفقه، إمّا عن قصد، أو استتباع لتلك العلوم العقلية، ولهذا جاء كلامهم فيه عرياً عن الشواهد الفقهية المقرّبة للفهم على المشتغلين، ممزوجاً بالفلسفة»^(٢).

أمّا إذا كان للأصولي اهتمام وبَصَرٌ بالفقه، لكنّه غير عالم بتفاصيل الفروع والأحكام، فالأقرب عندي هو الاعتدادُ بقوله في الإجماع على المسائل الفقهية؛ وذلك للآتي:

(١) الفلسفة: لفظ يدل في الأصل اليوناني على محب الحكمة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٧٩٥/٢)، وإغاثة اللهفان لابن القيم (١٠٠١/٢)، والمعجم الفلسفي (ص/١٣٨).

وفي الاصطلاح: عرفت بعدّة تعريفات، منها:

التعريف الأول: دراسة المبادئ الأولى، وتفسير المعرفة عقلياً. انظر: المعجم الفلسفي (ص/١٣٨).

التعريف الثاني: التشبه بالإله بحسب الطاقة البشرية؛ لتحقيق السعادة الأبدية. وهذا تعريف الجرجاني في كتابه: التعريفات (ص/٢٣٧)، وتبعه عبد الرؤوف المناوي في كتابه: التوفيق على مهمات التعاريف (ص/٥٦٤).

التعريف الثالث: البحث عن العلل والمبادئ الأولى للموجودات، وإدراك الحقائق الثابتة للأشياء بقدر الطاقة البشرية. وهذا تعريف الدكتور محمد خليل هراس في كتابه: شرح القصيدة النونية (١/١٥٢).

ويقول ابن القيم في كتابه: إغاثة اللهفان (١٠٠٢/٢): «الفلاسفة اسم جنس لمن يُحب الحكمة ويؤثرها. وأخص من ذلك: أنه في عُرف المتأخرين: اسم لأتباع أرسطو، وهم المشاؤون خاصة، وهم الذين هذّب ابن سينا طريقتهم وبسطها وقررها، وهي التي يعرفها - ولا يعرف سواها - المتأخرون من المتكلمين».

وللاستزادة من التعريفات انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٧٩٥/٢) وما بعدها، وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة للدكتور صالح الغامدي (ص/٦٠ وما بعدها)، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة للدكتور محمد لوح (ص/٣٩٩ وما بعدها)، والنفي في باب صفات الله عز وجل لأزرقعي سعداني (ص/٤٢٣ وما بعدها).

(٢) شرح مختصر الروضة (٣/٣٧).

أولاً: أَنَّ الْأَصُولِيَّ يَتَمَلَّكَ أَهَمَّ شَرِيطٍ مِنْ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ فِي الْفَقْهِ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ أَصُولِ الْفَقْهِ، إِضَافَةً إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِالْأَحْكَامِ وَالْفُرُوعِ.

ثانياً: لَا يُخْشَى مِنْ وَقُوعِ الْأَصُولِيِّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فِي مَخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ السَّابِقِ، وَلَا إِتْيَانَهُ بِأَقْوَالٍ غَرِيبَةٍ.

يَقُولُ الطُّوفِيُّ مَبِيناً أَثَرَ مَعْرِفَةِ أَصُولِ الْفَقْهِ فِي عَقْلِيَّةِ الْأَصُولِيِّ وَفَهْمِهِ: «إِنَّ مَبَاحَثَ الْأَصُولِ وَالْعَرَبِيَّةَ عَقْلِيَّةً، وَفِيهِمَا مِنَ الْقَوَاطِعِ كَثِيرٌ، فَيَتَنَقَّحُ بِهَا الذَّهْنُ، وَيَقْوَى بِهَا اسْتِعْدَادُ النَّفْسِ لِإِدْرَاكِ التَّصَوُّرَاتِ، وَالتَّصَدِيقَاتِ^(١) حَتَّى يَصِيرَ لَهَا ذَلِكَ مَلَكَةً، فَإِذَا تَوَجَّهَتْ إِلَى الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ أَدْرَكَتْهَا؛ إِذْ هِيَ فِي الْغَالِبِ لَا تَخَالَفُ الْأَصُولَ الْعَقْلِيَّةَ إِلَّا بِعَارِضٍ بَعِيدٍ، أَوْ تَخْصِيصٍ عِلَّةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ مَارَسَ الْمَبَاحَثَ الْأَصُولِيَّةَ^(٢)».

الحالة الثانية: أَنْ يَكُونَ الْمَتَمَذِّبُ فَقِيْهًا.

إِذَا كَانَ الْمَتَمَذِّبُ مُشْتَغَلًا بِالْفَقْهِ وَالْفُرُوعِ - سِوَاءِ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ الْجَهْدِ فِي الْمَذْهَبِ، أَوْ كَانَ حَافِظًا لِفُرُوعِ مَذْهَبِهِ - فَهَلْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ، بَحِيْثٌ لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ دُونَ مُوَافَقَتِهِ؟

لَيْسَ مِنَ الْمُمْكِنِ إِطْلَاقَ حُكْمٍ وَاحِدٍ عَلَى الْمَتَمَذِّبِينَ بِالْإِعْتِدَادِ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ، أَوْ عَدَمِهِ، بَلْ لِكُلِّ طَبَقَةٍ مَا يَخْصُهَا، وَسَأَذْكَرُ الطَّبَقَةَ، وَحُكْمَ الْإِعْتِدَادِ بِأَهْلِهَا فِي الْإِجْمَاعِ:

(١) التَّصَدِيقَاتُ: جَمْعُ تَصَدِيقٍ، وَالتَّصَدِيقُ: إِدْرَاكُ الْمَاهِيَةِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ. أَوْ هُوَ: إِدْرَاكُ النَّسَبَةِ بَيْنَ مَفْرُودَيْنِ فَأَكْثَرُ (إِدْرَاكٌ مَعَهُ حُكْمٌ). انْظُرْ: التَّذْهِيبُ لِلْخِيَصِيِّ (ص/٢٩)، وَتَحْرِيرُ الْقَوَاعِدِ الْمُنَظِّمَةِ لِقُطْبِ الدِّينِ الرَّازِيِّ (ص/٧)، وَلِقُطْبَةِ الْعَجَلَانِ وَبِلَةِ الظُّمَّانِ لِلزَّرْكَشِيِّ (ص/٩٢)، وَالتَّعْرِيفَاتِ لِلجَرَجَانِيِّ (ص/١٢٣)، وَالتَّوْقِيفِ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعْرِيفِ لِلْمَنَاوِيِّ (ص/١٨٠)، وَشَرْحِ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ (١/٥٨)، وَضَوَابِطِ الْمَعْرِفَةِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِيدَانِيِّ (ص/١٨)، وَطَرِيقِ الْإِسْتِدْلَالِ وَمَقْدَمَاتِهَا لِلدَّكْتُورِ يَعْقُوبِ الْبَاحْسِينِ (ص/٣٣).

(٢) شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوْضَةِ (٣/٣٩).

أولاً: المجتهد المقيّد في مذهبٍ إمامٍ معيّن (المخرّج):

إذا كان المتمذهبُ بالغاً درجةً الاجتهادِ المقيّد في مذهبه، قادراً على تخريج أقوالٍ لإمامه فيما لم يردّ عنه فيها قولٌ، فهل يُعتدُّ بقوله في الإجماع على المسائلِ الفقهية، بحيث لا ينعقدُ الإجماعُ دونَ موافقته؟

يمكن تفصيلُ القولِ في ضوء الآتي:

- إن تحققَ للمتمذهبِ وصفُ الاجتهادِ الجزئي في الشريعة في بعض المسائل، فُيُعتدُّ بقوله فيها، ولا ينعقدُ الإجماعُ بدونه؛ ويكون ملحقاً بالمجتهدِ المطلق^(١).

يقولُ ابنُ رشيّق المالكي: «كلُّ مَنْ كان متمكناً من النظرِ في الواقعة، إمّا بمتقدم حفظه لأدلتها، وإمّا باطلاعه الآن على مأخذها، وتصحيح الصحيح منها، وإبطالِ الباطل: فُيُعتدُّ بقوله، ولا ينعقدُ الإجماعُ دونه»^(٢).

- إن لم يتحقق للمتمذهبِ وصفُ الاجتهادِ الجزئي في المسألة محلّ النظر، فهل يُعتدُّ بقوله في انعقادِ الإجماع على المسائلِ الفقهية؟

بتأمّل هذه المسألة وأحوالِ أهلِ طبقة المخرجين، ظهَرَ لي أنّه يُعتدُّ بأربابها في انعقادِ الإجماع؛ وذلك لاجتماعِ شروطِ الاجتهادِ الرئيسة فيهم^(٣)، ومن أهمّها: معرفةُ أصولِ الفقه.

ولأنّ هناك من قال: إنّ القولَ التي يتوصلُ إليه المخرّج هو قولُ مخرّجٍ لإمامه المجتهد، فكان الإمام هو مَنْ أفصحَ بالقولِ في المسألة^(٤).

يقولُ ابنُ حمدان: «ثمّ إنّ المستفتي فيما يفتيه - أي: المخرّج - مقلّدٌ لإمامه، لا له.

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٦)، وصفة الفتوى (ص/١٨).

(٢) لباب المحصول (١/٣٩٩).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٤-٩٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص/٩٥).

وقيل: ما يخرج أصحاب الإمام على مذهبه، هل يجوز أن ينسب إليه، وأنه مذهبه؟

فيه - لنا ولغيرنا - خلاف وتفصيل^(١).

ولعل في قول من قال بتأدي فرض الكفاية في الفتوى بالمخرج^(٢) إشارة إلى الاعتداد بالقول الذي توصل إليه.

ويؤكد الاعتداد بقول المتمذهب في هذه الحالة: أن العلماء ما زالوا على مر العصور يبينون خلاف المذاهب في المسائل الفرعية اعتماداً على الكتب المذهبية التي ألفها مجتهدو المذهب.

ولأبي المظفر السمعاني كلام محرر يمثل خلاصة جيدة يبينها بقوله: «من يكون حافظاً للأحكام والفروع بدلائلها وعللها، مُشْرِفاً على الأصول في ترتيبها ولوازمها، عارفاً سبلها، وأدلتها وعللها: فهذا أكمل الفقهاء علماً، وأصحهم اجتهاداً، وهذه الطبقة هم الذين يرجع إليهم في الإجماع، والاختلاف.

وأما من يكون حافظاً للأحكام والفروع بدلائلها وعللها، غير عارف بالأصول وترتيبها ولوازمها: فيصح اجتهاده فيما يقتضيه التعليل والشبه، ولا يصح اجتهاده فيما تقتضيه دلائل الأصول، فما يصح اجتهاده فيه ارتفع الإجماع بخلافه، وما لا يصح اجتهاده فيه لم يرتفع الإجماع بخلافه»^(٣).

ثانياً: مجتهد الترجيح (أو مجتهد الفتيا)، والحافظ لمذهب إمامه^(٤):

هل يُعْتَدُّ بقول مجتهد الترجيح، وبقول الحافظ لمذهب إمامه في

(١) صفة الفتوى (ص/ ٢٠).

(٢) كما ذهب إليه: ابن الصلاح في: أدب المفتي والمستفتي (ص/ ٩٥)، وابن حمدان في: صفة الفتوى (ص/ ١٩).

(٣) قواطع الأدلة (٣/ ٢٤٤-٢٤٥).

(٤) جعلت الحديث عن مجتهد الترجيح والحافظ لمذهب إمامه في سياق واحد؛ لاتفاقهما في الأحكام في هذه المسألة.

الإجماع على المسائل الفقهية، بحيث لا ينعقد الإجماع إلا بموافقتيهما فيما لو ذكراً قولاً في المسألة؟

يمكن بيان حال مجتهد الترجيح، والحافظ لمذهب إمامه في ضوء التفصيل الآتي:

- إن تحقق لمجتهد الترجيح، أو لحافظ المذهب وصف الاجتهاد المقيّد بالتخريج على أصول مذهبه وفروعه في بعض المسائل: فلهما حكم المجتهد المقيّد فيها؛ والذي يظهر لي أنه يعتد بقوليهما في الإجماع على المسائل التي تحقق لهما فيها وصف الاجتهاد المقيّد.

- إن لم يتحقق لمجتهد الترجيح، أو لحافظ المذهب وصف الاجتهاد المقيّد، واقتصر مجتهد الترجيح على الترجيح، والحافظ على حفظ مذهبه، مع بروزهما في الفقه، وعدم معرفتهما بأصول الفقه: فما ذكره الأصوليون في مسألة: (الاعتداد بقول الفقيه الذي لا معرفة له بأصول الفقه في الإجماع على المسائل الفقهية)، صادق على حالتهما هنا.

وقد اختلف الأصوليون في الاعتداد بقول الفقيه الذي لا معرفة له بأصول الفقه في الإجماع على قولين:

القول الأول: لا يُعتدّ بقول الفقيه في الإجماع على المسائل الفقهية. وهذا القول هو مذهب الحنابلة^(١). ونسبه ابن مفلح^(٢)، وابن اللحام^(٣)، وأمير باد شاه^(٤) إلى الجمهور.

واختاره جمع من محققي أصول الفقه، منهم: إمام الحرمين الجويني^(٥)، وفخر الإسلام البزدوي^(٦)، وأبو المظفر السمعاني^(٧)، والفخر

(١) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٣٩٨/٢)، والتحبير (١٥٥٦/٤).

(٢) انظر: أصول الفقه (٣٩٨/٢). (٣) انظر: المختصر في أصول الفقه (ص/٧٥).

(٤) انظر: تيسير التحرير (٢٢٤/٣). (٥) انظر: البرهان (١/٤٤١).

(٦) انظر: أصول البزدوي (٢٣٩/٣) مع شرحه كشف الأسرار.

(٧) انظر: قواطع الأدلة (٢٤٤/٣).

الرازي^(١)، والموفق ابن قدامة^(٢)، وابن الحاجب^(٣)، وسراج الدين الأرموي^(٤)، والطوفي^(٥).

القول الثاني: يُعْتَدُّ بقول الفقيه في الإجماع على المسائل الفقهية. وهذا قول بعض الحنابلة^(٦). واختاره: أبو حامد الغزالي^(٧).

وذكر القول دون نسبة إلى أحد جمع من الأصوليين، منهم: إمام الحرمين الجويني^(٨)، وأبو حامد الغزالي^(٩)، والموفق ابن قدامة^(١٠)، والآمدي^(١١)، وابن التلمساني^(١٢)، وابن الحاجب^(١٣)، وصفي الدين الهندي^(١٤)، والطوفي^(١٥)، وعبد العزيز البخاري^(١٦)، وعضد الدين الإيجي^(١٧)، وابن مفلح^(١٨)، وأبو زكريا الرهوني^(١٩)، ومحمد البابرتي^(٢٠)، وأبو علي الشوشاوي^(٢١).

-
- (١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه (١٩٨/٤).
 - (٢) انظر: روضة الناظر (٤٥٤/٢).
 - (٣) انظر: مختصر منتهى السؤل (٤٤٣/١).
 - (٤) انظر: الحاصل من المحصول (٧٢٤/٢).
 - (٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٣٩/٣).
 - (٦) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٣٩٩/٢).
 - (٧) انظر: المنحول (ص/٣١١)، والمستصفى (٣٤٢/٢).
 - (٨) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٤١/٣).
 - (٩) انظر: المستصفى (٣٤٢/٢).
 - (١٠) انظر: روضة الناظر (٤٥٤/٢).
 - (١١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٢٨/١).
 - (١٢) انظر: شرح المعالم (١٠٦/٢).
 - (١٣) انظر: مختصر منتهى السؤل (٤٤٣/١).
 - (١٤) انظر: نهاية الوصول (٢٦٥٢/٦).
 - (١٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٣٩/٣).
 - (١٦) انظر: كشف الأسرار (٢٤٠/٣).
 - (١٧) انظر: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٣/٢).
 - (١٨) انظر: أصول الفقه (٣٩٨/٢).
 - (١٩) انظر: تحفة المسؤول (٢٣٩/٢).
 - (٢٠) انظر: التقرير لأصول فخر الإسلام (٣٤٢/٥).
 - (٢١) انظر: رفع النقاب (٦٦٨/٤).

• أدلة القولين:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول بأدلة،
منها:

الدليل الأول: من شرط الاجتهاد معرفة أصول الفقه، وإذا عُدِمَتْ
معرفة الأصول فُقِدَ الاجتهاد، وإذا فُقِدَ الاجتهاد عُدِمَ الإجماع^(١)، ويكون
حكم الفقيه في هذه الحالة حكم العامي^(٢).

الدليل الثاني: أن الحافظ للأحكام غير قادر على إقامة الدليل^(٣)، فلا
يُعْتَدُ بقوله؛ وبيان ذلك: أن الحافظ للأحكام؛ لجهله بأصول الفقه لا يمكنه
التمييز بين الصواب والخطأ في الاستدلال بالأدلة، فكيف يُعْتَبَرُ قوله؟! وهو
فاقد لأهلية التمييز بين دلالة الأدلة^(٤).

الدليل الثالث: لا يجوز تقليد الحافظ للأحكام في النوازل، إذ إنه
ليس من المفتين، بل هو من المستفتين، وإذا لم يجز تقليده لم يُعْتَدَ
بقوله^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة،
منها:

الدليل الأول: أن الفقيه العارف بالفقه عالم بتفاصيل الأحكام

(١) انظر: البرهان (١/٤٤١)، ورفع النقاب (٤/٦٦٩).

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٤/١٩٨)، ونهاية الوصول للهندي (٦/٢٦٥٢).

(٣) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٢/٣٩٩).

(٤) انظر: التحصيل من المحصول (٢/٨٢)، ونهاية الوصول للساعاتي (١/٢٨٢).

(٥) انظر: شرح العمدة (١/١٦٧)، والتبصرة (ص/٣٧١)، والبرهان (١/٤٤٠)، والمنحول (ص/٣١١)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١/٤٤٦)، والإبهاج في شرح المنهاج (٥/٢١٢٦)، ورفع الحاجب (٢/١٧٥)، وتحفة المسؤول للرهوني (٢/٢٣٩) والتقريب لأصول فخر الإسلام للبايرتي (٥/٣٤٢).

والفروع، فيُعتبر قوله في الإجماع^(١).

الدليل الثاني: أن للفقهاء العارفين بالفقه والفروع أهلية في العلم، ومعرفة بالأحكام، وهذه لا وجود لها في العامي، فوجب اعتبارها^(٢)، ليحصل الفرق بينه وبين العامي.

الدليل الثالث: أن الحافظ للأحكام يعرف مواقع الاتفاق والاختلاف، فمخالفته في المسألة تدل على تقدم الخلاف فيها؛ إذ لو كان متفقاً على حكمها لما خالف^(٣).

مناقشة الدليل الثالث: لا نسلّم ما ذكرتموه في دليلكم، فقد تكون المسألة محلّ النظر نازلة في العصر غير واقعة في العصر السابق، حتى نقول بالحاجة إلى موافقة الحافظ للفروع.

ثم لو وقعت في العصر الأول، فقد لا يعرف الحافظ للفروع الأقوال فيها؛ لعدم وصولها إليه، فلا تدلّ عدم موافقته على تقدم الخلاف، ولذا لا تُعتبر موافقته في الإجماع^(٤).

ويمكن أن يستدل أصحاب القول الثاني بالدليل الأول لأصحاب القول الثاني في مسألة: (الاعتداد بقول الأصولي).

• الموازنة والترجيح:

بالنظر في القولين وما استدلوا به، يظهر لي رجحان القول الأول القائل بعدم الاعتداد بقول الفقهاء العارفين لأحكام الفروع في الإجماع على

(١) انظر: كشف الأسرار للبخاري (٣/٢٤٠)، ورفع النقاب للشوشاوي (٤/٦٦٩).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٢٨)، ونهاية الوصول للهندي (٦/٢٦٥٢)، وكشف الأسرار للبخاري (٣/٢٤٠)، والتقرير لأصول فخر الإسلام للبابرتي (٥/٣٤٢).

(٣) انظر: نهاية الوصول للهندي (٦/٢٦٥٢)، وتشنيف المسامع (٣/٨٥)، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي (٣/٢٧٩).

(٤) انظر: نهاية الوصول للهندي (٦/٢٦٥٢-٢٦٥٣).

المسائل الفقهية؛ إذ معرفة القولِ الراجح في المسائل الفقهية التي تكلم عنها أهلُ العصرِ السابقِ، ومعرفة حُكْمِ النازلة التي وَقَعَتْ في عصرِ الفقيه الحافظِ للفروع، متوقفة على معرفة أصولِ الفقه، فالجاهلُ بهذا العلم ليس أهلاً للاعتدادِ بقوله.

يقولُ أبو المظفرِ السمعاني عن حالِ المقتصرِ على حفظِ مذهبِ إمامِهِ: «إِنَّ مَنْ يَعْرِفُ الْفُرُوعَ وَالْأَحْكَامَ، وَلَا يَعْرِفُ دَلَالَتَهَا وَعِلَلَهَا، فَهَذَا نَاقِلٌ يُرْجَعُ إِلَى حِفْظِهِ، وَلَا يَعُولُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، فَلَا يَرْتَفِعُ الْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ»^(١).

أمَّا لو كان عنده معرفة بأصولِ الفقه، بحيثُ يُكسِبُهُ الأصولُ القدرةَ على التمييزِ بين الأدلة ودلالاتها، فالظاهر الاعتدادُ بقوله في هذه الحالة.



(١) قواطع الأدلة (٣/٢٤٤).

المبحث السادس:

عمل المتمذهب إذا خالف أحد أتباع الإمام مذهب الإمام

كان لبعض أتباع المذاهب على اختلاف مناهجها وأصولها اجتهادات مختصة بهم، وقد تكون نتيجة هذه الاجتهادات آراء تخالف أقوال إمام المذهب، فإذا وقف المتمذهب على مخالفة لأحد أتباع المذهب لإمامه، فما الذي يصنعه المتمذهب في هذه الحالة؟ يأخذ بقول إمامه، أم له أن يأخذ بقول من خالفه من أتباعه؟

مما لا شك فيه أن المذهب عبارة عن الأصول والقواعد التي سار عليها إمام المذهب وأتباعه، وعبارة أيضاً عن آراء إمام المذهب وأتباعه واجتهاداتهم، فالمذهب مدرسة فقهية أصولية مكتملة، ولذا فنسبة أقوال الأتباع إلى المذهب بهذا الاعتبار نسبة صحيحة، فإذا قال أحد الأتباع قولاً في مسألة لم يرد فيها عن إمام المذهب قول، فقولُه داخل تحت مسمى المذهب، إن لم يخالف أصوله وقواعده، لكن إن كان قول أحد أئمة المذهب مخالفاً لقول إمامه، فما موقف المتمذهب في هذه الحالة؟

قبل بيان عمل المتمذهب تحسن الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي: إذا كان في قول أحد أتباع الإمام خطأ أو وهم في نسبة القول إلى إمامه، فلا شك في عدم الاعتداد بقوله حينئذ؛ لأن مقصوده بيان قول إمامه، وقد أخطأ في بيانه^(١).

ويمكن تقسيم القول المخالف لإمام المذهب قسمين:

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (٢/ ٨٩٨ وما بعدها)، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي (ص/ ٤٢٣-٤٢٦).

القسم الأول: إذا كان قول أحد أتباع المذهب المخالف لإمام المذهب غير سائر على أصول المذهب.

القسم الثاني: إذا كان قول أحد أتباع المذهب المخالف لإمام المذهب سائراً على أصول المذهب.

القسم الأول: إذا كان قول أحد أتباع المذهب المخالف لإمام المذهب غير سائر على أصول المذهب.

إذا اجتهد أحد أتباع إمام المذهب، فذهب إلى قول خالف فيه إمامه، فلا تثريب فيما ذهب إليه؛ لأنه أدّى ما عليه، لكن إن سار في اجتهاده على غير أصول مذهبه، فتوصل إلى ترجيح قول خارج عن المذهب - كما لو أخذ غير المالكي بعمل أهل المدينة، فرجح قول المالكية في مسألة ما - فإن القول الذي توصل إليه لا ينسب إلى المذهب البتة، وإنما ينسب إلى قائله^(١)؛ لأن في نسبته إلى المذهب مخالفة صريحة لأصوله وقواعده، فنسبته إليه كالكذب على المذهب.

فإذا أراد المتمذهب أخذ القول المخالف لإمامه، فتطبق عليه مسألة: (الخروج عن المذهب)، وقد تقدّم الحديث عنها^(٢).

القسم الثاني: إذا كان قول أحد أتباع المذهب المخالف لإمام المذهب سائراً على أصول المذهب.

إذا اجتهد أحد أتباع المذهب في مسألة ما، فأداه اجتهاده إلى قول مخالف لقول إمامه، فلا لوم عليه ولا عتب؛ لأنه أخذ باجتهاده، فإن كان اجتهاده سائراً على أصول المذهب وقواعده، فما الذي يفعله المتمذهب في هذه الحالة؟

(١) للاطلاع على مثال على هذا القسم انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (١٠٩/٨).

(٢) انظر: سلم الوصول لمحمد المطيعي (٦٢٤/٤).

يمكن القول: إنه لا ريب في عدم نسبة ما قاله التابع لمذهبه إلى إمامه^(١).

والأصل في هذا المقام هو قول إمام المذهب، ومع هذا فالقول المخالف له منسوب إلى المذهب؛ لأنه قول من أحد أتباعه سائر على أصوله، ولبعض المذاهب اصطلاحها الخاص في تسمية اجتهادات الأصحاب.

ولا شك في تقديم قول إمام المذهب في هذه الحالة^(٢) - إلا إن كان مرد الاختلاف إلى تغير العرف أو اختلاف المصلحة مثلاً، فيؤخذ بالقول الذي اعتبر العرف الحالي والمصلحة القائمة^(٣) - ويسوغ الأخذ بقول صاحب الذي خالف إمام مذهبه؛ لمقتضى^(٤).

يقول صدر الدين السلمي: «إذا وجدنا الإمام الشافعي رحمه الله نص على شيء من المسائل، وحكم فيها بحكم، ووجدنا واحداً من الأصحاب، أو كثيراً منهم أو أكثرهم ممن يرجع إليه في التصحيح، ذكر المسألة، وصحح فيها خلاف ما جزم به الشافعي رحمه الله، ولم نجد هذا المصحح تعرض لنص الشافعي، ولا ذكره، ولا ألم به، ولا أجاب عنه: فالمعتمد في الفتوى والعمل على ما نص عليه»^(٥).

ويظهر أن أرباب المذاهب يقبلون اجتهادات أصحابهم المخالفة لإمامهم، ولا ينال القيم كلام يشير إلى هذا المعنى، يقول مخاطباً فئة من

(١) انظر: شرح عقود رسم المفتي (ص/ ٨٤)

(٢) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/ ٦٨)، والمعيان المعرب للونشريسي (١٢/ ٢٣)، والفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي (٢/ ٧٢)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/ ٢٧٤)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/ ٨٦)، وفتح العلي المالك لعليش (١/ ٧٢)، والمصباح في رسم المفتي لمحمد الراشدي (ص/ ٢٦٣).

(٣) انظر: الفتاوى البرازية (٣/ ١).

(٤) انظر: نشر البنود (٢/ ٣٣٣)، ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/ ٤٤٧)، ونثر الورود للشنقيطي (٢/ ٦٦١).

(٥) فرائد الفوائد (ص/ ١١٤).

المتمذهبين: «إذا قالَ بعضُ أصحابكم ممَّنْ قلدتموه قولاً خلافَ قولِ المتبوع، أو خرَّجه على قوله جعلتموه وجهاً، وقضيتُمْ وأفتيتُمْ به، وألزمتم بمقتضاه»^(١).

ويقولُ ابنُ عابدين: «والحاصلُ أنَّ ما خالفَ فيها - أي: المسائل - الأصحابُ إمامهم الأعظم لا يخرج عن مذهبه إذا رجَّحه المشايخُ المعتبرون»^(٢).

ولما سَبَقَ عابَ بعضُ العلماءِ على بعضِ المتمذهبين اقتصارهم على ما قرره متأخروهم، وعدم التفاتهم إلى نصوصِ إمامهم.

يقولُ الشيخُ محمد بن عبد الوهاب: «أكثرُ ما في: (الإقناع)^(٣) و(المتنهي)^(٤) مخالفٌ لمذهبِ أحمدَ ونصّه!»^(٥).

ويقولُ الشيخُ حمد بن معمر عن حالِ بعضِ المتعصبين لمذهبهم: «تجدهم في أكثرِ المسائلِ قد خالفوا نصوصَ أئمتهم، واتَّبَعُوا أقوالَ المتأخرين من أهلِ مذهبهم، فهم يحرسون على ما قاله الآخرُ فالآخرُ، وكلِّمًا تأخَّرَ الرجلُ أخذوا بكلامه، وهجروا أو كادوا يهجرون كلامَ مَنْ فوقه»^(٦).

وخلاصة الأمر: إذا كان المتمذهبُ متأهلاً للنظرِ في المسألة التي اختلفَ فيها قولُ إمامه وأحدُ أصحاب مذهبه: نَظَرَ فيها ليتوصلَ إلى القولِ

(١) إعلام الموقعين (٤/٣٠).

(٢) شرح عقود رسم المفتي (ص/٨٣).

(٣) مؤلف الإقناع: شرف الدين موسى الحجاوي.

(٤) مؤلف المتنهي: ابن النجار الفتوح.

(٥) نقل كلامَ الشيخ محمد بن عبد الوهاب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في: الدرر السنية (٤/١٠٥)، وفي: حاشية الروض المربع (١/١٧). وقارن بالمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد

(٢/٧٧٤-٧٧٥).

(٦) رسالة في: الاجتهاد والتقليد (ص/٩٣).

الراجح^(١)، وقد سارَ على هذا الأمر كثيرٌ من محققي المذاهب^(٢).
 وإن لم يكن متأهلاً للنظر في الأدلة، أو أرادَ بيانَ ما استقر عليه
 المذهبُ، فالأصلُ عنده هو قولُ إمامه، ويستعين بما قاله محققو مذهبه في
 الترجيح^(٣).



(١) انظر: سلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٦٢٤). وهناك كتاب بعنوان: (التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة)، للفقهاء أبي عبيد القاسم بن خلف الجبيري المالكي (ت: ٣٧٨هـ)، وقد سار فيه مؤلفه بالنظر فيما اختلفا فيه، والترجيح بينهما.

(٢) انظر: البيان والتحصيل لابن رشد (٢/٦١٠).

(٣) انظر: سلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٦٢٤).

المبحث السابع:

عمل المتمدن عند اختلاف أصحابه في تعيين المذهب

قد يقف المتمدن في مذهبه أمام بعض المسائل - سواء أكانت المسألة أصولية، أم فقهية - على اختلاف بين أرباب مذهبه في تعيين المذهب، إذ قد يقول بعضهم: المذهب الإباحة مثلاً، ويقول آخرون: المذهب الاستحباب، فما الذي يصنعه المتمدن في هذه الحالة؟

اهتمت المذاهب الفقهية المتبوعة بالحديث عن ضوابط الترجيح في المذهب عند حصول اختلاف بين المتهدين في تعيينه، وسوف أشير إلى أبرز الطرق التي يعتمد عليها المتهدون في هذه الحالة، دون خوض في تفاصيلها، كالترجيح بالكتب واختيار شيوخ المذهب ونحو هذا؛ وذلك لخصوصية كل مذهب على حدة.

ومن جهة أخرى: فإن الضوابط التي ذكرها غير مطردة في كل المسائل^(١)، بل قد يقع في المذهب الواحد اختلاف، فيرجح أهل قطر ما

(١) للاطلاع على نماذج من الضوابط المذهبية في الترجيح، انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/ ١٢٦)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/ ٢٢٧-٢٢٨)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٣٥٧-٣٥٨)، وكشف النقاب عن صاحب لابن فرحون (ص/ ٦٨، ٧٠-٧٤)، وتبصرة الحكام له (١/ ٧٠ وما بعدها)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/ ٨٥)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/ ٣١-٣٢)، والإنصاف (١/ ١٦-١٧)، والفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي (١/ ٢٣٤)، والدر النضيد للغزي (ص/ ٢٠٠)، والفوائد المكية للسقاف (ص/ ٦٣، ١٥٥)، ومختصرها (ص/ ٧٢)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/ ٧٠)، والبهجة في شرح التحفة للتسولي (١/ ٢١)، وفتح العلي المالك لعليش (١/ ٧٢)، ودرر الحكام لعلي حيدر (١٦/ ٥٥٠-٥٥٣)، والاختلاف الفقهي لعبدالعزیز الخليلي (ص/ ٢٥٨)، وأصول الفتوى والقضاء للدكتور محمد رياض (ص/ ٥٢٨ وما بعدها، ٥٥٢ وما بعدها)، ونظرية الأخذ بما =

قدّمه كتابٌ معينٌ، ويرجّح أهل قُطْرِ آخر ما قدّمه كتابٌ آخر^(١).

يقولُ المرداويُّ بعدَ سياقه عدداً منَ المرجحاتِ المعتمَدة على كتبِ المذهبِ وشيوخه: «هذا الذي قلّته من حيثُ الجملة وفي الغالب، وإلا فهذا لا يَطرُدُ البتة، بل قد يكون المذهبُ ما قاله أحدُهم في مسألة، ويكون الصحيحُ من المذهبِ ما قاله الآخر أو غيره في أخرى، وإن كان أدنى منه منزلةً، باعتبارِ النصوص والأدلة والعللِ والمآخذ، والاطلاعِ عليها، والموافقِ من الأصحابِ»^(٢).

وجُملة القولِ في هذا المبحث: إذا كان المتمدُّبُ متمكناً منَ الترجيحِ في المذهبِ بنفسه، فإنّه يذكر ما وَقَفَ عليه من اختلافِ أصحابه^(٣)، ثم المعوّلُ عليه ما ترجّح عنده^(٤)؛ لتمكّنه منه.

أمّا إن لم يكن المتمدُّبُ أهلاً للترجيح^(٥)، فعليه أن يعتمدَ على ما يرجّحه شيوخُ مذهبه من البالغين درجة الاجتهاد في المذهبِ، وعلى ترجيحِ

- = جرى به العمل لعبد السلام العسري (ص/٤٩ وما بعدها)، والمصباح في رسم المفتي للراشدي (ص/٢٩٤-٢٩٥، ٣٠٢)، والمدخل المفضّل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٩٤ وما بعدها)، والمذهب الحنفي لأحمد نقيب (١/٢٥٠-٢٧٨)، والفتوى في الإسلام للدكتور عبد الله الدرعان (ص/٤١٢ وما بعدها)، وتوصيف الأقضية لعبد الله بن خنين (١/٥٨٩ وما بعدها).
- (١) انظر مثلاً على الاختلاف في المذهب الواحد في: فتاوى علماء الأحساء (٢/٤٥٠-٤٥١)، والفوائد المكية للسقاف (ص/٦٣، ١٥٥)، ومختصرها (ص/٧٤-٧٦).
- (٢) تصحيح الفروع (١/٣٢). وانظر: الإنصاف (١/١٧)، والاختلاف الفقهي لعبد العزيز الخليلي (ص/٢٥٨)، والمدخل المفضّل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٩٦).
- (٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٩/٢٢٨).
- (٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٤)، والمجموع شرح المذهب للنووي (١/٦٨)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٨/٤٣)، وتبصرة الحكام لابن فرحون (١/٧٢)، والمعيار المعرب للونشريسي (٦/٣٧٥)، والفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي (٢/١١٢)، وفتاوى علماء الأحساء (١/١٥٤، ٢٧٥)، والفوائد المكية للسقاف (ص/١٥٥)، ومختصرها (ص/٧٤)، وفتح العلي المالك لعليش (١/٧٢)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٦٢٤)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٢٩١) مطبوع مع المصباح في رسم المفتي.
- (٥) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٦)، وصفة الفتوى (ص/٤٢)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٣٢)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٢٧٦).

أربابٍ مرتبةٍ مجتهدي الترجيح^(١)، ولمصطلحاتٍ نقلٍ المذهبٍ دلالةً على درجة القول فيه قوةً وضعفاً^(٢).

ويراعي الناظرُ في اختلافِ أربابِ المذهبِ أن لا يكونَ سببُ الاختلافِ هو تغيُّرُ العُرفِ أو اختلافُ المصلحة مثلاً؛ إذ مثل هذا لا يُعدُّ اختلافًا؛ لأنَّ الحكمَ يتغيَّرُ تبعاً لتغيُّرِ العُرفِ والمصلحة^(٣).

أمَّا المرجحات التي يُرجعُ إليها عند اختلافِ شيوخِ المذهبِ أو مجتهدي الترجيحِ في تعيينِ المذهبِ، فإنَّها تختلفُ من مذهبٍ إلى مذهبٍ آخر، ولُبُّها عائدٌ إلى أنَّ المعوَّلَ عليه في الترجيحِ هو الصفةُ القائمةُ بالقائلِ التي تُوجبُ مزيدَ الثقةِ بقوله^(٤).

ومن أبرزِ المرجحات التي ذُكرت، وفي بعضها خلافٌ:
أولاً: الترجيحُ بكثرةِ القائلين بالقولِ في المذهبِ^(٥)، وبما اختاره أكثرُ محققيه^(٦).

(١) انظر: فتاوى تقي الدين السبكي (١٢/٢)، وتصحيح الفروع للمرداوي (٣١/١)، والإنصاف (١٧/١)، والمعيار المعرب للنوشرسي (٣٧٦/٦)، و(١٢/١٤-١٥)، والفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي (٢٣٤/١)، والدر النضيد للغزي (ص/١٩٩)، وفتاوى الرملي (١٢٨/٤) مطبوع مع الفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي، وفتح العلي المالك لعليش (٧٢/١)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٣٠٤/١).

(٢) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٢٦)، والمصباح في رسم المفتي للراشدي (ص/٢٩٩).

(٣) انظر: منار أصول الفتوى للقاني (ص/٢٧٢).

(٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٦)، وصفة الفتوى (ص/٤٢)، وكشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٧٠)، وتصحيح الفروع للمردوي (٣٢/١)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٢٧٦).

(٥) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٦)، والمجموع شرح المذهب للنووي (٦٨/١)، وصفة الفتوى (ص/٤٢)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٨٧ وما بعدها)، وتصحيح الفروع للمرداوي (٣٢/١)، والفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي (٧٢/٢)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٦٢٤/٤)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢٩٣/١).

(٦) انظر: فرائد الفوائد للسلمي (ص/٩٦)، وفتاوى علماء الأحساء (١٥٤/١)، (٢٧٥)، وفتح العلي المالك لعليش (٧٢/١).

ثانياً: الترجيحُ باتِّصافِ القائلِ بالعلمِ والورع^(١).

فإذا اجتمعت صفتا: العلم والورع في شخص فهو المقدم، وإن اختلف المرجحون فيهما، فكان أحدهما أعلم، والآخر أروع، فالمقدم المرجح الأخرى بالإصابة، وهو الأعلَم^(٢).

ثالثاً: الترجيحُ برجحانِ القولِ في نفسه^(٣).

رابعاً: الترجيحُ بموافقةِ أكثرِ المذاهبِ المتبوعة، أو أكثرِ العلماء^(٤).
فإن لم يقف المتمذهبُ على مرجحٍ لأحدٍ، توقَّفَ عن الترجيح^(٥)، وأطلق الخلافَ في المذهب^(٦).

ونصَّ بعضُ المتأخرين على تخييرِ المتمذهبِ بين القولين^(٧).
ولعلَّ مقصدهم بالتخيرِ التخييرُ في العملِ، لا في تحديدِ المذهب^(٨).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٦)، والمجموع شرح المذهب للنووي (١/٦٨)، وصفة الفتوى (ص/٤٢)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٨٦)، والدر النضيد للغزي (ص/١٩٩)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٢٧٦)، والتحفة في شرح البهجة للتسولي (١/٢١)، وفتح العلي المالك لعليش (١/٧٢)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٩٣).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٦)، وصفة الفتوى (ص/٤٢)، وكشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/٧٠)، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٨٦)، والدر النضيد للغزي (ص/١٩٩)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٢٧٦)، والتحفة في شرح البهجة للتسولي (١/٢١).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٧)، وصفة الفتوى (ص/٤٣).

(٤) انظر: المصدرين السابقين، وفرائد الفوائد للسلمي (ص/٨٦)، وتصحيح الفروع للمرداوي (١/٣٢)، والدر النضيد للغزي (ص/٢٠٠).

(٥) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣، ١٢٤)، وفتاوى تقي الدين السبكي (٢/١٢)، والمعيار المعرب للونشريسي (٩/٢٢٩)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٣٠٤).

(٦) انظر: كشاف القناع للبهوتي (١/٢٤).

(٧) انظر: فتاوى علماء الأحساء (١/١٥٤، ٢٧٥)، والفوائد المكية للسقاف (ص/١٥٦)، ومختصرها (ص/٨٠).

(٨) قارن بشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٣٧).

المبحث الثامن:

إفتاء المتمذهب

وفيه تمهيد ومطلبان:

تمهيد في: تعريف الإفتاء في: اللغة، والاصطلاح

المطلب الأول: إفتاء المتمذهب بمذهب إمامه

المطلب الثاني: إفتاء المتمذهب بغير مذهب إمامه

تمهيد في:

تعريف الإفتاء في: اللغة، والاصطلاح

من الأمور المهمة التي قام بها كثير من المتمذهيين في عصور متتالية إفتاء الناس بمذاهب أئمتهم^(١)، وقبل الدخول في مطلبي المبحث الثامن سأمهد له بتعريف الإفتاء في: اللغة، والاصطلاح.

أولاً: الإفتاء في اللغة:

الإفتاء: مصدرٌ من الفعل أفتى، يُقال: أفتى يُفتي إفتاءً^(٢)، والفتوى - ويُقال: الفتوى - والفتيا: اسما مصدر^(٣)، وتُجمع الفتوى على فتاوي.

(١) لمعرفة مكانة منصب الإفتاء في الإسلام وخطورته انظر: الفقيه والمتفقه للبغدادي (٢/٣٤٩ وما بعدها)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/١١٢٠ وما بعدها)، وتعظيم الفتيا لابن الجوزي (ص/٧٢ وما بعدها)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/٧٤ وما بعدها، ١٠١)، والمجموع شرح المذهب للتتوي (١/٤٠)، والفروق للقرافي (٢/٢٠٤، ٢٠٦)، وصفة الفتوى (ص/٤)، وإعلام الموقعين (٦/٧٢، ١٤١)، وكشاف القناع للبهوتي (١٥/٤٤ وما بعدها)، والفتوى في الإسلام لمحمد القاسمي (ص/٣٩)، والمفتي في الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالعزيز الربيع (ص/١٧ وما بعدها)، والفتيا ومناهج الإفتاء للدكتور محمد الأشقر (ص/١٣ وما بعدها)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٢٥ وما بعدها) مع المصباح في رسم المفتي، والفتوى - نشأتها وتطورها للدكتور حسين الملاح (ص/٦٥٠ وما بعدها)، وصناعة الفتوى لعبد الله بن بيه (ص/٢٣ وما بعدها).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (فتي)، (٣٢٩/١٤)، ولسان العرب، مادة: (فتا)، (١٥/١٤٧).

(٣) انظر: المصدرين السابقين، والصحاح، مادة: (فتي)، (٦/٢٤٥٢)، والقاموس المحيط، مادة: (فتي)، (ص/١٧٠٢).

يقول الدكتور محمد الأشقر في كتابه: الفتيا ومناهج الإفتاء (ص/٧): «الفتيا» أكثر استعمالاً في كلام العرب من لفظ: (الفتوى)؛ فقد وردت (الفتيا) في: كتب السنة التسعة المشهورة في: (١٢) موضعاً - كما في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - بينما لم =

وقيل: يجوزُ أَنْ تُجَمَعَ على فتاوى؛ للتخفيف^(١).

وترجعُ كلمةُ: (الإفتاء) إلى مادة: (فتي)^(٢)، ولهذه المادة معنيان في اللغة:

المعنى الأول: الطراوة والجدة^(٣). ومن هذا المعنى: الفتى: الطريُّ من الإبل^(٤)، والأفتاء من الدواب: خلافتُ المسنَّ^(٥)، والفتى من الناس: واحدُ الفتيان^(٦)، وهو الطريُّ من الشباب^(٧)، والفتاة: الشابة^(٨).

المعنى الثاني: تبينُ حُكْمٍ^(٩). يُقالُ: أفتى الرجلُ في المسألة، واستفتيته، فأفتاني، وأفتيتُ فلاناً في رؤيا رآها، إذا عبرتها له^(١٠).

يقولُ أبو منصور الأزهري: «أصلُ الإفتاءِ والفتيا: تبينُ المشكلِ من الأحكام، أصله من الفتى: وهو الشابُّ الحدثُ الذي شبَّ وقوي، فكأنَّه

= ترد (الفتوى) فيها... فَيَحَقُّ لَنَا أَنْ نَدَّعِي أَنَّ (الفتيا) أفصح، وإن كانت (الفتوى) لفظاً فصيحاً».

- (١) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (فتا)، (ص/٣٧٦).
- (٢) يقول ابنُ سيده - كما نقله عنه ابنُ منظور في: لسان العرب، مادة: (فتا)، (١٥/١٤٨) -: «إنما قضينا على ألف أفتى بالياء؛ لكثرة: فت ي، وقلة: فت و».
- (٣) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (فتي)، (٤/٤٧٣).
- (٤) انظر: المصدر السابق (٤/٤٧٤)، ومجمل اللغة، مادة: (فتي)، (٣/٧١١).
- (٥) انظر: الصحاح، مادة: (فتي)، (٦/٢٤٥٢)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (فتا)، (ص/٣٧٦).
- (٦) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (فتي)، (١٤/٣٢٧)، والصحاح، مادة: (فتي)، (٦/٢٤٥١)، ومقاييس اللغة، مادة: (فتي)، (٤/٤٧٤).
- (٧) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، مادة: (فتي)، (ص/٦٢٥).
- (٨) انظر: الصحاح، مادة: (فتي)، (٦/٢٤٥١)، ولسان العرب، مادة: (فتا)، (١٥/١٤٥)، والقاموس المحيط، مادة: (فتي)، (ص/١٧٠٢).
- (٩) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (فتي)، (١٤/٣٢٩)، ومقاييس اللغة، مادة: (فتي)، (٤/٤٧٣)، وشمس العلوم للحميري، مادة: (فتي)، (٨/٥٠٩٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (٢/٢١٥)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (فتا)، (ص/٣٧٦).
- (١٠) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (فتي)، (١٤/٣٢٩).

يقوي ما أشكل بيانه، فيشُبُّ، ويصير فتياً قوياً^(١).

فكان أبا منصور الأزهري يُرجع المعنى الثاني إلى المعنى الأول.

ومن المعنى الثاني قولهم: أفتى الفقيه في المسألة، إذا بين حكمها، واستفتيت عالماً إذا سألت عن الحكم^(٢)، ومنه أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَسْتَفتونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^(٤).

والمعنى اللغوي المناسب للتعريف الاصطلاحي للإفتاء هو المعنى الثاني.

فمعنى الإفتاء في اللغة: الإبانة.

ثانياً: الإفتاء في الاصطلاح:

تعددت تعريفات العلماء لمصطلح: (الإفتاء) - وفي معناه: الفتيا والفتوى^(٥) - وسأذكرُ أبرزَ التعريفات، دونَ توسع في ذكر المناقشات الواردة عليها والإجابة عنها^(٦)؛ إذ المقصود التمهيد للمطلعين القادمين.

(١) المصدر السابق. وانظر: مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، مادة: (فتي)، (ص/٦٢٥)، ولسان العرب، مادة: (فتا)، (١٥/١٤٧-١٤٨).

(٢) انظر: الصحاح، مادة: (فتي)، (٦/٢٤٥٣)، ومقاييس اللغة، مادة: (فتي)، (٤/٤٧٤)، ومجمل اللغة، مادة: (فتي)، (٣/٧١١)، ومفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، مادة: (فتي)، (ص/٦٢٥)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (فتا)، (ص/٣٧٦).

يقول الدكتور محمد الأشقر في: كتابه: الفتيا ومناهج الإفتاء (ص/٨): «بتتبع النصوص اللغوية يتبين أن الإفتاء لا يكون إلا عن سؤال سائل، ولم نر نصاً استعملت فيه الكلمة للبيان المبتدأ المرسل».

(٣) من الآية (١٢٧) من سورة النساء.

(٤) من الآية (١٧٦) من سورة النساء.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق فتاوى الشاطبي للدكتور محمد أبو الأجنان (ص/٦٨).

(٦) للتوسع في ذكر التعريفات انظر: أصول الفتوى والقضاء للدكتور محمد رياض (ص/١٧٧-١٨١)، والمصباح في رسم المفتي لمحمد الراشدي (ص/١٩-٢١)، والإفتاء عند الإمام ابن=

التعريف الأول: إخبار عن الله تعالى في إلزام، أو إباحة.
وهذا تعريف شهاب الدين القرافي^(١).

التعريف الثاني: إخبار المفتي بحكم الله تعالى؛ لمعرفة بدليله.
ذكر هذا ابن حمدان، ولم ينص على كونه تعريفاً، وإنما ساق تعريفاً للمفتي - يمكن منه أخذ تعريف الإفتاء - فقال: «المفتي: هو المخبر بحكم الله تعالى؛ لمعرفة بدليله»^(٢).

التعريف الثالث: الإخبار عن الحكم، على غير وجه الإلزام.
ذكر هذا التعريف إبراهيم بن محمد اللقاني^(٣)، والبناني^(٤).

واختار بقيد: «على غير وجه الإلزام» عن القضاء؛ لأنه إلزام^(٥).

ودهب بعض العلماء إلى عدم الحاجة إلى قيد: «على غير وجه الإلزام»؛ لخروج القضاء بالقيد الأول، وهو «الإخبار»؛ فalcضاء إنشاء، وليس بإخبار، فهو غير داخل في التعريف أصلاً^(٦).

= القيم لأسامة الأشقر (ص/ ٥٤-٦٣)، والفتوى - نشأتها وتطورها للدكتور حسين الملاح (ص/ ٣٩٧-٣٩٨)، والفتيا المعاصرة للدكتور خالد المزيني (ص/ ١٦-٢١)، والتهج الأقوى للدكتور أحمد القاضي (ص/ ٦٢ وما بعدها)، والفتوى في الإسلام للدكتور عبد الله الدرعان (ص/ ١٩).

(١) انظر: الفروق (٤/ ١٠٠). (٢) صفة الفتوى (ص/ ٤).

(٣) انظر: منار أصول الفتوى للقاني (ص/ ٢٣١). وإبراهيم اللقاني هو: إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن يوسف بن عطية اللقاني المصري، مغربي الأصل، أبو إسحاق برهان الدين، ولد أوائل سنة ٨١٧هـ كان أزهرياً مالكي المذهب، عارفاً بالعربية، قاضي القضاة بمصر، سمع الحديث من الزركشي، وحفظ مختصر خليل، وألفية ابن مالك، وقد تصدى للتدريس والإفتاء، وصار عليه المدار في مذهبه بآخرة حياته إفتاء وقضاء، توفي سنة ٨٩٦هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (١/ ١٦١)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص/ ٦٥)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/ ٢٥٨).

(٤) انظر: حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٣٩٧).

(٥) انظر: منار أصول الفتوى للقاني (ص/ ٢٣١)، ومواهب الجليل للحطاب (١/ ٣٢).

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

وبين إبراهيم اللقاني وجه بقاء القيد الأخير، فقال: «قد يُقال: إنه لما أخذ الإخبار عن الحكم جنساً^(١) للمعرف، وهو صادق بالإخبار المحض، كالفتوى، وبالإخبار المتضمن للإنشاء: احتاج إلى زيادة قيد: «على غير وجه الإلزام»؛ فُضراً للمعرف على بعض ماصدقات^(٢) ذلك الجنس^(٣)».

ويدخل في عموم التعريف الثالث الإخبار عن حكم اللغويات والعقليات، فلا تقتيد الفتوى بالفقه والشرع.

ويقول إبراهيم اللقاني عن دخول هذه الأفراد في التعريف: «وهو حسن»^(٤).

والذي أراه أن دخول هذه الأفراد في التعريف قاذخ فيه؛ ويكون التعريف تعريفاً غير مانع؛ لأن الكلام متوجه إلى تعريف الإفتاء في الأحكام الشرعية، لا مطلق الأحكام.

ونقل الحطاب التعريف الثالث، وأضاف إليه قيداً بعد كلمة: (الحكم)، وهو: «الشرعي»؛ لإخراج ماعده، كاللغوي والعقلي ونحوهما^(٥).

وساق الدكتور محمد أبو الأجفان^(٦)، والدكتور محمد رياض^(٧)

(١) الجنس في اصطلاح المناطق: كلي مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة، في جواب: ما هو؟ انظر: تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي (ص/٥٠)، والتعريفات للجرجاني (ص/١٤١)، والتوقيف على مهمات التعريف للمناوي (ص/٢٥٦)، والتذهيب للخبصي (/١٥١)، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص/٤٧)، وطرق الاستدلال ومقدماتها للدكتور يعقوب الباحسين (ص/١١٢).

(٢) الماصدقات في اصطلاح المناطق: الأفراد التي ينطبق عليها اللفظ الكلي. انظر: المعجم الفلسفي (ص/١٦٤)، وعلم المنطق لأحمد خير الدين (ص/٣٥)، وضوابط المعرفة لعبد الرحمن الميداني (ص/٤٥)، وطرق الاستدلال ومقدماتها للدكتور يعقوب الباحسين (ص/١٢٥).

(٣) منار أصول الفتوى (ص/٢٣١). وانظر: الفروق للقرافي (٤/١٠٠).

(٤) منار أصول الفتوى (ص/٢٣٣). انظر: مقدمة تحقيق فتاوى الشاطبي (ص/٦٨).

(٥) انظر: مواهب الجليل (١/٣٢). انظر: أصول الفتوى والقضاء (ص/١٧٧).

تعريف الحطّاب.

وقريبٌ مِنْ تعريفِ الحطّابِ ما ذكره المرداوي^(١)، والحجاوي^(٢)؛ إذ عرفّا المفتي بأنّه: مَنْ يبيّنُ الحكمَ الشرعي، ويخبرُ به مِنْ غيرِ إلزامٍ. التعريف الرابع: تبيينُ الحكم الشرعي للسائل عنه. وهذا تعريفٌ منصور البهوتي^(٣).

ونقلَ هذا التعريفَ مصطفى الرحباني^(٤)، وأضاف إليه في آخره: «والإخبار بلا إلزام»^(٥).

(١) الإنصاف (١١/١٨٦).

(٢) الإقناع (٤٠/١٥) مع شرحه كشاف القناع. والحجاوي هو: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم الحجاوي المقدسي الصالحي، شرف الدين أبو النجاء، ولد بقرية حجة من قرى نابلس سنة ٨٩٥هـ كان إماماً علامةً فقيهاً بارعاً محققاً لمذهب الإمام أحمد بن حنبل، زاهداً ورعاً، وقد أقبل على الفقه إقبالاً كاملاً، وقرأ على شيوخ عصره، ولازم شهاب الدين الشويكي إلى أن تمكن من مذهبه تمكناً تاماً، وكان مفتي الحنابلة بدمشق، وقد أقبل إليه كثير من الطلاب، وانتفعوا به، من مؤلفاته: الإقناع لطالب الانتفاع، وزاد المستقنع في اختصار المقنع، ومنظومة الآداب، وشرح المفردات، وحاشية الفروع، توفي سنة ٩٦٨هـ وقيل: سنة ٩٦٠هـ. انظر ترجمته في: الكواكب السائرة للغزي (٣/٢١٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/٤٧٢)، والنعت الأكمل للغزي (ص/١٢٤)، وعنوان المجد لابن بشر (٢/٣٠٤)، والسحب الوابلة لابن حميد (٣/١١٣٤)، والأعلام للزركلي (٧/٣٢٠).

(٣) انظر: شرح منتهى الإرادات (٦/٤٥٧).

(٤) هو: مصطفى بن سعد بن عبّده السيوطي الرحباني، ولد في الرحبية من قرى دمشق سنة ١١٦٠هـ وقيل: ١١٦٥هـ كان إمام الحنابلة بالشام، صدرأ نبيلاً ذا همة عالية، ومروءة كاملة، أعجوبة في استحضرار كلام أصحابه، لزم علامة المذهب في وقته أحمد البعلبي، وفتح الله عليه في العلم، خصوصاً في علم الفقه، جلس للتدريس، فقصده المتعلمون من أماكن عدة، وتولى الإفتاء والتصنيف، ومشىخة الجامع الأموي ونظارته، وأوقف الجامع المظفري؛ وذلك لحسن نظره، وسداد فطنته، من مؤلفاته: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، وتحفة العباد بما في اليوم والليلة من الأوراد، توفي بدمشق سنة ١٢٤٣هـ وقيل: ١٢٤٠هـ. انظر ترجمته في: السحب الوابلة لابن حميد (٣/١١٢٦)، ومنتخبات التواريخ الدمشقية لمحمد أديب (٢/٦٧٨)، والأعلام للزركلي (٧/٢٣٤)، وتسهيل السابلة لابن عثيمين (٣/١٦٧١)، وملحق النعت الأكمل (ص/٣٥٢).

(٥) مطالب أولي النهى (٦/٤٣٧).

ومن سمات التعريف الرابع نصّه على أنّ تبيين الحكم الشرعي لا يُسمى إفتاءً إلا إذا كان جواباً عن سؤالٍ سائلٍ، فلو بيّن العالم الحكم ابتداءً دون سؤالٍ سائلٍ، فإنّ بيانه حيثُ لا يُسمى إفتاءً.

يقول الدكتور محمد أبو الأجفان: «يلاحظ أنّ الإفتاء يكون لسائلٍ راغبٍ في معرفة الحكم الشرعي لما نزل في واقعة»^(١).

وأرى أنّ إضافة هذا القيد أمرٌ مهمٌ يكشف عن حقيقة الفتوى، ولا يبعد عندي أنّ مَنْ أغفل ذكره ممّن تقدّم ذكر تعريفاتهم لا يُسمي بيان الحكم ابتداءً إفتاءً.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: «الإفتاء أخصّ من الاجتهاد؛ فإنّ الاجتهاد استنباط الأحكام، سواء أكان سؤالاً في موضوعها، أم لم يكن - كما يفعل أبو حنيفة في درسه عندما يُفرّع التفرعات المختلفة، ويفرض الفروض الكثيرة؛ ليختبر الأقيسة التي يستنبط عللها، ويتعرف صلاحية هذه العلل؛ لتكوين الأقيسة - أمّا الإفتاء، فإنّه لا يكون إلا إذا كانت واقعة وقعت، ويتعرّف الفقيه حكمها»^(٢).

التعريف الخامس: ما يُخبر به المفتي جواباً لسؤالٍ، أو بياناً لحكمٍ من الأحكام، وإن لم يكن سؤالاً خاصاً. وهذا تعريف الدكتور عبد الله التركي^(٣).

وقد اعتبر بيان الأحكام ابتداءً من غير سؤالٍ سائلٍ من قبيل الإفتاء والفتوى.

(١) مقدمة تحقيق فتاوى الشاطبي (ص/ ٦٨-٦٩).

(٢) أصول الفقه (ص/ ٤٠١). وقارن بأصول الفتوى والقضاء للدكتور محمد رياض (ص/ ١٨٩-١٩٠).

(٣) انظر: أصول مذهب الإمام أحمد (ص/ ٧٢٥).

وقد وافق الدكتور عبد الله التركي على هذا الأمر الدكتور علي الحكمي؛ إذ يقول: «لا يُشترط في تسمية الفتوى أن تكون جواباً لسؤال»^(١).

التعريف السادس: إخبارٌ بحكم الله تعالى عن دليل شرعي، لمن سأل عنه في أمرٍ نازل.

وهذا تعريف الدكتور محمد الأشقر^(٢).

ومن سماته: قَصْرُ الإفتاء على السؤالِ عن أمرٍ نازل.

وهذا محلُّ نظري؛ إذ لو سأل شخصٌ عالماً عن حكمٍ لم ينزل به، فأفتاه، لُسِمَ جوابُهُ حينئذٍ إفتاءً.

وبين التعريفات السابقة قدرٌ كبيرٌ من التقارب، ومن المهمِّ من وجهة نظري: أن يُبينَ في التعريف أن ما يصدر عن العالم لا يُسمى إفتاءً إلا إن كان جواباً عن سؤالٍ سائل، فبيان الحكم ابتداءً لا يُسمى إفتاءً^(٣)، يؤيدُ هذا: استعمالُ الإفتاء في القرآن الكريم جواباً لسؤال^(٤).

وهل يُشترط أن يكونَ الجوابُ في الإفتاء ناشئاً عن اجتهاد؟

من نصٍّ في تعريفه على قيد: «معرفةً بدليله»، ففيه إشارةٌ إلى أن الفتوى لا بُدَّ أن تكونَ صادرةً عن اجتهاد^(٥).

ولا شكَّ في أن تبينَ المجتهدَ لحكم مسألة السائل يُسمى إفتاءً، وأمَّا المتمذهب، فالأقربُ من وجهة نظري أن ما يصدر عنه من بيانٍ لمسألة

(١) أصول الفتوى (ص/٥).

(٢) انظر: الفتيا ومناهج الإفتاء (ص/٩).

(٣) انظر: الفتيا المعاصرة للدكتور خالد المزيني (ص/١٦-٢٠).

(٤) سبق في صدر التمهيد التمثيل من القرآن الكريم. وانظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٢٢-٢٣).

(٥) مع شرحه المصباح في رسم المفتي

(٥) انظر: الفتيا المعاصرة للدكتور خالد المزيني (ص/١٧-٢٠).

السائل يُسمَّى إفتاءً، إذا كانت فتياه عبارةً عن تنزيلٍ أمرٍ كلي على صورةٍ جزيئة^(١)، أمّا لو نُقِلَ المذهبُ فتوى إمامه بعينها إلى السائل، فإنّ هذا لا يُسمَّى إفتاءً، وإنّما يُسمَّى نقلاً^(٢).

والخطبُ يسيرٌ؛ إذ الخلافُ في اللفظِ والعبارةِ فحسب. ويمكنُ تعريفُ الإفتاءِ بأنّه: الإخبارُ عن الحكمِ الشرعيِّ للسائلِ عنه، بلا إلزام.



(١) انظر: فتاوى تقي الدين السبكي (١٢٢/٢)، وشرح عماد الرضا ببيان أدب القضا للمناوي (٥٩/١)، والفتوى في الشريعة الإسلامية لعبد الله آل خنين (١١-١٠/٢).
(٢) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (١٥٥٨/٤).

الطلب الأول: إفتاء المتمذهب بمذهب إمامه

مما لاشك فيه أنَّ المتمذهبين على مرَّ عصورٍ متتاليةٍ كانوا يتولَّون مهمةَ إفتاء الناسِ، وبيان الحكم لما يسألون عنه.

وقبلَ الحديثِ عن حكم إفتاء المتمذهبِ بمذهبه أرى من اللازم الإشارةُ والتنبيهُ إلى الأمور الآتية:

الأمر الأول: الأصلُ أن يكونَ المفتي بالغاً رتبة الاجتهاد في الشريعة^(١).

الأمر الثاني: إن كانَ المتمذهبُ بالغاً درجةً الاجتهاد في الشريعة (متمذهباً بالاسم فحسب)^(٢)، أو تحققَ له وصفُ الاجتهاد الجزئي فيما سُئِلَ عنه^(٣)، فإنه يُفتي بالقول الذي ترجَّحَ عنده، إن كانَ سؤالُ المستفتي عن الحكم الشرعي.

أمَّا إن سألَ المستفتي عن قولِ إمام المذهب، فإنَّ المتمذهبَ في هذه الحالة يُفتي بالسائلَ بالقولِ الراجح عنده، ويبينُ له قولَ إمامه الذي سُئِلَ عنه^(٤).

(١) انظر: العدة (٨٧٧/٣)، والفتاوى والمتفقه للبغدادي (٣٣٠/٢)، والغياثي للجويني (ص/٣٩٩)، وفتاوى ابن رشد (١٢٧٥/٣)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/٨٦)، وصفة الفتوى (ص/٥)، والمسودة (٩٢٤-٩٢٥/٢)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٤٣/٧)، والبحر المحيط (٣٠٦/٦)، والتحجير (٤٠٧١/٨)، وشرح غاية السؤل لابن المبرد (ص/٤٤١)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/٦٣)، وشرح الكوكب المنير (٥٥٧/٤)، وتيسير التحرير (٢٥١/٤)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٣٩).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٤)، والمجموع شرح المذهب للنووي (٤٣/١)، وصفة الفتوى (ص/١٨).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٤)، وصفة الفتوى (ص/٢٤).

(٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٢)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٦١)، والفوائد المكية للسقاف (ص/٦٣)، ومختصرها (ص/٤٤).

وليس هذا محل حديثي؛ إذ كلامي في هذا المطلب مقتصرٌ على المتمذهب الذي لم يتحقق له الاجتهاد المطلق، هل له أن يفتي بمذهب إماميه؟

الأمر الثالث: نصَّ بعضُ العلماء المانعين من التمثيل على منع المتمذهب من الإفتاء بمذهبه، إن لم يكن عالماً بحكم المسألة على وجه الخصوص بأدلتها، ويخرم على الناس سؤاله، وطلب الفتيا منه. وممن صرح بهذا: ابن حزم^(١).

ولا يدخل في حديثي في هذا المطلب القائلون بهذا القول. وقريبٌ منه قول من منع إفتاء غير المجتهد بمذهب المجتهد إلا إذا كانت هناك حاجة إلى إفتائه، كما لو لم يوجد مجتهد في عصر من العصور. وقد ذهب إلى هذا القول بعض العلماء^(٢)، واختاره: الفخر ابن تيمية^(٣)، وابن القيم^(٤).

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١٢٨/٥).

(٢) انظر: مختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٦١/٢)، والفاقي في أصول الفقه (٨٦/٥)، ونهاية الوصول للهندي (٣٨٨٤/٨)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٠٨/٢)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٤٤/٧)، والبحر المحيط (٣٠٧/٦)، وشرح المحلي على جمع الجوامع (٣٩٨/٢) بحاشية البناي، وتيسير التحرير (٢٤٩/٤).

(٣) انظر: التحرير (٤٠٧٢/٨)، والإنصاف (١٧٨/١١)، وشرح الكوكب المنير (٥٥٨/٤). والفخر ابن تيمية هو: محمد بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن تيمية الباجدي، فخر الدين أبو عبد الله الحراني الحنبلي، ولد في حران سنة ٥٤٢هـ كان عالماً حران، وشيخها وخطيبها، إماماً في التفسير وفي الفقه وفي اللغة، وكان له القبول من أهل بلده، والوجاهة عند ملوكها، وكان حسن الأخلاق، متودداً، صدوقاً متديناً، وكانت بينه وبين موفق الدين ابن قدامة مراسلات ومكاتبات، من مصنفاته: التفسير الكبير، وبلغه الساغب وبغية الراغب، وديوان الخطب الجمعية، والموضح في الفرائض، توفي بحرّان سنة ٦٢٢هـ وقيل سنة ٦٢١هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (٣٨٦/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٢٢٨)، والعبر في تاريخ من غبر للذهبي (٩٢/٥)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٣٢١/٣)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٤٠٦/٢)، والمنهج الأحمد للعلمي (١٦٧/٤)، وطبقات المفسرين للدواودي (١٤٤/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٧٩/٧).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (٨٦/٢)، و(٤٦٢/٣)، و(١٠٢/٦).

الأمر الرابع: تحسُّن الإشارة إلى اختلاف درجات المتمذهبيين من جهة معرفتهم بالأدلة، ويمكن جعلهم ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: اعتقدت صحة مذهب إمامها بغير دليل، فحفظت أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، دون أن تتفقه في معانيها، فتميز الصحيح من السقيم^(١).

الطائفة الثانية: اعتقدت صحة مذهب إمامها بما بان لها من صحة أصوله، فحفظت أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، وتفقهت في معانيه، فعلمت الصحيح الجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها^(٢).

الطائفة الثالثة: اعتقدت صحة مذهب إمامها بما بان لها من صحة أصوله، فحفظت أقوال إمامها وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، وتفقهت في معانيه، فعلمت الصحيح الجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها، وبلغت درجة التحقيق باجتماع شروط الاجتهاد فيها^(٣).

ولا يدخل أرباب الطائفة الثالثة في حديثي هنا؛ لتملكهم آلة الفتيا^(٤)، وكلامي مقصور على الطائفتين: الأولى، والثانية.

يقول أبو إسحاق الشاطبي: «وقد قيل الناس أنظارهم - أي: أصحاب الأئمة المجتهدين المنتسبين - وفتاويهم، وعمِلُوا على مقتضاها، خالف مذهب إمامهم أو وافقته، وإنما كان كذلك؛ لأنهم فهموا مقاصد الشرع في وضع الأحكام، ولولا ذلك لم يحلَّ لهم الإقدام على الاجتهاد والفتوى، ولا حلَّ لمن في زمانهم - أو من بعدهم من العلماء - أن يُقرَّهم على ذلك، ولا يسكت عن الإنكار عليهم على الخصوص»^(٥).

(١) انظر: فتاوى ابن رشد (٣/١٥٠٠-١٥٠١)، وفتاوى البرزلي (١/٧١)، والمعيار المعرب للنشرسي (١٠/٣٢)، ومحاضرات في تاريخ المذهب المالكي للدكتور عمر الجدي (ص/٩٨)، والمدرسة المالكية الأندلسية لمصطفى الهروس (ص/٢٣٦-٢٣٧).

(٢) انظر: المصادر السابقة. (٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: فتاوى ابن رشد (٣/١٥٠٢). (٥) الموافقات (٥/١٢٦-١٢٧).

الأمر الخامس: لا بُدَّ من صلاحية المذهب للإفتاء ابتداءً، بأن يعرف أحوال الناس، ولغاتهم وألفاظهم^(١)، أمّا إن كان غير عالم بهذه الأمور ونحوها ممّا يتوقّف عليه فهم سؤال السائل، لتطبيق الحكم عليه على الوجه الصحيح، فليس له الإفتاء.

يقول تقي الدين السبكي: «نجد كثيراً من الفقهاء لا يعرفون أن يفتوا، وإنَّ خاصية المفتي تنزيلُ الفقه الكلي على الموضع الجزئي، وذلك يحتاج إلى تبصّر زائد على حفظ الفقه وأدلته...»^(٢).

وهذا يجزّئ إلى ضرورة معرفة الأحكام التي تُبنى على العرف؛ فإنّها تتغيّر تبعاً لتغيّره، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر^(٣).

الأمر السادس: إن كان المذهب فاسقاً فلا تصحّ الفتيا منه؛ لفسقه^(٤)، وإذا لم يجز قبول فتوى المجتهد الفاسق، فالمذهب الفاسق من باب أولى.

الأمر السابع: حديثي هنا عن إفتاء المذهب بمذهبه، وليس عن حكم سؤال العامي للمذهب^(٥).

الأمر الثامن: أريد بالمذهب في قلبي: (إفتاء المذهب بمذهبه): القول الذي تصحّ نسبته إلى المذهب من الأقوال الراجعة فيه أو المعتمدة، أو التي نصّ أرباب المذهب على جواز الفتوى بها^(٦).

(١) انظر: عمدة التحقيق للباني (ص/٦٨-٦٩).

(٢) فتاوى تقي الدين السبكي (١٢٣/٢). وانظر: شرح عماد الرضا ببيان أدب القضا للمناوي (٥٩/١)، والفتوى في الشريعة الإسلامية لعبد الله آل خنين (١٠/٢-١١).

(٣) انظر: (ص/٤٣٣)، والفروق للقرافي (٣/٣٧-٣٨).

(٤) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٠٧)، والمجموع شرح المذهب للنووي (١/٤١)، وصفة الفتوى (ص/١٣، ٢٩)، والسراج الوهاج للجاريريدي (١٠٨٥/٢)، والبحر المحيط (٣٠٩/٦)، وكشاف القناع للبهوتي (٤١/١٥).

(٥) انظر: إعلام الموقعين (٦/١٠٢).

(٦) انظر: روضة الطالبين للنووي (١١/١١١).

الأمر التاسع: على المتمذهب الانتباه إلى تحقيق مذهبه^(١)، ومعرفة القول الراجح فيه، وإن احتاج الأمر إلى مزيد نظير وبحث، فعَل، ولا يكتفي في ذلك - إن لم يكن أهلاً للترجيح - بمجرد مطالعة كتاب أو كتابين في مذهبه، يقول محيي الدين النووي: «لا يجوز لمفتٍ على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل أن يكتفي بمصنّف ومصنّفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين؛ لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح؛ لأنّ هذا المفتي المذكور إنّما ينقل مذهب الشافعي، ولا يحصل له وثوق بأنّ ما في المصنّفين المذكورين ونحوهما هو مذهب الشافعي أو الراجح منه؛ لما فيها من الاختلاف... بل قد يجزم نحو عشرة من المصنّفين بشيء، وهو شاذّ بالنسبة إلى الراجح في المذهب، ومخالف لما عليه الجمهور، ورُبّما خالف نصّ الشافعي أو نصوصاً له!»^(٢).

وبعد هذا أقول: إذا سأل العامي متمذهباً عن حكم مسألة ما؟ وأراد المتمذهب إفتاءه بمذهب إمامه - إمّا بما علمه من أقواله، أو بما نسب إليه بطريق صحيح^(٣)، أو كان ما سُئِل عنه مندرجاً تحت ضابط أو قاعدة من قواعده^(٤)، أو بالقول المفتى به في مذهبه^(٥) - فهل له الإفتاء في هذه الحالة؟

• تحرير محل النزاع:

نفى ابن الهمام الحنفي الخلاف عن حالة ما إذا كان المتمذهب ناقلاً لقول إمامه بنصّه، فيجوز إفتاءه به، إذا استكمل المتمذهب شروط الرواية

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٣٦/٤)، وتقريب الوصول لابن جزى (ص/٤٥٥)، ونهاية السؤل (٥٨٠/٤)، والفتاوى الكبرى للفتوى لابن حجر الهيتمي (٢٩٦/٤).

(٢) المجموع شرح المذهب (٤٧/١). وانظر: صفة الفتوى (ص/٣٦)، وإعلام الموقعين (٦/١٠١-١٠٠).

(٣) انظر: الغياثي للجويني (ص/٤٢١، ٤٢٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص/٤٢٣).

(٥) انظر: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي للدكتور عمر الجبدي (ص/١٠١).

من العدالة وغيرها، وجعل ابن الهمام محلّ الخلاف فيما يخرج المذهب على نصوص إمامه، وقواعده^(١).

وتبع ابن الهمام عدد من أصولي الحنفية، منهم: أمير باد شاه^(٢)، وابن أمير الحاج^(٣)، ومحّب الله بن عبد الشكور^(٤)، ومحمد بخيت المطيعي^(٥).

ومع وجهة ما قاله ابن الهمام، إلا أن في أدلة المسألة ما يشير إلى جريان الخلاف فيما ينقله المذهب عن إمامه بنصّه.

• الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء في جواز إفتاء المذهب بمذهبه على أقوال، أشهرها:

القول الأول: لا يجوز للمذهب أن يفتي بمذهبه.

وهذا القول وجه عند الشافعية^(٦)، ووجه عند الحنابلة^(٧). ونسبه ابن القيم إلى أكثر أصحابه، وإلى جمهور الشافعية^(٨). وذهب إليه بعض الزيدية^(٩). ونسبه الآمدي^(١٠)، وتاج الدين السبكي^(١١) إلى جماعة من الأصوليين. ونسبه صفي الدين الهندي إلى جماهير الأصوليين^(١٢).

(١) انظر: التحرير (٣/٣٤٧) مع شرحه التقرير والتحرير.

(٢) انظر: التقرير والتحرير (٣/٣٤٦-٣٤٧). (٣) انظر: تيسير التحرير (٤/٢٤٩).

(٤) انظر: مسلم الثبوت (٢/٤٠٤) مع شرحه فواتح الرحموت.

(٥) انظر: سلم الوصول (٤/٥٧٩). (٦) انظر: سلاسل الذهب (ص/٤٥٦).

(٧) انظر: إعلام الموقعين (٦/١٢٨)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٥٧).

(٨) انظر: إعلام الموقعين (٢/٨٦).

(٩) انظر: إجابة السائل للصنعاني (ص/٤١٤).

(١٠) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٣٦).

(١١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٤٤).

(١٢) انظر: نهاية الوصول (٨/٣٨٨٤).

وهو ظاهر قول ابن بطة^(١)، وذهب إليه: أبو الحسين البصري^(٢)،
وهو ظاهر قول الفخر الرازي^(٣)، وهو قول تاج الدين الأرموي^(٤).

القول الثاني: يجوز للتمذهب أن يفتي بمذهبه.

ذكر الآمدي^(٥)، وابن الحاجب^(٦) هذا القول دون نسبة إلى أحد. وهو
وجه عند الشافعية^(٧)، ووجه عند الحنابلة^(٨). ونقل ابن أمير الحاج عن
بعض الحنفية نسبتهم هذا القول إلى كثير من العلماء^(٩).

واختاره بعض الحنفية^(١٠)، وذهب إليه: أبو إسحاق ابن شاقلا^(١١)،
وابن القصار^(١٢)،

(١) انظر: العدة (١٥٩٧/٥)، وصفة الفتوى (ص/٢٦)، والمسودة (٩٢٧/٢)، وإعلام الموقعين (٨٦/٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (١٥٥٧/٤)، والتحجير (٤٠٧٦/٨).

(٢) انظر: المعتمد (٩٣٢/٢).

(٣) انظر: المحصول في أصول الفقه (٧١/٦)، وقارن بنهاية السؤل (٥٨١/٤).

(٤) انظر: التحصيل من المحصول (٣٠١/٢).

(٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٣٦/٤).

(٦) انظر: مختصر منتهى السؤل (١٢٦١/٢).

(٧) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٤٥/٧).

(٨) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (١٥٥٧/٤).

(٩) انظر: التقرير والتحجير (٣٤٦/٣)، وتيسير التحرير (٢٤٩/٤).

(١٠) انظر: التقرير والتحجير (٣٤٦/٣).

(١١) انظر: العدة (١٥٩٧/٥)، والمسودة (٩٢٧-٩٢٦/٢)، وإعلام الموقعين (٨٥/٢)، و(٦/١٠٤)، والتحجير (٤٠٧٦/٨)، والإنصاف (١٧٨/١١).

وأبو إسحاق ابن شاقلا هو: إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان البغدادي البزاز، أبو إسحاق، ويعرف بابن شاقلا، ولد سنة ٣١٥هـ كان شيخ الحنابلة في وقته، جليل القدر، كثير الرواية، حسن الكلام في الأصول والفروع، رأساً فيهما، اشتغل بالتدريس والإفتاء والتأليف، كانت له حلقتان: إحداهما بجامعة المنصور، والثانية بجامعة القصر، من مؤلفاته: شرح مختصر الخرق، توفي سنة ٣٦٩هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٦/٥٠٧)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢٢٧/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٩٢/١٦)، والوفاء بالوفيات للصفدي (٣١٠/٥)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢١٦/١)، والمنهج الأحمد للعلمي (٢٨٣/٢).

(١٢) انظر: مقدمة في أصول الفقه (ص/١٧٠-١٧١).

والفقهاء المروزي^(١)، وهو ظاهر قول إمام الحرمين الجويني^(٢)، وظاهر قول ابن الصلاح^(٣) - إلا أنه قيد قوله، بمن كان حافظاً لمذهب إمامه فله النقل، دون التخريج على قوله^(٤) - ووافق محيي الدين النووي ابن الصلاح فيما قرره^(٥)، وقال شهاب الدين القرافي^(٦)، وابن حمدان^(٧) بمثل تفصيل ابن الصلاح.

واختار القول الثاني: القاضي البيضاوي^(٨)، وأحمد الساعاتي^(٩)، وابن جزى المالكي^(١٠)، وبدر الدين الزركشي^(١١)، وهو ظاهر قول ابن بدران^(١٢).

وقيد تاج الدين السبكي^(١٣)، وبدر الدين الزركشي^(١٤) قول القائلين بجواز الإفتاء بما إذا عرّف المذهب حكم المسألة بدليلها. ويظهر لي أن القيد الذي ذكره محل نظر؛ لأن من ذكر القول الثاني

- (١) انظر: البرهان (٢/٨٨٥)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/١٠٢)، وسلاسل الذهب (ص/٤٥٦)، والبحر المحيط (٦/٣٠٧)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٥٩).
- (٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٠٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٥٩).
- (٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٤-٩٩).
- (٤) انظر: المصدر السابق (ص/٩٩).
- (٥) انظر: المجموع شرح المذهب (١/٤٣-٤٤).
- (٦) انظر: الفروق (٢/١٩٨-٢٠٠). واستثنى القرافي في: المصدر السابق (٢/٢٠٥) ما إذا كانت فتوى إمام المذهب مخالفة للإجماع، أو للقواعد، أو للنص، أو للقياس الجلي السالم عن المعارض الراجع: فلا يجوز للمذهب الإفتاء بها. وما قاله وجيه. وانظر: المعيار المعرب للونشريسي (١٠/٣٩). وقارن بالبيان والتحصيل لابن رشد (١٧/٣٣١)، وشرح المنهج المنتخب للمنجور (ص/٦٢٣).
- (٧) انظر: صفة الفتوى (ص/١٨-٢٣).
- (٨) انظر: منهاج الوصول (٢/١٠٨٥) مع شرحه السراج الوهاج، وقارن بالإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٤٥).
- (٩) انظر: نهاية الوصول (٢/٦٩٤). انظر: تقريب الوصول (ص/٤٥٤).
- (١٠) انظر: تشنيف المسامع (٤/٦١٤). انظر: العقود الياقوتية (ص/١٦٧).
- (١١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٤٤).
- (١٢) انظر: البحر المحيط (٦/٣٠٦).

- مَن اطلعتُ على كلامهم - لم يقيّدوه بقيد معرفة دليل حكم المسألة^(١).
القول الثالث: إن كان المتمذهب مجتهداً في مذهب إمامه، بحيث
يكون مطلقاً على مأخذِهِ، قادراً على التفريع على قواعده وأقواله، متمكناً
من الجمع والفرق والمناظرة: جازَ له الإفتاء بمذهبه، وإن لم يكن مجتهداً
في مذهب إمامه، لم يجزَ له الإفتاء.

وهذا القول هو أصحّ الأوجه عند الشافعية^(٢).

ونسبه تاج الدين السبكي^(٣)، وبدر الدين الزركشي^(٤) إلى الأكثرين.
ونسبه المرداويُّ إلى أكثر العلماء^(٥). ونسبه ابنُ أمير الحاج^(٦)، وأميرُ باد
شاه^(٧) إلى كثيرٍ من المحققين من الحنفية وغيرهم.

وذَهَبَ إليه جمعٌ من العلماء، منهم: أبو محمد الجويني^(٨)،
والآمدي^(٩)، وابنُ الحاجب^(١٠)، وعبدُ الله الستاري^(١١)، وصفيُّ الدين

(١) انظر: سلم الوصول (٤/٥٨٠).

(٢) انظر: سلاسل الذهب (ص/٤٥٦).

(٣) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٤٤).

(٤) انظر: البحر المحيط (٦/٣٠٦). (٥) انظر: التحيير (٨/٤٠٧٢).

(٦) انظر: التقرير والتحبير (٣/٣٤٦). (٧) انظر: تيسير التحرير (٤/٢٤٩).

(٨) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٠٢)، والبحر المحيط (٦/٣٠٧).

(٩) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٣٦).

(١٠) انظر: منتهى السؤل (ص/٢٢١)، ومختصره (٢/١٢٦٠).

(١١) انظر: جامع مسائل الأحكام للبرزلي (١/٩٦-٩٧)، والرد على من أخلد إلى الأرض
للسيوطي (ص/٦٤).

وعبد الله الستاري هو: عبد الله بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الأندلسي، أبو
محمد، ويعرف بابن الستاري - وفي بعض المصادر: ابن الأستاري - ولد سنة ٥٦٥هـ كان
فقيهاً عالماً محققاً بارعاً أصولياً مدققاً، عارفاً بالتفسير والقراءات، أخذ عن أبي الحسن
الأبياري الأصول والفقه، وتفقه بأبي الحسين بن الفضل المقدسي، وقرأ على ابن الربيع
المستصفي للغزالي، ودرّس الأصول وفقه المالكية بسبته، وتوفي بها آخر سنة ٦٤٦هـ وقيل:
سنة ٦٤٧هـ. انظر ترجمته في: تكملة الصلة لابن الأبار (٢/٢٩٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي
(١٤/٥٤٨)، والمستملح من كتاب الصلة له (ص/٢٢٧)، ونيل الابتهاج للتنيكتي (ص/
٢١٤)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١٨٣).

الهندي^(١)، وعضد الدين الإيجي^(٢)، وابنُ الهمام الحنفي - واستثنى ما إذا كان المنقول نصَّ قول الإمام، فالمعتبر استكمالُ شروط الراوي في الناقل^(٣) - وأميرُ باد شاه^(٤)، وأبو العباسِ الونشريسي^(٥)، ومحَبُّ الله بن عبد الشكور^(٦).

• أدلة الأقوال:

أدلة أصحاب القول الأول: استدَلَّ أصحاب القول الأول بأدلة،

منها:

الدليل الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: (مَنْ أَقْبَى بفتيا غير ثبت^(٧) فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ)^(٨).

(١) انظر: نهاية الوصول (٨/ ٣٨٨٥).

(٢) انظر: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/ ٣٠٨).

(٣) انظر: التحرير (٣/ ٣٤٦) مع شرحه التحرير.

(٤) انظر: تيسير التحرير (٤/ ٢٤٩). (٥) انظر: المعيار المعرب (١٢/ ١٩).

(٦) انظر: مسلم الثبوت (٢/ ٤٠٤) مع شرحه فواتح الرحموت.

(٧) يقول أبو الحسن السندي في: حاشيته على مسند الإمام أحمد (٥/ ٤٨٤) معلقاً على قوله ﷺ: (ثبت): «بفتح وسكون، وهذا صفة للفتيا، أي: بفتيا غير ثابتة، يقال: رجلٌ ثَبُتَ، أي: ثابت القلب؛ أو بفتحين، بمعنى: الصواب، أي: من وقع في خطأ بفتوى عالم، فالإثم على ذلك العالم...».

والثَبُت: الحجة. انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (ثبت)، (ص/ ٧٦). والرواية الثانية للحديث - كما سيأتي في تخريج الحديث - مفسرة للثبوت.

(٨) أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه: البخاري في: الأدب المفرد، باب: إثم من أشار على أخيه بغير رشد (ص/ ١٠٠)، برقم (٢٥٩)؛ وأبوداود في: سننه، كتاب: العلم، باب: التوقي في الفتيا (ص/ ٥٥٣-٥٥٤)، برقم (٣٦٥٧)، ولفظه: (من أفتي بغير علم... الحديث. وابن ماجه في: سننه، في: المقدمة، باب: اجتناب الرأي والقياس (ص/ ٢٣)، برقم (٥٣)؛ وأحمد في: المسند (١٤/ ١٧)، برقم (٨٢٦٦)؛ والدارمي في: السنن، في: المقدمة، باب: الفتيا وما فيه من الشدة (١/ ٢٥٩)، برقم (١٦١)؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار (١/ ٣٦٥)، برقم (٤١٠-٤١١)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: العلم (١/ ١٣٤)، برقم (٣٥٠)، و(١/ ١٦٥)، برقم (٤٦٣)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولا أعرف له علة»، ووافقه الذهبي، وتعقب ابنُ الملقن في: البدر المنير (٩/ ٥٥٤) قولُ الحاكم: إنه لا يعرف للحديث علة. والخطيب البغدادي في: الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٢٧)، =

وجه الدلالة: دلَّ الحديثُ على تحريم الإفتاء بغيرِ ثبوتٍ، وإفتاء المتمذهبِ بمذهبهِ تقليداً داخلُ تحتَ ما حذَّر منه النبي ﷺ^(١).

ويمكن أن يناقش الدليل الأول: بأنَّ الممنوعَ الإفتاء بغيرِ علمٍ وبيّنةٍ، وإذا أفتى المتمذهبُ بقولِ إمامه، فإنَّه أفتى بقولِ عالمٍ توصَّلَ إلى قولِهِ عن اجتهادٍ وبيّنةٍ.

الدليل الثاني: حديثُ جابر بن عبد الله ﷺ قال: خرجنا في سفرٍ، فأصابَ رجلاً منا حجرٌ، فشجّه في رأسه، ثمَّ احتلم، فسألَ أصحابه: هل تجدونَ لي رخصةً في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصةً وأنت تقدرُ على الماءِ، فاغتسلَ، فماتَ.

فلمَّا قدمنا على النبي ﷺ أخبرَ بذلك، فقالَ: (قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؛ فإنَّما شفاءُ العيِّ السؤال)^(٢).

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ دعا على مَنْ أفتى بغيرِ علمٍ، وهذا يدلُّ على تحريمِ إفتاء المتمذهبِ بقولِ إمامه تقليداً له^(٣).

= برقم (١٠٤٤)؛ وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٦٠)، برقم (١٦٢٥)، و(٢/٩٩١)، برقم (١٨٨٩)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: إثم من أفتى أو قضى بالجهل (١٠/١١٦).
وضَعَفَ الحديثُ ابنُ القطان في: بيان الوهم والإيهام (٤/٦٨-٦٩)، وذكرَ علَّلَ إسناده رواية أبي داود.

وقال ابن مفلح في: الآداب الشرعية (٢/١٥٧) عن الحديث: «حديثٌ جيّدٌ له طرقٌ». وحسن الألبانيُّ الحديثَ في تعليقه على السنن لأبي داود في الموضع السابق. وانظر: تعليق محققي مؤسسة الرسالة على المسند للإمام أحمد، فقد حسَّنوا الحديثَ (١٤/١٧-١٩)، وحسنه أيضاً محقق السنن للدارمي (١/٢٥٩-٢٦١).
وأخرج أحمد في: المسند (١٤/٣٨٤)، برقم (٨٧٧٦) الحديثَ عن مسلم بن يسار عن النبي ﷺ مرسلًا.

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٩٩١-٩٩٢)، وإعلام الموقعين (٣/٤٦٢).

(٢) تقدم تخريج الحديث في: (ص/٧٩٩).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٣/٥٢٩).

ويمكن أن يناقش الدليل الثاني بمثل مناقشة الدليل الأول.

الدليل الثالث: لو جازت الفتيا عن طريق حكاية المذهب، لجاز للعامي الإفتاء بطريق الحكاية، بجامع: عدم بلوغ رتبة الاجتهاد في كل منهما، والعامي لا يجوز له الإفتاء بقول أحد من الأئمة، فكذا من عداه^(١).

مناقشة الدليل الثالث، نقوش الدليل من وجهين:

الوجه الأول: أن الإجماع - الآتي في دليل أصحاب القول الثالث - هو الذي نهض بالمتذهب المتبحر في مذهبه المطلاع على مأخذه، فجوز له الإفتاء، والعامي لا دليل على جواز إفتائه^(٢).

الوجه الثاني: هناك فرق واضح بين المتذهب المطلاع على مذهب إمامه ذي الأهلية، والعامي، فلا تصح التسوية بينهما، ولذا صح لنا منع العامي من الإفتاء بقول أحد من الأئمة، وتجويزه للمتذهب البصير بمذهب إمامه؛ إذ يبعد عنه الخطأ^(٣).

الدليل الرابع: أننا نمنع إفتاء المتذهب بقول إمامه؛ لأنه تقليد

(١) انظر: المعتمد (٩٣٢/٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٣٦/٤)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٦١/٢)، ونهاية الوصول للساعاتي (٦٩٤/٢)، وصفة الفتوى (ص/٢٥)، والفائق في أصول الفقه (٨٧/٥)، وبيان المختصر للأصبهاني (٣/٣٦٦)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٠٩/٢)، ورفع الحاجب (٦٠٢/٤)، وتحفة المسؤول للرهوني (٣٠٠/٤)، والتقريب والتحجير (٣٤٧/٣)، وتيسير التحرير (٤/٢٥١).

(٢) انظر: مختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٦١/٢)، وبيان المختصر للأصبهاني (٣/٣٦٦)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٠٩/٢)، ورفع الحاجب (٦٠٢/٤)، وتحفة المسؤول للرهوني (٣٠٠/٤)، والتقريب والتحجير (٣٤٧/٣).

(٣) انظر: مختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٦١/٢)، والفائق في أصول الفقه (٨٧/٥)، وبيان المختصر للأصبهاني (٣/٣٦٦)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/٣٠٩)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٥٨)، ورفع الحاجب (٤/٦٠٢)، وتحفة المسؤول للرهوني (٤/٣٠٠)، والنقود والردود للبابرتي (٢/٧٢٩)، والتقريب والتحجير (٣/٣٤٧)، والتحجير (٨/٤٠٧٢)، وتيسير التحرير (٤/٢٥١).

لمجتهد ميت، وتقليد الميت غير جائز^(١).

مناقشة الدليل الرابع: لا نُسلم لكم منع تقليد المجتهد الميت، وقد تقدم الحديث عن هذه المسألة فيما سبق، وظَهَرَ ضَعْفُ القولِ المانعِ من تقليدِ المجتهدِ الميت.

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلال أصحاب القول الثاني بأدلة، منها:

الدليل الأول: إذا ثبت عند المذهب - أيًا كانت درجته في مذهبه - قولُ إمامه، فما المانع من إفتائه به على سبيل الحكاية؟! إذ هو ناقلٌ له، ويكون حاله كحال ناقل أحاديث النبي ﷺ^(٢).

مناقشة الدليل الأول: ليس الخلاف في نقل قول المجتهد حتى يُقال: إنه كنقل أحاديث النبي ﷺ، وإنما حديثنا عن نقل قوله إفتاءً للواحد من الناس، ليعمل بمقتضاه^(٣).

(١) انظر: المعتمد (٩٣٣/٢)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٧١/٦)، والحاصل من المحصول (١٠٢١/٢)، والتحصيل من المحصول (٣٠١/٢)، وصفة الفتوى (ص/١٨)، والفائق في أصول الفقه (٨٧/٥)، ونهاية الوصول للهندي (٣٨٨٤/٨)، والسراج الوهاج للجاربردي (١٠٨٦/٢)، ونهاية السؤل (٥٨٣/٤).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٣٦/٤)، ومختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٦١/٢)، ونهاية الوصول للساعاتي (٦٩٤/٢)، والفائق في أصول الفقه (٨٨/٥)، ونهاية الوصول للهندي (٣٨٨٥/٨)، وبيان المختصر للأصبهاني (٣٦٦/٣)، وإعلام الموقعين (٦/١٢٨)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٠٨/٢)، ورفع الحاجب (٦٠١/٤)، ونهاية السؤل (٥٨١/٤)، وتحفة المسؤول للرهوني (٣٠٠/٤)، وتشنيف المسامع (٤/٦١٥)، وشرح المحلي على جمع الجوامع (٣٩٨/٢) بحاشية البناني، والتقرير والتحبير (٣/٣٤٧)، وتيسير التحرير (٢٤٩/٤).

(٣) انظر: مختصر منتهى السؤل لابن الحاجب (١٢٦١/٢)، وبيان المختصر للأصبهاني (٣/٣٦٦)، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٠٨/٢)، ورفع الحاجب (٦٠٢/٤)، ونهاية السؤل (٥٨٢-٥٨١/٤)، وتحفة المسؤول للرهوني (٣٠٠/٤)، وحاشية التفتازاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٠٨/٢).

الدليل الثاني: أنَّ الفتيا الصادرة من المذهب: إمّا أن تكون نقلاً لفتيا إمامه، فهو مبلغ، وليس له اجتهاد فيها، فيعتبر نقله^(١)، وإمّا أن تكون فتياه تخريجاً على ما نصّ عليه إمامه، فيعتبر تخريجُه؛ لأهليته^(٢).

دليل أصحاب القول الثالث: أجمع أهل كل عصر على قبول إفتاء أرباب المذاهب المجتهدين فيها بمذاهبهم، حكاه الآمدي^(٣).

وتبع الآمدي في حكاية الإجماع جمع من الأصوليين منهم: ابن الحاجب^(٤)، وابن دقيق العيد^(٥)، وأبو الثناء الأصفهاني^(٦)، وتاج الدين السبكي^(٧)، وابن الهمام الحنفي^(٨)، وابن أمير الحاج^(٩)، وأمير باد شاه^(١٠)، وأحمد المنجور^(١١)،

(١) انظر: فتاوى ابن رشد (٣/١٢٧٥)، (١٥٠١-١٥٠٢)، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي (٦/٧٢)، والمسودة (٢/٩٢٧).

(٢) انظر: الغياثي للجويني (ص/٤٢٧).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٣٦). وراجع: نهاية الوصول للساعاتي (٢/٦٩٤)، ونهاية الوصول للهندي (٨/٣٨٨٤)، وأصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٥٨)، والتحبير (٨/٤٠٧٢)، والمعيّار المعرب للونشريسي (١٢/١٩)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٥٧٩).

(٤) انظر: مختصر منتهى السؤل (٢/١٢٦١).

(٥) انظر: البحر المحيط (٦/٣٠٦-٣٠٧)، والتقريب والتحبير (٣/٣٤٨).

(٦) انظر: بيان المختصر (٣/٣٦٦). (٧) انظر: رفع الحاجب (٤/٦٠١).

(٨) انظر: التحرير (٣/٣٤٦) مع شرحه التحبير.

(٩) انظر: التقرير والتحبير (٣/٣٤٧). (١٠) انظر: تيسير التحرير (٤/٢٤٩).

(١١) انظر: شرح المنهج المنتخب (ص/٦٢٤). وأحمد المنجور هو: أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور الفاسي، أبو العباس، ولد سنة ٩٢٦ هـ وقيل: ٩٢٩ هـ كان فقيهاً مالكيّاً حافظاً، وأصولياً متمكناً، عارفاً بالمنقول والمعقول، فرضياً منطقياً عروضياً، قوي الإدراك، ثاقب الذهن، صافي الفهم، حاد الطبع، من أروع الناس، شديداً في اتباع السنة، انفرد عن علماء زمانه بمعرفته بتاريخ الملوك والسير والعلماء على طبقاتهم، أخذ عنه العلم طلبة قطره وفقهاؤهم، من مؤلفاته: مراقي المجد في آيات السعد، وشرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، وحاشية على شرح الإمام السنوسي لكبراه في علم الأصول، توفي بفاس سنة ٩٩٥ هـ. انظر ترجمته في: درة الحجال لابن القاضي (١/١٦٣)، ونيل الانتهاج للتنبكي (ص/١٤٣)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/٧)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٨٧)، والفكر السامي للحجوي (٢/٢٧٠)، والأعلام للزركلي (١/١٧٤).

ومحبُّ الله بن عبد الشكور^(١)، ومحمدُ الخضر الشنقيطي^(٢).

يقولُ عضدُ الدين الإيجي: «وَقَعَ إفتاءُ العلماءِ، وإنْ لم يكونوا مجتهدين في جميعِ الأعصارِ، وتكرر، ولم يُنكر، فكان إجماعاً»^(٣).

وحكى بعضُ الأصوليين إجماعَ أهلِ العصرِ على إنكارِ إفتاءٍ غيرِ المتبحرِ في مذهبه، منهم: ابنُ الحاجب^(٤)، وتاجُ الدين السبكي^(٥)، وابنُ أميرِ الحاج^(٦)، وأميرُ باد شاه^(٧).

مناقشة دليل أصحاب القول الثالث: إنَّ الإجماعَ المذكورَ في دليلكم هو اتفاقُ غيرِ المجتهدين، وحقيقةُ الإجماعِ اتفاقُ المجتهدين، ولا عبرةً باتفاقٍ غيرهم^(٨).

الجواب عن المناقشة، أجيب عنها من وجهين:

الوجه الأول: لا نُسلم أنَّ الاتفاقَ المحكي اتفاقُ غيرِ المجتهدين، بل المتفقون في الإجماعِ المذكورِ هم مجتهدون في مسألة: (جواز إفتاء مجتهد المذهب بمذهب إمامه) بخصوصيتها؛ إذ تحقق لهم الاجتهادُ فيها، وإنْ لم يكونوا مجتهدين مطلقين، وهذا جائز؛ لجواز تجزؤ الاجتهاد^(٩).

الجواب عن الوجه الأول: قولكم: إنَّ مجتهدِي المذاهب تحقق لهم الاجتهادُ في مسألة: (إفتاء مجتهد المذهب بمذهب إمامه)، مجردُ دعوى؛ لم

(١) انظر: مسلم الثبوت (٤٠٤/٢) مع شرحه فواتح الرحموت.

(٢) انظر: قمع أهل الزيغ والإلحاد (ص/١٤٢).

(٣) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٣٠٨/٢).

(٤) انظر: مختصر منتهى السؤل (١٢٦١/٢). (٥) انظر: رفع الحاجب (٦٠١/٤).

(٦) انظر: التقرير والتحجير (٣٤٧/٣). (٧) انظر: تيسير التحرير (٢٥٠-٢٤٩/٤).

(٨) انظر: الفائق في أصول الفقه (٨٨/٥)، ونهاية الوصول للهندي (٣٨٨٤/٨)، والإبهاج في شرح المنهاج (٢٩٤٦/٧)، ونهاية السؤل (٥٨٤/٤)، وتحفة المسؤول للرهنوي (٣٠٠/٤) والتقرير والتحجير (٣٤٧/٣)، وتيسير التحرير (٢٥٠/٤).

(٩) انظر: التقرير والتحجير (٣٤٧/٣)، وتيسير التحرير (٢٥٠/٤).

تقيموا الدليل عليها، فلا نُسلمها لكم^(١).

الوجه الثاني: ما ذكرتم من حقيقة الإجماع، وأنه اتفاق المجتهدين، أمرٌ مسلمٌ، ونحن لم ندع اتفاق المقلّدين، وإنما نُثبت اتفاق السابقين من المجتهدين على حكم أهل الزمان بجواز إفتاء مجتهدي المذاهب بمذاهبهم^(٢).

يقول الشيخ محمد بخيت المطيعي: «إن أصحاب أبي حنيفة كانوا يفتون في زمان الإمام الشافعي والإمام أحمد، وغيرهما من المجتهدين، وأنهم جميعاً أقرّوا ذلك بلا نكير من أحد، فكان هذا إجماعاً»^(٣).

ويمكن أن يُستدل لأصحاب القول الثالث بالدليل الثاني لأصحاب القول الثاني.

• الموازنة وال ترجيح:

بالنظر في المسألة بأقوالها وأدلتها يظهر لي الآتي:

الأول: أن لمجتهد المذهب الإفتاء بمذهبه^(٤)؛ وذلك لجريان العمل بالاعتداد بالأقوال التي يتوصل إليها، كما في دليل أصحاب القول الثالث.

وقد مال تاج الدين السبكي إلى أن لمجتهد المذهب الإفتاء؛ لظنه قيام الإجماع على جواز إفتائه^(٥).

ويقول بدر الدين الزركشي عن أرباب طبقة مجتهدي المذهب: «يجوزُ الإفتاء قطعاً»^(٦).

(١) انظر: سلم الوصول لمحمد المطيعي (٥٨٢/٤).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٩٩/٦)، والآيات البيّنات للعبادي (٣٦٩/٤).

(٣) سلم الوصول (٥٨٥/٤). وانظر منه: (٥٨٢/٤)، ومسلم الثبوت (٤٠٤/٢).

(٤) انظر: الفروق للقرافي (٢٠٦/٢).

(٥) انظر: رفع الحاجب (٦٠٢/٤)، والتقرير والتجوير (٣٤٨/٣).

(٦) تشيف المسامع (٦١٤/٤).

فكأن تاج الدين السبكي، وبدر الدين الزركشي يميلان إلى خروج مجتهد المذهب من الخلاف.

الثاني: مَنْ كان من مجتهد الترجيح في مذهبه (مجتهد الفتيا)، ولم يبلغ درجة الاجتهاد المقيّد فيه، فله الإفتاء بما ترجّح عنده في مذهبه^(١).

وفي تسمية المذهب بمجتهد الفتيا إشارة إلى صحة إفتائه^(٢).

الثالث: مَنْ كان حافظاً لمذهب إمامه غير متجاوز لطبقة: (حافظ المذهب)، فله الإفتاء فيما نصّ إمامه على حكمه، إذا لم يُوجد غيره ممّن هم أعلى طبقة منه، في مسألة يجزم أنّها مثل التي نصّ عليها إمامه^(٣)، وليس له الإفتاء فيما لم يقف لإمامه على نصّ.

وقد رجّحت ما سبق؛ لترجيحي جواز تقليد المجتهد الميت، والقول بالجواز يقتضي القول بجواز إفتاء المتمذهب بمذهب إمامه.

وأيضاً: فإن كان قصد السائل العمل بمذهب إمام معيّن، فالمتعيّن أن تكون الفتيا مطابقة لمذهب الإمام المسؤول عنه^(٤)، والتفصيل الذي ذكرته يحقق هذا المقصود.

أمّا إن سأل السائل عن الحكم الشرعي: فعلى المتمذهب إفتاء بما يعلمه في الشرع إن كان أهلاً لهذا الأمر^(٥)، وإلا أمسك عن الإفتاء، ويبيّن للسائل قول إمامه.

(١) انظر: الفروق للقرافي (٢/١٩٩-٢٠٠)، وسلم الوصول لمحمد المطيعي (٤/٥٨٣).

(٢) انظر: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/٤٣٨).

(٣) انظر: الفروق للقرافي (٢/١٩٨).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (٦/١٦٥)، والفتاوى الكبرى للفقهاء لابن حجر الهيتمي (٤/٣١٧)، والقول المفيد للشوكاني (ص/١٨٦).

(٥) انظر: إعلام الموقعين (٦/٧٤-٧٥، ١٢٨، ١٦٥، ١٦٧).

وقد علّق تقيّ الدين ابن تيمية على كون المستفتي يريد قول إمام معين، فقال: «أكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي يسأل عنها، وإنما سؤاله عن حكمها، وما يعمل به فيها»^(١).

• نوع الخلاف:

أشار ابن الصلاح إلى أنّ الخلاف بين الأقوال خلاف لفظي، فحمل مراد المانعين من إفتاء المتمذهب مطلقاً، والمانعين لغير المجتهد في مذهب إمامه على أنّه ليس له أن يُفتي بمذهبه على أنّه من عند نفسه، ويوجبون عليه إضافة الفتيا إلى مذهب إمامه^(٢).

يقول ابن الصلاح بعدما قرّر ما ذكرته آنفاً: «فعلى هذا من عددناه في أصناف المفتين^(٣) من المقلّدين ليسوا على الحقيقة من المفتين، ولكنهم قاموا مقام المفتين، وأدّوا عنهم فعّدوا معهم، وسبيلهم في ذلك أن يقولوا مثلاً: مذهب الشافعي كذا وكذا، ومقتضى مذهبه كذا وكذا، وما أشبه ذلك، ومن ترك منهم إضافة ذلك إلى إمامه، إن كان ذلك منه، اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح بالمقال: فلا بأس»^(٤).

• سبب الخلاف:

يظهر أنّ الخلاف في مسألة: (إفتاء المتمذهب بمذهبه) عائد إلى السببين الآتين:

السبب الأول: حكم تقليد الميت، وقد سبقت الإشارة إلى هذا حين تحدثت عن نوع الخلاف في مسألة: (حكم تقليد الميت).

(١) نقل ابن القيم في: إعلام الموقعين (١٦٧/٦) كلام تقي الدين ابن تيمية.

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/ ١٠٣).

(٣) انظر الطبقات التي ذكرها ابن الصلاح في: (ص/ ٨٦٢).

(٤) أدب المفتي والمستفتي (ص/ ١٠٣). وانظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/ ٤٥)،

وصفة الفتوى (ص/ ٢٥-٢٦).

يقول جمال الدين الإسوي: «في الإفتاء بقوله - أي: بقول المجتهد - خلافتُ يَنْبِي على جوازِ تقليده»^(١).

فَمَنْ قَالَ: يجوزُ تقليدُ الميتِ، جَوَزَ للمتمذهبِ - إمّا مطلقاً، وإمّا لمجتهدِ المذهبِ - الإفتاءَ بمذهبه.

وَمَنْ قَالَ: لا يجوزُ تقليدُ الميتِ، مَنَعَ المتمذهبَ مِنَ الإفتاءِ بمذهبِ إمامه؛ لأنَّهُ ميتٌ.

السبب الثاني: أتعدُّ الفتيا الصادرة عن المتمذهب قولاً له، أم قولاً لإمامه؟^(٢).

إن قلنا: تعدُّ الفتيا الصادرة عن المتمذهب قولاً له، لم نجوزْ له الإفتاء؛ لأنه غيرُ مجتهدٍ، وهذا ما ذَهَبَ إليه أصحابُ القولِ الأولِ.

وإن قلنا: تعدُّ الفتيا الصادرة عن المتمذهب قولاً لإمامه، جَوَزْنَا له الإفتاء؛ لأنه أفتى بقولِ مجتهدٍ، وهذا ما ذَهَبَ إليه أصحابُ القولِ الثاني، والقولِ الثالث.

وقبلَ الانتقالِ إلى المطلبِ الثاني، أرى مِنَ المهمِّ الحديثُ عن مسألةٍ متصلةٍ بمسألة: (إفتاء المتمذهب بمذهبه)، وهي: هل للمتمذهب أن يفتي بقولٍ ضعيفٍ في مذهبه؟

وقبل الحديث عن الإفتاء بالقولِ الضعيفِ في المذهبِ، أُحِبُّ أنْ أشيرَ إلى الأمورِ الآتية:

الأمر الأول: مَنْ مَنَعَ الإفتاءَ بالمذهبِ وبقولِ إمامه الثابتِ عنه، فإنه يَمْنَعُ الإفتاءَ بالقولِ الضعيفِ في المذهبِ مِنْ بابِ أولى.

(١) نهاية السؤل (٤/٥٨٣). وانظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٧/٢٩٤٥)، وتحفة المسؤل للرهوني (٤/٢٩٩)، وشرح المنهج المنتخب للمنجور (ص/٦٢٣).

(٢) انظر: سلاسل الذهب (ص/٤٥٧)، والبحر المحيط (٦/٢٧٥، ٣٠٦).

الأمر الثاني: ليس مرادي بالقول الضعيف هنا القول المرجوح من حيث الدليل، بل المراد القول المضعف في المذهب أيًا كانت درجة قوته من حيث الدليل^(١).

الأمر الثالث: تتفاوت درجة ضعف القول في المذهب، فقد يكون القول بالغ الضعيف في المذهب^(٢) بحيث يكون نفيه عن الذهب أقرب من نسبه إليه، وقد يكون ضعيفاً ضعفاً يسيراً، كبعض الوجوه والطرق. ولذا لا بُدَّ من ثبوت نسبة القول الضعيف إلى المذهب^(٣)، فلو بين محققو المذهب عدم صحة نسبة القول الضعيف إلى مذهبه أصلاً، وأن نسبه غلط عليه، لما ساع الإفتاء به^(٤).

ولشهاب الدين القرافي كلام جيد في موضوع التثبت في نسبة القول إلى المذهب، يقول فيه: «ينبغي أن يُحذَر مِمَّا وَقَعَ في زماننا من تساهل بعض الفقهاء بالفتوى من الكتب الغريبة التي ليس فيها رواية عن المجتهد بالسند الصحيح، ولا قام مقام ذلك شهرة عظيمة تمنع من التصحيف والتحريف بسبب الشهرة.

وبالغ بعضهم في التساهل حتى صار إذا وجد حاشية على كتاب أفتى بها! وهذا عدم دين، وبُعْد شديد عن القواعد^(٥).

الأمر الرابع: يُعرَف ضعف القول في المذهب بأقوال محققيه، وأهل الترجيح فيه، وبمصطلحات نقله الدالة على درجة القول^(٦).

(١) انظر: صناعة الفتوى لابن يه (ص/١١٦).

(٢) انظر: الفوائد المكية للسقاف (ص/٦٤-٦٥).

(٣) انظر: مطالب أولي النهى للرحباني (٤٤٧/٦)، ونثر الورود للشنقيطي (٥٩٣/٢)، وأصول الفتوى والقضاء للدكتور محمد رياض (ص/٥٤٧).

(٤) انظر: الفوائد المكية للسقاف (ص/٦٥).

(٥) نفائس الأصول (٤١١١/٩). وانظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١١٥-١١٦)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٠/١)، والفوائد المكية للسقاف (ص/٦٩).

(٦) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٢٨) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

الأمر الخامس: إن تحقق للتمذهب وصف الاجتهاد المطلق، أو الاجتهاد الجزئي فيما سأل عنه السائل، وترجع عنده القول الضعيف في المذهب، فله الإفتاء به؛ لرجحانه من جهة الدليل^(١)، إن لم يكن سؤال العامي عن قول إمام المذهب.

وبعد هذا أقول: إذا سأل العامي عن حكم مسألة في مذهب إمام بعينه، فالأصل الإفتاء بالأقوال الصحيحة والمعتمدة مما تصح الفتوى به في المذهب، وعدم الإفتاء بقول ضعيف فيه^(٢)، دون مسوغ^(٣).

فإن كان في القول الضعيف في المذهب رخصة، وكان هناك حاجة إلى الأخذ بها^(٤)، فالحكم هنا يتبع مسألة: (تتبع الرخص)^(٥)، وقد تقدم الحديث عنها^(٦).

وقد جاء عن بعض العلماء - كبعض الحنفية^(٧) - المنع من الإفتاء بالقول الضعيف.

وصرح جمع من علماء المالكية بمنع الإفتاء بغير القول المشهور في

(١) انظر: الفكر السامي للحجوي (٤٠٦/٢)، والاختلاف الفقهي لعبدالعزیز الخليلي (ص/١٩١).

(٢) انظر: رفع العتاب واللام للفاشي (ص/٣٣)، والفوائد المكية للسقاف (ص/٦٣-٦٤)، ومختصرها (ص/٤٤)، والعقود الياقوتية لابن بدران (ص/١٦٥)، ونشر البنود (٢/٢٦٧)، ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/٤٠٩)، ونثر الورود للشنقيطي (٢/٥٩٠)، وأصول الفتوى والقضاء للدكتور محمد رياض (ص/٥٤٤).

(٣) انظر: الفكر السامي للحجوي (٤٠٦/٢)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٢٨) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

(٤) انظر: الموافقات (١٠٨/٥).

(٥) انظر: المعيار المعرب للونشريسي (٤٤/١٢)، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٥٧).

(٦) للاطلاع على مثال للترخص بالقول الشاذ انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/١٥٨-١٥٩).

(٧) انظر: رد المختار على الدر المختار لابن عابدين (٢٤٣/١)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٢٨-٣٢٩) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

المذهب، مِنْ هَؤُلَاءِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ^(١)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ^(٢)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْوَنْشَرِيسِيُّ^(٣) - وَقَدْ نَسَبَهُ الْوَنْشَرِيسِيُّ إِلَى شَيْوْخِهِ الْمَتَأَخِّرِينَ^(٤)، وَنَسَبَهُ مُحَمَّدُ الدَّسُوقِيُّ إِلَى الْأَشْيَاحِ^(٥) - وَمَقْتَضَى قَوْلُهُمُ الْمَنْعُ مِنَ الْإِفْتَاءِ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ فِي الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا.

وَعَلَّلُوا لِقَوْلِهِمُ بِالْمَفَاسِدِ الَّتِي قَدْ تَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْكِ الْإِفْتَاءِ بِالْقَوْلِ الْمَشْهُورِ فِي الْمَذْهَبِ مِنْ تَتَبِعَ النَّاسُ لِلرَّخْصِ، وَلِلْهَوَى^(٦)، وَانْحِلَالِ عَرَى الْمَذَاهِبِ^(٧).

وَفِي تَعْلِيلِهِمْ إِشَارَةً إِلَى بِنَاءِ قَوْلِهِمْ عَلَى مَنْعِ تَتَبِعِ الرَّخْصِ، وَلِسَدِّ الذَّرِيعَةِ^(٨).

وظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ الْهِتَمِي الْمَنْعُ مِنَ الْإِفْتَاءِ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا^(٩).

(١) انظر: الموافقات (١٠١/٥)، وعدة البروق للونشريسي (ص/٥٤١)، والمعيار المعرب له

(٢٩٣/٤)، و(٢٤/١٢)، ورفع العتاب والملاحم للفاسي (ص/٣٤).

(٢) انظر: الموافقات (١٠١/٥)، وفتاوى الإمام الشاطبي (ص/١٢٧).

(٣) انظر: عدة البروق (ص/٥٤١).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص/٥٤١)، وسمى عدداً من شيوخه في: المعيار المعرب (٦/٦)

(٣٢٧)، و(٢٥، ١٤، ٥/١٢).

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٠/١)، والنوازل الصغرى للوزاني (١/٣٨٢)،

والجواهر الثمينة للمشاط (ص/٢٨٨).

(٦) انظر: شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (ص/٣٦)، والنوازل الصغرى للوزاني (١/٣٨٢).

(٧) انظر: الموافقات (١٠٣-١٠١/٥)، وعدة البروق للونشريسي (ص/٥٤٢-٥٤٣)، والمعيار

المعرب له (١٠١/١١)، و(٢٦/١٢)، والاجتهاد وضوابطه للدكتور عمار علوان (ص/١٢٢).

(٨) نقل الونشريسي في: المعيار المعرب (٢٥/١٢) عن أبي إسحاق الشاطبي قوله عن أبي عبد الله

المازري: «انظر كيف لم يستجز هذا الإمام العالم - وهو المتفق على إمامته وجلالته - الفتوى

بغير المشهور من المذهب، ولا بغير ما عُرفَ منه؟! بناءً على قاعدة مصلحة ضرورية: أَنَّ قَلَّةَ

الورع والديانة من كثير ممن ينتصب لبث العلم والفتوى، فلو فتح لهم هذا الباب؛ لاحتلَّتْ

عَرَى المذهب، بل جميع المذاهب».

(٩) انظر: الفتاوى الكبرى الفقهية (٨١/١).

وَيُلْحَقُ بِهِؤَلَاءِ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِ الْعَمَلِ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ - بِشُرُوطِ
مَعِينَةٍ - دُونَ الْإِفْتَاءِ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ.

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ، وَالْإِفْتَاءِ بِهِ: مُحَمَّدُ
الْمَسْنَاوِيُّ الْمَالِكِيُّ^(١)، وَعَبْدُ اللَّهِ الْعُلُوِي^(٢)، وَمُحَمَّدُ الْجَكْنِيُّ^(٣)، وَأَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِي^(٤)، وَمُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ^(٥).

وَنَسَبَهُ مُحَمَّدُ الدُّسُوقِيُّ إِلَى الْمَالِكِيَةِ الْمَغَارِبَةِ^(٦).

وَدَلِيلُهُمْ: لَيْسَ لِلْمَتَمَذِّهِبِ أَنْ يَفْتِيَ غَيْرَهُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ؛ لِأَنَّ
الْمَتَمَذِّهِبَ لَا يُمْكِنُهُ تَحَقُّقُ الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِهِ، لِذَا لَا يَفْتِيَ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ مِنْ
الْمَذْهَبِ؛ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ^(٧).

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَسُوغُ الْإِفْتَاءَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ فِي الْمَذْهَبِ فِي
بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ بِالضُّوَابِطِ الْآتِيَةِ^(٨):

(١) انظر: نشر البنود (٢/٢٧٦)، ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/٤١٠). ومحمد
المسناوي هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر البكري الدلائي الفاسي، أبو
عبد الله المعروف بالمسناوي، ولد سنة ١٠٧٢هـ أحد أعلام المالكية المغربيين المبرزين في
المعقول والمنقول، كان آية في تحصيل العلوم، دؤوباً على التحصيل، عالي الهمة، منفرداً
برئاسة العلم في وقته ومصره، سارت فتاويه في المغرب كالمثل السائر، من شيوخه: والده،
وعم أبيه محمد المرباط، وصفه الشيخ محمد الكتاني بأنه: «شيخ الإسلام، وعالم الأعلام،
خاتمة المحققين، وقدة الموفقين»، نسب إليه أنه ادعى رتبة الاجتهاد، وقد تولى التدريس
بالمدرسة العنانية زماناً، من مؤلفاته: رسالة في نصرة القبض، وصرف الهمة إلى تحقيق معنى
الذمة، والقول الكاشف عن أحكام الاستنابة في الوظائف، توفي بفاس سنة ١١٣٦هـ. انظر
ترجمته في: سلوة الأنفاس للكتاني (٣/٥٩)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٣٣٣)،
والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/٢٨٥)، والأعلام للزركلي (٦/١٣).

(٢) انظر: نشر البنود (٢/٢٧٦).

(٣) انظر: مراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/٤١٠).

(٤) انظر: رفع العتاب والملام (ص/٦٣). (٥) انظر: نشر الورود (٢/٥٩٢-٥٩٣).

(٦) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٢٠).

(٧) انظر: نشر البنود (٢/٢٧٦)، ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/٤١٠)، ورفع العتاب
والملام للفاسي (ص/٦٤، ٧٢)، ونثر الورود للشنقيطي (٢/٥٩٣).

(٨) أفدت من الشروط التي ذكرها العلوي في: نشر البنود (٢/٢٧٦) للعمل بالقول الضعيف، وقد =

الضابط الأول: أن يكون المفتي بالقول الضعيف عارفاً بالمذهب وماآخذه بارعاً فيه^(١).

يقول بدر الدين الزركشي تحت مسألة: (هل للبارع في المذهب أن يفتي بالوجوه المرجوحة إذا قوي مدرکہا؟): «هذا كله بعد تبخر المفتي أو الحاكم في المذهب، وإلا فيمتنع قطعاً»^(٢).

فإن لم يكن المتمذهب بهذه الصفة لم يجز إفتاؤه بالقول الضعيف حينئذ.

الضابط الثاني: أن لا يكون القول في نفسه قولاً شاذاً لم يقل به أحد من العلماء المعبرين، ولا ضعيفاً ضعفاً شديداً في المذهب^(٣).

فيتعين أن يكون القول من الأقوال المقبولة التي قوي دليلها^(٤)، وأن لا يكون مخالفاً لنص في الكتاب أو السنة^(٥).

الضابط الثالث: أن تكون هناك ضرورة أو حاجة داعية إلى الإفتاء بالقول الضعيف^(٦)،

= تبع العلوي في ذكرها: محمد الأمين الجكني في: مراقي السعود (ص/٤١٠)، ومحمد الأمين الشنقيطي في: نثر الورود (٢/٥٩٢-٥٩٣).

(١) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٢٨) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

(٢) البحر المحيط (٦/٢٩٦).

(٣) انظر: نشر البنود (٢/٢٦٧)، ونثر الورود للشنقيطي (٢/٥٩٢)، وأصول الفتوى والقضاء للدكتور محمد رياض (ص/٥٤٧).

(٤) انظر: البحر المحيط (٦/٢٩٦).

(٥) انظر: الفتوى في الشريعة الإسلامية لعبد الله آل خنين (١/٣٣٥).

(٦) انظر: مطالب أولي النهى للرحياني (٦/٤٤٧)، ورد المختار على الدر المختار لابن عابدين

(١/٢٤٣)، وشرح عقود رسم المفتي له (ص/١٥٩-١٦٠)، ومختصر الفوائد المكية للسقاف

(ص/٤٤)، والنوازل الصغرى للوزاني (١/٣٧١)، ونشر البنود (٢/٢٦٧)، والعقود الياقوتية

لابن بدران (ص/١٦٧)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٢/٤٠٦، ٤٢١)، ونثر الورود

للشنقيطي (٢/٥٩٢)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٣٢٨) مع شرحه المصباح في رسم

المفتي، وبحوث فقهية لمجاهد القاسمي (ص/٦٨).

أو مصلحة راجحة ترتب على الإفتاء به^(١).

الضابط الرابع: أن لا ينسب المتمذهب القول الضعيف الذي أفتى به إلى إماميه، ولا سيما إن كان له نصٌ بخلافه، ولا يطلق نسبته إلى المذهب^(٢)، بل الأولى أن يبين للمستفتي ضعف القول في المذهب^(٣).

ومحلُّ الضوابط السابقة إن لم يكن سؤال المستفتي عن الحكم في المذهب بإطلاق، أو عن المعتمد أو الراجح فيه، فإن سأل عنه لم يسغ الإفتاء بالضعيف في المذهب^(٤)، إلا إذا ترجَّح عند المتمذهب من جهة الدليل، فله الإفتاء به حينئذٍ، مع بيان ذلك.



-
- (١) انظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي (٣١٧/٤)، ونشر البنود (٣٣٣/٢)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤٢١/٢)، ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص/٤٤٧)، ومقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/٤٩٠-٤٩١).
- (٢) انظر: البحر المحيط (٢٩٦/٦).
- (٣) انظر: الفوائد المكية للسقاف (ص/٦٣).
- (٤) انظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي (٣١٧/٤).

الطلب الثاني :

إفتاء المتمذهب بغير مذهب إمامه

قد يرى المتمذهب حين يُسأل عن مسألة ما أن يفتي السائل بغير مذهبه، كأن يستفتي العامي عالماً حنبلياً عن حكم مسألة ما، فيفتيه بقول المالكية مثلاً، فهل للمتمذهب ذلك؟

قبل الشروع في الحديث في هذه المطلب، أنبه إلى أنه لا يختلف الحديث في هذه المسألة عما قرره في مسألة: (الخروج عن المذهب)؛ إذ حقيقة الإفتاء بغير المذهب أنها خروج عنه، وقد تحدث جمع من العلماء عن مسألة: (إفتاء المتمذهب بغير مذهبه) بخصوصها.

وأحب قبل الحديث عن مسألة: (إفتاء المتمذهب بغير مذهبه)، التنبيه إلى عدة أمور:

الأمر الأول: مَنْ قَالَ في المطلب الأول: (إفتاء المتمذهب بمذهبه): لا يجوز إفتاء المتمذهب بمذهب إمامه، فإنه يمنع إفتاءه بغير مذهبه.

ومقتضى قول مَنْ قَالَ في المطلب الأول: يجوز إفتاء المتمذهب إن كان مجتهداً في مذهب إمامه، وإن لم يكن مجتهداً في مذهب إمامه، فلا يجوز له الإفتاء: أنه يمنع إفتاء المتمذهب بغير مذهبه؛ لأن المفتي غير مجتهد في المذهب الذي يريد الإفتاء بقولهم، إلا إن تحقق له الاجتهاد المقيّد في المذهبيين، فيجوز له الإفتاء حينئذٍ، وقد قيل عن بعض العلماء: إنه يفتي على المذهبيين^(١).

(١) انظر: طبقات الشافعية للإسنوي (٢/٢٢٨)، والفتاوى الكبرى للفقهاء لابن حجر الهيتمي (٤/

٣١٦)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٤٣)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/٣٩٢).

الأمر الثاني: مَنْ مَنَعَ مِنَ الْإِفْتَاءِ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ - كما ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ كما تقدم - فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الْإِفْتَاءِ بِغَيْرِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ؛ وَذَلِكَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ.

يقول أبو العباس الونشريسي: «قال بعضُ الشيوخ: فَتَحَ الْبَابَ بِالْفَتْيَا فِي إِقْلِيمِنَا بِغَيْرِ مَذْهَبِ مَالِكٍ لَا يَسُوغُ...»^(١).

والحديثُ في هذا المطلبِ عند غير هؤلاء.

ويلحقُ بهؤلاء الذين يمنعون الخروجَ عن المذهبِ والأخذَ بغيره من المذاهبِ مطلقاً.

الأمر الثالث: محلُّ حديثي هنا عن القولِ الثابتِ في مذهبِ الإمامِ الآخر، فلا يدخلُ في حديثي الأقوالُ المضعفةُ في المذاهبِ الأخرى.

الأمر الرابع: إنَّ سَأَلَ الْمُسْتَفْتِي مَتَمَذِّباً عَنْ قَوْلِ إِمَامٍ مَذْهَبٍ آخَرَ - كَأَن يُسْأَلَ الْحَنْبَلِيَّ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ - فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ لَهُ الْإِفْتَاءَ إِنْ عَلِمَ - أَوْ ظَنَّ - مَذْهَبَ الْإِمَامِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ، فَلَيْسَ لَهُ الْإِفْتَاءُ^(٢).

وبعدَ هذا: يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ لِفَتْوَا الْمَتَمَذِّبِ بِغَيْرِ مَذْهَبِهِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

الحالة الأولى: أَنْ يَفْتِيَ الْمَتَمَذِّبُ بِغَيْرِ مَذْهَبِهِ؛ لِرَجْحَانِهِ عِنْدَهُ.

الحالة الثانية: أَنْ يَفْتِيَ الْمَتَمَذِّبُ بِغَيْرِ مَذْهَبِهِ؛ لَكَوْنِهِ الْأَسْهَلَ.

الحالة الثالثة: أَنْ يَفْتِيَ الْمَتَمَذِّبُ بِغَيْرِ مَذْهَبِهِ؛ احْتِيَاظاً.

الحالة الأولى: أَنْ يَفْتِيَ الْمَتَمَذِّبُ بِغَيْرِ مَذْهَبِهِ؛ لِرَجْحَانِهِ عِنْدَهُ.

إِذَا سُئِلَ الْمَتَمَذِّبُ عَنْ حُكْمِ مَسْأَلَةٍ مَا، وَقَدْ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ غَيْرُ مَذْهَبِهِ -

(١) المعيار المعرب (٢٦/٢)، وانظر منه: (٢٩٣/٤).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١٦٥/٦)، والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي (٣١٦/٤)، والفتوى - نشأتها وتطورها للدكتور حسين الملاح (ص/٦٠٥).

بأي مرجح دلّه على رجحانه - فالذي يظهر لي في هذه الحالة هو جواز إفتاء المذهب بغير مذهبه^(١)؛ لأنه أتبع السائل اجتهاده^(٢).

ومما يلزم المذهب أن يُبيّن للمستفتي بيان مذهب إمامه، ثم يذكر له ما ترجّح عنده^(٣)؛ ليكون السائل على بصيرة من أمره^(٤).

وأيضاً: فالسائل إنَّما سأل عن مذهب إمام بعينه، ويحتمل إرادته تقليد إمام المذهب - ولذا سأل أرباب مذهبه - ومع وجود هذا الاحتمال كان من الأمور اللازمة بيان قول إمامه.

يقول ابن حمدان: «فإن قوي عنده - أي: عند المجتهد في مذهبه - مذهب غيره، أفتى به، وأغْلَمَ السائل مذهب إمامه وأنه ما أفتاه به.

فإن كان غرض السائل مذهب إمامه لم يفته بغيره، وإن قوي عنده^(٥).

ويظهر لي أن في منع المذهب من بيان رأيه فيما سُئل عنه، مع إلزامه ببيان قول إمامه، تضيقاً دون ما يسوّغه، وفي إفتائه بما يراه راجحاً عنده، وبيان قول إمامه توسط جيد في هذه الحالة.

ولابن القيم كلام سبق نقله - في المبحث الأول: (عمل المذهب

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٢)، وصفة الفتوى (ص/٣٩)، والمسودة (٢/٩٥٢)، والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي (٤/٣١٦)، والدر النضيد للغزي (ص/١٩٩)، وكشاف القناع للبهوتي (١٥/٤٨)، ومطالب أولي النهى للرحياني (٦/٤٤٨)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٢/٤٠٦)، والاختلاف الفقهي لعبدالعزیز الخليلي (ص/١٩١)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٤٧٠) مع المصباح في رسم المفتي.

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٢)، وصفة الفتوى (ص/٣٩)، والمسودة (٢/٩٥٢).

(٣) انظر: المصادر السابقة، وفتاوى قاضي الجماعة (ص/١٢٩)، والدر النضيد للغزي (ص/١٩٩)، وكشاف القناع للبهوتي (١٥/٤٨).

(٤) انظر: كشاف القناع للبهوتي (١٥/٤٨)، ومطالب أولي النهى للرحياني (٦/٤٤٨).

(٥) نقل كلام ابن حمدان تقي الدين ابن تيمية في: المسودة (٢/٩٣٦)، وفي الطبعة سقط يسير استدركته من طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد (ص/٥٢٣). وانظر: الفواكه العديدة لابن منقور (٢/١٠١).

إذا خالف مذهبه الدليل) - ومفاده: أن القولَ الراجح لا بُدَّ أن يخرجَ على أصولِ مذهب الإمام وقواعده؛ لأنَّ كلَّ قولٍ صحيحٍ، فهو مخرَجٌ على أصولِ الأئمة^(١).

وقد سبقَ أيضاً كلامُ تقي الدين ابن تيمية في بيان أن أكثرَ المستفتين لا يخطرُ ببالهم السؤالُ عن مذهبِ إمامٍ بعينه.

الحالة الثانية: أن يفتي المتمذهب بغيرِ مذهبه؛ لكونه الأسهل.

إذا سُئِلَ المتمذهبُ عن حكم مسألةٍ ما، ورأى إفتاءَ السائلِ بمذهبٍ آخر؛ لكونه أسهلَ مِنْ مذهبه، فالذي يظهرُ لي في هذه الحالة أن الأصلَ فيها عدمُ الجواز؛ لأنها كتبتِ الرخص، وقد تقدمَ الحديثُ عن مسألة: (تتبع الرخص).

يقولُ ابنُ الصلاح: «أمَّا إذا لم يكن ذلك - أي: إفتاءَ المتمذهب بغيرِ مذهبه - بناءً على اجتهادٍ، فإنَّ تَرَكَ مذهبه إلى مذهبٍ هو أسهلُ عليه وأوسع: فالصحيحُ امتناعه»^(٢).

وقال ابنُ حمدان عن حكم هذه الحالة: «فالمنعُ أصحُّ»^(٣).

ويحتملُ وجودُ قولٍ آخر في هذه الحالة؛ إذ تعبيرُ ابنِ الصلاح وابنِ حمدان مشعرٌ بوجودِ قولٍ ثانٍ فيها.

وقد يُستثنى مِنَ الحكمِ السابقِ بعضُ الحالاتِ الخاصة التي يرى فيها المفتي أن في الإفتاءِ بغيرِ المذهبِ رفعاً لحرجٍ وَقَعَ فيه المكلَّفُ، فيجوزُ له الإفتاءُ بالأسهلِ^(٤) بشرط: أن لا يعارضَ القولُ المُفتَى بها نصّاً صريحاً في

(١) انظر: إعلام الموقعين (١٦٧/٦).

(٢) أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٣). وانظر: الدر النضيد للغزي (ص/١٩٩)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٤٦٣) مع المصباح في رسم المفتي.

(٣) صفة الفتوى (ص/٣٩). وانظر: المسودة (٢/٩٥٢).

(٤) انظر: أصول الإفتاء للعثماني (ص/٤٦٣) مع المصباح في رسم المفتي.

القرآن أو السنة^(١)، أو إجماعاً متقدماً.

الحالة الثالثة: أن يفتي المتمدن بغير مذهبه؛ احتياطاً.

إذا أفتى المتمدن السائل بغير مذهبه؛ لأن في ترك مذهبه إلى مذهب إمام آخر احتياطاً، فالذي يظهر لي هو جواز الإفتاء في هذه الحالة^(٢)، إن لم يقع المستفتي في حرج ومشقة.

ويظهر أن ممّا يلزم المتمدن في هذه الحالة أن يُبين للمستفتي مذهب إمامه، ثم يبين له أن فيما أفتاه به احتياطاً له^(٣)؛ لأن السائل إنما سأل عن قول إمام المتمدن، ويحتمل إرادة السائل تقليد إمام المتمدن بعينه - ولذا سأل أرباب مذهب الإمام - ومع وجود الاحتمال كان من الأمور اللازمة بيان قول إمامه.

وأنبه إلى أمر مهم، وهو: إن ترتب على إفتاء المتمدن بغير مذهب إمامه مفسدة راجحة، فالأولى بالمتمدن مراعاة درئها، فإن أمكنه أن يخرج القول الذي ترجح عنده على أصول مذهب وقواعده أو فروعه، فهذا جيد، وقد تقدم كلام ابن القيم الذي يشير إلى إمكان تخريج الأقوال الراجحة على أصول الأئمة^(٤).

وإن لم يمكنه، فقد يُقال: إن الأولى بالمتمدن في هذه الحالة عدم الإفتاء؛ مراعاة لدرء المفسدة^(٥)، وبإمكانه أن يحيل السائل إلى غيره من المفتين.

(١) انظر: إعلام الموقعين (٦/١٦٩ وما بعدها).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/١٢٢-١٢٣)، وصفة الفتوى (ص/٣٩)، والمسودة (٢/٩٥٢)، والدر النضيد للغزي (ص/١٩٩).

(٣) انظر: المصار السابقة.

(٤) انظر: إعلام الموقعين (٦/١٦٧)، والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي (٤/٣١٩).

(٥) ذكرت في المبحث الأول: (عمل المتمدن إذا خالف مذهبه الدليل) أن النبي ﷺ ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام؛ لأن القوم كانوا حدثاء عهد بالكفر؛ خشية وقوع فتنة بين بعض المسلمين. وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤/١٩٥)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/٤٧٢-٤٧٣) مع المصباح في رسم المفتي.

فإن كان محلُّ السؤالِ مِنَ المستحباتِ أو مِنَ المكروهاتِ، فبإمكانه الإفتاء بخلافِ ما ظَهَرَ له؛ درءاً للمفسدةِ وجلباً للمصلحة.

يقولُ شمسُ الدينِ الذهبي: «إذا تبرهنَ له مذهبُ الغيرِ في مسائل، ولاخَ له الدليلُ، وقامتْ عليه الحجةُ: فلا يقلدُ فيها إمامه... لكنَّه لا يفتي العامةَ إلا بمذهبِ إمامه»^(١)

ولعلَّ كلامَ الذهبي محمولٌ على مثلِ الحالةِ الجزئية التي نَبَّهْتُ إليها.



الفصل السادس :

أثر التمذهب في التوصل إلى حكم النازلة

وفيه: تمهيد، ومبحثان:

تمهيد في: تعريف النازلة في: اللغة، والاصطلاح

المبحث الأول: التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على أصول المذهب

المبحث الثاني: التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على فروع المذهب

توطئة

لا يخفى على أحد أنَّ النوازل التي يحتاجُ المكلَّفون فيها إلى معرفة الحكم الشرعي لا تنتهي^(١)، ومنذُ العقود الإسلامية الأولى والمجتهدون يسهمون في بيان أحكام النوازل والحوادث المستجدة، وقد أسهم علماء المدارس الفقهية في معالجتها^(٢).

ولمَّا استقرَّت المدارسُ الفقهيةُ، وبرزت المذاهبُ الفقهيةُ كان اهتمامُ متذهيبيها بمعالجة النوازل مستمراً^(٣)، فأسهموا ببيان أحكامها في ضوء مذهبهم الذي يتيمون إليه^(٤).

وكما هو معلومٌ، لا يمكن القول: إنَّ أقوالَ أحدٍ من الأئمة قد استوعبتْ أحكامَ كلِّ النوازل والحوادث، ولا يمكنُ أيضاً أن يحوي مذهبٌ من المذاهب أحكامَ جميعِ النوازل^(٥)، لذا كان على المتمذهبين في مختلفِ المذاهب أن يعتمدوا في معالجة النوازل على مَعِينٍ لا يَنْضَبُ، وكان ذلك بتخريج حكم النازلة على أصول المذهب وفروعه.

يقولُ ابنُ خلدون: «لَمَّا صارَ مذهبُ كلِّ إمامٍ علماً مخصوصاً عند أهل

(١) انظر: الضروري في أصول الفقه (ص/١٤٥).

(٢) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٦٨)، والمدرسة المالكية العراقية للدكتور حميد لحم (١/٤٩٥) ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبد الوهاب المالكي.

(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٥٥-١٠٥٦).

(٤) انظر: أبوحنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٩٥)، ومالك - حياته وعصره له (ص/٣٥٠).

(٥) انظر: حجة الله البالغة للدهلوي (١/٤٦٧)، والشافعي - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٢٠).

مذهبه، ولم يكن لهم سبيلٌ إلى الاجتهاد والقياس: احتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق، وتفريعها عند الاشتباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذهب إمامهم^(١).

ولمعرفة حكم النازلة في المذهب عدّة طرق، أهمّها طريقتان، وهما:

الطريق الأول: تخريج حكم النازلة على أصول المذهب وقواعده.

الطريق الثاني: تخريج حكم النازلة على فروع المذهب^(٢).

يقول ابن الصلاح: «تخريجه - أي: مجتهد المذهب - تارة يكون من نصّ معيّن لإمامه في مسألة معينة، وتارة لا يجد لإمامه نصّاً معيّنًا يخرج منه، فيخرج على وفق أصوله»^(٣).

ويقول شاه ولي الله الدهلوي: «وَقَعَ التَّخْرِيجُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ، وَكَثُرَ»^(٤).

ويقول ابن عابدين: «مسائل النوازل، سُئِلَ عنها المشايخ المجتهدون في المذهب، ولم يجدوا فيها نصّاً، فأفتوا فيها تخريجاً»^(٥).

وقد أوضح ابن الصلاح أنّ مفرغ المفتين من مُدِّ مديدة هو تخريج حكم النازلة على أصول المذهب، وفروعه^(٦).

(١) مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٠٥٥-١٠٥٦).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص/ ٢٠)، والشافعي - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/ ٣٢٠)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور زكي شعبان (ص/ ٣٣٣)، والاختلاف الفقهي لعبدالعزیز الخليلي (ص/ ٨٨)، وتخریج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (١/ ١٩٣)، والسلطة المذهبية للدكتور وائل حلاق (ص/ ٨٢).

(٣) أدب المفتي والمستفتي (ص/ ٩٧). وانظر: المسودة (٢/ ٩٦٨).

(٤) حجة الله البالغة (١/ ٤٦٧).

(٥) رد المحتار على الدر المختار (١/ ١٦٨).

(٦) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/ ٩٦)، والمجموع شرح المهذب للنووي (١/ ٤٣)، وصفة الفتوى (ص/ ١٩)، والمسودة (٢/ ٩٦٧)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/ ٦٢).

وبَيَّنَ أحمدُ الوزير أنَّ التخرِيجَ على أقوالِ الأئمةِ تولَّدَ من التَّمذهب^(١)، وبَيَّنَ الدكتورُ يعقوبُ الباحسين أنَّ تخرِيجَ الفروعِ على الأصولِ إنما نشأ نتيجةَ الخلافاتِ المذهبية^(٢).

وقد نظمت عَقْدَ هذا الفصلِ في: تمهيد، ومبحثين.

وقبلَ الدخولِ في تفاصيلِ الفصلِ، أحبُّ أنْ أنبهَ إلى أنِّي لن أتعرضَ فيه إلى الحديثِ عن علمِ تخرِيجِ الفروعِ على الأصولِ، ولا عن علمِ تخرِيجِ الفروعِ على الفروعِ - وسأستفيد ممَّا قيلَ فيهما ممَّا له علاقةٌ ببحثي - وكذلك لن أتعرضَ إلى منهجِ دراسةِ النوازلِ عند المذاهبِ الفقهيةِ، وكيفيةِ تخرِيجِ حكمِ النازلةِ^(٣)، فهذه مسائلُ أخرى.

= يقول الدكتور محمد رياض في كتابه: أصول الفتوى والقضاء (ص/ ٥٨١): «تظهر فائدةُ التخرِيجِ في إيجادِ الحلولِ للأحداثِ الطارئةِ، والنوازلِ الجديدةِ التي يواجهها المفتي». وانظر: المدرسة المالكية العراقية للدكتور عبدالفتاح الزينفي (١/ ٥٨٣) ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب المالكي.

(١) انظر: المصنف في أصول الفقه (ص/ ٤٤)، وقد انتقد أحمد الوزير تخرِيجَ المتمذهبين، وعدَّ إدراج بعض مسائله في مباحث أصول الفقه تطفلاً.

(٢) انظر: التخرِيج عند الفقهاء والأصوليين (ص/ ٥٣).

(٣) للاطلاع على إسهام المعاصرين في الحديث عن كيفية معالجة النازلة انظر: المدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبدالناصر أبو البصل (ص/ ١٢٩-١٣٣)، بحث منشور في: أبحاث اليرموك، سلسلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: الثالث عشر (أ)، وأصول الإفتاء للعثماني (ص/ ٤٨٠) مع شرحه المصباح في رسم المفتي، وتخرِيجِ الفروع على الأصول لعثمان شوشان (١/ ٥٢٧-٥٩٠)، ودراسة تحليلية مؤصلة لتخرِيجِ الفروع على الأصول لجبريل ميغا (ص/ ٥٩٤ وما بعدها)، ومنهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة للدكتور مسفر القحطاني (ص/ ٢٦٠-٥٧١)، وفقه النوازل للدكتور محمد الجيزاني (١/ ٣٨ وما بعدها)، والتكييف الفقهي للدكتور محمد شبير (ص/ ٦٣-١٢٠)، والمنهج في استنباط النوازل لوائيل الهويريني (ص/ ٣٩٦-٤٩٠)، وفقه النوازل عند المالكية للدكتور مصطفى الصمدي (ص/ ٣٩٣-٣٩٥)، والنوازل الأصولية للدكتور أحمد الضويحي، بحث منشور في: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: الرابع والسبعون (ص/ ٧٩-٨٤)، ومدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبدالحق حميش، بحث منشور في: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود (العلوم الشرعية) العدد: العاشر (ص/ ٢٧٧ وما بعدها).

تمهيد في:

تعريف النازلة في: اللغة، والاصطلاح

أولاً: تعريف النازلة في اللغة:

النازلة: اسمُ فاعلٍ مِنَ الفعلِ نَزَلَ، يُقَالُ: نَزَلَ يَنْزِلُ نَزْولاً^(١)، فهو نَازِلٌ، وللمؤنث: نَازِلَةٌ، وَيُقَالُ: نَزَلَ عَلَيْهِمْ، وَنَزَلَ بِهِمْ، وَنَزَلَهُمْ^(٢)، وَيُقَالُ: نَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ نَزْولاً، وَنَزَلَ المَطَرُ مِنَ السَّمَاءِ نَزْولاً^(٣).

و(نَزَلَ) فعلٌ لازمٌ، يتعدى بالحرفِ، وبالهَمْزة، وبالتضعيف^(٤).

وترجعُ كلمة: (النازلة) إلى مادة: (نزل)، ومعناها: هبوطُ شيءٍ، ووقوعه^(٥)، والانحطاطُ مِنْ علو^(٦).

والنازلة: الشديدةٌ مِنْ شدائدِ الدهرِ تنزلُ بالقومِ، وجمعها: نوازل^(٧).

(١) انظر: مجمل اللغة، مادة: (نزل)، (٨٦٤/٣)، ولسان العرب، مادة: (نزل)، (٦٥٦/١١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (نزل)، (ص/٤٩١)، والقاموس المحيط، مادة: (نزل)، (ص/١٣٧٢).

(٢) انظر: لسان العرب، مادة: (نزل)، (٦٥٦/١١)، والقاموس المحيط، مادة: (نزل)، (ص/١٣٧٢).

(٣) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (نزل)، (٤١٧/٥).

(٤) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (نزل)، (ص/٤٩١).

(٥) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (نزل)، (٤١٧/٥)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (نزل)، (ص/٤٩١).

(٦) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، مادة: (نزل)، (ص/٧٩٩).

(٧) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (نزل)، (٢١١/١٣)، والصحاح، مادة: (نزل)، (١٨٢٩/٥)، ومقاييس اللغة، مادة: (نزل)، (٤١٧/٥)، ومجمل اللغة، مادة: (نزل)، (٨٦٤/٣)، =

والتَّزِيلُ: الضيف^(١)، والتَّزُلُّ، والتَّزُلُّ، والتَّزُولُ: ما هُيئ للضيف من الطعام^(٢) والمنزل^(٣)، يُقال: إن فلاناً لحسن التَّزُلِّ، والتَّزُلِّ، أي: الضيافة^(٤).

فمعنى النازلة في اللغة: إمّا الأمر الشديد الذي ينزل بالقوم، وإمّا: الواقعة من علو.

ثانياً: تعريف النازلة في الاصطلاح:

استعمل متقدمو أهل العلم: (النازلة) بمعناها اللغوي: (الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالقوم)، وإن لم تكن مستجدة^(٥)، واستعملوها بمعنى الأمر الحادث والمستجد^(٦).

= ومفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، مادة: (نزل)، (ص/٨٠١)، والقاموس المحيط، مادة: (نزل)، (ص/١٣٧٢)، والكليات للكفوي (ص/٩١٠).

(١) انظر: الصحاح، مادة: (نزل)، (١٨٢٩/٥)، ومقاييس اللغة، مادة: (نزل)، (٤١٧/٥)، ومجمل اللغة، مادة: (نزل)، (٨٦٤/٣)، والقاموس المحيط، مادة: (نزل)، (ص/١٣٧٢).

(٢) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (نزل)، (ص/٤٩١).

(٣) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (نزل)، (٢١١/١٣)، ومجمل اللغة، مادة: (نزل)، (٨٦٤/٣)، ولسان العرب، مادة: (نزل)، (٦٥٨/١١)، والقاموس المحيط، مادة: (نزل)، (ص/١٣٧٢).

(٤) انظر: تهذيب اللغة، مادة: (نزل)، (٢١٠/١٣)، ولسان العرب، مادة: (نزل)، (٦٥٨/١١).

(٥) انظر: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة للدكتور مسفر القحطاني (ص/٩١)، والمنهج في استنباط أحكام النوازل لوائل الهويريني (ص/١١)، والنوازل الأصولية للدكتور أحمد الضويحي، بحث منشور في: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: الرابع والسبعون (ص/٧٤).

ومن هذا الاستعمال: قول الإمام الشافعي في: الأم (٢/٢٤٢): «ولا قنوت في شيء من الصلوات إلا الصبح، إلا أن تنزل نازلة، فيقت في الصلوات كلهن، إن شاء الإمام». وانظر: المغني لابن قدامة (٢/٥٨٦).

(٦) انظر: فقه النوازل للدكتور محمد الجيزاني (١/٢٢)، والنوازل الأصولية للدكتور أحمد الضويحي، بحث منشور في: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: الرابع والسبعون (ص/٧٥).

واستعمل عدد من الفقهاء لفظ النازلة بهذا المعنى، فمن هذا: قول الإمام الشافعي في: الرسالة (ص/٢٠): «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها».

والمقصودُ في هذا المقام هو الاستعمالُ الثاني^(١).

ومع استعمالٍ متقدمي أهل العلم مصطلح: (النازلة)، إلا أنني لم أقف - فيما رجعتُ إليه من مصادر - على مَنْ عرّفها في الاصطلاح^(٢)؛ ولعل مرّد هذا الأمر عائدٌ إلى أنّ وضوح معناها عندهم أغنى عن الحاجة إلى تعريفها^(٣).

= ويقول ابنُ عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٤٤): «باب: اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة».

ويقول محيي الدين النووي في: شرح صحيح مسلم (١/٢١٣) عند شرحه حديث: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...): «وفيه - أي: وفي الحديث - اجتهاد الأئمة في النوازل، وردّها إلى الأصول».

ويقول شهاب الدين القرافي في: الفروق (١/٢٨٥) بعد أن بيّن صعوبة تحرير الفرق بين قاعدة: الصغائر وقاعدة الكبائر، والفرق بين أعلى رُتب الصغائر، وأدنى رُتب الكبائر: «وهذه مواضع شاقة الضبط... وفيها غوامض صعبة على الفقيه والمفتي عند حلول النوازل في: الفتاوى والأقضية».

وانظر: تقريب الوصول لابن جزّي (ص/٤٤٧)، وإعلام الموقعين (١/٥٥٧)، والقواعد للمقري (٢/٤٦٧).

(١) انظر: فقه النوازل للدكتور محمد الجيزاني (١/٢٢).

(٢) انظر: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة للدكتور مسفر القحطاني (ص/٨٩)، ونوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي (ص/٢٧).

(٣) انظر: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة للدكتور مسفر القحطاني (ص/٨٩-٩٠)، ونوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي (ص/٢٨)، حاشية (٢).

وقد التمس الدكتور مسفر القحطاني أسباباً لعدم تعريف متقدمي أهل العلم لمصطلح النازلة، فذكر الآتي:

أولاً: أنّ مصطلح النوازل لم يشتهر ولم ينتشر ويتداول إلا في العصور المتأخرة، وليس عند جميع الفقهاء والأصوليين، بل عند بعضهم.

ثانياً: أنّ مرادفات مصطلح النوازل - والمصطلحات المقاربة له - لا تقل شأنًا في التداول والشيوع عن مصطلح النوازل، ويظن أنّ إهمال تعريفه؛ لدخوله تحت المصطلحات المرادفة له المعروفة والمشهورة عند العلماء، كالأقضية والفتاوى، فلا يحتاج إلى إفراجه بحدّ.

ثالثاً: أنّ الذين كتبوا في النوازل اهتموا بالجوانب العملية التطبيقية المعالجة للوقائع والفتاوى النازلة بالناس، ولم يهتموا بالجوانب النظرية التي تؤصل وتبين مصطلح النوازل، ومنهج استخراج الأحكام فيه.

وانظر: نوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي (ص/٢٨)، حاشية (٢).

ولقد اهتم كثير من المعاصرين بتعريف (النازلة) في الاصطلاح، وسوف أعرض أبرز التعريفات التي أوردوها، دون توسع في ذكرها، ودون توسع - أيضاً - في ذكر الاعتراضات والمناقشات الواردة عليها^(١)؛ إذ المقصود بالتعريف في هذا المقام التمهيد لما بعده.

وأنبه إلى أن بعض من عرّف النازلة عرّفها بصيغة الجمع (نوازل)، وعرّفها آخرون بصيغة المفرد (نازلة)، وسأسوق التعريف كما ذكره مُعرّفه.

التعريف الأول: الوقائع والمسائل المستجدة والحادثة، المشهورة بلسان العصر باسم النظريات والظواهر.

وهذا تعريف الشيخ بكر أبو زيد^(٢).

ويؤخذ على التعريف وجود التكرار لألفاظ معناها واحد، ولعل الشيخ بكراً أراد توضيح مصطلح: النازلة، دون تعريفه بحد^(٣).

وأيضاً: هل كل ما اهتم به المعاصرون ممّا يُسمّى بالنظريات يُعدّ من قبيل النوازل؟!

= وما ذكره الدكتور مسفر القحطاني وجيه، إلا الثالث فمحلّ نظر؛ لأنه محلّ السؤال، فكيف يكون سبباً؟! إلا أن يكون مقصوده أن انشغال العلماء بالجوانب التطبيقية أشغلهم عن الاهتمام بالجوانب النظرية للنازلة.

(١) للتوسع في ذكر تعريفات النازلة، انظر: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة للدكتور مسفر القحطاني (ص/ ٨٧ وما بعدها)، وفقه النوازل للدكتور محمد الجيزاني (١/ ٢٠ وما بعدها)، وفقه النوازل عند المالكية للدكتور مصطفى الصمدي (ص/ ١٣)، وفقه النوازل في سوس للدكتور الحسن العبادي (ص/ ٥٣)، ومعنى النوازل والاجتهاد فيها للدكتور عابد السفياي، بحث منشور في: مجلة: الأصول والنوازل، العدد: الأول (ص/ ١٦)، والمنهج في استنباط أحكام النوازل لوائل الهويريني (ص/ ١١)، ومدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبدالحق حميش، بحث منشور في: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود (العلوم الشرعية) العدد: العاشر (ص/ ٢٣٦).

(٢) انظر: فقه النوازل (١/ ٩).

(٣) انظر: نوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي (ص/ ٢٩) الحاشية.

التعريف الثاني: المسائل الجديدة التي حدثت في عهد المفتي، وسُئِلَ عن حكمها، ولا يوجد لها حكم صريح في متون المذهب. وهذا تعريف محمد العثماني^(١).

التعريف الثالث: الحادثة التي تحتاج لحكم شرعي. وهذا تعريف الدكتور محمد قلعه جي^(٢)، ووافقه الدكتور محمد شبير^(٣).

وهناك تعريفات أخرى قريبة من التعريف الثالث، منها:

- تعريف الدكتور عبد الناصر أبو البصل؛ إذ عرّف النوازل بأنها: «المسائل والوقائع التي تستدعي حكماً شرعياً»^(٤).
- ثم أوضح تعريفه، فقال عنها: إنها «حادثة مستجدة لم تُعرف في السابق بالشكل الذي حدث فيه الآن»^(٥).
- وتعريف الدكتور عبد الله الغفيلي؛ إذ عرّف النازلة بأنها: «الحادثة الجديدة التي تتطلب حكماً شرعياً»^(٦).
- وتعريف الدكتور محمد الجيزاني^(٧)، ووافقه الدكتور عابد السفيناني^(٨)، إذ عرّفا النازلة بأنها: ما استدعى حكماً شرعياً من الوقائع المستجدة.

(١) انظر: أصول الإفتاء (ص/ ٤٨٠) مع شرحه المصباح في رسم المفتي.

(٢) انظر: معجم لغة الفقهاء (ص/ ٤٤١).

(٣) انظر: المعاملات المالية المعاصرة (ص/ ١٣).

(٤) المدخل إلى فقه النوازل (ص/ ١٢٤)، بحث منشور في: أبحاث اليرموك، سلسلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: الثالث عشر (أ).

(٥) المصدر السابق.

(٦) نوازل الزكاة (ص/ ٢٨). وانظر: المنهج في استنباط أحكام النوازل لوائل الهويرني (ص/ ١١).

(٧) انظر: فقه النوازل (١/ ٢٤).

(٨) انظر: معنى النوازل والاجتهاد فيها، بحث منشور في: مجلة الأصول والنوازل، العدد: الأول (ص/ ١٧).

التعريف الرابع: الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص، أو اجتهاًد.
وهذا تعريف الدكتور مسفر القحطاني^(١)، والدكتور عبدالرحمن السديس^(٢).

ويظهر لي تقاربُ التعريفات السابقة من جهة المعنى، والفروقات التي بينها لا تؤثر من وجهة نظري في بيان المقصود بالنازلة، وإن كنتُ أختارُ التعريف الثالث؛ لاختيار كثير من الباحثين له، ولوضوحه وقصره، وللتعريف الثاني مناسبة ظاهرة لموضوع المذهب، إلا أن فيه طولاً.

وقبل الانتقال إلى المبحثين القادمين أحبُّ أن أُشيرَ إلى عدّة أمور:

الأمر الأول: بيّن بعضُ الباحثين المناسبة بين تعريف النازلة في اللغة: (ما كان فيها شدة)، وتعريفها في الاصطلاح؛ بأنَّ الفقهاء يعانون الشدة في التعرف على حكم النازلة^(٣).

وأيضاً: وَقَعُ النازلة على المجتهد كَوَقَعِ الشدائد على الناس، من جهة كونها مفاجئة له^(٤).

الأمر الثاني: نصَّ بعضُ الباحثين على ترادف مصطلحي: النازلة، والفتوى^(٥).

ويظهر لي أن بينَ النازلة والفتوى اختلافاً، من جهة أنَّ النازلة واقعةٌ مستجدةٌ في العصر، أمَّا الفتوى، فلا يُشترط في المفتى فيه أن يكون مستجداً، فلو سأل أحدُ عالماء ما عن حكم أمرٍ واقعٍ غيرٍ مستجدٍ، فأجابه،

(١) انظر: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة (ص/ ٩٠).

(٢) انظر: التكييف الأصولي وأثره في النوازل (ص/ ٣٢).

(٣) انظر: منهج الإفتاء عند ابن القيم لأسامة الأشقر (ص/ ٦٩)، وفقه النوازل للدكتور محمد الجيزاني (١/ ٢٣-٢٤)، والنهج الأقوى في أركان الفتوى للدكتور أحمد القاضي (ص/ ٧٦).

(٤) انظر: النوازل الأصولية للدكتور أحمد الضويحي، بحث منشور في: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: الرابع والسبعون (ص/ ٧٦).

(٥) انظر: منهج الإفتاء عند ابن القيم لأسامة الأشقر (ص/ ٧٠).

فإنَّ إجابةَ العالم حينئذٍ تُعدُّ فتياً صادرةً منه، ولا يُسمَّى ما وَقَعَ فيه السائلُ نازلةً.

وقد يكون نظراً القائل بهذا القول قد اتجه إلى المؤلفات في النوازل والفتاوى، فوجدَ ما كُتِبَ فيهما متقارباً.

الأمر الثالث: هناك مصطلحات تقارب مصطلح النازلة في معناها - أو تماثلها - مثل: الواقعة، والحادثة، والقضية المستجدة^(١).



(١) انظر: البحر المحيط (٦/٢٠٦-٢٠٧)، ورد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (١/٢٢٦-٢٢٧)، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/٢٨٨)، والمذهب عند الحنفية للدكتور محمد إبراهيم علي (ص/٧٨)، والمدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبدالناصر أبو البصل (ص/١٢٤)، بحث منشور في: أبحاث اليرموك، سلسلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: الثالث عشر (أ)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢/٩١٩)، وتخريج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (١/٨٧)، ودراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول لجبريل ميغا (ص/٢٢٠)، والمعاملات المالية المعاصرة للدكتور محمد شبير (ص/١٣)، والتكييف الفقهي له (ص/٦٤-٦٥)، ومنهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة للدكتور مسفر القحطاني (ص/٩٢-٩٤)، ومنهج الإفتاء عند ابن القيم لأسامة الأشقر (ص/٦٩)، ونوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي (ص/٣١-٣٣)، ومدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبدالحق حميش، بحث منشور في: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود (العلوم الشرعية) العدد: العاشر (ص/٢٣٩-٢٤٠)، والنوازل الأصولية للدكتور أحمد الضويحي، بحث منشور في: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: الرابع والسبعون (ص/٧٧-٧٩). وقارن بفقه النوازل للدكتور محمد الجيزاني (١/٢٤-٢٥)، والنهج الأقوى في أركان الفتوى للدكتور أحمد القاضي (ص/٧٧، ٣٠٧-٣١٠).

يقول الشيخ بكر أبو زيد في: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢/٩١٩): «تُعرف كتب الفتاوى... باسم: الوقعات والحوادث - وشيوعهما لدى الحنفية - وباسم: النوازل - والتعبير به منتشر لدى المالكية -... ويقال: القضايا المعاصرة - وهو كذلك عند المعاصرين - وباسم: المستجدات».

المبحث الأول:

التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على أصول المذهب

كَانَ لِاتِّبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ إِسْهَامٌ قَوِيٌّ فِي إِبْرَازِ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي سَارَ عَلَيْهَا أَئِمَّتُهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ^(١)، وَكَانَ لَجُهْدِهِمْ أَثَرٌ فِي بَيَانِ حُكْمِ النَّوَازِلِ بِتَخْرِيجِهَا عَلَى أَصُولِ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ وَقَوَاعِدِهِمْ^(٢).

(١) يَقُولُ مُحَمَّدُ الْخَشَنِي فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ: أَصُولُ الْفَتَا (ص/٤٤): «إِنِّي جَمَعْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَصُولَ الْفَتَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالرَّوَاةِ مِنْ أَصْحَابِهِ جَمْعاً مُحْكَمًا، فَقِيدَتْ فِيهِ الْمَعَانِي الْمَكْرُورَةُ... وَلَمْ أَدْخُلْ أَصْلًا يَتَفَرَّعُ مِنْهُ جِيَادُ الْمَعَانِي، وَلَا عَقْدَةٌ يَسْتَنْبِطُ مِنْهَا حَسَانُ الْمَسَائِلِ... إِلَّا أَوْدَعْتُهَا كِتَابِي».

وَيَقُولُ الْكَاسَانِي فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ: بِدَائِعِ الصَّنَائِعِ (٢/١): «وَلَا يَلْتَمِثُ هَذَا الْمِرَادُ - أَيْ: تَيْسِيرُ سَبِيلِ الْوُصُولِ إِلَى الْمَطْلُوبِ وَتَقْرِيْبِهِ إِلَى الْأَفْهَامِ - إِلَّا بِتَرْتِيبِ تَقْتَضِيَةِ الصَّنَاعَةِ... وَهُوَ التَّنْصِفُ عَنْ أَقْسَامِ الْمَسَائِلِ وَفُصُولِهَا، وَتَخْرِيجِهَا عَلَى قَوَاعِدِهَا وَأَصُولِهَا؛ لِيَكُونَ أَسْرَعَ فَهْمًا، وَأَسْهَلَ ضَبْطًا...».

وَيَقُولُ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ: الْمُنْتَوَى فِي الْقَوَاعِدِ (١/٦٦): «هَذِهِ قَوَاعِدُ تَضْبِطِ لِفَقِيهِ أَصُولِ الْمَذْهَبِ، وَتَطْلَعُهُ مِنْ مَأْخَذِ الْفَقْهِ عَلَى نِهَازَةِ الْمَطْلَبِ».

وَيَقُولُ - أَيْضًا - عَنْ أَنْوَاعِ الْفَقْهِ فِي: الْمَصْدَرِ السَّابِقِ (١/٧١): «الْعَاشِرُ: مَعْرِفَةُ الضَّوَابِطِ الَّتِي تَجْمَعُ جَمْعًا، وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي تُرَدُّ إِلَيْهَا أَصُولًا وَفُرُوعًا. وَهَذَا أَنْفَعُهَا وَأَعْمَهَا وَأَكْمَلُهَا وَأَتَمُّهَا، وَبِهِ يَرْتَقِي الْفَقِيهِ إِلَى الْإِسْتِعْدَادِ لِمَرَاتِبِ الْاجْتِهَادِ، وَهُوَ أَصُولُ الْفَقْهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ».

وَيَقُولُ ابْنُ رَجَبٍ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ: تَقْرِيرُ الْقَوَاعِدِ (١/٤): «فَهَذِهِ قَوَاعِدُ مَهْمَةٌ، وَفَوَائِدُ جَمَّةٌ، تَضْبِطُ لِلْفَقِيهِ أَصُولَ الْمَذْهَبِ، وَتَطْلَعُهُ مِنْ مَأْخَذِ الْفَقْهِ عَلَى مَا كَانَ عَنْهُ قَدْ تَغَيَّبَ».

(٢) انْظُرْ: تَخْرِيجُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ لِعِثْمَانَ شَوْشَانَ (١/١٩٢).

وَنَقُلْ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ فِي: الْبَحْرِ الْمَحِيطِ (٦/٢٠٥-٢٠٦) عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ كَلَامًا مَهْمًا فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِيَّةِ، وَالْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ الْعَامَةِ، يَقُولُ ابْنُ دَقِيقٍ: «مَنْ عَرَفَ مَأْخَذَ إِمَامٍ، وَاسْتَقْلَلَ بِإِجْرَاءِ الْمَسَائِلِ عَلَى قَوَاعِدِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْقَوَاعِدُ مِمَّا يَخْتَصُّ بِهَا ذَلِكَ الْإِمَامُ وَبَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ مَعَهُ: فَهَذَا يُمْكِنُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ الْمُقَيَّدُ.

وَأَمَّا الْقَوَاعِدُ الْعَامَةُ الَّتِي لَا تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ - كَكَوْنِ خَيْرِ الْوَاحِدِ، حُجَّةِ الْقِيَاسِ، =

ولعلَّ مِنْ أَهَمِّ الأسبابِ التي ساعدتْ بعضَ المذاهبِ على البقاءِ والاستمرارِ على مرِّ القرونِ عنايةَ مجتهدِها ومحققِها ببيانِ أصولِ أئمتِّهم وقواعِدِهِم، وتخريجِهِم أحكامِ النوازلِ عليها^(١).

والمقصودُ بتخريجِ حكمِ النازلةِ على الأصولِ: أنْ يُبينَ المتمذهبُ حكمَ النازلةِ التي لم يُنصَّ إمامٌ مذهبه عليها بإلحاقها بقاعدةٍ أو بأصلٍ مِنْ أصولِهِ^(٢).

يقولُ صدرُ الدِّينِ السلمي: «إذا لم يكنْ للشافعي رحمته الله في المسألةِ بعينها نصٌّ، فالأصحابُ يخرجونها على أصولِهِ»^(٣).

ويقولُ جمالُ الدِّينِ الإسنويُّ في فاتحةِ كتابِهِ: (التمهيد في تخريجِ الفروع على الأصول)^(٤) عن الفروعِ المخرَّجةِ إنْ لم يقفْ فيها على حكمٍ في مذهبه: «ما لم أقفْ فيه على نقلٍ بالكُليَّةِ، فأذكرُ فيه ما تقضيه قاعدتُنَا الأصوليَّةُ، ملاحظاً أيضاً للقاعدةَ المذهبيَّةِ، والنظائرَ الفروعيةَ».

ولم يقتصر اهتمامُ مجتهدِي المذهبِ ومحققِهِ على تخريجِ حكمِ النازلةِ على أصولِ مذهبِهِم، بلْ تحدثوا عن صفاتِ المخرَّجِ وشروطِهِ،

= وغير ذلك من القواعد -: فهو محتاج إلى ما يحتاج إليه المجتهد المطلق. فتنبه لهذا، وقد استقل قومٌ من المقلِّدين ببناء أحكام على أحاديث غير صحيحة، مع أنَّ تلك الأحكام غير منصوبة لإمامهم، وهم يحتاجون في هذا إلى ما يحتاج إليه المجتهد المطلق، فإذا قصرُوا عنه لم يكن لهم ذلك، ولم يجوز أن تنسب تلك الأحكام إلى ذلك الإمام. وعلَّق بدر الدين الزركشي في: البحر المحيط (٢٠٦/٦) على كلام ابن دقيق السابق قائلاً: «وهذا موضعٌ نفيسٌ ينبغي التفطن له».

(١) انظر: أبوحنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٩٧)، ومالك - حياته وعصره له (ص/٢٠٠)، وتخريج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (٩٠/١).

(٢) انظر: أبوحنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٩٥)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباسين (ص/٥١)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٨٠)، والقواعد والضوابط الفقهية القرافية للدكتور عادل قوته (١/٢٢٠)، والفتوى في الشريعة الإسلامية لعبد الله آل خنين (١/٣٥٤-٣٥٥)، والتكييف الفقهي للدكتور محمد شبير (ص/٢١)، والمعين في تفسير كلام الأصوليين للدكتور عبد الله ربيع (ص/١٣١).

(٣) فرائد الفوائد (ص/١٠٤). (٤) (ص/٤٦).

وشروط تخريجه، وقد سبق في طبقات المتمذهبين بيان شروط المخرج. ويفتقر تخريج حكم النازلة على أصول المذهب وقواعده إلى وجود أمرين مهمين:

الأمر الأول: صحة نسبة الأصل والقاعدة إلى إمام المذهب، أو إلى مذهبه.

الأمر الثاني: أن يُوجد في مذهب الإمام مجتهدون مقيّدون بمذهبه، يسرون على طريقته، ولديهم قدرة على التخرج والإلحاق.

الأمر الأول: صحة نسبة الأصل والقاعدة إلى إمام المذهب أو إلى مذهبه^(١).

لا شك في صحة نسبة كثير من الأصول والقواعد المذهبية إلى إمام المذهب، لكن على المتمذهب الانتباه إلى أن من الأصول والقواعد المنسوبة إلى إمامه ما يحتاج إلى مزيد نظر وتأمل؛ لأن طريق إثباتها استقراء فروع قليلة منقولة عن إمامه^(٢)، وهذا يجعل تطرّق الخطأ وتوجّه النقد إليها قوياً^(٣).

يقول أبو إسحاق الشاطبي: «إذا بُنيت الأصول سهل - إن شاء الله - المخرج من النازلة»^(٤).

الأمر الثاني: أن يُوجد في مذهب الإمام مجتهدون مقيّدون بمذهبه، يسرون على طريقته، ولديهم قدرة على التخرج والإلحاق^(٥).

(١) انظر: الشافعي - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/ ٣٢٠)، والتخرج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب البا حسين (ص/ ١٠٣).

(٢) انظر: التخرج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب البا حسين (ص/ ٤٤).

(٣) انظر: الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية للطبيب السنوسي (ص/ ٥٠٤).

(٤) نقل الونشريسي في: المعيار المعرب (٨/ ٣٨٥) قول أبي إسحاق الشاطبي. وانظر: فتاوى الإمام الشاطبي (ص/ ١٦٤).

(٥) انظر: الشافعي - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/ ٣٢٠).

وقد اجتمع هذان الأمران في المذاهب الأربعة المتبوعة؛ إذ أسهم متمذهبوها بتخريج أحكام النوازل على أصول مذاهبهم، ومن المعلوم أن الفروع التي تتخرج على أصول المذهب وضوابطه كثيرة غير متناهية^(١).

ومقام تخريج النازلة على أصول المذهب مقام رفيع، يحتاج المتمذهب فيه إلى استيعاب أصول مذهبه وقواعده، والتشبع منهما، ومن المتعين عليه أن يكون شديد الاستحضار لهما؛ ليخرج النازلة على الأصل الذي يناسبها^(٢).

ولا بُد من انتباه المتمذهب حين يخرج حكم النازلة إلى صحة إلحاقها بالأصل أو بالقاعدة المذهبية^(٣)، وأن لا يكون هناك ما يوجب انقداح فرق بين الصورة المخرجة، والأصل المخرج عليه^(٤)، وهذا يجبر إلى ضرورة مراعاة المتمذهب للمستثنيات من القاعدة؛ لئلا يلحق النازلة بقاعدة أو أصل لا يستقيم إلحاقها به.

يقول شهاب الدين القرافي: «على الفقيه أن ينظر في رد الفروع إلى أقرب الأصول إليها، فيعتمد عليه»^(٥).

ويقول أيضاً: «ينبغي للمفتي إذا وقعت له مسألة غير منصوبة، وأراد تخريجها على قواعد مذهبه: أن يمعن النظر في القواعد الإجماعية والمذهبية، هل فيها ما يوجب انقداح فرق بين الصورة المخرجة، والأصل المخرج عليه أم لا؟ فمتى توهم الفرق وأنَّ ثمَّ معنى في الأصل مفقود في

(١) انظر: الفروق للقرافي (١/١٨٤).

(٢) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص/٢٤٣)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٢٨).

(٣) انظر: الفروق للقرافي (٢/٢٠٤).

(٤) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص/٢٤٣)، ومقدمة ابن خلدون (٣/١٠٥٦)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٢٨).

(٥) الذخيرة (١/٣٦٩).

الصورة المخترجة، أمكن أن يلاحظ إمامه المقرر لتلك القاعدة في مذهبه: امتنع التخريج؛ فإنَّ القياسَ مع الفرقِ باطلٌ...»^(١).

وفي المعنى السابق نفسه يقول يقي الدين ابن تيمية: «ثمَّ النظرُ في دخول الأعيان تحت الكليات أو دخول نوع خاص تحت أعم منه: لا بُدَّ فيه من نظرٍ واجتهادٍ، وقد يصيب تارة ويخطئ أخرى»^(٢).

وكما هو معلوم، فإنَّ لتحقيق أصول المذهب وتمييزها أهمية كبرى في معرفة أحكام الفروع والنوازل، يقول أبو بكر السرخسي: «مَنْ أَحْكَمَ الْأَصُولَ فَهَمًّا وَدِرَايَةً، تيسَّرَ عليه تخريجها»^(٣).

ويقول شهاب الدين القرافي: «مَنْ كَانَ أَغْلَمَ بِالْأَصْلِ كَانَ أَغْلَمَ بِالْفَرْعِ»^(٤).

ويقول بدر الدين الزركشي: «أما المجتهد المقيّد الذي لا يَغْدُو مذهب إمام خاص، فليس عليه غيرُ معرفة قواعد إمامه، وليراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع»^(٥).

ويتعيّن على المخرّج على قاعدة المذهب أن يكون ذا أهلية للتخريج^(٦)، ومن أهم الشروط التي تؤهله إليه: معرفة أصول الفقه^(٧).

يقول شهاب الدين القرافي: «يتعيّن على مَنْ لَا يَشْتَغُلُ بِأَصُولِ الْفَقْهِ أَنْ

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص/٢٤٣).

(٢) منهاج السنة (٦/٤١٤) بتصرف يسير. وانظر: الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية للطيب السنوسي (ص/٢٢٠-٢٢٢).

(٣) المبسوط (٣/١٨٧). (٤) الذخيرة (١/٣٤).

(٥) البحر المحيط (٦/٢٠٥).

(٦) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص/٢٤٣)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٢٨).

(٧) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٥)، والمجموع شرح المذهب للنووي (١/٤٣)، وصفة الفتوى (ص/٢١)، ومنار أصول الفتوى للقاني (ص/٣٢٨)، ومنهج الخلاف للدكتور عبد الحميد عشاق (١/٣٨١).

لا يخرج فرعاً أو نازلةً على أصول مذهب ومنقولاته»^(١).

وقد بينَ إمام الحرمين الجويني أنَّ مجتهد المذهب أقدرُ على الإلحاق بأصول مذهب الذي ينتسبُ إليه من المجتهد المستقلِّ في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة؛ لأنَّ المتمذهب يجدُّ في أصول مذهب، وفروعه من التهذيب والترتيب والتمهيد ما لا يجده المجتهد المستقلُّ مع أصول الشرع^(٢).

ومع أنَّ تخريج مجتهد المذهب لحكم النازلة أيسرُ - كما قاله إمام الحرمين - إلا أنَّ هذا لا يمنع وقوع الخطأ والوهم في تخريج حكمها على غير الأصل الذي يناسبها، كما لو نظر في النازلة دون مراعاة للقرائن والصوارف المحيطة بها^(٣).

وقد أشار شهاب الدين القرافي إلى أنَّ بعض المخرجين في مذهب الإمام مالك وغيره من المذاهب لم يسلموا من الوقوع في الخطأ في التخرج؛ نتيجة لما سبق^(٤).

وقد نصَّ ابنُ الصلاح على أنَّ من صور تخريج النازلة على أصول المذهب: أنَّ يجدَّ المتمذهب دليلاً من جنس ما يحتجُّ به إمامه، وعلى شرطه، فيفتي بموجبه^(٥).

وقد استبعد ابنُ حمدان نسبة الحكم المخرج في الصورة آنفة الذكر إلى إمام المذهب، فقال: «جعل هذا مذهباً لإمامه بعيداً»^(٦).

(١) الفروق (٢/٢٠٣).

(٢) انظر: الغياني للجويني (ص/٤٢٦)، وأدب المفتي والمستفتي (ص/٩٦)، وصفة الفتوى (ص/١٩-٢٠)، والمسودة (٢/٩٦٧)، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص/٢٤٣).

(٣) انظر: التخرج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/١٠٣).

(٤) انظر: الفروق (١/٣١٦).

(٥) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٧)، وصفة الفتوى (ص/٢٠)، والمسودة (٢/٩٦٨).

(٦) صفة الفتوى (ص/٢٠).

ولم يبين ابن حمدان وجه البُعد.

وإذا أشبهت النازلة أكثر من أصل، وكان لكل أصل حكمه المخالف للأصل الآخر، فعلى المذهب أن يجتهد في إلحاقها بأكثر الأصول شَبْهاً^(١).

يقول أبو عبد الله المقرئ: «إذا اختصَّ الفرع بأصل أُجري عليه إجماعاً، فإن دار بين أصلين فأكثر، حُمِلَ على الأولى منهما»^(٢).

فإن لم يتمكن المذهب من معرفة الأصل المناسب للتخريج توقف إلى أن يبين له الأمر^(٣).

وقد كان لبعض المذاهب اصطلاحها الخاص في تسمية الحكم الذي توصل إليه المذهب عن طريق تخريج حكم النازلة على أصول المذهب، وقد تقدّم في حديثي عن مصطلحات المذاهب بيان هذا الأمر.

أمثلة تخريج النازلة على أصول المذهب^(٤):

المثال الأول: إذا قال الزوج لوكيله: لا تُطلق زوجتي الأولى، ثم قال له بعد هذا طلق زوجاتي، فهل للوكيل أن يوقع الطلاق على الزوجة الأولى؟

بين جمال الدين الإسنوي أنه ليس للوكيل طلاق الزوجة الأولى،

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥٤٧/٢١)، والأشباه والنظائر لابن السبكي (٣٠٤/٢)، وتخريج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (٥١٨/١)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد شلبي (ص/٤٧)، والفتوى في الشريعة الإسلامية لعبد الله آل خنين (٣٧١/١).

(٢) القواعد (٤٩٧-٤٩٨).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي (٣٠٤/٢)، وتخريج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (٥١٨/١).

(٤) الأمثلة التي ذكرتها في مصطلحات نقل المذهب ممّا خرّج على أصوله كان النظر فيها منصباً إلى ورود المصطلح بلفظه في المثال، أما هنا فأذكر ما يصح أو يمكن جعله تخريجاً للنازلة على أصول المذهب بغض النظر عن تسمية الحكم الذي توصل إليه المذهب في مذهبه، وورود المصطلح.

مخرّجاً الحكم على قاعدة: إذا عارضَ الخاصُّ العامَّ، فيؤخذ بالخاصِّ، تقدّم أو تأخّر^(١).

المثال الثاني: عقوبة مَنْ سبَّ النبي ﷺ، أهى القتلُ وحده، أم حدُّ القذف والقتل؟

بيّن تقيّ الدين السبكي أنّه يمكنُ تخريجُ حكمِ المسألة على إحدى القاعدتين:

القاعدة الأولى: ما أوجبَ أعظمُ الأثرين بخصوصه، هل يوجبُ أهونهما بعمومه؟^(٢).

القاعدة الثانية: إذا اجتمعَ أمرانِ مِنْ جنسٍ واحدٍ، هل يدخلُ أحدهما في الآخر؟^(٣).

يقولُ تقيّ الدين السبكي: «مسألُنا يمكنُ تخريجها على القاعدتين، فيقالُ: يجبُ القتلُ وحده، ويسقطُ الحدُّ؛ إمّا للقاعدة الأولى: فإنَّ هذا القذفُ الخاصُّ أوجبُ القتلِ، وهو أعظمُ الأثرين بخصوصِ كونه في هذا المحلِّ الخاصِّ، فلا يوجبُ أهونهما - وهو الجلد - بعمومِ كونه قذفاً. أو يُقال: إنَّهما وجبَا، ولكن دَخَلَ الأصغرُ في الأكبر، كما دخل الوضوءُ في الغُسلِ»^(٤).

المثال الثالث: الأصلُ عند محمد بن الحسن فيما إذا اجتمعت الإشارةُ والتسميةُ في العقدِ التفصيلِ الآتي:

- إن كان المسمّى مِنْ جنسِ المشارِ إليه: تعلقَ العقدُ بالمشارِ إليه؛ لأنَّ المسمّى موجودٌ فيه ذاتاً، والوصفُ يتبعه.

(١) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص/٤٠٩).

(٢) انظر قاعدة: (ما أوجبَ أعظمُ الأثرين بخصوصه، هل يوجبُ أهونهما بعمومه؟) في: الأشباه والنظائر لابن الوكيل (١/٣١٨)، والأشباه والنظائر لتاج الدين ابن السبكي (١/٩٤)، والمنثور في القواعد للزركشي (٣/١٣١)، والأشباه والنظائر لابن الملقن (١/٢١٦).

(٣) انظر: السيف المسلول (ص/١٥٨). وانظر قاعدة: (إذا اجتمع أمران من جنس واحد، هل يدخل أحدهما في الآخر؟) في: الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/٩٥).

(٤) السيف المسلول (ص/١٥٩).

- إن كان المسمى خلاف جنس المشار إليه: تعلق العقد بالمسمى؛ لأنه مثل المشار إليه، وليس بتابع له، والتسمية أبلغ في التعريف^(١).

ويمكن أن يخرج المتمدُّب على هذا الأصل نوازل عدَّة، يقول الدكتور يعقوب الباحسين معلقاً على أصل محمد بن الحسن: «وعلى هذا الأصل يمكننا تخريج كثير من المسائل، فلو باعه دَنَّا^(٢) على أنه خلٌّ، فإذا هو دَبْس^(٣)؛ أو باعه فصّاً على أنه ياقوت، فإذا هو زجاج... بطل البيع؛ لاختلاف الجنس باختلاف الأغراض.

ولو باعه فصّاً على أنه ياقوت أحمر، فإذا هو ياقوت أصفر؛ أو هذا الثوب المصري، فإذا هو مغربي: لم يبطل البيع، وخير المشتري؛ لفوات الوصف^(٤).

المثال الرابع: حكمُ معاملة الدلالة؟^(٥).

بيّن الدكتور عمر الجدي أن أصول مذهب الإمام مالك تقتضي منع هذه المعاملة^(٦)، ثم نقل عن بعض فقهاء المالكية قولهم بإباحتها؛ للضرورة، بسبب قلّة الأمانات، ومن أصول مذهب الإمام مالك مراعاة الأمانات^(٧).

(١) انظر: تبين الحقائق للزيلعي (١٥١/٢-١٥٢).

(٢) الدَّن: الجرة الضخمة. انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (دَن)، (ص/١٦٩).

(٣) الدَبْس: عصارة الرطب، وعسل التمر. انظر: المصدر السابق، مادة: (دبس)، (ص/١٥٩)، والقاموس المحيط، مادة: (دبس)، (ص/٧٠٠).

(٤) التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص/١٠٤).

(٥) يقول الدكتور عمر الجدي في كتابه: العرف والعمل (ص/٤٨٦) مبيّناً معنى الدلالة: «الدلالة في العرف - وهي: السمسرة - والعمل الشائع فيها عند الناس - قديماً وحديثاً -: أن يعطي المرء سلعته (بضاعته) للسمسار؛ ليصيح بها، ويعرضها للبيع في أسواق عمومية».

وجاء في: الموسوعة الفقهية الكويتية (١٥٢/١٠): «السمسرة اصطلاحاً: هي التوسط بين البائع والمشتري. والسمسار هو: الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً؛ لإمضاء البيع، وهو المسمى الدلال؛ لأنه يدلّ المشتري على السلع، ويدلّ البائع على الأثمان».

(٦) انظر: العرف والعمل (ص/٤٨٧). (٧) انظر: المصدر السابق.

المبحث الثاني:

التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على فروع المذهب

من الطرق التي سارَ عليها كثيرٌ من المتمذهبين لبيان حكم النازلة التي لم يَرِدْ عن إمام المذهب قولٌ بشأنها: تخريجُ حكمها على ما نصَّ الإمام على حكمه، أو على فروع المذهب.

والمقصودُ بتخريج حكم النازلة على فروع المذهب: أن يبيّن المتمذهبُ حكمَ النازلة التي لم يَنْصُ إمامُ مذهبه عليه بإلحاقها بما يشبهها من فروع المذهب عند اتفاقهما في علّة الحكم عند المخرج^(١).

ويفتقر تخريجُ حكم النازلة على فروع المذهب إلى الأمرين السابقين اللذين ذكرتهما في: المبحث الأول، إلا أنه يُقال في الأمر الأول: أن يكون الفرعُ المخرجُ عليه ثابتَ النسبة إلى إمام المذهب، أو إلى مذهبه.

فإن كان في ثبوت حكم الفرع المخرج عليه في المذهب نظرٌ، فالواجبُ توقّي التخريج عليه^(٢).

ولُبُّ عملِ المتمذهب في هذه الحالة هو قياسُ النازلة على الفرع المنصوص على حكمه في المذهب، وقد سبق الحديثُ عن حكم نسبة القول إلى إمام المذهب بناءً على القياس على قوله.

(١) انظر: كشف النقاب الحاجب لابن فرحون (ص/١٠٤)، والإنصاف (٦/١)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين (ص/١٨٧) والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٢٨٠)، وأصول الفتوى والقضاء للدكتور محمد رياض (ص/٥٧٧)، وتخريج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (١/٦٥)، والفتوى في الشريعة الإسلامية لعبد الله آل خنين (١/٣٥٨)، والتكييف الفقهي للدكتور محمد شبير (ص/٢١).

(٢) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/١٢٠).

وبما أنَّ عملَ المذهب في هذه الحالة يحتاج إلى فهم كلام إمامه في الفرع المنصوص عليه على الصواب، ومن ثمَّ التخيُّج والقياس عليه: فإنَّ من المتعيَّن عليه معرفة أصول الفقه^(١)، وأهمُّ مباحثه: القياس ومسائله^(٢)؛ لثلا يَقَع المذهب في الخطأ، كأنَّ يقيس النازلة على فرع مع وجود الفارق بينهما^(٣).

يقولُ شهاب الدين القرافي: «لا يجوزُ التخيُّج حينئذٍ إلا لمن هو عالمٌ بتفاصيل أحوال الأقيسة والعلل، ورُتَّب المصالح، وشروط القواعد، وما يصلح أن يكونَ معارضاً، وما لا يصلح، وهذا لا يعرفه إلا مَنْ عَرَفَ أصولَ الفقه معرفةً حسنةً»^(٤).

ونصَّ القرافيُّ على أنَّ مَنْ لم يحظَ بمدارك إمامه وأدلتِه وأقيسته وعلله التي اعتمدَ عليها مفضَّلةً، ورُتَّب العلل: فليس له التخيُّج على فروع إمامه^(٥).

يقولُ ابنُ الصلاح: «فالمجتهد في مذهب الشافعي - مثلاً - المحيط بقواعد مذهبه، المتدرَّب في مقاييسه وسُبل تصرفاته، متنزِّل... في الإلحاق بمنصوصاته وقواعد مذهبه منزلةً المجتهد المستقلُّ في إلحاقه ما لم ينصَّ عليه الشارعُ بما نصَّ عليه»^(٦).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٥)، والمجموع شرح المذهب للنووي (١/٤٣)، وصفة الفتوى (ص/٢١)، ومواهب الجليل للحطاب (٦/٩٦)، ومنهج الخلاف للدكتور عبد الحميد عشاق (١/٣٨١).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٥)، والفروق للقرافي (٢/٢٠٠، ٢٠٣)، ومواهب الجليل للحطاب (٦/٩٦)، ومنهج الخلاف للدكتور عبد الحميد عشاق (١/٣٨١).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٧)، والفروق للقرافي (٢/٢٠١)، وصفة الفتوى (ص/٢١)، وترتيب فروق القرافي للبقوري (ص/٢٢٦)، والمسودة (٢/٩٦٨).

(٤) الفروق (٢/٢٠٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢/٢٠٠)، وترتيب فروق القرافي للبقوري (ص/٢٢٥).

(٦) أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٦). وانظر: وصفة الفتوى (ص/١٩-٢٠).

ولا بُدَّ للتمذهب إذا أراد تخريج حُكْمِ النازلة على فروع المذهب أن يكون شديد الاستحضار للقواعد المذهبية والإجماعية^(١).

وتخريج حكم النازلة على فروع المذهب دون مراعاة لأصوله وقواعده مظنة للخروج بحكم النازلة عما تقتضيه أصول المذهب^(٢).

وقد ذكرت في المبحث الأول ما أشار إليه شهاب الدين القرافي من أن بعض المخرجين في مذهب الإمام مالك وغيره من المذاهب لم يسلموا من الوقوع في الخطأ في التخريج^(٣).

وإذا أشبهت النازلة أكثر من فرع ألحقها المذهب بالفرع الأقرب شَبَهَا، كما إذا أشبهت النازلة أكثر من أصل ألحقها بأكثر الأصول شَبَهَا^(٤).

وقد ظهر لي من خلال تأمل عدد من المواطن التي كشف المتمذهبون فيها عن حكم النازلة، أن تخريجهم حكم النازلة على الفروع أكثر من تخريجهم حكمها على أصول المذهب.

وفي كلام لابن الصلاح يشير فيه إلى تقديم التخريج على فروع المذهب على التخريج على أصوله، يقول: «تخريجه - أي: المخرج - تارة يكون من نصٍّ معينٍ لإمامه في مسألة معينة، وتارة لا يجد لإمامه نصًّا معيناً يخرج منه، فيخرج على وفق أصوله»^(٥).

(١) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص/٢٤٣)، ومواهب الجليل للحطاب (٩٢/٦)، ومنار أصول الفتيا للقاني (ص/٣٢٨)، والمدرسة المالكية العراقية للدكتور عبدالفتاح الزيني (١/٥٨٢) ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب المالكي.

(٢) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٨/١٠٩)، ومواهب الجليل للحطاب (٦/٩٤)، ونشر البنود (٢/٣٣٤).

(٣) انظر: الفروق (١/٣١٦).

(٤) انظر: ابن حنبل - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٢١).

(٥) أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٧). وانظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/٤٣ - ٤٤)، وصفة الفتوى (ص/٢٠)، والمسودة (٢/٩٦٧-٩٦٨).

ولعلَّ مردّ هذا الأمر عائداً إلى أنَّ احتمالَ الغلطِ في تخريجِ حكمِ النازلةِ على فرعٍ منصوصٍ على حكمه أقلُّ من احتمالِه في تخريجِ النازلةِ على أصلٍ من أصولِ المذهبِ.

ومن جهةٍ أخرى: لعلَّ التخرِيجَ على فروعِ المذهبِ أيسرُ من التخرِيجِ على أصوله.

وبما أنَّ تخرِيجَ حكمِ النازلةِ على فروعِ المذهبِ قائمٌ على أساسِ قياسِ المخرُجِ لها على فروعِ المذهبِ، فإنَّ احتمالَ اختلافِ مخرُجي المذهبِ الواحدِ في حكمِ النازلةِ احتمالٌ قويٌّ^(١).

يقولُ الشيخُ محمد أبو زهرة عن عملِ المخرُجين: «من الطبيعي أن يختلفوا في تخرِيجهم وأقيستهم، كما اختلفت أئمةُ المذهبِ في استنباطهم الأول»^(٢).

ولعلَّ من أسبابِ اهتمامِ بعضِ العلماءِ بذكرِ التنبيهاتِ والضوابطِ لتخرِيجِ حكمِ النازلةِ على فروعِ المذهبِ ما رأوه من تساهلِ بعضِ المتمذهبين في إلحاقِ بعضِ النوازلِ بأيِّ مسألةٍ تشبهها في المذهبِ، دونَ مراعاةِ لضوابطِ التخرِيجِ^(٣).

وممَّا لفتَ نظري في هذا المبحث أنَّ الجانبَ النظريَ لمسألةِ: (تخرِيجِ النازلةِ على فروعِ المذهبِ) كأنَّه بمعزلٍ عن الجانبِ التطبيقيِّ لها، بمعنى: أنَّ المذهبَ حوثٍ تخرِيجِ حكمِ النازلةِ على فروعِ المذهبِ، وعالجَتْ حكمها بهذا الطريقِ، دونَ أنْ يُثربَّ على المخرُجينِ أحدٌ، ولم يقتصر الأمرُ

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (ص/٩٨)، والمجموع شرح المذهب للنووي (١/٤٤)، وصفة الفتوى (ص/٢٢)، والمسودة (٢/٩٦٨).

(٢) أبو حنيفة - حياته وعصره (ص/٣٩٥). وانظر: مالك - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/٣٦٠).

(٣) ذكر محمد الزبيدي في: إتحاف السادة المتقين (١/٢٨٥) شيئاً من تساهلِ بعضِ المتمذهبين في التخرِيجِ على فروعِ المذهبِ، وسَمى هؤلاء بحشويةِ الفروع.

على هذا الحدّ، بلّ تجاوزه إلى مخالفة نصّ إمام المذهب بالنقل والتخريج، في حين أنّ خلاف العلماء في مسألة: (القياس على قول إمام المذهب) خلاف مشهور، والقول بالمنع - عند عدم النصّ على العلة - قول قويّ. ويشهد لما قلته آنفاً:

- ما ذكره ابنُ حمدان بقوله: «يجوزُ له - أي: للمخرّج - أن يفتي فيما لم يجده من أحكام الوقائع منصوصاً عليها عن إمامه لما يخرجّه على مذهبه، وعلى هذا العمل»^(١).

- وما قاله ابنُ عرفة حين ردّ على مَنْ منَعَ تخريج النازلة على الفروع: «إذا كان حكم النازلة غير منصوص عليه، ولم يجز للمقلّد المولّى^(٢) - أي: المولّى القضاء - القياس على قول مقلّده في نازلة أخرى: تعطلت الأحكام، وبأنّه - أي: عدم تخريج النازلة على الفروع - خلاف عمل متقدمي أهل المذهب»^(٣).

- وما قاله المرداوي عن النقل والتخريج عند الحنابلة: «كثير من الأصحاب متقدميهم، ومتأخريهم على جواز النقل والتخريج، وهو كثير في كلامهم في المختصرات والمطولات»^(٤).

وكان للمذاهب الفقهية اصطلاحها الذي يخصّها في تسمية الحكم الذي توصل إليه المخرّج عن طريق تخريج حكم النازلة على فروع مذهبه، وقد سبق بيان هذا الأمر في: مصطلحات نقل المذهب.

ولقد بالغ بعض المتمذهبين في معالجة النوازل بالتخريج على فروع المذهب دون اهتمام بمحاولة طلب حكمها من الأدلة الشرعية وفق أصول

(١) صفة الفتوى (ص/١٩).

(٢) ذكر ابن عرفة - كما نقل كلامه الخطاب في: مواهب الجليل (٩٣/٦) - أنّ ما قاله في القضاء يطرّد في الفتيا.

(٣) نقل الخطاب كلام ابن عرفة في: المصدر السابق (٩٢/٦).

(٤) الإنصاف (٤٦١/١).

مذهبهم في الاستنباط، ولو صُرِفَ شيءٌ من هذا الجهد إلى طلبِ حكمٍ
النازلةِ بالنظرِ في النصوصِ الشرعية، لكانَ أفضلَ^(١).

أمثلة تخريج النازلة على فروع المذهب^(٢):

المثال الأول: سُئِلَ تقيُّ الدين السبكي عن حكمِ السَّلَمِ في الفحمِ؟
فأجاب: «قد نصَّ الشافعيُّ رحمه الله على جوازِ السَّلَمِ في الطوبِ الأحمرِ
الآجر - وهو الصحيحُ عند الأصحاب - والفحمُ يشبهه...»^(٣).

المثال الثاني: سُئِلَ ابنُ حجر الهيتمي عَمَّنْ جَلَسَ هو وإمامُه للتشهدِ
الأول، فقام إمامُه وهو في أثناءه، هل له أن يكمله، وإذا أكمله وقام، فركعَ
الإمامُ في أثناء فاتحته، أيكونُ مسبوقاً، أم موافقاً؟ فأجاب بقوله: «قياسُ
كلامهم - أي: علماء الشافعية - في مسألة: (ما لو ترك إمامُه القنوت)،
حيث قالوا: يُسَنُّ له الإتيانُ به إن أدركه قبل فراغه من السجدة الأولى،
وفي (المسبوق)، حيث قالوا: يُسَنُّ له الاشتغالُ بالافتتاح إن ظنَّ إدراكَ
الفاتحة لو أكمله ولحق الإمام.

وحيثئذ: فإذا أدرك الإمام في أثناء فاتحته: فالقياس أنه كمسبوقٍ
اشتغل بنحو الافتتاح، فركعَ إمامُه في أثناء فاتحته، وحكمُه: أنه يجبُ عليه
أن يتخلفَ بقدر ما فَوَّتَ، فإذا قرأَ بقدره: فإن لم يرفع الإمامُ من الركوعِ
رَكَعَ معه، وكان مدركاً للركعة، وإلا... يتابعه فيما هو فيه، وتفوته
الركعة...»^(٤).

(١) انظر: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/ ٢٨٥ وما بعدها)، والمصنف في أصول الفقه
لأحمد الوزير (ص/ ٤٥).

(٢) الأمثلة التي ذكرتها في مصطلحات نقل المذهب مما خرَّج على فروع المذهب كان النظرُ فيها
منصباً إلى ورود المصطلح بلفظه في المثال، أما هنا فأذكر ما يصح - أو يمكن - جعله
تخريجاً للنازلة على فروع المذهب بغض النظر عن تسمية الحكم الذي توصل إليه المتمذهب
في مذهبه، وورود المصطلح.

(٣) قضاء الأرب (ص/ ٣٤٩-٣٥٠).

(٤) الفتاوى الكبرى الفقهية (١/ ٢٢٥).

المثال الثالث: صحة إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة.

إذا أبرم شخصان عقداً من العقود المالية عن طريق آلة اتصال حديثة، كالهاتف مثلاً، فهل يصحّ عقدهما؟

ذهب الدكتور علي القره داغي إلى صحة العقد؛ لأنّ الهاتف ينقل الصوت بوضوح، ولا يختلف الكلام من خلاله عن الكلام بدون واسطة سوى عدم رؤية أحدهما الآخر، ووجود فاصل بينهما، وخرج حكم المسألة ممّا ذكره محيي الدين النووي، إذ قرّر أنّ المتعاقدين لو تناديا وهما متباعداً، وتبايعا، صحّ البيع بلا خلاف^(١).

المثال الرابع: هل يجوز التعامل في المطاعم بالإطعام حتى الإشباع بمبلغ محدّد، دون تحديد لمقدار الطعام؟

أشار الدكتور محمد الجيزاني إلى إمكانية تخريج حكم المسألة على الحمامات التي أجازها العلماء؛ استحساناً^(٢)، علماً أنّ الناس يتفاوتون في استهلاك المياه، مع كون الأجرة مقدرة على الجميع^(٣).



(١) انظر: حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، بحث منشور في: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: السادس، (٩٢٨/٢-٩٢٩). وانظر قول النووي في: المجموع شرح المذهب (١٨١/٩).

(٢) انظر مسألة: (دخول الحمام) في: الفصول في الأصول للجصاص (٤٠/٢)، والمبسوط للسرخسي (١٩٣/١٢)، والمغني لابن قدامة (٣٠٥/١)، و(٢٤/٨)، والإنصاف (١٧/٦)، وحاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع (٣٩٥/٢).

(٣) انظر: فقه النوازل (٥١/١).

الباب الثاني:

الدراسة النقدية للتمذهب

وفيه تمهيد وأربعة فصول:

تمهيد: في الحاجة إلى المذاهب الفقهية

الفصل الأول: آثار التمذهب الإيجابية

الفصل الثاني: آثار التمذهب السلبية

الفصل الثالث: أسباب ظهور الآثار السلبية

الفصل الرابع: مشروع توحيد المذاهب الفقهية.

تمهيد:

في الحاجة إلى المذاهب الفقهية

ممّا لا شكّ فيه أنّ المذاهبَ الفقهيةَ المتبوعةَ طريقَ موصلٍ إلى معرفةِ الشريعةِ الإسلامية: في أصولها وفروعها.

ومَنْ أَحَسَّنَ سيرَه في دراسةِ المذهبِ، فإنَّه سيستفيدُ منه خيرَ فائدةٍ، ومَنْ لم يُحَسِّنِ السيرَ فيه، فسيقع في آثارِ التَّمْذِيبِ السَّلبيةِ.

ووجودُ بعضِ الآثارِ السَّلبيةِ التي وَقَعَ فيها بعضُ المتمذهبين؛ نتيجةً للتطبيقِ الخاطيِّ للتَّمْذِيبِ لا يدعو البتة إلى تركِ المذاهبِ المتبوعةِ، ولا إلى اعتبارِ الناسِ غيرِ محتاجين إليها، ولا أدلُّ على هذا مِنْ أَخْذِ أَكْثَرِ الناسِ بِهَا^(١).

ويمكنُ إبرازُ الحاجةِ إلى المذاهبِ الفقهيةِ المتبوعةِ في ضوءِ الآتي:

أولاً: أنّ مجموعَ ما في المذاهبِ الفقهيةِ المتبوعةِ يُمثِّلُ فقهَ الشريعةِ الإسلاميةِ مِنْ حيثُ الجملة^(٢)؛ فإنَّ هذه المدونات إضافةً إلى استيعابها أقوالَ الأئمةِ الأربعةِ وتلامذتهم، فإنَّها قد استوعبتُ المذاهبَ التي لم يُكتب لها البقاءُ، فتمكنَ معرفةُ فقه علماءِ السلفِ في طيِّ هذه المدونات^(٣).

ثانياً: سيفوتُ مَنْ لم يتفقه في الشريعةِ الإسلاميةِ عن طريقِ أحدِ مذاهبِها المتبوعةِ خيرٌ كثيرٌ، وسينقصُ علمُه بها بمقدارِ ما فاته مِنْ تَعَلُّمِ ما في المذاهبِ^(٤).

(١) انظر: الفوائد البهية لعبدالحى الكتوني (ص/٩).

(٢) انظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص/٣٧).

(٣) انظر: المذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي (١/١٩).

(٤) انظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص/٣٧).

ثالثاً: يُعَدُّ التفقه في الدين عن طريق التَّرقِّي في طلب العلم في المذهب الفقهي مِنْ أَسْلَمَ الطُّرُقِ وَأَقْصَرَهَا وَأَفْضَلَهَا؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَ الْمَذْهَبِ خَدَمُوا مَذْهَبَهُمْ بَكِتَابَةِ مَسَائِلٍ عِلْمِيَّةٍ: الْفَقْهُ وَأَصُولُهُ عَلَى أُسُسٍ مِنْهَجِيَّةٍ، تَضَمَّنَتْ لِمَحْضِلِهَا الْفَهْمَ الشُّمُولِيَّ؛ إِذْ رُتِّبَتْ مَسَائِلُ هَذَيْنِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَوْفَلَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ تَرْتِيباً مُتَنَاسِقاً، بَحِثٌ يَسْهُلُ فَهْمُهَا وَاسْتِيعَابُهَا، وَيَسْهُلُ أَيْضاً الرَّجُوعُ إِلَيْهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ^(١).

رابعاً: حَوَتْ مَدَوِّنَاتُ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ كَثِيراً مِنَ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ، مَخْدُومَةً بِبَيَانِ حُكْمِهَا، وَدَلِيلِهَا وَأَصْلِهَا وَقَاعِدَتِهَا، وَفِي تَرْكِ هَذِهِ الثَّرْوَةِ الْفَقْهِيَّةِ خَسَارَةٌ كَبِيرَةٌ.

وأيضاً: ففي هذه الثروة العظيمة تسهيلٌ للاجتهاد لدى الفقيه، وخاصةً في العصور التالية لمراحل اكتمال تدوين المذاهب^(٢).

خامساً: بَيَّنَتْ كُتُبُ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ طَرَائِقَ الْاجْتِهَادِ، وَقَوَاعِدَ الْاسْتِنْبَاطِ مِنْ خِلَالِ مَا كُتِبَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مِنْ وَجْهَاتِ نَظَرٍ كُلِّ مَذْهَبٍ^(٣).

سادساً: الْضَّرُورَةُ قَائِمَةٌ لِمَعْرِفَةِ مَا دَوَّنَهُ عُلَمَاءُ الْمَذَاهِبِ مِنْ أَحْكَامٍ فِي الْفَقْهِ وَأَصُولِهِ؛ لِثَلَا يَخْرُجَ النَّازِرُ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَقْوَالِهِمْ.

ومع أنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ قَائِمَةٌ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَغْنِي عَدَمَ تَوَجُّهِ النِّقْدِ إِلَى تَصْرِفَاتِ بَعْضِ الْمُتَمَذِّهِينَ بِهَا، وَلَا يَغْنِي - أَيْضاً - التَّسْلِيمُ بِكُلِّ مَا حَوَتْهُ الْمَذَاهِبُ الْفَقْهِيَّةُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَمَا بَثَّ عُلَمَاؤُهَا مِنْ آرَاءٍ فِي مَصْنَفَاتِهِمْ^(٤).

(١) انظر: المدخل الفقهي للدكتور خليفة با بكر، وزميله (ص/٣٠١).

(٢) انظر: المذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي (١٩/١).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) لأبي إسحاق الشاطبي في كتابه: الموافقات (١٣٩/١-١٥٤) كلامٌ نافعٌ في بيان أنفع الطرق الموصلة إلى التفقه في الشريعة، وَذَكَرَ بَعْضَ الْإِتْقَادَاتِ الْمَوْجُوهَةِ إِلَى بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَذْهَبِيَّةِ.

الفصل الأول:

آثار التمدد الإيجابية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: ظهور المناظرات الفقهية

المبحث الثاني: ازدهار النشاط في مجال التأليف

المبحث الثالث: تجنب الآراء الشاذة

المبحث الرابع: الإلمام الشمولي بالمسائل الفقهية، والأصولية

المبحث الخامس: دعم سبيل الارتقاء إلى مقام الاجتهاد

المبحث السادس: تجنب التناقض في الاختيار بين الأقوال

المبحث السابع: بروز فن الفروق الفقهية، والأشباه والنظائر

تمهيد

لقد كان للمذهب آثارٌ إيجابيةٌ ظَهَرَتْ بين صفوفٍ كثيرٍ من المتمذهبيين انعكست بصورةً جيّدةً على الحالة العلمية في العصور التي ازدهرت فيها هذه الآثار^(١)، وقبل الدخول في مباحث الفصل الأول أحبُّ أن أُبين أمرين:

الأمر الأول: أن المذهب أسهم في نشأة الآثار الإيجابية، بغض النظر أكان المذهب السبب الوحيد في نشأتها، أم لا؟
الأمر الثاني: أن الآثار الإيجابية قد تُوجد في عصرٍ دون عصرٍ، وفي قُطرٍ دون قُطرٍ.



(١) يقول الدكتور عبد الله التركي في كتابه: المذهب الحنبلي (١/١٩): «ارتبطت كلمة: (المذهب) في أذهان البعض بتلك الآثار السلبية التي أورثتها بعض التعصبات المذهبية لفقهاء المسلمين، وحفلت بها بعض التراجم والردود والمناظرات والتأليفات المختلفة... وقد أخفى هذا الارتباط ما كان للمذاهب الفقهية من فضلٍ على المسلمين، وخدمةٍ لشريعتهم».

المبحث الأول:

ظهور المناظرات الفقهية

من الآثار الإيجابية المهمة للتمذهب: ظهور المناظرات والمساجلات الفقهية والأصولية بين أرباب المذاهب المختلفة؛ بُغْيَةً الاستدلال للمذهب والانتصار له بإبراز أدلته، وإظهارها^(١).

وقد عُرِّفَت المناظرة في الاصطلاح بعدة تعريفات، ساقَ طَرَفًا منها إمام الحرمين الجويني في كتابه: (الكافية في الجدل)^(٢)، وقد انتهى إلى تعريفها بأنها: «إظهار المتنازعين مقتضى نظريتهما على التدافع والتنافي في العبارة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة، والدلالة»^(٣).

وقد يقول قائل: إنَّ العلماء السابقين جَمَعُوا الأدلة، وما وَرَدَ عليها من الاعتراضات، فليس في المناظرة مزيدٌ فائدةٍ للتَّسَاعُ في الاستدلال^(٤).

أجاب عن هذا السؤال الوزير ابن هبيرة بما مفاده: على فرض التسليم بأنَّ العلماء السابقين جمعوا الأدلة، فإنَّ لإقامة المناظرة فائدةً للمناظر نفسه في إعادة محفوظه، ودراسة ما عَلِمَهُ^(٥).

وللمناظرة فوائد أخرى متعددة، وليس المقام مَتَسِعًا للحديث عنها^(٦).

(١) انظر: المتخل في الجدل للغزالي (ص/ ٣٦٠)، والمدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شليبي (ص/ ١٣٢)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمان (ص/ ٣٢٢).

(٢) انظر: (ص/ ١٩-٢١).

(٣) الكافية في الجدل (ص/ ٢١).

(٤) انظر: المسودة (٢/ ٩٥٨)، وأصول الفقه لابن مفلح (٣/ ١٤١٣)، والتحبير (٧/ ٣٧٠٢).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر بعض فوائد المناظرات في: أصول الجدل والمناظرة للدكتور حمد العثمان (ص/ ١٦٥-١٨٤).

ولا شك في أنَّ المناظراتِ مظنةً لبيان الأدلة، والاعتراضِ على الضعيف منها، وهذا الأمرُ يجعلُ المذهبَ حريصاً على معرفة أدلة مذهبه واستقصائها، وردَّ الاعتراضاتِ الموجهة إليها، ومعرفة أدلة مخالفه، والاعتراضاتِ الموجهة إليها.

وقد كانت المناظراتُ قائمةً بين الأئمة المجتهدين قبل استقرار المذاهبِ الفقهية^(١)، وبَعْدَ استقرارها سارَ أتباعُ الأئمة على مناظرة مخالفينهم، فأسهموا في شيوع المناظرات وكثرتها^(٢).

يقولُ ابنُ خلدون: «وقاسموا - أي: علماء الشافعية - الحنفية في الفتوى والتدريس في جميع الأمصار، وعظمت مجالس المناظرات بينهم، وشجنت كتب الخلافات بأنواع استدلالاتهم»^(٣).

ويقولُ - أيضاً - «جرت بينهم - أي: بين أتباع المذاهب الأربعة - المناظرات في تصحيح كل منهم مذهب إمامه، تجري على أصول صحيحة، وطرائق قويمه، يحتج بها كل على مذهبه الذي قلده وتمسك به»^(٤).

(١) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (١١٣/٢ - ١٢٩)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٩٥٣/٢ وما بعدها، ١١٣٧)، والقواعد الكبرى للعز ابن عبد السلام (٢٧٥/٢)، وتنبيه الرجل العاقل لابن تيمية (٤/١)، وسير أعلام النبلاء (١٠١٦-١٧)، و(١٩٧/١١)، وعلم الجدل في علم الجدل للطوفي (ص/٢٠٩-٢٤٠)، والتجبير (٣٦٩٨-٣٦٩٩)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٣٣)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١٣٢)، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد النبهان (ص/٣٨٤)، والمجديد في تاريخ الفقه للدكتور محمد مصطفى (ص/٢٣٥ وما بعدها)، والجدل عند الأصوليين للدكتور مسعود فلوسي (ص/٥٨ - ٧٩)، والمدخل في التعريف بالفقه للدكتور عبد المجيد مطلوب (ص/١٠٥)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد محجوبي (ص/٢٤٥).

(٢) انظر: الفكر السامي لمحمد الحجوي (٣/١٤٤، ١٤٧)، والمدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شلبي (ص/١٣٢)، وفقه إمام الحرمين للدكتور عبد العظيم الديب (ص/٥٢١).

(٣) مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٥٣).

(٤) المصدر السابق (٣/١٠٦٧).

وقد كان لهذه المناظرات تأثيرٌ في حيوية الفقه، وغزارة مسائله^(١)، وإظهار الفروق بين ما تشابه من مسائله التي تختلف أحكامها، وتقييد بعض الأقوال المذهبية أو تخصيصها^(٢).

يقول بدر الدين الزركشي عن أحد أنواع الفقه: «معرفة الجمع والفرق، وعليه جلُّ مناظرات السلف، حتى قال بعضهم: الفقه: فرق وجمع»^(٣).

وقد أسهم المتمذهبون في تأصيل علم الجدَل، وفصلوا القول في مسائله، وفي الاعتراضات الموجهة إلى الأدلة، وبِمَ يكون الانقطاع؟ بأمرين:

الأمر الأول: ما بثّه العلماء في مؤلفاتهم الأصولية من حديث عن الجدَل، وعن الاعتراضات الواردة على الأدلة^(٤).

الأمر الثاني: ما ألّفه العلماء من مدونات في آداب المناظرة، وعِلَمِ الجدَل، والاعتراضات على الأدلة^(٥).

وأسهم المتناظرون في مناظراتهم في بيان مآخذ الأئمة، وتحريـ

(١) انظر: الفقه الإسلامي ومدارسه لمصطفى الزرقا (ص/ ١٠٠).

(٢) انظر: المدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شلي (ص/ ١٤٠).

(٣) المتنور في القواعد (١/ ٦٩). وانظر: عِلَمِ الجدَل للطوفي (ص/ ٧١).

(٤) لا تخلو أكثر الكتب الأصولية من الحديث عن مسألة: (قواعد القياس)، وهناك من تحدث عن الجدَل في كتابه الأصولي، وممن ضمّن كتابه الأصولي حديثاً عن الجدَل ومسائله: القاضي أبو يعلى في: العدة (١/ ١٨٤)، و(٥/ ١٥٣٥-١٥٣٦)، وأبو الخطاب في: التمهيد في أصول الفقه (١/ ٥٨)، وابن عقيل الحنبلي في: الواضح في أصول الفقه (١/ ٢٩٨-٤٣٢)، وابن مفلح في: أصول الفقه (٣/ ١٤١٧-١٤٢٨)، وأبو الحسن المرداوي في: التحرير (٧/ ٣٦٩٤-٣٧٣٦).

(٥) يقول إمام الحرمين الجويني في فاتحة كتابه: الكافية في الجدَل (ص/ ١): «سألت - وفكك الله لطلب الحسنة، وأعانك على سبيل الخيرات - أن أجمع طرُقاً من الكلام في النظر لا يستغنى عنه في مناظرة أهل الزمان...». وانظر: مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٠٦٨)، وتاريخ الجدَل لمحمد أبو زهرة (ص/ ٢٩٩)، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص/ ٣-٤)، وآثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/ ٢٣٥)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/ ٣٣٤)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور حسن الشاذلي (ص/ ٣١٢-٣١٣)، وبلوغ =

مواطن اتفاقهم، ومواقع اجتهادهم^(١).

ولمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَازِلِينَ يُرْسِلُ عِنَانَهُ فِي الْاِحْتِجَاجِ
وَالْجَوَابِ احْتِجَاجًا فِي مَنَظَرَاتِهِمْ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ؛ لِإِقَامَةِ دَلِيلِ
الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْوُجُوهِ الصَّحِيحِ، وَالْإِجَابَةِ عَنِ الْاِعْتِرَاضَاتِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَيْهَا^(٢).

وَقَدْ تَكُونُ الْمَنَازِرَةُ بَيْنَ شَخْصَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَدْ تَكُونُ كِتَابِيَّةً، بَأَنَّ
يُدَوِّنُ الْمُؤَلِّفُ قَوْلَهُ وَأَدْلَتَهُ وَاعْتِرَاضَاتِ الْمَخَالَفِ عَلَى هَيْئَةِ الْمَنَازِرَةِ^(٣).

وَيَتَحَدَّثُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَبُو زَهْرَةَ عَنْ أَثَرِ الْمَنَازِرَاتِ فِي عِلْمِ أُصُولِ
الْفَقْهِ بِكَلَامٍ جَيِّدٍ، فَيَقُولُ: «إِنَّ عِلْمَ أُصُولِ الْفَقْهِ الَّذِي غَرَسَ غَرْسَهُ الْإِمَامُ
الشَّافِعِيُّ، لَمْ يَضَعْفْ بَعْدَهُ، حَتَّى فِي عَصُورِ التَّقْلِيدِ الَّتِي غُلِقَ فِيهَا بَابُ
الْاِجْتِهَادِ، بَلْ نَمَّا وَتَرَعَرَعَ! وَإِنَّ الشَّغْفَ بِالْجَدَلِ وَالْمَنَازِرَةَ فِي الْفَقْهِ - وَقَدْ
قُبِدَ بِالْمَذْهَبِ عِنْدَ الْمُقَلِّدِينَ فِي الْفُرُوعِ - وَجَدَ مُتَنَفِّسًا فِي أُصُولِ الْفَقْهِ فِي
تَحْقِيقِ نَظَرِيَّاتِهِ، وَتَحْرِيرِ قَوَاعِدِهِ، وَتَشْعِيبِ مَسَائِلِهِ، وَكَأَنَّمَا الْفُقَهَاءُ إِذْ قَبِدُوا
أَنْفُسَهُمْ فِي الْفُرُوعِ، قَدْ أَطْلَقُوا لَهَا الْحَرِيَّةَ فِي الْأُصُولِ»^(٤).

= الأمانى للدكتور الحسن العلمي (ص/ ١٦٥)، والفقہ الإسلامي للدكتور سليمان العطوي (١/ ١١٥).

وهناك كتب متعددة تحدثت عن المناظرة، والجدل والاعتراض على الأدلة، منها: التقريب
لحد المنطق لابن حزم (في آخره حديث عن المناظر، ص/ ٥٨٦ وما بعدها)، والمنهاج في
ترتيب الحجج لأبي الوليد الباجي، والمعونة في الجدل لأبي إسحاق الشيرازي، والملخص
في الجدل له، والمنتخل في الجدل لأبي حامد الغزالي، والجدل لابن عقيل الحنبلي،
والإيضاح لقوانين الاصطلاح لأبي محمد ابن الجوزي، وعلم الجدل في علم الجدل
للطوفي، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي.

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٠٦٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ١٠٦٧-١٠٦٨)، والمدرسة الفقهية المالكية بالعراق للدكتور
عبد المنعم التمساني، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب المالكي (١/ ٤٥٩).

(٣) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور ناصر الطريفي (ص/ ٨٧).

(٤) الشافعي - حياته وعصره (ص/ ٣٠٦). وانظر: المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/ ٢٠٩).

وتحدّث الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور عن أثر المناظرات والجدل على نشأة علم أصول الفقه، فقال: «إنَّ علومَ الشريعة لما دُوِّنتْ وهُدِّبَتْ، وظَهَرَ المجتهدون الذين دُوِّنتْ مذاهبُهُم، نَشَأَ الخلافُ والجدلُ في الاحتجاج والمناظرة بين الفقهاء، فتولَّدَ مِنَ العقولِ قواعدُ نظريةٍ في الجدلِ تفرَّعتْ تدريجياً حتى صارت علماً يُعبَّرُ عنه بعلمِ أصولِ الفقه...»^(١).

وبعد استقرار قواعد أصول الفقه صارت هذه القواعد عمدة لأصحاب المناظرات؛ ليصحَّح كلٌّ مِنَ المتناظرين مذهبَ إمامه، وليُثبِت بناءه على أصولٍ صحيحة، وطرائقٍ قويمه^(٢).

ولم يؤثِّر القولُ بإغلاق باب الاجتهاد على شيوع المناظرات، بل إنَّ الأمرَ سارَ على العكس؛ إذ إنَّ المناظرات قد شاعت وانتشرت في العصور التي قيل فيها بإغلاق باب الاجتهاد شيوعاً كبيراً^(٣).

وكانت العلوم التي يتناظر فيها العلماء متعددة، ويأتي على رأسها: علم الفقه وعلم أصول الفقه، بمختلف مسائل هذين العلمين^(٤).

وإذا كان الأصل في المناظرات أن تقوم بين أرباب المذاهب الفقهية المختلفة؛ لأنَّ الدافع لها تباين المذاهب^(٥)، فإنَّ هذا الأمر لم يكن مانعاً

(١) أليس الصبح بقريب (ص/٤٠). وانظر: ظاهرة الانتصار للمذهب عند القاضي عبد الوهاب للدكتور محمد المصلح، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب المالكي (٣٥٩/٥).

(٢) انظر: بلوغ السؤل لمحمد مخلوف (ص/٩).

(٣) انظر: تاريخ الجدل لمحمد أبو زهرة (ص/٢٩٨)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٣٤).

(٤) انظر: المعيار المعرب للونشريسي (٦/٣٨٧ وما بعدها)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١٣٢)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الحصري (ص/٢١١)، ومقدمة تحقيق القواعد للمقري (١/٣٨)، والمدرسة الفقهية المالكية بالعراق للدكتور عبد المنعم التسماني، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب المالكي (١/٤٥٩)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور حسن الشاذلي (ص/٢٩٠)، وتاريخ التشريع للدكتور أحمد العلياني (ص/٢١١).

(٥) انظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب للدكتور توفيق الإدريسي (ص/٨٤٨).

من قيام مذهب المذهب الواحد بالمناظرة في بعض المسائل الماثلة في مذهبهم، سواء أكانت في الفقه، أم في أصوله^(١)؛ ولعل من الدوافع لهم تحقيق القول في مذهبهم.

وبلغ من اهتمام أتباع المذاهب بإقامة المناظرات بينهم أنهم كانوا يعقدونها في المساجد والبيوت، ومجالس الخلفاء، وكانوا يُخيّون مواسم الحج، وأيام العزاء بالمناظرات التي تدور عادة في الاستدلال والدفاع عن المذهب وإمامه^(٢).

وإذا كان الدافع في كثير من مناظرات أرباب المذاهب ومساجلاتهم الرغبة في إظهار أدلة المذهب وحججه، وبيان صحتها، وتزييف أدلة المخالفين، مع قصد الوصول إلى القول الراجح^(٣)، وردّ المخالف إلى

(١) جاء في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤/٥) في ترجمة القاضي أبي عمر محمد بن يوسف أنه «كان يتناظر بين يديه أئمة المذهب».

وانظر في الموضوع ذاته: المصدر السابق (١٨١/٦)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٠٩/٥)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (٣٦٥/١)، والمعيان المعرب للنوشرسي (٣٨٧/٦)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٢٤٧/٣-٢٤٨)، وتطور المذهب المالكي في الغرب لمحمد بن حسن شريحيلي (ص/٢٦٢-٢٦٣)، والمذهب المالكي لمحمد المامي (ص/٨١-٨٢).

(٢) انظر: أبو حنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٠)، وتاريخ المذاهب الإسلامية له (ص/٤٦٥)، وتاريخ الجدل له (ص/٢٩٨)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٣٤)، وضحى الإسلام لأحمد أمين (٣/١٣١)، والمدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شلبي (ص/١٣٢)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائيس (ص/١٣٢)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/٢١٠)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور حسن الشاذلي (ص/٢٩٠)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد حسين (ص/١٣١، ١٤٩).

(٣) انظر: شرح ابن ملك على المنار (ص/٨٢٥)، وظاهر الانتصار للمذهب عند القاضي عبد الوهاب للدكتور محمد المصلح، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب المالكي (٣٥٩/٥)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمان (ص/٣٢٢)، والمدخل إلى الفقه الإسلامي للدكتور محمود الطنطاوي (ص/١٥٣)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الحصري (ص/٢١١)، والمدخل إلى دراسة الفقه لعبد المجيد الديباني (ص/١٦٧)، والجديد في تاريخ الفقه للدكتور محمد مصطفى (ص/٢٣٥).

الصواب بطريقٍ ودليلٍ يعرفه^(١): فَإِنَّ هَذَا لَا يَغْنِي خَلَوْ المَنَاطِرَاتِ مِنْ بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ^(٢)، فَلَقَدْ كَانَ يَتَخَلَّلُ بَعْضُهَا شَيْءٌ مِنَ الْجُمُودِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالتَّعَصُّبِ لَهُ، وَالْقَدَحِ فِي الْمَخَالَفِ، وَالتَّمَسُّكِ بِالْمَذْهَبِ وَإِنْ خَالَفَ الدَّلِيلَ، وَالمَنَاطِرَةَ فِي مَوْضُوعَاتٍ قِيمَتُهَا الْعِلْمِيَّةُ قَلِيلَةٌ، فَشَوَّتْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ الْمَقْصَدَ الْعِلْمِيَّ مِنَ الْمَنَاطِرَاتِ^(٣).

وكذلك قد يقومُ بالمناظرة مَنْ لَا يُحْسِنُ شَيْئاً فِي الْعِلْمِ^(٤)، وَفِي دُخُولِ أَمْثَالٍ هَؤُلَاءِ فِي بَابِ الْمَنَاطِرَةِ سَلْبٌ لِلْمَنَاطِرَةِ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ فَوَائِدِهَا.

يقولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِي: «لَا يَجُوزُ التَّعَصُّبُ إِلَى الْمَذَاهِبِ بِالِانْتِصَابِ لِلِانْتِصَارِ بِوَضْعِ الْحِجَاجِ، وَتَقْرِيْبِهَا عَلَى الطَّرِيقِ الْجَدْلِيَّةِ، مَعَ اعْتِقَادِ الْخَطَا، أَوْ الْمَرْجُوحِيَّةِ عِنْدَ الْمَجِيبِ، كَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْخِلَافِ...»^(٥).

(١) انظر: الموافقات (٤١٥/٥)، وأدب الدنيا والدين للماوردي (ص/٦٨).

(٢) انظر: أدب الدنيا والدين للماوردي (ص/٧٢).

(٣) انظر: أبو حنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٠)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (٢٠٩/١)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٢٢٢)، وفقه إمام الحرمين للدكتور عبدالعزيز الديب (ص/٥٢١)، والمدخل إلى دراسة الفقه لعبدالمجيد الديباني (ص/١٦٩)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الحصري (ص/٢١١-٢١٢)، وتاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/٣٠٥)، وظاهر الانتصار للمذهب عند القاضي عبدالوهاب للدكتور محمد المصلح، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب المالكي (٣٥٩/٥)، والجديد في تاريخ الفقه للدكتور محمد مصطفى (ص/٢٣٩)، والمدخل في التعريف بالفقه للدكتور عبدالمجيد مطلوب (ص/١٢٢)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١١١)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد محجوبي (ص/٢٤٥)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٧٠)، والفقه الإسلامي للدكتور سليمان العطوي (١١٥/١).

ولمعرفة هل يثاب المناظر في مناظرته، انظر: قواعد الأحكام للعز ابن عبدالسلام (١٩٦/١) - (١٩٧).

(٤) يقول أبو الحسن الماوردي في: أدب الدنيا والدين (ص/١٠٩): «رَأَيْتُ رَجُلًا يَنَاطِرُ فِي مَجْلِسِ حَفْلٍ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْخَصْمُ عَلَيْهِ بِدَلَالَةٍ صَحِيحَةٍ، فَكَانَ جَوَابُهُ عَنْهَا أَنْ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ دَلَالَةٌ فَاسِدَةٌ؛ وَوَجْهَ فَسَادِهَا: أَنَّ شَيْخِي لَمْ يَذْكُرْهَا، وَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ فَلَا خَيْرَ فِيهِ! فَأَمْسَكَ عَنْهُ الْمُسْتَدَلَّ تَعْجَبًا...».

(٥) القواعد (٣٩٧/٢). وانظر: الفكر السامي لمحمد الحجوي (٣/١٤٥).

ولم تخلُ بعض المناظرات التي لم تَسَلَمْ مِنْ داءِ التعصبِ مِنْ فوائد المناظرة الأخرى، وَمِنْ بعض الطرائفِ الفقهية، واللطائفِ العلمية^(١).

يقولُ تاجُ الدين ابنُ السبكي: «إِنَّ ما يَقَعُ في المغالطاتِ والمغالباتِ في مجالسِ النظرِ، يحصلُ به مِنْ تعليمِ إقامةِ الحُجَّةِ، ونشرِ العِلْمِ، وبعثِ الهممِ على طلبهِ ما يعظمُ في نظرِ أهلِ الحقِّ»^(٢).

ويقولُ الشيخُ محمدُ السائس عن حالِ بعضِ المناظراتِ: «بَعْدَ أَنْ كَانَ الجدلُ يُقَصَّدُ للوصولِ إلى الحقِّ فحسب، أصبحَ يُستخدمُ لمجردِ التغلبِ على الغيرِ»^(٣)، ومعولاً يَهْدِمُ به كُلُّ فريقٍ ما يخالفُ مذهبه، فانحرفَ عن طريقته الأولى، وخُشِرَ فيه ما لا يتصلُ بجوهرِ الموضوعاتِ»^(٤).

ويمكنُ القولُ: إِنَّ الحكمَ على المناظرةِ مدحاً، أو ذمّاً تابعٌ لغرضِ المناظرِ منها:

■ إنْ كان غرضُ المناظرِ مِنَ المناظرةِ: إثراءُ الاستدلالِ، وردُّ الاعتراضاتِ عن أدلةِ مذهبه السالمة منها، وإظهارَ ما ترجَّحَ عنده، فهي ممدوحة.

(١) انظر: أبو حنيفة - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٠)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (٢٠٩/١)، والمدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شلبي (ص/١٤٠)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٢٢٢)، ومقدمة في دراسة الفقه له (ص/٢٣٠)، وفقه إمام الحرمين للدكتور عبدالعظيم الديب (ص/٥٢١)، والمدخل إلى دراسة الفقه لعبدالمجيد الديباني (ص/١٦٩)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الحصري (ص/٢١١-٢١٢)، وتاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/٣٠٥)، وظاهر الانتصار للمذهب عند القاضي عبدالوهاب للدكتور محمد المصلح، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب المالكي (٣٥٩/٥)، والجديد في تاريخ الفقه للدكتور محمد مصطفى (ص/٢٣٩)، والمدخل في التعريف بالفقه للدكتور عبدالمجيد مطلوب (ص/١٢٢)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١١١)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد محجوبي (ص/٢٤٥)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٧٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/٦٢).

(٣) في المطبوع من تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١٣٢): «التغير»، وهو خطأ مطبعي، ولعل الصواب المثبت.

(٤) المصدر السابق (ص/١٣٢-١٣٣).

■ وإن كان غرضه من مناظرته نصرته المذهب، وإفحام المناظر، بغض النظر عما أيده الدليل ورجحه، فهي مذمومة^(١).

ويتحدث أبو حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) عن حال بعض المتناظرين في مناظراتهم في عصره، فيقول: «تَرَكَ النَّاسُ... فنونَ العلم، وانثالوا^(٢) على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة على وجه الخصوص، وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد - رحمهم الله تعالى - وغيرهم، وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع، وتقرير علل المذاهب، وتمهيد أصول الفتاوى، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات، وربّوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات - وهم مستمرون عليه إلى الآن، ولسنا ندري ما الذي يُحدث الله فيما بعدنا من الأعصار؟! - فهذا الباعث على الإكباب على الخلافات والمناظرات لا غير...»^(٣).

ثم ساق أبو حامد ثمانية شروط للحكم على المناظرة بأنها جائزة^(٤)، وساق أيضاً الآفات المترتبة عليها إن كان قصد المتناظرين الغلبة، وإفحام

(١) انظر: الكافية في الجدل لإمام الحرمين (ص/ ٢٢-٢٣).

(٢) انثالوا: انصبوا. انظر: لسان العرب، مادو: (نث)، (١١/ ٦٤٥).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٧١). وانظر: الدر النضيد في أدب المفيد للغزي (ص/ ٢٢٦)، وحجة الله البالغة للدهلوي (١/ ٤٦٩-٤٧٠)، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/ ٢٧٨)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٣/ ١٤٥)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/ ٣٣٤ - ٣٣٥).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٧٢-٧٥). وقد ساق عدد من المؤلفين الشروط التي ذكرها الغزالي، انظر على سبيل المثال: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/ ٢٨٢-٢٩٢)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٣/ ١٤٥-١٤٧)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/ ٣٣٥ - ٣٣٨)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/ ٢١٠-٢١١)، والمذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/ ١٨٢-١٨٣)، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد النبهان (ص/ ٣٤٨-٣٤٩)، والجديد في تاريخ الفقه للدكتور محمد مصطفى (ص/ ٢٣٩)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور حسن الشاذلي (ص/ ٣١٢)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/ ١٢٥)، وبلوغ الأمان للدكتور الحسن العلمي (ص/ ١٦٦)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/ ١٧٠).

الخصم^(١).

وقد حذر أبو الوفاء ابن عقيل من إيراد بعض الاعتراضات التي لا معنى لها سوى قصد قتل المناظر^(٢)، فقال: «قل أن يُفْلِحَ مَنْ تَرَكَ التَّحْقِيقَ تعويلاً على أمثال هذه التزاويق^(٣) التي لا بقاء لها، وقل أن ينتهي مَنْ سَلَكَ ذلك إلى مقامات الأئمة، والله يكفي غوائل الطُّباع، وشرور النفس، وغلبات الأهواء بمته وكرمه»^(٤).

ويقول الوزير ابن هبيرة في الموضوع ذاته: «أما اجتماع الجمع منهم - أي: من المتناظرين - متجادلين في مسألة، مع أن كل واحد منهم لا يطمع في أن يرجع خصمه إليه إن ظهرت حجته، ولا هو يرجع إلى خصمه إن ظهرت حجته عليه، ولا فيه عندهم فائدة ترجع إلى مؤانسة، ولا إلى استجلاب مودة، ولا إلى توطئة القلوب لوعي الحق، بل هو على الضد من ذلك: فإنه مما قد تكلم فيه العلماء، وأظهروا من عواره ما أظهروا...»^(٥).

أمثلة لبعض المناظرات التي جرت بين أرباب المذاهب^(٦):

المثال الأول: نقل ابن العربي المالكي مناظرة حضرها، فقال: «ورد علينا بالمسجد الأقصى سنة سبع وثمانين وأربعمائة فقيه من عظماء أصحاب

(١) انظر: إحياء علوم الدين (١/٧٦-٨٠). وقد ساق عدد من المؤلفين الآفات التي ذكرها الغزالي، انظر على سبيل المثال: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/٢٩٣، ٣٠٢)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٣/١٤٥)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٣٨-٣٤٠).

(٢) قتل المناظر: صرفه وليه عن رأيه. انظر: القاموس المحيط، مادة: (قتل)، (ص/١٣٤٥).

(٣) التزاويق: جمع تزويق، وهو: التزيين والتحسين. انظر: المصدر السابق، مادة: (زوق)، (ص/١١٥١).

ومن أمثلة التزاويق التي ذكرها ابن عقيل: بعض الألفاظ التي يُقصدُ بها قطع المناظر في أول وهلة وأول كلمة.

(٤) الواضح في أصول الفقه (١/٤٣١-٤٣٢).

(٥) نقل كلام ابن هبيرة تقي الدين ابن تيمية في: المسودة (٢/٩٥٨ - ٩٥٩).

(٦) ورد في تراجم علماء المذاهب الفقهية وصف بعضهم بالمناظر، انظر على سبيل المثال: =

أبي حنيفة^(١)... فحضرنا في حرم الصخرة المقدسة - طهرها الله - معه، وشهد^(٢) علماء البلد، فسُئِلَ على العادة عن قتل المسلم بالكافر؟ فقال: يُقتلُ به قصاصاً. فطولب بالدليل، فقال: الدليل عليه: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٣)، وهذا عامٌ في كلِّ قتل.

فانتدب معه للكلام فقيه الشافعية بها، وإمامهم: عطاء المقدسي^(٤)، وقال: ما استدللَّ به الشيخ الإمام لا حُجَّةَ له فيه مِنْ ثلاثة أوجه^(٥)، وساق الأوجه، ثم ردَّ الفقيه الحنفي على استدلالاته مخالفه^(٦).

المثال الثاني: ما ذكره ابنُ العربي - أيضاً - مِنْ مناظراته للظاهرية في دفاعه عن موطأ إمامه الإمام مالك، بقوله: «إِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى جَمْعِ هَذَا الْمَجْمُوعِ - أَي: كتابه: (المسالك في شرح موطأ مالك) - بِمَا فِيهِ إِنَّ

= ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/٣١٢)، و(٥/٢، ٣٤، ٢٥٧، ٢٦٥)، و(٦/٢٦٨)، و(٧/٢٤٩)، و(٨/١٦٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٩٣)، و(١٨/٥٥٠)، و(١٩/١١٦)، و(٢١/٢٠٨)، و(٢٢/١٧٠)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٢٣٩، ٤٥٠)، والجواهر المضية للقرشي (١/٩٦)، و(٣/٥٤٨)، وطبقات الشافعية لابن كثير (١/١٣٠)، و(٢/٥٠٩)، و(٦٠٨، ٦٢٥، ٦٤٧، ٧٧١)، والذيل على طبقات الحنابلة (١/٣٢٦، ٣٦٤، ٣٨٨، ٤٢٨)، و(٤٤٨)، و(٤/١٥٠، ٣١١، ٣٢٣، ٤٩٨)، والدباج المذهب لابن فرحون (١/١٥٨)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٣٤٧، ٣٦٥)، و(٢/٧٧، ١٥٩، ١٧٨)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/٤٤٥)، والمنهج الأحمد للعليمي (٣/٧٥، ١٢٦، ١٦٦)، و(١٧٤)، و(٤/٩٨، ٢٤٦، ٢٦٢)، والسحب الوابلة لابن حميد (٣/٩٣٣)، والفوائد البهية لعبدالحى الكنوي (ص/٢٢٧، ٢٣٦).

(١) هو: الزوزني.

(٢) شَهِدَ بمعنى: حضر. انظر: القاموس المحيط، مادة: (شهد)، (ص/٣٧٢).

(٣) من الآية (١٧٨) من سورة البقرة.

(٤) هو: عطاء المقدسي أبو الفضل، يقول عنه جمال الدين الإسني في: طبقات الشافعية (٢/٤١٣): «ذكره أبو بكر ابن العربي في كتابه: (النفيس)، فقال: كان شيخ الشافعية بالمسجد الأقصى فقهاً وعلماً، وشيخ الصوفية طريقة، وكان موجوداً في حياة الشيخ نصر المقدسي». ونصر المقدسي كان حياً سنة ٤٨٠ هـ. انظر: المصدر السابق (٢/٣٩٠).

(٥) أحكام القرآن (١/٦٣).

(٦) المصدر السابق (١/٦٣-٦٤).

شاء الله كفايةً وقنوعاً، أمورٌ ثلاثة؛ وذلك أنه ناظرٌ يوماً جماعةً من أهل الظاهر الحزمية - الجهلة بالعلم والعلماء، وقلة الفهم! - على موطأ مالك بن أنس، فكلَّ عابه، وهَزَأَ به. فقلت لهم: ما السبب الذي عِثْمُوهُ من أجله؟ فقالوا: أمورٌ كثيرة: أحدها: أنه خَلَطَ الحديث بالرأي. والثاني: أنه أدخل أحاديث كثيرةً صحاحاً، وقال: ليس العملُ على هذه الأحاديث. والثالث: أنه لم يفرِّق بين المرسل من الموقوف^(١)، والمقطوع^(٢) من البلاغ^(٣)، وهذا من إمام - قد صحتْ عندكم إمامته في الفقه والحديث - نقيصة!...»^(٤).

المثال الثالث: ذَكَرَ عبدُ الله العلوي مناظرةً جَرَتْ لابنِ رشيدٍ مع أحدٍ

(١) الموقوف: ما أسند إلى الصحابي من قوله، أو فعله، أو تقريره، ولا يوجد ما يدلُّ على رفعه. انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص/٢٠٩)، والمعيار في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتاج الدين التبريزي (١٨/١)، ونزهة النظر لابن حجر (ص/١٤٨)، وفتح المغيث للسخاوي (١٨٧/١)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١٢٦/١).

(٢) المقطوع: ما أسند إلى التابعي من قوله، أو فعله، أو تقريره. انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص/٢٠٩)، والمعيار في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتاج الدين التبريزي (١٧/١)، ونزهة النظر لابن حجر (ص/١٥٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٩١)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢٦٥/١).

(٣) البلاغ: عبارة يستعملها بعض العلماء - ومن أشهرهم: الإمام مالك - في نقل حديث رسول الله ﷺ، أو آثار الصحابة والتابعين، بأن يقول مثلاً: بلغني عن النبي ﷺ كذا، بحذف الإسناد. انظر: مناهج المحدثين للدكتور محمد التركي (ص/١٩-٢٠).

والبلاغ من قبيل المعضل، إن كان الساقط راويين، وإلا فهو منقطع. والمعضل: الحديث الذي سقط من إسناده اثنان على التوالي. انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص/٢٠٩)، والمعيار في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتاج الدين التبريزي (١٧/١)، ونزهة النظر لابن حجر (ص/١١٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٢٨٠/١)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٣٢٦/١).

والمقطوع: الحديث الذي لم يتصل إسناده. انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص/٢٠٩)، والمعيار في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتاج الدين التبريزي (١/١٧)، ونزهة النظر لابن حجر (ص/١١٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٢٧٦/١)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٣٢٣/١).

(٤) المسالك في شرح موطأ مالك (١/٣٣٠).

علماء الحنفية: لَمَّا حَضَرَ ابْنُ رَشِيدٍ دَرَسَ الْعَالَمَ الْحَنَفِيَّ، قَالَ الْمَدْرُسُ الْحَنَفِيُّ: الدَّلِيلُ لَنَا عَلَى مَالِكٍ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ: أَنَّهُ مَسَّحَ عَلَى حَائِلٍ أَصْلُهُ الشَّعْرُ، فَإِنَّهُ حَائِلٌ. فَأَجَابَهُ ابْنُ رَشِيدٍ: بِأَنَّ الْحَقِيقَةَ إِذَا تَعَذَّرَتْ، انْتَقَلَ إِلَى الْمَجَازِ إِنْ لَمْ يَتَعَدَّدْ، وَإِلَى الْأَقْرَبِ مِنْهُ إِنْ تَعَدَّدَ، وَالشَّعْرُ هُنَا أَقْرَبُ، وَالْعِمَامَةُ أَبْعَدُ، فَيَتَعَيَّنُ الْحَمْلُ عَلَى الشَّعْرِ.

فلم يجد الحنفِيُّ جواباً^(١).

المثال الرابع: أوردَ تاجُ الدين السبكي مناظرةً جرت بين القاضي أبي الطيب^(٢)، وأحد علماء الحنفية^(٣) عن مسألة: تقديم الكفارة على الحنث؟ يقول تاجُ الدين: «فأجاب - أي: العالم الحنفي - بأن ذلك لا يُجزئ، وهو مذهبهم. فسُئِلَ الدليل؟ فاستدلَّ بأنَّه أدَّى الكفارة قبل وجوبها، وقبل وجود سبب وجوبها، فَوَجَبَ أَلَّا تَجْزِيَهُ، كما لو أخرج كفارة الجماع بعد الصوم، وقبل الجماع، وأخرج كفارة الطيب واللباس بعد الإحرام، وقبل ارتكاب أسبابها.

فكلَّمه القاضي أبو الطيب، ناصراً جواز ذلك - كما هو مذهب الشافعي - وأوردَ عليه فصلين: أحدهما: مانعة الوصف، فقال: لا أسلم أنَّه لم يُوجد سبب وجوب الكفارة؛ فإنَّ اليمينَ عندي سبب؛ فاليمينُ مُثَبَّتَةٌ في الحالين على هذا الأصل.

(١) انظر: نشر البنود (١/ ١٣١). ويقول عبد الله العلوي في: المصدر السابق موضحاً المناظرة: «فالحقيقة هي جلد الرأس، وقول الحنفي: «أصله الشعر»، يريد أنه مقيس عليه؛ بجامع كون كل منهما حائلاً بين المسح والجلد».

ويقول الشيخ محمد الشنقيطي في: نشر الورود (١/ ١٣٣): «قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [من الآية (٦) من سورة المائدة] قالوا - أي: المالكية -: حقيقة المأمور بمسحه جلد الرأس، ولهذه الحقيقة مجازان: أحدهما: أبعد، وهو العمامة. والثاني: أقرب للحقيقة، وهو شعر الرأس. فيجب الأقرب، فيمسح على الشعر، لا على العمامة».

(٢) هو: القاضي أبو الطيب الطبري.

(٣) هو: القاضي أبو الحسن الطالقاني، قاضي بلخ.

والثاني: أنه يبطلُ بما إذا أخرجَ كفارةَ القتلِ بعد الجرحِ وقبل الموتِ، فإنه أخرجها قبلَ وجوبِها، وقبلَ وجودِ سببِ وجوبِها، ثم يجرئه... إلى آخر ما جرى في المناظرة^(١).



(١) طبقات الشافعية الكبرى (٢٤/٥-٢٥). وقد ذكر تاج الدين السبكي في: المصدر السابق عدداً من المناظرات التي جرت بين العلماء، انظر مثلاً: مناظرة أبي إسحاق الشيرازي، وأبي عبد الله الدامغاني، وبعضها جرت في عزاء ببغداد (٢٣٧/٤ وما بعدها، ٢٤٥ وما بعدها)، ومناظرة أبي الحسين القدوري الحنفي، والقاضي أبي الطيب الطبري (٣٦/٥ وما بعدها)، ومناظرة أبي إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين الجويني الشافعيين (٢٠٩/٥ وما بعدها، ٢١٤ وما بعدها).

المبحث الثاني:

ازدهار النشاط في مجال التأليف

لعلَّ مِنْ أبرز الآثارِ الإيجابيةِ الناشئةِ عن التمذهبِ ازدهارَ النشاطِ التأليفِي في مختلفِ الموضوعاتِ المتعلقةِ بالفقهِ وأصوله.

لقد أسهمَ متمذهبو المذاهبِ الفقهيةِ المتبوعةِ في خدمةِ مذاهبهم، وتضافرتْ جهودُهم في هذا المجالِ، وتنوعتْ مؤلفاتهم، وجميعها يسيرُ في خدمةِ المذهبِ، فكتبوا أكثرَ مؤلفاتها بلسانِ عصورِ مؤلفيها، وجعلَ هذا المجهودُ الذي قامَ به أتباعُ المذاهبِ مِنَ المذهبِ الواحدِ مدرسةً فقهيةً أصوليةً متكاملةً.

وكثيرٌ مِنَ المؤلفاتِ التي خَلَفَهَا أولئك العلماءُ تنطقُ بِالْوَانِ مِنَ المعارفِ والعلومِ، لا يمكنُ معها إلا الجزمُ بالآثرِ الإيجابيِ للتمذهبِ.

يقولُ الشيخُ عبدُالقادر بنِ بدرانِ الحنبلي: «اعلمُ أنَّ أصحابنا تَفَنُّوا في علومهم الفقهيةِ فنوناً، وجعلوا لشجرتها المثمرةِ بأنواعِ الثمراتِ عُصُوناً، وشَعَبُوا مِنْ نهرها جداولَ تروي الصادي^(١)... ففرَّعُوا الفقهَ إلى المسائلِ الفرعيةِ، وألَّفُوا فيها كتباً... ثمَّ أفردوا لما فيه خلافتُ لأحدِ الأئمةِ فتناً، وسمَّوه فنَّ الخلافِ...»^(٢).

ويمكنُ لي إبرازُ النشاطِ التأليفِي الذي قامَ به متمذهبو المذاهبِ الفقهيةِ بِذِكْرِ الفنونِ التي كتبوا فيها، وسأمثلُ لكلِّ فنٍّ منها ببعضِ

(١) الصادي: العطشان. انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (صدا)، (ص/٢٧٦)، والقاموس المحيط، مادة: (صدي)، (ص/١٦٧٩).

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٤٤٩).

المؤلفات^(١):

الأول: التأليف في الفقه المذهبي^(٢).

حَفِلَت المذاهبُ الفقهيةُ المتبوعةُ بمدوناتٍ في فقهٍ مذهبهم، فقد عَكَفَ أتباعُ المذاهبِ على تنميةِ فقهٍ مذهبهم، وتحقيقِ القولِ والترجيحِ فيه، وَنَتَجَ عن هذه الجهودِ تراثُ فقهيٍّ عزيزُ المثال، يعجزُ العادُّ عن حصره^(٣)، وإثراءٌ للفقهِ بمختلفِ درجاته^(٤).

وكانت هذه المؤلفاتُ مختلفةً المناهج، فمنها: المبسوط، ومنها: المتوسط، ومنها: الموجز، ومنها: المختصرُ مِنْ غيره^(٥).

يقولُ الدكتورُ محمدُ أبو الأجفان: «كُتِبَتِ الفقهيةُ القديمةُ التي تمثلُ ثروةً نفيسةً، ومصدرًا هامًا، جاءتْ مختلفةً في أسلوبِ عرضِها للمسائل: فمنها: المختصرُ، ومنها: المبسوط»^(٦).

وأيضاً: فهناك الشروحُ للكتبِ، والحواشي والتقريرات عليها^(٧).

ولابنِ خلدونِ كلامٌ عن جهودِ علماء المالكية يتضح منه اهتمامُ

(١) إن كان المؤلف مطبوعاً اكتفيت بذكره منسوباً إلى مؤلفه، وإلا وثقته.

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٩)، والمدخل إلى علم أصول الفقه لمحمد الدواليبي (ص/٣٩٢)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمانى (ص/٣٢٢)، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/٣٥٣) وما بعدها.

(٣) انظر: المدخل لدراسة الفقه للدكتور محمد موسى (ص/٦٥).

(٤) انظر: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور شوقي الساهي (ص/٧٢).

(٥) انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/٢-٣)، وتاريخ التشريع الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (ص/٢١)، والفقه الإسلامي للدكتور محمد العروسي (ص/٢٥٨)، والمذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي (١/٢٢٠-٢٢٢).

(٦) مقدمة تحقيق كتاب مختصر كتاب النظر في أحكام النظر للقياب (ص/٩٣).

(٧) انظر: المدخل لدراسة الفقه للدكتور محمد موسى (ص/٦٥)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمانى (ص/٣٢٢)، والفقه الإسلامي للدكتور محمد العروسي (ص/٢٥٧-٢٥٨).

التمذهبين بالنشاط التأليفي، فيقول: «عَكَفَ أَهْلُ الْقِيَرَوَانِ عَلَى (المدونة)، وَأَهْلُ الْأَنْدَلُسِ عَلَى (الواضحة) و(العتبية)... ولم تَزَلْ علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع، فَكَتَبَ أَهْلُ إفريقية عَلَى (المدونة) مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبُوا - مثل: ابن يونس واللخمي - ... وكتب أَهْلُ الْأَنْدَلُسِ عَلَى (العتبية) مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبُوا، مثل: ابن رشد وأمثاله...»^(١).

ولست أرى حاجةً إلى التمثيل للكتب الفقهية؛ لشهرتها وكثرتها.

ولم يكن اهتمام علماء المذاهب بالكتابة والتأليف في فقه مذهبهم عائقاً لهم عن الاهتمام بالكتابة في بابٍ من أبواب الفقه، كأبواب الزكاة والحجّ والفرائض وغيرها^(٢).

ومما يمثل به هذا المقام: (كتاب الأموال) للقاضي إسماعيل المالكي^(٣)،

(١) مقدمة ابن خلدون (١٠٥٨/٣).

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٩)، والمذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي (٢٢٣/١).

وقد جمع الشيخ بكر أبو زيد في: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٨٢٦/٢-٨٩٢)، والدكتور عبد الملك بن دهيش في: المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة (ص/٥٥٧-٥٦٩) أسماء مؤلفات الحنابلة في أبواب الفقه، وجمع الباحث أحمد النقيب في: المذهب الحنفي (٢/٦٢٣-٦٥٥) أسماء مؤلفات الحنفية في أبواب الفقه.

(٣) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٩٢/٤). والقاضي إسماعيل هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي مولاهم، أبو إسحاق، ولد سنة ١٩٩هـ كان إماماً علامةً حافظاً فقيهاً مفسراً مقرئاً محدثاً، ثقةً صدوقاً فاضلاً متفناً، كبير الشأن، جمع علم القرآن والسنة والعربية، وفاق أهل عصره في الفقه، وكان شيخ المالكية في وقته، وقد قام بشرح مذهب الإمام مالك، وتلخيصه، والاحتجاج له، تولى قضاء بغداد، من مؤلفاته: أحكام القرآن، ومعاني القرآن، والموطأ، والمبسوط في الفقه، توفي ببغداد سنة ٢٨٢هـ. انظر ترجمته في: حلية الأولياء لأبي نعيم (١٠/٢٥٠)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (٧/٢٧٢)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٤/٢٦٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٣٩)، والوافي بالوفيات للصفدي (٩/٩١)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٢٨٢)، وبغية =

و(كتاب المناسك) لأبي ذر الهروي^(١)، و(الأشربة) لبكر بن العلاء القشيري^(٢)، و(النظر في أحكام النظر) للقطان الفاسي^(٣).

= الرواة للسيوطي (٤٤٣/١)، وطبقات المفسرين للداودي (١٠٦/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٣٤/٣).

(١) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٣٢/٧). وأبو ذر الهروي هو: عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو ذر الهروي، ولد سنة ٣٥٥ هـ أو: ٣٥٦ هـ كان ثقةً ثباتاً حافظاً محدثاً فقيهاً مالكيًا متفتناً، زاهداً ورعاً متقشفاً متقللاً، اشتغل بالفقه والحديث، وغلب عليه الحديث، حتى صار إماماً فيه، نزل مكة وجاورها أزيد من ثلاثين سنة، واشتهرت نسخته لصحيح البخاري، من مؤلفاته: فضائل مالك بن أنس، ومسانيد الموطأ، والمسند الصحيح المخرج على البخاري ومسلم، توفي بمكة سنة ٤٣٤ هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٤٥٦/١٢)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٢٩/٧)، وتبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص/٢٥٥)، وسير أعلام النبلاء (٥٥٤/١٧)، والديباج المذهب لابن فرحون (١٣٢/٢)، والوفيات لابن قنفذ (ص/٢٤٠)، ونفح الطيب للمقري (٧٠/٢)، وشجرة النور الزكية لمخلف (١٠٤/١).

(٢) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٧/٥). ويكر القشيري هو: بكر بن محمد بن العلاء ابن محمد القشيري، أبو الفضل، ينسب إلى جده العلاء، كان إماماً علامةً فقيهاً نظاراً أصولياً محدثاً، راويةً للحديث، من كبار فقهاء المالكية ومحدثهم المصريين، تولى منصب القضاء، من مؤلفاته: كتاب الأحكام، وكتاب أصول الفقه، وكتاب القياس، والرد على المزني، توفي بمصر سنة ٣٤٤ هـ وقد جاوز الثمانين عاماً بأشهر. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٧٠/٥)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٥٥)، وسير أعلام النبلاء (٥٣٧/١٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢١٧/١٠)، والديباج المذهب لابن فرحون (٣١٣/١)، وشجرة النور الزكية لمخلف (ص/٧٩).

(٣) هو: علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، ولد بفاس سنة ٥٦٢ هـ كان علامةً حافظاً متقناً ناقدًا فقيهاً راويةً، من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدّهم عنايةً بالرواية، من علماء المالكية المبرزين، ورأس طلبة العلم بمراكش، تولى التدريس، وقضاء سجلماسة، من مؤلفاته: الإقناع في مسائل الإجماع، وشيوخ الدارقطني، ومسائل من أصول الفقه التي لم يذكرها الأصوليون في كتبهم، والنزاع في القياس، وبيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، توفي بسجلماسة سنة ٦٢٨ هـ. انظر ترجمته في: صلة التكملة لابن الأبار (٣/٢٥٠)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (١٩٠/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٣٠٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٨٦٦/١٣)، والمستملح من كتاب الصلة له (ص/٣٤٠)، والوافي بالوفيات للصفدي (٧٠/٢٢)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص/٣١٧)، وشجرة النور الزكية لمخلف (١٧٩/١).

ويلتحق بهذا الفن: مؤلفات المتمذهبين في الخلافات^(١)، والفروق الفقهية^(٢)، والمفردات المذهبية^(٣)، ولغة الفقهاء^(٤)، وما كتبوه من الفتاوى^(٥).

الثاني: التأليف في الألغاز والأحاجي والمطارحات الفقهية^(٦).

لقد كان للتوسع في ميدان التأليف الفقهي أثر في تنويع الكتابة فيه، فكتب بعض علماء المذهب كتباً في الألغاز والأحاجي الفقهية، والتي غالباً ما تكون معرفة أجوبتها مرتبطة بأحكام المذهب.

ولهذه المؤلفات فوائد عدة تعود على المتعلمين، كشحذ الذهن، وتدارس المذهب، وطرد السامة والملل في بعض الأوقات.

يقول بدر الدين الزركشي عن المطارحات الفقهية: «هي مسائل عويصة؛ يُقصدُ بها تنقيح الأذهان»^(٧).

(١) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢/ ٨٩٩ وما بعدها)، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/ ٣٩١ وما بعدها).

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/ ٤٤٩)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢/ ٩٢٦ وما بعدها)، والمستوعب لتاريخ الخلاف العالي للدكتور محمد العلمي (٢٠٩/ ١).

(٣) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢/ ٩٠٨ وما بعدها).

(٤) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/ ٤٨٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/ ٣٩٧).

(٥) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢/ ٩٢٥)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمانى (ص/ ٣٢٢)، والفقه الإسلامي للدكتور محمد العروسي (ص/ ٢٥٥)، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/ ٣٧٥ وما بعدها).

(٦) يقول تاج الدين السبكي في: الأشباه والنظائر (٢/ ٣١٠) عن الألغاز الفقهية: «وهذا بابٌ مليح». ويقول أيضاً في: (٢/ ٣١١): «فنُّ الألغاز في نفسه حسن».

وقارن بأدب الدنيا والدين للماوردي (ص/ ٨٢-٨٤). وانظر: المنشور في القواعد للزركشي (١/ ٧٠-٧١)، والفوائد الجنية للفاداني (١/ ١٠٣)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٢/ ٩٢٤).

(٧) المنشور في القواعد (١/ ٧٠). وانظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/ ٤٥٧).

ومن المؤلفات في الألغاز: (المعاينة) لأبي حاتم القزويني^(١)، و(المعاينة) للجرجاني^(٢)، و(حلية الطراز في حل مسائل الألغاز) لأبي بكر الجراحي.

ولتاج الدين ابن السبكي مجموع في الألغاز ضمّنه كتابه: (الأشياء والنظائر)^(٣)، وجعل ابن نجيم الحنفي الفن الرابع في كتابه: (الأشياء والنظائر)^(٤) في الألغاز.

الثالث: التأليف في أصول المذهب^(٥).

(١) ذكر كتاب المعاينة ابن السبكي في: الأشياء والنظائر (٢/ ٣١٠). وأبو حاتم القزويني هو: محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف الطبري القزويني، أبو حاتم، من علماء المذهب الشافعي، كان علامة فقيهاً أصولياً حافظاً للمذهب والخلاف، وصاحب تصانيف متعددة في الفقه وأصوله، دُرّس أصول الفقه على القاضي أبي بكر الأشعري، وتولى التدريس بآمل وبيغداد، من مؤلفاته: تجريد التجريد، وكتاب الحيل، توفي بآمل سنة ٤٤٠هـ وقيل: في حدود سنة ٤٦٠هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/ ١٢٣)، وتبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص/ ٢٦٠)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ٢٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١٢٨)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/ ٣١٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/ ٣٠٠)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/ ٤٩).

(٢) ذكر كتاب المعاينة ابن السبكي في: الأشياء والنظائر (٢/ ٣١٠). والجرجاني هو: أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الجرجاني، تتلمذ لأبي إسحاق الشيرازي، من أجلاء علماء زمانه، كان إماماً في الفقه والأدب، تولى القضاء والتدريس في البصرة، وكان شيخ الشافعية بها، يقول عنه تاج الدين السبكي: «كان في الفقه إماماً ماهراً، وفارساً مقدماً، وله تصانيف تُنبئ عن ذلك»، من مؤلفاته: الأدباء، والشافعي، وكنيات الأدباء وإشارات البلغاء، والتحرير، توفي سنة ٤٨٢هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ٣٧١)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٤/ ٧٤)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٣٤٠)، وطبقات الشافعية لابن كثير (١/ ٤٥٣)، والوافي بالوفيات للصفي (٧/ ٣٣١)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص/ ١٧٨).

(٣) انظر: الأشياء والنظائر (٢/ ٣١١ وما بعدها).

(٤) انظر: (ص/ ٤٦٦-٤٧٦).

(٥) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/ ٤٤٩)، والمدخل إلى علم أصول الفقه لمحمد الدواليبي (ص/ ٤٠٤)، والمذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي (١/ ٢٢٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/ ٣٤٣ وما بعدها)، والمستوعب لتاريخ الخلاف العالي للدكتور محمد العلمي (١/ ٢٠٩).

لقد اهتمَّ أربابُ المذاهبِ الفقهيةِ المتبوعةِ منذُ وقتٍ مبكرٍ بإبرازِ أصولِ مذاهبِهِم، فوُجِدَ في كلِّ مذهبٍ فقهيٍّ مؤلفاتٌ دَوَّنَها أصوليو المذهبِ.

ولا أرى حاجةً إلى التمثيلِ للكتبِ الأصوليةِ العامة؛ لشهرتها، وكثرتها.

وقد كَتَبَ بعضُ الأصوليين مؤلفاتٍ في موضوعٍ من موضوعاتِ الأصول، وممَّا يمثل به في هذا المقام: (كتاب الاحتجاج بالقرآن) للقاضي إسماعيل المالكي^(١)، و(القياس) لبكر بن العلاء القشيري^(٢)، و(إجماع أهل المدينة) لأبي بكر الأبهري^(٣)، و(أدب المفتي والمستفتي) لابن الصلاح، و(صفة الفتوى) لابن حمدان.

ويلحق بهذا الفن: ما كتبه علماء المذاهبِ في الفروقِ الأصولية^(٤).

الرابع: التأليفُ في قواعد المذهبِ وضوابطه الفقهية^(٥).

لم يكن أمرُ التقعيدِ الفقهي مقتصرًا على الكتابةِ الأصوليةِ فحسب، بل إنَّ الأمرَ تعدَّاهُ إلى الاهتمامِ بقواعد المذهبِ وضوابطه الفقهية، وكان هذا الأمرُ مكتملاً للتقعيدِ المذهبي، ومنهجِ الاجتهادِ فيه^(٦).

ولا أرى حاجةً إلى التمثيلِ لكتبِ القواعدِ الفقهية؛ لشهرتها.

(١) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٩٢/٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢٧/٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٨٨/٦).

(٤) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٩)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (٩٢٦/٢) وما بعدها.

(٥) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٩)، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/٣٩٥) وما بعدها، والفقه المالكي بين الدليل والتجديد لمحمود الغرياني، بحوث الملتقى الأول، القاضي عبد الوهاب المالكي (٤٤٨/٦).

(٦) انظر: المدخل إلى علم أصول الفقد لمحمد الدواليبي (ص/٣٨٢).

الخامس: التأليف في بيان أدلة المذهب^(١).

كان لبعض المتذهبيين عناية بعلم الحديث ومعرفة به، وأسهمت هذه المعرفة بالتأليف في بيان أدلة المذهب النقلية من الأحاديث والآثار^(٢)، وكان لهذه المؤلفات أثرها في إثراء المذهب، وفي تخريج أحاديثه.

ومن الأمثلة لهذا الفن: كتاب (الآثار) لمحمد بن الحسن - جمع فيه الآثار التي يحتج بها أئمة الحنفية^(٣) - و(شرح معاني الآثار) لأبي جعفر الطحاوي، و(المنتقى في الأحكام الشرعية) لمجد الدين ابن تيمية، و(المحرر في الحديث) لابن عبد الهادي^(٤)، و(بلوغ المرام) للحافظ ابن حجر، و(إعلاء السنن) لظفر العثماني الحنفي^(٥).

(١) انظر: المصدر السابق (ص/٣٩٨)، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/٣٨٤ وما بعدها).

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٥٠).

(٣) انظر: تاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٠٢).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف المقدسي، أبو عبد الله شمس الدين، ولد بالصالحية سنة ٧٠٥هـ وقيل: سنة ٧٠٦هـ تلقى العلم عن أعيان عصره، وحفظ المقنع لابن قدامة وهو دون العاشرة على القاضي سليمان بن حمزة، ولزم تقي الدين ابن تيمية، وجمال الدين المزي، كان فقيهاً مقرئاً محدثاً ناقداً نحوياً متفتناً، معتنياً بالرجال وعلل الأحاديث، ومن المبرزين في المذهب الحنبلي، جلس لتدريس الطلبة وإفادتهم، من مؤلفاته: المحرر في الحديث، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، وتعليق على العلل لابن أبي حاتم، والصارم المنكي في الرد على السبكي، وترجمة تقي الدين ابن تيمية المعروفة بالعقود الدرية، توفي سنة ٧٤٤هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٥٠٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/١٦١)، وأعيان العصر له (٤/٢٧٣)، والوفيات لابن رافع (١/٤٥٧)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٥/١١٥)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/٤٢١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٢٦٠)، والمنهج الأحمد للعلمي (٥/٧٧).

(٥) هو: ظفر أحمد بن لطيف العثماني التهانوي، ولد بالهند سنة ١٣١٠هـ تلقى المذهب الحنفي وبرز فيه، واشتغل بالتأليف، كان فقيهاً محققاً محدثاً أديباً، تنقل بين عدة بلدان لطلب العلم، وتولى التدريس في بعض مدارس الهند، وقد درّس الفقه وأصوله والمنطق والفلسفة، ثم بعد ذلك تولى التدريس في إحدى جامعات باكستان، من مؤلفاته: مقدمة إعلاء السنن، وإعلاء السنن، وقواعد في علوم الحديث، توفي سنة ١٣٩٤هـ. انظر ترجمته في: مقدمة إعلاء السنن (١/٢٤)، وإعلاء السنن (١/١٩)، ومقدمة تحقيق قواعد في علوم الحديث (ص/٧).

ويُلحق بهذا الفن: ما كتبه علماء الحديث مِنْ مؤلفاتٍ في تخريج الأحاديث والآثار الواردة في المؤلفاتِ الفقهية والأصولية^(١).

ومما يمثل به: كتاب (التحقيق في أحاديث التعليق) لأبي الفرج ابن الجوزي، و(نصب الراية لأحاديث الهداية) لجمال الدين الزيلعي، و(المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) لبدر الدين الزركشي، و(البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) لسراج الدين ابن الملقن، و(التلخيص الحبير) للحافظ ابن حجر.

السادس: التأليف في الردود على مخالفي المذهب^(٢).

وجه بعض العلماء انتقادات علمية إلى بعض المذاهب الفقهية في عددٍ من المسائل، سواء أكانت منسوبةً إلى إمام المذهب، أم كانت من أقوال المذهب المشهورة، وفي الغالب ينبري أتباع المذهب إلى الدفاع عن مذهبهم، ومن أهم طُرُق المدافعة عنه التأليف في الرد على المخالف.

ومما يمثل به في هذا المقام: (كتاب الحجة على أهل المدينة) لمحمد بن الحسن، وكتاب (الرد على محمد بن الحسن) للقاضي إسماعيل المالكي^(٣)، وكتاب (الرد على المزني) لأبي بكر الأبهري^(٤)، وكتاب (الرد على ابن عُليّة)^(٥) فيما أنكره على مالك).....

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٩).

(٢) انظر: المدخل إلى علم أصول الفقه لمحمد الدواليبي (ص/٣٩٨).

(٣) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤/٢٩٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (٦/١٨٨).

(٥) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البصري الأسدي، أبو إسحاق المعروف بابن عليّة، أحد كبار المتكلمين، وكان على معتقد الجهمية، ومن يقول بخلق القرآن، جرت بينه وبين الإمام الشافعي مناظرات، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال عنه الإمام أحمد: «هو ضال»، له مؤلفات في الفقه تشبه الجدل، توفي بمصر - وقيل: ببغداد - سنة ٢١٨ هـ وهو ابن سبع وستين سنة. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (٦/٥١٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥/٢٦٤)، وميزان الاعتدال له (١/٢٠)، والمقفى الكبير للمقرئزي (١/١٠٢)، ولسان الميزان لابن حجر (١/٢٤٣).

لأبي جعفر الأبهري^(١)، و(نقض كتاب الشافعي في ردّه على مالك) لأحمد الدهان البصري^(٢).

السابع: التأليف في مناقب إمام المذهب^(٣).

لقد كان أئمة المذاهب الفقهية على قدر كبير من التميّز والبروز العلمي، شأنهم في ذلك شأن سائر مجتهدي الأمة الإسلامية في عصورها الأولى.

وقد كتّب جمع من المتمذهبين في مناقب أئمتهم، بل تعدّى الأمر إلى كتابة بعض المتمذهبين في مناقب أئمة المذاهب الأخرى، وفي هذا الصنيع دلالة على رسوخ مكانة الأئمة في نفوس كثير من المتمذهبين من مختلف المذاهب.

وقد يكون الباعث على الكتابة في مناقب الإمام عند بعض المؤلفين الرغبة في انتماء الناس إلى مذهب إمامه^(٤).

(١) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/٧٢). وأبو جعفر الأبهري هو: محمد بن عبد الله أبو جعفر، ويعرف بالأبهري الصغير، وبالوتلي، وبابن الخصاص، كان إماماً عالمياً بالفقه وأصوله، متفتناً عمدة، من أهل العراق، ورحل إلى مصر، تفقه بأبي بكر الأبهري، وسمع من أبي زيد المروزي، وتفقه عليه خلق كثير، من مؤلفاته: كتاب في الرد على ابن عليه فيما أنكره على مالك، وكتاب كبير في مسائل الخلاف، وكتاب تعليق المختصر، توفي سنة ٣٦٥هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٥٦)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/٧٢)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٢٢٨)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٩١)، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية لقاسم بن سعد (٣/١١٣٣).

(٢) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢/٢١٥). وأحمد الدهان هو: أحمد بن محمد بن عمر البصري الدهان، من أئمة المالكية بالمشرق، روى عن ابن شاهين، من مؤلفاته: كتاب في الرد على الشافعي في ستة أجزاء، والمعلومات المذكورة عنه في ترجمته شحيحة. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٦/٢٠٠)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/١٧٣).

(٣) انظر: خطبة الكتاب المؤمل لأبي شامة (ص/٧٠)، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور رمضان الشرنباصي (ص/٩٤).

(٤) انظر: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور رمضان الشرنباصي (ص/٩٤).

وأيّاً كان الباعثُ على الكتابة في مناقب الأئمة، فقد حَفِظَتْ هذه المدوناتُ عدداً مهماً من أقوال الأئمة وآرائهم وأحوالهم.

ومن الكتب المؤلفة في مناقب الأئمة: (مناقب مالك) لأبي بكر جعفر الفريابي^(١)، و(مناقب أبي حنيفة) لأبي جعفر الطحاوي^(٢)، و(آداب الشافعي ومناقبه) لابن أبي حاتم، و(مناقب أحمد) له^(٣)، و(فضائل مالك بن أنس) لأبي ذر الهروي^(٤)، و(مناقب الإمام أحمد) لأبي الفرج ابن الجوزي، و(إرشاد الطالبين إلى المنهج القويم) - كتاب في مناقب الإمام الشافعي - للفخر الرازي، و(إرشاد السالك إلى مناقب مالك) لابن المبرد الحنبلي، و(الخيرات الحسان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان) لابن حجر الهيتمي الشافعي.

الثامن: التأليف في طبقات علماء المذهب^(٥).

لقد كان المذهبُ الفقهي مدرسةً ينهلُ منها الدارسُ علوماً وفنوناً عديدةً، وتخرجُ فيها عددٌ من العلماء والمحققين من الفقهاء والأصوليين، وقد اعتنى أربابُ كلِّ مذهبٍ بتدوينِ تراجمِ علماء مذهبهم بدءاً من إمام المذهب.

(١) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٠١/٤). وأبو بكر الفريابي هو: جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي، ولد سنة ٢٠٧هـ كان إماماً حافظاً متقناً ثقةً ثباتاً حجةً مأموناً، أحد أوعية العلم، ومن أهل المعرفة والفهم، من أعيان المذهب المالكي، وتولى القضاء بالدينور، وقد طوّف البلاد شرقاً وغرباً، ولقي أعلام المحدثين في كلِّ بلد، من مؤلفاته: كتاب السنن - كتاب كبير - ومناقب مالك، توفي سنة ٣٠١هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٠٢/٨)، والأنساب للسمعاني (٣٧٦/٤)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٠٠/٦)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٤١٢/٢)، وسير أعلام النبلاء (٩٦/١٤)، والديباج المذهب لابن فرحون (٣٢١/١)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (٧٧/١).

(٢) انظر: الجواهر المضية للقرشي (٢٧٧/١).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧٨/١١).

(٤) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٣٢/٧).

(٥) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة للدكتور أحمد حوى (ص/٣٩٩).

يقول الشيخ عبد القادر ابن بدران مبيناً أهمية معرفة الفقيه بطبقات علماء مذهبه، وحاتاً مريد التفقه على معرفتها: «معرفة تراجم علماء مذهبه، ومالهم من المؤلفات، وأن يعرف طبقاتهم، وإلا فقد يمرُّ به اسم واحد من الحنابلة فيظنه حنفياً، أو من الحنفية فيظنه شافعيّاً، أو من المتقدمين فيظنه متأخراً، أو من أرباب الأقوال والوجوه في مذهبه، فيظنه مقلداً بحثاً، ومثل هذا يقبح بالفقيه، وينادي على انحطاطه عن ذروة الكمال»^(١).

ولم تخلُ كثيرٌ من كتب التراجم من النكات والفرائد العلمية^(٢)، ولا سيما إن كان مؤلف الكتاب من العلماء.

ومما يذكر في هذا المقام: (طبقات الحنابلة) للقاضي ابن أبي يعلى الحنبلي^(٣)، و(ترتيب المدارك وتقريب المسالك) للقاضي عياض المالكي، و(طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين ابن السبكي، و(الجواهر المضية في طبقات الحنفية) لأبي محمد عبد القادر القرشي الحنفي، و(طبقات الشافعية) لابن كثير^(٤)، و(الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب الحنبلي، و(الديباج

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٤٨٢-٤٨٣).

(٢) انظر: المعيار المعرب للنشرسي (٢/٢٠١).

(٣) هو: محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، أبو الحسين بن أبي يعلى، ولد في بغداد سنة ٤٥١ هـ كان فقيهاً حنبلياً بارعاً، محدثاً مدرساً مناظراً، ثقةً ديناً، حميد السيرة، وقد تولى منصب القضاء والإفتاء، من مؤلفاته: طبقات الحنابلة، والمفردات في أصول الفقه، والتمام لكتاب الروايتين والوجهين، ورؤوس المسائل، والمقنع في النيات، توفي قتيلاً سنة ٥٢٦ هـ. انظر ترجمته في: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص/٧٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٦٠٢)، والعبر في تاريخ من غبر للمذهبي (٤/٧٠)، والوافي بالوفيات للصفدي (١/١٥٩)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (١/٣٩١)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٤٩٩)، والمنهج الأحمد للعلمي (٣/١٠٦)، والدر المنضد له (١/٢٤١).

(٤) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن درع القرشي الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين، ولد بقرية من أعمال بصرى سنة ٧٠١ هـ كان إماماً بارعاً، وفقيهاً متقناً، ومحدثاً فاضلاً، ومفسراً نقاداً، ومؤرخاً كبيراً، من أعيان المذهب الشافعي، وقد تولى إفتاء الناس، ودرّس في عدد من المدارس، وناظر في الفقه والتفسير والنحو، من أحفظ العلماء لمتون الأحاديث، =

المذهب) للقاضي ابن فرحون المالكي، و(الطبقات السنية في تراجم الحنفية) لتقي الدين بن عبد القادر الحنفي.

وقبل الانتقال إلى المبحث القادم أُحِبُّ أَنْ أَبَيِّنَ أَنَّهُ يُمْكِنُ جَعْلُ الدراساتِ المعاصرة التي بُنِيَتْ عَلَى مَذْهَبٍ فِقْهِيٍّ، أَوْ عَلَى شَخْصِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ بِالْمَذْهَبِ - سواء أكانت الدراسة في الفقه أم في أصوله أم في القواعد والضوابط الفقهية - ملحقةً بَفَنٍّ مِنَ الفنونِ السابقة؛ وذلك لارتباط هذه الدراسات بالمذهب الفقهي، وخدمتها له.



= وأعرفهم برجال الإسناد، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع الناس بها بعد وفاته، منها: تفسير القرآن العظيم، والبداية والنهاية، والفصول في سيرة الرسول ﷺ، وطبقات الشافعية، توفي سنة ٧٧٤هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (١٥٠٨/٤)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣٧٣/١)، وإنباء الغمر له (٣٩/١)، ووجيز الكلام للسخاوي (١/١٩٢)، وطبقات المفسرين للدواودي (١١٠/١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٣١/٦)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/١٦٨).

المبحث الثالث:

تجنب الآراء الشاذة

ليس كل قولٍ صدَرَ مِنْ أَحَدٍ أَهْلِ الْعِلْمِ يكون قولاً معتبراً؛ إذ مِنْ الأقوالِ المنقولةِ عن بعضهم ما يكون موصوفاً بالشذوذِ.

ولا أقصدُ بالرأي الشاذَّ في هذا المقام ما تقدم تقريره في مسألة: (مصطلحات نقل المذهب)، وإنما أعني: القول الذي انفرد به قائله، وليس له دليلٌ معتبرٌ، أو القول المخالف للدليل^(١).

إنَّ اهتمامَ العلماءِ والمتمذهين بمذاهبهم أضفى على الأقوالِ المذهبيةِ الأصوليةِ منها، والفقهيةِ مزيداً مِنْ العنايةِ والتحقيقِ، ولا يعني كلامي آنف الذكرِ خلوّ المذاهبِ المتبوعةِ مِنَ الأقوالِ الشاذّةِ، كلا، بلْ لا يكادُ يخلو مذهبٌ مِنْ قولٍ شاذٍّ، وإنّما أعني أَنَّ الأقوالَ الشاذّةَ الصادرةَ عن علماءِ هذه المذاهبِ أقلُّ مِنَ الأقوالِ الشاذّةِ المنقولةِ عن بعضِ علماءِ السلفِ ممَّنْ لم يُكْتَبَ لهم وجودُ أتباعٍ يسرون على أقوالهم ويخدمونها.

ويؤكدُ هذا الأمرُ: عنايةُ أربابِ المذاهبِ بمصطلحاتِ نقلِ مذاهبهم، وفيها مصطلحاتٌ لتضعيفِ القولِ، هذا مِنْ جهةٍ.

وَمِنْ جهةٍ أخرى: فإنَّ لمحققي المذاهبِ الفقهيةِ عنايةً بالتنبيهِ على

(١) انظر: المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة: (شذذ)، (٤٣٥/١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (شذذ)، (ص/٢٥٢)، ومنهج البحث في الفقه للدكتور عبدالوهاب أبو سليمان (ص/٢٠٣).

وللتوسع في تعريف القول الشاذ عند الأصوليين انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٨٩-٨٦/٥)، والكافية في الجدل لإمام الحرمين (ص/٥٨)، والبحر المحيط (٥١٨/٤)، والقول الشاذ للدكتور أحمد المبارك (ص/٧٥).

الأقوال الشاذة الصادرة مِنْ بعضِ أتباعِ مذاهبهم^(١).

وجُمْلَةُ القولِ: إِنَّ التَّمَذَهَبَ بِمَذَهَبٍ فقهِيٍّ متَّبوعٍ سَيَتَجَنَّبُ فِي مُجْمَلِ أحواله وأقواله الأقوالَ الشاذَّةَ التي قامَ الدليلُ على رَدِّها.

وإذا كان غيرُ التَّمَذَهَبِ بِأَحَدِ المذاهبِ المتَّبوعةِ قد استقلَّ بنفسِه، وألَمَّ بعلومِ الاجتهادِ، فسيكونُ عرضةً لاختيارِ الأقوالِ المهجورةِ والشاذةِ، وقد يقعُ في مخالفةِ الإجماعِ في بعضِ أقواله.

ويرى الناظرُ في أحوالِ بعضِ الخارجين عن المذاهبِ الفقهيةِ اختياراتٍ في الفقهِ ليس لها مستندٌ وجيهٌ، بلُ وصفها بالشذوذِ ليس ببعيدٍ، سواءً أكانتِ اختياراتُهم في المسائلِ التي تكَلَّمَ فيها العلماءُ مِنْ قبلُ، أم كانتِ في المسائلِ النازلةِ^(٢).

ولابنِ وهبٍ المصري كلمةٌ جليلةٌ القدرِ تبيِّنُ مكانةَ أقوالِ الأئمةِ، يقولُ فيها: «كلُّ صاحبِ حديثٍ ليس له إمامٌ في الفقه، فهو ضالٌّ! ولولا أنَّ الله أنقذنا بمالكٍ والليثِ لضللنا!»^(٣).

وقد بيَّنَ تقيُّ الدين ابنُ تيميةَ أنَّ لابنَ حزمٍ - مع سعةِ علمه وتبحره - أقوالاً منكراً وشاذةً يعجبُ منها الناظرُ^(٤).

ولعلَّ سببَ وقوعِ ابنِ حزمٍ في مثلِ هذه الأقوالِ هو سيرُه على أصولِ الظاهريةِ التي لا تخلو مِنْ ضعفٍ.

(١) انظر على سبيل المثال: بداية المجتهد لابن رشد (٦١١/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥٨/٥)، و(٧٧/٧).

(٢) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة للدكتور فهد الرومي (ص/٧٥٢)، والعصرانيون لمحمد الناصر (ص/٢٥٧ وما بعدها).

(٣) نقل كلمة ابن وهب ابن أبي زيد القيرواني في: الجامع في السنن والآداب (ص/١٥١). وانظر: بلوغ السؤل لمحمد مخلوف (ص/١٢٨).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٩٦/٤).

ويقول الحافظ ابن رجب: «ليكن الإنسان على حذرٍ ممّا وَقَعَ بعدهم - أي: أئمة السلف - ... وَحَدَّثَ مَنْ انتَسَبَ إلى متابعةِ السّنة والحديثِ مِنَ الظاهرية، ونحوهم، وهو أشدُّ مخالفةً لها؛ لشذوذه عن الأئمة، وانفراده عنهم بفهم يفهمه، أو يأخذ ما لم يأخذ به الأئمة مِنْ قبله»^(١).

ويقول الشيخ محمد العثيمين: «تجد أولئك القوم الذين لم يتفقهوا على أيدي العلماء، نجد أنّ عندهم مِنَ الزّلاتِ شيئاً كثيراً؛ لأنّهم صاروا ينظرون بنظرٍ أقل ممّا ينبغي أن ينظروا فيه، يأخذون مثلاً: (صحيح البخاري)، فيذهبون إلى ما فيه مِنَ الأحاديث، مع أنّ في الأحاديث ما هو عامٌ ومخصّصٌ، ومطلقٌ ومقيّدٌ، وشيءٌ منسوخٌ، لكنّهم لا يهتمون إلى ذلك، فيحصل بهذا ضلالٌ كبيرٌ»^(٢).

ويقول - أيضاً -: «لا شك أنّ الإنسان ينبغي له أن يُركّز على مذهبٍ معيّن يحفظه، ويحفظ أصوله وقواعده، لكن لا يعني ذلك أن نلتزم التزاماً بما قاله الإمام... أرى أنّ الذين أخذوا بالحديث، دون أن يرجعوا إلى ما كتبه العلماء في الأحكام الشرعية، عندهم شطحات كبيرة! وإن كانوا أقوياء في الحديث وفي فهمه؛ لأنّهم بعيدون عمّا يتكلّم به الفقهاء، فتجد عندهم مِنَ المسائل الغريبة ما تكاد تجزّم بأنّها مخالفةٌ للإجماع، أو يغلب على ظنّك أنّها مخالفةٌ للإجماع»^(٣).

وسأذكرُ بعضَ الأمثلةِ للأقوالِ الشاذّة التي يكادُ ينعقدُ الإجماعُ على خلافها:

المثال الأول: القولُ بعدمِ اشتراطِ الطهارةِ في صلاةِ الجنازة.

ذهبَ الشعبيُّ إلى عدمِ اشتراطِ الطهارةِ في صلاةِ الجنازة^(٤).

وهذا القولُ قولُ شاذٍّ. يقول ابنُ عبد البر عن اشتراطِ الطهارةِ لصلاةِ

(١) بيان فضل علم السلف (ص/١٦٩). (٢) كتاب العلم (ص/٤٩-٥٠).

(٣) المصدر السابق (ص/١١٤). (٤) انظر: بداية المجتهد لابن رشد (١/٨٤).

الجنازة: «وهو إجماعُ العلماءِ والسلفِ والخلفِ، إلا الشعبي، فإنه أجازَ الصلاةَ عليها على غيرِ وضوءٍ، فشذَّ عن الجميع، ولم يقلْ بقوله أحدٌ من أئمةِ الفتوى بالأمصارِ، ولا من حملةِ الآثارِ»^(١).

المثال الثاني: القولُ بجوازِ إمامةِ المرأةِ للرجالِ في صلاةِ الفرضِ والنفلِ.

ذَهَبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى القولِ بجوازِ إمامةِ المرأةِ للرجالِ في صلواتهم، وممَّنْ نُسِبَ إليه هذا القول: أبو ثورٍ^(٢)، وابنُ جريرِ الطبري^(٣). يقول ابنُ رشدٍ: «شذَّ أبو ثورٍ والطبريُّ، فأجازا إمامتها على الإطلاق»^(٤).

المثال الثالث: القولُ بعدمِ وجوبِ زكاةِ الفطرِ على أهلِ العمودِ مِنَ الباديةِ.

ذَهَبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى عدمِ وجوبِ زكاةِ الفطرِ على البدو، وممَّنْ قال بهذا القول: الليثُ بنُ سعدٍ^(٥)، وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ^(٦). يقول أبو الحسن الماوردي عن القائلين بهذا القول: «شذَّوا بهذا عن الإجماع، وخالفوا النصوصَ الصحيحةَ العامة...»^(٧). ويقول ابنُ رشدٍ: «أجمعوا على أنَّ المسلمين مخاطبون بها - أي: بزكاةِ الفطرِ -... إلا ما شذَّ فيه الليثُ، فقال: ليس على أهلِ العمودِ زكاةُ الفطرِ»^(٨).

(١) الاستذكار (٢٨٣/٨). انظر: المغني لابن قدامة (٣٣/٣).

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١٥١/٤).

(٣) بداية المجتهد (٢٨٠/١).

(٤) انظر: الاستذكار (٥٧٦/٨) ضمن موسوعة شروح الموطأ، وشرح النووي على صحيح مسلم (٥٩/٧).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة (٢٨٩/٤)، وشرح النووي على صحيح مسلم (٥٩/٧).

(٦) نقل كلام الماوردي النووي في: المجموع شرح المذهب (١١٠/٦).

(٨) بداية المجتهد (٥٤٨/٢).

- المثال الرابع: القولُ بجوازِ الوضوءِ بماءِ العطور الحديثة (الكولونيا).
 دَهَبَ الأستاذُ محمد عبده^(١) إلى القولِ بأنَّ ماءِ الكولونيا أحسنُ شيءٍ للوضوءِ؛ لأنَّه يمنعُ آثارَ المرضِ^(٢).
 ولا يخفى أنَّ القولَ بجوازِ الوضوءِ بماءِ الكولونيا قولٌ غريبٌ، فكيفَ بالقولِ بأنَّ الوضوءَ به أحسنُ شيءٍ؟!
 المثال الخامس: القولُ بتأخيرِ أداءِ صلاةِ الجمعةِ للمقيمين في الدولِ الغربيةِ إلى يومِ الأحدِ.
 اقترحَ بعضُ المقيمين في البلادِ الغربيةِ تأخيرَ أداءِ صلاةِ الجمعةِ إلى يومِ الأحدِ؛ لأنَّه يومٌ عطلةٌ وإجازةٌ، وفي تأخيرِ الصلاةِ إليه تشجيعٌ للمسلمين على الحضورِ^(٣).
 وهذا قولٌ غريبٌ، لم يقلْ به أحدٌ من العلماءِ المعتمدين^(٤).



- (١) هو: محمد بن عبده بن حسن بن خير الله، ولد بمصر سنة ١٢٦٦هـ طلب العلم في الأزهر، وعين مدرساً للتاريخ في دار العلوم، كان من المتأثرين بدعوة جمال الدين الأفغاني ومنهجه، واشتغل بالشأن السياسي بمصر، وله مشاركة في الكتابة الصحفية، ومن دعواته الدعوة إلى التقريب بين الأديان، من مؤلفاته: رسالة في وحدة الوجود، وتاريخ إسماعيل باشا، وشرح نهج البلاغة، وفلسفة الاجتماع والتاريخ، توفي سنة ١٣٢٣هـ. انظر ترجمته في: تاريخ الأستاذ الإمام لرشيد رضا (١٦/١)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٢٠٠/٤)، والأعلام الشرقية لزكي مجاهد (٥١٢/٢)، والأعلام للزركلي (٢٥٢/٦)، والمعاصرون لمحمد كرد علي (ص/٣٤٣)، وحاضر العالم الإسلامي (١/٢٨٣)، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة للدكتور فهد الرومي (ص/١٢٤).
- (٢) انظر: تاريخ الأستاذ الإمام لرشيد رضا (١/٩٤٤).
- (٣) انظر: المناسبة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة للدكتور نور الدين الخادمي (ص/٣٣٨).
- (٤) انظر: المصدر السابق (ص/٣٣٩). وللإطلاع على مزيد من الأمثلة انظر: القول الشاذ للدكتور أحمد المباركي (ص/١٠٥ وما بعدها).

المبحث الرابع:

الإمام الشمولي بالمسائل الفقهية، والأصولية

لقد خَدَمَ المتمذهبون مذهبهم بالتأليف في أصولها وفروعها، وتفنّنوا في هذا الجانب أيّما تفنّن، فجعلوا مؤلفاتهم مرتبةً على كتبٍ مترابطة، ثمّ جعلوا تحت الكتب أبواباً مترابطة، بحيثُ يخدمُ الآخرُ منها الأول^(١)، فَحَصَلَ بهذا تنظيمٌ للمذهب وتقريبٌ له في أصوله وفروعه^(٢)، وتوضيحٌ لما قد يكون مجملًا أو غامضاً فيه، وتقييدٌ لأحكامه، ودعمٌ لها بالأدلة^(٣).

ولم تقتصر جهودُ المتمذهبين على هذا الأمر، بل بيّنوا قواعدَ مذهبهم وضوابطه الفقهية - إمّا في مؤلفاتٍ مستقلة، وإمّا فيما بثّوه في مدوّناتهم الفقهية^(٤) - وذكروا التقسيمات الحاصرة للمسائل، بحيثُ يتمكنُ المتمذهبُ من الضبطِ لأبوابِ الفقه والإمام الشمولي بها^(٥).

يقولُ ابنُ القيم حاكياً ضبطَ المتمذهبين لمذاهبهم: «أربابُ المذاهبِ يضبطون مذهبهم، ويحصرونها بجوامع تحيطُ بما يحلُّ، ويحرّمُ عندهم»^(٦).

(١) للاطلاع على ترتيب المذاهب الفقهية الأربعة للموضوعات الفقهية، والمناسبة بينها، انظر: ترتيب الموضوعات الفقهية للدكتور عبدالوهاب أبو سليمان (ص/ ١٥-٨٣).

(٢) انظر: المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/ ٢١١)، والمذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي (١/ ٢٢٠).

(٣) انظر: المدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شلبي (ص/ ١٤٠)، ودراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول لجبريل ميغا (ص/ ٧٢).

(٤) انظر: ابن عابدين وأثره في الفقه للدكتور محمد الفرفور (٢/ ٨٨٧-٨٩١)، والمدرسة الفقهية المالكية بالعراق للدكتور عبدالمنعم التسماني، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب المالكي (١/ ٥٦٨ وما بعدها).

(٥) انظر: الطريقة المثلى في تحصيل العلم لصالح آل الشيخ (ص/ ٤٧).

(٦) أعلام الموقعين (٣/ ٩١-٩٢).

ومن جهة أخرى: فإنَّ عنايةَ أربابِ المذاهبِ ببيانِ المسائلِ الفروعيةِ، وبيانِ أحكامها على اختلافِ الأحوالِ والهيئاتِ، عنايةً منقطعةً النظيرِ، يصعبُ وجودُها في غيرِ الكتبِ المذهبيةِ^(١)، ففي دراسةِ الفقهِ وأصوله على غيرِ الكتبِ المذهبيةِ صعوبةٌ بالغةٌ^(٢).

وغيرُ خافٍ على ذي لبٍّ أنَّ دراسةَ الفقهِ منظماً مرتباً أيسرُ من دراسته دون ترتيبٍ وتنظيمٍ.

يقولُ القاضي عياضٌ: «وكذلك يُلزَمُ هذا - أي: التمذهب بمذهب إمام - طالب العلم في بدايةِ درسٍ ما أصَّله الأعلَمُ من هؤلاء - أي: المجتهدين - وفرَّعه، وحفظه ما ألفه وجمَّعه، والاهتداء بنظره في ذلك، والميل حيث مألَّ معه»^(٣).

ثمَّ بيَّنَ مَعَبَّةُ الرغبةِ في التوسُّعِ في الأقوالِ وأدلتها في بدءِ طلبِ العلمِ، فقال: «إذ لو ابتدأ الطالبُ في كلِّ مسألةٍ الوقوفَ على الحقِّ منها بطريقِ الاجتهادِ، عَسَرَ عليه ذلك؛ إذ لا يتفقُ جمعُ خصاله وتناهي كماله، وإذا كان بهذه السبيلِ استغنى عن تقليدِ أربابِ المذاهبِ، وكان من المجتهدين»^(٤).

ويقولُ شهابُ الدِّينِ القرافي: «أنت تعلمُ أنَّ الفقهَ وإنَّ جَلَّ، إذا كان مفترقاً تبددت حكمته، وقلَّت طلاوته، وبُعِدت عند النفوسِ طِلْبَتُهُ.

وإذا رُبَّت الأحكامُ - مخرَجةً على قواعدِ الشرعِ، مبنيةً على مأخذها - نهَضت الهممُ حيثُ لا قَباسَها، وأُعْجِبَتْ غايةَ الإعجابِ بتقمُّصِ لباسِها»^(٥).

ويقولُ ابنُ فرحون: «فحقُّ على طالبِ العلمِ، ومريدِ تعرُّفِ الصوابِ

(١) انظر: بلوغ السؤل لمحمد مخلوف (ص/١٢٩).

(٢) انظر: الإنصاف في بيان سبب الخلاف للدهلوي (ص/٢٩).

(٣) ترتيب المدارك (١/٦٣). (٤) المصدر السابق.

(٥) الذخيرة (١/٣٦).

والحق، أن يعرف أولاهم - أي: أولى المذاهب - بالتقليد؛ ليعتمد على مذهبه، ويسلك في التفقه سبيله^(١).

وكذلك الأمر بالنسبة إلى أصول الفقه، فقد جعلوا الحديث عن مسائله مترابطاً، بحيث إذا أنهى الطالب كتاباً في أصول فقه مذهبه حصل له إلمام ومعرفة بمسائل هذا العلم.

ويتأكد هذا الأمر إذا عرّفنا حرص علماء المذهب على تنويع الكتابة في علمي: الفقه وأصوله؛ ليتمكن الطالب من الترقى في دراستهما، بدءاً بالكتب المختصرة، وانتهاءً بالكتب المبسطة التي تُغنى بذكر الأقوال والتوسع في الاستدلال^(٢)، إضافة إلى خدمة المعتمدين بعلم الحديث بالتصنيف في أدلة مذهبهم.

يقول أبو شامة المقدسي: «كان العلماء من قداماء أصحابنا يعتنون بمختصر المزني - رحمه الله - حفظاً وشرحاً، وبسببه سهل تحصيل مذهب الشافعي - رحمه الله - على طلابه في ذلك الزمان... وانتفع به أئمة أكابر، وتخرج به المشايخ، وتفقه به معظم الأصحاب»^(٣).

ولشمس الدين الذهبي نصيحة وجهها لمن يريد التفقه، يقول فيها: «شأن الطالب أن يدرس مصنفاً في الفقه، فإذا حفظه بحته، وطالع الشروح. فإن كان ذكياً، فقيه النفس، ورأى حجاج الأئمة، فليراقب الله، وليحتظ لدينه»^(٤).

فدراسة الفقه وأصوله عبر مذهب من المذاهب الفقهية المتبوعة

(١) الديباج المذهب (٦٣/١).

(٢) انظر: (ص/١٢٧٤)، وخطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/١٣٨)، ومقدمة المعتمدين بكتاب الفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/١)، والطريق إلى الفقه للدكتور حمد الشتوي (ص/٣٥).

(٣) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١٣٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/٩٠).

يُحَقِّقُ للدارسِ الوقوفَ والنظرَ على جمهرة المسائلِ الفقهية والأصولية، مع تحقيقها؛ إذ هذه المذاهب قد خُدمَتْ مِنْ قِبَلِ عددٍ مِنَ العلماءِ، فأصلُّوا الأصولَ، وقعدوا القواعدَ، وخرَّجوا عليها المسائلَ^(١)، وبيَّنوا الأدلةَ والعللَ، ووضعوا لبناتِ المدرسةِ المذهبية المتكاملة^(٢)، بحيثُ يتمكَّن الطالبُ مِنْ تحقيقِ اللبنةِ الأولى باستيعابِ الفقه وأصوله، وبالإلمامِ بمسائلهما^(٣)، والتأسيسِ على الوجهِ الصحيحِ، إضافةً إلى تعويدِ الدارسِ في المذهبِ على الدقةِ في فهمِ اصطلاحاتِ الفقهاءِ والأصوليين وألفاظهم^(٤).

ونظراً لإمكانِ دراسةِ علمِ الفقه - على وجهِ الخصوصِ - بطُرُقٍ عدَّةٍ غيرِ التفقه المذهبي، فأمامَ الطالبِ في هذه الحالِ عددٌ مِنَ الطرقِ، أهمُّها طريقتان:

الطريق الأول: دراسةُ الفقهِ عن طريقِ التفقه على كتبِ شروحِ الحديثِ^(٥).

الطريق الثاني: دراسةُ الفقهِ عن طريقِ التفقه على كتبِ الفقه للمستقلين عن المذاهبِ الفقهية^(٦).

الطريق الأول: دراسةُ الفقهِ عن طريقِ التفقه على كتبِ شروحِ الحديثِ. إذا سَلَكَ الطالبُ في دراسةِ الفقهِ التفقه على كتبِ شروحِ الحديثِ - كشروحِ الكتبِ الستة وشروحِ أحاديثِ الأحكام - فإنَّ هذا الطريقَ، وإن استفادَ سالِّكه كثيراً مِنَ الفوائدِ المتناثرة، ليسَ بطريقٍ للتأسيسِ في الفقه؛

(١) انظر: دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول لجبريل ميغا (ص/٧٢).

(٢) انظر: مقدمة المعتنى بكتاب الفكر السامي للحجوي (٤/١).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق تسهيل المسالك للأحساني (١/١١٢).

(٤) انظر: مقدمة المعتنى بكتاب الفكر السامي للحجوي (٨/١).

(٥) انظر: الطريق إلى الفقه للدكتور حمد الشتوي (ص/٣٨).

(٦) انظر: المصدر السابق (ص/٣٦).

لأنه لا يَحْصُلُ مع دراسةِ الفقه عن هذا الطريقِ حصرُ المسائلِ، وتقييدُ أحوالِها، وما يتصل بها من تقسيمات، ونحو ذلك^(١).

ومن جهةٍ أخرى: فإنَّ كثيراً من شراحِ كتبِ الحديثِ قد أخذوا الأحكامَ الماثلة في شروحهم من مذاهبهم الفقهية^(٢).

وأيضاً: فإنَّ المتبعَ لهذا الطريقِ سيفوته كثيرٌ من المسائل التي لم يذكرها شراحُ الحديثِ، إمّا لعدم مناسبة ذكرها، وإمّا طلباً للاختصار.

يقولُ الشيخ محمدٌ مخلوف: «إنَّ قال قائل: أمّا نكتفي بكتبِ الحديثِ وشروحها، وقد تضمنت فروعَ الفقه؟ فما الحاجةُ إلى كتبِ الفروع؟

قلنا له: ذلك حسنٌ، لو أنَّ كتبَ الحديثِ وشروحه متضمنةٌ لفروعِ الفقه على وجهٍ فيه الكفاية، وليس كذلك؛ إذ أهلُ الحديثِ لم يُعْنُوا في بيانِ أحاديثِ الأحكام بما عُنِيَ به الفقهاء من بذلِ مجهودهم في شرح تلك الأحاديثِ بالنظرِ الأصولي في المآخذ الشرعية - كتاباً وسنةً - نظراً جارياً على ما تقتضيه قوانينُ الاجتهاد... ولو أنَّ شارحاً من شراحِ الحديثِ نظرَ في متنه حسبَ ما تقتضيه علومُ اللغة العربية، وأخذَ منه حكماً شرعياً، ولم يكن من المجتهدين: لا يُعَوَّل على أخذه، إلا إذا رَجَعَ إلى كتبِ الفقه؛ لِيَعْلَمَ منها ما في هذا الحديثِ من الموافقة أو المخالفة لقواعد الشريعة»^(٣).

الطريق الثاني: دراسةُ الفقه عن طريقِ التفقه على كتبِ الفقه للمستقلين عن المذاهب الفقهية.

قد يرغبُ بعضُ الطلابِ بدراسةِ الفقه متحرراً من قيودِ المذاهبِ الفقهية، فيقعُ اختيارُهم على مؤلفاتِ بعضِ العلماء الذين استقلوا عن المذاهبِ المتبوعة، فلم ينتسبوا إلى واحدٍ منها.

(١) انظر: المصدر السابق (ص/٣٨).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) بلوغ السؤل (ص/١٢٩-١٣٠).

ومن أمثلة هذا الطريق: كتاب (الدرر البهية في المسائل الفقهية) للإمام محمد الشوكاني.

وحقيقة هذا الطريق لا تختلف عن حقيقة التفقه على أحد المذاهب الأربعة، لكن يُرَجَّحُ التفقه عن طريق المذاهب الفقهية المتبوعة على هذا الطريق أمور، منها:

الأمر الأول: أن كتب المذاهب المتبوعة مخدومة خدمة متكاملة، من حيث شروحها، ولغتها، وأدلتها، والإجابة عما يرد عليها من إشكالات^(١)، وغير ذلك، والكتب المقصودة لأهل الطريق الثاني: (دراسة الفقه عن طريق التفقه على كتب الفقه للمستقلين عن المذاهب الفقهية) تفتقد هذه الخدمة^(٢).

الأمر الثاني: وُجِدَ مَنْ يَجيدُ تدريس كتب المذاهب الفقهية المتبوعة على أتم وجه، أمّا كتب الطريق الثاني: (دراسة الفقه عن طريق التفقه على كتب الفقه للمستقلين عن المذاهب الفقهية)، فإنها تفتقد المدرسين لكتبها، ممّن يتقن شرحها، وفكّ عبارتها، وحلّ مشكلاتها على الوجه الصحيح^(٣).

الأمر الثالث: أن كتب المذاهب الفقهية المتبوعة يُعَلِّمُ مراد مؤلفيها على وجه الدقة، بخلاف كتب الطريق الثاني: (دراسة الفقه عن طريق التفقه على كتب الفقه للمستقلين عن المذاهب الفقهية)، فإن مراد مؤلفيها قد لا يُعَلِّمُ على وجه الدقة في عددٍ ليس بالقليل من المسائل^(٤).

(١) للاطلاع على مثال لعناية العلماء بالإجابة عن الإشكالات الواردة غي مذهبهم، انظر: قضاء الأرب في أسئلة حلب لتقي الدين السبكي (ص/٢٣٦ وما بعدها، ٢٥٢، ٣٩١).

(٢) انظر: الطريق إلى الفقه للدكتور حمد الشتوي (ص/٣٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: المصدر السابق. وذكر محقق كتاب: الدرر البهية في المسائل الفقهية للشوكاني (ص/٢٧) أن من الانتقادات الموجهة إلى الكتاب إجمال الشوكاني الحكم في بعض المسائل الخلافية، وعدم الجزم بحكم يبين، كقوله: «وله...»، «وعليه...»، «ويشعر...»، بحيث لا تُعلم درجة الحكم على وجه اليقين.

الأمر الرابع: أنَّ سلوك العلم عن طريق المذاهب الفقهية المتبوعة هو طريقة أهل العلم في الجملة^(١)، وهذه شهادة صدق على صحة الطريق لمن أحسن سلوكه، بخلاف كتب الطريق الثاني: (دراسة الفقه عن طريق التفقه على كتب الفقه للمستقلين عن المذاهب الفقهية)، فلم يتخرج فيها من يضاهي أرباب المذاهب الفقهية المتبوعة.



(١) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (١/٦٣).

المبحث الخامس:

دعم سبيل الارتقاء إلى مقام الاجتهاد

ليس وصول المرء إلى درجة الاجتهاد المطلق في الشريعة أمراً ميسوراً، وإذا أراد أحد الوصول إلى هذه المرتبة، فلا بُدَّ له من سلوك طريق يوصله إليها، ويَحَبِّدُ له سلوك أقصر الطرق، وأيسرها.

ولا يصادمُ المتمذهبُ الوصولَ إلى درجة الاجتهاد في الشريعة، بلُ بإمكان المتمذهب إذا كان ذا أهلية وتهيؤ، وجعلَ من مذهبِه درجةً يعبرُ بها إلى ما فوقها، أن يكونَ من المجتهدين في الشريعة.

وقد يصلُ المتمذهبُ إلى درجة الاجتهاد المطلق، وقد لا يوصف به، لكن يتحقق له الاجتهاد الجزئي في عددٍ من المسائل.

ولا يَسَعُ المتمذهبُ الذي تحقق له الاجتهاد الجزئي، فأنسَ من نفسه فقهاً، وسَعَةً في العلم، ومعرفةً بالأصول: أن يلتزمَ مذهبَ إمامه في كلِّ أقواله؛ لأنَّه قد يترجَّحُ عنده بالدليلِ مذهبٌ آخر، فعليه العملُ حينئذٍ بما ترجَّحَ عنده^(١).

وإذا أجلنا النظرَ في عددٍ من العلماء المحققين الذين قيل عنهم: إنَّهم بلغوا رتبةَ الاجتهاد في الشريعة، وجدنا أن غالبهم قد تخرَّجوا في مذاهب فقهية، وترقَّوا فيها إلى أن بلغوا رتبةَ الاجتهاد في الشريعة.

وهذا الأمرُ يدلُّ على أنَّ الترقِّي في دراسةِ الفقه وأصوله عن طريقِ المذهب، مع العناية بالدليل والتعليل: من شأن العلماء والمحققين منذ

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٨/٩٣-٩٤).

تدوين المذاهب واستقرارها^(١)؛ إذ كان سبيل وصول كثير منهم إلى درجة الاجتهاد في الشريعة هو الترقى في سلم المذهب^(٢).

ويمكن القول: إنه إذا سار المتمذهب في مذهبه متدرجاً مترقياً فيه، متعلماً منه^(٣)، مع اهتمامه وعنايته ببقية أوصاف الاجتهاد وشروطه: كالعلم بالعربية ونحوها، وكان مع ذلك مهتماً بتحقيق المسائل بأقوالها وأدلتها، مع عنايته بالأصول، والسير عليها، وكانت لديه قريحة جيدة، وعلو في الهمة: فالغالب وصوله إلى مرتبة المجتهدين والتحاقه بهم^(٤).

يقول القاضي عياض بعدما حث الطالب على سلوك المذهب في طلب العلم: «فسيله أن يُقَلَّد مَنْ يُعْرِفه أَنَّ هذا هو الحق، حتى إذا أدرك من العلم ما قُيِّض له، وحصل منه ما قَسَمَ الله له، وأفلح، وكان فيه محل للنظر والاجتهاد: انتقل إلى ذلك - أي: إلى درجة المجتهدين - وأدركه»^(٥).

ويقول أكمل الدين البابرّي: «إنما يحصل منصب الاجتهاد بممارسة تفاريع^(٦) في زماننا، ولم يكن ذلك طريقاً في زمن الصحابة»^(٧).

ويقول ابن مَلَك^(٨) في الموضوع ذاته: «منصب الاجتهاد في زماننا إنما

(١) انظر: مراعاة الخلاف لعبدالرحمن السنوسي (ص/١١٥).

(٢) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (١/٦٣)، ورسائل الإصلاح لمحمد الخضر حسين (١١٥/٢).

(٣) انظر: المعيار المعرب للونشريسي (٦/٣٥٣).

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/٣٩)، والاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص/٥٤٤).

(٥) ترتيب المدارك (١/٦٣).

(٦) يظهر أن في الكلام كلمة ساقطة، ولعل الصواب: «تفاريع الفقه».

(٧) التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي (٦/٢٦٣).

(٨) هو: عبداللطيف بن عبدالعزيز بن أمين الدين بن فرشتا، الملقب بعز الدين، المعروف بابن ملك - المشهور بابن فرشتا أي: ابن الملك - كان فقيهاً حنفياً، وأصولياً متمكناً، وعالماً فاضلاً، مبرزاً في حل عويصات العلوم، متصوفاً محبوباً عند العامة والخاصة، من مؤلفاته: مبارق الأنوار شرح مشارق الأنوار، وشرح المنار، ورسالة في علم التصوف، وشرح مجمع =

يحصلُ بممارسته - أي: الفقه- الآن، فهو طريقٌ إليه»^(١)، أي: إلى الاجتهاد.

ويظهرُ أنَّ مرادَهما بالفقه والتفاريع الفقه المذهبي مع معرفة الخلاف بين الأئمة، وأدلة أقوالهم.

ويقولُ شاه ولي الله الدهلوي عن حالِ المشتغل بالفقه الذي يريدُ معرفة أحكام المسائل مِنْ أدلتها: «هذا أمرٌ جليلٌ، لا يتمُّ له إلا بإمام يتأسى به، قد كُنِيَ معرفةً فرش^(٢) المسائل، وإيرادِ الدلائل في كلِّ بابٍ بابٍ، فيستعين به في ذلك، ثمَّ يستقلُّ بالنقد والترجيح، ولولا هذا الإمامُ صَعُبَ عليه، ولا معنى لارتكابِ أمرٍ صعبٍ مع إمكانِ الأمرِ السهل»^(٣).

ويقولُ الشيخُ محمدُ العثيمين: «العلماء المحققون، كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره هم مِنْ هذا النوع - أي: دَرَسَ مذهباً، وانتفع بقواعده وضوابطه، مع رَدِّه إلى الكتاب والسنة - هم محققون، ولهم مذهبٌ معيَّن، ولكنَّهم لا يخالفون الدليل إذا تبيَّن لهم»^(٤).

وليس مِنْ لازمِ التمذهب الوصولُ إلى درجةِ الاجتهادِ المطلق في الشريعة، بلْ لا يبعدُ القولُ: إنَّ كثيراً مِنَ المتمذهبيين في عقودِ خلَّتْ لم يخطرَ بِبَالٍ أحدهم الوصولُ إلى درجةِ الاجتهادِ، فضلاً عن بلوغِ درجته.

يقولُ الحافظُ ابنُ عبد البر: «مَنْ اقتصرَ على علمِ إمامٍ واحدٍ، وحَفِظَ ما كانَ عنده مِنَ السننِ، ووقَّفَ على غرضِهِ ومقصده في الفتوى: حَصَلَ على

= البحرين، توفي سنة ٨٨٥هـ تقريباً، وقيل: ٨٠١هـ ورجحه الزركلي. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسرخاوي (٣٢٩/٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥١٢/٩)، والفوائد البهية للكنوي (ص/١٣٨)، والفتح المبين للمراغي (٥٠/٣)، والأعلام للزركلي (٥٩/٤).

(١) شرح ابن ملك على المنار (ص/٨٢٤).

(٢) الفَرش: البسط. انظر: القاموس المحيط، مادة: (فرش)، (ص/٧٧٥).

(٣) الإنصاف في بيان سبب الخلاف (ص/٢٩).

(٤) العلم (ص/١٥٨).

نصيب من العلم وافر، وحظ منه حسن صالح، فمن قنع بهذا اكتفى، والكفاية غير الغنى^(١).

وبإمكاننا أن نعرف بلوغ العالم درجة الاجتهاد المطلق في الشريعة بأحد طريقين:

الطريق الأول: إخبار العالم عن نفسه، إن كان عدلاً أنه بلغ درجة الاجتهاد^(٢).

الطريق الثاني: أن يصف أحد العلماء المعبرين العالم بالاجتهاد في الشريعة.

وسأورد أمثلة لبعض العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد في الشريعة^(٣):

ممن بلغ درجة الاجتهاد: القاضي عبد الوهاب المالكي^(٤)، والقاضي أبو يعلى^(٥)، وأبو نصر الصباغ الشافعي^(٦)،

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٣٤).

(٢) انظر: تيسير الاجتهاد للسيوطي (ص/٤٣).

(٣) قد ينازع منازع في بلوغ أحد هؤلاء الأعلام درجة الاجتهاد، وليس المقام مناسباً لتحقيق القول في كل واحد منهم، بل المقام تمثيل فحسب، وكل من ذكرتهم قد نص على اجتهاده أحد العلماء.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/١٢٣)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٩٤).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) انظر: المصدرين السابقين. وأبو نصر الصباغ هو: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد البغدادي، أبو نصر المعروف بابن الصباغ، ولد سنة ٤٠٠ هـ كان شافعي المذهب، علامة محققاً بارعاً في الأصول والفقه، ثبتاً حجة ديناً تقياً صالحاً، انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي، وقد درس بالمدرسة النظامية مدة، من مؤلفاته: العدة في الأصول، والكمال في الخلاف، وكفاية السائل، والشامل، توفي سنة ٤٧٧ هـ. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٢٩٩)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢١٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/١٢٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/١٣٠).

والحسينُ البغوي^(١)، وأبو عبد الله المازري^(٢)، وأبو بكرِ ابن العربي^(٣)،
وأبو القاسم الرافعي^(٤)، والعزُّ ابن عبد السلام^(٥)، وأبو شامة المقدسي^(٦)،
ومحيي الدين النووي^(٧)، وابنُ دقيق العيد^(٨)، وتقيُّ الدين ابنُ تيمية^(٩)،
وتقيُّ الدين السبكي^(١٠)،

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٢٥٧)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٩٣).

(٢) انظر: الغنية للقاضي عياض (ص/٦٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٣/١٥١)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٩٥)، ومواهب الجليل للحطاب (٦/٨٩).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٢٩٦)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٩٥).

(٤) انظر: تيسير الاجتهاد للسيوطي (ص/٥٤).

(٥) انظر: العبر في خبر من غير للذهبي (٣/٢٩٩)، والبحر المحيط (٦/٢٠٩)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٩٥)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٥٥)، والمعياري المعرب للونشريسي (٩/٣١٠)، وإرشاد الفحول (٢/١٠٣٩)، وحصول المأمول للفتنوجي (ص/٣٦٩)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧٣).

(٦) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٦٠)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/١٥٦)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٩٦).

(٧) انظر: تيسير الاجتهاد للسيوطي (ص/٥٥)، وإرشاد الفحول (٢/١٠٣٩).

(٨) انظر: الطالع السعيد للإدقوي (ص/٥٨١)، وأعيان العصر للصفدي (٤/٥٨١)، والبحر المحيط (٦/٢٠٩)، وتغليق التعليق لابن حجر (٢/٧)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٩٨)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٥٤)، والمعياري المعرب للونشريسي (٩/٣١٠)، وحصول المأمول للفتنوجي (ص/٣٦٩)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧٣).

(٩) يقول الصفدي في: أعيان العصر (١/٢٣٤) عن تقي الدين ابن تيمية: «تمذهب للإمام أحمد بن حنبل، فلم يكن أحد في مذهبه أنه منه». وانظر في وصفه بالاجتهاد: التحبير (٨/٤٠٦٩)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/٢٠٠)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٥٦)، وشرح الكوكب المنير (٤/٥٧٠)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٣٨٦)، وإمام الحرمين للدكتور عبد العظيم الديب (ص/٥٢٤)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧٣).

(١٠) انظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٠/١٤٠)، والغيث الهامع للعراقي (٣/٩٠٢)، والتحبير (٨/٤٠٦٩)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/١٦٠)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٤٧، ٥٦)، وشرح الكوكب المنير (٤/٥٧٠).

وتاج الدين ابن السبكي^(١)، وسراج الدين البلقيني^(٢)، وولي الدين العراقي^(٣)، وكمال الدين ابن الهمام^(٤)، وجلال الدين السيوطي^(٥).

بقي أن أقول: إن حديثي في هذا المقام وإن كان عن الاجتهاد المطلق في الشريعة الإسلامية، فإن أدنى درجات التمذهب - وهي: التقليد المذهبي - تعدُّ لبنة في الترقى إلى الاجتهاد المذهبي^(٦).



-
- (١) انظر: الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/٢٠١)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٥٦)، وحسن المحاضرة له (١/٣٠٤).
- (٢) انظر: الغيث الهامع للعراقي (٣/٩٠٢)، والتحبير (٨/٤٠٧٠)، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/٢٠١)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٥٤)، وحسن المحاضرة له (١/٣٠٤)، وشرح الكوكب المنير (٤/٥٧٠).
- يقول ابن خلدون في: مقدمته (٣/١٠٥٤) عن سراج الدين البلقيني: «هو أكبر الشافعية بمصر الآن، كبير العلماء، بل أكبر العلماء من أهل العصر».
- (٣) انظر: الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/٢٠١)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٥٧)، وإرشاد الفحول (٢/١٠٤٠)، وحصول المأمول للقنوجي (ص/٣٦٩)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧٣).
- (٤) انظر: تيسير الاجتهاد للسيوطي (ص/٥٧).
- (٥) انظر: الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص/٩٨)، وتيسير الاجتهاد له (ص/٦١)، وفيض القدير للمناوي (١/١١)، وإرشاد الفحول (٢/١٠٤٠)، وحصول المأمول للقنوجي (ص/٣٧٠)، وإمام الحرمين للدكتور عبد العظيم الديب (ص/٥٢٤)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧٣).
- (٦) انظر: الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه للدكتور سيد الأفغاني (ص/٥٤٢-٥٤٣).

المبحث السادس:

تجنب التناقض في الاختيار بين الأقوال

لقد كانت عناية أتباع المذاهب الفقهية الأربعة بمذاهبهم عناية فائقة؛ إذ أسسوا أصولها، وبيّنوا قواعدها وضوابطها.

ولا شك في أنّ مآخذ^(١) المسائل - وإن اختلفت أبوابها - قد تكون متقاربة أو متحدة، بحيث يكون حكم هذه المسائل واحداً.

وعناية المتمذهبين واهتمامهم بهذا الجانب واضحة جلية في مدوناتهم المذهبية، ولا سيما ما جاء في كتب القواعد والضوابط الفقهية.

وتُجنّب مراعاة القواعد والضوابط المذهبية المتمذهب من الوقوع في التناقض في أقواله^(٢)، بحيث لا يحكم على فرعين فقهيين - متشابهين في الصورة أو مختلفين - مأخذهما واحداً، بحكمين مختلفين؛ إذ هذه القواعد كفيلة بتجنب المتمذهب من الوقوع في التناقض.

ومن جهة أخرى: فإنّ غالب الفقهاء المذهبي الذي دونه علماء المذهب سالم من الوقوع في شرك التناقض.

وسأضرب مثلاً يتضح منه المقصود: إذا تعارض عند المكلف صلاة

(١) المآخذ: الأدلة على الشيء، أو علته التي من أجلها كان حكمه. انظر: القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباسين (ص/ ٧٠)، والقواعد والضوابط الفقهية القرافية للدكتور عادل قوته (٢٨٢/١)، وعلم القواعد الشرعية للدكتور نور الدين الخادمي (ص/ ٣٣٢)، والميسر في علم القواعد الفقهية له (ص/ ١٤٧).

(٢) انظر: القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي (ص/ ٢٩١). وللإطلاع على تناقض بعض من ترك التمذهب انظر: منهج البحث والفتوى لمصطفى الطرابلسي (ص/ ٢٨٩ وما بعدها).

ركعتين طويلتين، وصلاة أربع ركعات في زمن واحد، فأيهما أفضل؟ وأيهما أفضل: قراءة القرآن بتدبر وتفكير، أم قراءة قدر أكبر في زمن واحد؟

مناط هاتين المسألتين واحد، وهو: إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف ورفعة في نفسه، وهو واحد، والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة، فأيهما أفضل؟ وأيهما المرجح؟^(١).

فإذا عرّف المتمذهب قاعدة مذهبه سلّم من الوقوع في التناقض في أقواله.

وأيضاً: يتجنّب المتمذهب الحكم بحكم واحد على فرعين فقهيين متشابهين في الصورة، دون المأخذ.

ولا يوحى ما بيّنته آنفاً أن أقوال المذهب - أو اختيارات بعض المتمذهبين - خالية من التناقض، بل الأمر وارد، لكنّ عناية أتباع المذهب بالتنبيه على أمثال هذه المسائل، وبيان التناقض وكشفه قائمة^(٢).

(١) انظر القاعدة وأمثلتها في: تقرير القواعد لابن رجب (١/ ١٣٠-١٤١).

(٢) من الأمثلة على عناية أرباب المذهب بدفع ما يوهّم التناقض في مذهبه: ما قال القرافي في: الأمنية في إدراك النية (ص/ ٣٢-٣٣): «وقع في المذهب إطلاق متناقضة: قال الأصحاب: صريح الطلاق وغيره غير محتاج للنية اتفاقاً. وقال صاحب المقدمات في كليات الطلاق: صريح الطلاق مفتقر إلى النية اتفاقاً. وقال اللخمي في الإكراه على الطلاق: في افتقار الصريح إلى النية قولان: أحدهما: أنه لا بُدّ في الصريح من النية... هذه إطلاقات متناقضة، لا يجتمع منها اثنان، بل متى صدق أحد هذه الثلاثة كذب اثنان منها، وتحقيقهما: ... حيث قالوا: الصريح لا يفتقر إلى النية اتفاقاً، معناه: أن الصريح لا يفتقر في إرادة مدلوله إلى نية... بل ينصرف بصراحته لمدلوله... ومعنى قولهم: إن الصريح يفتقر إلى النية اتفاقاً، أي: لا بُدّ في الصريح من القصد إلى إنشاء الصيغة؛ حذراً ممن يقول: يا طارق، فقال: يا طارق... فلا تناقض بين اشتراط النية في إرادة النطق، وبين عدم اشتراطها في انصراف اللفظ لمدلوله بعد النطق...» (وقع في المطبوع تصحيف، وقد صححته من الطبعة التي اعتنى بها الدكتور محمد المنيع (ص/ ٤٢). وانظر: الفروق للقرافي (٢/ ٢٩٦-٢٩٨).

وقد اعتنى جمال الدين الإسني ببيان ما وقع فيه الرافعي والنووي من التناقض في بعض الأحكام - وهي قليلة - فألف كتاباً بعنوان: (جواهر البحرين في تناقض الحبرين)، وقد طبع مختصره.

وقد أشار تقي الدين السبكي إلى المعنى آنف الذكر، فقال: «وكم من واحد متمسك بالقواعد، قليل الممارسة للفروع ومآخذها، يزُلُّ في أدنى المسائل، وكم من آخر مستكثر في الفروع ومداركها، قد أفرغ جمام ذهنه فيها، غفل عن قاعدة كلية، فتخبط عليه تلك المدارك، وصار حيران...»^(١).

وفي المعنى ذاته يشير شهاب الدين القرافي إلى أهمية الاستعانة بالقواعد الكلية؛ ليتجنب الناظر الوقوع في التناقض، فيقول عنها: «هذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، بها يعلو قدر الفقيه... ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية، تناقضت عليه الفروع واختلقت، وتزلزلت خواطره واضطربت، وضاعت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تنتهي... ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛ لاندراجها في الكليات، واتحد عند ما تناقض عند غيره، وتناسب»^(٢).

وإذا صحَّ توجه كلام القرافي إلى المذهب الذي يُعنى ببيان أحكام الجزئيات، دون التفات منه إلى قواعد الفقه وضوابطه، فتوجهه إلى غيره ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد من باب أولى.

ويقول الحافظ ابن رجب عن القواعد والضوابط المذهبية في فاتحة كتابه: (تقرير القواعد وتحريير الفوائد)^(٣): «تضبط للفقيه أصول المذهب، وتُظلمه من مآخذ الفقه على ما كان قد تغيب، وتُنظّم له منشور المسائل في سلك واحد، وتقيّد له الشوارد، وتقرب له كل متباعد».

وأيضاً: يتجنب المذهب الوقوع في التناقض في تطبيق القواعد الأصولية، فيسير على أصول الاستنباط سيراً مطرداً غير متناقض.

(١) نقل تاج الدين السبكي كلام والده تقي الدين في: الأشباه والنظائر (١/٣٠٩). وانظر: القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباسين (ص/١١٦-١١٧).

(٢) الفروق (١/٦٢-٦٣). (٣) (٤/١).

فإذا أَخَذَ المتمذهبُ بقاعدةٍ مِنْ قواعدِ مذهبه الأصولية، كحجية القراءة الشاذة مثلاً، وطَبَّقَهَا على الفروعِ الفقهية، فإنه يَسْلَمُ بذاك مِنْ اضطرابِ الأصولِ حينَ إرادة الاستنباطِ.



المبحث السابع:

بروز فن الفروق الفقهية، والأشباه والنظائر

يحسنُ قبلَ الدخولِ في المبحثِ التمهيدِ بيانَ معنى الفروقِ الفقهية،
والأشباه والنظائر.

أولاً: معنى الفروق الفقهية:

يُقصدُ بالفروقِ الفقهية: معرفةُ أوجهِ الاختلافِ بينِ الفروعِ الفقهيةِ
المتشابهةِ في الصورة، المختلفةِ في الحكم، وأسبابها^(١).

ثانياً: معنى الأشباه والنظائر:

يتكون مصطلح: الأشباه والنظائر من لفظتين، لكلٍ منهما معنى
يفيده^(٢):

فالأشباه هي: الفروعُ الفقهيةُ المتشابهةُ في الصورة، وتأخذ حكماً
واحداً^(٣).

(١) انظر: الفروق للسامري (١/١١٥)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/٥٨)، والمدخل إلى
مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٤٩)، والفوائد الجنية للفاداني (١/٩٨)، والقواعد
الفقهية للدكتور علي الندوي (ص/٧٣)، ومقدمة تحقيق الاستغناء في الفرق والاستثناء
لليكري (١/٧٦)، ومقدمة تحقيق إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل للزيراني (١/١٩)،
والفروق الفقهية والأصولية للدكتور يعقوب الباحسين (ص/١٣)، وعلم القواعد الشرعية
للدكتور نور الدين الخادمي (ص/٣١٤).

(٢) عرّف بعض العلماء مصطلح الأشباه والنظائر بتعريف واحد. انظر: غمز عيون البصائر
للحموي (١/٥٣)، ومقدمة تحقيق القواعد للحصني (١/٢٩).
وليس المقام مناسباً للحديث عن هذه المسألة، وما ذكرته من التفريق بين اللفظين هو المشهور
عند الباحثين.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الأشباه والنظائر لابن الوكيل (١/١٦)، ومقدمة تحقيق القواعد للحصني =

والنظائر هي: الفروع الفقهية المتشابهة في الصورة، والمختلفة في الحكم^(١).

وبتعريف: (النظائر) يظهر التقارب أو الترادف بينها وبين (الفروق الفقهية)^(٢).

وبعد بيان معنى المصطلحين أقول: لم يكن جهدُ المتمذهبين وتفنيهم قاصراً على علمي الفقه وأصوله، بل تعدى الأمر إلى الاهتمام برفع ما يؤهم التعارض فيما نُقلَ عن إمام المذهب، وما في مذهبيهم من أحكام فقهية لفروع متشابهة في الصورة، لكن حكماً مختلفاً، وذلك ببيان الفرق بين الفرعين المتشابهين الذي أثر في اختلاف حكمها^(٣).

ويتحدث الشيخُ عبدالقادر بنُ بدران عن عناية علماء الحنابلة - ومثلهم بقية المذاهب المتبوعة - بالتصنيف في الفروق، وإبداعهم فيه، فيقول: «اعلم أن أصحابنا تفننوا في علومهم الفقهية... وجعلوا للمسائل المشتبهة صورة، المختلفة حكماً ودليلاً وعلة، فتأ، سموه بالفروق»^(٤).

كذلك الأمر فيما يتصل بالأشياء والنظائر، كان اهتمام المؤلفين فيها منصباً على القواعد والضوابط الفقهية، وكثير منها تختص بالمذهب الفقهي الذي ينتسب المؤلف إليه.

= (٢٩/١)، والقواعد الفقهية للدكتور علي الندوي (ص/٦٨، ٧١)، والقواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٩٣)، والقواعد والضوابط الفقهية القرافية للدكتور عادل قوته (٢/ ٢٧٦)، وعلم القواعد الشرعية للدكتور نور الدين الخادمي (ص/٣٠٤)

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٥٨/١)، وغمز عيون البصائر للحموي (٥٣/١)، ومقدمة تحقيق الأشباه والنظائر لابن الوكيل (١٦/١)، والقواعد الفقهية للدكتور علي الندوي (ص/ ٧١، ٦٨) والقواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٩٤)، والقواعد والضوابط الفقهية القرافية للدكتور عادل قوته (٢/٢٧٦)، وعلم القواعد الشرعية للدكتور نور الدين الخادمي (ص/٣٠٥)

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٥٨/١)، والقواعد الفقهية للدكتور علي الندوي (ص/٧٤- ٧٥)، ومقدمة تحقيق الأشباه والنظائر لابن الوكيل (١٦/١).

(٣) انظر: قواطع الأدلة (٩٢/٤).

(٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٤٤٩). وانظر: الفروق للسامري (١/١١٥).

ويؤكد هذا الأمر: أن في عناوين بعض كُتُب الأشباه والنظائر التنصيص على أنها في دائرة المذهب^(١)، أمّا مَنْ لم ينص عليه، فإنّ مضمون كتابه شاهد ناطق على حصر مؤلفه له في دائرة مذهبه.

يقول ابن خلدون: «لما صار مذهب كلِّ إمام علماً مخصوصاً عند أهل مذهبه، ولم يكن لهم سبيلٌ إلى الاجتهاد والقياس: احتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق، وتفريقها عند الاشتباه، بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذهب إمامهم، وصار ذلك كله يحتاج إلى ملكة راسخة يُقتدر بها على ذلك النوع من التنظير أو التفرقة، وأتباع مذهب إمامهم فيهما ما استطاعوا»^(٢).

ويقول الدكتور يعقوب الباحسين: «فمثل هذه الصور المتشابهة، ذات الأحكام المختلفة، أوجد الحاجة إلى بيان الفروق بين المسائل، توضيحاً وكشفاً عن معانيها، ودفعاً للالتباس، وما قد يساور بعضهم من وجود التناقض بين فتاوى العلماء»^(٣).

ومن الطبيعي أن يُعنى أرباب المذهب بما وردَ عن إمامهم من القول بحكمين مختلفين في مسألتين متشابهتين بالتوضيح والكشف عن المعنى المفرق بينها.

وكان بدء التأليف في الفروق الفقهية على أيدي علماء المذاهب^(٤).

(١) من الكتب التي نصت على المذهب: (الأشباه والنظائر في الفروع والقواعد) لتاج الدين السبكي - وإن لم يكتب العنوان تاماً على غلاف الطبعة، فقد ذكر في النسخة الخطية، كما في (ص/م) - و(الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية) لجلال الدين السيوطي.

(٢) مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٥٥-١٠٥٦). وانظر: الفروق الفقهية والأصولية للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٦٧).

(٣) الفروق الفقهية والأصولية (ص/٦٥).

(٤) للاطلاع على طائفة من المؤلفات في الفروق الفقهية، انظر: مقدمة تحقيق الاستغناء في الفرق والاستثناء للبكري (١/٧٨-٨٠)، ومقدمة تحقيق إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل للزيراني (١/٢٦-٤١)، ومقدمة تحقيق الفروق للسامري (١/١٢-١٩)، والفروق الفقهية والأصولية للدكتور يعقوب الباحسين (ص/٦٨-٧٦، ٨٤-١١٢).

يقول الدكتور يعقوب الباحسين: «من الملاحظ أنَّ طائفةً من كتبِ الفروقِ كان الغرضُ من تأليفها الدفاعُ عن المذهب، وإزالة ما يُرى فيه من تعارضٍ أو تناقضٍ...»^(١).

وحين قامَ بعضُ العلماءِ بالنقلِ والتخريجِ لما جاءَ عن أئمتهم من أحكامٍ مختلفةٍ في مسائلٍ متشابهة، قام آخرون بالبحثِ عن الفارقِ المؤثرِ بين المسائل، وقد تقدمت لنا بعضُ الأمثلةِ لذلك.

ومن الشواهد الدالة على الإسهامِ الجيدِ للتمذهبِ في تشجيعِ الكتابةِ في الفروقِ الفقهية: ما بينه أبو محمد الجويني في مقدمة كتابه: (الجمع والفرق)، إذ رَسَمَ لمتذهبي الشافعية أحوالَ الفرقِ ومنازلَه، فجعلها ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يصادفَ المتمذهبُ مسألتين لم يختلف المذهبُ فيهما، ولا في واحدةٍ منهما، والصورةُ متشابهة، والحكمانِ مختلفان، ولا بُدَّ من فرقٍ بينهما، ولا سبيلَ إلى تخريجِ جوابٍ إحداهما من الأخرى^(٢).

القسم الثاني: أن تجتمع مسألتان، والشافعي رحمته الله قطع قوله بجوابٍ واحدٍ في إحداهما، وعلّقَ قوله في الأخرى، وامتنع أصحابُه من تخريجِ قولٍ في المسألة التي قَطَعَ قوله بجوابٍ فيها، فمست الحاجةُ إلى فرقٍ بين المسألتين؛ فعلم أن ذلك لمعنى أوجبَ قَطَعَ القولِ في إحداهما، وتعليقَ القولِ في الأخرى^(٣).

القسم الثالث: أن تجتمع مسألتانِ ذَكَرَ مشايخُ الشافعية وجهين في إحداهما، وقطعوا القولَ في الأخرى، فهذا القسم على نوعين: النوع الأول: أن يقوى كلُّ واحدٍ من الوجهين، فحكمه حكم القسم الثاني.

النوع الثاني: أن يضعفَ أحدُ الوجهين، بدليلِ المسألة التي لم

(١) الفروق الفقهية والأصولية (ص/١٦٦). (٢) انظر: الجمع والفرق (١/٣٩).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٣٩-٤٠).

يختلفوا فيها، فيتعذر الفرقُ الواضحُ، فاشتغل بتزييفِ أضعفِ الوجهين وإسقاطه، ولا تشتغل بالتماسِ الفرقِ^(١).

وهذه الديباجةُ التي خطتها يراعةُ أبي محمدٍ دليلٌ على أثرِ التمدُّبِ في الاهتمامِ بالفروقِ الفقهيةِ.

ومن الكتبِ المذهبيةِ التي عُنيَت بالفروقِ الفقهيةِ، كتاب: (النكت والفروق لمسائل المدونة والمختلطة) للفقير أبي محمد عبدالحق الصقلي المالكي^(٢)، وعنوانُ كتابه ناطقٌ بأثرِ التمدُّبِ فيه، يقولُ في مقدمته: «فإنَّ بعضَ أصحابنا مِنْ طلبةِ العلمِ، سألني العنايةَ بجمعِ ما يَقَعُ لي أنَّ المبتدئَ في طلبِ الفقه، وَمَنْ لم يتسَعَّ فيه محتاجٌ إليه في أعيانِ مسائل من (المدونة) و(المختلطة)، مِنْ نكتةٍ يُحسُنُ الإتيانَ بها، وتفریقِ بينِ مسألتين قد يتعذرُ على الطالبِ معرفةُ اختلافِ حكمهما...»^(٣).

ويقولُ أبو العباسِ الونشريسي عن الباعثِ له على تأليفِ كتابه: (عدة البروق): «يُسْتَعَانُ به على حلِّ كثيرٍ مِنَ المناقضاتِ الواقعة في (المدونة)، وغيرها مِنْ أمهات الرواية»^(٤).

وقد حَفَلَتْ بعضُ الكتبِ المذهبيةِ المؤلفةِ في الفقه ببيانِ الفرقِ بين المسائلِ المنقولةِ عن إمامِ المذهب، أو عن بعضِ أصحابه^(٥).

(١) انظر: المصدر السابق (١/٤٠).

(٢) هو: عبدالحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي، أبو محمد، كان إماماً فقيهاً مالِكياً حافظاً متفنناً متقناً، عالم صقلي ومفتيها، بعيد الصيت، صالحاً ديناً، موصوفاً بالذكاء وحسن التصنيف، تلقى العلم عن عدد من العلماء، منهم: أبو عمران الفاسي، وأبو عبد الله بن الأجدابي، وقد لقي القاضي عبد الوهاب وأبا ذر الهروي، وناظر أبا المعالي الجويني، وقد تخرج بأبي محمد عدد من الأئمة، من مؤلفاته: النكت والفروق لمسائل المدونة، وتهذيب الطالب، توفي بالإسكندرية سنة ٤٦٦هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧١/٨)، وسير أعلام النبلاء (٣٠١/١٨)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١١٦٠/٣)، والديباج المذهب لابن فرحون (٥٦/٢)، وشجرة النور الزكية (١١٦/١).

(٣) النكت والفروق (١/٢٣). (٤) عدة البروق (ص/٧٩).

(٥) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٥٧).

مثال الفروق الفقهية، والأشباه والنظائر:

المثال الأول: يقول القاضي عبدالوهاب المالكي: «لا يجوز تفريق النية على أعضاء الوضوء عند بعض أصحابنا، ويجوز في الزكاة؛ وكلاهما عبادة. الفرق بينهما: أن الوضوء عبادة مرتبطة ببعضها ببعض، يفسد أولها بفساد آخرها، والزكاة غير مرتبطة ببعضها ببعض؛ لأنه لا يفسد أولها بفساد آخرها. وأيضاً: فإن الزكاة يصح أن تؤدي مجتمعة ومفرقة، والنية تصحب ما يؤدي على حسب إرادته، والوضوء لا يجوز أن يؤتى به مفترقاً تفريقاً كثيراً، فافترقا»^(١).

المثال الثاني: يقول جلال الدين السيوطي تحت قاعدة: (الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من المتعلقة بمكانها): «هذه قاعدة مهمة، صرح بها جماعة من أصحابنا، وهي مفهومة من كلام الباقيين، ويتخرج عليها مسائل مشهورة:

منها: الصلاة في جوف الكعبة أفضل من الصلاة خارجها، فإن لم يرج فيها الجماعة، وكانت خارجها، فالجماعة أفضل.

ومنها: صلاة الفرض في المسجد أفضل منه في غيره، فلو كان مسجد لا جماعة فيه، وهناك جماعة في غيره، فصلاتها مع الجماعة خارجة أفضل من الانفراد في المسجد...

ومنها: القرب من الكعبة في الطواف مستحب، والرمل^(٢) مستحب، فلو منعه الرحمة من الجمع بينهما، ولم يمكنه الرمل مع القرب، وأمكنه مع البعد، فالمحافظة على الرمل مع البعد أولى من المحافظة على القرب بلا رمل؛ لذلك»^(٣).

(١) الفروق الفقهية (ص/ ٧٥-٧٦).

(٢) الرمل: الهرولة. انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: (رمل)، (ص/ ١٩٨)، والقاموس المحيط، مادة: (رمل)، (ص/ ١٣٠٢).

(٣) الأشباه والنظائر (١/ ٣٢٨).

الفصل الثاني :

آثار التمذهب السلبي :

لم يكن تطبيق التمذهب عند بعض المتمذهين تطبيقاً صحيحاً، فترتب على تمذهبهم عددٌ من الآثار السلبية، وظهر لي عددٌ منها، وقد نظمتُ عقد مباحث هذا الفصل عليها :

المبحث الأول: ظهور التعصب المذهبي

المبحث الثاني: دعوى غلق باب الاجتهاد، ومحاربة من يدعيه

المبحث الثالث: ظهور الحيل الفقهية

المبحث الرابع: عدم الاطلاع على ما لدى المذاهب الأخرى

المبحث الأول: ظهور التعصب المذهبي

لعل من أبرز الآثار السلبية التي نشأت من التمدّج، وأسوئها ظهورُ التعصب المذهبي بين أرباب المذاهب المختلفة، وسأتحدث عنه في المطالب الآتية، وهي:

المطلب الأول: الإعراض عن الاستدلال بالكتاب والسنة الثابتة
المطلب الثاني: رد دلالة الآيات والأحاديث الثابتة، والتكلف في

ذلك

المطلب الثالث: الانتصار للمذهب بالأحاديث الواهية
المطلب الرابع: الاستدلال بالحديث متى ما وافق المذهب ومخالفة الحديث نفسه في حكم آخر دل عليه لمخالفته المذهب.

الطلب الأول:

الإعراض عن الاستدلال بالكتاب والسنة الثابتة

لا يخفى على أحد أنَّ أساس الأحكام الشرعية هما: الكتاب والسنة، وقد غنَّي الأصوليون بالحديث عن الجانب التأصيلي للاستدلال بهذين الدليلين، فقعدوا القواعد الأصولية التي تكفل لمن التزمها الوصول إلى الحكم بطريق صحيح.

وقد حثَّ جمعٌ غفيرٌ من العلماء الناصحين على النظر في الأدلة، فمن هؤلاء: أبو الوفاء ابن عقيل، فمن كلماته: «الواجب النظر في الأدلة، فما أداه الدليل إليه كان مذهبه بحسبه... ونعوذ بالله من اعتقاد مذهب، ثم طلب تصحيح أصله، أو طلب دليله، وما ذلك إلا بمثابة من مضى في طريق مظلم بغير ضياء، ثم طلب لذلك الطريق ضياء ينظر إن كان فيه بئر أو سبغ أو ما شاكل ذلك، أو كان سليماً، والذي يجب أن يكون الدليل هو المرشد إلى المذهب»^(١).

وما من شك في أنَّ إعراض كثير من المتمذهبين عن النظر في الكتاب والسنة النبوية المطهرة؛ استغناء بما في المذهب من أقوال، من المصائب والمآسي التي تغلغلَّت في أذهان كثير من المتمذهبين^(٢)، فظنوا أنَّ الشريعة هي ما في مذهبهم من الأقوال فحسب^(٣)، فألبسوا المذهب لباس الدين.

(١) الواضح في أصول الفقه (١/٢٥٩).

(٢) انظر: الفوائد لابن القيم (ص/١٥٢)، وأضواء البيان (٧/٦١٧)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (ج/٦/٢٠٧-٧٧٦).

(٣) انظر: تاريخ الفقه لمحمد السائيس (ص/١٧٤).

ولم يكن حال المتمذهبين في الاهتمام بالأدلة الشرعية - والنقلية منها على وجه الخصوص - واحداً، فمنهم: المهتمُّ بذكر الأدلة، ومنهم: التاركُ لها، المعرضُ عنها^(١).

ويتفاوت أرباب المذاهب الفقهية المختلفة في درجة الإعراض عن الاستدلال بدليلي: الكتاب والسنة، بل إنَّ التفاوت حاصلٌ بين أرباب المذهب الواحد، فالحديث في هذا المطلب لا يشمل قطعاً جميع المتمذهبين، بل طائفة منهم، ممَّن لهم قدرةٌ على النظر في نصوص الكتاب والسنة، ثمَّ أعرضوا عنهما.

وقد يكون الأثر السلبيُّ موجوداً في مذهب ما، ولكن في مرحلةٍ من مراحل بنائه^(٢)، ولا سيما مع بدء الاهتمام بالاختصار والإيجاز في المؤلفات المذهبية^(٣).

ويحكي ابنُ عبد البر المالكي حالَ بعض مالكية المغرب، فيقول: «إنَّهم لا يقيمون علَّة، ولا يعرفون للقول وجهاً، وحسبُ أحدهم أن يقول: فيها رواية لفلان، ورواية لفلان، ومَن خالف عندهم الرواية التي لا يقفُ على معناها، وأصلها وصحة وجهها، فكأنَّه خالف نصَّ الكتاب وثابت السنة»^(٤).

ولشمس الدين ابن القيم نصيبٌ من رؤية هذا الداء، يقول مبيناً حالَ بعض الناس: «لما أعرَضَ الناسُ عن تحكيم الكتاب والسنة والمحاكمة إليهما، واعتقدوا عدمَ الاكتفاء بهما، وعدلوا إلى الآراء والقياس

(١) انظر: بلوغ السؤل لمحمد مخلوف (ص/٩٩)، وابن باديس - حياته وآثاره للدكتور عمار الطالبي (٢٢٠/٣).

(٢) انظر: بلوغ السؤل لمحمد مخلوف (ص/٩٩)، والمتأخرون بين التجريد والتدليل للدكتور الصادق الغرياني، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب المالكي (٥٢٨/٦).

(٣) انظر: الفكر السامي لمحمد الحجوي (١٤٦/٣-١٤٧).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١١٣٧/٢).

والاستحسان وأقوال الشيوخ: عرض لهم من ذلك فساد في فطريهم، وظلمة في قلوبهم...»^(١).

وفي ترك الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة تعصب للمذهب، من جهة أن الباعث لبعض المتهذهين على ترك الاستدلال بهما، والإعراض عنهما هو القناعة بعدم الحاجة إلى معرفة دليل إمام المذهب^(٢)؛ لأن أقواله كلها صواب.

يقول أبو بكر الطرطوشي (ت: ٥٣٠هـ)^(٣): «جمهور المقلدين في هذا الزمان لا تجد عندهم من آثار الصحابة والتابعين كبير شيء، وإنما مصحفهم^(٤) مذهب إمامهم!»^(٥).

ويقول ابن القيم مستنكراً التعصب المذهبي: «تالله إنها فتنة عمّت فأعمّت، وزمت القلوب فأصمّت، ورَبَى^(٦) عليها الصغير، وهَرَمَ عليها

(١) الفوائد (ص/٦٥).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/٣٣٥)، وإيقاظ همم أولي الأبصار للفلاني (ص/٢٤٢) ط/ دار الفتحة، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/٨٥).

(٣) هو: محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان بن أيوب القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي، ويعرف في زمنه بابن أبي رندقة، ولد سنة ٤٥١هـ كان أحد أئمة المالكية، ثقة فاضلاً، جليل القدر، عالماً عاملاً، ديناً متواضعاً، زاهداً ورعاً، متقلداً من الدنيا، من مؤلفاته: كتاب الحوادث والبدع، وسراج الملوك، وبر الوالدين، والحمد في الأصول، ورسالة في تحريم الجبن الرومي، توفي بالإسكندرية سنة ٥٣٠هـ. انظر ترجمته في: الغنية للقاضي عياض (ص/٦٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٤٩٠)، والوافي بالوفيات للصفدي (٥/١٧٥)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢/٢٤٤)، ونفع الطبيب للمقري (٢/٨٥)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/١٢٤).

(٤) هكذا وردت اللفظة في: المصدرين اللذين جاء النقل فيهما، وأظن أن اللفظة مصحفة، وصوابها: «صُحُفُهُم»؛ لأن التعبير بالصحف أنسب للسياق، إذ التعبير بآثار الصحابة والتابعين ينسب التعبير بالصحف، لا المصحف، ولو جاء في الكلام ذكر للآيات والأحاديث، لناسب التعبير بالمصحف، والله أعلم.

(٥) نقل كلام أبي بكر الطرطوشي ابن فرحون في: تبصرة الحكام (١/٣١)، وأبو الحسن التسولي في: البهجة في شرح التحفة (١/٢١).

(٦) ربى: بمعنى نشأ. انظر: القاموس المحيط، مادة: (ربا)، (ص/١٦٥٩).

الكبير، واتخذ لأجلها القرآن مهجوراً»^(١).

ويقول أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥ هـ) عن حال بعض متمذهبي عصره: «ثم تفاقم الأمر، حتى صار كثير منهم لا يرون الاشتغال بعلوم القرآن والحديث، ويعيبون من يعتني بهما، ويرؤن أن ما هم عليه هو الذي ينبغي المواظبة عليه، وتقدمته بين يديه من الاحتجاج للمذاهب بالآراء، وكثرة الجدال والمراء...»^(٢).

ويقول الشوكاني: «تجد المصنفين في علم الفقه يقولون في كثير من المسائل على محض الرأي، ويدّونونه في مصنفاتهم، وهم لا يشعرون أن في ذلك سنة صحيحة يعرفها أقل طالب لعلم الحديث، وقد كثّر هذا جداً من المشتغلين بالفقه...»^(٣).

ويظهر أن زعم بعض المتمذهبين أن النظر في الكتاب والسنة من خواص المجتهدين، أوردت عند كثير منهم إعراضاً عن الاستدلال والاشتغال بهما؛ بحجة أنهم غير مجتهدين^(٤).

يقول ابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ) حاكياً هذه الشبهة: «قد يقول قائلون منهم: نحن لم نرزق من العقل والفهم ما يمكننا أن نأخذ الفقه من القرآن وحديث النبي ﷺ».

فأتوا بالتي تملأ الفم! إذ يقول عز وجل: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ عَلَي قُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾^(٥)»^(٦).

(١) إعلام الموقعين (١/١٢).

(٢) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١٠٠).

(٣) أدب الطلب (ص/١٣٢).

(٤) انظر: العلم الشامخ للمقبلي (ص/٤٢١-٤٢٢)، ورسالة في الاجتهاد والتقليد لحمد المعمر (ص/٩٥)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/٣٩٢)، ومقدمة رشيد رضا لكتاب قواعد التحديث للقياسي (ص/٢١)، وأضواء البيان (٧/٥٠٩، ٥٨٤)، وتاريخ الفقه لمحمد السائس (ص/١٧٤)، وتبيين المسالك للشنقيطي (١/٨-٩).

(٥) الآية (٢٤) من سورة محمد. (٦) الإحكام في أصول الأحكام (٦/١٣١).

ويقول في موضع آخر مبيناً حالَ متمذهبي عصره وقطره ممَّن لقيهم: «فكيف بهم - أي: الصحابة رضي الله عنهم - لو شاهدوا ما نشاهد من المصائب الهادمة للإسلام على من امتحنه الله به، من الانتماء إلى مذهب فلان وفلان، والإقبال على أقوال مالك وأبي حنيفة والشافعي، وترك أحكام القرآن وكلام النبي ﷺ ظهرياً»^(١).

ويشهد لما بينه ابنُ حزم: ما حكاه أبو شامة المقدسي عن بعض أرباب المذاهب الذين قصرت هممهم، فلم ينظروا في الأصلين: الكتاب والسنة، بل أعرضوا عنهما، وجعلوا أقوال أئمتهم كالأدلة عندهم^(٢).

وقد بلغ الحال عند بعض المتمذهبين في مناظراتهم أن تنقضي المناظرة تلو المناظرة، ولا تُسمع فيها آية ولا حديث^(٣).

وفي الموضوع ذاته، يقول تقي الدين ابن تيمية عن طريقة بعض المصنفين في الفقه والرأي: «لم يذكر إلا رأي متبوعه وأصحابه، وأعرض عن الكتاب والسنة... ككثير من أتباع أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم»^(٤).

ويشتكي بدر الدين الزركشي من حال بعض الفقهاء في إعراضهم عن النصوص الشرعية، فيقول: «من البلية اقتصار كثير من الفقهاء على الاستدلال على القياس، وعدم بحثهم عن النص فيها، وهو موجود لو تطلبوه»^(٥).

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي عن بعض أتباع الأئمة: «تركوا

(١) المصدر السابق (١٧٥/٦)، وانظر منه: (٩٨/٦).

(٢) انظر: خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/٩٩-١٠٠).

(٣) انظر: التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي (٣/١)، وخطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/١٠٠).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٦٧/١٠). وانظر: إعلام الموقعين (٦/٦٤-٦٦)، وتاريخ الشريعة الإسلامي لعلي معوض وزميله (٢/٢٧٠).

(٥) البحر المحيط (٢٧/٥).

النظر في كتاب الله وسنة رسوله، وأعرضوا عن تعلّيهما إعراضاً كلياً...»^(١).
وأسمى اسمُ الفقيه عند بعض الناس في عصورٍ خلّت صادقاً على
الذي يحفظ أقوال الفقهاء: قويّها وضعيفّها، ويسردها، من غير تمييزٍ
لقوتها^(٢).

وقد بيّن الشيخ حمد ابن معمر أنّ كثيراً من أتباع المذاهب الأربعة
يهجرون كتب السنة المطهرة، ولا يرجعون إليها، ولا يعملون بما تدلُّ
عليه، بل هي عندهم للتبرك!^(٣).

ويقول الشيخ محمد مخلوف: «انعكس الحال في عهد المتأخرين، فقلَّ
ذكر النصوص مع الفتوى، كما انعكس في تدوين كتب الفروع، فإنَّ في
كتب المتقدمين من البسط والبيان وأدلة الأحكام ما ليس في كتب المتأخرين
التي وصلَّ بها الاختصار والتجرّد عن الأدلة إلى ما ترى!»^(٤).

ولقد استغرب الشيخ محمد الحجوي (ت: ١٣٧٦هـ) من الحال العلمية
في عصره، فالفقهاء أعرضوا عن ذكر الأدلة على مذهبهم، والأدلة يتأكد
ذكرها في هذا الباب، والنحاة اهتموا بذكر أدلة على قواعد النحو، فافتعلوا
له أدلة، ولا ضرورة إلى إقامة أدلة على قواعد^(٥).

ومما زاد من بُعد كثير من المتمذهبين في بعض العصور عن النظر في
الكتاب والسنة، اهتمامهم وتركيزهم واقتصارهم على كتب المذهب الموجزة

(١) أضواء البيان (٧/٥٧٢). وانظر: العَلَمُ الشامخ لصالح المقبل (ص/٤٢١)، وبين متبع
ومقلد أعمى للدكتور عامر الزبياري (ص/٥٢).

(٢) انظر: حجة الله البالغة للدهلوي (١/٤٧٢).

(٣) انظر: رسالة في الاجتهاد والتقليد (ص/٩٥). وراجع: عجائب الآثار للجبرتي (٢/٥٣)،
والسلفية لعمره سليم (ص/١٠١)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/١٦٠)،
(١٦٤).

(٤) بلوغ السؤل (ص/٩٩). وانظر: الفكر السامي لمحمد الحجوي (٣/١٤٦-١٤٧).

(٥) انظر: المصدر السابق (٤/٤٠٢)، والفقہ الإسلامي للدكتور سليمان العطوي (١/١٢٠-
(١٢١).

- التي تخلو عادةً من نصوص الوحيين - فصرفوا عنايتهم إلى حلِّ ألفاظها، وتفكيك عباراتها، وبيان رموزها، فشغلوا بكثيرٍ من المناقشات اللفظية عن النظر في النصوص الشرعية^(١).

ويشهد لما يئته أنفاً الآتي:

أولاً: ما جاء عن بعض المالكية في بيان كيفية الإفتاء في النازلة: الفتوى على ما ذكره الإمام مالك في (الموطأ)، فإن لم يجد النازلة في (الموطأ)، فبقول الإمام في (المدونة)، فإن لم يجدها فيه، فبقول ابن القاسم في (المدونة)، فإن لم يجدها، فبقول ابن القاسم في غير (المدونة)، فإن لم يجدها فيه فبقول غير ابن القاسم في (المدونة)، وإن لم يجدها، فبقول أهل المذهب^(٢).

ثانياً: ما جاء عن أبي الحسن الكرخي الحنفي من قوله: «الأصل: أن كل آية تخالف قول أصحابنا، فإنها تحمل على: النسخ، أو على الترجيح، والأولى أن تُحمل على التأويل... الأصل: أن كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا، فإنه يُحمل على: النسخ، أو على أنه معارضٌ بمثله، ثم صار^(٣) إلى دليل آخر، أو ترجيح فيه بما يحتج به أصحابنا من وجوه الترجيح...»^(٤)، فهذا الحكم الكلي يدفع السامع إلى الإعراض عن نصوص الوحيين؛ اكتفاء بما في المذهب من أحكام.



(١) انظر: الفكر السامي لمحمد الحجوي (٣٩٣/٤)، وتاريخ الفقه لمحمد السائس (ص/١٧٤)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/١٥٩)، وابن باديس - حياته وآثاره للدكتور عمار الطالبي (١٠٨/١).

(٢) انظر: المعيار المعرب للونشريسي (٢٣/١٢)، والفتاوى الكبرى للفقيه لابن حجر الهيتمي (٢٤/٣).

(٣) لعل الصواب: «بصار»؛ إذ هو المناسب للسياق.

(٤) أصول الكرخي (ص/٨٤) مطبوعة مع تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي.

الطلب الثاني :

ردُّ دلالة الآيات والأحاديث الثابتة، والتكلف في ذلك

لاشكَّ في أنَّ عمادَ الأحكام الشرعية هو اتباع الدليل، ويأتي على رأس الأدلة دليلُ الكتاب، ودليلُ السَّنة النبوية المطهرة.

ومهما أوتي المجتهدُ من حفظٍ للسَّنة النبوية ومعرفةٍ بها، فإنَّ احتمالَ مخالفته لدليلٍ منها لم يطلع عليه احتمالٌ قوي.

وأيضاً: فقد لا يأخذُ المجتهدُ بما دلَّ عليه الحديث؛ لعدم وقوفه على إسنادٍ صحيحٍ له، في حين أنَّ الحديث ثابتٌ من طريقٍ آخر.

إذا تقررَ أنَّ احتمالَ مخالفةِ إمامِ المذهبِ لدليلٍ من الكتابِ والسَّنة - على وجهِ الخصوص - احتمالٌ قائمٌ، فإنَّ هذا الأمرَ يجعلُ العذرَ قائماً لدى أتباعه في مخالفةِ إمامهم فيما ذهبَ إليه، وأتباع مجتهدٍ آخر أخذَ بالدليل.

لكنَّ الأمرَ لم يقع على هذا النحو عند بعضِ المتمذهبيين؛ إذ تمسَّك بعضهم بما جاء عن إمامهم، وردَّوا حُكْمَ الكتابِ والحديثِ النبوي بالتكلفِ في أوجهِ الجوابِ عنهما، كلُّ ذلك؛ لئلا يخالفوا إمامهم ومذهبهم، فجعلوا قولَ إمامهم ومذهبهم أصلاً، فما جاء به الكتابُ والسَّنة موافقاً لأصلهم قبلوه، وما خالفه ردَّوه^(١).

وأنبه إلى أنَّ حكاية الأثرِ السلبي للتمذهبِ وبيانه لا يعني بالضرورة وقوعَ كافة المتمذهبيين فيه، وتلبَّسهم به، بل المقصودُ أنَّ من المتمذهبيين مَنْ وقَّع في هذا الأمر، وتلبَّس به في عصرٍ من العصور.

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٦٧/١٠)، وإعلام الموقعين (١٢٧/٦).

لقد كان مِنْ أسوأ آثارِ التَّمْذِهِبِ السَّلبِيَّةِ، إِنَّ لم يكن أسوأها، وقوعُ بعضِ المَتمْذِهِبِينَ في مَخالِفَةِ نصوصِ الكتابِ والسُّنَةِ؛ بُغْيَةَ البَقَاءِ على المذهبِ، ولزومه وعدمِ مَفارِقَتِهِ^(١)، فردّوا الأدلةَ الشرعيةَ؛ لمجرّدِ مَخالِفَتِها المذهبِ^(٢).

ولقد بَرَزَ الأثرُ السَّلْبِيُّ بصورةٍ أوضحٍ في السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ؛ لوقوعِ بعضِ أئمةِ المذاهبِ في مَخالِفَةٍ دَلِيلٍ منها، لأي سببٍ من الأسبابِ التي يُعْذَرُ بها الإمامُ.

يقولُ أبو الوفاءِ ابنُ عقيلٍ: «المذاهبُ تُؤْخَذُ مِنَ الأدلةِ، فأَمَّا أَنْ تُؤْخَذَ الأدلةُ أو تُصَحَّحَ مِنَ المذاهبِ، فكلّا، وهذا يكثرُ مِنَ الفقهاءِ»^(٣).

ويقولُ ابنُ أبي العزِّ الحنفي عن بعضِ متعصبي مذهبِهِ: «إِنْ أُورِدَ عَلَيْهِمْ نَصٌّ مُخَالَفٌ قَوْلِهِ - أَي: قول الإمام أبي حنيفة - تَأْوِيلُهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ؛ لِيُدْفَعُوهُ عَنْهُمْ»^(٤).

وقد أَشارَ الشوكانيُّ إِلَى أَنَّ المَحاماةَ والمدافعةَ عَنِ المذهبِ، وإِثارَهُ عَلَى السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ مِنْ «ثَمَرَاتِ التَّمْذِهِبَاتِ»، وتَقْلِيدِ الرِّجَالِ فِي مَسائِلِ الحلالِ والحرامِ»^(٥).

ولا يَخْفَى أَنَّ اللومَ فِي هَذِهِ الحَالَةِ يَقَعُ عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِالْأَثَرِ السَّيِّئِ، ولا يَشْمَلُ جَمِيعَ المَتمْذِهِبِينَ مِمَّنْ لم يَتَلَبَّسَ بِهِ.

وقد بيَّنَ تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ تيمية أَنَّ تَأْوِيلَ النصوصِ - الصَّحِيحَةِ أو

(١) انظر: بدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/١٣٩)، وزوابع في وجه السنة لصالح الدين مقبول (ص/٣٨١).

(٢) انظر: المتأخرون بين التجريد والتدليل للدكتور الصادق الغرياني، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب المالكي (٦/٥٢٨).

(٣) الواضح في أصول الفقه (١/٣٥٨).

(٤) الاتباع (ص/٣٠).

(٥) نيل الأوطار (٦/٥٩٦).

الضعيفة - تأويلًا غير صحيح، خطأ وقعت فيه طوائف من المقلدين والمتفقيين^(١).

ومن الخطأ الواضح رد الأحاديث النبوية إلى المذاهب وآرائها، إذ الواجب أن تُرد المذاهب إليها؛ لأن الأحاديث النبوية حجة على من خالفها^(٢).

ويحكي ابن حزم حال بعض المتعصبين، فيقول: «يَضْرِبُونَ عَنْ كُلِّ حِجَّةٍ خَالَفَتْ قَوْلَهُمْ، فَإِنْ كَانَتْ آيَةٌ أَوْ حَدِيثٌ تَأْوَلُوا فِيهِمَا التَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةَ، وَحَرَّفُوهُمَا عَنْ مَوَاضِعِهِمَا، فَدَخَلُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾»^(٣)، فَإِنْ أَغْيَاهُمْ ذَلِكَ قَالُوا: هَذَا خُصُوصٌ، وَهَذَا مَتْرُوكٌ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ»^(٤).

ويقول العز ابن عبد السلام عن تصرفات بعض المتمذهبين: «يَتَحِيلُ لِدَفْعِ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَتَأْوَلُهَا بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ الْبَاطِلَةِ؛ نِضَالًا عَنْ مَقْلَدِهِ!»^(٥).

ويقول - أيضاً-: «إِنَّ أَحَدَهُمْ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ مَعَ بُعْدِ مَذْهَبِهِ عَنِ الْأَدْلَةِ؛ مَقْلَدًا لَهُ فِيمَا قَالَ، كَأَنَّهُ نَبِيٌّ أُرْسِلَ إِلَيْهِ!»^(٦).

لقد أضحى التمسك بالمذهب عند بعض المتمذهبين الأصل الذي يسير عليه، وصار من المألوف عندهم رد نصوص الكتاب والسنة إذا خالفها

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٧٤/١٩)، و(١٥٤/٢٤).

(٢) انظر: القواعد للمقري (٣٩٦/٢).

(٣) وردت هذه الآية في موضعين: الأول: من الآية (٤٦) من سورة النساء، الثاني: من الآية (١٣) من سورة المائدة.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام (١١٧/٦).

(٥) القواعد الكبرى (٢٧٥/٢). وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٤/٢٤)، وإرشاد النقاد للصنعاني (ص/١٦٣، ١٦٦)، وتعليل الأحكام للدكتور محمد شليبي (ص/٥٤).

(٦) القواعد الكبرى (٣٧١/٢).

قولُ إمامهم^(١).

ولم يكن من السهل على نفوس كثير من المتمذهيين أن يرى التعصب المذهبي المقيت بين أرباب المذاهب، فتأسى بعض العلماء على حال أولئك القوم، وحذروا من صنيعهم.

يقول أبو شامة المقدسي: «آل بهم - أي: بكثير من المقلدين للمذاهب - التعصب إلى أن صار أحدهم إذا أُورِدَ عليه شيء من الكتاب والسنة الثابتة على خلاف مذهبه، يجتهد في دفعه بكل سبيل من التأويل البعيد؛ نصرته لقوله، وإعراضاً عما يجب عليه الأخذ به»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «والأمر عند المقلدين، أو أكثرهم بخلاف هذا - أي: تأويل كلام إمام المذهب؛ ليوافق الحديث - إنما هم يؤولون الخبر؛ تنزيلاً له على نص إمامهم»^(٣).

ولابن القيم كلمات تُؤكِّد ما حكاه أبو شامة عن حال بعض المتمذهيين، فيقول: «كيف يكون من ورثة الرسول ﷺ من يجهد ويكدح في رد ما جاء به إلى قول مقلده ومتبوعه، ويُضَيِّع ساعات عمره في التعصب والهوى، ولا يشعر بتضييعه؟!»^(٤).

ويقول - أيضاً - في السياق ذاته: «أما المتعصبون... فنظروا في السنة، فما وافق أقوالهم منها قبلوه، وما خالفها تحيلوا في رده، أو رد دلالة»^(٥).

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٦/١١٧-١١٨)، ونيل الابتهاج للتبكي (ص/٢٩٤)، ورسالة في الاجتهاد والتقليد لحمد بن معمر (ص/٨٩)، والدرر السنية لابن قاسم (٤/٥٥)، وإمام الكلام للكنوي (ص/٣٦-٣٧).

(٢) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١٠٠).

(٣) المصدر السابق (ص/١٢٧)، وانظر منه: (ص/١٣٠-١٣١، ١٤٣).

(٤) إعلام الموقعين (١/١١-١٢).

(٥) المصدر السابق (٢/١٤٣)، وانظر منه: (٣/٥٢٣).

ويقولُ في موضع آخر حاكياً حالَ متعصبي المذاهب: «إذا خالف قولُ متبوعِهِمْ نصّاً عن الله ورسوله، فالواجبُ التمحُّلُ والتكلُّفُ في إخراج ذلك النصِّ عن دلالته، والتحيلُ لدفعه بكلِّ طريق؛ حتى يصحَّ قولُ متبوعِهِمْ»^(١).

وجعلَ المتعصبون - كما نبّه إليه ابنُ القيم - مذهبَهُمْ وقولَ إمامِهِمْ عياراً على الكتابِ والسنة، فهو المحكمُ، ونصوصُ الكتابِ والسنةِ مِنَ المتشابه، فما وافق قولَ إمامِهِمْ منهما احتجوا به وقرروه، وما خالفه تأولوه أو فوضوه^(٢)، فأمسى ضابطُ تأويلِ النصوصِ عندهم هو مخالفةُ المذهبِ^(٣).

وقد صَدَّر ابنُ دقيق العيد كتابَه: (شرح الإمام بأحاديث الأحكام)^(٤) ببيانِ المنهج القويم مع النصوصِ الشرعية، فقال: «يُجعلُ الرأيُ هو المؤتم، والنصُّ هو الإمام، وتُرَدُّ المذاهبُ إليه، وتُضمُّ الآراءُ المنتشرة حتى تقف بين يديه.

وأما أن يُجعلَ الفرعُ أصلاً، برّد النصِّ إليه بالتكلُّف والتحيل، ويُحمَل على أبعدِ المحامِل، بلطافة الوهم، وسعة التخيّل، ويُرَكَّب في تقريرِ الآراءِ الصعب والدَّلُول، ويعملُ مِنَ التَّأويلاتِ ما تَنفُر عنه النفوسُ، وتستكره العقولُ: فذلك عندنا مِنْ أَرْدأِ مذهبٍ، وأسوأِ طريقةٍ... ومتى يُنصِفُ حاكمٌ مَلَكَته العصبيةُ؟!».

وإذا كان صدورُ التعصبِ برّدِ الكتابِ والسنةِ مِنَ المتمذهبين الذين لم يتمكنوا مِنَ العلم، غيرَ مقبولٍ ولا سائغ، فكيف إذا صَدَرَ مِنْ بعضِ المتمكنين في علومِ الشريعة؟!.

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٩٠)، وانظر منه: (٣/ ٥٢٢).

(٢) انظر: الفروسية المحمدية (ص/ ٢٨٤-٢٨٥)، والصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣١).
وراجع: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٤/ ١٥٤)، والاتباع لابن أبي العز (ص/ ٣٠)،
وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/ ١٢٧).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٢-٢٣٣)، ومدارج السالكين (٣/ ١٨٢).

(٤) (٦/ ١). وانظر: أضواء البيان للشنقيطي (٧/ ٥٧٢).

يقول أبو عبد الله المقرئ: «تَرَى الرجلَ يبذلُ جهده في استقصاءِ المسائلِ، ويستفرغُ وسعه في تقديرِ الطُّرُقِ، وتحريِرِ الدلائلِ، ثم لا يختارُ إلا مذهبَ مَنْ انتصرَ له وحده؛ لمحضِ التعصُّبِ له، مع ظهورِ الحجةِ الدامغةِ، ثم يَنكُفُّ عن محجَّتِها إلى الطُّرُقِ الرائغةِ»^(١).

ومن الحيلِ في ردِّ النصوصِ الشرعيةِ التي يصنعها بعضُ المتمذهبيين إذا خالفَ مذهبهم الدليلَ: ادَّعاءُ نسخِ النصِّ بغيرِ دليلٍ يدلُّ عليه؛ يقولُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية: «نَجِدُ كثيراً مِنَ الناسِ، مَمَّنْ يخالفُ الحديثَ الصحيحَ - مِنْ أصحابِ أبي حنيفةٍ أو غيرهم - يقول: هذا منسوخٌ.

وقد اتخذوا هذا محنةً»^(٢)؛ كلُّ حديثٍ لا يوافقُ مذهبهم يقولون: هو منسوخٌ، مِنْ غيرِ أَنْ يعلموا أَنَّهُ منسوخٌ، ولا يُثْبِتُوا ما الذي نَسَخَهُ؟»^(٣).

ويقولُ شمسُ الدِّينِ ابنُ القيم: «وكثيرٌ من المقلدةِ المتعصبين إذا رأوا حديثاً يخالفُ مذهبهم يتلقونه بالتأويلِ وحمله على خلافِ ظاهره ما وجدوا إليه سبيلاً، فإذا جاءهم مِنْ ذلك ما يغلبهم فزعوا إلى دعوى الإجماعِ على خلافه، فإنْ رأوا مِنَ الخلافِ ما لا يمكنهم معه دعوى الإجماعِ، فزعوا إلى القولِ بأنَّه منسوخٌ»^(٤).

ولقد جرَّثَ صوَرُ التعصُّبِ هذه إلى الجمودِ المذهبي، وعدمِ التزحُّجِ عن المذهبِ مهما كان ضعيفاً^(٥).

يقولُ العزُّ ابنُ عبد السلام حاكياً حالَ بعضِ المتمذهبيين الذين جمدوا

(١) نقل كلامَ أبي عبد الله المقرئ الوشريسي في: المعيار العرب (٢/٤٨٣).

(٢) هكذا وردت اللفظة في: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢١/١٥٠)، ويظهر أنها محرفة من: «محنة».

(٣) المصدر السابق. وانظر: إعلام الموقعين (٣/٥٢٢)، وأدب الطلب للشوكاني (ص/٢٣٥-٢٣٦).

(٤) كتاب الصلاة (ص/٢٢١-٢٢٢) ط/ دار عالم الفوائد، وانظر: منه (ص/٣٩٧).

(٥) انظر: منهج ابن تيمية في الفقه للدكتور سعود العتيشان (ص/١٥٠).

على مذهبهم: «من العجب العجيب أن الفقهاء المقلّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، وهو مع ذلك يقلّده فيه، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه؛ جموداً على تقليد إمامه... وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذكّر لأحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه، تعجّب منه غاية العجب، من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألقه من تقليد إمامه»^(١).

ويحكي أبو شامة المقدسي عن حال بعض الشافعية بعد التفاتهم إلى مؤلفات أبي إسحاق الشيرازي، وأبي حامد الغزالي، فيقول: «كثّر المتعصبون لهما، حتى صار المتبحر المرتفع عند نفسه يرى أن نصوصهما كنصوص الكتاب والسنة»^(٢).

ويرى بعض المتمذهبين أن كل ما في مذهبهم من الأقوال والأصول صواب، وأن ما خالفه خطأ^(٣)، وأدّى هذا الأمر إلى ركون كل أرباب مذهب إلى مذهبهم، دون تفكير في ترك ما في مذهبهم من أقوال.

ويلحق بهذا اللون من التعصب: ما يصنعه بعض المتمذهبين بالاختلاف في استعمال القواعد الأصولية بناء على ما فيها من الأقوال، فإن كانت القاعدة الأصولية بناء على أحد الأقوال فيها تخدم مذهبهم أخذوا بها، وإن كانت القاعدة نفسها تخدم المذهب بناء على قول آخر فيها أخذوا بها على القول الآخر وخالفوا ما صنعه أولاً.

يقول ابن القيم في هذا الصدد: «ومما يقضى منه العجب: أنهم - أي: بعض الفقهاء - إذا رأوا الرواية عن صاحب من أصحاب رسول الله ﷺ أو غيره بخلاف ما روى توافق قول من قلّده، قالوا: ما كان ليرك ما روى

(١) القواعد الكبرى (٢/ ٢٧٤-٢٧٥).

(٢) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/ ١٤٠).

(٣) انظر: إمام الكلام للكنوي (ص/ ٣٦)، وتاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/ ٣٠٦).

عن النبي ﷺ إلا وهو عنده منسوخ، أو لأمرٍ اطلع عليه خفي علينا، وإلا قدح ذلك في عدالته وسقطت روايته رأساً، ويبطل جميع ما رواه. فإذا كانت الرواية عنه بفتواه بخلاف ما روى تخالف قول من قلده والحديث يوافق قوله، قالوا: الحجة فيما روى، ولعله نسي أو تأول تأويلاً ظنه موجباً لترك ما رواه، وليس الأمر كذلك في نفس الأمر... والميزان عندهم هو قول من قلده»^(١).

مثال للتكلف في ردّ الدليل: تأويل حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل باطل باطل)^(٢).

- (١) رفع اليدين في الصلاة لابن القيم (ص/١٨٧).
- (٢) أخرج حديث عائشة رضي الله عنها: أبو داود في: سننه، كتاب: النكاح، باب: في الولي (ص/٣١٦)، برقم (٢٠٨٣)؛ والترمذي في: جامعه، كتاب: النكاح عن رسول الله ﷺ، باب: (دون ترجمة)، (ص/٢٥٩)، برقم (١١٠٢)، وقال: «هذا حديث حسن». والنسائي في: السنن الكبرى، كتاب: النكاح، باب: الثيب تجعل أمرها لغير وليها (٥/١٧٩)، برقم (٥٣٧٣)؛ وابن ماجه في: السنن، كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (ص/٣٢٧)، برقم (١٨٧٩)؛ وسعيد بن منصور في: السنن (ط/الأعظمي)، باب: من قال لا نكاح إلا بولي (١/١٧٥)، بالرقمين (٥٢٨-٥٢٩)؛ وعبد الرزاق في: المصنف، كتاب: النكاح (٦/١٩٥)، برقم (١٠٤٧٢)؛ والحميدي في: المسند (١/٢٧٢)، برقم (٢٣٠)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: النكاح، باب: من قال: لا نكاح إلا بولي وسلطان (٩/٣٣)، برقم (١٦١٦٧)؛ وأحمد في: المسند (٤٠/٢٤٣)، برقم (٢٤٢٠٥)؛ والدارمي في: المسند، كتاب: النكاح، باب: النهي عن النكاح بغير ولي (٣/١٣٩٧)، برقم (٢٢٣٠)؛ وأبو يعلى في: المسند (٤/٣٨٧)، برقم (٢٥٠٨)؛ والطحاوي في: شرح معاني الآثار، كتاب: النكاح، باب: النكاح بغير ولي عصبه (٣/٧)؛ وابن حبان في: الصحيح، كتاب: النكاح، باب: الولي (٩/٣٨٤)، برقم (٤٠٧٤)، وقال: «هذا خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع أولاً أصل له؛ بحكاية حكاها ابن علية عن ابن جريج في عقب هذا الخبر... وليس هذا مما يهيي الخبر بمثله...». والدارقطني في: السنن، كتاب: النكاح (٤/٣١٣)، برقم (٣٥٢٠)؛ والحاكم في: المستدرک، كتاب: النكاح (٢/٢٠٩)، برقم (٢٧٠٦)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». وأبو نعيم في: حلية الأولياء (٦/١٨٨)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (٧/١٠٥)؛ وفي: معرفة السنن والآثار، كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (١٠/٢٩)، برقم (١٣٥٠٦)، وقال: «هذا حديث رواه عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، وكلهم ثقات». والبعثي في: شرح السنة، كتاب: النكاح، باب: رد النكاح بغير =

دلالة الحديث على اشتراط الولي في عقد النكاح دلالة واضحة، ولأن مذهب الحنفية لا يتفق مع ما دلَّ عليه الحديث، فإنَّ بعضهم لم يُسلم بدلالته، وراح يتأوله بعدة تأويلات.

يقول الطوفي: «إنَّ الحنفية لما اعتقدوا أنَّ المرأة لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها؛ لأنَّه عقدٌ على بعض منافعها، فاستقلت به، كإجارة نفسها، وكان الحديث المذكور صريحاً في اشتراط إذن وليها، وأنَّه لا يصح بدونه: احتاجوا إلى دفعه عنهم بالتأويل»^(١).

فأول عددٍ من الحنفية الحديث بعدة تأويلات، منها^(٢):

التأويل الأول: يُحمَلُ الحديث على الصغيرة.

التأويل الثاني: يُحمَلُ الحديث على الأمة.

التأويل الثالث: يُحمَلُ الحديث على المكاتب^(٣).

= ولي (٣٩/٩)، برقم (٢٢٦٢)، ونقل تحسين الترمذي.
وقال ابن الجوزي في: التحقيق في أحاديث التعليق (٢٨٦/٤) عن إسناده الترمذي: «رجاله رجال الصحيح».
وتعقب ابن عبد الهادي في: تنقيح التحقيق (٢٨٧/٤) قول ابن الجوزي؛ لأنَّ في الإسناد سليمان بن موسى، وليس من رجال الصحيح.
وصحح الحديث: ابن معين في: التاريخ (٢٣٢/٣)، رقم (١٠٨٩)، وأبوعوانة وابن خزيمة - كما نقل الحافظ ابن حجر تصحيحهما في: فتح الباري (١٩١/٩) - وابن الملقن في: البدر المنير (٥٥٣/٧)، والألباني في: إرواء الغليل (٢٤٣/٦).
وللتوسع في الحديث انظر: نصب الراية للزيلعي (١٨٣-١٩٠)، والبدر المنير لابن الملقن (٥٥٣-٥٦٢)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٢٢٧٦-٢٢٧٩)، وإرواء الغليل للألباني (٢٤٣-٢٤٧/٦).

(١) شرح مختصر الروضة (٥٧٤/١).

(٢) ذكر السرخسي في: أصوله (٣/٢) أنَّ الإمام أبا حنيفة، وأبا يوسف لم يعملوا بحديث عائشة رضي الله عنها لأنَّ أحد رواته أنكر روايته. وانظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٨/٣) وما بعدها، وأحكام القرآن للجصاص (١٠٣/٢)، وتقويم أصول الفقه لأبي زيد الدبوسي (٢٩٠/٢)، والتقريب لأصول فخر الإسلام للباقرتي (٣٨٨/٤).

(٣) انظر: البرهان (٣٣٩/١)، وقواطع الأدلة (٤٦/٣)، والمستصفي (٥٦/٢)، وإيضاح المحصول للمازري (ص/٣٧٨).

ويعلق الطوفي على التأويل الثالث، فيقول: «هذا التأويل تعسف، وهو سلوك غير الطريق المعروف؛ لأن النص عام في غاية القوة»^(١).



= والمكاتبة: الأمة التي تشتري نفسها من سيدها على مالٍ منجم على أوقات معلومة. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي للأزهري (ص/ ٥٦١)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (كتب)، (ص/ ٤٢٧).

(١) شرح مختصر الروضة (١/ ٥٧٥). وانظر: البرهان (١/ ٣٣٩ وما بعدها)، وقواطع الأدلة (٣/ ٤٦ وما بعدها)، والمستصفي (٢/ ٥٦)، وإيضاح المحصول للمازري (ص/ ٣٧٨ وما بعدها)، والعقد المنظوم للقرافي (٢/ ١٢٦).

وانظر مثلاً آخر للتكلف في رد الأحاديث المخالفة للمذهب في: رفع اليدين لابن القيم (ص/ ٢٠٧ وما بعدها).

الطلب الثالث:

الانتصار للمذهب بالأحاديث الواهية

لقد حذر النبي ﷺ من الكذب عليه، فقال ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار)^(١)، وقد اهتم علماء الحديث بتثقيف أحاديث النبي ﷺ ممّا وضعه الوضاعون، فرسموا المنهج الصحيح للحكم على الحديث: قبولاً أو ردّاً، فأصلوا وقعدوا ما يتصل بعلوم الإسناد والمتن.

وممّا تميزت به الأمة الإسلامية: وجود الإسناد الذي ضمن لها معرفة درجة ما أسند إلى النبي ﷺ من حيث الصحة والضعف.

ومع كلّ أسفٍ، فإنّ بعض الناس سوّلت لهم أنفسهم الكذب على النبي ﷺ، وقد تعدّدت أغراضهم في هذا الأمر.

والذي يهمني في هذا المطلب بيان أمرين:

الأمر الأول: بيان أنّ بعض المتمذهبين وّضَعَ أحاديثاً تؤيّد ما قاله إمام مذهبه.

الأمر الثاني: بيان أنّ بعض المتمذهبين ينصرون مذهبهم بأحاديث واهية.

وقبل الحديث عن هذين الأمرين، تحسّن الإشارة إلى أنّني لا أتكلّم في هذا المطلب عن الحديث الضعيف الذي يردّ عند بعض فقهاء المذاهب

(١) جاء الحديث عن عددٍ من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: أبو هريرة رضي الله عنه، وأخرج حديثه: البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ (ص/٤٦)، برقم (١١٠)؛ ومسلم في صحيحه، في: المقدمة، باب: في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (١/٥)، برقم (٣).

يقول تاج الدين التبريزي في: المعيار في الأحاديث الضعيفة والموضوعة عن الحديث (١/٢٨-٢٩): «يرويه عن رسول الله ﷺ العشرة المشهود لهم بالجنة، وغيرهم إلى أحد وستين نفساً من الصحابة».

وأصوليهم؛ إذ رأي عدد من العلماء جواز الاستدلال بالحديث الضعيف بشروط معينة^(١)، وليس المقام متسعاً للحديث عنها.

الأمر الأول: بيان أن بعض المتهذهين وضع أحاديث تؤيد ما قاله إمام مذهبه.

لا يختلف أحد في مدى قوة القول إذا أيده دليل من سنة النبي ﷺ، إذ حديثه ﷺ أصل تُبنى عليه أقوال المذاهب^(٢).

ويظهر أن الرغبة في إظهار صحة قول إمام المذهب وقوته، أورثت عند بعض ضعفاء أتباع الإمام وجهلتهم رغبة في تقوية قول إمامهم وتأيينه بمختلف الطرق، وشتى الوسائل^(٣)، فكان من الوسائل اختلاق الأحاديث المؤيدة والشاهدة لمذهبه في مسألة معينة، أو اختلاق الأحاديث التي تحث على الأخذ بمذهب الإمام جملة، أو تحريف النصوص النبوية لموافقة المذهب^(٤).

وقد نص ابن الجوزي^(٥)، وشهاب الدين القرافي^(٦) على أن من

(١) للتوسع في مسألة: (الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام)، انظر: الحديث الضعيف للدكتور عبد الكريم الخضير (ص/٢٤٩-٣٠٠).

(٢) انظر: معالم السنن للخطابي (١/٥).

(٣) انظر: المدخل للفقهاء الإسلاميين للدكتور عبد الله الدرعان (ص/١٠٠).

(٤) انظر: المعيار في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتاج الدين التبريزي (١/٢٦)، وتاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة (ص/٢٦٧)، والمدخل للفقهاء الإسلاميين للدكتور عبد الله الدرعان (ص/١٠٠)، وآثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/٢٧٦)، والمدخل لدراسة الفقه لمحمد حنفي (ص/٨٧)، وتاريخ الفقه الإسلاميين لمحمد السائيس (ص/١١٠-١١١)، وتاريخ الفقه الإسلاميين للدكتور أحمد الحصري (ص/١٢٨)، وتاريخ الفقه الإسلاميين للدكتور أحمد حسين (ص/١١٨)، والجديد في تاريخ الفقه للدكتور محمد إمامي (ص/٥٥)، وتاريخ التشريع للدكتور محمود عثمان (ص/١٦١)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد محجوبي (ص/٨٧-٨٨)، وكتب حذر منها العلماء لمشهور آل سلمان (١/١٦٧).

(٥) انظر: الموضوعات (١/٢٠).

(٦) انظر: نفائس الأصول (٢/٥٤٦).

دوافع الكذب ودواعيه على النبي ﷺ عند بعض الناس، الرغبة في نُصرة المذهب.

يقول الشيخ عبدالرحمن المعلمي عن وضع الحديث لنصرة المذهب: «ومن شأن الدجالين أن يركب أحدهم للحديث الواحد عدة أسانيد؛ تغريراً للجهال، وأن يضع أحدهم فيسرق الآخر ويركب سنداً من عنده، ومن شأن الجهال المتعصبين أن يتقربوا بالوضع والسرقة وتركيب الأسانيد...»^(١).

وإن كان هذا الأمر في متعصي الفرق العقديّة أظهر منه في متعصي المذاهب الفقهيّة^(٢).

ومن الشواهد المؤلمة على هذا الأمر: ما جاء في ترجمة: أصبغ بن خليل المالكي^(٣) في كتاب: (تاريخ علماء الأندلس)^(٤)، إذ وردَ فيها أنه: «كان حافظاً للرأي على مذهب مالك وأصحابه، فقيهاً... دارث الفتيا عليه في الأندلس خمسين عاماً... ولم يكن له علمٌ بالحديث، ولا معرفة بطرقه، بل كان يباعده، ويطعن على أصحابه، وكان متعصباً لرأي أصحاب

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/٤٤٩).

(٢) انظر: المدخل لدراسة الفقه لمحمد حنفي (ص/٨٧)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١١٠-١١١)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الحصري (ص/١٢٨)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد حسين (ص/١١٨)، والجديد في تاريخ الفقه للدكتور محمد إمبابي (ص/٥٥)، وتاريخ التشريع للدكتور محمود عثمان (ص/١٦١)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد محجوبي (ص/٨٧-٨٨).

(٣) هو: أصبغ بن خليل، أبو القاسم القرطبي، كان من أعيان المذهب المالكي، حافظاً لمذهبه، فقيهاً في الشروط، بصيراً في العقود، عارفاً بالوثائق، ولي قضاء بطليوس، وكان معادياً للآثار، وليس له معرفة بالحديث، شديد التعصب لرأي مالك وأصحابه، حسن القياس والتمييز، توفي سنة ٢٧٣هـ عن ثمانية وثمانين عاماً. انظر ترجمته في: جذوة المقتيس للحمدي (ص/٢٤٧)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٤/٢٠٥)، وبغية الملتبس للضبي (ص/٢١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦/٥١٩)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٣٠١)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٧٥).

(٤) (١/١٢٩-١٣٠).

مالك، ولا بن القاسم من بينهم، وبلغ به التعصب لأصحابه أن افتعل حديثاً في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، ووقف الناس على كذبه...».

وقد نقل القاضي عياض عن بعض المالكية^(١) تفسيراً لما صنعه أصبغ، فقال: «إن أصبغ لم يقصد الكذب على رسول الله ﷺ، وإنما ظهر له أنه يريد تأييد مذهبه»^(٢).

مثال لحديث وضع في تفضيل بعض الأئمة، والتقص من بعضهم:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (يكون في أمي رجل، يقال له: محمد بن إدريس، أضر على أمي من إبليس، ويكون في أمي رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمي، هو سراج أمي)^(٣).

والذي يظهر لي أن الواقعيين في شرك الكذب على النبي ﷺ بغية نصرته المذهب، قلة قليلة من المتمذهبيين، ولعل غالبهم من الذين لم يفهموا ولم يتعلموا من علوم الشريعة قدراً كبيراً^(٤).

(١) هو: أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي.

(٢) ترتيب المدارك (٤/ ٢٥٢).

(٣) أخرج الحديث: الجوزجاني في: الأباطيل والمناكير (١/ ٢٨٣)، برقم (٢٦٦)، وقال: «هذا حديث موضوع باطل، لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، ولا أنس بن مالك حدث به». وابن الجوزي في: الموضوعات (٢/ ٣٠٤)، برقم (٨٧٠)، وقال: «هذا حديث موضوع، لعن الله واضعه، وعليه اللعنة».

وانظر: كشف الخفاء للعجلوني (١/ ٣٣)، والفوائد المجموعة للشوكاني (ص/ ٢٤٠). وللاطلاع على وضع بعض المتمذهبيين للحديث بغية الشناء على إمامهم، انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبدالرحمن المعلمي (١/ ٤٤٦).

وللاطلاع على تحريف بعض المتمذهبيين للحديث بغية موافقة المذهب، انظر: تحريف النصوص من مأخذ أهل الأهواء لبكر أبو زيد (ص/ ٢٥٢ وما بعدها) ضمن مجموع: الردود، وزوابع في وجه السنة لصالح الدين مقبول (ص/ ٣٢٥ وما بعدها)، وكتب حذر منها العلماء لمشهور آل سلمان (١/ ١٦٥ وما بعدها).

(٤) ذكر أبو عبد الله القرطبي في: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (١/ ١١٥) أن من أرباب أهل الرأي من أجاز نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ، =

الأمر الثاني: بيان أن بعض المتمذهبين ينصرون مذهبهم بأحاديث واهية.

بعد استقرار المذاهب والبدء في التأليف المذهبي، وَقَعَ بعض المتمذهبين في التساهل في إيراد بعض الأحاديث الواهية والأحاديث شديدة الضعف المؤيدة لمذهبهم^(١).

وما من شك في أن وجود هذا الأمر مما يشوّه المذهب ومؤلفاته التي تضمنت هذه الأحاديث.

ويدل على تفشي تساهل بعض الفقهاء في الاستدلال بالأحاديث شديدة الضعف: ما ذكره أبو عبد الله المقرئ في كتابه: (القواعد)^(٢)؛ إذ ذَكَرَ من القواعد ما نصّه: «قاعدة: حذر الناصحون من أحاديث الفقهاء».

ولقد كان انقسام العلماء إلى طائفتين رئيسيتين: أهل الحديث والأثر، وأهل الفقه والنظر^(٣)، داعياً إلى بُعد بعض الفقهاء عن معرفة الحديث، وما يتصل بدرجته والحكم عليه.

يقول أبو سليمان الخطابي حاكياً حال الفقهاء في عصره: «أهل الفقه

= فيقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وقد علق على هذا قائلاً: «ولذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث مرفوعة تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولا تليق بجزالة سيد المرسلين».

وقد نقل كلام أبي عبد الله القرطبي جماعة من أهل العلم، منهم: الزركشي في: النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٢٨٥)، وابن حجر في: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٥٢)، والسخاوي في: فتح المغيث (٢/ ١٢٠)، وعبدالرحمن المعلمي في: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٤٤٩).

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٢/ ٢٥٥)، وأدب الطلب للشوكاني (ص/ ١٣١)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/ ١٥٤-١٥٥)، وبين متبع ومقلد أعمى للدكتور عامر الزبياري (ص/ ٥٢، ٧٦)، وتاريخ التشريع الإسلامي لعلي معوض وزميله (٢/ ٢٧٠).

(٢) (١/ ٣٤٩)، وانظر منه: (١/ ٣٥٠-٣٥١).

(٣) انظر: معالم السنن للخطابي (١/ ٥).

والنظر: أكثرهم لا يُعرجون من الحديث إلا على أقله، ولا يكاد يميزون صحيحه من سقيم، ولا يعرفون جيدته من رديته^(١).

ويقول تقي الدين ابن تيمية: «وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله، بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة...»^(٢).

وإذا كان أرباب المذهب يُعنون بتحقيق أقوال إمامهم، فلا يقبلون نقل أي ناقل عنه، فأولى بهم أن يؤلوا حديث النبي ﷺ العناية اللائقة؛ لئلا يقعوا في الاستدلال بما لا يصح عنه ﷺ^(٣).

يقول الدكتور الصادق الغرياني عن بعض مؤلفات علماء المالكية: «إنك لتعجب حين ترى في الحواشي والشروح المتأخرة الاستشهاد - على قلبه - بالواهي أو الموضوع، وبالألفاظ التي لا تجد لها أصلاً في كتب الحديث»^(٤).

ويصدق كلام الدكتور الصادق الغرياني على بقية المذاهب، مع تفاوت بينها في هذا الأمر قلة وكثرة.

وقد بين أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي أن من أرباب مذهبه من يتبع المذهب بالعصبية، ثم يطلبون أدلة عليه، وكما هو معلوم، فإن صاحب العصبية يأخذ بأي شيء يتخيله دليلاً لمذهبه^(٥).

ويقول ابن حزم: «فإنهم - أي: أتباع الإمام أبي حنيفة والإمام مالك -

(١) المصدر السابق (٧/١).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٢/٢٥٤-٢٥٥). وانظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (١/١١٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٧/٩).

(٤) المتأخرون بين التجريد والتدليل، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب المالكي (٦/٥٢٨).

(٥) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٣/١٤١٣)، والتحجير (٧/٣٧٠٦).

يأخذون من الحجاج ما وافق مذهبهم، وإن كان خبراً موضوعاً»^(١).
ويؤكد ما تقدم آنفاً أمور، منها:

- ما حكاه أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) عن حال بعض الشافعية في عصره، قائلاً: «رأيت المحدثين من أصحابنا يُرسلونها - أي: الأخبار - في المسائل على ما يحضرهم من ألفاظها، من غير تمييز منهم بين صحيحها، وسقيمها...»^(٢)، إلى أن قال عنهم: «ولو عرّفوه - أي: علم الحديث - معرفتهم - أي: معرفة متقدمي الشافعية بعلم الحديث - لميزوا صحيح ما يوافق أقوالهم من سقيم، ولمسكوا عن كثير مما يحتجون به، وإن كان يطابق أقوالهم، ولاقتدوا في ترك الاحتجاج برواية الضعفاء والمجهولين بإمامهم»^(٣).

- وما حكاه ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) في فاتحة كتابه: (التحقيق في أحاديث التعليق)^(٤) عن بعض المتمذهبيين في عصره، فقال: «لما نظرت في التعاليق رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاء، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح».

- وما حكاه محيي الدين النووي (ت: ٦٧٦هـ) في ديباجة كتابه: (خلاصة الأحكام)^(٥): «ولا تغترن بكثرة المتساهلين في العمل والاحتجاج في الأحكام بالأحاديث الضعيفة، وإن كانوا مصنفين وأئمة في الفقه، وقد أكثروا من ذلك في كتبهم».

ويحكي أبو شامة المقدسي خلافاً وقع فيه بعض الشافعية، فيقول: «ما

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١١٧/٦).

(٢) رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني (ص/٤٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) (٢/١). وانظر: دلائل الأحكام لابن شداد (٦٧/١)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد

لابن بدران (ص/٤٥١)، وتعليل الأحكام للدكتور محمد شليبي (ص/٣٦٠).

(٥) (١/٥٩-٦٠).

يفعلونه في الأحاديث النبوية والآثار المروية، مِنْ كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على ما يذهبون إليه؛ نصرَةً لقولهم^(١).

ويقول تقي الدين ابن تيمية بعدما ذَكَرَ طائفةً مِنَ الأحاديث الواهية التي يستدلُّ بها بعضُ الفقهاء: «إلى أمثالِ ذلك مِنَ الأحاديث التي يصدِّقُ بعضها طائفةٌ مِنَ الفقهاء، وَيَبْنُونَ عليها الحلال والحرام»^(٢).

وقد بيَّن ابنُ القيم أنَّ متعصبي المذاهبِ إذا جاءهم حديثٌ ضعيفُ الإسنادِ موافقٌ لمذهبهم، وقد ردُّوا ما هو أمثلُ منه أو نظيره؛ لكونه غيرَ موافقٍ لقولِ إمامهم: قَبِلُوهُ، ولم يستجيزوا ردَّه، واعترضوا به على منازعهم^(٣).

وقد بَلَغَ مِنْ تعصُّبِ بعضِ المتمذهبيين المشتغلين بالحديث أنَّهم إذا رأوا حديثاً ضعيفاً يخالفُ مذهبهم يَبْنُوا ضعفه، وإنْ كان الحديثُ يوافقُ مذهبهم سكتوا عن الطعن فيه!

ويعلِّقُ ابنُ الجوزي على هذا الفعل، فيقول: «وهذا ينبئُ عن قَلَّةِ دين، وغلبةِ هوى»^(٤).

ويلتحق بالآثر السلبي: (الانتصار للمذهب بالأحاديث الواهية): ما يفعله بعضُ المتمذهبيين مِنَ التصرفِ في ألفاظِ بعضِ الأحاديث النبوية - عن قصدٍ أو غير قصدٍ - بتغييرِ ألفاظها، أو بالزيادةِ فيها؛ نُصرةً للمذهب.

يقولُ أبو شامة المقدسي مستنكراً تصرفاتِ بعضِ الشافعية في أحاديث النبي ﷺ: «ما يفعلونه في الأحاديث النبوية... مِنْ تغييرِ لفظٍ ما صحَّ منها،

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١١٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/٤٣٠).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٢/١٤٣).

(٤) التحقيق في أحاديث التعليق (٣/١). وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٥٤/٢٤)، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٥/١)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٤٥٢).

والزيادة والنقص منه؛ لقلّة خبرتهم بذلك»^(١).

ويقول الشيخ بكر أبو زيد عن صنيع برهان الدين المرغيناني الحنفي في كتابه: (هداية المهتدي شرح بداية المبتدي): «أرَعَفَ قلمه بزيادة ألفاظ لا أصول لها، مضافة إلى متون جُملة كبيرة من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ؛ كلُّ هذا لتأييد المذهب!»^(٢).

أمثلة على استدلال بعض المتمذهبين بالأحاديث الواهية:

المثال الأول: جاء في بعض كتب المذاهب^(٣) الاستدلال بحديث: (مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مَخَالَفًا^(٤))، لم يرَ في عينه رَمْدًا^(٥) على استحباب مخالفة الأصابع حين قصها.

يقول ولي الدين العراقي عن الحديث: «هذا لا أصل له البتة»^(٦). ويقول شمس الدين السخاوي^(٧) عنه: «وهو في كلام غير واحد من الأئمة،

- (١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١١٩).
- (٢) تحريف النصوص من مأخذ أهل الأهواء (ص/١٥٠) ضمن مجموع: الردود.
- (٣) انظر على سبيل المثال: المغني لابن قدامة (١/١١٨)، والشرح الكبير لابن قدامة (١/٢٥٤) مطبوع مع المقنع والإنصاف، ونهاية المحتاج للرملي (٢/٣٤١)، وكشاف القناع للبهوتي (١/١٥٩).
- (٤) مما فُسِّرَتْ به المخالفة: أن يبدأ بخنصر يده اليمنى، ثم الوسطى، ثم الإبهام، ثم البنصر، ثم السبابة، ثم يبدأ بإبهام يده اليسرى، ثم الوسطى، ثم الخنصر، ثم السبابة، ثم البنصر. انظر: المصادر السابقة.
- (٥) لم أقف - فيما رجعت إليه من مصادر - على من ذكر الحديث مسنداً. ويقول الحافظ ابن حجر في: فتح الباري (١٠/٣٤٥): «لم يثبت في ترتيب الأصابع عند القص حديث يُعْمَلُ به».
- (٦) طرح الشريب (٢/٧٩).
- (٧) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، شمس الدين أبو الخير، ولد سنة ٨٣١هـ كان حافظاً متقناً بارعاً في الحديث وعلومه، مشاركاً في العلوم الأخرى، شافعي المذهب، وقد لزم الحافظ ابن حجر، وتخرج به، وكان يملئ الحديث بالقاهرة، من مؤلفاته: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، والضوء اللامع على محاسن أهل القرن التاسع، وشرح شمائل الترمذي، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، توفي بالمدينة سنة ٩٠٢هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٨/١)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٧٠١)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/٢٣)، والكواكب السائرة للغزي (١/٥٣).

منهم: ابنُ قدامة في: (المغني)... ولم أجده»^(١).

المثال الثاني: جاء في بعض كتب المذاهب^(٢) الاستدلالُ بحديث: (إذا صَلَّى أحدُكم في الصحراء، فليجعل بين يديه سترة)^(٣) على قصرِ استحبابِ وَضْعِ السترة للمصلي في الصحراء.

(١) المقاصد الحسنة (ص/٤٢٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: المبسوط للسرخسي (١/١٩٠)، وبدائع الصنائع للكاتاني (١/٢١٧-٢١٨)، والهداية للمرغيناني (١/١٦٠).

(٣) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ. ويقول جمال الدين الزيلعي في: نصب الرابة (١/٨٠): «ويُقرَّب منه ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فليُنصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً، فليخطط خطأً، ولا يضره ما مرَّ أمامه)».

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قريب من الحديث المذكور من جهة الدلالة على مشروعية السترة في الأصل، وليس فيه دلالة على قصر استحباب وضع السترة في الصحراء. وقد أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أبو داود في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: الخط إذا لم يجد عصاً (ص/١١١)، برقم (٦٨٩)؛ وابن ماجه في: سننه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يستر المصلي (ص/١٧٣)، برقم (٩٤٣)؛ وعبد بن حميد في: المسند (٢/٢٠٦)، برقم (١٠٢٣)؛ وأحمد في: المسند (١٢/٣٥٤)، برقم (٧٣٩٢)؛ وابن خزيمة في: الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: ذكر الاستتار بالخط إذا لم يجد المصلي ما ينصب بين يديه (٢/١٣)، برقم (٨١١)؛ وابن حبان في: الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: ما يُكره للمصلي، وما لا يُكره (٦/١٢٥)، برقم (٢٣٦١)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: الخط إذا لم يجد عصاً (٢/٢٧٠)؛ وفي: معرفة السنن والآثار، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة إلى العنزة والعصا إن كان في صحراء (٣/١٩١)، برقم (٤٢٢٦)؛ والبخاري في: شرح السنة، كتاب: الصلاة، باب: قُدِّر السترة (٢/٤٥١)، برقم (٥٤١)، وقال: «وفي إسناده ضعف».

وقد اختلف العلماء في صحة حديث أبي هريرة رضي الله عنه: فقد توقف الإمام الشافعي في صحة الحديث، كما نقله عنه البيهقي في: معرفة السنن والآثار (٣/١٩١). ونقل أبو داود في: السنن (ص/١١١) ميلَ سفيان الثوري إلى تضعيف الحديث. ونقل النووي في: شرح صحيح مسلم (٢١٧/٤) تضعيف القاضي عياض له.

ويقول ابن عبد الحق الإشبيلي في: الأحكام الوسطى (١/٣٤٥): «وقد روي حديث الصلاة إلى الخط عن أبي هريرة من طرق، ولا يصح ولا يثبت الحديث، ذكر ذلك الدارقطني». وحكم ابنُ الصلاح على الحديث في: علوم الحديث (ص/٩٤) بالاضطراب. وضعَّف الحديث الألباني في: تعليقه على سنن أبي داود وابن ماجه.

يقول جمال الدين الزيلعي عن الحديث: «غريب بهذا اللفظ»^(١).

المثال الثالث: جاء في بعض كتب المذاهب^(٢) الاستدلال بحديث: (تَمَكُّتْ إِحْدَاكُنْ شَطْرَ دَهْرِهَا لَا تَصْلِي) على أَنَّ أَكْثَرَ مَدَّةِ الْحَيْضِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا.

يقول أبو بكر البيهقي عن الحديث: «أما الذي يذكره بعض فقهاءنا... مِنْ قَعُودِهَا شَطْرَ عَمْرِهَا وَشَطْرَ دَهْرِهَا لَا تَصْلِي: فَقَدْ تَطَلَّبْتُهُ كَثِيرًا، فَلَمْ أَجِدْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ إِسْنَادًا بِحَالٍ»^(٣).

ويقول عنه ابنُ الجوزي: «وأصحابنا - يعني: الحنابلة - قد ذكروا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تَمَكُّتْ إِحْدَاكُنْ شَطْرَ عَمْرِهَا لَا تَصْلِي)، وَهَذَا لَفْظٌ لَا أَعْرِفُهُ»^(٤).

ويقول عنه ابنُ الملقن: «هذا الحديثُ بهذا اللفظ غريبٌ جداً، وقد نصَّ غيرُ واحدٍ مِنَ الحفاظِ على أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لَهُ أَصْلًا»^(٥).

= وصحح الدارقطني في: العلل (٢٧٨/١٠) طريقاً للحديث رفعه الرواي. ونقل ابنُ عبد البر في: الاستذكار (١٧٥/٦)، وابن عبد الحق الإشبيلي في: الأحكام الوسطى (٣٤٥/١) تصحيح الإمام أحمد وعلي بن المديني لحديث أبي هريرة رضي الله عنه. ونقل ابنُ حجر في: النكت على مقدمة ابن الصلاح (٧٧٤/٢) تصحيح الحاكم للحديث. وحسن ابن حجر في: بلوغ المرام (ص/٩٢) الحديث، ولم يصوب إعلاله بالاضطراب. وللتوسع في الحديث انظر: البدر المنير لابن الملقن (١٩٨/٤-٢٠٣).

- (١) نصب الراية (٨٠/٢).
- (٢) انظر على سبيل المثال: رؤوس المسائل الخلافية للعكبري (١٣٥/١)، والعزير شرح الوجيز للرافعي (٢٩٢/٢)، والعمدة في شرح العمدة لبهاء الدين المقدسي (٦٢/١)، وشرح العناية للبايرتي (١٤٣/١) بهامش فتح القدير لابن الهمام.
- (٣) معرفة السنن والآثار (١٤٥/٢). وانظر: فتح الباري لابن رجب (١٥١/٢).
- (٤) التحقيق في أحاديث التحقيق (٣٧٣/١). وانظر: نصب الراية للزيلعي (١٩٣/١).
- (٥) البدر المنير (٥٥/٣). وللإطلاع على كلام أهل العلم عن الحديث، انظر: الإمام لابن دقيق العيد (٢١٣/٣)، وخلاصة الأحكام للنووي (٢٢٧/١)، وتحفة الطالب لابن كثير (ص/٣٦١)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٤٤٣/٢).

المثال الرابع: جاء في بعض كتب المذاهب^(١) الاستدلال بحديث: (صلاة النهار عجماء)^(٢) على كراهة الجهر في صلاة النافلة نهاراً. يقول أبو الحسن الدارقطني^(٣) عن الحديث: «هذا ليس من كلام النبي ﷺ، ولم يُرو عنه، وإنما هو قول بعض الفقهاء»^(٤). ويقول محيي الدين النووي عنه: «باطل لا أصل له»^(٥). ويقول جمال

(١) انظر على سبيل المثال: المبسوط للسرخسي (١٦/١)، وبدائع الصنائع للكاساني (١١٠/١)، والهداية للمرغيناني (١٣٨/١)، والاختيار لتعليل المختار للموصلي (٥٥/١)، وكشاف القناع للبهوتي (٣٢١/٢)، ومطالب أولي النهى للرحبياني (٥٧٥/١).

(٢) المقصود بأن صلاة النهار عجماء: أي: لا جهر فيها؛ تشبيهاً بالعجماء من الحيوان؛ لأنه لا يتكلم، فصلاة النهار عجماء؛ لأنه لا يُسمع فيها قراءة. انظر: المجموع شرح المذهب للنووي (٣/٣٥٤ ط: الإرشاد، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (عجم)، (ص/٣٢٢).

(٣) لم أقف على الحديث مسنداً إلى النبي ﷺ. ويقول ابن حجر عن الحديث في: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٦٠/١): «لم أجده».

وقد جاء لفظ الحديث من قول بعض السلف: كالحسن ومجاهد وأبي عبيدة، وأخرج قول الحسن وأبي عبيدة: عبدالرزاق في: المصنف، كتاب: الصلاة، باب: ترديد الآية في الصلاة، وباب: قراءة النهار (٢/٤٩٣)، بالأرقام (٤١٩٩، ٤٢٠١، ٤٢٠٢)؛ وابن أبي شبة في: المصنف، كتاب: الصلاة، باب: في قراءة النهار، كيف هي في الصلاة؟ (٣/٢٤٨)، بالرقمين (٣٦٨٤-٣٦٨٥).

وأخرج قول مجاهد: عبدالرزاق في: المصنف، كتاب: الصلاة، باب: ترديد الآية في الصلاة، وباب: قراءة النهار (٢/٤٩٣)، بالرقم (٤٢٠٠).

(٤) هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي أبو الحسن الدارقطني، ولد سنة ٣٠٦هـ كان أحد كبار المحدثين، شافعي المذهب، إماماً حافظاً مجوداً، عالماً جهيداً، صادقاً أميناً ثقة عدلاً، فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، بحرأ من بحور العلم، وإماماً من أئمة الدنيا، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الأحاديث وأسماء الرجال، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي والأدب والشعر، دُرِس المذهب الشافعي على أبي سعيد الاصطخري، من مؤلفاته: السنن، والعلل، توفي سنة ٣٨٥هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٣/٤٨٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٢٩٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٤٤٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٨/٥٧٦)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/٤٦٢)، وطبقات الشافعية للإنسوري (١/٥٠٨).

(٥) نقل كلام أبي الحسن الدارقطني النووي في: المجموع شرح المذهب (٣/٤٨) ط: الإرشاد، والعجلوني في: كشف الخفاء (٢/٣٦).

(٦) خلاصة الأحكام (١/٣٩٤).

الدين الزيلعي عنه: «غريب»^(١).

المثال الخامس: جاء في بعض كتب المذاهب^(٢) الاستدلال بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: (صلوا على مَنْ قال: لا إله إلا الله)^(٣) على مشروعية الصلاة على جميع أهل القبلة.

يقول أبو الحسن الدارقطني عن هذا الحديث - وعمّا ورد في معناه - : «ليس فيها شيء يُثبِت»^(٤).

ويقول ابن الجوزي عنها: «هذه الأحاديث كلها لا تصح»^(٥). ويقول ابن الملقن عن حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «فالحاصل أن هذا الحديث من جميع طرقه لا يُثبِت»^(٦).



(١) نصب الراية (١/٢).

(٢) انظر على سبيل المثال: الحاوي للماوردي (٣/٣٧)، والعزیز شرح الوجيز للرافعي (٣/٣٧)، والشرح الكبير لابن قدامة (٣/٣٩)، و (٦/٢٧)، وشرح الزركشي على مختصر الخرقى (٦/٢٢٨)، وحاشيتي قليوبي وعميرة (١/٣٩٠)، ونهاية المحتاج للرملي (٢/٤٨٧)، وشرح المنتهى للبهوتي (٢/١٠٥)، وكشاف القناع له (١/٤٨)، ومطالب أولي النهى للرحياني (١/٨٧٤)، ومنح الجليل لعليش (١/٥١٣).

(٣) أخرج حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنه: الطبراني في: المعجم الكبير (١٢/٢٤٤)، برقم (١٣٦٢٢)؛ والدارقطني في: السنن، كتاب: العيدين، باب: صفة من تجوز الصلاة معه، والصلاة عليه (٢/٤٠١-٤٠٢)، بالأرقام (١٧٦١-١٧٦٣)؛ وأبو نعيم في: حلية الأولياء (١٠/٣٢٠)؛ وفي: أخبار أصبهان (٢/٣٢٨)؛ والخطيب البغدادي في: تاريخ بغداد (١٣/١٧٧)؛ وابن الجوزي في: العلل المتناهية، كتاب: الصلاة، باب: في الصلاة خلف كل بر وفاجر (٢/٤٢٢-٤٢٤)، بالأرقام (٧١٢-٧١٦)، ويُن عِلل كل طريق في: المصدر السابق، وفي: التحقيق في أحاديث التعليق (٣/٢٩٨-٣٠٢).

وللتوسع في الحديث انظر: خلاصة الأحكام للنووي (٢/٦٩٥)، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢/٤٧٨-٤٨٠)، ونصب الراية للزيلعي (٢/٢٨)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٢/٩٣٤)، وإرواء الغليل للألباني (٢/٣٠٥-٣٠٧).

(٤) السنن (٢/٤٠٣). (٥) العلل المتناهية (٢/٤٢٦).

(٦) البدر المنير (٤/٤٦٥).

الطلب الرابع :

الاستدلال بالحديث متى ما وافق المذهب

ومخالفة الحديث نفسه في حكم آخر دل عليه؛ لمخالفته المذهب

من الآثار الخطيرة التي ظَهَرَتْ بين صفوف بعض المتهميين الاستدلال بالحديث النبوي على حكم مسألة وافق الحديث فيها مذهب المستدل، ومخالفة الحديث نفسه في مسألة أخرى دل عليها؛ لمخالفته المذهب، ولا يكون ثمة ما يعارض دليل حكم المسألة.

قد يهتم بعض المتهميين بالتدليل على أقوال مذهبه - وهو أمر حسن وإيجابي - لكنهم يغفلون، فيستدلون بشطر الحديث؛ لموافقته للمذهب، ويتركون شطره؛ لمخالفته للمذهب.

وفي هذا التصرف تعصب بين^(١)، وتفريق بين متماثلين - إذ كلتا المسألتين قد دل عليهما نص واحد - دون ما يسوغه، وتطبيق خاطئ لمدلول المذهب، وكيف يكون الحديث حجة في شطر منه، وليس بحجة في شطر آخر؟!^(٢).

وقد بين ابن القيم عوار فعل بعض المتهميين المتعصبين لمذاهبهم، فقال مخاطباً لهم: «إذا أخذتم بالحديث - مرسلًا كان أو مسندًا - لموافقته رأي صاحبكم، ثم وجدتم فيه حكمًا يخالف رأيه: لم تأخذوا به في ذلك

(١) انظر: بدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/٢٢٤)، وزوايع في وجه السنة لصالح الدين مقبول (ص/٣٧٧).

(٢) انظر: المصدر السابق، وسبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة لأحمد البنعلي (ص/٩٣).

الحكم، وهو حديث واحد! وكأنَّ الحديث حجةٌ فيما وافق رأي مَنْ قلدُّموه، وليس بحجةٍ فيما خالف رأيه»^(١).

ويتصلُّ بهذا الأثر صورةٌ أخرى، وهي: أن يقومَ المتمذهبُ بالاستدلالٍ بحديثٍ ما على مسألةٍ دلَّ عليها؛ موافقةً لمذهبه، ثم يقومُ بتضعيفِ الحديثِ ذاته في مسألةٍ أخرى تخالفُ مذهبه.

وهذا العملُ في الحقيقةِ عملٌ مَشيئٌ؛ فليستْ نصوصُ الشريعةِ محلاً للأخذِ والردِّ على حسب موقعها من قولِ الإمام، بل أقوالُ الإمام هي محلُّ الأخذِ والردِّ؛ بحسبِ موافقتها أو مخالفتها لنصوصِ الشارع.

ويبدو أنَّ هذا الداءَ الخطيرَ كان قد استشرى في نفوسِ بعضِ المتمذهبين في زمنٍ متقدم؛ فقد ذكر ابنُ حزم (ت: ٤٥٦هـ) أنه اطلعَ على كتاب: (شرح الرسالة)^(٢) للقاضي عبد الوهاب المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، فراه في باب: (مَنْ يعتق على المرءِ إذا ملكه)، قد استدلَّ بحديث: (مَنْ ملك ذا رحمٍ مَحْرَمٍ فهو حرٌّ)^(٣)، وبعدَ هذه المسألةِ بقليلٍ ذَكَرَ قولَ الإمام أبي حنيفة في

(١) إعلام الموقعين (٤/٤٩١).

(٢) طبع القدر الموجود من شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب في مجلدين، عن دار ابن حزم، وليس فيه أبواب: العتق.

(٣) جاء هذا الحديث من عدة طرق، من أشهرها: طريق الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: العتق، باب: فيمن ملك ذا رحمٍ محرم (ص/٥٩٢)، برقم (٣٩٤٩)؛ والترمذي في: جامعه، كتاب: الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء فيمن ملك ذا رحمٍ محرم (ص/٣٢٢)، برقم (١٣٦٥)، وقال: «هذا حديثٌ لا نعرفه مستنداً إلا من حديث حماد بن سلمة، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر شيئاً من هذا». والنسائي في: السنن الكبرى، كتاب: العتق، باب: من ملك ذا رحمٍ محرم (٥/١٣)، بالأرقام (٤٨٧٨-٤٨٨٢)؛ وابن ماجه في: سننه، كتاب: العتق، باب: من ملك ذا رحمٍ محرم (ص/٤٣٠)، برقم (٢٥٢٤)؛ والطيالسي في: المسند (٢/٢٢٧)، برقم (٩٥٢)؛ وابن أبي شيبة في: المصنف، كتاب: البيوع والأقضية، باب: في الرجل يملك المحرم منه، يعتق، أم لا؟ (١٠/٥١٠)، برقم (٢٠٤٤٧)؛ وأحمد في: المسند (٣٣/٣٣٨)، برقم (٢٠١٦٧)؛ والرويان في: المسند (٢/٥٣)، برقم (٨١٨)؛ والطحاوي في: شرح معاني الآثار، كتاب: العتاق، باب: الرجل يملك ذا رحمٍ محرم منه، هل يعتق عليه، أم لا؟ =

مسألة أخرى، وقال: «فإن احتج بما روي عن النبي ﷺ: (مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حَرٌّ). قلنا: هذا خبر لا يصح!»^(١).

= (١٠٩/٣)؛ والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٥/٧)، برقم (٦٨٥٢)؛ وفي: المعجم الأوسط (١١٨/٢)، برقم (١٤٣٨)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم الأحول إلا حماد بن سلمة، ولا عن حماد إلا محمداً، تفرد به محمد بن يحيى». والحاكم في المستدرک، كتاب: العتق (٢٦٧/٢)، برقم (٢٨٥٢)، وصححه، ووافقه الذهبي. والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: العتق، باب: من يعتق بالملك (٢٨٩/١٠)؛ وفي: معرفة السنن والآثار، كتاب: العتق، باب: من يعتق بالملك (٤٠٦/١٤)، برقم (٢٠٤٧٩)، وقال: «والحديث إذا انفرد به حماد بن سلمة، ثم يشك فيه، ثم يخالفه فيه مَنْ هو أحفظ منه، وجب التوقف فيه، وقد أشار البخاري إلى تضعيف الحديث، وقال علي بن المديني: هذا عندي منكر». وانظر: التلخيص الحبير (٣٢٦٤/٦).

وقال الخطابي عن الحديث في: معالم السنن (٤٠٨/٥): «حديث سمرة غير ثابت». وقد أعلّ الحديث: عبدالحق الإشبيلي في: الأحكام الوسطى (١٥/٤)، وابن القيم في: تهذيب السنن (١٨٩٧-١٨٩٨).

وقال ابن حجر عن الحديث في: بلوغ المرام (ص/٥١٢): «ورجح جمع من الحفاظ أنه موقوف».

وصحح الألباني الحديث مرفوعاً في: إرواء الغليل (١٦٩/٦).

وللحديث شاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، صححه ابن حزم في: المحلى (٢٠٢/٩)، وعبدالحق الإشبيلي في: الأحكام الوسطى (١٥/٤)، وابن القطان في: بيان الوهم والإيهام (٤٣٧/٥).

وقال عنه أبو العباس القرطبي في: المفهم (٣٤٥/٤): «وهذا الحديث ثابت بنقل العدل عن العدل، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بعله توجب تركه، غير أن بعضهم قال: تفرد به ضمرة. وهذا لا يلتفت إليه؛ لأن ضمرة عدل ثقة، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره...».

وفي المقابل أعلّ حديث عبد الله بن عمر: النسائي في: السنن الكبرى (١٣/٥)، وقال: «لا نعلم أن أحداً روى الحديث عن سفيان غير ضمرة، وهو حديث منكر». وقال أبو بكر البيهقي في: السنن الكبرى (٢٩٨-٢٩٠): «المحفوظ بهذا الإسناد حديث نهى عن بيع الولاء وعن هبته».

وللاطلاع على حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وعلى اختلاف العلماء فيه وفي حديث سمرة، انظر: الأحكام الوسطى لعبدالحق الإشبيلي (١٥/٤)، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٩٦-٩٧)، ونصب الراية للزيلعي (٢٧٩-٢٨٠)، والبدر المنير لابن الملقن (٧٠٧-٧٠٨)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٣٢٦٣-٣٢٦٤)، وإرواء الغليل للألباني (١٦٩-١٧١).

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٢٠/٤).

ثم يحكي ابنُ حزمٍ واقعَ بعضِ المتمذهبين، فيقول: «ولا أُحصي كم وجدتُ للحنفيين والمالكيين والشافعيين تصحيحَ روايةِ ابنِ لهيعة^(١)، وعمرو ابن شعيب^(٢) عن أبيه^(٣) عن جدّه^(٤)، إذا كان فيها ما يوافقُ تقليدهم في

(١) هو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فُرعان الحضرمي الأعدولي، ويقال: الغافقي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر المصري، ولد سنة ٩٥هـ وقيل: ٩٦هـ طلب العلم في صباه، ولقي كبار علماء مصر والحرمين، كان قاضي مصر ومحدثها، فقيهاً علامةً، من بحور العلم، وقد لقي اثنين وسبعين تابعياً، قال عنه سفيان الثوري: «عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع»، وقد اختلف علماء الحديث في درجة ما يرويه ابن لهيعة، فضعفه جمعٌ من المحدثين، منهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، والنسائي، واعتبره آخرون، يقول الإمام أحمد: «ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإنني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض»، ويقول ابن عبد الهادي: «الصحیح أن حديثه في الرتبة الوسطى من الحسن، ولا يحتج به في الأصول»، توفي سنة ١٧٤هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٥١٦)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/٢٨٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٨٣)، وتهذيب الكمال للمزي (١٥/٤٨٧)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (١/٣٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١١/٨).

(٢) هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم ويقال: أبو عبد الله المدني، كان إماماً محدثاً فقيه أهل الطائف، حدث عن أبيه، فأكثر الرواية عنه، اختلف المحدثون في درجة حديثه، وقد احتج به أحمد بن حنبل وعلي بن المدني، يقول يحيى بن سعيد القطان: «إذا روى عن الثقات، فهو ثقة يحتج به»، توفي بالطائف سنة ١١٨هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٣٣٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (٦/٣٤٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٢/٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٦٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/٢٨٨)، وميزان الاعتدال له (٣/٢٦٣).

(٣) هو: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، سمع من أبيه، واختلف العلماء في سماعه من جده، ورجح غير واحد أنه سمع منه، وليس في شعيب بأس، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن حجر: «صدوق ثبت سماعه من جده»، توفي بعد سنة ٨٠هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/١٨٧)، وتهذيب الكمال للمزي (١٢/٥٣٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٨١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢/٩٤٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٢/١٧٥)، وتقريب التهذيب له (ص/٣١٨).

(٤) إن كان المقصود بالجد هو: جد شعيب بن محمد، فجدّه هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن، أسلم قبل أبيه، وهو صحابي ابن صحابي، حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً، يقول أبو هريرة ؓ: «ما كان أحد أكثر حديثاً عن رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب، وكنت لا أكتب»، وقد كتب الكثير =

مسألتهم تلك، ثم رُبَّما أتى بعدها - بصفحة أو ورقة أو أوراق - احتجاجُ خصمهم عليهم برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أو برواية ابن لهيعة، فيقولون: هذه صحيفة^(١)، وابنُ لهيعة ضعيفُ!«^(٢).

وليس من شك في أنَّ ما صنعه بعضُ المتمذهبيين فعلٌ غيرُ مقبولٍ، وتناقضٌ واضحٌ^(٣)، صادرٌ ممَّن لا يقدِّرُ نصوصَ الشارعِ حقَّ قدرها.

يقولُ أبو شامة المقدسي: «من قبيح ما يأتي به بعضُهم: تضعيفهم لخبرٍ يحتجُّ به بعضُ مخالفيهم، ثمَّ يحتاجون هُنا إلى الاحتجاجِ بذلك الخبرِ بعينه في مسألةٍ أخرى، فيوردونه مُعرضين عمَّا ضعفوه!»^(٤).

وقريبٌ ممَّا سبق: من يضعف بعضَ رجالِ الإسنادِ في موضعٍ ما إذا كان حديثُهم يخالف مذهبه، ويحتجُّ بهم في موضعٍ آخر إذا كان حديثُهم يوافق مذهبه^(٥).

= بإذن النبي ﷺ، كان مجتهداً في العبادة، توفي ﷺ بالحرّة، وقيل: بالطائف، وقيل: بمكة سنة ٦٣هـ وقيل: سنة ٦٥هـ وقيل: سنة ٧٧هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٧٣/٢)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٦/٥)، والاستيعاب لابن عبد البر (ص/٤٢١)، والحلة السراء لابن الأبار (١٧/١)، وسير أعلام النبلاء (٧٩/٣)، والإصابة لابن حجر (٤/١٩٢)، وتهذيب التهذيب له (٢/٣٩٢). وإن كان المقصود بالجد هو جد عمرو بن شعيب، فهو: محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، روى عن أبيه، وروى عنه ابنه شعيب، يقول عنه شمس الدين الذهبي: «غير معروف الحال، ولا ذكر بتوثيق ولا بلبين»، ويقول أيضاً: «الظاهر موته في حياة أبيه». انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥/١٨١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٣/٦١١)، وتقريب التهذيب له (ص/٥٧٠).

(١) يحتمل أن تكون لفظة: «صحيفة» محرفة، عن: «ضعيفة»، إلا إذا أريد أنَّ رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وجادة، ولا تصح الرواية بها، لكن من أهل العلم أغلبها بالإرسال؛ لأنَّ محمد بن عمرو بن العاص لم يلق النبي ﷺ.

وللتوسع في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، انظر: تهذيب الكمال للمزي (١٢/٥٣٦)، وتعليق الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي (٢/١٤١-١٤٤).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٢٠). (٣) انظر: إعلام الموقعين (٣/٥٢٢).

(٤) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١٢٠).

(٥) انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/٥).

أمثلة للأثر السلبي:

المثال الأول: استدلال بعض العلماء^(١) بحديث: (نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، أو يغتسل الرجل بفضل المرأة)^(٢): على كراهة استعمال الرجل للماء الذي خلت به المرأة، ولم يستدلوا به على كراهة استعمال المرأة للماء الذي خلى به الرجل.

يقول الشيخ محمد العثيمين: «من غرائب العلم: أنهم استدلوا به - أي: بالحديث السابق - على أن الرجل لا يتوضأ بفضل المرأة، ولم يستدلوا به على أن المرأة لا تتوضأ بفضل الرجل، وقالوا: يجوز أن تغتسل المرأة بفضل الرجل.

فما دام الدليل واحداً، والحكم واحداً، والحديث مقسماً تقسيماً، فما بالنأ نأخذ بقسم، ولا نأخذ بالثاني؟!»^(٣).

(١) انظر على سبيل المثال: المغني لابن قدامة (٢٨٥/١)، والتحقيق في أحاديث التحقيق لابن الجوزي (٣٢-٣٣/١)، والإنصاف (٤٧/١-٤٩)، وكشاف القناع للبهوتي (٦٣/١)، وحاشية الروض المربع لابن قاسم (٧٩/١).

(٢) جاء هذا الحديث عن حميد بن عبد الرحمن عن رجلٍ صحب النبي ﷺ، وأخرجه: أبو داود في: سننه، كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة (ص/١٧)، برقم (٨١)؛ والنسائي في: المجتبى، كتاب: الطهارة، باب: ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب (ص/٤٥)، برقم (٢٣٧)؛ وأحمد في: المسند (٢٨/٢٢٤)، برقم (١٧٠١٢)؛ والطحاوي في: شرح معاني الآثار، كتاب: الطهارة، باب: سور بني آدم (١/٢٤)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في النهي عن فضل المحدث (١/١٩٠)، وقال: «وهذا الحديث رواه ثقات، إلا أن حميداً لم يسم الصحابي الذي حدثه، فهو بمعنى المرسل، إلا أنه مرسل جيد، لولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة».

وتعقب ابن عبد الهادي في: تنقيح التحقيق (١/٤٣) كلام البيهقي، فقال: «وهذا الحديث ليس بمرسل، وجهالة الصحابي لا تضر».

وانظر: الإمام لابن دقيق العيد (١/١٥٥)، وفتح الباري لابن حجر (١/٣٠٠). وصحح الحديث: الحميدي - كما نقله ابن القطان في: بيان الوهم والإيهام (٥/٢٢٦)، وابن عبد الهادي في: المحرر في الحديث (ص/٢٩) - وابن حجر في: بلوغ المرام (ص/٢٤)، والألباني في: تعليقه على السنن في المواضع السابقة.

(٣) الشرح الممتع (١/٤٤). وانظر: إعلام الموقعين (٣/٤٩٢)، والتقليد والإفتاء لعبد العزيز الراجحي (ص/٧٩).

المثال الثاني: استدلال بعض العلماء^(١) بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (لا تُصَرُّوا)^(٢) الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد، فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردّها وصاعاً من طعام، وهو بالخيار ثلاثاً^(٣): على أن أقصى مدة الخيار في البيع ثلاثة أيام، في حين أن المستدل بالحديث على تحديد مدة الخيار لم يأخذ بما دلّ عليه الحديث من ردّ الشاة بعد بيعها مصرّة مع صاع من الطعام.

ويعلّق ابن حزم على ما صدر من بعض الحنفية قائلاً: «وهذا من عجائب الدنيا، وهم أشدّ الناس إنكاراً لخبر المصرّة، ويقولون: هو مخالف للأصول، وهو مضطرب... ثمّ يحتجون به فيما ليس فيه منه أثر ولا دليل؛ لأنّه ليس في خبر المصرّة ذكر خيار في عقد البيع أصلاً»^(٤).

المثال الثالث: استدلال بعض العلماء^(٥) بحديث عمار بن ياسر^(٦)

- (١) انظر على سبيل المثال: المبسوط للسرخسي (٣٨/١٣)، ويدائع الصنائع للكاساني (٢٧٤/٥)
- (٢) التصرية: حبس اللبن في ضرع الشاة وجمعه فيه، ويكون بعدم الحلب أياماً، ويفعل مالك الشاة هذا الأمر عندما يريد بيعها؛ ليُظَنّ أنّها غزيرة اللبن. انظر: صحيح البخاري (ص/٤٠٣)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١٩٤/١)، حاشية (٢).
- (٣) أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه: البخاري في: صحيحه، كتاب: البيوع، باب: النهي للبائع أن لا يُحَفِّلَ الإبل (ص/٤٠٣)، برقم (٢١٤٨)، وقال بعده: «وقال بعضهم: عن ابن سيرين: (صاعاً من طعام، وهو بالخيار ثلاثاً)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: البيوع، باب: حكم بيع المصرّة (٢/٧١٠)، برقم (١٥٢٤).
- (٤) الإغراب عن الحيرة والالتباس (٣٧٨/١-٣٨٠). وانظر: إعلام الموقعين (٣/٤٩٧)، وإيقاظ همم أولي الأبصار للفلاني (ص/٣٢٦ ط/دار الفتح، وسبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة لأحمد البنعلي (ص/٩٣)، والتقليد والإفتاء لعبدالعزیز الراجحي (ص/٧٩).
- (٥) انظر: المهذب للشيرازي (١/١٦٧).

(٦) هو: عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن حصين العنسي، ثم المذحجي أبو اليقظان، حليف لبني مخزوم، من مشاهير صحابة رسول الله ﷺ، ومن المهاجرين الأولين، وأحد السابقين إلى الإسلام، وممن غُذِبَ هو وأبوه، فكان النبي ﷺ يمرُّ عليهم، ويقول: (صبراً آل ياسر، إن موعدكم الجنة)، هاجر إلى الحبشة، وصلى إلى القبلتين، شهد بدرًا وما بعدها، وقد أبلى في غزوة بدر بلاءً حسناً، وشهد اليمامة، وأبلى فيها، وقد قُطعت أذنه يومئذ، وقال عنه رسول الله ﷺ: (تقتل عماراً الفئة الباغية)، استعمله عمر بن الخطاب =

ﷺ: (إِنَّمَا تَغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنَ الْبَوْلِ، وَالْغَائِطِ، وَالْمَنِيِّ مِنَ الْمَاءِ الْأَعْظَمِ، وَالدَّمِ، وَالْقَيْءِ)^(١): على أَنَّ الغائطَ نجسٌ، وقرروا في مسألة: (طهارة المنى) أَنَّهُ طاهرٌ^(٢)، دونَ التعرضِ للحديثِ الذي احتجوا به في مسألة: (نجاسة الغائط).

يقولُ أبو شامة المقدسي معلقاً على هذا الأمر: «ولم يتعرَّضْ للجوابِ عن هذا الحديثِ الذي هو حجةٌ خصمه، ولم يكن له حاجةٌ إلى ذكره أصلاً؛ فَإِنَّ الغائطَ لا ضرورةً إلى الاستدلالِ على نجاسته بهذا الحديثِ

= ﷺ، على الكوفة، وكتب إليهم: «إنه من النجاء»، قُتِلَ ﷺ في صفيين سنة ٣٧هـ ودفنه علي بن أبي طالب ﷺ، وكانت سن عمار يوم قتل ثلاثاً وتسعين سنة، وقيل: إحدى وتسعين سنة. انظر ترجمته في: حلية الأولياء لأبي نعيم (١٣٩/١)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب (٤٨٧/١)، والاستيعاب لابن عبد البر (ص/٤٨١)، وتهذيب الكمال للمزي (٢١٥/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٠٦/١)، والإصابة لابن حجر (٥٧٥/٤).

(١) أخرج حديث عمار بن ياسر ﷺ: البزار في: المسند (٢٣٤/٤)، برقم (١٣٩٧)، وقال: «هذا الحديث لم يروه إلا إبراهيم بن زكريا، عن ثابت بن حماد، وإبراهيم بن زكريا بصري، وقد حدَّثَ بغيرِ حديثٍ لم يتابع عليه، وأما ثابت بن حماد، فلا نعلم روى إلا هذا الحديث». وأبو يعلى في: المسند (١٨٥/٣)، برقم (١٦١١)، والعقيلي في: الضعفاء (١/٤٦٦)؛ والطبراني في: المعجم الأوسط (١١٣/٦)، برقم (٥٩٦٣)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن المسيب إلا علي بن زيد، تفرد به ثابت بن حماد، ولا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد». والدارقطني في: السنن، كتاب: الطهارة، باب: نجاسة البول (٢٣٠/١)، برقم (٤٥٨)، وقال: «لم يروه غيرُ ثابت بن حماد، وهو ضعيف جداً». وأبو نعيم في: معرفة الصحابة (٢٠٧٣/٤)؛ والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الطهارة، باب: إزالة النجاسة بالماء (١٤/١)، وقال: «هذا باطلٌ لا أصل له، وإنما رواه ثابت بن حماد، عن علي بن زيد، عن ابن المسيب، عن عمار، وعلي بن زيد غيرُ محتج به، وثابت بن حماد متهم بالوضع». وحكم تقي ابن تيمية في: منهاج السنة النبوية (٤٢٩/٧-٤٣٠) على هذا الحديث بأنه كذب على النبي ﷺ.

وانظر: خلاصة الأحكام للنووي (١٧٧/١).

وقال ابنُ الملقن عن الحديث في: البدر المنير (٤٩٣/١): «هذا الحديث باطلٌ، لا يحل الاحتجاج به».

وللاستزادة انظر: المصدر السابق، والتلخيص الحبير لابن حجر (٧٠/١)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (ج ١٠/١ ق ١٤٤).

(٢) انظر: المذهب للشيرازي (١٦٨/١).

الضعيف المتنهض حجة عليه في أمر آخر^(١).

المثال الرابع: استدلال بعض العلماء^(٢) بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (مَنْ أدرك ركعةً مِنَ الصبح قبل أَنْ تطلع الشمسُ، فقد أدركها؛ وَمَنْ أدرك ركعةً مِنَ العصر قبل أَنْ تغيب الشمسُ، فقد أدركها)^(٣): على أَنَّ المصلي لو غربت عليه الشمسُ، وهو يصلي العصر، فإنه يتمُّ صلاته، في حين أَنَّ المستدللَّ بالحديث يقولُ ببطلانِ صلاةِ الفجرِ لَمَنْ طلعت عليه الشمسُ، وهو يصلي.

وغيرُ خافٍ ما في هذا الفعل من التناقض^(٤)، يقول ابنُ القيمِ مُلزماً مَنْ استدللَّ بالحديث في إتمام صلاةِ العصر، ولم يقلْ بمثلِ هذا في صلاةِ الفجرِ: «حديثٌ واحدٌ قاله ﷺ في وقتٍ واحدٍ، وقد وجبت طاعته في شطره، فتجبُ طاعته في الشطر الآخر»^(٥).

المثال الخامس: استدللَّ بعضُ العلماء^(٦) بحديثِ عبدِ الله بنِ عباسٍ رضي الله عنه في الرجلِ الذي وقصته نافته، وهو محرمٌ، فقال النبي ﷺ: (لا تُخَمِّرُوا رأسه ولا وجهه؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً)^(٧): على تحريمِ تغطية وجهه

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/١٢٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: شرح معاني الآثار للطحاوي (١/١٥٢-١٥٣)، وشرح مشكل الآثار له (١٠/١٤٠-١٤٣)، والمبسوط للسرخسي (١/١٥٢)، ويدائع الصنائع للكاساني (١/١٢٢)، ورد المختار على الدر المختار لابن عابدين (٢/٥٣٥).

(٣) أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه: البخاري في: صحيحه، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: مَنْ أدرك من الفجر ركعةً (ص/١٢٨)، برقم (٥٧٩)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (١/٢٧٤)، برقم (٦٠٨).

(٤) انظر: رد المختار على الدر المختار لابن عابدين (٢/٥٣٦).

(٥) إعلام الموقعين (٤/١٥٣).

(٦) انظر على سبيل المثال: المبسوط للسرخسي (٤/٧)، ويدائع الصنائع للكاساني (١/٣٠٨)، و(٢/١٨٤-١٨٥)، ورد المختار على الدر المختار لابن عابدين (٧/٣٣).

(٧) أخرج الحديث بذكر الرأس والوجه: مسلمٌ في: صحيحه، كتاب: الحج، باب: ما يُفعل بالمحرم إذا مات (١/٥٤٥)، برقم (١٢٠٦).

المحرم، وذهبوا إلى أنَّ المُحْرَمَ إذا ماتَ فَإِنَّهُ يُعْطَى رَأْسُهُ وَوَجْهُهُ^(١).
وقد علّق ابنُ حزم على هذا قائلاً: «فَكَانَ هَذَا عَجَباً جَدّاً؛ خالفوه
- أي: الحديث - في نصٍّ ما فيه، فقالوا: المُحْرَمُ إذا ماتَ وَجَبَ أَنْ يُعْطَى
وَجْهُهُ وَرَأْسُهُ...»^(٢).

ويقول الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «يجبُ على الحنفية أن
يأخذوا بالحديث، ولا يتأولوه بالتأويل البعيد؛ توفيقاً بينه وبين مذهب
إمامهم!»^(٣).



- = وقد اختلف علماء الحديث في قبول لفظة: (وجهه): يقول الحاكم في: معرفة علوم الحديث (ص/٤٣٨): «ذكر الوجه تصحيف من الرواة؛ لاجتماع الثقات والأثبات من أصحاب عمرو بن دينار على روايته عنه: (ولا تغطوا رأسه)، وهو المحفوظ». وانظر: نصب الراية للزيلعي (٣/٢٨)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (٢/١١).
- ويقول البيهقي في: السنن الكبرى (٣/٣٩٣) عن رواية مسلم: «رواه مسلم في: الصحيح عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى هكذا، وهو وَهْمٌ من بعض رواة في المتن والإسناد جميعاً».
- ويقول الألباني في إرواء الغليل (٤/٢٠٠): «وجملة القول: أنَّ زيادة الوجه في الحديث ثابتة محفوظة عن سعيد ابن جبير من طرق عنه».
- وأخرج الحديث بلفظ: (لا تخمروا رأسه): البخاري في: صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: الكفن في ثوبين (ص/٢٤٧)، برقم (١٢٦٥)؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الحج، باب: ما يُفعل بالمحرم إذا مات (١/٥٤٤)، برقم (١٢٠٦).
- (١) يقول أبو البركات النسفي في: كنز الدقائق (٢/٣٤٩) مع البحر الرائق: «اعلم أنَّ أئمتنا استدلوا بهذا الحديث على حرمة تغطية الوجه على المحرم الحي المفهوم من التعليل، ولم يعملوا بمنطوقه في حق الميت المحرم».
- (٢) الإعراب عن الحيرة والالتباس (١/٣٩٣). وانظر: إعلام الموقعين (٣/٤٩٩)، وإيقاظ همم أولي الأبصار للفلاحي (ص/٣٢٩) ط/ دار الفتح.
- (٣) إرواء الغليل (٤/٢٠٠).

المبحث الثاني:

دعوى غلق باب الاجتهاد، ومحاربة من يدعيه

من الآثار السلبية التي أسهمَ التمدُّبُ في انتشارها وتَمَسُّكِ المتمذَّبين بها القولُ بإغلاقِ بابِ الاجتهادِ، ومحاربة مَنْ يدَّعيه، فليس بإمكانِ أحدٍ أن يدَّعي أنه يستنبطُ أحكامَ المسائلِ بنظره في الأدلة الشرعية، بل عليه النظرُ في المذهبِ - أو المذاهبِ المتبوعة - لمعرفةِ الحُكْمِ^(١).

والحديثُ عن إغلاقِ بابِ الاجتهادِ حديثٌ متشعَّبٌ، ولن أتحدَّثَ عن آثارِ القولِ بإغلاقه، ولا عن مسألة: (خلو العصرِ عن مجتهدٍ)، وإن كان كلامُ الأصوليين عنها يدلُّ على أثرِ التمدُّبِ في القولِ بإغلاقِ بابِ الاجتهادِ في الشريعة عند القائلين بجوازِ خلوِ العصرِ عن مجتهدٍ^(٢).

إنَّ للقولِ بإغلاقِ بابِ الاجتهادِ أسباباً عدَّة، ويأتي في مقدمتها: النزعةُ المذهبيةُ التي ترى أنَّ المتمذَّبين مهما بلغوا من العلم، فلنَّ يصلوا إلى علومِ السابقين^(٣).

ويصفُ الشيخُ محمدٌ أبو زهرة الحالةَ العلميةَ في القرونِ التالية لعصورِ الاجتهادِ الأولى، فيقول: «اقتصَرَ العنايةُ على مراجعةِ أقوالِ السابقين، ثمَّ

(١) انظر: الفقه الإسلامي ومدارسه لمصطفى الزرقا (ص/ ١٠١-١٠٢)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/ ٢٢).

(٢) يقول الشيخ محمد أبو زهرة في: تاريخ المذاهب الإسلامية (ص/ ٣٠٣): «إنَّ المذاهبَ المختلفة لم تستقبل فكرة غلق باب الاجتهاد بقدر واحد، فإذا كانت الفكرة قد لاقَتْ في المذهبين: الحنفي والشافعي رواجاً، فإنها لم يكن لها مثل الرواج في المذهب المالكي، وإنَّ كان للفكرة أثر فيه، أما المذهب الحنبلي، فقد قرر فقهاؤه وجوبَ أن لا يخلو عصرٌ من العصور من مجتهدٍ». وانظر: ابن حنبل - حياته وعصره له (ص/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ٣١-٣٢).

جاء بعد ذلك في العصور المتأخرة مَنْ أغلق باب الاجتهاد، مكتفياً باجتهاد الأئمة السابقين^(١).

وينبغي التفريق بين الاجتهاد المطلق المستقل، والاجتهاد المطلق المنتسب:

فالاجتهاد المطلق المستقل طوي بساطه، وأغلق بابُه؛ لاستقرار الأصول التي سارَ عليها أئمة الاجتهاد، فليس لأحد أن يأتي بأصول مخترعة لم يسبق إليها^(٢).

وفي هذا المقام يقول ابنُ الصلاح: «ومنذُ دهرٍ طويلٍ طوي بساطُ المفتي المستقل المطلق»^(٣).

وقد نصَّ بدرُ الدين الزركشي على خلو العصر عن المجتهدين المطلقين، ثم نقلَ اتفاقَ المسلمين على انحصار الحق في المذاهب المعروفة^(٤)، ولعله يقصدُ الاجتهادَ المستقلَّ.

أمَّا الاجتهادُ المطلقُ المنتسبُ فلم يُغلق بابُه، وإن ادعى بعضُ الناس أنه مغلق.

يقول ابنُ الصلاح: «وأفضى أمرُ الفتوى إلى الفقهاء المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة»^(٥).

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية (ص/٣٠٣).

(٢) انظر: مجلة المنار (٤/٦٩٢)، وشرائط الاجتهاد بين النظرية والتطبيق المعاصر للدكتور عبدالمعز حريز، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد: (٥٠)، (ص/٢٧٢)، والاجتهاد بين مسوغات الانقطاع وضوابط الاستمرار للدكتور محمد ابن الشيخ (ص/٤٣).

(٣) أدب المفتي والمستفتي (ص/٩١). وانظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/٤٣)، وأدب القضاء لابن أبي الدم (١/٢٧٩)، وصفة الفتوى لابن حمدان (ص/١٧)، والبحر المحيط (٦/٢٠٧)، والفتاوى الكبرى للهيتمي (٤/٣٠٢)، وفوائح الرحموت (٢/٣٩٩)، وغاية الأمانى للألوسي (١/٩٦)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٣٧٤)، ومجلة المنار (٤/٦٩٢)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/٤٥٢)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧١).

(٤) انظر: البحر المحيط (٦/٢٠٩).

(٥) أدب المفتي والمستفتي (ص/٩١). وانظر: المجموع شرح المذهب للنووي (١/٤٣)، وصفة الفتوى لابن حمدان (ص/١٧)، والإنصاف في بيان سبب الخلاف للدهلوي (ص/٣١).

ولقد استنكر ابن حمدان عدم وجود المجتهد، وأشار إلى سبب هذا الأمر، فقال: «ومنذ زمن طويل عُدَّ المجتهد المطلق، مع أنَّه الآن أيسر منه في الزمن الأول؛ لأنَّ الحديث والفقه قد دُونا، وكذا ما يتعلق بالاجتهاد من الآيات والآثار وأصول الفقه والعربية، وغير ذلك، لكنَّ الهمم قاصرة، والرغبات فاترة، ونار الجد والحذر^(١) خامدة؛ اكتفاء بالتقليد، واستعفاء من التعب الوكيد، وهرباً من الأثقال... وهو فرض كفاية، قد أهملوه وملَّوه، ولم يعقلوه؛ ليفعلوه»^(٢).

ويقول جلال الدين السيوطي مفرقاً بين المجتهد المستقل، والمجتهد المطلق: «لَهَجَ كثيرٌ من الناس اليومَ بأنَّ المجتهدَ المطلقَ قَدَّ مِنْ قديمٍ، وأنَّه لم يوجد مِنْ دهرٍ إلا المجتهدُ المقيَّدُ.

وهذا غلطٌ منهم، ما عرفوا كلامَ العلماء، ولا عرفوا الفرقَ بين المجتهدِ المطلق، والمجتهدِ المستقلِّ؛ ولا بين المجتهدِ المقيَّد، والمجتهدِ المنتسب^(٣)، وبين كلِّ ممَّا ذُكِرَ فرقٌ»^(٤).

وفي كلام جلال الدين السيوطي دلالة على انتشار القول بإغلاق باب

(١) كذا في: صفة الفتوى لابن حمدان (ص/١٧)، ويظهر لي أنَّ الكلمة محرفة، وصوابها: «الحرص».

(٢) المصدر السابق. وانظر: البحر المحيط (٢٠٨/٦)، وإرشاد الفحول (١٠٣٨/٢)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٣٧٤).

وقد علّق ابن مفلح في: أصول الفقه (٤/١٥٥٤) على كلام ابن حمدان، فقال: «فيه نظر»، ولم يبين وجه النظر.

ويقول المرداوي في: التحيير (٨/٤٠٦٩-٤٠٧٠) مبيناً كلام ابن مفلح: «وهو كما قال؛ فإنه وُجِدَ من المجتهدين بعد ذلك جماعة، منهم: الشيخُ تقيُّ الدين ابن تيمية، ونحوه، ومنهم: الشيخُ تقيُّ الدين السبكي والبلقيني».

وهؤلاء بلغوا درجة الاجتهاد المطلق المنتسب، ولم يكونوا مستقلين.

(٣) في الطبعة التي رجعت إليها: «ولا المجتهد المنتسب»، وقد أثبت ما في: طبعة دار الكتب العلمية (ص/١١٢)؛ لصحته.

(٤) الرد على من أخلد إلى الأرض (ص/٩٣). وانظر: فيض القدير للمناوي (١/١١)، وفواتح الرحموت (٢/٣٩٩)، وغاية الأمانى للألوسي (١/٨٣).

الاجتهاد المطلق المنتسب؛ تمسكاً ببعض عبارات العلماء التي نصت على إغلاق باب الاجتهاد المستقل.

لقد أسهم بعض المتمذهبين في القول بإغلاق باب الاجتهاد في الشريعة؛ وكان السبب في هذه الدعوى:

- إمّا حفظاً للدين من أن يتكلم أو يفتي فيه من لا يوثق به، أو من لا يحسن الكلام فيه، فيدعي الاجتهاد من ليس من أهله^(١).

يقول الشيخ مصطفى الزرقا: «كان هذا الإقفال تدبيراً وقائياً حين لحظ فقهاء المذاهب الأربعة... ضعف الوازع الديني لدى بعض العلماء أو المتعالمين، وانفصال العلم عن تقوى الله تعالى، وصيرورة العلم أداة لكسب المنافع الدنيوية... وفقدت الأمانة لدى بعض العلماء - ممّا عبّر عنه بـ: فساد الزمان - فخشى فقهاء المذاهب أن تشوّه أحكام الشريعة وفقهها بما يصدر عن أمثال هؤلاء؛ تحت ستار الاجتهاد، فأفتوا بعدم جواز الاجتهاد من أحد بعد القرن الرابع الهجري، وهذا ما سُمّي بإقفال باب الاجتهاد»^(٢).

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٥٠)، وبلوغ السؤل لمحمد مخلوف (ص/١٤)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧٣)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٥٦)، والاجتهاد الجماعي للدكتور عبدالمجيد السوسوه (ص/٥٥)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٢١)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور عبد الله الدرعان (ص/١٩٤)، وأثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/١٢٥)، والمدخل لدراسة الشريعة للدكتور عبدالكريم زيدان (ص/١٢٤)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمان (ص/٣٢١)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد محجوبي (ص/٢٤٩)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عبدود السريتي (ص/١٢٢)، وسد باب الاجتهاد لعبدالكريم الخطيب (ص/١٣٧)، والتشريع الإسلامي للدكتور عبدالفتاح كبرة (ص/١٩٥)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور ناصر الطريفي (ص/١٥٠)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور حسن الشاذلي (ص/٣٢٠)، وبلوغ الأماني للدكتور الحسن العلمي (ص/١٦٩)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور حسين حسان (ص/١١٣-١١٤).

(٢) الفقه الإسلامي ومدارسه (ص/١٠٢-١٠٣).

- وإمّا قناعةً من المتمذهبين وإعجاباً منهم واكتفاءً بما في مذهبهم من ثروة فقهية مستوعبة وشاملة لجمهور المسائل، تُغني في نظرهم عن الحاجة إلى الاجتهاد^(١).

- وإمّا تعصباً من بعض المتمذهبين لمذهبهم؛ لئلا يخرج عنه أحد؛ بحجة أنه مجتهد^(٢).

إضافةً إلى انشغال جمهور المتمذهبين بمذاهبهم: بالتأليف والتبويب والتفريع والتأصيل والترجيح والانتصار لها، الأمر الذي جعلهم يبعدون عن الاجتهاد شيئاً فشيئاً^(٣).

(١) انظر: المصدر السابق (ص/١٠٥)، وفقه إمام الحرمين للدكتور عبدالعزيز الديب (ص/٥٢١)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الحصري (ص/٢١٧)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمان (ص/٣٢١)، وآثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/١٢٥)، وشرائط الاجتهاد بين النظرية والتطبيق المعاصر للدكتور عبد المعز حريز، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد: (٥٠)، (ص/٢٦٩)، والفتوى - نشأتها وتطورها للدكتور حسين الملاح (ص/٣٤٠)، ولامح الحوار المذهبي للدكتور رضوان غريبة، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب المالكي (٢/٢١٣)، والاجتهاد للدكتور أحمد بوعود (ص/٨١)، وبين متبع ومقلد أعمى للدكتور عامر الزبياري (ص/٥٢)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور محمد موسى (ص/٦١).

ومن الشواهد لهذا السبب: ما قاله الدكتور محمد الفرفور في كتابه: ابن عابدين وأثره في الفقه (٢/٩٧٨): «لا يذهب بك الوهم من دعوتنا للاجتهاد المذهبي هذا إلى تناول منا على الدعوة للاجتهاد المطلق في الشريعة، فهذا خارج دائرة كل من المذاهب الأربعة، وهو ما يُعبّر عنه بالاجتهاد المطلق، مستبعد كلياً، لا نراه، ولا ندعو إليه؛ لأننا لسنا بحاجة إليه أبداً بعد استقرار المذاهب الأربعة المعروفة بمذاهب فقهاء الأمصار، كما أن لنا بالاجتهاد المذهبي المضبوط بضوابط غنية عن الاجتهاد المطلق، هذا الذي يجلب للمسلمين فوضى دينية، وقتناً لا أول لها من آخر».

(٢) انظر: مناهج الاجتهاد للدكتور محمد مذكور (ص/٤١٥)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد الحصري (ص/٢١٦، ٢٢٧)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٧٦)، والفتوى - نشأتها وتطورها للدكتور حسين الملاح (ص/٣٤٠).

(٣) انظر: المدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٢١)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور عبد الله الدرعان (ص/١٩٣).

وقد ادعى ابن أبي الدم^(١) أن الله أعجز الخلائق عن بلوغ درجة الاجتهاد! وصرف همهم عن دركها وبلوغها^(٢).

يقول أبو شامة المقدسي حاكياً حال بعض أرباب المذاهب مع من يريد بلوغ رتبة الاجتهاد: «صاروا ممن يروم رتبة الاجتهاد يعجبون، وله يزدرون»^(٣).

وقد نقل أبو العباس الونشريسي كلاماً عن بعض الفقهاء^(٤) يصور حال بعض المتمذهبين الذين أغلقوا باب الاجتهاد، فيقول: «وقد حكى الناس أنه لم يبلغ في هذه الملة أحد بعد الأئمة الأربعة رتبة الاجتهاد غير إسماعيل القاضي... فكيف تطمح نفس عاقل إلى تعاطي رتبة الاجتهاد، والنظر في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة؟! وترجيح بعضها على بعض بهذه البلاد؟! وفي هذا الزمان الذي غاية المفتي به والعارف الدين الفاضل أن يكون قد مارس اصطلاح الفقهاء بعض الممارسة، ويكون عنده بعض دفاتر في الفقه مقتناه في خزائنه، فإذا وردت عليه النازلة نظر في تلك الدفاتر...»^(٥).

ويستغرب شمس الدين ابن القيم^(٦)،

(١) هو: إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم بن علي بن محمد ابن أبي الدم الهمداني، شهاب الدين أبو إسحاق، ولد بحماة سنة ٥٨٣ هـ كان علامة عالماً فقيهاً مؤرخاً رجلاً مهاباً عفيفاً ورعاً، وافر الفضل، حسن الأخلاق، من أعيان المذهب الشافعي في زمنه، تولى قضاء حماة، من مؤلفاته: أدب القضاء، والتاريخ الكبير، وشرح مشكل الوسيط، توفي بحماة سنة ٦٤٢ هـ. انظر ترجمته في: صلة التكملة لوفيات النقلة للحسيني (١/١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/١٢٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٦/٣٣)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/١١٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٥٤٦).

(٢) أدب القضاء (١/٢٧٩).

(٣) خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص/١٠٠).

(٤) فقيه من فقهاء ماطلة، لم يذكر الونشريسي اسمه في: المعيار المعرب (٢/١٦٦).

(٥) المصدر السابق (٢/١٧٠). وانظر في المعنى الذي نقله الونشريسي: مواهب الجليل للخطاب (٦/٨٩)، والفتاوى الكبرى للفتحي (٤/٣٠٢).

(٦) انظر: إعلام الموقعين (٤/٣٥). وانظر في المعنى نفسه: غاية الأمانى للألوسي (١/٨٦)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/٤٥٢)، ومناهج الاجتهاد للدكتور محمد مذكور =

وجلال الدين السيوطي^(١)، والأمير الصنعاني^(٢)، والإمام الشوكاني^(٣)،
والشيخ عبدالقادر ابن بدران^(٤)، والشيخ محمد الشنقيطي^(٥) مَنْ لا يُصدّق
بوجود المجتهدين في عصورهم؛ فإله سبحانه وتعالى قادرٌ على هذا الأمر.

ويقول الشيخ صالح المقبل متحدثاً عن مفاسد الخلاف بين المذاهب
- ومنها: الزيدية -: «سَدَّ بابَ التفقه في الدين، ومعرفة الكتاب والسنة، حتى
صار المتشوّف لذلك متفقاً على جنونه وخذلانه عندهم ! ويصرّحون أنّ
الاجتهاد قد استحال منذ زمان»^(٦).

ولقد بيّن الأمير محمد الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) أنّ عامة أرباب المذاهب
الأربعة في عصره قد طبّقَتْ على إحالة الاجتهاد في الشريعة، وعلى إغلاقِ
بابه^(٧).

ويقول الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) عن متهدي عصره: «ويا لله العجب، ما
قَنِعَ هؤلاء... حتى سَدُّوا على أمة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - بابَ
معرفة الشريعة من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأنّه
لا سبيلَ إلى ذلك ولا طريق... وكلُّ هذا حرصٌ منهم على أن تعمّ بدعةُ
التقليد كلّ الأمة...»^(٨).

= (ص/٤١٨)، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (٢/١٠٧١)، وبدعة التعصب
المذهبي لمحمد عباسي (ص/٢٣).

- (١) انظر: تيسير الاجتهاد (ص/٤٥).
- (٢) انظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص/١٠٤).
- (٣) انظر: إرشاد الفحول (٢/١٠٣٨).
- (٤) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/٣٨٧).
- (٥) انظر: أضواء البيان (٧/٦١٥).
- (٦) العَلَمُ الشامخ (ص/٤٢١). وانظر: مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٥٠)، وغاية الأمانى للألوسي (٨٣/١).

(٧) انظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص/٨٩).

(٨) القول المفيد في حكم التقليد (ص/١٤١-١٤٢). وانظر: إرشاد الفحول (٢/١٠٣٩).

ويقول أيضاً: «فانظر أيها المنصف: ما حَدَثَ بسببِ بدعةِ التقليدِ مِنَ البلايا الدينية، والرزايا الشيطانية، فإنَّ هذه المقالةَ بخصوصِها، أعني: انسدادَ بابِ الاجتهادِ، لو لم يحدثِ مِنْ مفاصدِ التقليدِ إلا هي، لكان فيها كفايةً ونهايةً...»^(١).

وإن كان في كلام الشوكاني كثيرٌ مِنَ التحاملِ على مخالفيه، إلا أنَّه يُبيِّنُ تأثيرَ التمذهبِ في القولِ بإغلاقِ بابِ الاجتهادِ.

ولقد وَقَفَ كثيرٌ مِنَ المتمذهبين بالمرصادِ أمامَ مَنْ يدَّعي بلوغَ رتبةِ الاجتهادِ، ونالَ كثيراً مِنَ العلماءِ كثيرٌ مِنَ الأذى؛ بسببِ دعوتِهِم للنظرِ في الكتابِ والسنةِ، وعدمِ الجمودِ على المذهبِ^(٢).

ويقولُ الشوكاني أيضاً: «وما زال هذا - أي: محاربة مَنْ يدعي الاجتهادَ - ذأبَ الناسِ مع مَنْ بَلَغَ إلى تلكِ الرتبةِ»^(٣).

ويبيِّنُ الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) في موضعٍ آخرِ حالةَ الناسِ في قُطْرِهِ مع مَنْ يدَّعي الاجتهادَ، فيقول: «إذا سمعوا برجلٍ يدَّعي الاجتهادَ... قاموا عليه قياماً تبكي عليه عيونُ أهلِ الإسلامِ، واستحلوا منه ما لا يستحلونه مِنْ أهلِ الذمةِ! مِنَ الطعنِ واللعنِ والتفسيقِ والتكفيرِ!...»^(٤).

وَمِنْ أمثلةِ محاربةِ مَنْ يدَّعي الاجتهادَ المطلق: ما جرى لجلالِ الدين السيوطي حين ادَّعى بلوغَ رتبةِ الاجتهادِ، فقام عليه معاصروه، ورموه عن

(١) القول المفيد في حكم التقليد (ص/١٤٣). وانظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص/٣٨٧).

(٢) انظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/١٣٩)، وآثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/٢٩٩)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٦٩)، والمدخل إلى الشريعة والفقه له (ص/٣١٣)، والوسيط في تاريخ التشريع للدكتور أحمد الشقراوي (ص/٢٥٢)، وتاريخ التشريع للدكتور أحمد العليان (ص/٢٧٧).

(٣) البدر الطالع (ص/٣٤٢). وانظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/٩٥).

(٤) القول المفيد في حكم التقليد (ص/١٤٤).

قوسٍ واحدة، وكتبوا له أسئلةً يختبرون بها علمه في مرتبة الاجتهاد في الفتوى في المذهب الشافعي! (١).

وفي هذا الصنيع من معاصري السيوطي دلالة على ضيقهم وعدم قبولهم واستبعادهم أن يبلغ أحد رتبة الاجتهاد المطلق في الشريعة.

ولما دعا الشيخ صالح المقبل إلى ترك التقليد الأعمى، والعمل بالاجتهاد أَوْذِي، وناله من المحن والعداوة ما حمله على ترك بلده، والارتحال إلى مكة (٢).

ولما قام الأمير محمد الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) على معاصريه - ولاسيما علماء الزيدية - وحارب المذهب والتقليد الأعمى الذي وقع فيه أهل قطره، قام عليه كثير منهم، يقول الشيخ محمد الشوكاني عن الأمير الصنعاني: «تظهر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد، وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية، وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن» (٣).

والشوكاني نفسه صنَّع مثلما صنَّع الأمير الصنعاني، يقول الشوكاني عن نفسه إنَّه: «ترك التقليد، واجتهد رأيه اجتهاداً مطلقاً غير مقيّد، وهو قبل الثلاثين» (٤)، ولم يسلم من علماء قطره، وأوذي بسبب دعواه (٥).

وإن كانت محاربة مدَّعي الاجتهاد القادر عليه - أو محارب التقليد الأعمى - مرفوضة، فإنَّ ممَّا يزيد في محاربة كثير من مدَّعي الاجتهاد ما

(١) انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٤/٦٧-٧٠)، وفيض القدير للمناوي (١/١١-١٢)، والبدر الطالع للشوكاني (ص/٣٤٠).

(٢) انظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/٩٧).

(٣) البدر الطالع (ص/٦٤٩). وانظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/٩٧).

(٤) البدر الطالع (ص/٧٤٠). وانظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/٩٨ وما بعدها).

(٥) انظر: القول المفيد في حكم التقليد (ص/١٢٩)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/٣٩٢).

يصدرُ عن بعضهم من الوقوع في أعيان المذاهب ورجالها، ورميهم بالخطأ،
والتنقص من علمهم ونحو ذلك^(١).



(١) ومن يطالع كتب أبي محمد ابن حزم يرى قسوته وشدته وتطاوله على مخالفيه من أرباب المذاهب.

وذكر عبد الحي الحسني في: نزهة الخواطر (١٠٠١/٨) أن عبد الحق بن فضل الله العثماني - من علماء الهند - لما ذهب إلى المدينة النبوية تكلم في بعض المسائل الخلافية، وصدر عنه ما لا يليق بشأن الأئمة المجتهدين، ورمى أصحاب المذاهب بالضللال! فرفع أمره إلى قاضي المدينة.

ويتصل بهذا المبحث الإشارة إلى أن بعض المتمذهبين لم تقتصر محاربتهم على من يدعي رتبة الاجتهاد، أو يدعو إلى النظر في نصوص الكتاب والسنة، بل أمسى كثير منهم في بعض القرون يحاربون ويعادون متمذهبي المذاهب الفقهية الأخرى، فكل فرقة تنصر مذهبها، وتدعو إليه، وتذم من خالفها، بل وصل الحال عند بعضهم إلى أنهم يرون المخالف لهم كائنه من أهل ملّة أخرى.

انظر: إعلام الموقعين (٣/٥٥٦)، والقول المفيد في حكم التقليد للشوكاني (ص/١١٩)، والمذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/١٦٥)، وبلوغ الأمانى للدكتور الحسن العلمي (ص/١٦٥)، المقلدون والأئمة الأربعة لسعيد معشاشة (ص/٨١).

يقول تقي الدين ابن تيمية في: مجموع الفتاوى (٢٢/٢٥٤): «وبلاذ المشرق من أسباب تسليط الله التره عليها: كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها، حتى تجد المنتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أحمد يتعصب على مذهب هذا أو هذا، وفي المغرب: تجد المنتسب إلى مالك يتعصب لمذهبه على هذا أو هذا، وكل هذا من التفرق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه».

ويقول الأمير الصنعاني في: منحة الغفار (١/١٢٣): «التمذهب منشأ فرقة المسلمين، وباب فتنة الدنيا والدين، وهل فرق الصلوات المأمور بالاجتماع لها في بيت الله الحرام إلا تفرق المذاهب النابت عن غرس شجرة الالتزام؟! وهل سفكت الدماء وكفر المسلمون بعضهم بعضاً إلا بسبب التمذهب؟!».

وكلام الصنعاني إن إراد به حكاية حال بعض المتمذهبين في زمنه، الواقعيين في لوثة التعصب، فمسلّم، وإلا ففي كلامه مبالغة وتعميم غير مرضيين.

المبحث الثالث:

ظهور الحيل الفقهية

يحسنُ قبلَ الحديثِ عن أثرِ التَّمَذُّبِ في ظهورِ الحيلِ تعريفُ مصطلحِ الحيلِ في: اللغة، والاصطلاح.

أولاً: تعريف الحيل في اللغة:

الحَيْلُ: جمعُ حَيْلَةٍ، على وزن: (فَعِيلَة)، مأخوذةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ^(١).

ويرجعُ أصلُ الكلمةِ إلى مادة: (حَوَّل)، ولهذه المادة عدة معانٍ، أهمُّها: تَحَرُّكٌ في دَوْرانٍ^(٢)، يقال: حَالَ الرجلُ في فَرَسِهِ، يَحْوِلُ حَوْلًا، وَحَوْلًا، إِذَا وَتَبَ^(٣)، وَحَالَ الشَّخْصُ يَحْوِلُ، إِذَا تَحَرَّكَ^(٤).

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: الْحَيْلَةُ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ يَدُورُ حَوْلَ الشَّيْءِ؛ لِيَدْرِكَه^(٥).

ومعنى الحيلة: الحِذْقُ في تدبيرِ الأمورِ، ويكونُ بتقليبِ الفِكرِ حتى يُهْتَدَى إلى المقصودِ، وجودةُ النظرِ، والقدرةُ على دَقَّةِ التصرفِ^(٦).

(١) انظر: إعلام الموقعين (٤/١٨٨).

(٢) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (حول)، (٢/١٢١).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: المصدر السابق، والقاموس المحيط، مادة: (حول)، (ص/١٢٧٨).

(٥) انظر: مقاييس اللغة، مادة: (حول)، (٢/١٢١)، والقاموس المحيط، مادة: (حول)، (ص/١٢٧٨).

(٦) انظر: لسان العرب، مادة: (حول)، (١١/١٨٥)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (حول)، (ص/١٣٦).

ثانياً: تعريف الحيل في الاصطلاح:

لقد عُرِّفَ الحيل في الاصطلاح بتعريفاتٍ عدة، ومن أشهرها:

التعريف الأول: أن يقصدَ المكلفُ سقوطَ الواجبِ أو حِلَّ الحرامِ بفعلٍ لم يقصدْ به ما شرعَ الفعلُ له. وهذا تعريفُ تقي الدين ابن تيمية^(١).

التعريف الثاني: التوصلُ إلى الغرضِ الممنوعِ منه شرعاً، أو عقلاً، أو عادةً. وهذا تعريفُ ابن القيم^(٢).

التعريف الثالث: تقديمُ عملٍ ظاهره الجوازُ؛ لإبطالِ حكم شرعي، وتحويله في الظاهرِ إلى حكمٍ آخر. وهذا تعريفُ أبي إسحاق الشاطبي^(٣).

وهذه التعريفات متقاربةٌ من حيث المعنى، يكاد معناها أن يكون واحداً.

ولن أتحدث في هذا المبحث عن نشأة الحيل، وأقسامها، وحكمها، وضابط الحيل المباحة، والحيل المحرمة، فهذا له مقامٌ آخر، وسأقتصرُ في حديثي هنا على بيان أن من آثارِ التمذهبِ ظهورَ الحيل عند بعضِ المتمذهبين.

لما ظَهَرَت المذاهبُ الفقهيةُ، وأضحَتْ منتشرةٌ بين أصنافِ المتعلمين كافةً، ازدادَ تمسُّكُ الناسِ بها، والتزمَ كثيرٌ من المفتين الإفتاءَ بها، وشَدَّ آخرون، فلم يجوزوا الخروجَ عنها^(٤)؛ لثلايقِ الناسِ في التلفيقِ بين المذاهبِ.

(١) انظر: بيان الدليل (ص/٢٦). (٢) انظر: إعلام الموقعين (٤/١٨٨).

(٣) انظر: الموافقات (٥/١٨٧). وللاستزادة من تعريفات الحيلة، انظر: بحوث فقهية مقارنة للدكتور محمد الدريني (١/٤١٥)، والحيل في الشريعة الإسلامية لمحمد بحيري (ص/١٩)، والحيل وأثرها في الأحوال الشخصية للدكتور إيهاب أبو الهيجاء (ص/٢٠-٢٩)، والحيل الفقهية للدكتور صالح بو بشيش (ص/١٩-٢٨)، والحيل الفقهية في المعاملات لمحمد بن إبراهيم (ص/١٧-٢١)، والحيل الشرعية لنشوة العلواني (ص/٢٣).

(٤) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٨٠).

وإذا كان بعض علماء المذاهب مقتنعين بعدم جواز الخروج عن المذهب، ولزوم الإفتاء به، فإنَّ الغالب في شأنهم أن لا يفتوا الناس إلا بالمذهب، وإذا كان في الإفتاء به حرج ومشقة بالغين، فإنَّ بعض المفتين يجنح إلى حيلة يرى أنَّها تُخرج المستفتي من الحرج والمشقة اللذين وقعا عليه، دون الخروج عن المذهب، مع العلم أنَّه بإمكان العالم أن يُفتي بغير مذهبه - إمَّا لرجحانه وإمَّا للضرورة ونحو ذلك - دون الجنوح إلى الحيل، فبدلاً من أن يحافظ المفتي على هيبة المذهب^(١)، فليحافظ على هيبة الشرع^(٢).

يقول تقي الدين ابن تيمية مُبيناً حال مَنْ يُشدّد على نفسه: «إنَّه لا بُدَّ أن يضطرَّ إلى إجازة ما حرَّمه: فإمَّا أن يخرج عن مذهبه الذي يُقلّده في المسألة، وإمَّا أن يحتال»^(٣).

وبيّن في موضع آخر أنَّه لما شاع في الأمة اليمين بالطلاق، وانتشر انتشاراً عظيماً، واعتقد كثير من الناس أنَّ الطلاق يقع بهذه اليمين لا محالة، وفي إيقاع الطلاق بها حرج ومشقة على الناس: نشأ عن التزام هذا القول أنواع من الحيل التي لا يقع بها الطلاق، ولا يُفتى فيها بما عدا المذهب^(٤).

وبيّن تقي الدين أنَّه ليس في القرآن الكريم، ولا في السنة المطهرة، ولا في فتاوى الصحابة رضي الله عنهم لزوم الطلاق في هذه الحالة^(٥).

وليس الباعث على ظهور الحيل وانتشارها محصوراً في أمر واحد، بل هناك عدّة أمور ساعدت على ظهورها، ويأتي في مقدمتها: التزام المذهب، وعدم الخروج عنه.

(١) انظر: عدة البروق للنوشرسي (ص/٥٤٢).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٩٨/٣٥).

(٣) القواعد الكلية (ص/٢٥٨).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٩٠/٣٥).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢٩٦/٣٥).

وقد ذكر الأستاذ محمد بحيري الباعث على ارتكاب الحيل، فذكر أن مرتكبها قد «يكون ممن تأخذه العصبية المذهبية، فيأبى إلا أن يتمسك بمذهبه في كل أحواله، وقد يكون في مذهبه من الشدة في بعض المسائل ما لا يطيق احتمالها، ولا يبيح لنفسه أن يقلد غير مذهبه، فيتخلص من هذا المأزق بالحيلة التي ظاهرها التزام المذهب، وحقيقتها مخالفته»^(١).

أمثلة على تأثير التمذهب في الإفتاء بالحيلة:

المثال الأول: إذا قال الرجل لزوجته في أمر لا بد لها من فعله: إن فعلت كذا، فأنت طالق ثلاثاً.

احتال بعض المفتين، فأمر الزوج أن يخالع زوجته؛ لتفعل المحلوف عليه، ثم يعقد عليها^(٢)؛ التزاماً في جعل هذه الصيغة تعليقاً للطلاق، دون النظر إلى نية الزوج، أراد بها تعليق الطلاق، أم حث الزوجة على الترك؟

المثال الثاني: نقل تاج الدين ابن السبكي فتوى لأحد علماء الشافعية^(٣) في طلاق الثلاث، ملخصها: أن رجلاً طلق زوجته ثلاثاً، بعد صحبة سنين، وبعد أولاد، فسأل المفتي عن ولي المرأة، أكان يشرب الخمر ويدخل الحمام بلا مئزر؟ وغير ذلك مما يسقط العدالة، فإذا ذكر له ذلك، أفتى بعدم وقوع الطلاق؛ لفساد النكاح في الأصل^(٤).

ولا يخفى أن الباعث للمفتي على هذه الحيلة التزام إيقاع الطلاق الثلاث إذا كان بلفظ واحد.

(١) الحيل في الشريعة الإسلامية (ص/٣٠٣). وانظر: بدعة التعصب المذهبي لمحمد عيد عباسي (ص/١٧٦)، وبين متبع ومقلد أعمى للدكتور عامر الزبياري (ص/٥٣)، والمقلدون والأئمة الأربعة لعبد الرحمن معشاشة (ص/٨٠)، وتاريخ التشريع الإسلامي لعلي معوض وزميله (٢/٢٧٠).

(٢) انظر: إبطال الحيل لابن بطة (ص/٤٧)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/٢٩١).

(٣) هو: نصر الله بن عبد القوي المصيصي.

(٤) الأشباه والنظائر (١/١٢١-١٢٢). وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/٢٩٢).

المبحث الرابع:

عدم الاطلاع على ما لدى المذاهب الأخرى

ما مِنْ رِبٍ فِي أَنَّ عِدَدًا مِنَ الْمُتَمَذِّهِينَ فِي عَصُورٍ سَابِقَةٍ، وَأَقْطَارٍ مُتَعَدِّدَةٍ قَدْ اكْتَفَوْا بِمَا فِي مَذْهَبِهِمْ مِنَ الْأَقْوَالِ^(١) - سِوَاكَ أَمَّا ذَلِكَ فِي التَّعْيِيدِ، أَمْ فِي التَّفْرِيعِ، أَمْ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ^(٢) - فَقَصَرُوا أَطْلَاعَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْرِفُوا غَيْرَهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ^(٣).

إِنَّ مَنْ لَمْ يُحَسِّنْ دُخُولَ مَدْرَسَةِ التَّمَذُّهِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ - مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّرْقِي فِي دُرُوبِ الْفَقْهِ وَأَصُولِهِ - وَيَكْتَفِي بِمَذْهَبِهِ الَّذِي نَشَأَ عَلَيْهِ: فَسِفْوَتُهُ خَيْرٌ كَثِيرٌ مِمَّا لَدَى الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى^(٤)؛ إِذْ لَيْسَ الْحَقُّ مُحْصُورًا فِي مَذْهَبٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَتْ أَقْوَالُ الْمَذْهَبِ رَاجِحَةً فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ^(٥).

وَيُعَدُّ هَذَا الْأَثَرُ مِنَ الصُّوَرِ الْمَوْسُفَةِ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا بَعْضُ الْمُتَمَذِّهِينَ، إِذْ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَضِيقَ بِنَظَرِ التَّمَذُّهِ وَأَفْقِهِ، وَأَنْ يُضْعِفَ عِلْمَهُ بِالْفَقْهِ وَبِأَصُولِهِ^(٦).

(١) انظر: بغية المستفيد للشوكاني (٢٢٧٣/٥) ضمن كتاب الفتح الرباني، وآثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/٣٠٧).

(٢) انظر: الإفصاح لابن هبيرة (٤٠٨/٢).

(٣) انظر: بغية المستفيد للشوكاني (٢٢٧٣/٥) ضمن كتاب الفتح الرباني، وأدب الطلب له (ص/٩١)، والمدخل للفقهاء الإسلاميين للدكتور محمد مذكور (ص/٩٥)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/١٥٧)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٨١).

(٤) انظر: بين متبع ومقلد أعمى للدكتور عامر الزبياري (ص/٥٢).

(٥) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (ج١/١ ق١/٥٤٣)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/١٥٧).

(٦) انظر: المدخل لدراسة الفقه للدكتور محمد موسى (ص/٦٠-٦١)، وتاريخ التشريع للدكتور أحمد العليان (ص/٢٧٨)، والمدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/٢١٩)، وتاريخ الفقه الإسلامي له (ص/١٨١).

ولم يكن غالبُ متقدمي علماء المذاهبِ الفقهيةِ مكتفين بما جاء عن إمامهم، وبما في مذهبهم، والدليلُ على هذا: أنَّ منهم مَنْ خالفَ إمامه، ورجَّحَ قولَ غيره^(١)، لكنَّ الأمرَ بدأ بالتدرُّجِ رويداً رويداً عند بعضِ المتمذهبيين، حتى أضحت سِمَةً ظاهرةً عندهم، بل صارَ الحالُ إلى اكتفاء بعضهم بكتابٍ أو بكتابين من كتبِ المذهبِ المتأخرة، واقتصارهم عليها^(٢)، وأمسى الفارقُ بين المتمذهبِ المبتدئِ في العلم، والمتمذهبِ المنتهي، في كثرةِ المسائلِ التي يحفظها^(٣).

ويحكى العزُّ ابنُ عبد السلام حالَ بعضِ متمذهبي عصره، فيقول: «إذا ذُكر لأحدِهِم خلاف ما وُظِنَ نفسَه عليه، تعجَّب منه غايةَ العجب، حتى ظنَّ أنَّ الحقَّ منحصرٌ في مذهبِ إمامه»^(٤).

ويبيِّنُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية أنَّ غالبَ الخائضين في الفقهِ إنما يعرفُ أحدُهُم مذهبَ إمامه، ثمَّ قد يعلمُه على الجُملة، دونَ أن يميِّزَ المسائلَ القطعية، وما يسوغ فيه الاجتهادُ، وما انفردَ به إمامه^(٥).

ويقولُ الطوفي: «غالبُ الفقهاء يتفاوتون في معرفةِ مذهبِ خصمهم»^(٦). وفي اكتفاء المتمذهبِ بمذهبِ إمامه، وبدليلِ قوله نقصٌ بيِّنٌ؛ فليس بإمكانه حينئذٍ أن يرجِّحَ بين الأقوالِ، ولا أن يُزيِّفَ الضعيفَ؛ لعدمِ اطلاعه على المذاهبِ الأخرى في الأصلِ.

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١٤٣/٦)، وخطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/١٣٨)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٧٤-٣٧٣).

(٢) انظر: العَلَمُ الشامخ للمقبلي (ص/٤٢٣)، ورسالة في الاجتهاد والتقليد لحمد بن معمر (ص/٩٤-٩٥)، والدرر السنية لابن قاسم (٤/٥٨-٥٩)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٦٨)، والاجتهاد في الفقه الإسلامي لعبد السلام السليمان (ص/٣٢٣).

(٣) انظر: تاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٧٤)، والمنهج الفريد في الاجتهاد والتقليد للدكتور وميض العمري (ص/٢٦٠).

(٤) القواعد الكبرى (٢/٢٧٥).

(٥) انظر: الاستقامة (١/٦٠). (٦) شرح مختصر الروضة (٣/٤٨٤).

ومثل هذا المذهب لا يُعدُّ من العلماء المحققين^(١)، ولقد وصَفَ تقيِّ الدين ابنُ تيمية مَنْ هذا حاله - فلم يَعْرِفْ إلا قولَ إمامٍ واحدٍ وحجته، دونَ قولِ المخالفِ وحجته - بأنَّه من العوامِّ المقلِّدين!^(٢)

ويقولُ الشيخُ محمدُ ناصر الدين الألباني عن بعضِ أربابِ المذاهبِ الفقهية: «إنَّ المذهبَ بواحدٍ منها - أي: بالمذاهب - يتعصَّبُ له، ويتمسكُ بكلِّ ما فيه، دونَ أنْ يلتفتَ إلى المذاهبِ الأخرى وينظرَ؛ لعلَّه يجدُ فيها من الأحاديثِ ما لا يجده في مذهبه الذي قلَّده»^(٣).

بل بَلَغَ الأمرُ في بعضِ الأقطارِ إلى عدمِ وجودِ مؤلفاتِ المذاهبِ الأخرى، فضلاً عن الاطلاعِ عليها، يدلُّ على هذا: ما قاله أبو إسحاق الشاطبي معلِّلاً قلةَ الاطلاعِ على كتبِ المذاهبِ الأخرى: «إذ كتُبُ الحنفيةِ كالمعدومةِ الوجودِ في بلادِ المغربِ! وكذلك كتُبُ الشافعيةِ وغيرهم من أهلِ المذاهبِ»^(٤). ويقولُ في موضعٍ آخر: «إنَّ المذاهبَ الخارجةَ عن مذهبِ مالكٍ في هذه الأمصارِ مجهولة»^(٥).

وفي هذا الكلامِ ما يُعطي بعضَ المتذهبيين في بعضِ الأقطارِ في زمنٍ مضى شيئاً من العذرِ في عدمِ اطلاعهم على المذاهبِ الأخرى؛ لعدمِ وجودِ مؤلفاتِ علمائها.

وبيَّنُ الشاطبيُّ مَعَبَّةَ عدمِ الاطلاعِ على المذاهبِ الأخرى، فيقول: «إنَّ اعتيادَ الاستدلالِ لمذهبٍ واحدٍ ربما يُكسِبُ الطالبَ نفوراً وإنكاراً لمذهبٍ

(١) انظر: خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/١٤١)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٣٣/٣٥).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٣٣/٣٥).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج ١/ق ١/٥٤٣).

(٤) الموافقات (١٣١/٣).

(٥) المصدر السابق (١٠٢/٥-١٠٣). وانظر: نشر البنود (٣٥٢/٢)، ونثر الورود للشنقيطي (٢/٦٨٧).

غيره، مِنْ غيرِ اطلاعٍ على مأخذه، فيورث ذلك حزازةً في الاعتقادِ في الأئمة الذين أجمعَ الناسُ على فضلهم وتقدمهم في الدين، واضطلاعهم بمقاصدِ الشارعِ وفهمِ أغراضه، وقد وُجِدَ هذا كثيراً!«^(١).

ولم يسوّغ بعضُ المالكيةِ الفتوى بغيرِ مذهبِ الإمامِ مالكٍ فمَنَعُوا مِنْ الفتوى بغيرِ مذهبهم^(٢).

وأشدُّ ممَّا سَبَقَ أَنْ يُحذَرَ مِنْ مخالفةِ المذهبِ، فقد نَقَلَ أبو العباسِ الونشريسي عن بعضِ ولاةِ الأندلس^(٣) أَنَّهُ كَتَبَ كِتَاباً، قَالَ فِيهِ: «مَنْ خَالَفَ مَذْهَبَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْفَتْوَى أَوْ غَيْرِهِ، وَبَلَّغَنِي خَبْرُهُ، أَنْزَلْتُ بِهِ مِنَ النَّكَالِ مَا يَسْتَحِقُّ!»^(٤).

وَنَقَلَ عَنْهُ - أَيْضاً - قَوْلُهُ: «كُلُّ مَنْ زَاغَ عَنْ مَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَإِنَّهُ مِمَّنْ رَيْنَ عَلَى قَلْبِهِ، وَزُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ»^(٥).

وفي هذا الأمرِ - أَيَّاماً كَانَ الْبَاعِثُ عَلَيْهِ - دَافِعٌ قَوِيٌّ إِلَى تَرْكِ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا دَوَّنَهُ عُلَمَاءُ الْمَذَاهِبِ الْآخَرَى.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْمُقْبَلِي (ت: ١١٠٨هـ) أَنَّ أَحَدَ طُلُبَةِ الْعِلْمِ الْمَغَارِبَةِ أَخْبَرَهُ، وَهَمَّا بِمَكَّةَ أَنَّ الطُّلُبَةَ فِي أَرْضِهِ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا مَذْهَبَهُمْ، وَلَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ^(٦).

وَلَمَّا سَبَقَ، فَقَدْ حُتَّ عِدَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَقِّقِينَ عَلَى عَدَمِ الْإِقْتِصَارِ

(١) الموافقات (٣/ ١٣١-١٣٢). (٢) انظر: عدة البروق للونشريسي (ص/ ٥٤٣).

(٣) هو: الحكم بن عبدالرحمن الأموي. (٤) المعيار المغرب (٢/ ٣٣٣).

(٥) المصدر السابق. وَلَا يَبْغُدُ عِنْدِي أَنَّ مَا قَالَهُ هَذَا الْوَالِي بِسَبَبِ مَا اسْتَقَرَّ فِي ذَهْنِهِ مِنْ كَثْرَةِ وَجُودِ الْبِدْعِ وَالْمُبْتَدِعِينَ فِي الْمَذَاهِبِ الْآخَرَى؛ إِذْ نَقَلَ الْوَنَشْرِيْسِي عَنْهُ فِي: الْمَصْدَرِ السَّابِقِ قَوْلَهُ: «جُلُّ مَنْ يَعْتَقِدُ مَذْهَباً مِنْ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ... فَإِنَّ فِيهِمُ الْجَهْمِيَّ وَالرَّافِضِيَّ وَالْخَارِجِيَّ إِلَّا مَذْهَبَ مَالِكٍ».

وهذا ما قد يجعل اللائمة متجهةً إلى علماء المالكية في عصر الوالي وقطره؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ مَا اسْتَقَرَّ فِي ذَهْنِ الْوَالِي كَانَ بِتَأْثِيرِ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ.

(٦) انظر: العَلَمُ الشَّامِخُ (ص/ ٤٠٢).

على مذهب إمام واحدٍ يعتقدُ أنَّ كلَّ ما فيه صوابٌ^(١)، وقد ظَهَرَ أثرُ هذا جليّاً في المؤلفاتِ التي لم يقتصرْ مؤلفوها على ذكرِ مذهبهم، بل ذكروا فيها آراءَ المذاهبِ الفقهيةِ الأخرى^(٢).



-
- (١) انظر: حجة الله البالغة للدهلوي (١/٤٧٦)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/٢٥٢). وقارن بالقول المفيد في حكم التقليد للشوكاني (ص/١١٩).
- (٢) وهذا الأمر لا يخلو منه مذهبٌ، وخذ مثلاً عليه: بما قاله القرافي في مقدمة كتابه: الذخيرة (١/٣٧-٣٨): «وقد أثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة - رحمهم الله - وما أخذهم في كثير من المسائل؛ تكميلاً للفائدة، ومزيداً في الاطلاع، فإنَّ الحقَّ ليس محصوراً في جهةٍ، فيعلم الفقيه أيَّ المذهبين أقرب للتقوى، وأعلق بالسبب الأقوى». وانظر: المدرسة المالكية العراقية للدكتور حميد لحمر، بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب المالكي (١/٥١٠ وما بعدها).

الفصل الثالث:

أسباب ظهور الآثار السلبية، وطرق علاجها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أسباب ظهور الآثار السلبية

المبحث الثاني: طرق علاج الآثار السلبية

المبحث الأول:

أسباب ظهور الآثار السلبية

لقد جعلَ الله لكلِّ شيءٍ سبباً، وقد كَانَ لظهورِ الآثارِ السلبيةِ للتمذهبِ أسبابٌ سائقةٌ لها، ولعلَّ من المهمِّ بيانَ أنَّ بعضَ الآثارِ - التي تقدَّمَ بيانُها - ناشئةٌ عن أثرٍ سلبيٍّ، فيمكن القول: إنَّ التعصبَ المذهبي - وهو من أسوأ الآثارِ، إنَّ لم يكن أسوأها - نشأ عنه عددٌ من الآثارِ السلبيةِ.

وسأحاولُ في هذا المقامِ بيانَ أهمِّ أسبابِ ظهورِ الآثارِ السلبيةِ السابقةِ.

وقبل ذكر الأسبابِ أنبه إلى أمرين:

الأمر الأول: قد تكون بعضُ الأسبابِ التي أذكرها سبباً لأثرٍ واحدٍ أو أثرين، فلا أتقيّدُ بكونِ السببِ سبباً لجميعِ الآثارِ السلبيةِ السابقةِ.

الأمر الثاني: ألفتُ النظرَ إلى أنَّ وقوعَ بعضِ المتمذهبين في شيءٍ من الآثارِ السلبيةِ ناشئٌ عن الخطأ في تطبيقِ التمذهبِ ونابع منه، إذ لا يعني التمذهبُ الجمودَ ولا تركَ الأدلةِ، ولا التعصبَ^(١).

وبتأملِ الآثارِ السلبيةِ السابقةِ، وما جاء من كلامِ أهلِ العلمِ والباحثين في هذا المقامِ، فقد ظَهَرَ لي أنَّ لها أسباباً متعددة، وإليك بيانُها:

السبب الأول: الغلوُّ في تعظيمِ أئمةِ المذاهبِ^(٢).

لقد كَانَ وقوعُ بعضِ أفرادِ الأمةِ الإسلاميةِ في الغلوِّ داءٌ متعدّدُ الألوانِ

(١) قارن بمعالم تجديد المنهج الفقهي لحليمة بوكروشة (ص/١٢٨).

(٢) انظر: تاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/٣٠٦)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد =

والأشكال، والذي يهمني هنا: هو الغلو في أئمة المذاهب، والمبالغة في تعظيمهم وأتباعهم.

لقد جعلَ بعضُ المتمذهبيين إمامهم المجتهدَ في مكانةٍ فوقَ التي يستحقها، فأنزلوه منزلةَ النبي ﷺ مع أمته! فحرّموا مخالفته، والخروجَ عن رأيه، ولم يقبلوا عن أحدٍ سواه^(١)، وزعموا - بالمقالِ أو بلسانِ الحالِ - أن ما قاله إمامهم فحسب هو الشريعة الإسلامية^(٢).

وما مِن شكٍّ في مكانةِ أئمةِ المذاهبِ في الإسلام، وما لهم من المنزلةِ الرفيعةِ في الأمة، وما لأقوالهم من الاعتبارِ، لكنَّ هذا لا يعطي العالمَ مهما بلغت درجتهُ في العلم، ومهما بلغت خدمتهُ للدين، درجةَ النبي ﷺ مع أمته؛ إذ الذي تحرّم مخالفته، ويحرّم الخروجَ عن قوله هو النبي ﷺ الذي أوجبَ الله تعالى طاعته، فلا يجوزُ إنزالُ أئمةِ المذاهبِ منزلةَ لم يبلغوها^(٣).

وأجزمُ أنَّ الأئمةَ المجتهدين لا يرضون أن يُعطوا فوقَ ما يستحقون، بل كان كلُّ واحدٍ منهم معظماً للأدلة، راجعاً إليها إذا تبيّنت له، حاثاً تلاميذه على النظرِ فيها، ولم يردِّ عن أحدٍ منهم على الإطلاقِ الحثُّ على أخذِ أقواله.

يقولُ أبو الوفاء ابنُ عقيل: «الغلو في تعظيم الأوائل بحطِّ المتأخرين عن مناصبهم غيرُ محمودٍ في الشرع والعقل»^(٤).

= عباسي (ص/٥٣)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٤٦)، والمدخل إلى الشريعة والفقه له (ص/٣٠٣)، وتاريخ التشريع للدكتور أحمد العليان (ص/٢٤٧)، والعصية في ضوء الإسلام لهاشم المشهداني (ص/١٦٢)، وتحريف النصوص لبكر أبو زيد (ص/١٤٩) ضمن مجموع الردود، وأثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/٢٩٥).

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (١/٨٦-٨٧).

(٢) انظر: الاعتصام للشاطبي (٣/٣٢٠)، وأدب الطلب للشوكاني (ص/٩١)، والمذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/٢٥٦).

(٣) انظر: الواضح في أصول الفقه (٥/٤٢٥). (٤) المصدر السابق.

وللشيخ عبدالرحمن المعلمي كلمة جميلة في التحذير من الغلو في أئمة المذاهب، يقول: «من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل»^(١).

ويدل على هذا السبب: ما نقله القاضي عياض عن بعض المشايخ أنهم قالوا: «إنَّ الإمامَ لَمَن التزمَ تقليدَ مذهبه كالنبي ﷺ مع أمته، لا يحلُّ له مخالفتُه»^(٢).

وقد أيدَّ القاضي عياض هذه الجملة قائلاً: «وهذا صحيح في الاعتبار، وبما بسطناه وشرطناه، يظهر صوابه لأولي البصائر والأبصار»^(٣).

وقد علّق شمس الدين الذهبي على ما نقله القاضي عياض، قائلاً: «قوله: «لا تحلُّ مخالفتُه»، مجردُ دعوى، واجتهاد بلا معرفة»^(٤).

ويقول ابن أبي العزّ الحنفي عن حال بعض الحنفية مع الإمام أبي حنيفة: «غلّت في تقليده، فلم تترك له قولاً، وأنزلوه منزلة الرسول ﷺ...»^(٥).

ويقول عن بعض مقلّدي المذاهب: «يأخذ أحدهم بما يجد في كتب أصحاب ذلك الإمام الذي قلّده، ولا يلتفت إلى قول خالفه، كائناً مَنْ كان، ونصّ ذلك الإمام وألكتب عنده بمنزلة نصّ الشارع!»^(٦).

وقد أوضح الشيخ صالح المقبلي (ت: ١١٠٨هـ) أنّ حال متمذهبي قُطره من الزيدية يكادون يُلحقون إمامَ المذهب بالنبي ﷺ^(٧).

وقد جعل بعض المتمذهبين نصوص إمامهم كنصوص الكتاب والسنة^(٨).

(١) التكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٦/١).

(٢) ترتيب المدارك (٦٢-٦٣). وانظر: تاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/٣٠٦).

(٣) ترتيب المدارك (٦٣/١). (٤) سير أعلام النبلاء (٩٠/٨).

(٥) الاتباع (ص/٣٠). (٦) المصدر السابق (ص/٣١).

(٧) انظر: العلم الشامخ (ص/٣٨٩).

(٨) انظر: المصقول في علم الأصول لمحمد زاده (ص/١٥٩).

واستمع إلى ما يقوله الشيخُ ظفر أحمد التهانوي الحنفي عن الإمام أبي حنيفة: «فو الله لم يُولد في الإسلام بعد النبي ﷺ أيمنُ وأسدُ من النعمان أبي حنيفة»^(١).

وهذا غلوٌ كبيرٌ، وتنزيلٌ للإمام فوق الدرجة التي يستحقها، وحطٌّ من قدر صحابة رسول الله ﷺ.

ويقولُ الفخر الرازي: «القولُ بأنَّ قولَ الشافعي خطأ في مسألة كذا، إهانةٌ للشافعي القرشي، وإهانةٌ قرشيٌ غيرُ جائزة، فوجبَ أن لا يجوزَ القولُ بتخطئته في شيءٍ من المسائل...!»^(٢).

وقد تقدمت حكايةُ أبي شامة المقدسي لحال بعض علماء الشافعية مع كتب أبي إسحاق الشيرازي وأبي حامد الغزالي؛ إذ يرون أنَّ نصوصهما كنصوص الكتاب والسنة، لا يُخرجُ عنها^(٣).

ويقولُ تقي الدين ابنُ تيمية عن أتباع الأئمة الأربعة: «تجدُّ أحدهم دائماً يجدُّ في كلامهم - أي: أئمة الفقهاء - ما يراه هو باطلاً، ويتوقف في ردِّ ذلك؛ لاعتقاده أنَّ إمامه أكملُ منهم عقلاً وعِلماً وديناً، هذا مع علم كلِّ من هؤلاء أنَّ متبوعه ليس بمعصوم، وأنَّ الخطأ عليه جائز»^(٤).

وبيِّن أبو إسحاق الشاطبي سببَ تعصب بعض المالكية على الإمام بقي بن مخلد، فيقول: «هو تحكيمُ الرجال على الحق، والغلو في محبة المذهب»^(٥).

(١) نقل الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة العبارة السابقة في تعليقه على كتاب: الرفع والتكميل للكنوي (ص/٣٩٤). وانظر: العَلَمُ الشامخ للمقبلي (ص/٤٠٢).

(٢) إرشاد الطالبين إلى المنهج القويم (ص/٣٩٢).

(٣) انظر: خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/١٤٠).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/١٥٥). وانظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/١١٣٧).

(٥) الاعتصام (٣/٣٢٠).

والغلُو في إمام المذهب يورث المتمذهب اعتقاداً بأن كل ما عدا مذهبه وأقوال إمامه ليس من الدين، وأن الحق مقصور على مذهبه، محصور فيه^(١)، وأن ما عند أرباب المذاهب الأخرى باطل قطعاً^(٢).

يقول الشيخ عبدالحى اللكنوي عن حال كثير من المتمذهبيين المتأخرين: «أقاموا الطامة الكبرى، ونصبوا رايات المنازعة العظمى، وأخذوا في حصر الصحة على مذهب إمامهم، وإن خالف الأحاديث الصحيحة الصريحة! من غير أن يقوم دليل على عدم الاحتجاج به، وحكموا بخطأ مذهب من خالفهم، وإن وافق الدلائل القوية مع الاحتجاج بها»^(٣).

السبب الثاني: اعتقاد عدم خفاء شيء من الأدلة على إمام المذهب. يظن بعض المتمذهبيين، ويجزم آخرون منهم بأن إمامهم لم يخف عليه شيء من الأدلة، ولا سيما دليل السنة.

وما من ريب في أن بعض الأئمة المجتهدين قد بلغوا شأواً كبيراً في معرفة سنة النبي ﷺ القولية والفعلية، ولكن هذا الأمر لا يعني إحاطة الواحد منهم بالسنة النبوية^(٤).

يقول تقي الدين ابن تيمية: «أما إحاطة واحد - أي: من العلماء - بجميع حديث رسول الله ﷺ، فهذا لا يمكن ادعائه قط»^(٥).

ويقول ابن البر: «والإحاطة بها - أي: بأخبار الآحاد - ممتنعة، وما أعلم أحداً من أئمة الأمصار مع بحثهم وجمعهم إلا وقد فاته شيء من السنن المروية من طريق الآحاد»^(٦).

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٢/٢٤٨)، ونقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي (٤/١٧٠) ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.

(٢) انظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/٩٢)، وعمدة التحقيق لمحمد الباني (ص/٨٠).

(٣) إمام الكلام (ص/٣٦).

(٤) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٨٠).

(٥) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص/٧).

(٦) التمهيد (٢/٦٢) مع موسوعة شروح الموطأ.

فالعالمُ مهما بلغت درجته في العلم والاجتهاد قد يخفى عليه كثيرٌ من الأحاديث، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر.

لكن ما بيّنته آنفاً لم يكن متقراً في أذهان عددٍ ليس بالقليل من المتمذهبيين، ورأوا أنَّ إمامهم وأئمة مذهبهم لم يخف عليهم شيءٌ من الأدلة - ودليل السنة منها على وجه الخصوص - فإذا وقفوا على دليلٍ نقلي، قال إمامهم بخلاف ما دلَّ عليه، وقال بمقتضاه مجتهدٌ آخر، جعلوا حجّتهم في ترك الدليل وعدم الأخذ به، والحرص على تأويله، علمهم أنَّ إمام مذهبهم لم يترك الدليل إلا لضعفه، أو لمعارض أرجح، فيأخذون في تأويله - ويتكلفون في ذلك - أو يقولون بنسخه؛ لتركوا العمل به^(١).

ومن الأمثلة لهذا السبب: ما علّقه أبو عيسى الوزاني على كلام العزّ ابن عبدالسلام حين وصّف بعض المتمذهبيين بأنَّ أحدّهم يقف على ضعف مأخذ إماميه، ويقلّده فيه - وقد سبق نقل كلام العزّ في المطلب الثاني: (رد دالة الآيات والأحاديث الثابتة، والتكلف في ذلك) - فقد قال: «أمّا كون المقلّد لم يجذ لضعف إماميه مدفعاً - كما قاله عزّ الدين - فلا يُوجب انتفاءه؛ إذ قد يكون له مدفع، ولا يعلمه هذا الفقيه المقلّد، تأمله»^(٢).

وقد نقل الشيخ صالح المقبلي (ت: ١١٠٨هـ) عن بعض متمذهبي قُطره من الزيدية أنَّهم صرّحوا بأنَّ الاعتماد على نصوص إمامهم أولى؛ لأنّه قد بلغ في معرفة الكتاب والسنة مبلغاً لا يدركونه، ولا يقاربونه، فما حكّم به، فكأنّه حكّم صاحب الشريعة!^(٣)

لقد أورث إعجاب المتمذهبيين بعلماء مذهبهم، وتمجيدهم لهم أن ينزّهوهم عن الوقوع في الخطأ، فحصرُوا أنفسهم في مذهبهم^(٤).

(١) انظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/ ٩١)، وإمام الكلام لعبدالحى اللكنوي (ص/ ٣٦).

(٢) النوازل الجديدة الكبرى (١/ ٣١٧). (٣) انظر: القلم الشامخ (ص/ ١٠٧-١٠٨).

(٤) انظر: أليس الصبح بقريب لابن عاشور (ص/ ١٧٩-١٨٠)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد المحجوبي (ص/ ٢٤٢)، ومدخل لدراسة الفقه للدكتور حسين حسان (ص/ ١١٤).

وَمِنَ الْعَجِيبِ أَنْ يَقَعَ فِي هَذَا الْمَزْلَقِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١).

ويحكي أبو شامة المقدسي حالة بعض متعصبي الشافعية - وقد نَفَذَ صَبْرُهُ مِمَّا بَدَرَ مِنْهُمْ - إِذَا وَقَفُوا عَلَى حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِهِمْ، قَائِلًا: «فَيَقُولُ الْمُتَحَدِّقُ مِنْهُمْ الْمُتَصَدِّرُ فِي مَنْصَبٍ لَا يَسْتَحِقُّهُ: أَمَّا كَانَ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ يَعْرِفُونَ هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ الْوَاردَ عَلَى خِلَافِ نَصِّهِمْ؟!»^(٢).

ويقولُ عنهم في موضع آخر: «إِذَا نُسِبَ إِلَى بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ السَّنَةِ: أَنْفَ ذَلِكَ الْمُقْلِدُ الْمُتَعَصِّبُ الْمُتَصَعِّبُ مِنْ هَذَا، وَأَنْكَرَ، وَخَوَّفَ وَحَذَّرَ، وَهُوَ غَارِقٌ فِي غِيَةِ الْمُنْكَرِ»^(٣).

والغريبُ أَنَّ بَعْضَ الْمُتَمَذِّهِبِينَ يَجُوزُّ عَلَى أُئِمَّةِ الْاجْتِهَادِ خِفَاءَ شَيْءٍ مِنَ السَّنَنِ عَلَيْهِمْ، إِلَّا إِمَامَهُ، فَلَا يُسَلِّمُ بِخِفَاءِ شَيْءٍ مِنَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَيْهِ^(٤).

وهذا السبب (اعتقاد عدم خفاء شيء من الأدلة على إمام المذهب) ناشئ عن السبب الأول: (الغلو في تعظيم الأئمة المجتهدين)؛ لأنَّ ثمرة الغلو اعتقاد عدم خفاء الأدلة على الإمام.

السبب الثالث: اتباع الهوى^(٥).

إِنَّ اتِّبَاعَ الْهَوَى مِنْ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَصُدُّ الْمُسْلِمِينَ، وَكَثِيرًا مِنْ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ عَنْ اتِّبَاعِ الرَّاجِحِ وَالْأَخْذِ بِالدَّلِيلِ.

(١) فمثلاً: ذكر أبو الخطاب في: التمهيد في أصول الفقه (٢٩١/١) قول القاضي أبي يعلى في مسألة: (هل يدخل المؤنث في جمع المذكور؟)، فقال: «وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين: لا يدخل المؤنث في ذلك، وهو الأقوى عندي، ولكن ننصر قول شيخنا!»

(٢) خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص/١٤٠).

(٣) المصدر السابق (ص/١٤٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص/١٤٢-١٤٣)، وإمام الكلام لعبدالحى اللكنوي (ص/٣٦).

(٥) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (٢/٨٨٧)، والفوائد له (ص/١٦٣)، والفروع لابن مفلح =

فإذا كان المتمذهب متبعاً لهواه، فسيرد القول الراجع إذا بان له واتضح^(١)؛ لأنه عاقد قلبه على الأخذ بقول معين^(٢)، فيستدل له بأي دليل، ولو كان خبراً موضوعاً، ويؤول ما خالفه بأي طريق، دون التفات أكان مذهبه هو القول الراجع، أم لا؟

يقول تقي الدين ابن تيمية: «صاحب الهوى يُعَمِّيه الهوى ويصمّه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يَظْلُمُهُ، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين: أن الذي يرضى له ويغضب له أنه من السنة، وهو الحق، وهو الدين...»^(٣).

ويقول شمس الدين ابن القيم: «إن اتباع الهوى يعمي عن الحق معرفة وقصداً»^(٤).

ومسالك الهوى أكثر من أن تُحصَر، وإذا أراد المتمذهب أن يعرف أوقع في شيء منها، أم لا؟ فليفرض أنه قرأ آية من القرآن الكريم، فلاح له منها موافقة قول لإمامه، وقرأ آية أخرى، فلاح له منها مخالفة قول آخر لإمامه، أيكون نظره إلى الآيتين سواء؟ لا يبالي أن يتبين منهما بعد التدبر صحة ما لاح له، أو عدم صحته.

= (٢٢/٣)، والإمام الشوكاني رائد عصره للدكتور حسين العمري (ص/٦٧)، والمذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/١٨٠)، ومقدمة في أسباب اختلاف المسلمين لمحمد العبدو وزميله (ص/٥٠ وما بعدها)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٢٠)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور إبراهيم إبراهيم (ص/١٢٦).

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٢/٢٥٤)، وآثار اختلاف الفقهاء في الشريعة لأحمد الأنصاري (ص/٣٦٥).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/٨٨٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/٢٥٦).

(٤) الفوائد (ص/١٤٤-١٤٥). وقد نقل ابن القيم في كتابه: الداء والدواء (ص/٩٤) عن علي بن أبي طالب عليه السلام قوله: «وأما اتباع الهوى فيصد عن الحق». ولم أقف عليه مسنداً، فيما بين يدي من مصادر.

وليفرض أنه وَقَفَ على حديثين لا يعرف صحتهما ولا ضعفهما، أحدهما: يوافق قولاً لإمامه، والآخر يخالفه، أ يكون نظره في الحديثين سواء، لا يبالي أن يصحَّ سندُ كلٍّ منهما، أو يضعف؟^(١).

إنَّ إجابة المذهب عن هذين السؤالين السابقين مِنْ شأنها أن تُبين مدى اتباعه لهواه.

يقول تقي الدين ابن تيمية عن العالم القادر على الاجتهاد في بعض المسائل: «إذا قَدِرَ على الاجتهاد التام الذي يعتقده معه أنَّ القول الآخر ليس معه ما يَدْفَعُ به النص، فهذا يجبُ عليه اتباعُ النصوص، وإنَّ لم يفعلْ كان متبعاً للظنِّ، وما تهوى الأنفسُ»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «أمَّا ترجيحُ بعض الأئمة والمشايخ على بعض، مثل: مَنْ يرجح إمامه الذي تفقه به... فهذا البابُ أكثرُ الناسِ يتكلمون فيه بالظنِّ وما تهوى الأنفسُ...»^(٣).

بل إنَّ تقي الدين عدَّ المنتسبَ إلى الأئمة الخارجَ عن موجب الكتاب والسنة مِنْ أهل الأهواء؛ لأنَّ مَنْ لم يتبع العلمَ، فقد اتبع هواه^(٤).

ولأبي إسحاق الشاطبي حديثٌ عن وجهٍ عدَّ المبتدع متبعاً لهواه صادقٌ إلى حدٍّ ليس بالبعيد على متعصبي المذاهب، يقول فيه: «إنَّهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا بالأدلة الشرعية مأخذَ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدرُوا عنها، بل قَدَّمُوا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها مِنْ وراء ذلك»^(٥).

(١) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبدالرحمن المعلمي (١٩٦/٢-١٩٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/٢١٣).

(٣) المصدر السابق (٢٠/٢٩١).

(٤) انظر: الاستقامة (٢/٢٢٤-٢٢٥).

(٥) الاعتصام (٣/١٠٢)، وانظر منه: (٣/١١٧).

السبب الرابع: التعصب للمذهب^(١).

لقد كان التعصبُ المذهبي هو الداءُ العضالُ الذي فَتَكَ بِأَرْبابِ المذاهبِ، وأَوْقَعَ كثيراً منهم في التفرقِ والاختلافِ. وقد بيّن أبو شامة المقدسي أنَّ مِنْ أكبرِ أسبابِ تركِ طلبِ درجة الاجتهادِ، والبقاء على التقليدِ المذهبي، وعدمِ التزحزح عنه هو: الوقوع في التعصبِ المذهبي^(٢).

ويقول الشيخ صالح المقبلي: «إنما يُعْظَمُ الخلافُ التعصبُ»^(٣).

ولئن كنْتُ أتحدثُ هنا عن أسبابِ الآثارِ السلبية، وعلى رأسِها: التعصبُ المذهبي، فإنَّني أقولُ: إنَّ التعصبَ المذهبي بعدَ ظهوره أضحى سبباً في ظهورِ كثيرٍ مِنَ الآثارِ السلبية السابقة؛ ولذا أفردته بالذكرِ. السبب الخامس: المناظرات والجدل^(٤).

لئن كانت المناظراتُ مِنَ الآثارِ الإيجابية للتمذهب، إلا أنَّ بعضَ

(١) انظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/١١١)، وأليس الصبح بقريب لابن عاشور (ص/١٩٨)، وفقه السنة لسيد سابق (١/١٣)، وتاريخ التشريع الإسلامي للدكتور عبدالفتاح الشيخ (ص/٢٢٩)، وتاريخ الفقه للدكتور أحمد الحصري (ص/٢٢٧، ٢٢٩)، ومناهج الاجتهاد في الإسلام للدكتور محمد مذكور (ص/٩٩)، ومقدمة في أسباب اختلاف المسلمين لمحمد العبيد وزميله (ص/٨٥)، والفتوى - نشأتها وتطورها للدكتور حسين الملاح (ص/٣٤٠)، وبلوغ الأماني للدكتور الحسن العلمي (ص/١٦٤)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد المحجوبي (ص/٢٤٢)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٢١)، والمدخل الفقهي للدكتور خليفة بابكر وزميله (ص/٣٣٢)، والمدخل للفقه الإسلامي للدكتور عبد الله الدرعان (ص/١٩٢)، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية لعبد اللطيف خالقي (ص/٤١٢)، والمذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/١٦٧).

(٢) انظر: خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص/١٢٧).

(٣) انظر: العلمُ الشامخ (ص/٣٨٩).

(٤) انظر: تاريخ الجدل لمحمد أبو زهرة (ص/٢٩٨)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٢٢٢)، وآثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/٣٧٥)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٧٠)، وبلوغ الأماني للدكتور الحسن العلمي (ص/١٦٥)، وفقه الائتلاف لمحمود الخرندار (ص/٥٧-٥٨).

المتذهبيين لم يجعل المناظرة لطلب الصواب، ومعرفة الأدلة ودرجاتها^(١)، بل جالوا في ميدانها؛ لنصرة مذهبهم أيًا كان الطريق إلى ذلك، ولدعوة الناس إلى التمدد بمذهبهم^(٢).

بل وصل الأمر في بعض المناظرات التي جرت بين متأخري المذاهب إلى التشاحن والتشاجر، فأضحت المناظرات مقام تطاول وتناحر، لا يرعى فيها جانب الحق^(٣)، وقد سبقت الإشارة إلى هذا عند حديثي عن المناظرات في الفصل السابق.

وهذا الخلق الذميم من شأنه أن يجعل النفوس غير قابلة للحق والصواب إذا بان لها واتضح، فيتمسك كل بقوله، ويتعصب له، ويتكلف رد أدلة مناظره، وينصر قوله ومذهبه بأي دليل^(٤).

يقول الشيخ محمد الشوكاني: «إن الرجل قد يكون له بصيرة وحسن إدراك، ومعرفة بالحق ورغوب إليه، فيخطئ في المناظرة، ويحملة الهوى، ومحبة الغلب، وطلب الظهور على التصميم على مقاله، وتصحيح خطئه، وتقويم معوجه بالجدال والمراء»^(٥).

(١) انظر: آثار اختلاف الفقهاء لأحمد الأنصاري (ص/٣٧٥)، وتاريخ التشريع الإسلامي للدكتور عبدالفتاح الشيخ (ص/٢٣١)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد المحجوبي (ص/٢٤٥)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٢٤).

(٢) انظر: تاريخ الجدل لمحمد أبو زهرة (ص/٢٩٨)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١٨٠)، والمذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/١٨١)، وتاريخ التشريع الإسلامي للدكتور عبدالفتاح الشيخ (ص/٢٣١)، وتاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/٣٠٥)، والمدخل إلى الشريعة والفقه للدكتور عمر الأشقر (ص/٣١٤)، وتاريخ التشريع للدكتور أحمد العليان (ص/٢٧٧)، ومدخل لدراسة الفقه لمحمد المحجوبي (ص/٢٤٦-٢٤٥)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٢٤-١٢٥).

(٣) انظر: المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/٢٠٩)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١٨٠).

(٤) انظر: تاريخ الجدل لمحمد أبو زهرة (ص/٢٩٨)، والوسيط في تاريخ التشريع للدكتور أحمد الشرقاوي (ص/٢٥٤).

(٥) أدب الطلب (ص/١١٠).

ويشهد لهذا السبب: ما قاله أبو حامد الإسفرايني لبعض جلسائه: «لا تعلق كثيراً ممّا تسمع مني في مجالس الجدل؛ فإنّ الكلام يجري فيها على ختل»^(١) الخصم، ومغالطته، ودفعه ومغالبته، فلننا نتكلّم لوجه الله خالصاً! ولو أردنا ذلك، لكان خطونا إلى الصمت أسرع من تناولنا في الكلام»^(٢).

ويقول الشيخ محمد أبو زهرة عن المناظرات الفقهية: «وقد أدت تلك الملاحاة، وهذه المناقشات التي كانت تُتخذ أحياناً للمغالطات إلى أمرين: ... ثانيهما: اشتداد التعصب المذهبي الذي انتقل إلى مخاصمات، فعداوات، وسرى ذلك إلى العامة، حتى كاد يؤدي إلى التناحر...»^(٣).

السبب السادس: الإلف والاعتیاد على مذهب فقهي واحد.

لم يكن التواصل بين المذاهب الفقهية قائماً في جميع الأقطار، فقد عُمِرَتْ بعضها بمذهب فقهي واحد، لم يخالطه غيره من المذاهب، إلا على وجه لا يكاد يُذكر.

ومن شأن إلف المتمذهب للمذهب، واعتياده عليه، ورؤيته من يُعظّمه ويُجلّه مقيماً عليه، وتمذهب العلماء والكبراء به، وعدم الاطلاع على غيره من المذاهب^(٤): أن يجعل نفس المتمذهب غير متقبّلة لغير ما تعرفه من مذهبها، دون نظير في القول ودليله، بل يتجاوز الأمر عند بعضهم إلى الطعن ومحاربة من يأتي بغير مذهبهم^(٥).

(١) الختل: الخداع. انظر: الصحاح، مادة: (ختل)، (٤/١٦٨٢)، والقاموس المحيط، مادة: (ختل)، (ص/١٢٨١).

(٢) نقل كلام أبي حامد تاج الدين ابن السبكي في: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٦٢). وانظر: تاريخ الجدل لمحمد أبو زهرة (ص/٢٩٨)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/٢٢٢).

(٣) تاريخ الجدل (ص/٢٩٩). وانظر: تاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة (ص/٤٦٥).

(٤) انظر: هداية الحيارى لابن القيم (ص/٣٩)، والاعتصام للشاطبي (٣/١٠٨).

(٥) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن المعلمي (٢/١٨٨-١٨٩).

وقد قيل: إن من مارس مذهباً بُرّهةً من الزمان، ونشأ عليه، فإنه يجزمُ بصحته، وببطلان غيره من المذاهب^(١).

وقد يُورث هذا الأمر رهبةً في نفس من ترجّح عنده خلافُ مذهبه من أن يُظهر قوله ورأيه^(٢).

يقول ابن القيم: «إن العادة قد تقوى حتى تغلب حكم الطبيعة... فيُربى الرجل على المقالة، وينشأ عليها صغيراً، فيترى قلبه ونفسه عليها، كما يترى لحمه وعظمه على الغذاء المعتاد، ولا يعقل نفسه إلا عليها، ثم يأتيه العلم وهلة واحدة يريد إزالتها وإخراجها من قلبه، وأن يسكن موضعها، فيعسر عليه الانتقال، ويصعب عليه الزوال»^(٣).

ويقول أبو إسحاق الشاطبي عن حال بعض المتمذهبين المتعصبين لمذهبهم: «إذا جاءهم أحد ممن بلغ درجة الاجتهاد، وتكلم في المسائل باجتهاده، ولم يرتبط إلى إمامهم: رموه بالنكير وفوقوا»^(٤) إليه سهام النقد، وعدوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة! من غير استدلال منهم بدليل؛ بل بمجرد الاعتقاد العامي»^(٥).

وقد عدّ الشيخ محمد الشوكاني نشأة المسلم في بلد تمذهب أهله بمذهب واحد الداء الذي طَبَّق بلاد الإسلام^(٦).

وقد يعتاد بعض المتمذهبين النظر في كتب مذهبه؛ لطلب أدلة المذاهب الأخرى، وقد يطلع على كتاب غير مُنصف في هذا المقام،

(١) انظر: المصدر السابق (٢/٢١٦، ٣٥٢).

(٢) انظر: فتح القدير للشوكاني (٢/١٩٨-١٩٩)، وأدب الطلب له (ص/٩٢)، والإمام الشوكاني - حياته وفكره للدكتور عبدالغني الشرجي (ص/٢٨٣-٢٨٤).

(٣) مفتاح دار السعادة (١/٢٨٥). وانظر: جامع المسائل لابن تيمية (المجموعة الثامنة/ ٤٤٠).

(٤) الفُوق: الرمي والرشق. انظر: مجمل اللغة لابن فارس، مادة: (فوق)، (٤/٧٠٨)، والقاموس المحيط، مادة: (فوق)، (ص/١١٨٧).

(٥) الاعتصام (٣/٣١٩-٣٢٠). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٠).

(٦) انظر: أدب الطلب (ص/٩١).

يُعرضُ عن أدلة المخالفِ القوية، ويسمّيها شُبّهًا، فإذا اقتصرَ المتمذهبُ على مثلِ هذه الكتبِ، ظنَّ مذهبه صواباً في جميعِ المسائلِ، وكلَّ مَنْ خالفه فهو مخطئٌ^(١).

السبب السابع: الخشيةُ مِنْ وقوعِ الناسِ في تتبعِ الرخصِ، والتلفيقِ بين المذاهبِ.

لقد كان الحادي والدافعُ لبعضِ المتمذهبين في الدعوة إلى البقاءِ على المذهبِ، وعدمِ خروجِ الناسِ عنه، هو المحافظة على الدينِ والصيانة له^(٢)؛ لئلا يتساهلَ المفتون في إفتاءِ الناسِ بالرخصِ، ولئلا يقعَ الناسُ في تلفيقِ يُبطلُ عبادتهم، وقد سبقت الإشارةُ إلى هذه المسألة مِنْ قبلُ.

ويتصل بهذا السببُ: الحرصُ على سلامةِ أقضيةِ الناسِ، وحكوماتهم مِنْ جَوْرِ بعضِ القضاةِ، فيُلزَمُ القاضي بالقضاءِ بالمذهبِ فقط؛ لئلا يُعطى فرصةٌ للتلاعبِ في الأحكامِ.

وها هو ذا الشيخُ محمد الحجوي مع ما عُرِفَ عنه من دعوةٍ إلى الاجتهادِ، والتحذيرِ مِنَ التقليدِ المذهبي، يُقرُّ ضرورةَ القضاءِ والإفتاءِ بالمذهبِ فحسب، فلا يخرج عنه البتة، يقول: «أما الأحكامُ القضائيةُ مِنْ بيعٍ وطلاقٍ وملكٍ واستحقاقٍ، أو أيّ عقدٍ كان، والإفتاءُ للغيرِ، فالصوابُ: أن لا نشغلَ أنفسَنا بالأمانِي والخيالِ، بل علينا النظرُ إلى الحقائقِ الراهنةِ... أمّا المعوّلُ عليه الآن، فهو ما عليه الناسُ مِنَ التزامِ مذهبٍ معيّنٍ: كمالكٍ أو الشافعي أو غيرهما ممّنْ ظَهَرَتْ أمانتهُ ومثانَةُ أقواله، وحسنُ نظره، فلا معدل عن الراجح أو المشهور، أو ما به العملُ؛ لقلّةِ الأمانةِ في الوقتِ الحاضرِ؛ إذ لو فُتِحَ بابُ الاجتهادِ لأطلقنا طُعْمَةً^(٣) القضاةِ

(١) المصدر السابق (ص/١٦٨-١٦٩).

(٢) انظر: عمدة التحقيق لمحمد الباني (ص/٨٠).

(٣) للطَّغَم: عدة معانٍ، أنسبها للسياق: الوغد والدناءة. انظر: القاموس المحيط، مادة: (طغم)، (ص/١٤٦٣).

عن كلِّ تقييد... وباب الحيل قد فُتِحَ مِنْ قَبْلُ مع رَقَّةِ الديانةِ وذهابِ الأمانة...»^(١).

السبب الثامن: الأوقاف على المذاهب الفقهية^(٢).

لقد كان الوقفُ باباً مهماً لثلاثين قطع عملُ المسلم بعد موته، وجهات الوقف كثيرة لا تكاد تُحصَر، ومن أهمها: الوقف على معلمي المذاهب الفقهية الذين يندرون أوقاتهم للتعليم ونشره، وذلك بإنشاء مدارس تُعنى بالمذهب، وقد انتفع الطلاب بهذه المدارس، وتعلموا فيها، وتخرج فيها عددٌ من العلماء المحققين^(٣).

لكن المشكلة التي حلَّت في بعض الأزمان والأقطار أن بعض الواقفين يشترط في معلمي المدرسة أن يكونوا من مذهب فقهي معين، أو أن يُدرِّسوا مذهباً معيناً، والغالب أن هذا الشرط صادرٌ من الواقفين عن حُسن نية وقصد^(٤).

وهذا الشرط وأمثاله أوردت عند بعض المدرسين جموداً وعدم تزحزح عن المذهب، فلا يخرج عنه، ولا يُقرر غيره من المذاهب، فضلاً عن تدريسيها، ولا يتجاوز المذهب وأدلتها؛ كلُّ هذا؛ لثلاثين يخرج عن شرط

(١) الفكر السامي (٤/٤٦١-٤٦٢).

(٢) انظر: فقه السنة لسيد سابق (١/١٣). وما من ريب أن للمال على بعض المنسبين إلى العلم سطوة تجعل بعضهم يحيد عن الصواب؛ مخافة زواله، وفي هذا المعنى يقول الشوكاني في: البدر الطالع (ص/٧٨٥): «رُبَّ عالم لا يقدر على الكلمة الواحدة في الحق لمن له عليه أدنى نعمة؛ مخافة من زوالها، بل رُبَّ عالم يمنعه رجاء العطية ونيل الرتبة السنية عن التكلم بالحق، ولم يكن بيده إلا مجرد الأمانى الأشعية».

(٣) انظر: ابن تيمية - حياته وعصره لمحمد أبو زهرة (ص/١٢٨-١٢٩)، والاجتهاد ومقتضيات العصر لمحمد الأيوبي (ص/١٥٢).

(٤) يقول ابن القيم في: إعلام الموقعين (٦/٨٧) في سياق حديثه عن شروط الوقف الباطلة: «ومن هذا: أن يشترط أن لا يستحق الوقف إلا من ترك الواجب عليه من طلب النصوص، ومعرفة، والتفقه في متونها، والتمسك بها، إلى الأخذ بقول فقيه معين، يترك لقوله قول من سواه، بل يترك النصوص لقوله، فهذا شرط من أبطال الشروط».

الواقف، إذ لو خَرَجَ عن شرطه؛ لما استحقَّ شيئاً من ريع الوقف^(١).

وقد أنكرَ بعضُ المتمذهبين على تقي الدين ابن تيمية تدريسه بمدرسة ابن الحنبلي؛ إذ هي وقفتُ على الحنابلة، وتقي الدين لا يلتزمُ مذهبهم^(٢).

ويقولُ أبو شامة المقدسي مبيّناً سببَ تركِ بعضِ العلماءِ لطلبِ رُتبة الاجتهاد، والبقاء على المذهب: «ومن أكبر أسبابه: تعصبهم وتقيدهم برفق الوقف»^(٣).

ويقولُ - أيضاً - : «وعُدِمَ منهم - أي: من متعصبة المذاهب - الإنصافُ في مسائل الخلاف؛ ولا سيما لما وقفتُ عليهم الأوقاف»^(٤).

ويقولُ الشيخُ محمدُ الحجوي: «هناك بالمشرق أوقافٌ خاصةٌ بالشافعية، وأخرى بالحنفية مثلاً، ومدارسُ لا يُنالُ التدريسُ بها إلا مَنْ كان مقلداً لأحدِ المذاهبِ الأربعة، ووظائفُ كذلك من قضاءٍ وفتوى، فكان هذا العملُ ممّا أوجبَ بقاءَ العلماءِ مقلّدين، ولو بلغوا درجةَ الاجتهاد»^(٥).

ويقولُ الشيخُ محمدُ أبو زهرة: «إنَّ إنشاءَ المدارس - مع أنّه أدّى إلى نشرِ العلم، وكثرةِ تحصيله - قد أدّى إلى التعصبِ الفكري، وكثرةِ الأتباع،

(١) بين تقي الدين ابن تيمية في: اقتضاء الصراط المستقيم (١/٨٥) أنَّ من أسبابِ كتم العلم عند بعض المنتسبين إليه حبُّ المال. وانظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/٢٨٢)، والاعتصام للشاطبي (٣/١٠٢)، وأدب الطلب للشوكاني (ص/١٠٦).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٣/٥٤٢)، وقد أجاب تقي الدين عن قولهم بأنه إنما يتناول ما يتناول من المدرسة على معرفته بمذهب الإمام أحمد، لا على تقليده له.

(٣) خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص/١٢٧). وعلّق الشيخ محمد الباني في: عمدة التحقيق (ص/٧٩) على كلام أبي شامة قائلاً: «يريد برفق الوقف: ارتفاق الأوقاف مما شرطه الواقفون من الخيرات على الأحناف أو الشافعية أو غيرهما مثلاً، فتقيدهم بالارتفاق بها، وحصر وجهة الارتفاق منها أورث تعصبهم للمذهب، وجمودهم على التقليد».

(٤) خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص/١٠١).

(٥) الفكر السامي (٤/٤٤٨).

وقلة التفكير الحرّ المستقلّ الذي ينظرُ إلى الدليل، وما يوصل إليه البرهانُ من غير تقليدٍ أو اتباع...»^(١).

ومن الشواهد على هذا السبب: ما ذكره وليّ الدين العراقي بقوله: «قلتُ مرةً لشيخنا الإمام البلقيني - رحمه الله تعالى - ما يقصّرُ بالشيخ تقيّ الدين السبكي عن الاجتهاد، وقد استكمل آله؟ وكيف يُقلّد؟! - ولم أذكره هو؛ استحياءً منه؛ لما أريدُ أن أرتب على ذلك - فسكّت. فقلتُ: ما عندي أن الامتناعَ من ذلك إلا للوظائف التي قرّرتُ للفقهاء على المذاهب الأربعة، وأنّ مَنْ خرّجَ عن ذلك واجتهد، لم ينلْه شيءٌ من ذلك، وحُرِّمَ ولايةُ القضاء، وامتنعَ الناسُ من استفتائه، ونُسِبَ إلى البدعة. فتبسّم، ووافقني على ذلك»^(٢).

السبب التاسع: الوقوعُ في ردة الفعل.

عندما يدعو بعضُ المنتسبين إلى العلم غيرهم من المتمذهبين إلى النظر في الأدلة، وترجيح ما يرجّحه الدليل، ويصاحب هذه الدعوة في بعض الأحيان ما يُنفّر منها، ويدعو إلى محاربة مَنْ ينتسب إليها، كأن يصدرَ من الداعي هجومٌ على إمام المذهب وعلماء مذهبه، أو هجومٌ على المذاهب، والدعوة إلى تركها بالكلية، ونحو هذا: يقف المدعوون موقفاً سلبياً ومعادياً لهؤلاء؛ بسبب سوء التصرف الصادر عنهم.

ولو سلّك أولئك القوم طريقةً أحسن من هذه الطريقة لكانت النتيجة أفضل، فكيف نريدُ من علماء الحنفية مثلاً أن يقبلوا دعوة مَنْ يدعوهم إلى الأخذ بالدليل في بعض المسائل، والداعي يتهم على الإمام أبي حنيفة نفسه؟!^(٣).

(١) ابن تيمية - حياته وعصره (ص/١٢٨). وانظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/٩٣)، والإمام الشوكاني رائد عصره للدكتور حسين العمري (ص/٦٧).

(٢) الغيث الهامع (٣/٩٠٢-٩٠٣). وقارن: بمنهج البحث والفتوى لمصطفى الطرابلسي (ص/٢٢٧).

(٣) انظر: أدب الاختلاف لمحمد عوامة (ص/٤١-٤٢)، وأثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة له (ص/١٢١).

يقول شمس الدين الذهبي عن ابن حزم: «لم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجَّجَ العبارة، وسبَّ وجدَّع، فكان جزاؤه من جنس فعله، بحيث أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها، ونفروا منها، وأخرقت في وقت...»^(١).

ويقول أحمد بن المقرئ^(٢) عنه أيضاً: «هو نسيجٌ وخِدِه^(٣)، لولا ما وُصِفَ به من سوء الاعتقاد، والوقوع في السلف الذي أثار عليه الانتقاد، سامحه الله»^(٤).

ولقد أرشد الشوكاني من يريد إقامة الحجة بالصدع بالحق، وضرب البدعة في وجه صاحبها، وأن يُلقم المتعصب حجراً، ويوضح ما شرعه الله لعباده، وأن يُبين للمتمسك بالرأي مع وجود الأدلة الثابتة عن الشارع أنه

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٦-١٨٧). وانظر: مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٤٨)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ص/٣٤٥).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن عبدالرحمن المقرئ، شهاب الدين أبو العباس، ولد بتلمسان، كان حافظاً إماماً علامة ماهرأ في عدد من علوم الشريعة، مع الزهد والورع، معروفاً ببيانه وفصاحته، أخذ عن سعيد المقرئ الفقه والحديث، وروى عنه الكتب الستة، وقد رحل إلى المشرق في طلب العلم، من مؤلفاته: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، وشرح مقدمة ابن خلدون، توفي بمصر سنة ١٠٤١هـ. انظر ترجمته في: خلاصة الأثر للمحبي (١/٣٣٩)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/٥٤٧)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٣٠٠)، والأعلام للزركلي (١/٢٣٧)، ومقدمة تحقيق نفح الطيب للمقرئ (١/١٧).

(٣) نسيج وحده: أي: لا نظير له في العلم. انظر: القاموس المحيط، مادة: (نسيج)، (ص/٢٦٥).

(٤) نفح الطيب (٢/٧٨). وقد يكون مراد أحمد المقرئ بسوء الاعتقاد الذي وقع فيه ابن حزم أنه وافق الجهمية في نفي الصفات عن الله تعالى، ويدل على لهذا:

- ما قاله تقي الدين ابن تيمية في: درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٥٠) عن ابن حزم: «قد بالغ في نفي الصفات وردها إلى العلم، مع أنه لا يثبت علماً هو صفة، ويزعم أن أسماء الله: كالعليم والقدير ونحوهما، لا تدل على العلم والقدرة».

- وما قاله ابن عبد الهادي في: طبقات علماء الحديث (٣/٣٥٠) عن ابن حزم: «وقد طالعت أكثر كتاب: (الملل والنحل)، لابن حزم، فرأيت قد ذكر فيه عجائب كثيرة... لكن تبين لي أنه جهمي جلد، لا يثبت من معاني أسماء الله الحسنى إلا القليل...».

كخابط عشواء، وراكب عمية^(١).

ومثل هذا المسلك لا يصلح لكثير من الناس، وهو مؤذن بعدم قبول المنصوح للنصيحة.

ويتحدث أبو حامد الغزالي عن بعض العلماء الذين يزدون مخالفيهم فيقع مخالفوهم في مخالفة الصواب؛ نتيجة لسوء أولئك العلماء، فيقول: «إذ التعصب سبب يرسخ العقائد في النفوس، وهو من آفات العلماء السوء، فإنهم يبالغون في التعصب للحق، وينظرون إلى المخالفين بعين الازدراء والاستحقار، فينبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة، وتتوافر بواعثهم على طلب نصره الباطل، ويقوى غرضهم في التمسك بما نسبوا إليه، ولو جاءوا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة، لا في معرض التعصب والتحقير: لأنجحوا فيه...»^(٢).

وقد يقع بعض الناس في التعصب نتيجة لفعل صادر من بعض المتمذهبين.

ومن الأمثلة على هذا: أن أحد علماء المالكية البارزين^(٣) لما مال إلى مذهب الإمام الشافعي، أخذ يُسمى: (المدونة) بالمدودة! فهجره علماء المالكية^(٤)، والظاهر أنهم هجروه؛ لإساءته اللفظية لكتاب مؤلف في أجوبة إمامهم.

السبب العاشر: الضعف العلمي^(٥).

لم يكن العلماء والمتعلمون يوماً ما على درجة واحدة في العلم، بل

(١) انظر: أدب الطلب (ص/٩٣).

(٢) إحياء علوم الدين (١/٦٨). وانظر: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (١/٢٧٥).

(٣) هو: سعيد بن محمد بن صبيح، أبو عثمان الإفريقي (ت: ٣٠٢هـ).

(٤) انظر: المعبر في خبر من غير للذهبي (١/٤٤٣)، وجامع مسائل الأحكام للبُرزلي (٦/٣٧٤).

(٥) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/٨٨٧)، ومفتاح دار السعادة له (١/٢٨١)، وأليس الصبح

بقريب لابن عاشور (ص/١٧٨)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٨٣)،

وتاريخ التشريع للدكتور أحمد العليان (ص/٢٧٩).

هم متفاوتون فيه تفاوتاً واضحاً، والتمذهبُ الذي حصَّل شيئاً من العلم، وجهلَ أشياء كثيرة، ولم يجعل جهله عذراً له في ترك الإنكارِ على غيره، فأضحى ينكرُ على كلِّ مَنْ خالف مذهبه، دونَ معرفة حجة قوله: واقعٌ في أثرٍ سلبي؛ نتيجةً لضعفه العلمي^(١).

يقولُ تقيُّ الدينِ ابنُ تيمية: «من الناس مَنْ لا يعرفُ مذاهبَ أهلِ العلم، وقد نشأ على قولٍ لا يعرف غيره، فيظنُّه إجماعاً»^(٢).

ولابنِ القيمِ كلماتٌ صالحةٌ لهذا السببِ، يقولُ بعدما قرر مسألة: (اشتراط المحلل في السباق) بأقوالها وأدلتها^(٣): «فتأملُ أيُّها المنصفُ المذاهبَ، وهذه المآخذُ؛ لتعلمَ ضعفَ بضاعة مَنْ قَمَشَ شيئاً من العلمِ مِنْ غيرِ طائلٍ، وارتوى مِنْ غيرِ مَوْرِدٍ، وأنكرَ غيرَ القولِ الذي قلَّده بلا علمٍ»^(٤).

ولا يخفى أنَّ الجهلَ داءٌ قد يصدُّ عن الحقِّ؛ إذ الجهلُ أصلُ كلِّ فسادٍ^(٥)، يقولُ ابنُ القيم: «الأسبابُ المانعةُ مِنْ قبولِ الحقِّ كثيرةٌ جداً: فمنها: الجهلُ به، وهذا السببُ هو الغالبُ على أكثرِ النفوسِ، فإنَّ مَنْ جهلَ شيئاً عاداه، وعادى أهله»^(٦).

(١) انظر: المذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/٢٤٧).

(٢) الإيمان (ص/٣٢).

(٣) المقصود بالمسألة: أن يتسابق اثنان، وللغائز منهما جعلٌ يبذله كلا المتسابقين، أفيجوز ذلك، أم لا بد من وجود شخص ثالث - يسمى المحلل - يدخل مع المتسابقين في السباق؟

(٤) الفروسية المحمدية (ص/٢٨٤). وانظر: المنار المنيف لابن القيم (ص/٣٤).

(٥) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/٢٦٤).

(٦) هداية الحيارى (ص/٣٩). انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٥٢٣)، والاعتصام للشاطبي (٣/١١١ وما بعدها)، والمذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/١٧٠ وما بعدها)، ومقدمة في أسباب اختلاف المسلمين لمحمد العبد و زميله (ص/١٠١ وما بعدها)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر (ص/١٨٣)، وتاريخ التشريع للدكتور أحمد العليان (ص/٢٧٩).

ويقول الشيخ محمد الباني مبيناً سبب التعصب عند بعض فقهاء عصره: «وهذا ناشئ عن جفاف علمهم، وضعف عقولهم»^(١).

وقد بين الشيخ محمد الشوكاني أنه يغلب على من له اشتغال بطلب العلم في مذهبه، والاقتصار عليه، وعدم الالتفات إلى ما سواه، وترك التحقيق في العلم، التعصب على العلماء الذين ينظرون في المسائل نظر المجتهدين^(٢).

وإذا علمنا أن من فقهاء أهل الرأي من أجاز نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ - فيقول قال رسول الله ﷺ كذا^(٣) - فليس من ريب في أن الجهل أحد الأسباب التي أوقعتهم في مثل هذا الصنيع. السبب الحادي عشر: الكسل والرغبة في الراحة^(٤).

لا يستريب أحد في أن العلم الشرعي صعب المنال، ويحتاج إلى صبر ومصابرة، وليس بإمكان الإنسان أن يتعلم العلم إلا إذا جد واجتهد، وكان في مزيد تعلم في يومه وليلته، فيكون دائماً في طلب الازدياد منه^(٥).

لكن بعض المتهذهين أراد أن يخلد إلى الراحة، وأن لا يكذ ذهنه في العلم، ومعرفة الأقوال وأدلتها، فاقصر على مذهبه تعلماً وحفظاً، دون عناية بالأدلة والاستنباط منها، ومعرفة درجتها وصحتها.

(١) عمدة التحقيق (ص/ ٨٠).

(٢) انظر: القول المفيد في حكم التقليد (ص/ ١٢٩)، وأدب الطلب (ص/ ١١٩).

(٣) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (١/ ١١٥)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٨٥)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٥٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ١٢٠)، والتنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (١/ ٤٤٩).

(٤) انظر: تاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/ ٣٨٥)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور رمضان الشرنباصي (ص/ ٩٨)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور إبراهيم إبراهيم (ص/ ١٢٦).

(٥) انظر: خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/ ١٤١).

ويدلُّ على هذا السبب: ما ذكره أبو الفرج ابنُ الجوزي في مقدمة كتابه: (التحقيق في أحاديث التعليق)^(١) عن سببِ إعراضِ بعضِ فقهاءِ عصره عن طلبِ الأدلةِ الصحيحةِ، ووجودِ الأدلةِ الضعيفةِ في مدوناتهم، فقال: «قومٌ غَلَبَ عليهم الكسلُ، ورأوا في البحثِ تَعَباً وكلفةً، فتعجلوا الراحةَ، واقتنعوا بما سطره غيرُهم».

وقد يُعَبَّرُ عن هذا السببِ بـ: ضعفِ الهمةِ وقصورها^(٢)؛ إذ ضعفَتِ الهمةُ مؤدَّنٌ بالكسلِ العلمي في طلبِ تحقيقِ المسائلِ، وصحةِ الأقوالِ، والاكتفاءِ بالمذهبِ فحسب^(٣).

وقد ساعدَ على ضعفِ الهمةِ عند بعضِ المتمذهبين تدوينُ المذاهبِ الفقهيةِ، فإذا عرضتْ حادثةٌ طلبوا حكمَها في مدوناتِ المذهبِ، التي يغلبُ على عددٍ منها عدمُ الاعتناءِ بذكرِ أدلةِ المسائلِ^(٤).

(١) (٢/١).

(٢) انظر: خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/٩٩-١٠٠)، والفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/١٦٣)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/٢٠٣)، والاجتهاد ومقتضيات العصر لمحمد الأيوبي (ص/١٥٢)، وبلوغ الأمانى للدكتور الحسن العلمي (ص/١٦٣).

(٣) انظر: خطبة الكتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص/٩٣، ١٢٧)، وصفة الفتوى لابن حمدان (ص/١٧)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/٢٠٣).

(٤) انظر: الفكر السامي لمحمد الحجوي (٤/١٦٣)، وتاريخ الجدل لمحمد أبو زهرة (ص/٢٩٧)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/٢٠٥)، والمدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شلبي (ص/١٣٦)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور بدران أبو العينين (ص/٩٦)، والاجتهاد والتقليد للدكتور محمد الدسوقي (ص/١٨٢)، وتاريخ الفقه الإسلامي لمحمد السائس (ص/١٨٨)، وتاريخ الفقه للدكتور أحمد الحصري (ص/٢٢٩-٢٣٠)، وتاريخ التشريع للدكتور عبد الله الطريقي (ص/٣٨٥)، وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عبد الوود السريتي (ص/١٢٠)، وبلوغ الأمانى للدكتور الحسن العلمي (ص/١٦٧)، ومدخل لدراسة الفقه للدكتور حسين حسان (ص/١١٤)، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية لعبد اللطيف خالقي (ص/٤١٢).

المبحث الثاني:

طرق علاج الآثار السلبية

إنَّ الحديثَ عن طُرُقِ علاجِ الآثارِ السلبيةِ حديثٌ مهمٌ، وتبرز أهميته في خطورة الآثار السلبية.

وتحسنُ الإشارةُ إلى أنَّ الآثارَ السلبيةَ السابقةَ متفاوتةٌ مِنْ جهةِ الخطورة، وَمِنْ جهةِ الانتشارِ، وَمِنْ جهةِ بقائها إلى عصرنا الحاضر.

وإنَّ مِنَ النعم التي حباها الله تعالى بها أنَّ كثيراً مِنَ الآثارِ السلبيةِ قد تقلصتْ، مع بقاءِ المذاهبِ قائمةً في أقطارِ المسلمين، وقد تقدّمت الإشارةُ إلى هذا الأمرِ في الفصلِ الثاني مِنَ البابِ الأولِ.

وسأنتقلُ في هذا المبحثِ مقتنعاً بضرورةِ بقاءِ المذاهبِ المتبوعةِ، ومشروعيتها، فلن يكونَ مِنْ سُبُلِ العلاجِ الدعوةُ إلى إلغائها واقتلاعها^(١)؛ لظهورِ فسادِ هذا الطريقِ، ولو فَرَضْتُ جدلاً قبوله، فإنَّ تطبيقه أشبه شيءٍ بالمستحيلِ، إضافةً إلى خطورته الجسيمةِ على حاضرِ الفقه وأصوله وماضيها^(٢).

وقبل بيانِ الطرقِ المقترحةِ أُحِبُّ أن أبيّنَ أمرين:

الأمر الأول: أنَّ المتلطفين بالآثارِ السلبيةِ للتمذهبِ متفاوتون في درجةِ التأثيرِ، فقد نجدُ بين المتعصبين للمذاهبِ مَنْ هو شديدُ التعصبِ لمذهبه، موغلٌ في تقليده، مع قدرته على الاستدلالِ، ونجدُ مَنْ فيه شائبةٌ مِنْ داءِ التعصبِ.

(١) كما دعا زايد محمد طالب إلى اقتلاع جميع المذاهب، والاعتصام بالكتاب والسنة، كما في كتابه: خطيئة المذاهب (ص/١٢)، بواسطة: التجديد في الفقه الإسلامي للدكتور محمد السوقي (ص/١٧١)، ورسالة: الانسلاخ من المذاهب الفقهية لمليكة صوالح (ص/٢٤).

(٢) انظر: التجديد في الفقه الإسلامي للدكتور محمد السوقي (ص/١٧١).

الأمر الثاني: أن بعض الذين تلبسوا بالآثار السلبية يصعب علاجهم، وقد يكون رجوعهم إلى جادة الصواب من أبعاد الأمور، إلا بتوفيق الله تعالى^(١).

وبتأمل الآثار السابقة، وأسباب ظهورها، فإنني أقترح بعض الطرق التي أرى أنها تسهم في علاجها.

الطريق الأول: الاهتمام بالكتب المذهبية البعيدة عن التعصب المذهبي، والتي تُعنى بالاستدلال.

لم يخل أرباب المذاهب على مذاهبهم بالتأليف فيها - كما سبق بيانه - وقد تنوعت جهودهم في خدمة مذاهبهم، ولا يخلو مذهب من وجود مؤلفات ومدونات غنيّة وشجنت بالاستدلال للمذهب، وإظهار الصنعة الأصولية.

إنّ الاهتمام بأمثال هذه المؤلفات من شأنه أن يعود أرباب المذهب وطلابه على تطلب الدليل، والبحث عنه، وتعظيمه؛ ليكون الوقوف على دليل المذهب؛ للنظر فيه قوة وضعفاً مقصداً للمتمذهب، كما يقصد معرفة أقوال إمامه وما قرره محققو مذهبه.

ومن شأنه - أيضاً - أن يعود أرباب المذهب على تطبيق القواعد الأصولية^(٢)، وعلى ترك مذاهبهم في المسائل التي لم يقو فيها دليل المذهب.

وقد حث أبو إسحاق الشاطبي المتعلم على الاعتماد على كتب المتقدمين، فقال: «أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم

(١) انظر: أدب الطلب للشوكاني (ص/١١٩-١٢٠).

(٢) انظر: أليس الصبح بقريب لابن عاشور (ص/١٢٩)، وشرائط الاجتهاد بين النظرية والتطبيق المعاصر للدكتور عبدالمعز حريز، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد: (٥٠)، (ص/٢٨٤).

أَقْعَدُ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ»^(١).

الطريق الثاني: الاطلاع على بقية المذاهب المتبوعة، ومعرفة أقوال السلف.

إنَّ المذاهبَ الفقهيَّةَ المتبوعةَ تحتوي على ثروة فقهيَّة وأصولية ضخمة، ومن الخسارة الكبيرة أن لا يفيدَ المذهبُ إلا مِنْ كُتِبَ مذهبه ومؤلفاته^(٢).

يقولُ الشيخُ مصطفى الزرقا بعدما حثَّ على الإفادة مِنْ المذاهبِ: «هذا الانفتاحُ قد أزال العصبيةَ المذهبيةَ التي كانت بين أتباع المذاهبِ في الماضي... وأصبحت الدراسةُ الفقهيَّةُ في الجامعات تُظهرُ للطالبِ مزايا المذاهبِ المختلفة، وما فيها مِنْ ثروة فقهيَّة، وتنمية فكرية، وتوسعة للمداركِ بمناقشة الأدلة، وتيسير على المكلفِ في التطبيق»^(٣).

وقد بيَّنَ الشيخُ الزرقا أنَّ الانفتاحَ على المذاهبِ مِنْ سماتِ فقيه العصرِ الحاضر^(٤).

وقد جاءَ عن بعضِ السلفِ ما يدلُّ على ضرورة أن يطلعَ العالمُ على أقوالِ العلماءِ في المسائل، فَمِنْ ذلك:

- قول قتادة^(٥): «مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الاختلافَ لَمْ يَشْمَ رائحةَ الفقه

(١) الموافقات (١/١٤٨).

(٢) انظر: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد للدكتور عبد الله الجبوري (ص/١٤٩-١٥٠)، والمدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٤٢).

(٣) المدخل الفقهي العام (١/٢٥٢). (٤) انظر: فتاوى مصطفى الزرقا (ص/٣٧٠).

(٥) هو: قتادة بن دعاءة بن عزيز السدوسي البصري، أبو الخطاب، ولد سنة ٦٠هـ كان أحد كبار المفسرين في وقته، حافظ عصره، محدثاً ومفسراً، عارفاً بالأنساب واللغة وأيام العرب، ومن أوعية العلم، يضرب به المثل في جودة الحفظ، قال عنه الإمام أحمد: «كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لم يسمع شيئاً إلا حفظه»، وقال معمر: «لم أرَ في هؤلاء أفقه من الزهري وفتادة وحماد»، توفي سنة ١١٨هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/١٧١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٨٥)، وتهذيب الكمال للزمي (٢٣/٤٩٨)، وسير أعلام =

بأنفه»^(١).

- وقول سعيد بن أبي عروبة^(٢): «مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الاختلافَ فلا تعدّه عالماً»^(٣).

الطريق الثالث: التقاء علماء المذاهب الفقهية لدراسة ما يهم المسلمين.

إن مكانة العلماء في نفوس المسلمين مكانة كبيرة، فهم ممن يُقتدى بهم في أقوالهم وتصرفاتهم، وإذا رأى المتمذهبون وأرباب المذاهب علماءهم كيف يصنعون إذا التقوا، فإن هذه الصورة المشرفة من شأنها أن تمحي آثاراً سلبية كثيرة عالقة في تصرفات بعض المتمذهبين؛ لأنها تطبق عملياً لما يجب أن يكون عليه علماء المذاهب.

ولقد أسهمت المجامع والمحافل والمؤتمرات الفقهية في التقاء العلماء من مختلف المذاهب، فنظروا في المسائل العديدة، واجتهدوا اجتهاداً جماعياً؛ للتوصل إلى أحكامها^(٤).

= النبلاء (٥/٢٦٩)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/١٢٢)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٤٧).

(١) أخرج قول قتادة: ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٨١٤-٨١٥)، بالرقمين (١٥٢٠، ١٥٢٢).

(٢) هو: سعيد بن أبي عروبة مهران العدوي مولاها، أبو النضر البصري، كان إماماً حافظاً عالم أهل البصرة، ومن أوائل من صنف في السنة النبوية، ثقة مأموناً، أخذ الحديث عن الحسن وابن سيرين وجماعة، يقول أبو عوانة: «لم يكن عندنا في الزمان أحدٌ أحفظ من سعيد بن أبي عروبة»، وقال عنه الإمام أحمد: «كان يقول بالقدر ويكتف ذلك»، وعلق الذهبي على عبارة الإمام أحمد بأنه لعله تاب ورجع، توفي سنة ١٥٦هـ وقيل: ١٥٧هـ وهو في عشر الثمانين. انظر ترجمته في: المجرى والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٦٥)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/٢٢١)، وتهذيب الكمال للمزي (١١/٥)، وسير أعلام النبلاء (٦/٤١٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/١٧٧).

(٣) أخرج قول سعيد: ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٨١٥)، برقم (١٥٢١)، و(٨١٩/٢)، برقم (١٥٣٦).

(٤) انظر: بحوث فقهية مقارنة للدكتور محمد الدريني (١/٩٧)، والفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد للدكتور يوسف القرضاوي (ص/٣٩).

وقد عدَّ الشيخُ مصطفى الزرقا التقاء العلماء في هذه المحافلِ الفقهية لدراسة النوازلِ بعثاً للاجتهادِ مِنْ مرقده في صورةٍ جماعية^(١).

الطريق الرابع: تربية المتمدِّبِ على احترام المذاهبِ وأهلها^(٢).

إنَّ التنشئةَ على حبِّ العلمِ، وحبِّ أهله، واحترامهم مِنْ الأهمية بمكان.

وممَّا يساعدُ في هذا الجانبِ: الاهتمامُ بالكتبِ التي ألفها علماؤنا في الآدابِ الشرعيةِ عموماً، وآدابِ طالبِ العلمِ على وجهِ الخصوصِ.

وإذا كان المتمدِّبُ عارفاً للأئمةِ قدرهم، محبباً للإنصافِ، متحلياً بالآدابِ، فإنَّه سيتجنَّبُ الوقوعَ في التعصُّبِ وذيلهِ^(٣).

يقولُ أبو الوفاء ابنُ عقيل: «كانتْ أيدي الحنابلة مبسوطَةً في أيامِ ابنِ يوسف^(٤)، فكانوا يستطيلون بالبغي على أصحابِ الشافعي في الفروع، حتى لا يُمكنوهم مِنَ الجهرِ والقنوتِ، وهي مسألةٌ اجتهاديةٌ... فلَمَّا مات ابنُ يوسف، وزالتْ شوكةُ الحنابلةِ، استطالَ عليهم أصحابُ الشافعي استطالةَ السلاطينِ الظلمة... فتدبرْتُ أمرَ الفريقين، فإذا بهم لم تعمل فيهم آدابُ العلمِ، وهل هذه إلا أفعالُ الأجنادِ؟!...»^(٥).

(١) انظر: المدخل الفقهي العام (١/٢٥١).

(٢) انظر: منهج ابن تيمية في الفقه للدكتور سعود العطيشان (ص/١٥٥).

(٣) انظر: المذاهب الفقهية الإسلامية لمحمد تاجا (ص/٢٤٦).

(٤) هو: عبدالملك بن محمد بن يوسف البغدادي، أبو منصور، ولد سنة ٣٩٥هـ يعرف بالشيخ الأجل، كان أوحده وقتَه في فعل الخيرات، ودوام الصدقة، والإفضال على العلماء، والقيام بأمورهم، والتحمل لمؤنهم، والنصر لأهل السنة، والقمع لأهل البدعة، ذا جاء عريض، واتصال بالخليفة توفي سنة ٤٦٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام للخطيب (١٢/١٩٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٣٣٣)، وتاريخ الإسلام للمذهبي (١٠/١٢٠)، والبداية والنهاية (١٦/١٥).

(٥) نقل كلام ابن عقيل: ابن مفلح في: الفروع (٣/٢٢)، والبهوتي في: كشف القناع (٣/٢٠٥).

وقد دعا الإمام الشوكاني طلاب العلم إلى أن يوطنوا أنفسهم على الإنصاف، وعدم التعصب لمذهب من المذاهب، ولا لعالم من العلماء، فمن صنع ذلك فقد فاز بأعظم فوائد العلم^(١).

وقد ذكر الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور أن من أسباب تأخر التعليم: «غرؤ التعليم عن مادة الآداب وتهذيب الأخلاق، وشرح العوائد النافعة وغيرها، وهو السبب الذي قضى على المسلمين بالانحطاط في الأخلاق والعوائد»^(٢).

ويتصل بهذا الطريق أمران:

الأمر الأول: أن يتعلم أرباب المذاهب، ويرسخ في أذهانهم أن أئمتهم قد تخرجوا في مدارس متقاربة، فأصولهم متقاربة، وكانت بينهم رجة العلم؛ إذ درس بعض الأئمة على غيره من الأئمة^(٣)، فالإمام الشافعي تلميذ الإمام مالك، والإمام أحمد تلميذ للإمام الشافعي.

فمعرفة المتمذهبين بقرب مذاهبهم من بعضها في أصولها، وبوقوع المحبة فيما بين أئمتهم، دافعة لهم أن يتبعوا إمامهم في هذا الأمر، وأن ينزع فتيل التعصب من قلوبهم^(٤).

الأمر الثاني: أن يقوم علماء المذاهب العارفون بالآثار السلبية بتحذير أرباب مذهبهم منها؛ لئلا يقعوا فيها، أو يتلبسوا بشيء منها^(٥).

(١) انظر: أدب الطلب (ص/٨٩).

(٢) أليس الصبح بقريب (ص/١٢٤).

(٣) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب للدكتور عمر الأشقر (ص/٢٦١)، والوسيط في تاريخ الشريعة للدكتور أحمد الشرقاوي (ص/٢٤٢).

(٤) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب للدكتور عمر الأشقر (ص/٢٦٤).

(٥) انظر: أليس الصبح بقريب لابن عاشور (ص/١٣٥)، وشرائط الاجتهاد بين النظرية والتطبيق المعاصر للدكتور عبدالمعز حريز، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد: (٥٠)، (ص/٢٨٤).

الطريق الخامس: العناية بالتخصص العلمي.

مِمَّا هو معلومٌ أنَّ العلمَ الواحدَ بحورٍ زاخرةً، ومِمَّا يسهمُ في ضبطه أن يتخصصَ المذهبُ في علمٍ - أو فنٍ - بحيثُ يتقنه ويستوعبه، ويستوفي مقاصده وأغراضه.

إنَّ المتخصصَ في العلمِ أقربُ إلى الاهتمامِ بالدليلِ، وإلى تركِ التعصبِ ونبذِهِ، والدراسةُ المتخصصةُ مِنْ أفضلِ أساليبِ التأليفِ في العصرِ الحاضرِ^(١).

بل إنَّ الاهتمامَ بموضوعاتٍ وأبوابٍ محددةٍ في العلمِ الواحدِ - إذا كان واسعاً مترامياً الأطراف كالفقه مثلاً - أخرى بصاحبه إلى ضبطِ مسائله وإتقانها، ومعرفة أدلتها.

وَمِنْ شأنِ المتخصصِ إذا كان ذا أهلية أن يكونَ منصفاً، دقيقاً في آرائه^(٢)، ذا قدرة على النقدِ والابتكارِ.

وقد جاء عن بعضِ العلماءِ المتقدمين الحثُّ على التخصصِ في العلم: يقولُ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ): «إذا أردتَ أن تكونَ عالماً، فاقصدَ لفنٍ مِنْ العلمِ، وإن أردتَ أن تكونَ أديباً، فخذْ مِنْ كُلِّ شيءٍ أحسنَه»^(٣).

وحيثُ بيّن الشيخُ محمد الطاهر ابن عاشور أسبابَ تأخيرِ المسلمين في علومهم، ذَكَرَ مِنْ جملةِ الأسبابِ: إهمالُ التخصصِ، فبيّنه قائلاً: «طموحُ النفسِ إلى المشاركةِ في جميعِ العلومِ، ممَّا جعلَ التآليفَ خليطاً مِنْ المسائلِ التي يتوقف بعضها على فهمِ بعضٍ... وذلك حال دونَ أهلِ العلمِ، ودونَ

(١) انظر: المدخل لدراسة الفقه للدكتور شوقي الساهي (ص/١٤٦).

(٢) انظر: التعليم والإرشاد لمحمد النعساني (ص/٢٢٣)، ونصائح منهجية لحاتم العوني (ص/٣٨).

(٣) نقل كلامَ الخليل بن أحمد ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (١/٥٢٢).

تحقيق علم من العلوم ينبغون فيه؛ لأنَّ الزمان أقصر من استيفاء حاجة كل العلوم، لاسيما مع اختلال التعليم، وإهمال الناس هذا الصلاح وقفوا عند حدود الأولين، بل نقصوا عنهم؛ لأنَّ المتقدمين لم يكونوا يبرزون إلا في فن واحد، وهو الاختصاص؛ ولذا ظهرت فيهم أئمة مشاهير^(١).

وألفت النظر إلى أن بروز المتمذهب في الفقه على وجه الخصوص، وإبداعه فيه موكول إلى مهارته الأصولية، ومعرفته الدقيقة بعلم أصول الفقه.

الطريق السادس: العناية بطرق التعليم.

إن طرق التعليم متعددة، وليست الأقطار على طريقة تعليمية واحدة، وكل يتبع ما يراه مفيداً، وحسن اتخاذ الطريق يؤدي إلى نتيجة أفضل؛ فإذا تعلم المتمذهب بالترقي في العلم^(٢)، ففهم مسائله، ثم اهتم بالنظر في الأدلة وما يتصل بها، وتكونت لديه الملكة، بحيث يصبح بمقدوره أن يفهم المسائل العويصة والمغلقة والمبهمة، ويوضحها: فإن هذا من شأنه أن يرسخ الطالب في المذهب، وأن يكون ذا درية للنظر في الأدلة والاستنباط منها^(٣).

يقول الشيخ محمد الحجوي ناصحاً للأساتذة وشيوخ الطلاب: «لينا نمرن طلبة الفقه على النظر في الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام، وحفظها، وفهمها فهماً استقلالياً يوافق ما كان يفهمه منها قريش الذين نزل بلغتهم، وعلى النظر في السنة الصالحة للاستدلال، وحفظها وإتقانها، وفهمها كذلك، ونمرنهم على اللغة العربية، وأصول الفقه... ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح عليه أولها»^(٤).

(١) أليس الصبح بقريب (ص/١٧٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص/١٢٧)، والتعليم والإرشاد لمحمد النعساني (ص/٢٠٤) وما بعدها، و٢٢٠ وما بعدها.

(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون (٣/١٢٤٣)، والمدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (١/٢٥١).

(٤) الفكر السامي (٤/٣٩٤).

وفي العصر الحديث أسهمت الدراسات العلمية المتخصصة في مجالي الفقه وأصوله في معالجة كثير من المسائل بعيدة عن التعصب والآثار السلبية الأخرى، يقول الشيخ مصطفى الزرقا مادحاً هذه الأطروحات العلمية: «وُجِدَتْ رسائل ماجستير ودكتوراه في موضوعات فقهية كثيرة، تستوعب كل موضوع وتناقشه بعمق من مختلف جوانبه، وتغني الباحثين والمراجعين...»^(١).



(١) المدخل الفقهي العام (١/٢٥٢).

الفصل الرابع: مشروع توحيد المذاهب الفقهية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عرض مشروع توحيد المذاهب الفقهية

المبحث الثاني: نقد مشروع توحيد المذاهب الفقهية

المبحث الأول:

عرض مشروع توحيد المذاهب الفقهية

لم يكن موقف بعض المعارضين للتمذهب موقفاً يعتمد على أطراح التمثيل والتقليد المذهبي فحسب، بل اقترح بعضهم مشروعاً ليكون بديلاً عن تمذهب المسلمين بالمذاهب المتبوعة، وإذا صوبنا النظر تجاههم نجد أن لب المشروع المطروح من قبلهم قائم على توحيد المذاهب الفقهية، لا على أساس الاكتفاء بواحد منها، بل على أساس الأخذ بالقول الراجح منها، دون انتساب إلى مذهب من المذاهب المعروفة.

ولاشكّ عندي في أن الحادي لهؤلاء إلى الدعوة إلى توحيد المذاهب، والباعث لهم حرصهم على أن يلتئم شمل أرباب المذاهب المتبوعة، فلا يكون بينهم عداوة ولا بغضاء، وأن يعملوا جميعهم بالأدلة الشرعية، وأن يستفيدوا من جميع المذاهب المتبوعة^(١).

يقول الشيخ محمد الباني مُعللاً دعوته إلى توحيد المذاهب: «تخلصاً من التعصب الممقوت، وحمية الجاهلية الأولى التي نشأت بين متأخري أتباع المذاهب، فنجم عنها: تفرق كلمتهم، وتخاذلهم في وقت هم أشد الناس احتياجاً فيه إلى اتحاد الكلم والتضامن»^(٢).

ويظهر لي أن بدء الدعوة إلى توحيد المذاهب كانت في أوائل القرن الرابع عشر الهجري تقريباً، يدل على هذا: ما جاء في فتاوى الشيخ عبد القادر ابن بدران (ت: ١٣٤٦هـ) من السؤال عن توحيد المذاهب^(٣)، ودعوة

(١) انظر: مجلة المنار (٣٣/ ٧١١)، وبدعة التعصب المذهبي لمحمد عباسي (ص/ ٦٠، ٦٤-٦٦).

(٢) عمدة التحقيق (ص/ ٤٤-٤٥). (٣) انظر: المواهب الربانية (ص/ ٢٠٢).

الشيخ محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ) إلى توحيد المذاهب^(١)، وكذلك ما قرره الشيخ محمد الباني (ت: ١٣٥١هـ)^(٢).

وقبل بيان مشروع توحيد المذاهب أحب أن أنبه إلى النقاط الآتية:

الأولى: رغب الشيخ عبد القادر ابن بدران في توحيد المذاهب في أبواب المعاملات، دون أبواب العبادات، وبقراءة كلامه يظهر أنه أراد تقنين الأحكام في ضوء قول واحد، يقول في إجابته عن سؤال إمكانية توحيد المذاهب: «هاهنا تفصيل: فإن كان توحيد المذاهب في العبادات، فهذا لا يمكن... وإن كان في المعاملات، وكان الموحدون للمذاهب أصحاب علم واجتهاد، وأصحاب معرفة بأحوال الزمان، ومعرفة بالمصالح المرسلة: فإن توحيد المذاهب هذه أولى من اختراع القوانين المبتدعة، ومن السير على نمط القوانين الأوروبية التي لم تزل عرضة للتغيير والتبديل...»^(٣).

الثانية: نسب الشيخ محمد الباني القول بتوحيد المذاهب إلى علماء عصره وحكامه المجددين^(٤).

الثالثة: يختلف مفهوم توحيد المذاهب عند بعض الداعين إليه فيما بينهم، فالمتبادر من قولهم: توحيد المذاهب أن يكون للمسلمين مذهب واحد، لكن الشيخ محمداً الباني فسر توحيد المذاهب - الذي دعا إليه العلماء في عصره - ب: «التوفيق بينها فيما يمكن التوفيق به؛ قصراً للطريق على طالب التفقه في دينه، وخروجاً من خلاف العلماء حسب الإمكان؛ أخذاً بالورع»^(٥).

وأعد ما قرره الشيخ محمد الباني من اللبائت الأولى في طريق توحيد المذاهب؛ إذ جاء بعده من لم يقصر توحيد المذاهب على ما يمكن التوفيق فيه فحسب، بل جعل دعوته لتوحيد المذاهب في جميع المسائل.

(١) انظر: مجلة المنار (٤/ ٦٩٢).

(٢) انظر: عمدة التحقيق (ص/ ٤٤).

(٣) المواهب الربانية (ص/ ٢٠٢).

(٤) انظر: عمدة التحقيق (ص/ ٤٤).

(٥) المصدر السابق (ص/ ٤٤).

الرابعة: هناك فرقٌ بين الحديث عن تقاربِ المذاهبِ الفقهيةِ المتبوعة، والدعوة إلى توحيدِها؛ إذ المذاهبُ الفقهيةُ متقاربةٌ مِنْ حيثُ أصولُها، وأحكامُ فروعِها^(١)، وليس هذا بغريب؛ لأنَّ أئمةَ المذاهبِ تخرجوا في مدارسٍ متقاربةِ الأصولِ، وقد تتلمذ بعضهم لبعض^(٢).

الخامسة: ضرورةُ التفريقِ بين الدعوةِ إلى توحيدِ المذاهبِ، والدعوةِ إلى جعلِ المذاهبِ كالمذهبِ الواحدِ.

فتوحيدُ المذاهبِ صهرٌ لأقوالِ المذاهبِ في مذهبٍ وقالبٍ واحدٍ، بحيثُ لا توجدُ المذاهبُ المعروفةُ؛ أمَّا جعلُ المذاهبِ كالمذهبِ الواحدِ، فهو بقاءُ على المذهبيةِ مع الأخذِ بما يرجحه الدليلُ والبرهانُ، ولو كان خارجَ المذهبِ، فلا يُوجدُ حَرَجٌ عند هؤلاءٍ مِنَ الأخذِ بمذهبٍ آخرٍ شريطةَ أن يكون هناك ما يُسوِّغُ الأخذَ به.

أشرتُ إلى هذا الأمرِ؛ لئلا يذهبَ ذاهبٌ إلى عدِّ مَنْ دعا إلى جعلِ المذاهبِ كالمذهبِ الواحدِ مِنْ حيثُ الإفادةُ منها مِنَ الداعين إلى توحيدِها^(٣).

السادسة: ثمةُ فرقٌ بين الدعوةِ إلى توحيدِ المذاهبِ، والدعوةِ إلى توحيدِ الحُكْمِ القضائي والإفتائي.

فمَنْ دعا إلى توحيدِ الحُكْمِ القضائي والإفتائي - بغضِّ النظرِ عن حُكْمِ توحيدِ القولِ في القضاء والإفتاء - فإنَّه لا يُعدُّ مِنَ الداعين إلى توحيدِ

(١) انظر: نقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي (١٤٩/٤ - ١٦٨) ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر، والمدخل إلى دراسة المذاهب للدكتور عمر الأشقر (ص/ ٢٦١)، ومحاضرات في تاريخ الفقه لوهبي غاوي (ص/ ٧١)، والوسيط في تاريخ التشريع للدكتور أحمد الشرقاوي (ص/ ٢٤٢).

(٢) انظر: المدخل إلى دراسة المذاهب للدكتور عمر الأشقر (ص/ ٢٦١)، والوسيط في تاريخ التشريع للدكتور أحمد الشرقاوي (ص/ ٢٤٢).

(٣) انظر على سبيل المثال: الفكر السامي لمحمد الحجوي (٤٤٩/٤).

المذاهب^(١)؛ لأنَّ منشأ دعوته هو النظر إلى مصلحة المتخاصمين والمستفتين.

عرض المشروع:

لم ينصَّ جميع دعاة توحيد المذاهب على مشروع معين، بل دعا بعضهم إلى توحيدها، دون أن ينصَّ على طريق توحيدها.

وقد أسهم آخرون في هذا المجال، وذكروا مشروعاً، وبيّنوا مضمونه، ومن أهم ما وقفت عليه - فيما رجعت إليه من مصادر - ما عرضه الشيخ محمد الباني، وما عرضه الأستاذ محمد عيد عباسي، وسوف أذكر ما قاله كل واحد منهما في هذا الشأن، مكتفياً بهما^(٢).

أولاً: مشروع الشيخ محمد الباني:

بيّن الشيخ محمد الباني مشروعه، وأجزه في الأسطر الآتية، فقال: «يريد دعاة الوحدة الأخذ من كل مذهب بما كان دليله أقوى من كتاب وسنة ثابتة؛ مراعاة للاحتياط بالنسبة لأهل العزائم.

كما يريدون الأخذ بالأيسر من كل مذهب؛ رفقا بضعف أرباب الرخص، بالشروط المخصوصة؛ وفقاً لمقتضى يسر الدين وتسامحه؛ خشية تهاونهم بالتكاليف إذا شدد عليهم.

وكذلك يريدون الأخذ من كل مذهب في المعاملات والعقوبات والقضاء بما هو أقرب لروح الزمان ومقتضيات العمران، وأوفق

(١) انظر: الفقه الإسلامي ومدارسه لمصطفى الزرقا (ص/ ٨٥-٨٦)، وفتاوى مصطفى الزرقا (ص/ ٣٦٩).

(٢) كان الشيخ محمد رشيد رضا من أوائل الدعاة إلى توحيد المذاهب، لكن لم أقف على مشروع عملي له في هذا المقام - فيما رجعت إليه من مصادر - وإنما كانت دعوته على وجه العموم، ومما بيّنه في هذا المقام ما ذكره في: مجلة المنار (٤/ ٦٩٢) أن ما يريده من توحيد المذاهب - الذي سماه أيضاً بالوحدة الإسلامية - هو تحكيم الأدلة، واستخلاص مذهب واحد ملفق منها. وانظر: مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر للدكتور شويش المحاميد (ص/ ٧٢).

للمصلحة... ومثل هذا أحكام الأحوال الشخصية، فإنهم يريدون الأخذ بما هو أقرب للسعادة البشرية، ومصلحة الشؤون العائلية؛ صيانة للفروج والأنساب، وفراراً من حدوث ما لا تُحمد مغبته في قضايا الزوجية»^(١).

ثانياً: مشروع الأستاذ محمد عبيد عباسي:

لقد كان الأستاذ محمد عباسي أكثر دقة فيما دعا إليه، فجعل مشروعه في بنود، ودعا علماء المسلمين إلى العمل بها، وقد يبين الأستاذ عباسي قبل ذكر مشروعه أهمية توحيد آراء المسلمين وأفكارهم؛ لأنه من أعظم الأسس التي تؤخذ مشاعرهم وعواطفهم^(٢).

وقد عرض الأستاذ محمد عباسي مشروعه قائلاً: «نص المشروع:

(١) تؤلف لجنة تضم أكبر علماء المسلمين في العالم الإسلامي، وتضم مختلف الاختصاصات الشرعية، ويكون مهمتها توحيد المذاهب الفقهية الإسلامية في مذهب واحد.

(٢) تعمل هذه اللجنة حسب الخطة الآتية:

أ - تقرر الأحكام المتفق عليها بين فقهاء الإسلام دون خلاف.

ب- في المسائل المختلف عليها اختلاف تنوع: يؤخذ بجميع الأقوال، ما دامت ثابتة في الشرع، ولا يقتصر على واحد منها.

ت- في المسائل المختلف عليها اختلاف تضاد: يُنظر في دليل كل مذهب، ويُؤخذ بأقوى الآراء وأرجحها من ناحية الدليل، دون تعصب لرأي على آخر.

ث- في المسائل التي يصعب ترجيح رأي من الآراء فيها، وتتساوى أدلتها في القوة: يجوز الأخذ بأي رأي منها، ويحسن تقديم ما

(١) عمدة التحقيق (ص/٤٥).

(٢) انظر: بدعة التعصب المذهبي (ص/٦٤-٦٥).

يُرجح من ناحية المصلحة للمسلمين.

ج- يُترك كل رأي ظهر بطلانه وضعفه.

(٣) يُسمى هذا المذهب: مذهب الكتاب والسنة وجميع الأئمة^(١).

هذان هما أبرز مشروعين - من وجهة نظري - لدعاة توحيد المذاهب
الفقهية، وسأناقدهما في المبحث القادم.



(١) المصدر السابق (ص/٦٧-٦٨).

المبحث الثاني:

نقد مشروع توحيد المذاهب الفقهية.

إنَّ النقدَ الموجَّهَ إلى أيِّ عملٍ ومشروعٍ علمي لا يعني توجُّهه إلى مَنْ كَتَبَهُ، ما دام النقدُ سالماً مِنَ التجريحِ الشخصي، وفي هذا المبحثِ سأنتقدُ المشروعَ المقترحَ في ضوءِ المحورين الآتيين:

المحور الأول: نقدُ فكرةِ توحيدِ المذاهبِ.

المحور الثاني: نقدُ المشروعِ العملي المقترح لتوحيدِ المذاهبِ.

المحور الأول: نقدُ فكرةِ توحيدِ المذاهبِ.

إنَّ الدعوةَ إلى توحيدِ المذاهبِ بحيثُ نكوّنُ مذهباً واحداً مُلَفَّقاً مِنَ المذاهبِ الفقهيةِ المتبوعة، يُؤخَذُ منها القول الذي يشهدُ له الدليلُ، أمرٌ في غايةِ الصعوبةِ؛ وذلك للآتي:

الأول: أنَّ غالبَ الفقهِ مِنْ قبيلِ المسائلِ الاجتهاديةِ التي لم يقمَ عليها دليلٌ قاطعٌ، وهذه المسائلُ لا يُجَزَّمُ فيها بخطأُ المخالفِ، فكيف يحصلُ الاختيارُ فيها؟! ولا سيما أنَّ بعضَ نصوصِ الكتابِ والسنةِ تحتُمِلُ أكثرَ مِنْ وجهٍ، فكلا الفريقينِ في المسألةِ يعتمدانِ على نصٍّ واحدٍ، كلُّ منهما فهِمَهُ في ضوءِ الأصولِ التي يسيرُ عليها، فمثلاً هذه المسائلُ يصعبُ أنْ تتحدَّ فيها أقوالُ العلماءِ.

يقولُ أبو شامةَ المقدسي: «نصوصُ القرآنِ والسنةِ تحتُمِلُ وجوهاً مِنَ التأويلِ، وطُرُقُ العربيةِ ومجاريها واسعةٌ، فلكلِّ قولٍ منها دليلٌ»^(١).

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/٩٩).

ويقول الشيخ مصطفى الزرقا معللاً عدم إمكان توحيد المذاهب: «قد يكون النص نفسه يحتمل أن يفهم على أكثر من وجه، وتكون كلها مقبولة رغم اختلافها، فهذا مجال واسع في فهم النصوص وتفسيرها، تختلف فيه آراء العلماء المتشرعين في ترجيح الفهم الذي يرى العالم الفقيه أنه هو الصحيح، أو الأصح، أو الأقرب إلى غرض الشارع، أو الأكثر انطباقاً على القواعد المقررة المستمدة من مجموع النصوص ذات العلاقة في كل موضوع».

وكل ذلك - أيضاً - هو فقه يقوم حول النصوص التشريعية، فهماً لها، وقياساً عليها، وتفرعاً على قواعدها... ونحو ذلك مما لا يمكن أن نتحد فيه فهوم العلماء، فكيف يمكن توحيد الفقه إذا؟! ^(١).

الثاني: أن اختلافات العلماء في المسائل لم تأت دون سبب، لتحل بتوحيد المذاهب، بل هذه الأقوال والاختلافات عائدة إلى أصول وقواعد سار عليها كل عالم.

وسيرتب على التوحيد خلط في المسائل، وتلفيق بينها، من جهة اعتماد بعض الأصول في مسائل، وإغفالها وعدم العمل بها في مسائل أخرى.

ثم هل سيحجر على العلماء أن يختاروا، وأن يفتوا بخلاف القول الذي قرره موحداً للمذاهب الفقهية؟! ^(٢).

الثالث: لو فرض قيام مشروع توحيد المذاهب، فهل سيؤسس المشروع دون أصول وقواعد يرجع إليها؟

إن سكوت الداعين إلى توحيد المذاهب عن الأصول والقواعد

(١) فتاوى مصطفى الزرقا (ص/٣٦٤).

(٢) يقول تقي الدين ابن تيمية في: مجموع الفتاوى (٨٠/٣٠): «فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلّد أهل القول الآخر، فلا إنكار عليه».

والضوابط من أهم الأمور التي تُضعف من شأن مشروعاتهم، فإذا لم يكن ثمة أصول، فكيف تُعالج النوازل؟! وكيف يسير أرباب هذا المذهب في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة؟!

الرابع: أن معالجة التعصب والتفرق وآثار التمذهب السلبية الأخرى بالدعوة إلى توحيد المذاهب، معالجة غير ناجعة. والدليل على هذا: أن لهذه الدعوة عقوداً متطاولة وهي قائمة وموجودة، فمن استجاب لها؟! وهل أخذ علماء المجامع والهيئات العلمية بالمشروع، فأصدروا أحكاماً للمسائل التي وردت فيها نصوص غير قاطعة؟!

ولما دعا الشيخ محمد الحجوي إلى تعويد الطلاب على النظر في نصوص الكتاب والسنة - كما تقدم نقل كلامه حين تكلمت عن طرق علاج الآثار السلبية - ختم دعوته قائلاً: «وهذا العمل أنجح من السعي في توحيد المذاهب»^(١).

وقال - أيضاً - : «كنت لا أرتضي فكرة توحيد المذاهب؛ لأنها فكرة لا نتيجة لها، ولا تفيّد المجتمع الإسلامي إلا شقاً آخر فقط!»^(٢).

ثم إن إعراض علماء عصرنا عن توحيد المذاهب دليل على ضعف هذا العلاج لاجتثاث التعصب المذهبي المقيت.

الخامس: أن في توحيد المذاهب الفقهية في مذهب واحد، بحيث يسير الناس كلهم على قول واحد، مشقة عليهم؛ فليس بمقدورهم أن يكونوا على قول واحد في جميع المسائل العملية، فعدم توحيد المذاهب يدفع عن الناس مشقات عديدة يعرفها أهل العلم الممارسون إفتاء الناس^(٣).

بل إن وجود الاختلافات بين العلماء مما يمكن معه تحقيق اليسر على العلماء، بحيث لا يضلّ المخالف في المسائل الاجتهادية.

(١) الفكر السامي (٤/٣٩٤).

(٢) المصدر السابق (٤/٤١٦).

(٣) انظر: فتاوى مصطفى الزرقا (ص/٣٦٧).

يقول أبو شامة المقدسي: «اختلاف الأئمة رحمة»^(١).

ويقول جلال الدين السيوطي: «اعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة، وفضيلة عظيمة...»^(٢)، ويقول أيضاً: «إن اختلاف المذاهب في هذه الملة خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وتوسيع في هذه الشريعة السمحة السهلة...»^(٣).

وقد وصف السيوطي القائلين بأن النبي ﷺ جاء بشرع واحد، فمن أين جاءت هذه المذاهب الأربعة؟ بالجهال^(٤).

وقد جاء عن بعض السلف أقوال في هذا المعنى، دالة على تخفيف وطأة اختلاف العلماء فيما كان طريقه الاجتهاد، فمن هذا:

- قول عمر بن عبدالعزيز^(٥): «ما يسرني باختلاف أصحاب النبي ﷺ حُمر النعم»^(٦) (٧).

(١) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص/٩٩).

(٢) جزيل المواهب في اختلاف المذاهب (ص/٢٥).

(٣) المصدر السابق (ص/٢٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص/٢٥).

(٥) هو: عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص المدني ثم الدمشقي، ولد بالمدينة سنة ٦١هـ وقيل: سنة ٦٣هـ وهو الخليفة الأموي الزاهد، والإمام العادل، والمجتهد الورع، والعامل العابد، روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وصلى أنس خلفه، كان تابعياً جليلاً علامة حافظة ثقة مأموناً، له فقه وعلم وورع، تولى الخلافة سنة ٩٩هـ فأقام العدل بين الناس، توفي سنة ١٠١هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٣٣٠)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٥/٢٥٣)، وتهذيب الكمال للمزي (٢١/٤٣٢)، وسير أعلام النبلاء (٥/١١٤)، والبداية والنهاية (١٢/٦٧٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٣/٢٤٠).

(٦) حُمر النعم: الحُمر جمع أحمر، والنعم: واحد الأنعام، وهي البهائم، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، فحُمر النعم: كرائمها، وهي مثل في كل نفس. انظر: المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، مادة: (حمر)، (١/٢٢٣)، والمصباح المنير للفيومي، مادة: (حمر)، (ص/١٣١).

(٧) أخرج قول عمر بن عبدالعزيز: ابنُ سعد في: الطبقات الكبرى (٥/٣٨١)؛ والخطيب البغدادي في: الفقيه والمتفقه (٢/١١٧)، برقم (٧٤٥)؛ وابن عبد البر معلقاً في: جامع بيان =

- وقول الموفق ابن قدامة في فاتحة كتابه (المغني)^(١) عن الأئمة المجتهدين: «اتفاقهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة».

السادس: ليس الاختلاف في الفقه والفروع من الاختلاف المنهجي عنه^(٢)، لنخرج عنه بتوحيد المذاهب، بل إن الاختلاف فيها موجود منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم^(٣)، ولم يدع أحد منهم إلى توحيد الأقوال^(٤).

ويدل على أن الاختلاف في الفروع ليس بمذموم حتى مع وجود النص المحتمل: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لصحابته رضي الله عنهم (لا يُصلين أحد العصر إلا في بني قريظة). فأدرك بعضهم العصر في الطريق، وقال بعضهم: «لا نصلي حتى نأتيها». وقال بعضهم: «بل نصلي؛ لم يرد منا ذلك». فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم، فلم يعتف واحداً منهم^(٥).

= العلم وفضله (٩٠١/٢)، برقم (١٦٩٨)، وقال عقيبه: «هذا فيما كان طريقه الاجتهاد». والدارمي بنحوه في: المسند، في المقدمة، باب: اختلاف الفقهاء (٤٨٩/١)، برقم (٦٥٢). وقال ابن حجر في: المطالب العالية (٦٠٠/١٢) عن الأثر: «صحيح مقطوع». وعلق تقي الدين ابن تيمية في: مجموع الفتاوى (٨٠/٣٠) على قول عمر بن عبد العزيز، فقال: «لأنهم إذا اجتمعوا على قول، فخالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا، فأخذ رجل يقول هذا، ورجل يقول هذا، كان في الأمر سعة».

وانظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٩٠٢/٢)، وجزيل المواهب في اختلاف المذاهب للسيوطي (ص/٢١). وقارن بالعلم الشامخ للمقبلي (ص/٤٨٥).

(١) (٤/١). وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨٠/٣٠).
(٢) انظر: الفقه الإسلامي ومدارسه لمصطفى الزرقا (ص/٨٤-٨٥)، ونقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي (١٧٠/٤) ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.

(٣) انظر: جزيل المواهب في اختلاف المذاهب للسيوطي (ص/٢٥).
(٤) انظر: نقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي (١٧١/٤) ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.

(٥) أخرج حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: البخاري في: صحيحه، كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الطالب والمطلوب ركباً وإيماء (ص/١٨٩)، برقم (٩٤٦)، واللفظ له؛ ومسلم في: صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: من لزمه أمر، فدخل عليه أمر آخر (٨٤٨/٢)، برقم (١٧٧٠).

وكذلك الاختلاف موجود بين أرباب العلوم الأخرى - كالنحو والحديث والتفسير وغيرها - ولم يدع أحد من أرباب هذه العلوم إلى توحيد الأقوال في علومهم، ولم يعب أحد منهم الاختلاف الواقع بينهم^(١).

السابع: أن في الدعوة إلى توحيد المذاهب عدة سليات:

منها: ظن السامع للدعوة إلى توحيد المذاهب أن المذاهب المتبوعة عيب يجب التخلص منه، ومشكلة يجب حلها^(٢)، وليس الأمر كذلك قطعاً.

ومنها: هدر الثروة العلمية التي خلفتها المذاهب الفقهية المتبوعة وتضييعها - من المؤلفات في الفقه وأصوله، والقواعد والضوابط الفقهية - وهذه الثروة محل اعتزاز وامتياز للأمة وعلمائها^(٣).

ومنها: التسوية بين الاختلاف في الفروع، والاختلاف في العقائد، إذ الاختلاف في العقائد مذموم، وهو سبب للفرقة والتفرق، بخلاف الاختلاف في الفروع، فليس بسبب للفرقة، إذا خلا عن التعصب المذهبي.

وختاماً لهذا المحور، أقول: لقد ذكر الشيخ محمد الحجوي كلمة حسنة في هذا المقام، فقال: «فالواجب علينا أن لا نسعى وراء توحيد المذاهب؛ لأنه أصعب شيء يعانيه المصلحون، بل يجب أن نطرح

= وقد علق ابن القيم في: إعلام الموقعين (٢/٣٥٥) على فعل الصحابة رضي الله عنهم، فقال: «اجتهد بعضهم وصلّاه في الطريق، وقال: لم يؤد منا التأخير، وإنما أراد سرعة النهوض، فنظروا إلى المعنى، واجتهد آخرون، وأخروها إلى بني قريضة، فصلوها ليلاً؛ نظروا إلى اللفظ. وأولئك سلف أهل الظاهر، وأولئك سلف أصحاب المعاني والقياس». وانظر: المصنف في أصول الفقه لأحمد الوزير (ص/٢٢)، وأسباب اختلاف الفقهاء لعلي الخفيف (ص/١٨٧-١٨٨)، ومناهج الاجتهاد في الإسلام للدكتور محمد مذكور (ص/٩٩-١٠٠).

(١) انظر: نقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي (٤/١٧١) ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.

(٢) انظر: الفقه الإسلامي ومدارسه لمصطفى الزرقا (ص/٨٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص/٨٥).

التعصب، ونعتبر أن كل مذهب فيه صوابٌ وخطأ لم يتعمده قائله، ولكن أداه إليه اجتهاده»^(١).

وقد وصف الشيخ مصطفى الزرقا الدعوة إلى توحيد المذاهب بأنها تدعو إلى أمرٍ مستحيل^(٢).

وقسا الدكتور وهبة الزحيلي فوصف الداعين إلى توحيد المذاهب بـ: «الجهلة والعوام»^(٣).

المحور الثاني: نقد المشروع العملي المقترح لتوحيد المذاهب.

كما سبق في المبحث الأول، فقد اقترح بعض الداعين إلى توحيد المذاهب مشروعاً، يضمن للأمة أن تسير على مذهب واحد، ولكون المشروع الذي اقترحه الأستاذ محمد عباسي أنضج ممّا ذكره الشيخ محمد الباني، فسوف أقتصر في نقدي على المشروع الثاني، تاركاً ما قاله الشيخ الباني؛ لأن ما ذكرته في المحور الأول صالح لنقده ومناقشته.

يمكن نقد المشروع المقترح في ضوء الآتي:

أولاً: لم يُبَدِّ صاحب المشروع المقترح أصولاً يسيّر عليها العلماء المنتسبون إليه، فلم يذكر أدلة يُرجع إليها، ولا طُرُقاً للاستدلال. وهذا مأخذ كبير؛ إذ كيف يقوم مذهب دون أصول يسيّر أربابها عليها؟!

ثانياً: دعا صاحب المشروع إلى إقامة لجنة مؤلفة من علماء العالم الإسلامي؛ لتنظر في المسائل المختلف فيها اختلاف تضاد، وتقرر اللجنة أقوى الآراء وأرجحها من حيث الدليل، دون تعصب لرأي على آخر.

(١) الفكر السامي (٤/٤٤٩).

(٢) انظر: الفقه الإسلامي ومدارسه (ص/٨٦).

(٣) نقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية (٤/١٧٠) ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.

وهذا أمرٌ يسهلُ تقريره نظرياً، لكن ما العمل إذا اجتمعوا، واختلفوا؟! بل إنَّ احتمالَ اختلافهم أقربُ من احتمالِ اتفاقهم، كما هو الشأنُ عادةً بين علماء المسلمين في المسائل الاجتهادية، إذا كانوا من مذاهب فقهية مختلفة.

ثالثاً: دعا المشروعُ إلى ترك كلِّ رأيٍ ظَهَرَ ضعفُه وبطلانُه، وهذا أمرٌ حسنٌ، لا أظنُّ أحداً يخالفُ فيه، لكن لم يُحدِّد في المشروع ضابطُ ضعف القول وبطلانه.

رابعاً: اقترح صاحبُ المشروع تسمية مشروعِه بمذهبِ الكتابِ والسنةِ وجميعِ الأئمةِ، وهنا عدة أمور:

الأمر الأول: إذا نظَرَ علماء اللجنة في مسألة، ورجَّحوا قولَ الإمام مالك، وتركوا قولَ الإمام أحمد مثلاً، فكيف يسمي المشروع المذهبَ كُلَّهُ بمذهبِ جميعِ الأئمةِ، وقد خالفوا الإمامَ أحمد؟!!

وإذا نُظِرَ في مسألة لم يُنْقَلْ فيها عن أحدِ الأئمةِ قولٌ أصلاً، فكيف يُنسَبُ إليه ما اختارته اللجنة؟! فمعنى نسبة المذهبِ إلى جميعِ الأئمةِ أنَّ الأقوالَ التي تختارها اللجنة قد قالها الأئمةُ كُلُّهم، واختاروها.

الأمر الثاني: في تسمية المشروع للمذهبِ الموحَّدِ بمذهبِ الكتابِ والسنةِ إشارةٌ إلى أنَّ ما عداه من المذاهبِ ليس كذلك، وهذا قدحٌ خفيٌّ في المذاهبِ المتبوعة، غير مطابقٍ لواقعها؛ إذ من أصولها الاعتمادُ على دليلي: الكتابِ والسنةِ.

الأمر الثالث: قرَّرَ المشروعُ في المسائل التي يصعبُ فيها الترجيحُ، وتتساوى أدلتها في القوة، جوازَ الأخذِ بأيِّ رأيٍ منها، ويحسن تقديمُ ما يرجح من ناحية المصلحة للمسلمين.

فهل يسمى هذا الرأي بمذهبِ الكتابِ والسنةِ وجميعِ الأئمةِ؟!!

الأمر الرابع: لم يدعِ أحدٌ من الأئمةِ المجتهدين أنَّ ما قرره واختاره

هو مذهبُ الكتابِ والسنةِ، وإنَّما لسانُ حالِهِمْ أنَّ ما اختاروه هو الأقربُ إلى دلالةِ الكتابِ والسنةِ، ولا سيما في المسائل التي تتجاذبها الأدلَّةُ.

ويدلُّ على عدم جواز ادِّعاء المجتهد أنَّ قولَه ورأيه هو حكم الشرع أو حكم الله تعالى أمورٌ، منها:

- كان النبي ﷺ إذا أمر على جيشٍ أوصى الأميرَ فيما إذا أرادَ الكفارَ منه أن ينزلَهُمْ على حكم الله، فقال: (إذا حاصرتَ أهلَ حصنٍ، فأرادوك أن تُنزلَهُمْ على حكم الله، فلا تُنزلَهُمْ على حكم الله، ولكن أنزلَهُمْ على حكمك؛ فإنَّك لا تدري أتصيبُ فيهم حكمَ الله، أم لا؟) ^(١).

- جاء عن بعض الصحابة رضي الله عنهم عدمُ نسبة آرائِهِمْ إلى الله ورسولِهِ ﷺ، فمن ذلك:

- لما كَتَبَ كاتبُ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه (هذا ما أرى الله أميرَ المؤمنين عمر)، فانتهره عمر رضي الله عنه، وقال: (لا، بلُ اكتب هذا ما رأى عمر؛ فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً فمن عمر) ^(٢).

خامساً: لم يبيِّن المشروعُ المنهجَ المتبعَ في دراسةِ النوازلِ والحوادثِ، وما العملُ إذا نظَرَ علماءُ اللجنة في النازلةِ، واختلفوا؟

سادساً: نفى الأستاذ محمدٌ عباسي عن نفسه أنه يدعو إلى إنشاءِ مذهبٍ خامسٍ ^(٣)، وفي الحقيقة لا أرى المشروعَ المقترحَ منه إلا دعوةً إلى مذهبٍ خامسٍ؛ لأنَّ إلغاءَ المذاهبِ الأربعةِ أمرٌ غيرُ ممكنٍ، وقد دعا إلى توحيدِها في مذهبٍ جديدٍ.

(١) هذا قطعة من حديث بريدة رضي الله عنه، وأخرجه: مسلم في: صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعث (٢/٨٢٨)، برقم (١٧٣١).

(٢) أخرج أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي (١٠/١١٦).

وقال ابن حجر في: التلخيص الحبير (٦/٣٢٠٢) عن الأثر: «إسناده صحيح».

(٣) انظر: بدعة التعصب المذهبي (ص/٦٢).

هذا ما بدا لي من نقدٍ على المشروع المقترح، وتجدُر الإشارةُ إلى أنَّ نقدَ المشروع لا يعني بحالٍ انتقادَ مَنْ يدعو إلى تعظيم الأدلة، والعملِ بها، فهذا شيءٌ، ونقد المشروع المقترح شيءٌ آخر.



الخاتمة

وتشمل على:

- أهم نتائج البحث
- التوصيات

أحمدُ الله تعالى على إعانتِهِ لي على إتمام البحث، وتيسيرِ سُبُلِهِ، فله الحمدُ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ويطيبُ لي في هذا المقام أن أذكرَ أهمَّ نتائجِ البحثِ بذكرِ خلاصةٍ لبعضِ ما جاء فيه، ثمَّ أردفُها بذكرِ بعضِ التوصياتِ التي ظهرت لي في أثناء إعدادِ البحثِ.

أولاً: أهم نتائج البحث:

يمكنُ بيانُ نتائجِ البحثِ في النقاطِ الآتية:

(١) جاء وزنُ: (تَمَفْعَل) في لغة العرب؛ فقد جاء في حديثِ نبوي، وأثرٍ عن أحدِ الصحابة رضي الله عنه، إضافةً إلى اعتبارِ الوزنِ لدى طائفةٍ من علماء الصُرْفِ ومحققيه.

(٢) يشملُ مسمًى المذهبِ في الاصطلاحِ عدَّةُ أمورٍ، وهي:

- أقوال إمام المذهب.
- أقوال أتباع الإمام وأصحابه التي لا تتعارضُ مع أصولِ المذهبِ، وتخريجات أربابِ المذهبِ على أصولِ مذهبهم وفروعه.
- أصول المذهبِ.

والأقربُ تعريفُ المذهبِ بأنَّه: أقوالُ الإمام في المسائلِ الشرعيةِ الاجتهادية، وما جرى مجرى قوله، وقواعدُ الاستنباطِ التي سارَ عليها، وما خُرجَ على قوله، أو على أصله.

(٣) لم يتعرضْ متقدمو الأصوليين إلى بيانِ المعنى الاصطلاحي للتمذهبِ، وكان اهتمامُ المتأخرين بتعريفه ظاهراً.

(٤) عُرِّفَ التمذهبُ في الاصطلاحِ بعددٍ من التعريفاتِ، لم يسلمَ كثيرٌ منها من بعضِ الاعتراضاتِ، وقد رأيتُ تعريفه بأنَّه التزامٌ غيرُ العامي مذهبٌ مجتهدٌ معيَّن في الأصولِ والفروع، أو في أحدهما، أو انتسابٌ مجتهدٍ إليه.

- (٥) هناك عددٌ من المصطلحات لها علاقةٌ بمصطلح التمذهب، وهي: التقليد، والاجتهاد، والاتباع، والتأسي، والتعصب، والخلاف، والانتصار للمذهب، والصلابة في المذهب.
- (٦) لا يعتبر المجتهد المستقل إماماً إلا إذا كان له أتباع يسرون على أقواله الأصولية والفروعية.
- (٧) للاجتهاد شروطٌ متعددة، وقد اختلفت مناهج الأصوليين في ذكرها، وقد جعلتها على نوعين:
- النوع الأول: الشروط المتعلقة بالجانب الشخصي للمجتهد .
- النوع الثاني: الشروط المتعلقة بالجانب العلمي للمجتهد.
- وأهم شروط النوع الأول: (الشروط المتعلقة بالجانب الشخصي للمجتهد):
- الأول: العقل.
 - الثاني: البلوغ.
 - الثالث: الإسلام.
 - الرابع: الملكة الفقهية.
- (٨) لا تشترط للوصول إلى مرتبة الاجتهاد: الأوصاف الآتية: العدالة، والذكورية، والحرية.
- (٩) أهم شروط النوع الثاني: (الشروط المتعلقة بالجانب العلمي للمجتهد):
- الأول: معرفة كتاب الله سبحانه وتعالى.
 - الثاني: معرفة السنة النبوية.
 - الثالث: معرفة الناسخ والمنسوخ.
 - الرابع: معرفة أسباب نزول الآيات، وأسباب ورود الأحاديث.

- الخامس: معرفة المسائل المجمع عليها.
- السادس: معرفة علم أصول الفقه.
- السابع: معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية.
- الثامن: معرفة لسان العرب.

(١٠) لا تُشترط لبلوغ مرتبة الاجتهاد معرفة العلوم الآتية: معرفة علم الكلام، ومعرفة علم المنطق، ومعرفة الفروع الفقهية.

(١١) نظراً لانحصار أقوال أئمة المذاهب، فقد اتجه أتباع الأئمة إلى التوصل إلى أحكام الفروع الفقهية بطرق عدة، وتحصل لدي منها ثمانية طرق، وهي:

الأول: القول، الثاني: المفهوم، الثالث: الفعل، الرابع: السكوت، الخامس: التوقف، السادس: القياس على القول، السابع: لازم القول، الثامن: ثبوت الحديث.

(١٢) تشخّ كتابات الأصوليين في تقرير الطريق الأول: (القول)، باستثناء ما دونه علماء الحنابلة، ولعل مرّة هذا الأمر إلى بدهية نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق لفظه.

(١٣) النظر إلى قول إمام المذهب من جانبيين:

الجانب الأول: ثبوت القول عن الإمام.

الجانب الثاني: دلالة قول إمام المذهب.

ويثبت قول الإمام إذا وصل إلينا عن طريق كتاب ألفه، أو بذكر تلامذته لقوله.

(١٤) لنقل التلاميذ قول إمامهم من حيث نسبته إليه تفصيل:

فإذا اتفق التلاميذ على نقل قول إمامهم، ولم يختلفوا فيه، فالمنقول قوله الذي تصحّ نسبته إليه.

أما إذا حَصَلَ بين التلاميذ اختلافٌ:

- إن لم ينفرد واحدٌ منهم بالنقل، فمذهب الإمام لا يخرج عن أقوالهم، ويبقى النظرُ في طلبِ مرجحٍ لأحدها.
- إن انفرد أحدُ التلاميذ بقولٍ مخالفٍ لسايرهم:

■ إن لم يكن لقولِ المنفرد دليلٌ قويٌّ، فلا يُنسب ما ذكره إلى إمام المذهب.

■ إن كان للقولِ الذي انفردَ به التلميذ دليلٌ قويٌّ، فالمسألة محلٌّ خلافٍ عند علماء الحنابلة، والأرجحُ: النظرُ إلى وجودِ قرينةٍ تدلُّ على تعددِ المجلس أو اتحاده:

■ فإن كان ثمة قرينةٌ تُرجِّحُ اتحادَ المجلس، لم يُنسب القولُ إلى إمام المذهب.

■ وإن رجَّحت القرينةُ تعددَ المجلس، قُبِلَ ما نقله التلميذ.

■ وإن خلا الحالُّ عن القرينة نُسِبَ القولُ إلى الإمام، إلا إذا كان التلميذُ كثيرَ الانفراد.

(١٥) إذا سُئِلَ إمامُ المذهب عن حكم، فأجابَ بآية، أو بحديث، أو بقولِ صحابي، فما دلت عليه الآية والحديث وقولُ الصحابي، هو قولُ الإمام الذي يُنسبُ إليه.

(١٦) إذا سُئِلَ إمامُ المذهب عن حكم، فأجابَ بقولِ عالم، وتجرَّد الحالُّ عن قرينةٍ دالةٍ على اختيارِ القولِ المحكي، فالأقربُ نسبهُ القولِ الذي حكاه الإمامُ إليه.

(١٧) إذا أخبرَ التلميذُ برأيِ إمامه، ولم تكن حكايته للرأي بنصٍّ عن إمامه، بل بما فهمه منه، فالأقربُ اعتبارُ حكايةِ التلميذ في هذه الحالة كنصٍّ الإمام.

(١٨) إذا فسَّرَ التلميذُ قولَ إمامه، أو ذَكَرَ له قيداً أو مخصّصاً له، فالحكمُ هنا

كالحكم فيما لو أخبر التلميذ برأي إمامه على سبيل الحكاية.

(١٩) بعد ثبوت النقل عن الإمام، يُنظر إلى جانب دلالة القول:

- إن كان القول صريحاً في مدلوله، نُسب إلى إمام المذهب.
- إن كان القول ظاهراً في مدلوله، ويحتمل غيره، فإنه يُنسب المدلول الظاهر إلى الإمام، ويجوز تأويله بدليل أقوى منه.
- إن كان اللفظ محتملاً لشيئين على السواء، فإنه يُنسب اللفظ إلى الإمام، ويُتوقف في نسبة المدلول إليه.

(٢٠) صحة نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق مفهوم الموافقة، أمّا فيما يتصل بنسبة القول عن طريق مفهوم المخالفة، فالمسألة محل خلاف، والأقرب من وجهة نظري صحة نسبة القول إلى الإمام بناءً على مفهوم المخالفة متى ما احتفت به قرينة تدل على اختصاص المذكور بالحكم، وعدم نسبة القول إلى الإمام بناءً على المفهوم، إذا خلا الكلام عن قرينة دالة على اختصاص المذكور بالحكم.

(٢١) في نسبة القول إلى الإمام عن طريق فعله خلاف بين العلماء، والأقرب من وجهة نظري اعتبار القرينة في الفعل، فإن احتفت بالفعل قرينة دالة على أن ما صدر من الإمام يُمثل رأيه نُسب إليه، وإلا فلا يُنسب.

(٢٢) لسكوت إمام المذهب صورتان:

الصورة الأولى: أن يفعل أمرٌ عنده، ويسكت عن إنكاره، فهل يُعدّ سكوته إقراراً منه على جواز الفعل؟

الصورة الثانية: أن يُفتي إمام المذهب بحكم، ثمّ يعترض عليه معترض، فيسكت عن الجواب، فهل يُعدّ سكوته رجوعاً عن قوله؟

وقد سقت الحديث في الصورتين في سياق واحد؛ نظراً لتقاربهما، وظاهر لي أن السكوت ليس بطريق لإثبات قول الإمام في كلتا الصورتين.

(٢٣) لمعرفة توقف إمام المذهب طرق، منها:

- تصريح الإمام بالتوقف.
 - الإجابة التي يفهم منها التوقف، ويفهم التوقف بأمور متعددة.
 - حكاية تلاميذ الإمام وأصحابه أنه متوقف.
- (٢٤) إن كان سبب التوقف تعارض الأدلة، مع عدم المرجح، فالتوقف حينئذ قول، وإن كان سبب التوقف عدم النظر في المسألة ابتداءً، أو عدم استكمال النظر فيها، فلا يعدُّ التوقف حينئذ قولاً.
- (٢٥) تباينت أقوال العلماء في مسألة: (القياس على قول إمام المذهب)، وتعددت وجهاتهم فيها، والأقرب من وجهة نظري صحة نسبة القول إلى الإمام عن طريق القياس، إذا نصَّ على علة الحكم، وصحة نسبة القول إليه إذا لم ينصَّ على علة الحكم، ولم يؤمَّ إليها، لكن يُنسب القول إليه مقيداً - بقولنا مثلاً: قياس قوله كذا - مع ذكر الأصل المقيس عليه.
- (٢٦) لا تصحُّ نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق النقل والتخريج بين قوله.
- (٢٧) المراد باللازم القول في مسألة: (نسبة القول إلى إمام المذهب): أن يقول إمام المذهب قولاً، ويلزم منه لازم عقلي، أو شرعي، أو عادي، فهل تصحُّ نسبة القول باللازم إلى الإمام في هذه الحالة؟
- (٢٨) اختلف العلماء في نسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق اللازم، والذي يظهر لي أن وطأة الخلاف في هذه المسألة تخفُّ إذا طبقنا اللازم في الفروع الفقهية؛ لانتفاء المفاصد الكبرى التي قد تترتب على القول بنسبة لازم القول إلى القائل، والأقرب من وجهة نظري: أنه إذا كان اللازم بعيداً، بحيث يغلب على الظن غفلة المتكلم عنه، فلا يُنسب إلى إمام المذهب، وإذا كان اللازم غير بعيد، نُسب إليه مقيداً.
- (٢٩) لنسبة القول إلى إمام المذهب عن طريق ثبوت الحديث النبوي الثابت أربع صور، وهي:

الصورة الأولى: إذا روى الإمام الحديث، ولم يرُدّه، ولم يُنقل عنه خلاف ما دلّ عليه الحديث.

وقد اختلف الحنابلة في هذه الصورة، والأقرب عندي أن الأصل عدم صحة نسبة القول إلى إمام المذهب، إلا إن كان هناك قرينة دالة على أن ما رواه قد اختاره، كما لو بَوَّب على الحديث مثلاً، أو صححه.

الصورة الثانية: إذا روى الإمام الحديث، وخالفه.

صرّح بعض العلماء بعدم نسبة القول إلى الإمام في هذه الصورة.

الصورة الثالثة: إذا ثبت الحديث من غير مروي الإمام، وخالفه.

اختلف العلماء في نسبة القول إلى إمام المذهب في هذه الصورة، والأقرب من وجهة نظري عدم صحة نسبة القول إلى الإمام.

الصورة الرابعة: إذا ثبت الحديث من غير مروي الإمام، ولم يُنقل عنه قول بخلافه.

الأقرب عندي في هذه الصورة هو صحة نسبة القول إلى إمام المذهب، لكن مع توضيح ذلك، بأن يُقال: لم يرُد في المسألة قول عن الإمام، وقد صحّ الحديث فيها، ومن أصول الإمام القول بالحديث، وأنه مذهبه.

(٣٠) يعدّ المتمذهبُ الركن الأقوى في التمذهب، وقد عرّفته بأنه: الذي يلتزم مذهباً معيناً في الأصول والفروع، أو في أحدهما، أو من يتنسب إلى مذهب معين.

(٣١) يُشترط في المتمذهب شروط عامة، وشروط خاصة.

- الشروط العامة: الأول: العقل، الثاني: البلوغ، الثالث: الإسلام.
- الشروط الخاصة: الأول: أن يكون متهيئاً للتمذهب، الثاني: أن يعرف مذهب إمامه في الأصول والفروع، أو في أحدهما.

(٣٢) يدخل المخرّج في طبقة من طبقات التمذهب، وهي أعلى الطبقات،

ويدخل الفروع في طبقة من طبقات التمذهب، وهي أدناها.

(٣٣) لتمذهب المجتهد ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، دون أن يكون لهذه النسبة أثر في اجتهاده.

فالأصل في هذه الحالة هو الجواز.

الحالة الثانية: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، ويأخذ بقول إمامه في بعض المسائل على سبيل الاتباع.

والذي يظهر لي في هذه الحالة هو الجواز، وعدم المنع منها.

الحالة الثالثة: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين، ويأخذ بقول إمامه في بعض المسائل على سبيل التقليد.

يبنى الحكم في هذه الحالة على ما حرره الأصوليون في مسألة: (تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين)، وهي مسألة خلافية، وقد رجّحت فيها القول القائل بمنع المجتهد من تقليد غيره من المجتهدين إلا إذا تعذر عليه الاجتهاد تعذراً حقيقياً؛ لأي سبب كان، إذا ظن أنه لن يتوصل إلى رأي راجح في المسألة، لكن لا بد أن تطمئن نفس المجتهد إلى القول الذي قلّد فيه غيره.

(٣٤) الأقرب أن العامي لا مذهب له، ولا يصحّ منه التمذهب؛ لفقده أهلية معرفة المذهب.

(٣٥) التمذهب فرع الاجتهاد، فما كان من المسائل محلاً للاجتهاد، فهو محلّ للتمذهب، سواء أكان من مسائل الفقه، أم من مسائل أصول الفقه، ولذا قلت: محلّ التمذهب هو الفقه وأصوله ممّا لم يقم عليه دليل قاطع.

(٣٦) يشمل محلّ التمذهب أموراً، وهي:

أولاً: مسائل أصول الفقه التي لم يقم عليها دليل قاطع.

ثانياً: مسائلُ الفقه التي ثبتتُ بدليلٍ نقلي ظني، وهي على ثلاثة أنواع:

• النوع الأول: المسائلُ الفقهيةُ التي ثبتتُ بدليلٍ ظني الثبوت، ظني الدلالة.

• النوع الثاني: المسائلُ الفقهيةُ التي ثبتتُ بدليلٍ ظني الثبوت، قطعي الدلالة.

• النوع الثالث: المسائلُ الفقهيةُ التي ثبتتُ بدليلٍ قطعي الثبوت، ظني الدلالة.

ثالثاً: المسائلُ التي لم يرد فيها دليلٌ نقلي أصلاً.

(٣٧) المسائلُ التي ليستُ مجالاً للتمذهب:

أولاً: القواعدُ والأصولُ التي ثبتتُ بالدليلِ القاطع.

ثانياً: ما عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضرورة.

ثالثاً: المسائلُ التي ثبتتُ بالإجماعِ القاطع.

رابعاً: المسائلُ الفقهيةُ التي ثبتتُ بدليلٍ قطعي الثبوت، قطعي الدلالة.

(٣٨) لمعرفة المذهب ثلاثة طرق:

الطريق الأول: ما صَنَّفَهُ إمامُ المذهب.

الطريق الثاني: ما نقله تلاميذُ إمامِ المذهب، ومعاصروه.

الطريق الثالث: ما دَوَّنَهُ أربابُ المذهب في مؤلفاتهم الأصولية والفقهية.

ومن الأمور المهمة التي تتصلُّ بالطريق الثاني: ضرورةُ انتفاءِ الشذوذِ والعلَّةِ عَمَّا نُقِلَ عن إمامِ المذهب.

ومن الأمور المهمة التي تتصلُّ بالطريق الثالث: ضرورةُ الانتباهِ إلى أنه ليس كلُّ ما دُوِّنَ في الكتبِ المذهبية تصحُّ نسبته إلى إمامِ المذهب وإلى مذهبه، فقد يوجد فيها ما لا تسوغُ حكايته منسوباً إلى المذهب أو إلى إمامه.

(٣٩) هناك صورٌ متعددةٌ لنقلِ المذهبِ يعترِيها الخطأ، وقد بيَّنتُ أهمَّها، وأسبابَ الوقوعِ فيها.

(٤٠) اهتمَّ أتباعُ المذاهبِ بتمييزِ المسائلِ المذكورةِ في مذهبِهِم، واستعملوا مصطلحاتٍ في معانٍ خاصة، وقد ذكرتُ أهمَّ المصطلحاتِ التي استعملوها.

والمصطلحاتِ التي تحدثتُ عنها، هي: الروايةُ، والتنبيهُ، والقولُ، والوجهُ، والاحتمالُ، والتخريجُ، والنقلُ والتخريجُ، والصحيحُ، والمعروفُ، والراجحُ، وقياسُ المذهبِ، والمشهورُ من المذهبِ، وظاهرُ المذهبِ، والضعيفُ، والشاذُّ، والطرقُ، والإجراءُ، والتوجيهُ.

(٤١) تكلمتُ عن مسألة: (تفضيل مذهب من المذاهب) في الفقرتين الآتيتين:

الأولى: هل يجوزُ تفضيلُ مذهبٍ على غيره؟

الثانية: نماذجٌ من أقوالِ بعضِ العلماءِ في تفضيلِ مذهبِهِم على غيره.

• من أهمِّ ما يتصلُّ بالحكمِ في النقطةِ الأولى: (هل يجوزُ تفضيلُ مذهبٍ على غيره؟):

أولاً: إنَّ كانَ الباعثُ على الحديثِ عن فضلِ المذهبِ ومزيته، التعصُّبُ له، وإيجابُ التزامِهِ في جميعِ المسائلِ، وتحريمُ الخروجِ عنه، حتى ولو خالفَ الدليلُ: فإنَّه لا يجوزُ.

ثانياً: إنَّ كانَ الحديثُ عن تفضيلِ المذهبِ متضمناً الحطَّ من قدرِ أئمةِ المذاهبِ الأخرى، أو الطعنِ فيهم: فإنَّه لا يجوزُ.

ثالثاً: لا يوجدُ مذهبٌ من المذاهبِ الفقهيَّةِ المتبوعةِ متمحِّضٌ في الصوابِ ولا في الخطأ، بل أيُّ مذهبٍ يصيبُ في بعضِ المسائلِ، ويخطئُ في بعضها الآخر، وبناءً عليه: فترجيحُ مذهبٍ برُمَّتِهِ على مذهبٍ آخر لا يخلو من كثيرٍ من الحيفِ.

• في النقطةِ الثانية: (نماذج من أقوال بعض العلماء في تفضيل مذهبِهِم

على غيره)، تبين أن حديث بعض العلماء عن فضل مذهبهم لم يخل من الحط من أئمة المذاهب الأخرى، في حين أنه جاء عن بعض العلماء كلام جيد حينما تحدثوا عن التفضيل بين المذاهب.

(٤٢) يمكن تقسيم التمدب عدة أقسام، وذلك باعتباريات مختلفة:

- باعتبار محلّه ينقسم إلى:
 - التمدب في الأصول.
 - التمدب في الفروع.
 - التمدب في الأصول والفروع.
 - باعتبار درجة الالتزام بالمدب ينقسم إلى:
 - التمدب في جميع المسائل، أو أغلبها.
 - التمدب في كثير من المسائل، أو بعضها.
 - باعتبار صفة التمدب ينقسم إلى:
 - التمدب الحقيقي.
 - التمدب الاسمي.
 - باعتبار معرفة الدليل ينقسم إلى:
 - التمدب مع معرفة الدليل.
 - التمدب مع عدم معرفة الدليل.
- (٤٣) لم يُوجد قبل نشأة المذاهب الفقهية تمذهب بمعناه المعهود، ولا نسبة مذهبية إلى أحد من المجتهدين.
- (٤٤) وُجدت اللبنات الأولى في طريق التمدب بين تلامذة علماء الصحابة عليهم السلام، وقد سقتُ شاهداً على هذا الأمر من كلام علي ابن المديني.
- (٤٥) من أهم الصور العلمية الموجودة قبل وجود المذاهب الفقهية وجود مدرستين: إحداهما تُعنى بالأثر، والأخرى تُعنى بالرأي، ولكل منهما

سماتٌ وخصائص، وقد تخرّجَ فيهما عددٌ من الأئمة المجتهدين، وقد ظهرَ أثرُ الاختلافِ المنهجي بين المدرستين في أصول المذاهبِ الفقهية الناشئة عنهما.

(٤٦) كان هناك عددٌ من المذاهبِ الفقهية، وقد بقي منها المذاهبُ الفقهيةُ الأربعةُ: (المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي)، وقد هيا الله تعالى لها عدداً من الأسبابِ التي أسهمت في بقائها قروناً عدّة إلى وقتنا الحاضر، ومن أهمّ هذه الأسباب:

- التلاميذُ النجباء.

- تمذهبُ الدولة بالمذهبِ الفقهي.

- المدارسُ المذهبية.

- الأوقافُ على أربابِ المذهب.

- تفرُّقُ المذهبِ في الأقاليم.

(٤٧) وُجدَ في أواخرِ القرنِ الثاني الهجري تقريباً عددٌ من المتمذهبيين بمذاهبِ بعضِ الأئمة، وقد برزت في القرنِ الثالثِ الهجري أسماءُ عددٍ من المتمذهبيين المحققين، وشاعَ التمذهبُ في هذا القرنِ، وبدأ فيه ظهورُ المناظراتِ والمجادلاتِ المذهبية.

(٤٨) حلَّ التمذهبُ محلَّ الاجتهادِ المطلقِ في القرونِ التالية للقرنِ الثالثِ الهجري، فكان غالباً على الحياةِ العلمية، وبدأت في هذه القرونِ الكتابةُ في فقهِ الأئمة وأصولهم، مع اتسامِ المؤلفاتِ بالتنظيمِ والتحقيقِ للمذهبِ، وصاحبَ هذا الأمرِ نبوغُ عددٍ من المتمذهبيين المحققين لمذاهبهم.

(٤٩) ممَّا برَزَ في القرونِ التالية للقرنِ الثالثِ الهجري إلى نهايةِ القرنِ السابعِ الهجري:

- نزوحُ الكتابةِ في علمِ أصولِ الفقه، وتحريرُ مسائله، ونزوحُ الاتجاهين الرئيسيين فيه.

- قيام عددٍ من المتمذهبيين بأعمالٍ علميةٍ مذهبيةٍ، ومن أهمّها:
 - القيامُ ببيانِ عللِ الأحكامِ التي استنبطها إمامُ المذهبِ.
 - القيامُ بالترجيحِ بين الآراءِ المختلفةِ في المذهبِ.
 - القيامُ بالانتصارِ للمذهبِ.
 - شيوعُ دراسةِ النوازلِ عن طريقِ الاجتهادِ المذهبيِ المقيدِ.
 - القولُ بإقفالِ بابِ الاجتهادِ في الشريعةِ الإسلاميةِ.
 - شيوعُ التعصبِ المذهبيِ بين عددٍ من المتمذهبيين.
 - وجودُ العلماءِ الذين يَبْنُوا خطرَ التقليدِ المذهبيِ، وحذروا منه.
- (٥٠) لم يختلف الحالُ كثيراً بعد انسلاخ القرنِ السابعِ الهجري، بل زادَ تمسُّكُ المتمذهبيين بمذاهبِهِم، فلا يَحِيدُ أكثرُهُم عنها، وتمكَّنَتْ رُوحُ التقليدِ المذهبيِ الصَّرفِ بين صفوفِهِم، ومع ذلك، فقد وُجِدَ عددٌ من العلماءِ المحققين لمذاهبِهِم العارفين بأدليَّتها، وممَّا ظَهَرَ جليّاً في القرونِ التاليةِ للقرنِ السابعِ إلى منتصفِ القرنِ الرابعِ عشرِ الهجري تقريباً:
- انتشارُ المختصراتِ المذهبيةِ ذاتِ التعقيداتِ اللفظيةِ.
 - شيوعُ الكتبِ ذاتِ التطبيقاتِ الفقهيةِ، والتي عُرِفَتْ باسمِ: كتبِ الفتاوى.
 - استمرارُ انتشارِ التعصبِ المذهبيِ بين عددٍ من أربابِ المذاهبِ.
 - وجودُ عددٍ من العلماءِ الذين يَبْنُوا خطرَ التقليدِ المذهبيِ.
 - ظهورُ بعضِ الدعواتِ في العالمِ الإسلامي، التي ينادي كثيرٌ منها بالعودةِ إلى الكتابِ والسنةِ.
- (٥١) استمرَّ الحالُ الذي كان طاغياً على الحياةِ العلميةِ في القرونِ السابقةِ على الحالةِ العلميةِ في غالبِ سنين القرنِ الرابعِ عشرِ الهجري، ثمَّ بدأ انحسارُ الصبغةِ المذهبيةِ القائمةِ، والتعصبِ المذهبيِ عن الحياةِ العلميةِ

بعد منتصف القرن الرابع عشر الهجري تقريباً، وتبع ذلك وجود المجامع والمحافل العلمية التي تُمارس الاجتهاد الجماعي، إضافة إلى وجود الكتب المذهبية بكافة ألوانها مطبوعة، مع خدمة عدد منها على أسس علمية.

٥٢) وُجدَ بعد منتصف القرن الرابع عشر الهجري، وفي القرن الخامس عشر الهجري عددٌ من العلماء الذين حاربوا التمذهب، وقد تباينوا في هذا الأمر، فمنهم من حارب التقليد المذهبي، ومنهم من حارب التمذهب بصورة عامة.

٥٣) لمسألة: (تقليد المجتهد الميت) علاقة واضحة بمسألة: (حكم التمذهب)، وقد نصَّ بعض العلماء على تفريع مسألة حكم التمذهب على مسألة تقليد الميت.

٥٤) اختلف الأصوليون في مسألة: (تقليد المجتهد الميت) على أقوال عدة، وقد ظهر لي أنَّ القولَ الراجح في المسألة هو جواز تقليد المجتهد الميت.

٥٥) تحدثت عن مسألة: (التمذهب بمذهب الصحابي والتابعي)، وقد تبين لي من خلال النظر فيها، وتأملها أنَّ العلماء متفقون على عدم وجوب التمذهب بمذهب الصحابي والتابعي.

وتردُّ مسألة: (التمذهب بقول الصحابي) عند القائلين بعدم حجية قول الصحابي.

٥٦) اختلف العلماء في مسألة: (التمذهب بمذهب الصحابي والتابعي) على قولين، ومن أبرز الأدلة التي جاءت في سياق المسألة، وكان له مناقشات متعددة، دليل الإجماع الذي حكاه إمام الحرمين الجويني، فقد حكى إجماع المحققين على منع غير المجتهدين من أخذ أقوال الصحابة عليهم السلام، وقد انتهيت في المسألة إلى القول بجواز التمذهب بمذهب الصحابي والتابعي من جهة التنظير، ويبقى النظر في إمكانه، والظاهر عدم إمكان التمذهب إلا بمشقة بالغه.

(٥٧) تُعَدُّ مسألة: (التمذهب بأحد المذاهب الأربعة المشهورة) كبرى المسائل التي دار فيها حديثٌ وجدلٌ كبيرين بين العلماء قديماً وحديثاً، وحينما بحثتُ المسألة ظَهَرَتْ لي عدَّةُ أمورٍ، مِنْ أَهَمِّهَا:

- لا خلافَ بين العلماء في قبولِ وجودِ المذاهبِ الفقهيةِ الأربعة.
- اتفق العلماء المجيزون للتمذهبِ على أنَّ المتمذهبَ المتأهلَ إذا خالف مذهبَه، وَخَرَجَ عنه؛ لرجحانِ غيرِه مِنَ المذاهبِ، فقد أحسن.
- مِنْ خلالِ تأمُّلِ المسألةِ تبيَّنَ لي أنَّ خلافَ العلماءِ فيها واردٌ على ثلاثِ صورٍ:
- الصورة الأولى: التزامُ المتمذهبِ بمذهبِ إمامِه، واكتفاؤه به، بحيث لا يخرج عنه، أو التزامه بمذهبِه، مع عدم معرفته بدليله.
- الصورة الثانية: إعراضُ المتمذهبِ المتأهلِ عن النظرِ في الأدلة.
- الصورة الثالثة: التزامُ المتمذهبِ بالمذهبِ مع مخالفته للدليل.
- مِنْ أبرزِ العلماءِ الذين جاء عنهم كلامٌ في التمذهب: ابنُ حزم، وابنُ عبد البر، وتقيُّ الدين ابنُ تيمية، وابنُ القيم - وقد تبعهم كثيرٌ مِنَ العلماءِ المتأخرين والمعاصرين - وقد حررتُ أقوالهم في المسألة، وخلاصةُ الأمر أنَّهم حاربوا التقليدَ المذهبي، أي: التمذهبَ دون معرفة دليلِ المذهب.
- اختلفَ العلماءُ مِنَ المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في مسألة: (التمذهب بأحد المذاهب الأربعة المشهورة)، وقد استدلَّ كلُّ فريقٍ بأدلةٍ متعددة، وقد ذكرتُ طَرَفاً منها، وانتهيتُ في الترجيح إلى تفصيلٍ طويلٍ في المسألة، وخلاصته أنَّ التمذهبَ جائزٌ في الجملة، وأنَّ وطأةَ الخصومةِ والنزاعِ بين المجوزين أو الموجبين للتمذهب، والمانعين منه تخفَّتْ في المسائل التي لم يَرُدْ فيها نصٌّ مِنَ الشارع.

• للخلاف في المسألة عدّة أسباب، وقد ظَهَرَ أثره في نشوء مسألة أخرى، وهي: (الانتقال عن المذهب).

٥٨) تحدثت عن مسألة: (حكم التمذهب بغير المذاهب الأربعة)، وقد جعلت التمذهب بالمذاهب على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التمذهب بمذهب مندثر.

القسم الثاني: التمذهب بالمذهب الظاهري.

القسم الثالث: التمذهب بمذهب فقهي لإحدى الفرق المبتدعة.

• فيما يتصل بالقسم الأول: (التمذهب بمذهب مندثر)، بينت حكم هذا القسم، ومن أهم ما توصلت إليه: أن تقرير الحكم فيه لا يختلف عن تقريره في مسألة: (التمذهب بمذهب الصحابي والتابعي)، وأن الأولى عدم التمذهب بمذهب مندثر.

• فيما يتصل بالقسم الثاني: (التمذهب بالمذهب الظاهري)، فإن بعض الباحثين يعدّ المذهب الظاهري من المذاهب المندثرة، لكنني أثرت الحديث عنه في قسم مستقل؛ لتمييزه عن سائر المذاهب بتدوين أصوله وفروعه، وانفراذه ببعض الآراء الأصولية، ولوجود بعض الأفراد الذين ينتسبون إليه، وقد بينت أن التمذهب به يعني: التزام أصوله، مع القناعة برجحانها عن حجة وبرهان، ثم تطبيق هذه الأصول على الفروع الفقهية، سواء أوافق علماء المذهب الظاهري، أم خالفهم، أمّا التزام المذهب الظاهري في أصوله وفروعه، وعدم الخروج عنه، في الجملة - وقد يصحب الالتزام معرفة الدليل في بعض المسائل - فإن أصول المذهب الظاهري تردّ هذا الالتزام.

وقد بينت صعوبة القول بمنع التمذهب بالمذهب الظاهري، مع أن الأولى ترك التمذهب به؛ لعدد من الاعتبارات.

• فيما يتصل بالقسم الثالث: (التمذهب بمذهب فقهي لإحدى الفرق

المبتدعة)، فإنَّ الفرقَ المنتسبة إلى البدعة تختلفُ في مدى تغلغلِ البدعةِ فيها :

- فإن كانت بدعةُ المذهبِ مكفرةً، فلا يجوزُ التمهّدُ به.
- وإن كانت بدعةُ المذهبِ غيرَ مكفرةٍ، فإنَّ الأقربَ مِنْ وجهةِ نظري هو المنعُ مِنَ التمهّدِ به، لعددٍ من الاعتبارات، علماً أنني لم أقفُ - فيما رجعتُ إليه من مصادر - على من نصَّ على حُكم التمهّدِ في القسمِ الثالثِ؛ ولعلَّ السببَ في هذا الأمرِ عائدٌ إلى أنَّ اهتمامَ العلماءِ منصبٌ على الردِّ على عقائدِ المبتدعةِ المنحرفةِ، وفي هذا غُنيّةٌ عن الحديثِ عن حكم التمهّدِ بمذاهبِهِم الفقهيةِ؛ لأنَّه إذا بَطَلَتْ آراءُ المذهبِ العقديةِ، فبطلانُ آرائِهِ الفقهيةِ والأصوليةِ تَبَعُ.

(٥٩) كان لبعضِ أهلِ العلمِ مِنَ المتقدمينِ والمتأخرينِ جهودٌ في بيانِ طبقاتِ العلماءِ والمفتينِ، وَمِنْ ضَمِنَهَا طبقاتُ المتمذهبيينِ، وَمِنْ أَهَمِّ مَنْ ذَكَرَ الطبقاتِ مِنَ متقدمي أهلِ العلمِ: ابنُ الصلاح، وابنُ حمدان، وابنُ القيم، وابنُ كمال باشا.

(٦٠) كان لتقسيمِ ابنِ كمال باشا وقفاتٌ مِنْ بعضِ أهلِ العلمِ، ولاسيما مِنْ علماءِ المذهبِ الحنفي، فكان منهم المؤيّدُ، ومنهم المعارضُ المنتقدُ له.

(٦١) مِنْ أَهَمِّ مَنْ ذَكَرَ طبقاتِ المتمذهبيينِ مِنَ العلماءِ المتأخرينِ: شاه ولي الله الدهلوي، والشيخ محمد أبو زهرة، والدكتور محمد الفرفور.

(٦٢) أرى أنَّ أبرزَ مَنْ ذَكَرَ الطبقاتِ السابقة: ابنُ الصلاح، وابنُ كمال باشا - إذ أثرهما على مَنْ جاء بعدهما واضحٌ - وهما يسيران في اتجاهينِ متقاربين، وقد أُجريتُ موازنةٌ بين ما ذكراه من طبقات.

(٦٣) بعدَ التأملِ فيما ذُكِرَ في بابِ الطبقاتِ انتهيتُ إلى تقسيمِ المتمذهبيينِ إلى أربعِ طبقات، وهي :

الطبقة الأولى: المجتهد المطلق المنتسب إلى مذهب معين.

الطبقة الثانية: المجتهد المقيّد في مذهب إمام معين.

الطبقة الثالثة: مجتهد الترجيح.

الطبقة الرابعة: حافظ المذهب.

(٦٤) مبنى التمذهب على التزام مذهب إمام بعينه، وقد يحصل انتقال عن المذهب بالكلية، أو خروج عنه في بعض المسائل.

(٦٥) قد يصل التمذهب إلى درجة الاجتهاد المطلق في الشريعة الإسلامية، لكن هل له أن يدّعي بلوغ درجة الاجتهاد المستقل، بحيث يسمي مجتهداً مستقلاً بأصوله وفروعه؟ وقد بينت الحكم بما خلاصته:

- إذا لم تجتمع في التمذهب شروط الاجتهاد، فليس له ادعاء بلوغه.
- إذا اجتمعت شروط الاجتهاد فيه، وادّعى أنّه مجتهد مستقل بالاجتهاد، فلهذه الدعوى صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون لنفسه أصولاً وقواعد يسير عليها مخالفة لما استقرت عليه أصول المذاهب.

والذي يظهر لي في هذه الصورة المنع منها، وعدم جوازها.

الصورة الثانية: أن لا يكون لنفسه أصولاً وقواعد مخالفة لما استقرت عليه أصول المذاهب، بل يسير على الأصول المدونة، لكنه يأخذ بما ترجّح عنده من الأصول، دون التزام أصول مذهب معين.

والذي يظهر لي في هذه الصورة الجواز، بشرط: أن لا يدّعي لنفسه مذهباً قائماً بأصوله وقواعده الخاصة.

(٦٦) إذا اجتمعت شروط الاجتهاد في التمذهب، ورأى من نفسه أنّه مجتهد مطلق منتسب إلى مذهب إمامه، فالواجب عليه ترك التمذهب والذهاب إلى الاجتهاد في الأحكام.

(٦٧) قد يرى بعض المتمذهبين ترك مذهب بالكلية، والانتقال عنه إلى

التمذهب بمذهب آخر، والأصل في هذا الأمر هو الجواز والإباحة، ويختلف الحكم مدحاً أو ذمّاً بالنظر إلى غرض المتمذهب في انتقاله:

- إن كان الغرض دنيوياً فالانتقال مذموم.
- إن كان الغرض دينياً فالانتقال ممدوح.

(٦٨) قد يخرج التمذهب عن مذهبه في بعض المسائل، ولا يكون ثمة ارتباط بينها، وقد يخرج عن مذهبه في مسائل بينها ارتباط، وقد يكون خروجه عن المذهب على سبيل تتبع الرخص.

(٦٩) إن كان الخروج عن المذهب في مسائل لا يوجد ارتباط بينها، فخروجه محل خلاف، والأقرب من وجهة نظري القول بالجواز، إذا اطمأنت نفس المتمذهب إلى القول الذي ذهب إليه، وخلا الخروج عن قصد التلهي والهوى.

(٧٠) إن كان خروج المتمذهب عن مذهبه بقصد الترخيص بالرخص المذهبية، فهذا ما يُسمى بـ(تتبع الرخص)، وقد اهتم كثير من المتأخرين والمعاصرين بالحديث عنه، وتعددت تعريفاتهم له، وغالبها يسير في اتجاهٍ متقارب، وقد اخترت تعريفه بـ: أن يأخذ المكلف فيما يقع له من المسائل بأخف الأقوال.

(٧١) اختلف العلماء في حكم تتبع الرخص على أقاويل كثيرة، وقد بينت ضرورة التفريق بين حالة من يتتبع الرخص دائماً، دون مسوّغ ولا حاجة، وحالة من يأخذ بالرخصة عند وجود ما يدعو إلى الأخذ بها، والأقرب أن تتبع الرخص محرّم، والخلاف في المسألة خلاف معنوي، ويظهر أثره في الحكم بفسق متتبع الرخص.

(٧٢) إن كان خروج المتمذهب عن مذهبه في مسائل بينها ارتباط، فهذا ما يسمى بـ(التلفيق بين المذاهب)، ولقد اهتم كثير من العلماء المتأخرين والمعاصرين بالحديث عن التلفيق، وتعددت تعريفاتهم له، وقد اخترت تعريفه بأنه: تركيب كيفية في مسألة واحدة، ذات فروع مترابطة، أو في

مسألتين لهما حكم المسألة الواحدة، مِنْ قول مجتهدَيْنِ أو أكثر، بحيث لا يقول بصحتها أحدٌ مِنَ المجتهدين.

(٧٣) للتلفيق أقسام ثلاثة، وهي:

القسم الأول: التلفيق في الاجتهاد.

القسم الثاني: التلفيق في التقليد.

القسم الثالث: التلفيق في التقنين.

(٧٤) يُبنى الحكم في القسم الأول: (التلفيق في الاجتهاد) على ما ذكره الأصوليون في مسألة: إحداث قول ثالث.

(٧٥) اختلف العلماء في القسم الثاني: (التلفيق في التقليد) على عدة أقوال، وقد حُكي في أدلة القائلين بالمنع مِنَ التلفيق الإجماع على منعه، وقد بينتُ بُعد إمكانية انعقاد الإجماع، واحتمال إرادة مَنْ حكاه إجماع الإمامين على القول ببطلان ما صَدَرَ عن الملقق، والأقرب في حكم القسم الثاني من وجهة نظري:

• بالنسبة للعامي يصعب القول بمنعه مِنَ التلفيق، وإبطال عبادته بسبب وقوعه فيه.

• بالنسبة للمتمذهب: إن ترجّح له ما ذهب إليه، فالقول في هذه الحالة كالقول في التلفيق في الاجتهاد، وإن قَارَنَ تلفيقه تتبع للرخص، فله حكم مسألة: (تتبع الرخص)، وإن خلا التلفيق عمّا سَبَقَ، فإن وَقَعَ فيه عن غير قصدٍ، فلا حَرَجَ عليه، وإن قَصَدَهُ فالأحوط تركه؛ خروجاً مِنَ الخلاف.

(٧٦) اهتم كثيرٌ مِنَ المعاصرين بالحديث عن القسم الثالث: (التلفيق في التقنين)، الذي يُقصد به: تخيير ولي الأمرِ مِنْ أحكام مختلف المذاهب الفقهية المعتبرة مجموعةً مِنَ الأحكام؛ لتكون قانوناً يُقضى ويُفتى به بين مَنْ يخضعون له، بحيث يأخذ أحكام القانون مِنْ عدّة مذاهب على وجه يترتب عليه التلفيق بين أقوال المجتهدين في مسألة واحدة.

ومجمل القول في حكم التلفيق في القسم الثالث، أنه لا يخرج عن القسمين الأولين: (التلفيق في الاجتهاد)، و(التلفيق في التقليد)، ويكون النظر في المسألة إلى المقنن، أهو من المجتهدين، أم من المقلدين؟

• إن كان من المجتهدين أخذ حكم مسألة: (التلفيق في الاجتهاد).

• إن كان من المقلدين أخذ حكم مسألة: (التلفيق في التقليد).

(٧٧) لا يخلو مذهب من المذاهب الفقهية من الوقوع في مخالفة دليل من الأدلة الشرعية، ولا سيما دليل السنة النبوية، فإذا كان المذهب على خلاف ما دلّ الحديث النبوي عليه، فهل يأخذ المتمذهب بالحديث؟

اختلف العلماء في المسألة على عدة أقوال، وقد فصلت القول في الترجيح، وقد بينت ضرورة الاهتمام بالنظر إلى ثبوت صحة الحديث، وعدم الغفلة عن أحكام متقدمي المحدثين على الأحاديث، ولا سيما حين يضعفون حديثاً ظاهراً إسناده الصحة؛ لعلّة خفية، ثم يأتي من يصحح الحديث بالنظر في إسناده غافلاً عما أعلّ الحديث به، وذكرت أيضاً ضرورة الانتباه إلى معرفة درجة الزيادة في متون الأحاديث، وضرورة الانتباه إلى بعض المتساهلين في تصحيح الأحاديث الضعيفة، ولا سيما إن كان في متنها شيء من الشذوذ والنعارة.

(٧٨) قد يصادف المتمذهب في بعض الأوقات وجود أكثر من قول لإمامه في مسألة واحدة، فيحتاج إلى الترجيح بينها، ولقيامه به جعلت الترجيح على قسمين:

القسم الأول: الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقت واحد.

القسم الثاني: الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقتين.

وتحت هذين القسمين حالات، وتحت الحالات صور وتفصيلات،

وبمراعاة ما ذكرته فيها يتحقق للتمذهب غلبة الظن بأنه أخذ بقول إمامه الذي استقر رأيه عليه.

(٧٩) يتصل بما سبق الحديث عن مسألتين مهمتين اهتم بهما عدد من الأصوليين، وللخلاف فيها آثار في عدة مسائل، وهما:

المسألة الأولى: إذا جاء عن إمام المذهب قولان مختلفان، وقد عُلِمَ المتأخر منهما من المتقدم، فهل يُنسب إليه القول المتقدم؟

اختلف العلماء في المسألة، وتعددت أقوالهم وأدلّتهم فيها، وقد ظهر لي أنّ الإمام إذا صرح بالرجوع، أو عُلِمَ رجوعه، فلا ينسب إليه القول المتقدم قطعاً، أمّا إذا لم يصرّح بالرجوع، ولم يُعْلَم رجوعه، فالظاهر رجوعه عن قوله المتقدم.

المسألة الثانية: إذا جاء عن إمام المذهب قولان مختلفان، ولم يُعلم المتقدم منهما من القول المتأخر، فما القول الذي ينسب إلى إمام المذهب في هذه الحالة؟

اختلف العلماء في المسألة، وتعددت أقوالهم وأدلّتهم فيها، وقد ظهر لي أنّه من جهة نسبة القول إلى إمام المذهب: فإنّ الأرجح هو اعتقاد نسبة أحد القولين إليه، ورجوعه عن القول الآخر، دون تعيين أحدهما، أمّا من جهة عمل المذهب: فالأقرب أنّه يأخذ بالقول الأشبه بأصول مذهبه وقواعده.

(٨٠) لمعرفة رجوع إمام المذهب عن قوله عدة طرق، منها:

- تصريح الإمام نفسه برجوعه عن قوله.
- ما ينقله تلاميذ الإمام وأصحابه من رجوع إمامهم عن قوله.
- ما يقرره أصحاب المذهب المحققون فيه أنّ إمامهم قد رجّع عن قوله.
- إذا تعارض قول لإمام المذهب مع قول آخر، وعُلِمَ القول المتأخر منهما، فالمتقدم مرجوع عنه.

(٨١) إذا ثَبَتَ عند التَّمَذُّبِ رجوعُ إمامِهِ عن قولِهِ، فهل لَهُ أَخْذُ الْقَوْلِ المرجوعِ عنه فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؟

لَا يَخْلُو الْأَمْرُ مِنْ حَالَتَيْنِ:

الحالة الأولى: أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ رَجُوعِ الْإِمَامِ عَنْ قَوْلِهِ وَفَاقِيَةً.

الحالة الثانية: أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ رَجُوعِ الْإِمَامِ عَنْ قَوْلِهِ خِلَافِيَةً.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي الْحَالَةِ الْأُولَى: (أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ رَجُوعِ الْإِمَامِ عَنْ قَوْلِهِ وَفَاقِيَةً) هُوَ عَدَمُ جَوَازِ أَخْذِ قَوْلِ الْإِمَامِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ.

أَمَّا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: (أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ رَجُوعِ الْإِمَامِ عَنْ قَوْلِهِ خِلَافِيَةً):

■ إِنَّ تَرْجِيحَ لِلتَّمَذُّبِ قَوْلُ إِمَامِهِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ، فَالظَّاهِرُ جَوَازُ أَخْذِهِ، إِنَّ لَمْ أَقْلُ بِالْوَجُوبِ.

■ إِذَا كَانَ أَخْذُ الْمُتَمَذِّبِ لِلْقَوْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ إِمَامِهِ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْجَوَازِ.

(٨٢) يُعْتَدُّ بِقَوْلِ الْمُتَمَذِّبِ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْأَصُولِيَّةِ إِذَا كَانَ أَصُولِيًّا عَارِفًا بِالْأَصُولِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُتَمَذِّبُ غَيْرَ عَارِفٍ بِأَصُولِ الْفَقْهِ، أَوْ كَانَ فِي مَعْرِفَتِهِ ضَعْفٌ، فَلَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

(٨٣) يُعْتَدُّ بِقَوْلِ الْمُتَمَذِّبِ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ فِي الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ:

- إِذَا كَانَ الْمُتَمَذِّبُ أَصُولِيًّا ذَا مَهَارَةٍ وَبَصِيرَةٍ بِالْفَقْهِ.
- إِذَا كَانَ الْمُتَمَذِّبُ مِنْ طَبَقَةِ الْمَخْرُجِينَ.
- إِذَا كَانَ الْمُتَمَذِّبُ مِنْ طَبَقَةِ مُجْتَهِدِي التَّرْجِيحِ، وَتَحَقَّقَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَحَلٌّ لِلنَّظَرِ وَصَفُ الْاجْتِهَادِ الْمَذْهَبِيِّ الْمُقَيَّدِ.

(٨٤) قَدْ يَقِفُ الْمُتَمَذِّبُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْأَصُولِيَّةِ أَوْ الْفَقْهِيَّةِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي مَذْهَبِهِ بَيْنَ إِمَامِهِ، وَأَحَدِ الْأَصْحَابِ:

- فإن كان قولُ الصاحبِ غيرَ سائرٍ على أصولِ المذهبِ، وأرادَ المتمذهبُ أخذه، فله حكمُ مسألة: (الخروج عن المذهب).
 - إن كان القولُ سائراً على أصولِ المذهبِ، فالأصلُ في هذا المقامِ هو قولُ إمامِ المذهبِ، ويسوغُ الأخذُ بقولِ الصاحبِ لمقتضى.
- (٨٥) إذا وَقَعَ اختلافٌ بين المتمذهبين في تعيينِ المذهبِ:

- فإن كان المتمذهبُ متمكناً من الترجيحِ المذهبي بنفسيه، فإنه يُبينُ الاختلافَ في المذهبِ، ثمَّ المعوّل على ما ترجّحَ عنده.
- وإن لم يكن متمكناً من الترجيحِ، فعليه الاعتمادُ على ما يرجّحه شيوخُ مذهبه من أربابِ درجةِ الاجتهادِ المذهبي المقيّد، وأربابِ درجةِ مجتهدِ الترجيحِ، فإن كان ثمة اختلافٌ بين المرجحين في تعيينِ المذهبِ، فهناك عددٌ من المرجحات، منها: الترجيحُ بالكثرة، ولاسيما إن كانوا من المحققين للأقوالِ المذهبية، والترجيحُ بزيادةِ العلم، والترجيحُ بموافقةِ أكثرِ المذاهبِ المتبوعة.

(٨٦) من المهام التي تولّاها عددٌ من المتمذهبين القيامُ بإفتاء الناس في أمورهم وما يعرضُ لهم، وقد بينتُ خلافَ العلماء في مسألة: (إفتاء المتمذهب بمذهبه)، وقد ترجّحَ عندي جوازُ إفتاءِ مجتهدِ المذهبِ بمذهبه، ولمجتهدِ الترجيحِ (مجتهدِ الفتيا) الإفتاءُ بمذهبه الذي ترجّحَ لديه، أمّا حافظُ المذهبِ، فله الإفتاءُ فيما نصَّ إمامه على حكمه إذا لم يوجد غيره، وليس له الإفتاءُ فيما لم يقفَ لإمامه على نصٍّ فيه.

(٨٧) تتصلُ مسألة: (الإفتاء بقولٍ ضعيف في المذهب) بمسألة: (الإفتاء بالمذهب)، ولذا تحدثتُ عنها، وبينتُ أنَّ الأصلَ في الإفتاء أن يكونَ بالمذهبِ المعتمدِ أو الصحيح، ولا يصحُّ الإفتاءُ بالقولِ الضعيفِ دونَ مسوغ، وإذا كان سؤالُ المستفتي عن المذهبِ أو قولِ إمامه، لم يسغُ إفتاؤه بالقولِ المذهبي الضعيف، وقد بينتُ عدداً من الضوابطِ لجوازِ الإفتاءِ بالقولِ الضعيفِ في بعضِ الحالات، وهي:

- أن يكون المفتي بالقول الضعيف عارفاً بالمذهب ومآخذه، بارعاً فيه.
 - أن لا يكون القول في نفسه قولاً شاذاً لم يقل به أحد من العلماء المعترين، ولا ضعيفاً ضعفاً شديداً في المذهب.
 - أن تكون هناك ضرورة، أو حاجة داعية إلى الإفتاء بالقول الضعيف، أو مصلحة راجحة تترتب على الإفتاء به.
 - أن لا ينسب المتمذهب القول الذي أفتى به إلى إمامه.
- (٨٨) يسوغ للمتمذهب أن يفتي بغير مذهبه إذا ترجح لديه، مع إعلامه السائل بقول الإمام، أمّا إن أفتى بغير مذهبه؛ لسهولة ويسره، فالذي يظهر لي في حكم المسألة هو المنع وعدم الجواز، وإن أفتى بغير مذهبه؛ لأنه أحوط، فالظاهر الجواز، إن لم يقع المستفتي في حرج ومشقة، مع إعلامه المستفتي بمذهب الإمام.
- (٨٩) اعتمد كثير من المتمذهبين عند دراسة النوازل على تخريج حكمها على أصول المذهب وقواعده، وتخريج حكمها على فروع المذهب.
- (٩٠) المقصود بتخريج حكم النازلة: أن يبين المتمذهب حكم النازلة التي لم ينص إمامه عليه بإلحاقها بقاعدة من قواعد المذهب، أو بإلحاقها بما يشبهها من فروع.
- (٩١) يفتقر تخريج حكم النازلة على أصول المذهب، وفروعه إلى أمرين مهمين:
- الأمر الأول: صحة نسبة الأصل إلى إمام المذهب أو إلى مذهبه (فإن كان التخريج على فروع المذهب، فلا بُدَّ أن يكون الفرع المخرج عليه ثابت النسبة إلى إمام المذهب أو إلى مذهبه).
 - الأمر الثاني: أن يُوجد في مذهب الإمام مجتهدون مقيّدون بمذهبه، يسرون على طريقته، ولديهم قدرة على التخريج والإلحاق.
- (٩٢) هناك حاجة قائمة لوجود المذاهب الفقهية المتبوعة؛ إذ ما فيها من

أقوال يُمثَّلُ فقه الشريعة وأصولها، ولأنَّ التفقه عن طريقها مِنْ سُبُلِ التفقه في دين الله تعالى، ولثلا يأتي الناظر في المسائل الخلافية بقولٍ آخر يخرمُ به إجماع مَنْ سَبَقَهُ.

(٩٣) للتمذهب آثارٌ إيجابيةٌ متعددة، ومن أهمها:

- ظهورُ المناظراتِ والمساجلاتِ الفقهيةِ والأصوليةِ بين أربابِ المذاهبِ المختلفةِ؛ بُغْيَةً الاستدلالِ للمذهبِ والانتصارِ له بإبرازِ أدلتهِ.
- ازدهارُ النشاطِ التألفي في مختلفِ الموضوعاتِ المتعلقة بالفقه وأصوله، وقد كان النشاطُ التألفي في فنون متعددة، منها:
 - التأليفُ في الفقه المذهبي.
 - التأليفُ في الأغايزِ والأحاجي والمطارحاتِ الفقهية.
 - التأليفُ في أصولِ المذهبِ.
 - التأليفُ في قواعدِ المذهبِ الفقهيةِ وضوابطه.
 - التأليفُ في بيانِ أدلةِ المذهبِ.
 - التأليفُ في الردودِ على مخالفي المذهبِ.
 - التأليفُ في مناقبِ إمامِ المذهبِ.
 - التأليفُ في طبقاتِ علماءِ المذهبِ.
- تجنبُ الآراءِ الشاذةِ.
- الإلمامُ الشمولي بالمسائلِ الأصوليةِ، والفقهيةِ.
- دعمُ سبيلِ الارتقاءِ إلى مقامِ الاجتهادِ.
- تجنبُ التناقضِ في الاختيارِ بين الأقوالِ.
- بروزُ فنِّ الفروقِ الفقهيةِ، والأشباهِ والنظائرِ.

(٩٤) لم يكن تطبيقُ التمذهبِ عند بعضِ المتمذهبين على الوجهِ الصحيحِ، فترتب على تمذهبهم عددٌ من الآثارِ السلبيةِ، وظَهَرَ لي أنَّ مِنْ أهمها:

- ظهورُ التعصبِ المذهبي بين أربابِ المذاهبِ المختلفةِ، ومن صورهِ:
 - الإعراضُ عن الاستدلالِ بالكتابِ والسنةِ الثابتةِ.
 - ردُّ دلالةِ الآياتِ والأحاديثِ الثابتةِ، والتكلفُ في ذلك.
 - الانتصارُ للمذهبِ بالأحاديثِ الواهيةِ.
 - الاستدلالُ بالحديثِ متى ما وافق المذهبَ ومخالفةُ الحديثِ نفسه في حكمٍ آخرٍ دلَّ عليه؛ لمخالفةِ المذهبِ.
- دعوى غلقِ بابِ الاجتهادِ، ومحاربةِ مَنْ يدَّعيهِ.
- ظهورُ الحيلِ الفقهيةِ.
- عدمُ الاطلاعِ على ما لدى المذاهبِ الأخرى.
- (٩٥) كان لظهورِ الآثارِ السلبيةِ عددٌ من الأسبابِ، مِنْ أهمِّها:
 - الغلوُ في تعظيمِ أئمةِ المذاهبِ.
 - اعتقادُ عدمِ خفاءِ شيءٍ مِنْ الأدلةِ على إمامِ المذهبِ.
 - اتباعُ الهوى.
 - التعصبُ للمذهبِ.
 - المناظراتُ والجدلُ.
 - الإلْفُ والاعتيادُ على مذهبٍ فقهيٍّ واحدٍ.
 - الخشيةُ مِنْ وقوعِ الناسِ في تتبعِ الرخصِ، والتلفيقِ بين المذاهبِ.
 - الأوقافُ على المذاهبِ الفقهيةِ.
 - الوقوعُ في ردَّةِ الفعلِ.
 - الضعفُ العلمي.
 - الكسلُ والرغبةُ في الراحةِ.

(٩٦) قدمت عدداً من المقترحات لعلاج آثار التمذهب السلبية، والمقترحات هي:

- الاهتمام بالكتب المذهبية البعيدة عن التعصب، والتي تُعنى بالاستدلال.
- الاطلاع على بقية المذاهب المتبوعة، ومعرفة أقوال السلف.
- التقاء علماء المذاهب الفقهية لدراسة ما يُهم المسلمين.
- تربية المتمذهب على احترام المذاهب وأهلها.
- العناية بالتخصص العلمي.
- العناية بطرق التعليم.

(٩٧) قدّم بعض المعارضين للتمذهب مشروعاً يقترح فيه توحيد المذاهب المتبوعة في مذهب واحد، وأهم ما وقفت عليه: ما ذكره الشيخ محمد الباني، وما ذكره الأستاذ محمد عيد عباسي.

(٩٨) كان المشروع الذي ذكره الأستاذ محمد عيد عباسي أنضج ممّن قبله، وقد وجهت إليه شيئاً من النقد الدالّ على عدم صلاحيته، وبيّنت ضرورة الانتباه إلى أنّ نقد المشروع لا يعني بحال انتقاد من يدعو إلى تعظيم الأدلة، والعمل بها، فهذا شيء، والمشروع المقترح شيء آخر.

ثانياً: التوصيات:

(١) تحرير أقوال أئمة المذاهب، والإمام أحمد بن حنبل على وجه الخصوص، وذلك بدراسة ما جاء عنهم من أقوال، وبيان دلالتها على الأحكام في ضوء درجة الألفاظ التي يستعملونها، مع مقارنتها بما قرره علماء المذهب.

(٢) ضرورة تفقد أرباب كل مذهب ما في مذهبه من أقوال وروايات، والعناية ببيان الأقوال الضعيفة والشاذة فيه، وضرورة تمييز أقوال الإمام المنصوصة من أقواله المخرّجة، وتمييز أقواله عن أقوال أرباب مذهبه.

(٣) قيامُ أربابِ كلِّ مذهبٍ بمشروعٍ علمي يقومُ على بيانِ أدلةِ المذهبِ تفصيلاً في الفقه وأصوله - من أَلْكتابِ والسنة والإجماع والقياس وبقية الأدلة مما يُعَدُّ دليلاً في أصولِ المذهبِ - والإجابة عما قد يَرِدُ عليها من اعتراضات، ولاسيما إذا كان المذهبُ يعاني من قِلَّةِ ذكرِ الأدلة في مدوناتِه المذهبية.

(٤) قيامُ دراسةٍ علميةٍ تبيِّنُ أثرَ أقوالِ الصحابة رضي الله عنهم والتابعين في آراء الأئمة الأربعة وأقوالهم.

(٥) قيامُ دراسةٍ علميةٍ تُعنى بدراسةِ المصطلحاتِ الأصوليةِ مِنْ حيثُ بيانُ المعنى الذي قُصِدَ بها عبر القرون، فقد يكون للمصطلح معنى في زمنٍ يختلف عن معناه في زمنٍ آخر.

(٦) قيامُ دراسةٍ علميةٍ عن التجديدِ الأصولي والفقهي وأحكامِه.

وفي الختام أسأَلُ الله تعالى أنْ يَنْفَعَنِي بهذا العمل، وأنْ يجعله خالصاً لوجهه الكريم ﷻ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَلَدَيْكَ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلِّ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (١)، وأنْ أقدم بالدعاء والشكر لكلِّ مَنْ أسدى إليَّ معروفاً، ولاسيما شيخِي الفاضل الأستاذ الدكتور فهد بن محمد السدحان، المشرف على البحث.

وآخر دعوانا ﷻ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢)، وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

د. خالد بن مساعد بن محمد الرويتع



(١) من الآية (١٩) من سورة النمل.

(٢) من الآية (١٠) من سورة يونس.

قائمة المصادر والمراجع^(١)

أ/ الكتب:

حرف الألف

- ١ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للحافظ أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزجاني (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
- ٢ الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (الكتاب الأول: الإيمان) للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ٣ الابتهاج في اصطلاح المنهاج للعلامة أحمد بن أبي بكر ابن سميطة العلوي الحضرمي الشافعي (ت: ١٣٤٣هـ)، مطبوع مع مقدمة تحقيق النجم الوهاج للدميري.
- ٤ أبجد العلوم للعلامة صديق بن حسن القنوجي (١٣٠٧هـ)، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٥ الأبحاث المسددة في فنون متعددة للشيخ صالح بن المهدي بن علي المقبل (ت: ١١٠٨هـ)، عني به: الوليد عبدالرحمن الربيعي، الناشر: مكتبة الجيل الجديد بصنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٦ أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله - دراسات مقارنة للدكتور محمد خالد منصور، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

(١) في حال إغفالي ذكر بعض معلومات المصدر كتاريخ الطبعة ومكانها، فلعدم جودها فيه.

- ٧ إبطال الحيل للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور سليمان العمير، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.
- ٨ ابن باديس - حياته وآثاره جمع ودراسة الدكتور عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٩ ابن تيمية حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ.
- ١٠ ابن حزم حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٥هـ.
- ١١ ابن حزم خلال ألف عام، جمع وتحقيق: أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ١٢ ابن حنبل حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة.
- ١٣ ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية للدكتور حمادي العبيدي، الناشر: دار الفكر العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- ١٤ ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة بالقانون للدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور، الناشر: دار البشائر بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٥ الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين ابن السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، ولتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي، والدكتور نور الدين صغيري، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٦ أبو حنيفة حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٩١م.
- ١٧ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

- ١٨ الاتباع للقاضي ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: محمد عطا الله حنيف والدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ١٩ الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث- نشأة المدرسة الفقهية للمحدثين وأصولها واتجاهاتها للدكتور عبدالمجيد محمود عبدالمجيد، الناشر: دار الفكر بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٢٠ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للعلامة محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى (ت: ١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- ٢١ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالقدوس محمد نذير وآخرين، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٢٢ الإتيقان في علوم القرآن للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى.
- ٢٣ آثار اختلاف الفقهاء في الشريعة لأحمد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٢٤ أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء لمحمد عوامة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- ٢٥ أثر العرف في التشريع الإسلامي للدكتور السيد صالح عوض، الناشر: دار الكتاب الجامعي بالقاهرة.
- ٢٦ أثر العرف في تغير الفتوى لجمال كركار، الناشر: الشركة الجزائرية اللبنانية بالجزائر ودار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٢٧ إجابة السائل شرح بغية الأمل للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

- (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: حسين السياغي، والدكتور حسن الأهمل، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ومكتبة الجيل الجديد بصنعاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٨ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور عواد المعتق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٢٩ الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي للدكتور عبدالمجيد السوسوة الشرفي، كتاب الأمة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، العدد: ٦٢، ذو القعدة ١٤١٨هـ السنة السابعة عشرة، الطبعة الأولى.
- ٣٠ الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه للدكتور شعبان محمد إسماعيل، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، ودار الصابوني بسورية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٣١ اجتهاد الخلفاء الراشدين الأربعة فيما لا نص فيه وأثره في اختلاف الفقهاء - دراسة وتحليل لمحمود علي العبيدي، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٣٢ اجتهاد الرسول ﷺ وصحابته الكرام لأمل بنت عباس جار، الناشر: دار المحمدي بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٣ اجتهاد الصحابة (بحث في أصول الفقه وتاريخ التشريع) لمحمد معاذ بن مصطفى الخن، الناشر: دار الأعلام بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣٤ الاجتهاد الفقهي أي دور وأي جديد، مجموعة بحوث نسق بينها محمد الروقي، الناشر: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٣٥ الاجتهاد بتحقيق المناط في الفقه الإسلامي لعبدالرحمن الزايري، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٣٦ الاجتهاد بين مسوغات الانقطاع وضوابط الاستمرار للدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ٣٧ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية (يحيى بحثين للشيخ عبد الوهاب خلاف (ت: ١٣٧٥هـ)، الأول: الاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح، والثاني: الاجتهاد بالرأي) تحقيق: عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٨هـ.
- ٣٨ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد فوزي فيض الله، الناشر: مكتبة دار التراث بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٣٩ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر للدكتور يوسف القرضاوي، الناشر: دار الأرقم بالكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ٤٠ الاجتهاد في الفقه الإسلامي ضوابطه ومستقبله للأستاذ عبدالسلام السليمانى، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٧هـ.
- ٤١ الاجتهاد فيما لا نص فيه - عرض وتحليل للاجتهاد والقياس والأدلة المختلف فيها للدكتور الطيب خضري السيد (ت: ١٤٠٥هـ)، الناشر: مكتبة الحرمين بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٤٢ الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي للباحث وليد بن فهد الودعان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، إشراف الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن المشعل، العام الجامعي (١٤٢٠هـ).
- ٤٣ الاجتهاد والتقليد في الإسلام للدكتورة نادية شريف العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة ببغداد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٤٤ الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد الدسوقي، الناشر: دار الثقافة بالدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٤٥ الاجتهاد والتقليد والفتوى عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - جمعاً وتوثيقاً ودراسةً للباحثة ريم بنت مسفر الشردان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم

- أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، إشراف الدكتور سعد بن ناصر الشثري، العام الجامعي (١٤٢٤هـ).
- ٤٦ الاجتهاد والمجتهدون وضرورة العمل بمذاهب الأئمة الأربعة وخطر اللامذهبية الضالة، إخراج الأستاذ أحمد عز الدين البيانوني، الناشر: مكتبة الشباب المسلم بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.
- ٤٧ الاجتهاد وضوابطه عند الإمام الشاطبي (دراسة مقارنة) للدكتور عمار بن ناصح علوان، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٤٨ الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية للدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٤٩ الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر للدكتور سيد محمد موسى «توانا» الأفغانستاني، الناشر: دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
- ٥٠ الاجتهاد ومقتضيات العصر لمحمد هشام الأيوبي، الناشر: دار الفكر بالأردن.
- ٥١ الأجزاء الحديثية للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٥٢ الإجماع (حقيقته - أركانه - شروطه - إمكانه - حججه - بعض أحكامه) للدكتور يعقوب ابن عبد الوهاب الباحسين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٥٣ الإجماع للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ)، تحقيق: الدكتور أبو حماد صغير حنيف، الناشر: مكتبة الفرقان بعجمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٥٤ إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للعلامة أبي سعيد خليل بن كيكليدي صلاح الدين العلاني الشافعي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٥٥ الأحاد والمثاني لأحمد بن عمر ابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق:

- الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، الناشر: دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٥٦ الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب (ت: ٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٤هـ.
- ٥٧ إحكام الفصول في أحكام الأصول للعلامة أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٥٨ أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٥٩ أحكام القرآن للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: علي البجاوي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.
- ٦٠ الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ للحافظ أبي محمد عبدالحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٦١ الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي (ت: ٦٣٠هـ)، علق عليه: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، الناشر: مؤسسة النور، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
- ٦٢ الإحكام في أصول الأحكام للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، قدم له: إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٦٣ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

- ٦٤ إحياء علوم الدين للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)،
الناشر: دار الكتاب العربي.
- ٦٥ إحياء أربعين سنة لأمير البيان شبيب أرسلان (ت: ١٣٦٦هـ)، الناشر: دار
أضواء السلف بالرياض، مصورة عن طبعة ابن زيدون بدمشق، ١٣٥٦هـ.
- ٦٦ أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني
(ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
- ٦٧ الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية للعلامة
علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي الحنبلي،
المعروف بابن اللحام (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد الخليل،
الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٦٨ أخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف بن حيان (ت: ٣٠٦هـ)، الناشر: عالم
الكتب بيروت، الطبعة الأولى.
- ٦٩ اختصار علوم الحديث للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن
كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، الناشر: دار
العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٧٠ الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي، مصطلحاته وأسبابه لعبد العزيز بن
صالح الخلفي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٧١ اختلاف المفتين والموقف المطلوب تجاهه من عموم المسلمين (مؤصلاً من
أدلة الوحيين) لحاتم بن عارف العوني، الناشر: دار الصميعي للنشر
والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٧٢ الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مورود الموصلية
(ت: ٦٨٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ٧٣ آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني
الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: سعود بن عبدالعزيز العريفي، الناشر:
دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى،
١٤٢٦هـ.

- ٧٤ آداب الشافعي ومناقبه للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالغني عبدالخالق، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- ٧٥ الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ.
- ٧٦ أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين لمحمد عوامة، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ٧٧ أدب الإملاء والاستملاء للحافظ أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد محمود، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٧٨ أدب الدنيا والدين للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الماوردي الشافعي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، الناشر: دار بن كثير للطباعة والنشر بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
- ٧٩ أدب الطلب ومنتهى الأرب للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله السريحي، الناشر: دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٨٠ أدب القاضي للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الماوردي الشافعي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: محيي هلال السرحان، الناشر: مطبعة الإرشاد بغداد، ١٣٩١هـ.
- ٨١ أدب القضاء لشهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الهمداني الحموي، المعروف بابن أبي الدم (ت: ٦٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محيي هلال سرحان، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
- ٨٢ أدب المفتي والمستفتي للعلامة تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور موفق

- ابن عبد الله عبدالقادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٨٣ الأدب المفرد للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، خرّج أحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.
- ٨٤ أدوات النظر الاجتهادي المنشود في ضوء الواقع المعاصر للدكتور قطب سانو، الناشر: دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٨٥ آراء ابن بري التصريفية - جمعاً ودراسة للدكتور فراج بن ناصر الحمد، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٨٦ الأربعون النووية للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، مطبوعة مع جامع العلوم والحكم لابن رجب.
- ٨٧ ارتشاف الضرب من لسان العرب للعلامة أبي حيان محمد بن يوسف التوحيدي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٨ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي الرومي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣هـ.
- ٨٩ إرشاد الطالبين إلى المنهج القويم (كتاب في مناقب الإمام الشافعي) لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٩٠ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، الناشر: دار الفضيلة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٩١ إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين للشيخ باب بن الشيخ سيدي

- الشنقيطي (ت: ١٣٤٢هـ)، تحقيق: الطيب بن عمر بن الحسين الجكني، الناشر: دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٩٢ إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٩٣ إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة للشيخ محمد بخيت المطيعي (ت: ١٣٥٤هـ)، اعتنى به: حسن أحمد أسبر، الناشر: دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٩٤ الإرشاد للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (ت: ٤٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إدريس، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٠٩هـ.
- ٩٥ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٩٦ أزهار الرياض في أخبار عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، الناشر: صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة.
- ٩٧ أساس البلاغة للعلامة جاز الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٩٨ أسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية للدكتور مصطفى إبراهيم الزلمي، الناشر: الدار العربية للطباعة بالعراق، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٩٩ أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف (ت: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- ١٠٠ الاستحسان: حقيقته - أنواعه - حجته - تطبيقاته المعاصرة للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ١٠١ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه

الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار للعلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي قلعجي، الناشر: دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ورجعت أيضاً إلى النسخة التي حققها الدكتور عبد الله التركي، مطبوعة مع التمهيد (وأشير إليها بقولي: ضمن موسوعة شروح الموطأ).

١٠٢ الاستعداد لرتبة الاجتهاد لمحمد بن علي بن الخطيب المعروف بابن نور الدين (ت: ٨٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور ملاطف مالك، والدكتور محمد بركات، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٠٣ الاستغناء في الفرق والاستثناء لمحمد بن أبي سليمان البكري (من علماء القرن الثامن)، تحقيق: الدكتور سعود بن مسعد الثبتي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٠٤ الاستقامة لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

١٠٥ الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية والفقهية - دراسة نظرية تطبيقية للطيب السنوسي أحمد، الناشر: دار التدمرية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.

١٠٦ الاستيعاب في معرفة الأصحاب للعلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تصحيح: عادل مرشد، الناشر: دار الأعلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٠٧ أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن محمد بن عبدالكريم المعروف بابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١٠٨ أسماء الله وصفاته التي دل عليها كتاب الله سبحانه للحافظ أبي بكر أحمد

ابن الحسين البیهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، الناشر: مكتبة الوعي الإسلامية للتحقيق والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٠٩ أسنى المطالب شرح روض الطالب للعلامة أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٦هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ.

١١٠ الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل للعلامة أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمد علي فركوس، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١١١ الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان للعلامة زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١١٢ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد تامر وحافظ عاشور، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١١٣ الأشباه والنظائر لسراج الدين أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: حمد بن عبدالعزيز الخضير، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١١٤ الأشباه والنظائر للعلامة تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: عادل عبدالوجود وعلي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١١٥ الأشباه والنظائر لمحمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد المعروف بابن الوكيل (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور أحمد العنقري، والدكتور عادل الشيوخ، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- ١١٦ الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، مقدمة محققه: الحبيب بن طاهر، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١٧ أشرف علي التهانوي - حكيم الأمة وشيخ مشايخ العصر في الهند لمحمد رحمة الله الندوي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١١٨ الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي البجاوي، الناشر: دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١١٩ اصطلاح المذهب عند المالكية للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٢٠ أصول الإفتاء لمحمد تقي العثماني، مطبوع مع شرحه: المصباح في رسم المفتي.
- ١٢١ أصول البزدوي للشيخ أبي الحسن علي بن محمد البزدوي الملقب بفخر الإسلام (ت: ٤٨٢هـ)، مطبوع مع شرحه: كشف الأسرار للبخاري.
- ١٢٢ أصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٠٢هـ.
- ١٢٣ الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية للعلامة أبي الحسن عبيد الله الكرخي (ت: ٣٤٠هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ١٢٤ أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة للدكتور حمد بن إبراهيم العثمان، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.
- ١٢٥ أصول السرخسي لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٩٠هـ)، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، الناشر: دار المعرفة ببيروت.
- ١٢٦ أصول الفتوى للدكتور علي عباس الحكمي، الناشر: المكتبة المكية بمكة المكرمة، ومؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

- ١٢٧ أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض، الناشر: مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
- ١٢٨ أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك لمحمد بن حارث الخشني (ت: ٣٦١هـ)، تحقيق: محمد المجذوب، والدكتور محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ، الناشر: الدار العربية للكتاب، والمؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥م.
- ١٢٩ أصول الفقه الإسلامي (تاريخه، ومناهج الأصوليين في الحكم والأدلة) للدكتور محمد سلام مذكور (ت: ١٤٠٥هـ)، الناشر: دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- ١٣٠ أصول الفقه الإسلامي للدكتور بدران أبو العينين بدران، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية.
- ١٣١ أصول الفقه الإسلامي للدكتور زكي الدين شعبان، الناشر: دار الكتاب الجامعي بالقاهرة.
- ١٣٢ أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر ببيروت.
- ١٣٣ أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بسورية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٣٤ أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي، الناشر: دار التدمرية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١٣٥ أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب - جمعاً وتوثيقاً ودراسة للدكتور عبد المحسن بن محمد الرئيس، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٣٦ أصول الفقه لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور فهد بن محمد السدحان، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٣٧ أصول الفقه للشيخ محمد الخضري (ت: ١٣٤٥هـ)، الناشر: دار المعارف للطباعة والنشر بتونس، ١٩٨٩م.

١٣٨ أصول الفقه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة.

١٣٩ أصول فقه الإمام مالك (أدلته النقلية) للدكتور عبدالرحمن بن عبد الله الشعلان، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ.

١٤٠ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

١٤١ أصول مذهب الإمام أحمد - دراسة أصولية مقارنة للدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

١٤٢ أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري، الناشر: دار الرضا للنشر والتوزيع بمصر.

١٤٣ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٤٤ الاعتصام للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور هشام الصيني والدكتور سعد الحميد والدكتور محمد الشقير، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٤٥ الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد زين العابدين رستم، الناشر: أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٤٦ الأعراف البشرية في ميزان الشريعة الإسلامية للدكتور عمر بن سليمان الأشقر، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- ١٤٧ الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٩٥م.
- ١٤٨ الأعلام الشرقية في المائة الرابعة الهجرية لزكي محمد مجاهد، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- ١٤٩ أعلام العراق للعلامة محمد بهجة الأثري، الناشر: الدار العربية للموسوعات بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- ١٥٠ إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٥١ أعلام وعلماء وقدماء ومعاصرون للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، اعتنى به: مجد أحمد مكي، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٥٢ أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور علي أبي زيد والدكتور نبيل أبي عمشة وآخرين، الناشر: دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٥٣ إغاثة اللهفان من مصاديد الشيطان لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ. (ورجعت إلى طبعة دار عالم الفوائد، بتحقيق: محمد عزيز شمس، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ وأشرت إليها بـ ط/ عالم الفوائد).
- ١٥٤ الإفصاح عن معاني الصحاح للوزير أبي المظفر يحيى بن محمد المعروف بابن هبيرة (ت: ٥٦٠هـ)، تحقيق: محمد حسين الأزهرى، الناشر: دار العلا للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ (وقد طبعه محقق الكتاب بعنوان: إجماع الأئمة الأربعة واختلافهم).

- ١٥٥ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح للعلامة تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي الشهير بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٥٦ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر العقل، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ.
- ١٥٧ الإقناع في مسائل الإجماع لأبي الحسن علي بن القطان الفاسي (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٥٨ الإقناع لطالب الانتفاع لشرف الدين موسى بن محمد بن موسى أبي النجا الحجاوي المقدسي (ت: ٩٦٨هـ)، مطبوع مع: كشف القناع لمنصور البهوتي.
- ١٥٩ أقوالنا وأفعالنا لمحمد كرد علي (ت: ١٣٧١هـ)، الناشر: دار أضواء السلف، نسخة مصورة عن مطبوعة عام ١٣٦٥هـ.
- ١٦٠ أليس الصبح بقريب للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: الشركة التونسية للتوزيع.
- ١٦١ الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور رفعت عبدالمطلب، الناشر: دار الوفاء بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٦٢ أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات للشيخ عبد الله بن المحفوظ بن بيه، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٦٣ الإمام أبو الحسن اللخمي وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي بالغرب الإسلامي للدكتور محمد المصلح، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- ١٦٤ الإمام الأوزاعي (شيخ الإسلام وعالم أهل الشام) لعبد الستار الشيخ، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٦٥ الإمام الجويني إمام الحرمين للدكتور محمد الزحيلي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ١٦٦ الإمام الشهاب القرافي حلقة وصلة وصل بين المشرق والمغرب في مذهب مالك في القرن السابع للأستاذ الصغير بن عبدالسلام الوكيل، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٧هـ.
- ١٦٧ الإمام الشوكاني - حياته وفكره للدكتور عبدالغني قاسم الشرجي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ومكتبة الجيل الجديد بصنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٦٨ الإمام الشوكاني: رائد عصره - دراسة في فقهه وفكره للدكتور حسين بن عبد الله العمري، الناشر: دار الفكر بسورية، ودار الفكر المعاصر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٦٩ الإمام الصادق حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٥هـ.
- ١٧٠ الإمام الطبري شيخ المفسرين، وعمدة المؤرخين، ومقدم الفقهاء والمحدثين، صاحب المذهب الجريري للدكتور محمد الزحيلي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ١٧١ إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام للشيخ أبي الحسنات محمد عبدالحى بن محمد عبدالحليم اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، تحقيق: عثمان ضميرية، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٧٢ الإمام زيد حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٥هـ.
- ١٧٣ الإمام في معرفة أحاديث الأحكام للعلامة تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي الشهير بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ١٧٤ الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي للدكتور محمد الدسوقي، الناشر: دار الثقافة بالدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٧٥ الأمنية في إدراك النية لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن الأخضر الأخضر، الناشر: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع بسورية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ورجعت أيضاً إلى طبعة أخرى، حققها الدكتور محمد بن حمد المنيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٧٦ إنباء الغمر بأنباء العمر للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة مجلس وزارة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، ١٣٨٧هـ.
- ١٧٧ إنباء الرواة على أنباء النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٧٨ انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك لشمس الدين محمد بن محمد الراعي الأندلسي (ت: ٨٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أبو الأجفان، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- ١٧٩ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة عليهم السلام للعلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٨٠ الانحرافات العقيدة والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وآثارها في حياة الأمة لعلي بن بخيت الزهراني، الناشر: دار الرسالة للنشر والتوزيع بمكة المكرمة.
- ١٨١ الأنساب للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني

(ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

١٨٢ الانسلاخ من المذاهب الفقهية: حقيقته - أسبابه - وأثاره في الفقه الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله، إعداد مليكة صوالح، إشراف: رضوان غربية، جامعة الحاج لخضر* باتنة* بالجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة: الفقه وأصوله، العام الجامعي: ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

١٨٣ الإنصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية لشاه ولي الله أحمد ابن عبدالرحيم الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ)، وقف على طبعه محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة، ١٣٨٥هـ.

١٨٤ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

١٨٥ أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للشيخ قاسم بن عبد الله القنوني (ت: ٩٧٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن عبدالرزاق الكيسي، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٨٦ أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض من كتاب الجامع للخلال لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن حمد السلطان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٨٧ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ)، تحقيق: الدكتور صغير أحمد حنيف، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٨٨ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، الناشر: دار الفكر.

- ١٨٩ الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع لأحمد بن قاسم العبادي الشافعي (ت: ٩٩٤هـ)، ضبطه: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٩٠ إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل للعلامة عبدالرحيم بن عبد الله الزّرياني (ت: ٧٤١هـ)، مقدمة محققه: الدكتور عمر بن محمد السبيل، الناشر: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة.
- ١٩١ إيضاح المحصول من برهان الأصول للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٩٢ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للأديب العالم إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، عني بتصحيحه وطبعه: المعلم رفعت الكليس، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ١٩٣ الإيضاح في شرح المفصل للعلامة جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى العليلى، الناشر: مكتبة العاني بغداد.
- ١٩٤ إيقاظ هم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار لصالح بن محمد بن نوح الفلاني (ت: ١٢١٨هـ)، الناشر: دار الطباعة المنيرية بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ ورجعت إلى طبعة بتحقيق: أبي عماد السخاوي، الناشر: دار الفتح بالشارقة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ (وأشير إليها ب: ط/ الفتح).
- ١٩٥ إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن للشيخ محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي (ت: ١٢٧٦هـ)، الناشر: دار القلم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٩٦ الإيمان لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، خرّج أحاديثه: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

حرف الباء

- ١٩٧ البحث الفقهي: طبيعته - خصائصه - أصوله - مصادره مع المصطلحات
الفقهية في المذاهب الأربعة للدكتور إسماعيل سالم عبد العال، الناشر:
مكتبة الزهراء، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١٩٨ البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم
الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت، الطبعة الثانية.
- ١٩٩ البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله
الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤)، قام بتحقيقه: الدكتور عمر بن سليمان
الأشقر، راجعه: الدكتور عبدالستار أبو غدة والدكتور محمد بن سليمان
الأشقر، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة
الأولى.
- ٢٠٠ بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي، الناشر: دار
البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة،
دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٢٠١ بحوث فقهية مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله للأستاذ الدكتور محمد
فتحي الدريني، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٢٠٢ بحوث وفتاوى فقهية معاصرة للدكتور أحمد الحجي الكردي، الناشر: دار
البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٢٠٣ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني
الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٠٤ بدائع الفوائد لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن
قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار
عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- ٢٠٥ بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي الفقيه أبي الوليد محمد بن أحمد بن
محمد ابن رشد القرطبي (ت: ٥٩٥هـ)، تحقيق: ماجد الحموي، الناشر:
دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٠٦ البداية والنهاية للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير
الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي
بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر،
الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى،
١٤١٩هـ.

٢٠٧ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للعلامة محمد بن علي
الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور حسين بن عبد الله العمري،
الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠٨ البدر الطالع في حل جمع الجوامع لجلال الدين أبي عبد الله محمد بن
أحمد المحلي الشافعي (ت: ٨٦٤هـ)، تحقيق: مرتضى الداغستاني،
الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٠٩ البدر المنير في تخريج أحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لسراج
الدين أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف
بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سليمان وجماعة، الناشر:
دار الهجرة للنشر والتوزيع بالثقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ورجعت أيضاً
إلى طبعة دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ
(وأشير إليها ب: ط/ العاصمة).

٢١٠ بدعة التعصب المذهبي وآثارها الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط
المسلمين، لمحمد عيد عباسي، الناشر: المكتبة الإسلامية بالأردن، الطبعة
الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢١١ البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه للعلامة أبي
المواهب الحسن بن مسعود اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)، تحقيق: حميد حماني
اليوسي، الناشر: دار الفرقان للنشر الحديث بالدار البيضاء، ١٤٣٢هـ.

٢١٢ بذل النظر في الأصول لمحمد بن عبدالحميد الأسمندي (ت: ٥٥٢هـ)،
تحقيق: الدكتور محمد زكي عبدالبر، الناشر: مكتبة دار التراث بالقاهرة،
الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- ٢١٣ برنامج عملي للمتفقهين (ثمانى قواعد ضرورية لكل مشتغل بطلب العلم والتفقه فى دين الله) للدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، الناشر: دار الأرقم للنشر والتوزيع بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢١٤ البرهان فى أصول الفقه لإمام الحرمين أبى المعالى عبدالملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز الديب، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- ٢١٥ البرهان فى علوم القرآن لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى الشافعى (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- ٢١٦ بغية المستفيد فى الرد على من أنكر العمل بالاجتهاد من أهل التقليد للعلامة محمد بن على الشوكانى (ت: ١٢٥٠هـ)، مطبوع ضمن: الفتح الربانى، تحقيق: أبى مصعب محمد صبحى حلاق، الناشر: مكتبة الجيل الجديد بصنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٢١٧ بغية الملتزم فى تاريخ رجال أهل الأندلس لأبى جعفر أحمد بن يحيى الضبى (ت: ٥٩٩هـ)، الناشر: المكتبة العصرية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٢١٨ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطى (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.
- ٢١٩ البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصرى، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامى بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢٢٠ بلوغ الأمانى فى تاريخ الفقه الإسلامى للدكتور الحسن العلمى، الناشر: معهد الغرب الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٢٢١ بلوغ السؤل فى مدخل علم الأصول للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى

المالكي (ت: ١٣٥٥هـ)، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.

٢٢٢ بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ضبط نصه: أحمد بن سليمان، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٢٣ البناية في شرح الهداية لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

٢٢٤ بهجة الناظرين إلى تراجم الشافعية البارعين للإمام أبي البركات محمد بن أحمد الغزي العامري الشافعي (ت: ٨٦٤هـ)، ضبط نصه: عبد الله الكندري، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٢٥ البهجة في شرح التحفة لأبي الحسن علي بن عبدالسلام التسولي (ت: ١٢٥٨هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٢٢٦ بيان الدليل على بطلان التحليل لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد الخليل، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٢٧ بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الثناء محمود بن عبدالرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: مظهر بقا، الناشر: جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مركز إحياء التراث، الطبعة الأولى.

٢٢٨ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للحافظ علي بن محمد بن عبدالمملك بن القطان الفاسي (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور الحسين سعيد، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٢٩ بيان فضل علم السلف على علم الخلف للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر

- العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٢٣٠ البيان في مذهب الإمام الشافعي للإمام أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، اعتنى به: قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج للطباعة والنشر بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٣١ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة للقاضي الفقيه أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد القرطبي (ت: ٥٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٣٢ البيان والتحصيل في وجوب معرفة الدليل لمحمد بن عبد الله القحطاني.
- ٢٣٣ بين متبع ومقلد أعمى في فروع الفقه للدكتور عامر سعيد الزبياري، الناشر: دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

حرف التاء

- ٢٣٤ تاج التراجم للعلامة أبي الفداء قاسم بن قطلوبغا (ت: ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٢٣٥ تاج العروس من جواهر القاموس للعلامة محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، الناشر: وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ١٣٨٧هـ.
- ٢٣٦ التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول للعلامة محمد صديق بن حسن القنوجي (١٣٠٧هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٢٣٧ التاج والأكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الشهير بالمواق (ت: ٨٩٧هـ)، مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب.
- ٢٣٨ التاريخ ليحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، الناشر: جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

- ٢٣٩ تاريخ ابن قاضي شهبة لتقي الدين أبي بكر أحمد بن قاضي شهبة الدمشقي (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: عدنان درويش، الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٩٧٧م.
- ٢٤٠ تاريخ أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان المعروف بأبي زرعة الرازي (ت: ٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٢٤١ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، جامعه: الشيخ محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٢٤٢ تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار معروف عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٤٣ تاريخ التشريع الإسلامي - دراسات في التشريع وتطوره ورجاله لعلّي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٤٤ تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح حسيني الشيخ، ١٤١٣هـ.
- ٢٤٥ تاريخ التشريع الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار المكتبي بدمشق، الطبعة الأولى.
- ٢٤٦ تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري بك (ت: ١٣٤٥هـ)، الناشر: مكتبة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٦٠م.
- ٢٤٧ تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ مناع القطان (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.
- ٢٤٨ تاريخ التشريع والفقه الإسلامي للدكتور أحمد العليان، الناشر: دار إشبيليا للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٤٩ تاريخ التشريع والفقه الإسلامي للدكتور محمود حامد عثمان، الناشر: مكتبة ابن الوليد بالحديدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

- ٢٥٠ تاريخ التشريع ومراحلہ الفقہیة - دراسة تاريخية ومنهجية للأستاذ الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن الطريقي، ١٤١٥هـ.
- ٢٥١ تاريخ الجدل للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة.
- ٢٥٢ تاريخ الفقه الإسلامي لإلياس دردور، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٢٥٣ تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد فراج حسين، الناشر: الدار الجامعية للطباعة والنشر ببيروت.
- ٢٥٤ تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر سليمان الأشقر، الناشر: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع بالكويت، ودار النفائس للنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- ٢٥٥ تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور ناصر بن عقيل بن جاسر الطريقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٢٥٦ تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد علي السائيس، اعتنى به وضبطه: محمد فاضلي، الناشر: المدار الإسلامي بليبيا، الطبعة الأولى.
- ٢٥٧ تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد يوسف موسى، الناشر: دار البخاري ببيروت.
- ٢٥٨ تاريخ الفقه الإسلامي ونظرياته العامة للدكتور عبدود محمد السريتي، الناشر: دار النهضة العربية ببيروت، ١٩٩٣م.
- ٢٥٩ تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود للدكتور بدران أبو العينين بدران، الناشر: دار النهضة العربية ببيروت.
- ٢٦٠ تاريخ الفقه الإسلامي: نشأته - مصادره - أدواره - مدارس للدكتور أحمد الحصري، الناشر: دار الجيل ببيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٢٦١ التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة.
- ٢٦٢ تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٩٦م.

- ٢٦٣ تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للشيخ عبدالرحمن الجبرتي (ت: ١٢٣٧هـ)، الناشر: دار الجيل ببيروت.
- ٢٦٤ تاريخ علماء الأندلس للحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد المعروف بابن الفرضي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي بتونس، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٢٦٥ تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري لمحمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٢٦٦ تاريخ مدينة السلام (المعروف بتاريخ بغداد) للإمام الحافظ أبي بكر أحمد ابن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٦٧ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضائلها وتسمية من حل بها من الأماثل للإمام أبي القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٦٨ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب لمحمد زاهد الكوثري (ت: ١٣٧١هـ)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٦٩ تأويل مختلف الحديث للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن القيم بالرياض، ودار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٢٧٠ تبصرة الحكام في الأقضية ومناهج الأحكام للقاضي برهان الدين إبراهيم ابن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي (ت: ٧٩٩هـ)، مراجعة: محمد الشاغولي، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة.
- ٢٧١ التبصرة في أصول الفقه للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

- ٢٧٢ تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلفيق والإفتاء للدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٧٣ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، الناشر: مطبعة بولاق بمصر، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.
- ٢٧٤ تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- ٢٧٥ تتبع الرخص بين الشرع والواقع لعبد اللطيف بن عبد الله التويجري، الناشر: كتاب البيان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢٧٦ التجديد في الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد السوقي، الناشر: المدار الإسلامي بليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- ٢٧٧ التعبير شرح التحرير في أصول الفقه ل للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن الجبرين والدكتور عوض القرني والدكتور أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٧٨ التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل لعبد العزيز الطريفي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ.
- ٢٧٩ تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي (ت: ٧٦٦هـ)، الناشر: مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٦٧هـ.
- ٢٨٠ تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال للأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٨١ تحرير بعض المسائل على مذهب الأصحاب لمحمد بن عمر المعروف بأبي

عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري، الناشر: مكتبة دار العلوم بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٨٢ التحرير في أصول الفقه للعلامة كمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن مسعود الشهير بابن الهمام الحنفي (ت: ٨٦١هـ)، مطبوع مع شرحه تيسير التحرير.

٢٨٣ التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار سحنون للنشر والتوزيع بتونس.

٢٨٤ تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، ضمن مجموع بعنوان: الردود، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٨٥ التحسين والتقييح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه للدكتور عايض بن عبد الله الشهراني، الناشر: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٨٦ التحصيل من المحصول لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت: ٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحميد أبو زيند، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٨٧ تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي للمحدث أبي العلى محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: رائد صبري بن أبي علفة، الناشر: بيت الأفكار الدولية بالأردن، الطبعة الأولى.

٢٨٨ تحفة الإخوان بتراجم بعض الأعيان لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ)، اعتنى به: عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم، الناشر: دار أصالة الحاضر بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

٢٨٩ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٩٠ تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه السلام لمحمد حياة السندي

- (ت: ١١٣٦هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: دار غراس بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٢٩١ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبدالغني بن حميد الكبيسي، الناشر: دار حراء للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٢٩٢ تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب للشيخ أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الآثار صنعاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ٢٩٣ تحفة المحتاج بشرح المنهاج لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- ٢٩٤ تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل لأبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني (ت: ٧٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور الهادي شبيلي، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٩٥ التحقيق في بطلان التلفيق للشيخ أبي العون محمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨هـ)، اعتنى به: عبدالعزيز بن إبراهيم الدخيل، الناشر: دار الصمعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٢٩٦ التحقيق في مسائل الخلاف للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي قلعجي، الناشر: دار الوعي العربي بحلب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٩٧ التحقيقات في شرح الورقات للعلامة الحسين بن أحمد الكيلاني المكي (ت: ٨٨٩هـ)، تحقيق: الدكتور سعد بن حسين، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٩٨ تخريج إحياء علوم الدين لولي الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، اعتنى به: محمود بن محمد الحداد، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٩٩ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت: ٧٦٢هـ)، اعتنى به: سلطان ابن فهد الطبيشي، الناشر: دار عالم الكتب بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٠٠ تخريج الفروع على الأصول - دراسة تاريخية ومنهجية وتطبيقية لعثمان بن محمد شوشان، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٠١ التخرّيج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٠٢ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للعلامة جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٠٣ تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث.

٣٠٤ التذهيب شرح عبيد الله بن فضل الله الخيصي على تهذيب المنطق والكلام للعلامة سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)، راجع تصحيحه: الشيخ محمد عبدالمجيد الشرنوبلي، الناشر: مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٥هـ.

٣٠٥ تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية للشيخ عبدالفتاح أبو غدة (ت: ١٤١٧هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠٦ تراجم لتسعة من الأعلام لمحمد بن إبراهيم الحمد، الناشر: دار ابن خزيمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٠٧ تراجم لمتأخري الحنابلة للشيخ سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان (ت: ١٣٩٧هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبوزيد، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ٣٠٨ ترتيب العلوم للشيخ محمد بن أبي بكر المرعشي، الشهير بساجقلي زاده (ت: ١١٤٥هـ)، تحقيق: محمد بن إسماعيل السيد أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٣٠٩ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك للقاضي عياض ابن موسى بن عياض السبتي المالكي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٣١٠ ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربعة للأستاذ الدكتور عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، الناشر: جامعة أم القرى بمكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٣١١ ترتيب فروق القرافي وتلخيص الاستدلال عليها لأبي عبد الله بن محمد بن إبراهيم البقوري (ت: ٧٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور الميلودي بن جمعة، والأستاذ الحبيب بن طاهر، الناشر: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٣١٢ ترجمة ابن الوزير لمحمد بن عبد الله الهادي بن إبراهيم الوزير (ت: ٨٩٧هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، مطبوعة في مقدمة تحقيق الروض الباسم لابن الوزير، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٣١٣ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ عبدالعزيز بن عبد القوي المنذري (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين بستو، الناشر: دار ابن كثير بسورية، دار الكلم الطيب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣١٤ تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ لمحمود سعيد ممدوح، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٣١٥ تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة للشيخ صالح بن عبدالعزيز بن علي آل عثيمين (ت: ١٤١٠هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- ٣١٦ تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك للشيخ مبارك بن علي بن حمد التميمي الأحسائي (ت: ١٢٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- ٣١٧ التشريع الإسلامي في مدينة الرسول ﷺ للدكتور محفوظ إبراهيم فرج، الناشر: دار الاعتصام بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٣١٨ التشريع الإسلامي: أصوله ومقاصده للدكتور عمر الجيدي، الناشر: دار عكاظ بالدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٣١٩ تصنيف السامع بجمع الجوامع لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله ربيع، والدكتور سيد عبدالعزيز، الناشر: مؤسسة قرطبة بمصر، الطبعة الأولى.
- ٣٢٠ تصحيح الفروع للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحبلي (ت: ٨٨٥هـ)، مطبوع مع الفروع لابن مفلح.
- ٣٢١ التصريح بمضمون التوضيح لخالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٣٢٢ تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي لمحمد بن حسن شرحبيلي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤٢١هـ.
- ٣٢٣ التعارض في الحديث للدكتور لطفي بن محمد الزعير، الناشر: مكتبة العيكان للنشر بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٣٢٤ التعريفات للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبدالرحمن المرعشلي، الناشر: دار النفائس ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٣٢٥ تعظيم الفتيا للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة التوحيد بالبحرين، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- ٣٢٦ تعليق الشيخ عبد الله دراز (ت: ١٩٣٢م) على الموافقات للشاطبي، مطبوع مع الموافقات للشاطبي.
- ٣٢٧ التعليقات السنية على الفوائد البهية في تراجم الحنفية للشيخ أبي الحسنات محمد عبد الحكي بن محمد عبد الحليم اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، اعتنى به: نعيم أشرف نور أحمد، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٣٢٨ تحليل الأحكام عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد للأستاذ محمد شلبي، الناشر: دار النهضة العربية ببيروت.
- ٣٢٩ التعليم والإرشاد لمحمد بدر الدين النعساني الحلبي (ت: ١٣٦٣هـ)، اعتنى به: حسن السماحي سويدان، الناشر: دار القادري للنشر والتوزيع بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٣٣٠ التبيين في شرح الأربعين لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: أحمد حاج عثمان، الناشر: مؤسسة الريان للنشر والتوزيع ببيروت، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٣٣١ تغليق التعليق على صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، ودار عمار بالأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٣٣٢ تغير الاجتهاد للدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار المكتبي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣٣٣ التفرع لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن الجلاب (ت: ٣٧٨هـ)، تحقيق: حسين سالم الدهماني، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٣٣٤ التفرقة بين الأصول والفروع للدكتور سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- ٣٣٥ تفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي السلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- ٣٣٦ تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الثانية.
- ٣٣٧ تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٣٣٨ تقريب الوصول إلى علم الأصول لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد المختار الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣٣٩ التقريب بين أهل السنة والشيعة: ما له وما عليه للدكتور أحمد سيد أحمد علي، الناشر: دار اليقين للنشر والتوزيع بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٣٤٠ التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، تحقيق: عبدالحق بن ملا التركماني، الناشر: مركز البحوث الإسلامية بالسويد، ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٣٤١ التقريب والإرشاد الصغير للعلامة القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحמיד أبو زيند، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ٣٤٢ التقريب والإرشاد في أصول الفقه إملاء العلامة القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت: ٤٠٣هـ)، (الجزء الأخير)، قدم له، وحقق نصه، وعلق عليه: الدكتور محمد بن عبدالرزاق الدويش عام ١٤١٥هـ غير منشور.
- ٣٤٣ تقرير القواعد وتحريр الفوائد للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان بالخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- ٣٤٤ التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي لأكمل الدين محمد بن محمود البابر تي الحنفي (ت: ٧٨٦هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالسلام صبحي حامد، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ١٤٢٦هـ.
- ٣٤٥ التقرير والتحرير لابن أمير الحاج (ت: ٨٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٣٤٦ تقريرات الشرييني على جمع الجوامع لابن السبكي لعبدالرحمن بن محمد الشرييني (ت: ١٠١٤هـ)، مطبوعة مع حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع.
- ٣٤٧ تقريرات عlish المالكي (ت: ١٢٩٩هـ) على حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مطبوعة مع حاشية الدسوقي.
- ٣٤٨ التقليد في الشريعة الإسلامية لعبد الله بن عمر محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: دار البخاري للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣٤٩ التقليد وأحكامه للدكتور سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار الوطن بالرياض، ودار الغيث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٣٥٠ التقليد والإفتاء والاستفتاء للشيخ عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي، الناشر: كنوز إشبيلية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٣٥١ تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع للقاضي أبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي (٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحيم يعقوب، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٣٥٢ تكملة شرح المذهب لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، مطبوع مع المجموع شرح المذهب للنووي.
- ٣٥٣ التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن الأبار (ت: ٦٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالسلام هراس، الناشر: دار الفكر بيروت، ١٩٩٥م.
- ٣٥٤ التكملة لوفيات النقلة لأبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري

- (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور بشار معروف عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.
- ٣٥٥ التكييف الأصولي وأثره في النوازل المعاصرة للأستاذ الدكتور عبدالرحمن ابن عبدالعزيز السديس، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٣٥٦ التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية للدكتور محمد عثمان شبير، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٥٧ التلخيص لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، المعروف بابن القاص (ت: ٣٣٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- ٣٥٨ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للمحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٣٥٩ التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبد الله ابن يوسف الجويني (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله النيلي، وشبير العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٦٠ التلخيص لمستدرك الحاكم لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مطبوع بحاشية المستدرك للحاكم.
- ٣٦١ التلخيص لوجوه التخليص للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، حققه وعلق عليه: عبدالحق التركماني، الناشر: مركز البحوث الإسلامية ودار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣٦٢ التمذهب لعبدالفتاح بن صالح الياضي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٣٦٣ التمذهب الفقهي بين الغالين فيه والجافين عنه للدكتور عطية فياض، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

- ٣٦٤ التمهيد في أصول الفقه للعلامة أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: الدكتور مفيد محمد أبو عمشة والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم، الناشر: جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣٦٥ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإمام جمال الدين أبي محمد بن الحسن الإسني (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- ٣٦٦ تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبدالرازق، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة.
- ٣٦٧ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للعلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٣٦٨ تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٦٩ تنزيه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران للشيخ أحمد بن حجر آل بو طامي البنعلي (ت: ١٤٢٣هـ)، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، ومكتبة ابن القيم بقطر، ١٤١٣هـ.
- ٣٧٠ التنظير الفقهي للدكتور جمال عطية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣٧١ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد جاد الله وعبد العزيز الخياني، الناشر: دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- ٣٧٢ تنقيح الفتاوى الحامدية للعلامة محمد أمين بن عمر الحنفي المعروف بابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة ببيروت.
- ٣٧٣ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٣٧٤ تهذيب الأجوبة لأبي عبد الله الحسن بن حامد البغدادي الحنبلي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز بن محمد القايدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٧٥ تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٣٧٦ تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، اعتنى به: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٣٧٧ تهذيب السنن لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور إسماعيل مرحبا، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٣٧٨ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٧٩ تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون.
- ٣٨٠ توصيف الأقضية في الشريعة الإسلامية - دراسة شرعية لأصول وفروع تنزيل الأحكام الكلية على الوقائع القضائية والفتوى للشيخ عبد الله بن محمد آل خنين، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣٨١ توضيح الأفكار للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

- (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار إحياء التراث ببيروت، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.
- ٣٨٢ التوضيح شرح التنقيح للعلامة عبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة الحنفي (ت: ٧٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٣٨٣ التوضيح على جامع الأمهات للعلامة خليل بن إسحاق المالكي (ت: ٧٦٧هـ)، تحقيق: الدكتور أحسن زقور، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٣٨٤ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح للعلامة للعلامة أحمد بن محمد الشويكي (ت: ٩٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر بن عبد الله الميمان، الناشر: المكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٣٨٥ التوضيح لشرح الجامع الصحيح لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملكن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٣٨٦ التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: طبعة النهضة نهج الجزيرة بتونس، الطبعة الأولى ١٣٤١هـ.
- ٣٨٧ التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: طبعة النهضة نهج الجزيرة بتونس، الطبعة الأولى ١٣٤١هـ.
- ٣٨٨ التوقف عند الفقهاء - دراسة تأصيلية تحليلية للدكتور قطب الريسوني، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٣٨٩ التوقف وأثره في اختلاف الفقهاء - دراسة فقهية مقارنة لمحمود حربي عبدالفتاح شعبان، الناشر: دار المحدثين بالقاهرة، ومكتبة الأصالة والتراث بالإمارات العربية المتحدة.
- ٣٩٠ التوقيف على مهمات التعاريف للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي

(ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد رضوات الداية، الناشر: دار الفكر بدمشق،
الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٣٩١ تيسير الاجتهاد للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)،
تحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، الناشر: المكتبة التجارية لمصطفى
الباز بمكة المكرمة.

٣٩٢ تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحسيني الحنفي
(ت: ٩٨٧هـ)، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥١هـ.

٣٩٣ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ عبدالرحمن بن ناصر
السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، اعتنى به: سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن
الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٩٤ تيسيرات لغوية للدكتور شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف بالقاهرة،
الطبعة الأولى.

حرف الثاء

٣٩٥ الثقات للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي
(ت: ٣٥٤هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد
بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

حرف الجيم

٣٩٦ جامع الأمهات للعلامة جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب
(ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: الأخضر الأخضر، الناشر: دار اليمامة ببيروت،
الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٩٧ جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري
(ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع
مركز البحوث والدراسات بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر
والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٩٨ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم للحافظ

- زين الدين عبدالرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣٩٩ جامع المسائل (المجموعة الثامنة) لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٤٠٠ جامع بيان العلم وفضله للعلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٤٠١ الجامع في السنن والآداب والحكم والمغازي والتاريخ وغير ذلك للعلامة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبدالرحمن القيرواني (ت: ٣٨٦هـ)، تحقيق: عبدالمجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- ٤٠٢ جامع كرامات الأولياء ليوسف بن إسماعيل النبهاني (ت: ١٣٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت.
- ٤٠٣ الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة والفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٤٠٤ الجامع لشعب الإيمان للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مختار أحمد التدوي، الناشر: الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٤٠٥ الجامع للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٣٧٩هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ورجعت أيضاً إلى تحقيق الشيخ أحمد شاكر لجامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت.

- ٤٠٦ جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام لأبي القاسم ابن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي (ت: ٨٤٤هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٤٠٧ الجدل عند الأصوليين بين النظرية والتطبيق للدكتور مسعود بن موسى فلوسي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٠٨ الجدل للعلامة أبي الوفاء علي بن عجيل بن محمد بن عجيل البغدادي الحنبلي (ت: ٥١٣هـ)، تحقيق: الدكتور علي العميريني، الناشر: مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٤٠٩ الجديد في تاريخ الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد مصطفى إمبابي، الناشر: دار المنار للنشر والتوزيع بالقاهرة، ١٤٠٦هـ.
- ٤١٠ جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس لأبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي (ت: ٤٨٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي بتونس، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٤١١ الجرح والتعديل للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: دار الفكر.
- ٤١٢ جزء في كيفية النهوض في الصلاة للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، مطبوع ضمن: الأجزاء الحديثية، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٤١٣ جزيل المواهب في اختلاف المذاهب للعلامة جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد القيوم بن محمد شفيع البستوي، الناشر: دار الاعتصام بالقاهرة.
- ٤١٤ الجعديات حديث علي بن الجعد الجوهري لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت: ٣١٧هـ)، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- ٤١٥ جلاء العينين في محاكمة الأحمديين لأبي البركات نعمان خير الدين الشهير بالألوسي البغدادي (ت: ١٣١٧هـ)، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة.
- ٤١٦ الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة بفهم السلف لأبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار الإمام أحمد، والدار الأثرية بالأردن، ١٤٢٥هـ.
- ٤١٧ جمال الدين القاسمي، أحد علماء الإصلاح الحديث بالشام للدكتور نزار أباطة، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٤١٨ جمع الجوامع في أصول الفقه للعلامة تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٤١٩ الجمع والفرق للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سلامة المزيني، الناشر: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٢٠ جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين ببيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ٤٢١ جمهرة تراجم الفقهاء المالكية (الحلقة الأولى رجال المالكية من كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض) للدكتور قاسم علي سعد، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٢٢ جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية للدكتور محمد أحمد نوح، الناشر: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، ودار ابن عفان للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٢٣ جهود الشيخ الألباني في الحديث لعبدالرحمن العيزري، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- ٤٢٤ الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم بالمدينة للعلامة حسن بن محمد المشاط (ت: ١٣٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
- ٤٢٥ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بمصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٤٢٦ الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد للعلامة أبي المحاسن يوسف بن الحسن بن عبدالهادي الدمشق، المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

حرف الحاء

- ٤٢٧ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشري، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- ٤٢٨ حاشية ابن قندس على الفروع لابن مفلح لأبي بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلبي المعروف بابن قندس (ت: ٨٦١هـ)، مطبوعة مع الفروع لابن مفلح.
- ٤٢٩ حاشية أحمد بن محمد الصاوي المالكي (ت: ١٢٤١هـ) على تفسير الجلالين، راجع تصحيحها: الشيخ علي محمد الضباع شيخ القراء بالديار المصرية، الناشر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٠هـ.
- ٤٣٠ حاشية البناني (ت: ١١٩٨هـ) على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ.
- ٤٣١ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد عرفة

- الدسوقي (ت: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت.
- ٤٣٢ حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع للشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.
- ٤٣٣ حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، للشيخ حسن العطار (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٤٣٤ حاشية المغربي الرشيد على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأحمد بن عبدالرزاق بن محمد المعروف بالمغربي الرشيد (ت: ١٠٩٦هـ)، مطبوعة مع نهاية المحتاج للرملي.
- ٤٣٥ حاشية زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ) على شرح المحلي على جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحفيظ بن طاهر الجزائري، الناشر: مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٤٣٦ حاشية سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) على شرح عضد الدين الإيجي على مختصر ابن الحاجب، مطبوعة مع شرح عضد الدين الإيجي.
- ٤٣٧ حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل للعلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٨هـ)، اعتنى بها: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٤٣٨ حاشيتا قليوبي وعميرة لشهاب الدين قليوبي (ت: ١٠٦٩هـ) والشيخ عميرة (ت: ٩٥٧هـ) على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للشيخ محيي الدين النووي في فقه مذهب الإمام الشافعي، الناشر: مطبعة إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر.
- ٤٣٩ الحاصل من المحصول في أصول الفقه لتاج الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين الأرموي (ت: ٦٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالسلام أبو ناجي، الناشر: جامعة قان يونس بنغازي، ١٩٩٤م.
- ٤٤٠ حاضر العالم الإسلامي لوثر ب. الأمريكي، نقله إلى العربية عجاج نويهض، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

- ٤٤١ الحاوي الكبير للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الماوردي الشافعي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٤٤٢ الحاوي للفتاوي للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت.
- ٤٤٣ حجة الله البالغة لشيخ ولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور عثمان ضميرية، الناشر: مكتبة الكوثر للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤٤٤ حجة الوداع للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، تحقيق: عبدالحق بن مُلا حقي التركماني، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، ومركز البحوث الإسلامية بالسويد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٤٤٥ الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة للعلامة أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف خرابشة، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٤٤٦ الحدود في الأصول للعلامة أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: نزيه حماد، الناشر: دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤٤٧ الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبدالكريم بن عبد الله الخضير، الناشر: مكتبة المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ٤٤٨ حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، لمحمد زاهد الكوثري (ت: ١٣٧١هـ)، قام بطبعها ونشرها راتب حاكمي، ١٣٨٨هـ.
- ٤٤٩ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٤٥٠ حصول المأمول من علم الأصول للعلامة محمد صديق بن حسن

- القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: أحمد مصطفى الطهطاوي، الناشر: دار
الفضيلة للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- ٤٥١ حقيقة البدعة وأحكامها لسعيد بن ناصر الغامدي، الناشر: مكتبة الرشد
 بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ.
- ٤٥٢ حقيقه الكلام في احتجاج الصوام للشيخ فريح بن صالح البهلال، الطبعة
الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٤٥٣ حكم التقليد والتمذهب - حكم التعصب فيهما للشيخ أحمد بن حجر آل بو
طامي البنعلي (ت: ١٤٢٣هـ)، مطبوع مع سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن
والسنة.
- ٤٥٤ الحكم الوضعي عند الأصوليين لسعيد بن علي الحميري، الناشر: المكتبة
الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٤٥٥ الحلة السيرة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن
الأبّار (ت: ٦٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور حسين مؤنس، الناشر: دار المعارف
بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- ٤٥٦ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله
الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- ٤٥٧ حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبدالرزاق البيطار (ت: ١٣٣٥هـ)،
تحقيق: محمد البيطار، الناشر: دار صادر ببيروت، الطبعة الثانية،
١٤١٣هـ.
- ٤٥٨ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لسيف الدين أبي بكر محمد بن
أحمد الشاشي القفال (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور ياسين أحمد درادكة،
الناشر: مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٤٥٩ الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري
(ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور عادل سليمان جمال، الناشر: مكتبة
الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤٦٠ حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء علي لمحمد بن إبراهيم الشيباني،
الناشر: الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- ٤٦١ الحياة العلمية في إفريقية «المغرب الأدنى» منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس الهجري «٩٠/٤٥٠هـ» للدكتور يوسف بن أحمد حواله، الناشر: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، ١٤٢١هـ.
- ٤٦٢ الحياة العلمية في صقلية الإسلامية للدكتور علي بن محمد الزهراني، الناشر: جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٧هـ.
- ٤٦٣ الحياة العلمية في عصر الخلافة في الأندلس (٣١٦-٤٢٢هـ) للدكتور سعد بن عبد الله البشري، الناشر: جامعة أم القرى بمكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٤٦٤ الحيل الشرعية بين الحظر والإباحة لنشوة العلواني، الناشر: دار إقرأ بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٦٥ الحيل الفقهية - ضوابطها وتطبيقاتها على الأحوال الشخصية للدكتور صالح إسماعيل بوبشيش، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٤٦٦ الحيل الفقهية في المعاملات المالية لمحمد بن إبراهيم، الناشر: دار سحنون للنشر والتوزيع بتونس، ودار السلام للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٤٦٧ الحيل في الشريعة الإسلامية وشرح ما ورد فيها من الآيات والأحاديث (أو: كشف النقاب عن موقع الحيل من السنة والكتاب) للشيخ محمد عبد الوهاب بحيري، الناشر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.
- ٤٦٨ الحيل وأثرها في الأحوال الشخصية - دراسة نظرية تطبيقية للدكتور إيهاب أحمد أبو الهيجاء، الناشر: دار النفائس بالأردن.

حرف الخاء

- ٤٦٩ خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة - دراسةً وتطبيقاً للدكتور حسان ابن محمد فلمبان، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- ٤٧٠ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- ٤٧١ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، الطبعة الرابعة.
- ٤٧٢ خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لشهاب الدين أبي محمد عبدالرحمن بن إسماعيل الشافعي، المعروف بأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: جمال غزون، الناشر: دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٧٣ خطط الشام لمحمد كرد علي (ت: ١٣٧٢هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٤٧٤ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين بن فضل الله المحبي الحنفي (ت: ١١١١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٤٧٥ خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٤٧٦ خلاصة المسجد من حوادث دولة الشريف محمد بن أحمد لعبدالرحمن البهلكي (ت: ١٢٤٨هـ)، تحقيق: ميشيل توشيرير، وعدنان درويش، ٢٠٠٠م.
- ٤٧٧ الخلافات للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

حرف الدال

- ٤٧٨ الداء والدواء لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، الناشر: دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٧٩ در الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق لعبد الله بن عبدالقادر التليدي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٨٠ الدر الفريد في بيان حكم التقليد لشهاب الدين أحمد بن محمد الحموي الحنفي (ت: ١٠٩٨هـ)، تحقيق: عبدالكريم عمر الشاقي العاني، الناشر: مكتبة الأصالة والتراث بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤٨١ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٨٢ الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لمجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٨٣ الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد للعلامة بدر الدين محمد بن محمد الغزي (ت: ٩٨٤هـ)، اعتنى به: عبد الله محمد الكندري، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤٨٤ الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى للعلامة أبي المحاسن يوسف بن الحسن ابن عبدالهادي الدمشق، المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: الدكتور رضوان مختار بن غريبة، الناشر: دار المجتمع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٨٥ درء تعارض العقل والنقل لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٤٨٦ دراسات اللبيب في الأسوة بالحبيب للشيخ محمد المعين بن محمد الأمين السندي (ت: ١٠٦١هـ)، تحقيق: محمد عبدالرشيد النعماني، الناشر: دار الكتبي.

- ٤٨٧ دراسات عن الإباضية للدكتور عمرو خليفة النامي، ترجمة ميخائيل خوري، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ٤٨٨ دراسات في الاجتهاد وفهم النص للدكتور عبدالمجيد محمد السوسوه، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٨٩ دراسة تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيهما للدكتور مصطفى سعيد الخن، الناشر: الشركة العربية المتحدة للتوزيع بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٤٩٠ دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول عند الأصوليين والفقهاء لجبريل بن المهدي بن علي ميغا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه بجامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع الفقه وأصوله، إشراف الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل، العام الجامعي: (١٤٢١-١٤٢٢هـ).
- ٤٩١ دراسة موجزة عن مجلة الأحكام العدلية للدكتور شامل الشاهين، الناشر: دار غار حراء بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٩٢ الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة ببيروت.
- ٤٩٣ درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت: ١٠٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، الناشر: المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة.
- ٤٩٤ الدرر البهية في الرخص الشرعية - أحكامها وضوابطها لأسامة محمد الصلابي، الناشر: مكتبة الصحابة، الإمارات العربية المتحدة بالشارقة، ومكتبة الجيل بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤٩٥ الدرر البهية في المسائل الفقهية للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن صالح العبيد، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٤٩٦ درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر (ت: ١٣٥٣هـ)، تعريب

- المحامي: فهمي الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٤٩٧ الدرر السنية في الأجوبة النجدية للشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.
- ٤٩٨ درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة للعلامة تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمود الجليلي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ٤٩٩ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الجيل ببيروت، ١٤١٤هـ.
- ٥٠٠ الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت: ٨٩٣هـ)، تحقيق: إلياس قبلان التركي، الناشر: دار صادر ببيروت، ومكتبة الإرشاد باستابول، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٥٠١ الدعاء للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد سعيد البخاري، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٥٠٢ دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم الضامن، الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٥٠٣ دلائل الأحكام من أحاديث الرسول ﷺ للشيخ بهاء الدين أبي المحاسن يوسف بن رافع بن شداد الشافعي (ت: ٦٣٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد شيخاني والدكتور زياد الأيوبي، الناشر: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٥٠٤ الدليل الشافي على المنهل الصافي لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت: ٨٧٤هـ)، تحقيق: فهم شلتون، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة.
- ٥٠٥ دليل الطالب على أرجح المطالب للعلامة محمد صديق بن حسن

- القنوجي (١٣٠٧هـ)، نقله من الفارسية إلى العربية ليث محمد، اعتنى به: الدكتور محمد لقمان السلفي، الناشر: دار الداعي للنشر والتوزيع بالرياض، ومركز العلامة عبدالعزيز بن باز للدراسات الإسلامية بمدينة السلام بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٥٠٦ دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصري الإمارة والخلافة للدكتور خليل إبراهيم الكبيسي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٥٠٧ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمود أبو النور، الناشر: مكتبة دار التراث.
- ٥٠٨ الدين الخالص للعلامة محمد صديق بن حسن القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٥٠٩ ديوان ابن الرومي أبي الحسن علي بن العباس بن جريج (ت: ٢٨٣هـ)، تحقيق: الدكتور حسين نصار، الناشر: مطبعة دار الكتب بمصر، ١٩٧٦م.
- ٥١٠ ديوان المعاني لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد سليم غانم، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٥١١ ديوان النابغة الذبياني زياد بن عمرو (ت: ١٨ قبل الهجرة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- ٥١٢ ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت: ١١٧هـ)، مطبوع مع شرحه أبي نصر الباهلي.
- ٥١٣ ديوان رؤية بن العجاج (ت: ١٤٥هـ)، مطبوع بعنوان: مجموع أشعار العرب، اعتنى به: وليم بن الورد البروسي، مطبوع في ليبغ، مدينة برلين.
- ٥١٤ ديوان ليد ربيعة العامري (ت: ٤١هـ)، الناشر: دار صادر ببيروت ١٣٨٦هـ.
- ٥١٥ ديوان لقيط بن يعمر (ت نحو: ٢٥٠ قبل الهجرة)، تحقيق: عبدالمعين خان، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمان، ١٣٩١هـ.

حرف الذال

٥١٦ ذخيرة العقبي في شرح المجتبى (شرح سنن النسائي الصغرى) للشيخ محمد بن علي بن آدم الأثيوبي المولوي، الناشر: دار آل بروم للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥١٧ الذخيرة لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٥١٨ ذكريات علي الطنطاوي (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار المنارة للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧هـ.

٥١٩ ذم الكلام وأهله للإمام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي (ت: ٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٢٠ ذيل الأعلام للزركلي لأحمد العلاونة، الناشر: دار المنارة للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٢١ الذيل على رفع الأصر لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور جودة هلال ومحمد صبيح، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.

٥٢٢ الذيل على طبقات الحنابلة للمحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

حرف الراء

٥٢٣ رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء لأبي المواهب الحسين بن محمد العكبري الحنبلي (من علماء القرن الخامس)، تحقيق: الدكتور خالد الخشلان والدكتور ناصر السلامة، الناشر: دار إشبيليا للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٢٤ رؤوس المسائل للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

- (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٥٢٥ رافضة اليمن على مر الزمن لأبي نصر محمد عبد الله الإمام، الناشر: دار الحديث بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٥٢٦ رأي الأصوليين في المصالح المرسله والاستحسان من حيث الحجية للأستاذ الدكتور زين العابدين العبد محمد النور، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٥٢٧ الرأي وأثره في الفقه الإسلامي في عصور ما قبل قيام المذاهب الفقهية للدكتور إدريس جمعه بشير، الناشر: دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
- ٥٢٨ الرأي وأثره في مدرسة المدينة - دراسة منهجية تطبيقية تثبت صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان للدكتور إسماعيل محمد ميقا، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٥٢٩ الرحلة إلى إفريقيا للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد عثمان السبت، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٥٣٠ الرحلة في طلب الحديث للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
- ٥٣١ الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس للأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي النملة، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- ٥٣٢ الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية، ونماذج تطبيقية في فتاوى شرعية لبعض المعاملات المالية للدكتور عمر عبد الله كامل، الناشر: المكتبة المكية بمكة المكرمة، ودار حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥٣٣ رد المحتار على الدر المختار للعلامة محمد أمين بن عمر الحنفي المعروف بابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور حسام الدين بن

محمد صالح الفرفور، الناشر: دار الثقافة والتراث بسورية، ومعهد جمعية
الفتح الإسلامي بدمشق، شعبة البحوث والدراسات، الطبعة الأولى،
١٤٢١هـ.

٥٣٤ الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن
أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور الوليد بن
عبدالرحمن آل فريان، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة
المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٣٥ الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض
للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور
فؤاد عبدالمنعم أحمد، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،
الإسكندرية، ١٤٠٥هـ (ورجعت أيضاً إلى الطبعة التي بتحقيق: خليل
الميس، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ).

٥٣٦ رسائل ابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ) دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور محمد
أحمد سراج والأستاذ الدكتور علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٤٢٠هـ.

٥٣٧ رسائل الإصلاح للشيخ محمد الخضر حسين (ت: ١٣٧٧هـ)، الناشر: دار
الإصلاح بالدمام.

٥٣٨ رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع وموقف السلف منها للدكتور
ناصر بن عبدالكريم العقل، الناشر: دار الوطن للنشر والتوزيع بالرياض،
الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٥٣٩ الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد
محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية.

٥٤٠ رسالة الإمام أبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) إلى الإمام أبي محمد الجويني
(ت: ٤٣٨هـ)، اعتنى بها: فراس بن خليل مشعل، الناشر: دار البشائر
الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٥٤١ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للعلامة أبي عبد الله
محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، اعتنى به: محمد بن محمد

- الكتاني، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.
- ٥٤٢ رسالة عن التلفيق للشيخ مرعي بن يوسف الكرعي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ)، مطبوعة مع كتاب التحقيق في بطلان التلفيق للشيخ محمد السفاريني.
- ٥٤٣ رسالة في أصول الفقه المنسوبة إلى أبي علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري الحنبلي (ت: ٤٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور موفق عبدالقادر، الناشر: المكتبة المكية بمكة المكرمة، والمكتبة البغدادية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ^(١).
- ٥٤٤ رسالة في بيان الكتب التي يعول عليها وبيان طبقات علماء المذهب الحنفي للشيخ محمد بخيت المطيعي (ت: ١٣٥٤هـ)، اعتنى بها: حسن السماجي سويدان، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٥٤٥ رسالة في الاجتهاد والتقليد للشيخ حمد بن ناصر بن معمر (ت: ١٢٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور عوض بن محمد القرني، الناشر: دار الأندلس الخضراء بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٥٤٦ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للعلامة تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود، الناشر: عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٥٤٧ رفع العتاب والملام عن من قال: العمل بالضعيف اختياراً حرام لأبي عبد الله محمد بن قاسم القادري الفاسي (ت: ١٣٣١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(١) في نسبة الرسالة إلى أبي حفص العكبري نظر، من جهة عدم ملائمة أسلوبها لعصر المؤلف، ولأنه لم يذكر في ترجمة العكبري أنه كان أصولياً، والذي بين لي إشكالية نسبة الرسالة إلى أبي حفص شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور فهد السدحان، وقد بين لي الدكتور هشام السعيد أنه توصل إلى أنها لعبد الجبار بن عبد الخالق العكبري (ت: ٦٨١هـ)؛ لعدد من القرائن الدالة على ذلك.

٥٤٨ رفع الملام عن الأئمة الأعلام لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦هـ.

٥٤٩ رفع النقاب عن تنقيح الشهاب لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت: ٨٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن الجبرين، والدكتور أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥٥٠ رفع اليدين في الصلاة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٥٥١ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للشيخ أبي الحسنات محمد عبدالحلي بن محمد عبدالحليم اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٥٥٢ الروح لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: الدكتور بسام العموش، الناشر: دار ابن تيمية للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٥٥٣ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير (ت: ٨٤٠هـ)، اعتنى به: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٥٤ روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، أشرف عليه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٥٥٥ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالكريم النملة، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

٥٥٦ روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين لمحمد بن عثمان بن صالح بن عثمان القاضي، الناشر: مطبعة الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٥٧ رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي (ت بعد سنة: ٤٦٠هـ)، تحقيق: بشير البكوش، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

حرف الزاي

٥٥٨ زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٥٥٩ زاد المعاد في هدي خير العباد لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة العاشرة، ١٤٠٥هـ.

٥٦٠ الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمنعم طوعي بشناني، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٦١ زجر السفهاء عن تتبع رخص الفقهاء لجاسم الفهيد الدوسري، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٥٦٢ زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة لخلدون الأحذب، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٦٣ زوايع في وجه السنة قديماً وحديثاً لصلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بالرياض.

٥٦٤ رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للإمام أبي حفص تاج الدين عمر بن علي بن سالم الفاكهاني (ت: ٧٣١هـ)، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٥٦٥ الزيدية: نشأتها ومعتقداتها للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.

حرف السين

٥٦٦ سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة للشيخ أحمد بن حجر آل بو طامي البنعلي (ت: ١٤٢٣هـ)، الناشر: مكتبة منار السبيل للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٥٦٧ السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد بن عبد الله بن حميد (ت: ١٢٩٥هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، والدكتور عبدالرحمن العثيمين، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٦٨ سد باب الاجتهاد وما ترتب عليه لعبدالكريم الخطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ومؤسسة دار الأصالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٦٩ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٥٧٠ السراج الوهاج في شرح المنهاج للعلامة فخر الدين أحمد بن حسن الجاربردي (ت: ٧٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور أكرم أوزيفان، الناشر: دار المعراج الدولية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٥٧١ سلاسل الذهب لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد المختار الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٥٧٢ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، ١٤١٥هـ.

٥٧٣ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.

- ٥٧٤ السلطة المذهبية - التقليد والتجديد في الفقه الإسلامي للدكتور وائل حلاق، ترجم الكتاب: رياض الميلادي، الناشر: دار المدار الإسلامي بليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ٥٧٥ السلفية (حقيقتها- أصولها- موقفها من المذاهب - شبهة حولها) أربع رسائل علمية للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، جمعها ورتبها: عمر عبدالمنعم سليم، الناشر: دار الضياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٥٧٦ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي (ت: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: أكرم حسن العليمي، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٥٧٧ سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج للعلامة أحمد ميقري شmile الأهدل (ت: ١٣٩٠هـ)، مطبوع مع مقدمة تحقيق النجم الوهاج للدميري.
- ٥٧٨ السلم المروتنق في علم المنطق بشرح ناظمها العلامة عبدالرحمن الأخضرى الجزائري المالكي (ت: ٩٥٣هـ)، تحقيق: أبي بكر بلقاسم ضيف الجزائري، الناشر: دار بن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٥٧٩ سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ محمد بخيت المطيعي (ت: ١٣٥٤هـ)، الناشر: عالم الكتب بيروت.
- ٥٨٠ سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: عبد الله الكتاني وحمزة محمد الكتاني ومحمد حمزة الكتاني، الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع بالدار البيضاء.
- ٥٨١ السنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور عطية الزهراني، الناشر: دار الراية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٥٨٢ السنة للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور باسم الجوابرة، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- ٥٨٣ السنن للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسن شلبي، وعبداللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٥٨٤ السنن للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ورجعت أيضاً إلى الطبعة التي بتحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ببلن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ (وأشير إليها بـ ط/الريان).
- ٥٨٥ السنن للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت: ٢٥٧هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى.
- ٥٨٦ السنن للحافظ سعيد بن منصور بن شعبة (ت: ٢٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور سعد آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ورجعت إلى الطبعة التي بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ونشرتها: الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ (وأشير إلى هذه النسخة بـ: ط/الأعظمي).
- ٥٨٧ السنن الصغرى (المجتبى) لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى.
- ٥٨٨ السنن الكبرى لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسين شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٥٨٩ السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الفكر بيروت.
- ٥٩٠ سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

- (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.
- ٥٩١ السيف المسلول على من سب الرسول ﷺ لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: إياد أحمد الغوج، الناشر: دار الفتح بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

حرف الشين

- ٥٩٢ الشافعي حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية.
- ٥٩٣ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت.
- ٥٩٤ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لشهاب الدين عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٥٩٥ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت: ٧٦٩هـ)، الناشر: المكتبة العصرية ببيروت، ١٤٢٦هـ.
- ٥٩٦ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسين اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد الغامدي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.
- ٥٩٧ شرح الإمام بأحاديث الأحكام للعلامة تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي الشهير بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: محمد مخلوف العبدالله، الناشر: دار النوادر بسورية، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ.
- ٥٩٨ شرح التلقين للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمد المختار السلامي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.
- ٥٩٩ شرح الزركشي على مختصر الخرقي في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي

- (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالرحمن الجبرين.
- ٦٠٠ شرح السنة للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٦٠١ شرح السير الكبير لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٩٠هـ)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة مصر، ١٩٥٧م.
- ٦٠٢ الشرح الصغير لأحمد الدردير (ت: ١٢٠١هـ)، مطبوع مع شرحه بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك لأحمد الصاوي، الناشر: دار المدار الإسلامي بليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢هـ.
- ٦٠٣ شرح العقائد النسفية للعلامة سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٦٠٤ شرح العمدة للعلامة أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحميد بن علي أبو زنيد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٦٠٥ شرح العمدة لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، حقق كتاب الطهارة الدكتور سعود العطيشان، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ وحقق كتاب الحج الدكتور صالح بن محمد الحسن، الناشر: مكتبة الحرمين بالرياض، الطبعة الأولى، الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٦٠٦ شرح العناية على الهداية لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي الحنفي (ت: ٧٨٦هـ)، مطبوع بهامش فتح القدير لابن الهمام.
- ٦٠٧ شرح القصيدة النونية (المسماة الشافية في الانتصار للفرقة الناجية) للدكتور محمد خليل هراس (ت: ١٩٧٥م)، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ١٤٠٧هـ.
- ٦٠٨ شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد بن محمد الزرقا (ت: ١٣٥٧هـ)، اعتنى

به: مصطفى أحمد الزرقا، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٦٠٩ الشرح الكبير على المقنع لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة (ت: ٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مطبوع مع المقنع والإنصاف، الناشر: دار هجر للطباعة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٦١٠ الشرح الكبير على الورقات لأحمد بن قاسم العبادي (ت: ٩٩٤هـ)، تحقيق: سيد عبدالعزيز، الناشر: مؤسسة قرطبة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٦١١ شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع في أصول الفقه للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمود عبدالمنعم والدكتور منتصر الشافي، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ودار الكتاب العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٦١٢ شرح الكوكب المنير للعلامة محمد بن أحمد بن عبدالعزيز المعروف بابن النجار (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٦١٣ شرح اللمع للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: عبدالمجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦١٤ شرح المجلة لسليم رستم باز البيروتي (ت: ١٣٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثالثة.

٦١٥ شرح المعالم في أصول الفقه لأبي محمد عبد الله بن محمد الفهري المعروف بالتلمساني (ت: ٦٤٤هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، الناشر: عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٦١٦ شرح المفصل في صنعة الإعراب - الموسوم بالتخمير - للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- ٦١٧ الشرح الممتع على زاد المستقنع للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢هـ.
- ٦١٨ شرح المنار من علم الأصول لعز الدين عبداللطيف بن عبد العزيز بن ملك (ت: ٨٠١هـ)، الناشر: المطبعة العثمانية، ١٣١٥هـ.
- ٦١٩ شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب لأحمد بن علي المنجور (ت: ٩٩٥هـ)، تحقيق: محمد الشيخ محمد الأمين، الناشر: دار عبد الله الشنيطي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٦٢٠ شرح النووي على صحيح مسلم للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- ٦٢١ شرح تنقيح الفصول لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
- ٦٢٢ شرح ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت: ٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالقدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٦٢٣ شرح سنن أبي داود لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٦٢٤ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد عبدالحميد، الناشر: دار الفكر العربي، ١٣٩٥هـ.
- ٦٢٥ شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك المعروف بابن بطلال (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.
- ٦٢٦ شرح عقود رسم المفتي للعلامة محمد أمين بن عمر الحنفي المعروف بابن

- عابدين (ت: ١٢٥٢هـ)، علق عليه: مظفر حسين المطاهري، الناشر: مكتبة الرشيد «الوقف» بباكستان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٦٢٧ شرح عماد الرضا ببيان آداب القضا (فتح الرؤوف القادر) للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عبد الله عوض بكير، الناشر: الدار السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٦٢٨ شرح غاية السؤل على علم الأصول للعلامة أبي المحاسن يوسف بن الحسن بن عبدالهادي الدمشق، المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: أحمد العنزي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٦٢٩ شرح مختصر ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي (ت: ٧٥٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت.
- ٦٣٠ شرح مختصر الروضة لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٦٣١ شرح مراح الأرواح لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالستار جواد، الناشر: مطبعة الرشيد ببغداد، ١٩٩٠م.
- ٦٣٢ شرح مشكل الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٦٣٣ شرح معاني الآثار للإمام لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- ٦٣٤ شرح منتهى الإرادات للشيخ منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

- ٦٣٥ شرف أصحاب الحديث للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.
- ٦٣٦ الشريعة الإسلامية - تاريخها ونظرية الملكية والعقود للدكتور بدران أبو العينين بدران، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية.
- ٦٣٧ الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر الدميحي، الناشر: دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٦٣٨ الشعر والشعراء للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ٦٣٩ شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور حمد الكبيسي، الناشر: مطبعة الإرشاد ببغداد، ١٣٩٠هـ.
- ٦٤٠ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للعلامة نشوان بن سعيد الحميري (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور حسين بن عبد الله العمري، ومظهر الإيراني، والأستاذ الدكتور يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٦٤١ الشيخ صالح المقبلي - حياته وفكره (١٠٤٠-١١٠٨) لأحمد عبدالعزيز المليكي، الناشر: وزارة الثقافة والسياحة بدولة اليمن، ١٤٢٥هـ.
- ٦٤٢ الشيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها لمنصور بن عبدالعزيز السماري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع بالخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

حرف الصاد

- ٦٤٣ الصادع في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، تحقيق:

- مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٦٤٤ الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله الحلواني ومحمد كبير شودري، الناشر: دار رمادي للنشر بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٦٤٥ الصحابي وموقف العلماء من الاحتجاج بقوله للدكتور عبدالرحمن بن عبد الله الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٦٤٦ الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- ٦٤٧ صحة أصول مذهب أهل المدينة لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، مطبوع مع مجموع فتاوى شيخ الإسلام.
- ٦٤٨ صحيح ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ) بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المعروف بابن بلبان (ت: ٧٩٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٦٤٩ صحيح الأدب المفرد للبخاري للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع بالجبل، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٦٥٠ صحيح الترغيب والترهيب للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٦٥١ صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

- ٦٥٢ الصحيح لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ٦٥٣ الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ)، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٦٥٤ الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الناشر: بيت الأفكار الدولية بالأردن، ٢٠٠٥م.
- ٦٥٥ صحيفة سوابق وجريدة بوائق جمعها نصيحة لله ورسوله من كلام الشيخ الصوفي أبي الفيض أحمد بن محمد الغماري تلميذه: أبو أويس محمد بوخبزة الحسني، الناشر: دار الآفاق بالقاهرة، ودار التوحيد للنشر بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٦٥٦ صديقون ريحانة طنجة سيدي محمد بن الصديق وأنجاله الأشقاء الخمسة الغماريون للمختار محمد التسماني، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم ببغداد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٦٥٧ صراع مع الملاحدة لعبدالرحمن بن حبنكة الميداني، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٢هـ.
- ٦٥٨ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (ت: ٦٩٥هـ)، خرّج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.
- ٦٥٩ صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٦٦٠ الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: الأستاذ

- الدكتور محسن سالم العمري، الناشر: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٦٦١ صلة التكملة لوفيات النقلة للحافظ عز الدين أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الحسيني (ت: ٦٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور بشار معروف عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٦٦٢ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم لأبي القاسم خلف بن عبدالملك المعروف بابن بشكوال (ت: ٥٧٨هـ)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٦٦٣ صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن المحفوظ بن بيه، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٦٦٤ الصوارم والأسنة في الذب عن السنة للشيخ محمد بن أبي مدين الشنقيطي، الناشر: دار عباس أحمد الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، ودار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٦٦٥ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور علي الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

حرف الضاد

- ٦٦٦ ضحى الإسلام لأحمد أمين (ت: ١٣٧٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٦٦٧ الضروري في أصول الفقه (مختصر المستصفى) لأبي الوليد محمد بن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥هـ)، تحقيق: جمال الدين العلوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٦٦٨ الضعفاء لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار مجد الإسلام بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

- ٦٦٩ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: دار الجيل ببيروت، ١٤١٢هـ.
- ٦٧٠ ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار للعلامة الحسن بن أحمد الجلال (ت: ١٠٨٤هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الناشر: مكتبة الجيل الجديد بصنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٩/١٤٣٠هـ.
- ٦٧١ ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة (صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي) لعبدالرحمن جنبكة الميداني، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

حرف الطاء

- ٦٧٢ الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد لأبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي الشافعي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: سعد محمد حسن، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
- ٦٧٣ طبقات الحضيكي لمحمد بن أحمد الحضيكي (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: أحمد بو مزكو، الناشر: مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٦٧٤ طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي (ت: ٥٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن العثيمين، الناشر: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ.
- ٦٧٥ الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين بن عبدالقادر الداري الغزي الحنفي (ت: ١٠٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح الحلو، الناشر: دار الرفاعي بالرياض، ودار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٦٧٦ طبقات الشافعية الكبرى للعلامة تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح الحلو والدكتور محمود الطناحي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٦٧٧ طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق:

عادل نويهض، الناشر: دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

٦٧٨ طبقات الشافعية للإمام جمال الدين أبي محمد بن الحسن الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، الناشر: دار العلوم، ١٤٠١هـ.

٦٧٩ طبقات الشافعية للمحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الناشر: دار المدار الإسلامي بليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٦٨٠ طبقات الفقهاء الشافعية لتقي الدين أبي بكر أحمد بن قاضي شهبة الدمشقي (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية بمصر، الطبعة الأولى.

٦٨١ طبقات الفقهاء الشافعية للعلامة تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٦٨٢ طبقات الفقهاء للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٨٣ الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، الناشر: دار صادر ببيروت.

٦٨٤ طبقات المجتهدين لشمس الدين ابن كمال باشا (ت: ٩٤٠هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، مطبوع ضمن مجموع بعنوان: الذخيرة من المصنفات الصغيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٨٥ طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: سوسنة ديفلد - قلزر، الناشر: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٦٨٦ طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنه وي (من علماء القرن الحادي

- عشر)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٦٨٧ طبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٦٨٨ طبقات علماء الحديث للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البلوشي وإبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٦٨٩ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (ت: ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود شاكر، الناشر: دار المدني بجدة.
- ٦٩٠ طبقات فقهاء اليمن لعمر بن علي بن سمرة الجعدي، تحقيق: فؤاد سيد، الناشر: دار القلم ببيروت.
- ٦٩١ طرح التثريب في شرح التقريب لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، ولولده أبي زرعة (ت: ٨٢٦هـ)، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي ببيروت، ١٤١٣هـ.
- ٦٩٢ طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطق والأصوليين للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٦٩٣ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٦٩٤ الطريق إلى الفقه للدكتور حمد بن إبراهيم الشتوي، الناشر: دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٦٩٥ طريق الهجرتين وباب السعادتين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد أجمل

الإصلاح، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٦٩٦ الطريقة المثلى في الإرشاد إلى ترك التقليد واتباع ما هو أولى لأبي الخير نور الحسن بن محمد صديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٣٦هـ)، اعتنى به: عبد الحميد بن أحمد العربي الأثري، الناشر: مكتبة الفرقان بعجمان، ١٤٢٠هـ.

٦٩٧ الطريقة المثلى في تحصيل العلم ومدارسته وتبليغه لصالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، جمع وإعداد: سعود بن عبد الله المطيري، الناشر: دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٦٩٨ طلبة الطلبة للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: خالد بن عبد الرحمن العك، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

حرف الظاء

٦٩٩ ظاهري بالفطرة لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، الناشر: دار ابن حزم للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٧٠٠ ظهر الإسلام لأحمد أمين (ت: ١٣٧٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

حرف العين

٧٠١ عارضة الأحوزي لشرح صحيح الترمذي للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت.

٧٠٢ العبر في خبر من غبر لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧٠٣ عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق للعلامة أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت: ٩١٤هـ)، تحقيق: حمزة أبو

- فارس، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٧٠٤ العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٧٠٥ العدة في شرح العمدة لبهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٧٠٦ العذب الفاضل شرح عمدة الفارض لإبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الفرضي الحنبلي (ت: ١١٨٩هـ).
- ٧٠٧ العرف - حجته وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة (دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية) لعادل بن عبدالقادر قوته، الناشر: المكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٧٠٨ العرف والعادة في رأي الفقهاء (عرض نظرية في التشريع) للشيخ الدكتور أحمد فهمي أبو سنة (ت: ١٤٢٤هـ)، الناشر: دار البصائر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٧٠٩ العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب لعمر ابن عبدالكريم الجيدي، الناشر: اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث الإسلامي بين حكومة المغرب والإمارات، ١٩٨٢م.
- ٧١٠ العزيز شرح الوجيز للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعي (ت: ٦٢٣هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل عبدال موجود، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٧١١ العصبية في ضوء الإسلام - دراسة وصفية تحليلية لهاشم محمد علي المشهداني، الناشر: دار الثقافة بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٧١٢ العصريون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب لمحمد حامد الناصر، الناشر: مكتبة الكوثر بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- ٧١٣ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للإمام تقي الدين محمد بن أحمد

- الحسني الفاسي المكي (ت: ٨٣٢هـ)، تحقيق: فؤاد السيد، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٧١٤ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم بالمدينة لجلال الدين عبد الله بن نجيم بن شاس (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أبو الأجفان وعبد الحفيظ منصور، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ٧١٥ عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد لشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ)، وقف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية بالقاهرة، عام ١٣٨٥هـ.
- ٧١٦ العقد الفريد في أحكام التقليد للعالم نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد السمهودي الحسني الشافعي (ت: ٩١١هـ)، عني به: أنور بن أبي بكر الشихي الداغستاني، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٧١٧ العقد المنظوم في الخصوص والعموم لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: أحمد الختم عبدالله، الناشر: المكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٧١٨ العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية للشيخ عبد القادر بن بدران الحنبلي (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد صباح المنصور، الناشر: دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٧١٩ العلامة المجاهد الشيخ محمد الحامد لعبد الحميد محمود طهماز، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.
- ٧٢٠ علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ للإمام أبي الحسن علي ابن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ.
- ٧٢١ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: رشاد الحق الأثري، الناشر: المكتبة الامدادية بمكة المكرمة.

- ٧٢٢ العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن السلفي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى.
- ٧٢٣ علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري - دراسة تاريخية استقرائية تحليلية للأستاذ الدكتور أحمد بن عبد الله الضويحي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٧٢٤ علم الجدَل في علم الجدل لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: فولفهارت، الناشر: جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤٠٨هـ.
- ٧٢٥ العَلَمُ الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ للشيخ صالح بن المهدي بن علي المقبل (ت: ١١٠٨هـ)، الناشر: مكتبة دار البيان بدمشق.
- ٧٢٦ علم القواعد الشرعية للأستاذ الدكتور نور الدين مختار الخادمي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٧٢٧ علم المنطق لأحمد عبده خير الدين، الناشر: المطبعة الرحمانية بمصر، الطبعة الثانية ١٣٥١هـ.
- ٧٢٨ علماء دمشق وأعيانها في القرن الخامس عشر الهجري للدكتور نزار أباطة، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٧٢٩ علماء نجد خلال ثمانية قرون للشيخ عبد الله بن عبدالرحمن آل بسام (ت: ١٤٢٣هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- ٧٣٠ علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب، الناشر: دار الشواف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الرابعة.
- ٧٣١ علوم الحديث للعلامة تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر بدمشق، ١٤٠٦هـ.

- ٧٣٢ عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق للشيخ محمد سعيد الباني (ت: ١٣٥١هـ)،
الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- ٧٣٣ عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية للشيخ أبي الحسنات محمد عبدالحى بن
محمد عبدالحليم الككنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، مطبوع في لکنهو، ١٣١٩هـ.
- ٧٣٤ عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين للأستاذ الدكتور
أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء
التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- ٧٣٥ عمل أهل المدينة وأثره في الفقه الإسلامي لموسى إسماعيل، الناشر: دار
التراث بالجزائر ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٧٣٦ عنوان المجد في تاريخ نجد للشيخ عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي
الحنبلي (ت: ١٢٩٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ،
الناشر: دار الملك عبدالعزيز، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ.
- ٧٣٧ العواصم من القواصم للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي
(ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عمار الطالبي، الناشر: دار الثقافة بقطر،
الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٧٣٨ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم للعلامة محمد بن إبراهيم
الوزير (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة
ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
- ٧٣٩ عون الباري بحل أدلة البخاري للعلامة محمد صديق بن حسن
القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة
قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

حرف الغين

- ٧٤٠ غاية الأماني في الرد على النبهاني للعلامة أبي المعالي محمود شكري
الألوسي (ت: ١٣٤٢هـ)، اعتنى به: الداني بن منير آل زهوي، الناشر:
مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٧٤١ الغاية القصوى في دراية الفتوى للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي

(ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محي الدين القره داغي، الناشر: دار الإصلاح بالدمام.

٧٤٢ غاية المطلب في معرفة المذهب لتقي الدين أبي بكر زيد الجراعي الحنبلي الدمشقي (ت: ٨٨٣هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر السلامة، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٧٤٣ غاية الوصول شرح لب الأصول للعلامة أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٦هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٧٤٤ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب للشيخ أبي العون محمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٧٤٥ غمز عيون البصائر شرح الأشياء والنظائر لشهاب الدين أحمد بن محمد الحموي الحنفي (ت: ١٠٩٨هـ)، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٤٦ الغنية للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي المالكي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: ماهر زهير جرار، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٧٤٧ غياث الأمم في التيات الظلم لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب، الناشر: الشؤون الدينية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٧٤٨ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: مكتب قرطبة، الناشر: مؤسسة قرطبة بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٤٩ الغيلانيات للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل عبدالهادي، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

حرف الفاء

٧٥٠ الفائق في أصول الفقه للعلامة صفى الدين محمد بن عبدالرحيم الأرموي

الهندي (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي العميريني، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٧٥١ الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي البجاوي ومحمد إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٧٥٢ فتاوى ابن رشد أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي (ت: ٥٩٥هـ)، تحقيق وجمع وتعليق: الدكتور المختار بن الطاهر التليلي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٧٥٣ فتاوى الإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أبو الأجفان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٧٥٤ فتاوى الإمام النووي (ت: ٦٧٦هـ) (المسمى بـ: المنثورات في عيون المسائل المهمات) ترتيب تلميذه: علاء الدين ابن العطار، تحقيق: محمد رحمت الله حافظ محمد الندوي، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، ودار الإشراف للطباعة والنشر بالدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٥٥ فتاوى الإمام محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، الدار العمرية. فتاوى البرزلي = جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام.

٧٥٦ الفتاوى البزازية لمحمد بن محمد بن شهاب البزازي (ت: ٨٢٨هـ)، مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣١٠هـ.

٧٥٧ الفتاوى الحديثية لشهاب الدين أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٣هـ)، اعتنى به: محمد أحمد بدر الدين، الناشر: دار التقوى بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٧٥٨ الفتاوى الخيرية لنفع البرية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمته الله لخير الدين الرملي (ت: ١٠٨١هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، الطبعة الثانية، ١٣٠٠هـ.

- ٧٥٩ فتاوى الرملي شمس الدين محمد بن أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، مطبوع بهامش الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الرملي.
- ٧٦٠ فتاوى السبكي تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، الناشر: دار المعرفة ببيروت.
- ٧٦١ الفتاوى الكبرى الفقهية لشهاب الدين أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٣هـ)، الناشر: دار صادر ببيروت.
- ٧٦٢ الفتاوى الكبرى لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار المعرفة ببيروت.
- ٧٦٣ الفتاوى المصرية للعلامة عبدالعزيز بن عبد السلام السلمي المعروف بالعز ابن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: إياد خالد الطباع، الناشر: دار الفكر بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٧٦٤ فتاوى علماء الأحساء ومسائلهم، جمع وترتيب: عبدالعزيز بن أحمد العصفور، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٧٦٥ فتاوى قاضي الجماعة أبي القاسم سراج الأندلسي (ت: ٤٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أبو الأجفان، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ٧٦٦ فتاوى مصطفى الزرقا (ت: ١٤٢٠هـ)، اعتنى بها: مجد أحمد مكي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٧٦٧ فتاوى ورسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٧٦٨ فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت: ١٣٨٩هـ)، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الناشر: مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ٧٦٩ فتح الباري بشرح صحيح للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه: محمد عبد الباقي، قام بإخراجه

- وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية.
- ٧٧٠ فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالمقصود وإبراهيم القاضي وجماعة، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٧٧١ الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الناشر: مكتبة الجيل الجديد بصنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٧٧٢ فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك لأبي عبد الله محمد أحمد عlish (ت: ١٢٩٩هـ)، الطبعة الأخيرة.
- ٧٧٣ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للعلامة محمد ابن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٧٧٤ فتح القدير للعاجز الفقير للعلامة كمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحاميد بن مسعود الشهير بابن الهمام الحنفي (ت: ٨٦١هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- ٧٧٥ الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبد الله مصطفى المراغي، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ١٤١٩هـ.
- ٧٧٦ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالكريم الخضير، والدكتور محمد الفهيد، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٧٧٧ الفتوى - نشأتها وتطورها للدكتور حسين بن محمد الملاح، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٧٧٨ الفتوى في الإسلام للدكتور عبد الله بن عبدالعزيز الدرعان، الناشر: مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

- ٧٧٩ الفتوى في الإسلام للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣١هـ)،
عني به: محمد إبراهيم الحسين، الناشر: دار النهضة بسورية، الطبعة
الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٧٨٠ الفتوى في الشريعة الإسلامية (مقدماتها، آدابها، إعداد الحكم الكلي لها،
وقائعها، تنزيل الحكم على وقائعها، أصولها، إصدارها، آثارها) لعبد الله
بن محمد آل خنين، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى،
١٤٢٩هـ.
- ٧٨١ الفتيا المعاصرة - دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية للدكتور
خالد بن عبد الله المزيني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع
بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٧٨٢ الفتيا ومناهج الإفتاء للدكتور محمد سليمان الأشقر، الناشر: مكتبة المنار
الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٩٦هـ.
- ٧٨٣ الفرائد الجديدة للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)،
تحقيق: الشيخ عبدالكريم المدرس، الناشر: وزارة الأوقاف بالجمهورية
العراقية.
- ٧٨٤ فرائد الفوائد وتعارض القولين لمجتهد واحد لصدر الدين أبي المعالي
محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المناوي (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: محمد
عبدالحكي المصري، الناشر: مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى،
١٤٢٠هـ.
- ٧٨٥ الفَرْق بين الفَرْق للإمام عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، اعتنى
به: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٧٨٦ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لأبي العباس تقي الدين أحمد
بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن
بن عبدالكريم اليحيى، الناشر: مكتبة المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض،
الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٧٨٧ الفروسية المحمدية لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف
بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر:

- دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- ٧٨٨ الفروع لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٧٨٩ الفروق لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: عمر القيام، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٧٩٠ الفروق الفقهية للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: محمود سلامة الغرياني، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٧٩١ الفروق الفقهية والأصولية (مقوماتها، شروطها، نشأتها، تطورها) دراسة نظرية وصفية، تاريخية، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٧٩٢ الفروق على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين السامري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم اليحيى، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٧٩٣ الفصل في الملل والأهواء والنحل للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، ومؤسسة الخانجي بمصر.
- ٧٩٤ الفصول في الأصول للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عجيل النشمي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٧٩٥ فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- ٧٩٦ فقه الائتلاف - قواعد التعامل مع المخالفين بالإنصاف لمحمود محمد

- الخرندار، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٧٩٧ الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد للأستاذ الدكتور عبد الله محمد الجبوري، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٧٩٨ الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد للدكتور يوسف القرضاوي، الناشر: دار الصحوة للنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٧٩٩ الفقه الإسلامي في القرن الرابع عشر للدكتور سليمان بن أحمد العليوي، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٨٠٠ الفقه الإسلامي في ميزان التاريخ - دراسة تحليلية مع عرض أدواره وتطوراتها وخصائصه للدكتور محمد تاج عبدالرحمن العروسي، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ٨٠١ الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٨٠٢ الفقه الإسلامي ومدارسه للشيخ مصطفى أحمد الزرقا (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٨٠٣ فقه السنة للشيخ سيد سابق (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة السابعة، ١٤٠٥هـ.
- ٨٠٤ الفقه النافع للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندي (ت: ٥٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن محمد العبود، الناشر: مكتبة العيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٨٠٥ فقه النوازل - دراسة تأصيلية تطبيقية للدكتور محمد حسين الجيزاني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٨٠٦ فقه النوازل - قضايا فقهية معاصرة للشيخ بكر بن عبد الله أبوزيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- ٨٠٧ فقه النوازل عند المالكية - تاريخاً ومنهجاً لمصطفى الصمدي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٨٠٨ فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام للدكتور الحسن العبادي، الناشر: مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٨٠٩ فقه إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني - خصائصه، أثره، منزلته للدكتور عبد العظيم الديب (ت: ١٤٣١هـ)، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- ٨١٠ فقه أهل العراق وحديثهم لمحمد زاهد الكوثري (ت: ١٣٧١هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة الريان للنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٨١١ الفقيه والمتفقه للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل العزازي، الناشر: دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٨١٢ الفكر الإصلاحية في المغرب المعاصر: محمد بن الحسن الحجوي - دراسة ونصوص للدكتور سعيد بن سعيد العلوي، الناشر: دار المدار الإسلامي بالجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ٨١٣ الفكر الأصولي - دراسة تحليلية نقدية للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، الناشر: دار الشروق بجدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- ٨١٤ الفكر التكفيري عند الشيعة.. حقيقة أم افتراء؟! لعبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي، الناشر: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٨١٥ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (ت: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار التراث، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٨١٦ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت: ١٤٠٣هـ)، اعتنى به: الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

- ٨١٧ الفوائد لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- ٨١٨ الفوائد البهية في تراجم الحنفية للشيخ أبي الحسنات محمد عبدالحى بن محمد عبدالحليم اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، اعتنى به: نعيم أشرف نور أحمد، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٨١٩ الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية شرح الفوائد البهية في نظم القواعد الفقهية لأبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني (ت: ١٤١٠هـ)، اعتنى به: رمزي دمشقية، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٨٢٠ فوائد الحنائي لأبي القاسم الحسين بن محمد الحنائي (ت: ٤٥٩هـ)، تخريج الحافظ أبي محمد عبدالعزيز النخشي (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: خالد رزق أبو النجا، الناشر: أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٨٢١ الفوائد السنية شرح الألفية في أصول الفقه للعلامة محمد بن عبدالدائم البرماوي (ت: ٨٣١هـ)، تحقيق ودراسة: حسن بن محمد المرزوقي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيع، العام الجامعي (١٤١٤هـ).
- ٨٢٢ الفوائد شرح الزوائد لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأبناسي (ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز بن محمد العويد، الناشر: دار التدمرية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٨٢٣ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحمن المعلمي، الناشر: المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ٨٢٤ الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الفقه الشافعية للشيخ علوي بن أحمد السقاف (ت: ١٣٣٥هـ)، مطبوع مع مجموع بعنوان: مجموعة ثماني رسائل

- شافعية مهمة، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٨٢٥ فوائد في علوم الفقه للشيخ حبيب أحمد الكيرواني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٨٢٦ فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد بن شاعر الكتبي (ت: ٧٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار صادر ببيروت.
- ٨٢٧ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت: ١٢٢٥هـ)، مطبوع مع المستصفى في علم الأصول للغزالي، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت.
- ٨٢٨ الفواكه العديدة في المسائل المفيدة للعلامة أحمد بن محمد المنقور التميمي النجدي (ت: ١١٢٥هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.
- ٨٢٩ فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: دار المعرفة ببيروت.

حرف القاف

- ٨٣٠ القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٨٣١ قضاء الأرب في أسئلة حلب لتقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد عالم الأفغاني، الناشر: المكتبة التجارية لمصطفى أحمد الباز بمكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
- ٨٣٢ قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد للشيخ محمد الخضر بن عبد الله الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي الشايب، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، والجزيرة للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- ٨٣٣ قواطع الأدلة في أصول الفقه لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار

- السمعاني الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن حافظ الحكمي، والدكتور علي بن عباس الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٣٤ قواعد الأحكام في إصلاح الأنام للعلامة عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي المعروف بالعز ابن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور نزيه حماد والدكتور عثمان ضميرية، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٨٣٥ القواعد الفقهية - مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها للدكتور علي أحمد الندوي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ٨٣٦ القواعد الفقهية (المبادئ- المقومات- المصادر- الدليلية- التطور) دراسة نظرية- تحليلية- تأصيلية- تاريخية للدكتور يعقوب الباحسين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٣٧ القواعد الكلية (المعروف بالقواعد النورانية الفقهية) لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محسن المحيسن، الناشر: مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ورجعت إلى طبعة دار ابن الجوزي، تحقيق: الدكتور أحمد بن محمد الخليل، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ وأشير إليها بـ ط/ ابن الجوزي.
- ٨٣٨ قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت: ١٣٩٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ.
- ٨٣٩ القواعد لأبي بكر بن محمد بن عبدالمؤمن المعروف بتقي الدين الحصني (ت: ٨٢٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن الشعلان، والدكتور جبريل البصيلي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٤٠ القواعد لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، الناشر: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث بمكة المكرمة.
- ٨٤١ القواعد لعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي

- الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن اللحام (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: عايض بن عبد الله الشهراني، وناصر بن عثمان الغامدي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٨٤٢ القواعد والضوابط الفقهية القرافية - زمرة التمليكات المالية للدكتور عادل بن عبدالقادر قوته، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٨٤٣ قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: عبدالرحمن حسن محمود، الناشر: عالم الفكر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.
- ٨٤٤ القول السديد في أدلة الاجتهاد والتقليد لأبي نصر علي بن حسن بن صديق خان القنوجي (ت: قريباً من منتصف القرن الرابع عشر الهجري)، تحقيق: عبدالرحمن سعيد معشاشة، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٨٤٥ القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد للشيخ محمد عبدالعظيم ابن الملا فروخ الحنفي (ت: ١٠٥١هـ)، تحقيق: خالد حسين الخالد، الناشر: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ورجعت أيضاً إلى طبعة حققها جاسم محمد الياسين وعدنان بن سالم الرومي، الناشر: دار الدعوة الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ (وأشير إليها ب: ط/دار الدعوة).
- ٨٤٦ القول الشاذ وأثره في الفتيا للأستاذ الدكتور أحمد بن علي المباركي، الناشر: دار العزة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٨٤٧ القول المسدد في الذب عن المسند للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار المعارف بالقاهرة.
- ٨٤٨ القول المفيد في حكم التقليد للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

حرف الكاف

- ٨٤٩ الكاشف عن المحصول في علم الأصول لأبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني (ت: ٦٥٣هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٨٥٠ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عزب عطية وموسى الموشي، الناشر: دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.
- ٨٥١ الكافي لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٨٥٢ الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، مطبوع مع الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للعلامة جابر الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٥٣ الكافي في فقه أهل المدينة المالكي للعلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- ٨٥٤ الكافية في الجدل لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: الدكتورة فوية محمود، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٣٩٩هـ.
- ٨٥٥ الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

- ٨٥٦ الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٨٥٧ الكبائر لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة الفرقان بعجمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٨٥٨ كتاب الروايتين والوجهين (المسائل الفقهية منه) للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن محمد اللاحم، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٨٥٩ كتاب الصلاة وحكم تاركها لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: تيسير زعيتر، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ. وقد رجعت إلى طبعة دار عالم الفوائد، بتحقيق: عدنان بن صفاخان البخاري، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ وأشير إليها بـ ط/ دار عالم الفوائد.
- ٨٦٠ كتاب العلل للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٨٦١ كتاب العلم للحافظ أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٨٦٢ كتاب العلم للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، إعداد: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الشريا للنشر بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٨٦٣ كتاب العين لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)،

تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية.

٨٦٤ كتاب في أصول الفقه لأبي الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي (من علماء القرن الخامس)، تحقيق: عبدالمجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٨٦٥ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٨٦٦ كتب حذر منها العلماء لمشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٦٧ كشف القناع عن الإقناع للشيخ منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (١٠٥١هـ)، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، الناشر: وزار العدل بالملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٨٦٨ كشف الأسرار شرح المصنف على المنار لأبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨٦٩ كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي لعبدالعزیز البخاري (ت: ٧٣٠هـ)، الناشر: الصدف بباكستان.

٨٧٠ كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت: ١١٦٢هـ)، علق عليه: أحمد القلاس، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٦هـ.

٨٧١ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة مصطفى بن عبد الله الرومي المعروف بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، الناشر: المكتبة التجارية لمصطفى الباز، ١٤١٤هـ.

٨٧٢ كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي (ت: ٧٩٩هـ)،

- تحقيق: حمزة أبو فارس والدكتور عبدالسلام الشريف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- ٨٧٣ الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السورفي، الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- ٨٧٤ كلمة علمية حول جملة: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» لوهبي سليمان غاوجي الألباني، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٨٧٥ كلمة عن دراسات اللبيب لمحمد عبدالرشيد النعماني، مطبوعة مع دراسات اللبيب لمحمد التوي.
- ٨٧٦ الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- ٨٧٧ كنز الدقائق لأبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، مطبوع مع شرحه البحر الرائق لابن نجيم.
- ٨٧٨ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت: ٩٧٥هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤١٣هـ.
- ٨٧٩ الكنى والأسماء للإمام الحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولاوي (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: نظر الفارياي، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٨٨٠ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي (ت: ١٠٦١هـ)، تحقيق: الدكتور جبرائيل جبور، الناشر: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- ٨٨١ كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف؟ للدكتور يوسف القرضاوي، الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

حرف اللام

- ٨٨٢ الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للعلامة أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي (ت: ٥١٠هـ)، مقدمة محقيقه: الدكتور سليمان بن عبد الله العمير والدكتور عوض بن رجاء العوفي، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٨٨٣ اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ٨٨٤ لباب المحصول في علم الأصول للحسين بن رشيق المالكي (ت: ٦٣٢هـ)، تحقيق: محمد غزالي جابي، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٨٨٥ اللباب في الجمع بين السنة والكتاب للإمام أبي محمد علي بن زكريا المنبجي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد فضل المراد، الناشر: دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٨٨٦ لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسماً للفضوى الدينية لمحمد الحامد (ت: ١٣٨٩هـ)، الناشر: مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الثانية.
- ٨٨٧ لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت.
- ٨٨٨ لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٨٨٩ لقطة العجلان وبله الظمان لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ودار العلوم والحكم بسوريا.
- ٨٩٠ لمع اللوامع في توضيح جمع الجوامع لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن حسن بن رسلان الرملي (ت: ٨٤٤هـ)، القسم الثاني: من بداية

كتاب الإجماع إلى نهاية كتاب الاجتهاد - تحقيق ودراسة: خالد بن مساعد الرويتع، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن محمد السدحان، العام الجامعي: ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

٨٩١ لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية للشيخ أبي العون محمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي ببيروت، ودار الخاني بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

حرف الميم

٨٩٢ المؤلف والمختلف للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨٩٣ مالك حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية.

٨٩٤ مباحث في أحكام الفتوى للدكتور عامر الزبياري، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٨٩٥ المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم للدكتور محمد يسري، الناشر: دار طيبة الخضراء بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٨٩٦ المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، ١٤٠٠هـ.

٨٩٧ المبسوط لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٩٠هـ)، الناشر: دار المعرفة ببيروت، ١٤١٤هـ.

٨٩٨ المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري (ت: ٣٣٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- ٨٩٩ مجلة الأحكام العدلية - مصادرهما وأثرهما في قوانين الشرق الإسلامي
للدكتور سامر مازن القبيج، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر بالأردن،
الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٩٠٠ مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر للفقهاء عبد الله عبدالرحمن المعروف
بإمام أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، الناشر: دار العامرة للطباعة، ١٣١٩هـ.
- ٩٠١ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي
(ت: ٨٠٧هـ)، الناشر: دار الفكر ببيروت، ١٤٠٨هـ.
- ٩٠٢ مجمل اللغة للعلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)،
تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة
الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٩٠٣ المجموع المذهب في قواعد المذهب للعلامة أبي سعيد خليل بن كيكلي
صلاح الدين العلائي الشافعي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن
عبد الغفار الشريف، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت،
الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٩٠٤ المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف
النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ورجعت
أيضاً إلى طبعة، مكتبة الإرشاد بجدة، (وأشير إليها ب: ط / الإرشاد).
- ٩٠٥ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب:
عبدالرحمن بن محمد بن قاسم (ت: ١٣٩٢هـ)، الناشر: مجمع الملك فهد
لطباعة المصاحف، ١٤١٦هـ تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية
والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- ٩٠٦ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء لأبي القاسم الحسين بن
محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: رياض
عبد الحميد مراد، الناشر: دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٩٠٧ محاضرات في تاريخ الفقه لوهبي سليمان غاوجي، الناشر: دار البشائر
الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ٩٠٨ محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي للدكتور عمر الجيدي، الناشر: دار عكاظ بالدار البيضاء.
- ٩٠٩ المحرر في الحديث للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)، اعتنى به: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٩١٠ المحرر في الفقه لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ابن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٩١١ المحصول في أصول الفقه للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، اعتنى به: حسين علي البدرى، الناشر: دار البيارق بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٩١٢ المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر العلونى، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ٩١٣ المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي، المعروف بأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: أحمد الكويتي، الناشر: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- ٩١٤ المحلى للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، تحقيق: حسن زيدان طلبة، الناشر: مكتبة الجمهورية العربية بمصر، ١٣٩٠هـ.
- ٩١٥ محمد أبو زهرة إمام الفقهاء المعاصرين والمدافع الجريء عن حقائق الدين للدكتور محمد عثمان شبير الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٩١٦ محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية) لبطرس البستاني، الناشر: مكتبة بيروت، ١٩٨٧م.
- ٩١٧ المحيط في اللغة للصاحب إسماعيل بن عباد (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

- ٩١٨ مختصر اختلاف العلماء للإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٩١٩ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لشمس الدين محمد بن محمد الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: الدكتور الحسن بن عبدالرحمن العلوي، الناشر: دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٩٢٠ مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية للشيخ علوي بن أحمد السقاف (ت: ١٣٣٥هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٩٢١ مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث للعلامة تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٩٢٢ مختصر المزني أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت: ٢٦٤هـ)، مطبوع مع الحاوي للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الماوردي الشافعي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: الدكتورة راوية بنت أحمد الطهار، الناشر: دار المجتمع للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٩٢٣ مختصر خلافيات البيهقي لأحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي (ت: ٦٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور ذياب عقل والدكتور إبراهيم الخضير، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٩٢٤ مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة الإمام مالك للعلامة خليل بن إسحاق المالكي (ت: ٧٦٧هـ)، تحقيق: الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، الناشر: دار المدار الإسلامي بليبيا، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.
- ٩٢٥ مختصر سنن أبي داود للحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبوع مع معالم السنن للخطابي.

- ٩٢٦ المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن اللحام (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مظهر بقا، الناشر: جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ٩٢٧ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر لأبي العباس أحمد القباب الفاسي (ت: ٧٧٨هـ)، مقدمة محققه: الدكتور محمد أبو الأجفان، الناشر: مكتبة التوبة بالرياض، ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٩٢٨ مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل للعلامة جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور نذير حمادو، الناشر: الشركة الجزائرية البيروتية بالجزائر، ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٩٢٩ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عامر بن علي ياسين، الناشر: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٩٣٠ مدارك الشريعة الإسلامية وسياستها للشيخ محمد الخضر حسين (ت: ١٣٧٧هـ)، إعداد وضبط: علي الرضا الحسيني، الناشر: الدار الحسينية للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٩٣١ المدخل الفقهي العام للشيخ مصطفى بن أحمد الزرقا (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٩٣٢ المدخل الفقهي وتاريخ التشريع الإسلامي للدكتور خليفة با بكر والدكتور عبدالرحمن الصابوني والدكتور محمود محمد طنطاوي، الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٩٣٣ المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب

- للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٩٣٤ المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي لموسى إبراهيم الإبراهيم، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٩٣٥ المدخل إلى التشريع الإسلامي للدكتور كامل موسى، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٩٣٦ المدخل إلى السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: أضواء السلف بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٩٣٧ المدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور عمر بن سليمان الأشقر، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٩٣٨ المدخل إلى الفقه، تاريخ التشريع ومصادره والنظريات الفقهية للدكتور محمود محمد الطنطاوي، الناشر: أكاديمية شرطة دبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٩٣٩ المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي لعبدالمجيد عبدالحميد الديباني، الناشر: جامعة قار يونس بينغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٩٤٠ المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور عبد الله محمد الصالح، الناشر: أكاديمية شرطة دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٩٤١ المدخل إلى دراسة المذاهب والمدارس الفقهية للدكتور عمر بن سليمان الأشقر، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
- ٩٤٢ المدخل إلى علم أصول الفقه لمحمد معروف الدواليبي، الناشر: دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٨٥هـ.
- ٩٤٣ المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله للدكتور أحمد

- حوى، الناشر: دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٩٤٤ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ عبدالقادر بن بدران الحنبلي (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- ٩٤٥ المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي للدكتور أكرم يوسف القواسمي، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٩٤٦ المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وتاريخه وأساسه وخصائصه ومصادره للدكتور عبدالمجيد محمود مطلوب، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- ٩٤٧ المدخل في الفقه الإسلامي: تعريفه وتاريخه ومذاهبه، نظرية الملكية والعقد للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي، الناشر: الدار الجامعية بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤٠٥هـ.
- ٩٤٨ المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية لعبد اللطيف خالقي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨-١٩٩٩م.
- ٩٤٩ المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالكريم زيدان، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السادسة عشرة، ١٤٢٠هـ.
- ٩٥٠ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور رمضان علي الشرنباصي، الناشر: دار الجامعة الجديدة للنشر بالاسكندرية، ٢٠٠٣م.
- ٩٥١ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور شوقي عبده ضيف، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٩٥٢ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور محمد يوسف موسى، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة.
- ٩٥٣ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي لمحمد الحسيني حنفي، الناشر: دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤هـ.
- ٩٥٤ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي لمحمد محجوبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ٩٥٥ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي: تاريخه ومصادره ونظرياته ونظرياته العامة للأستاذ الدكتور إبراهيم عبدالرحمن إبراهيم، الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٩٥٦ المدخل لدراسة الفقه للدكتور حسين حامد، الناشر: مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- ٩٥٧ المدخل للتشريع الإسلامي: نشأته - أدواره التاريخية - مستقبله للدكتور محمد فاروق النبهان، الناشر: وكالة المطبوعات بالكويت، ودار القلم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
- ٩٥٨ المدخل للشريعة الإسلامية للدكتور أحمد محمود الشافعي، الناشر: الدار الجامعية، ١٩٩٧م.
- ٩٥٩ المدخل للفقه الإسلامي (تاريخه ومصادره ونظرياته العامة) لمحمد سلام مذكور (ت: ١٤٠٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الحديث بالكويت.
- ٩٦٠ المدخل للفقه الإسلامي: تاريخه - قواعده - مبادئه العامة للدكتور عبد الله الدرعان، الناشر: مكتبة التوبة، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٩٦١ المدخل للفقه الإسلامي، تاريخ التشريع الإسلامي - أطواره - مذاهبه - مصادره للدكتور حسن بن علي الشاذلي، الناشر: دار الاتحاد العربي للطباعة.
- ٩٦٢ مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر في الحديث والفقه وآثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب لمحمد بن يعيش، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٤هـ.
- ٩٦٣ المدرسة البغدادية للمذهب المالكي (نشأتها - أعلامها - منهجها - أثرها) للدكتور محمد العلمي، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٩٦٤ المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب للدكتور أحمد بكير محمود، الناشر: دار قتيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٩٦٥ المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس (نشأتها - أعلامها - أصولها وأثرها)

- للدكتور توفيق ابن أحمد الإدريسي، الناشر: دار ابن حزم للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٩٦٦ المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري - نشأة وخصائص لمصطفى الهروس، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٨هـ.
- ٩٦٧ المذاهب الاجتهادية بين يسر الشريعة وعسر التعصب لمحمود إبراهيم بزال، الناشر: دار الكلم الطيب بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٩٦٨ المذاهب الإسلامية- تعريف موجز بالمذاهب الفقهية القائمة في عصرنا وبغيرها من المذاهب للدكتور فوزي فيض الله، الناشر: دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٩٦٩ المذاهب الفقهية الأربعة للعلامة أحمد تيمور باشا (ت: ١٣٤٨هـ)، الناشر: دار الآفاق العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٩٧٠ المذاهب الفقهية الإسلامية والتعصب المذهبي لمحمد تاجا، الناشر: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٩٧١ مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٩٧٢ المذهب الحنبلي - دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته للدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٩٧٣ المذهب الحنفي (مراحل وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته) لأحمد بن محمد نصير الدين النقيب، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٩٧٤ المذهب المالكي: مدارسه ومؤلفاته- خصائصه وسماته لمحمد المختار محمد المامي، الناشر: مركز زايد للتراث والتاريخ بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- ٩٧٥ المذهب عند الحنفية للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي (ت: ١٤٣٠هـ)، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بمكة المكرمة، مطبوع في مجموع بعنوان: دراسات في الفقه الإسلامي.
- ٩٧٦ مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، بعناية: حسن أحمد أسبر، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٩٧٧ مراعاة الخلاف (بحث أصولي) لعبدالرحمن بن معمر السنوسي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٩٧٨ مراعاة الخلاف في الفقه - تأصيلاً وتطبيقاً لصالح بن عبدالعزيز سندي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، إشراف الدكتور عبدالرحمن بن عبد الله الشعلان، العام الجامعي: ١٤١٩هـ.
- ٩٧٩ مراقي السعود إلى مراقي السعود لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني، المعروف بالمرابط (ت: ١٣٢٥هـ)، تحقيق: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مطابع ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٩٨٠ المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها للعلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الجيل ببيروت، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت.
- ٩٨١ مسائل الإمام أحمد بن حنبل الفقهية رواية مهنا بن يحيى الشامي، جمع ودراسة: إسماعيل مرحبا، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٩٨٢ مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح (ت: ٢٦٦هـ)، تحقيق: الدكتور فضل الرحمن دين محمد، الناشر: الدار العلمية بدلهي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٩٨٣ مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (ت: ٢٩٠هـ)، تحقيق:

- الدكتور علي بن سليمان المهنا، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٩٨٤ مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن هانئ النيسابوري (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٩٨٥ مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية برواية إسحاق بن منصور المروزي (ت: ٢٥١هـ)، تحقيق: عبد الله بن معتق السهلي وجماعة، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٩٨٦ مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٩٨٧ مسائل الخلاف في أصول الفقه لأبي عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: راشد بن علي الحاي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم أصول الفقه بكلية، الشريعة بالرياض، إشراف الدكتور عبدالعزيز الربيعة، العام الجامعي ١٤٠٤-١٤٠٥هـ.
- ٩٨٨ مسائل لا يعذر فيها بالجهل على مذهب الإمام مالك شرح العلامة الأمير (ت: ١٢٣٢هـ) على منظومة بهرام، مقدمة محققه: إبراهيم المختار أحمد الجبرتي الزيلعي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٩٨٩ مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.
- ٩٩٠ المسالك في شرح موطأ مالك للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- ٩٩١ المستدرك على الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، اعتنى به: صالح اللحام، الناشر: دار ابن حزم بيروت، والدار العثمانية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٩٩٢ المستدرك على هجر العلم ومعاقله في اليمن للقاضي إسماعيل بن علي الأكوغ، الناشر: دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٩٩٣ المستصفي من علم الأصول للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٩٩٤ المستملح من كتاب التكملة لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي بتونس، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٩٩٥ المستوعب لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: مساعد الفالح، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٩٩٦ المستوعب لتاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند المالكية للدكتور محمد العلمي، الناشر: مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرابطة المحمدية للعلماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٩٩٧ المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر للعلامة محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، الناشر: دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، ١٤٠٢هـ.
- ٩٩٨ مسلم الثبوت في أصول الفقه لمحبه الله بن عبد الشكور (ت: ١١١٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت.
- ٩٩٩ مسند الروياني أبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن أبو يمان، الناشر: مؤسسة قرطبة بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ.

- ١٠٠٠ مسند الشهاب لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٠٠١ مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: إمام علي إمام، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٠٠٢ المسند لأبي بكر أحمد بن عمر البزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله وجماعة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.
- ١٠٠٣ المسند لأبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي (ت: ٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون بدمشق، ودار المغني للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ١٠٠٤ المسند لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي الجاروري (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٠٠٥ المسند لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٠٠٦ المسند لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٠٠٧ المسند لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار الثقافة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- ١٠٠٨ المسند للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ورجعت أيضاً إلى تحقيق الشيخ أحمد شاکر للمسند، الناشر: دار المعارف بمصر، ١٣٧٧هـ.
- ١٠٠٩ المسند للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١٠١٠ المسودة في أصول الفقه صنفها ثلاثة من أئمة آل تيمية، م لمجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبد الله بن الخضر ابن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وشهاب الدين أبو المحاسن عبدالحليم بن عبدالسلام (ت: ٦٨٢هـ)، وأبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جمعها وبيضاها: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الحراني (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن إبراهيم الذروي، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ورجعت أيضاً إلى الطبعة التي حققها: محمد محيي الدين عبدالحמיד، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت.
- ١٠١١ مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه للدكتور شويش هزاه المحاميد، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٠١٢ مشاهير علماء نجد لعبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، الناشر: دار حرش للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ.
- ١٠١٣ مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل للدكتور محمد محروس المدرس، الناشر: وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.
- ١٠١٤ مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت: بعد ٧٣٧هـ)، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

- ١٠١٥ مصادر التشريع الإسلامي فيما لانصَّ فيه للشيخ عبدالوهاب خلاف (ت: ١٣٧٥هـ)، دار القلم بالكويت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ.
- ١٠١٦ مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية- عرض ونقد لإيمان بنت صالح العلواني، الناشر: دار التدمرية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ١٠١٧ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد علي الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، اعتنى به: عادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- ١٠١٨ المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء لمحمد كمال الدين أحمد الراشدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٠١٩ مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات لمريم بنت محمد بن صالح الظفيري، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٠٢٠ المصنف في أصول الفقه لأحمد بن محمد بن علي الوزير، الناشر: دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بسورية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٠٢١ المصقول في علم الأصول للملا محمد جلبي زاده الكوبي (ت: ١٣٦١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق بميار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- ١٠٢٢ المصلحة المرسله والاستحسان وتطبيقاتها الفقهية للدكتور عبداللطيف العلمي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٠٢٣ المصنف للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ١٠٢٤ المصنف للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)،

تحقيق: محمد عوامة، الناشر: شركة دار القبله بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٠٢٥ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التويجري وآخرين، وتنسيق: الدكتور سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠٢٦ مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى للشيخ مصطفى السيوطي الرحيباني (ت: ١٢٤٠هـ)، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

١٠٢٧ مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية للقاضي أحمد بن صالح بن أبي الرجال (ت: ١٠٩٢هـ)، تحقيق: عبدالرقيب مطهر حجر، الناشر: مركز أهل البيت للدارسات الإسلامية باليمن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٠٢٨ المطلع على أبواب المقنع للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (ت: ٧٠٩هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، ١٤٠١هـ.

١٠٢٩ مع الاثني عشرية في الأصول والفروع «موسوعة شاملة» دراسة مقارنة في الحديث وعلومه وكتبه، ودراسة مقارنة في الفقه وأصوله للدكتور علي السالوس، الناشر: دار التقوى بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠٣٠ معارج الألباب في مناهج الحق والصواب لحسين بن مهدي بن عز الدين النعمي (ت: ١١٨٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الله مختار، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ورجعت إلى نسخة أخرى حققها محمد حامد الفقي، وخرج أحاديثها علي حسن عبد الحميد، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٠٣١ المعاصرون لمحمد كرد علي (ت: ١٣٧٢هـ)، علق عليه وأشرف على

طبعه: محمد المصري، الناشر: دار صادر ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

١٠٣٢ معالم السنن لأبي سليمان حمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد الفقي، الناشر: مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة، ومكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

١٠٣٣ معالم تجديد المنهج الفقهي - إنموذج الشوكاني لحليمة بوكروشة، كتاب الأمة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، العددان: (٩٠-٩١) ١٤٢٣هـ.

١٠٣٤ معالم طريقة السلف في أصول الفقه (الثبات والشمول) للدكتور عابد بن محمد السفياي، الناشر: مكتبة المنارة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٠٣٥ معالم وضوابط الاجتهاد عند شيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور علاء الدين حسين رخال، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٣٦ المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: دار الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٠٣٧ المعتمد في أصول الفقه للعلامة أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله، وأحمد بكير، وحسن حنفي، الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٣٨٥هـ.

١٠٣٨ المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني، الناشر: دار الحرمين للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٠٣٩ معجم الشيوخ (المعجم الكبير) لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق بالطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- ١٠٤٠ المعجم الفلسفي، معجم صادر عن مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٣هـ.
- ١٠٤١ المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- ١٠٤٢ المعجم المؤسس للمعجم المفهرس للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٠٤٣ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٠٤٤ المعجم الوسيط قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبدالقادر ومحمد علي النجار، الناشر: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع باستانبول، الطبعة الثانية.
- ١٠٤٥ معجم لغة الفقهاء للأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، الناشر: دار النفائس ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٤٦ معرفة السنن والآثار للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٠٤٧ معرفة الصحابة للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل العزازي، الناشر: دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٠٤٨ معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٠٤٩ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور طيار آلتي

- قولاج، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، ١٤٢٤هـ.
- ١٠٥٠ المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور أكرم العمري، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٠٥١ معنى قول الإمام المطلب: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: علي نايف بقاعي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١٠٥٢ معونة أولي النهى شرح المنتهى للعلامة محمد بن أحمد بن عبدالعزيز المعروف بابن النجار (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٠٥٣ المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: محمد الحسين السليمانى، مطبوع ما يتعلق بأصول الفقه مع المقدمة لابن القصار، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ١٠٥٤ المعونة في الجدل للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٠٥٥ المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب للعلامة أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت: ٩١٤هـ)، خرّجه جماعة بإشراف: الدكتور محمد حجي، الناشر: دار المغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى.
- ١٠٥٦ المعيار في الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي استشهد بها الفقهاء لتاج

- الدين علي بن عبد الله بن الحسن التبريزي الشافعي (ت: ٧٤٦هـ)، تحقيق: خلدون الباشا، الناشر: دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع بسورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- ١٠٥٧ معيد النعم ومبيد النقم للعلامة تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأبو زيد شلبي، ومحمد أبو العيون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ١٠٥٨ المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ١٠٥٩ مغني المحتاج على معرفة معاني ألفاظ المنهاج لمحمد الشربيني الخطيب (ت: ٩٧٧هـ)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ.
- ١٠٦٠ المغني لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ١٠٦١ مغيث الخلق في ترجيح القول الحق لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت: ٤٨٧هـ)، اعتنى به: عبد الحميد تشايطي، الناشر: فيصل آباد باكستان، ١٤٠٢هـ.
- ١٠٦٢ مفاتيح الغيب لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، ملتمز الطبع: عبد الرحمن محمد، الناشر: المطبعة البهية المصرية، ١٣٥٧هـ.
- ١٠٦٣ مفاتيح الفقه الحنبلي للدكتور سالم بن علي الثقفي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
- ١٠٦٤ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لمحمد بن أحمد المعروف بطاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- ١٠٦٥ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عامر بن علي ياسين، الناشر: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ورجعت إلى طبعة دار ابن حزم، تحقيق: فواز زمزلي وفاروق الترك، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ وأشير إليها بـ ط/ ابن حزم.
- ١٠٦٦ المفتي في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في هذا العصر للدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيع، الناشر: دار المطبوعات الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٠٦٧ المفراخ في شرح مراح الأرواح في التصريف لحسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت: ٨٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور شريف عبدالكريم النجار، الناشر: دار عمار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٦٨ مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ت: قيل: ٥٠٣هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ١٠٦٩ المفصل في صنعة الإعراب للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور خالد إسماعيل حسان، الناشر: مكتبة الآداب بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٧٠ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو ويوسف بديوي وأحمد السيد ومحمود بزال، الناشر: دار ابن كثير بدمشق، ودار الكلم الطيب بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٠٧١ مفهوم الفقه الإسلامي وتطوره، وأصالته، ومصادره العقلية والنقلية لنظام الدين عبدالحميد، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- ١٠٧٢ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: دار
الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ١٠٧٣ مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور
(ت: ١٣٩٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ١٤٢٥هـ.
- ١٠٧٤ مقاصد الشريعة ومكارمها لعلال الفاسي (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار
الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.
- ١٠٧٥ مقاصد المكلفين عند الأصوليين للدكتور فيصل بن سعود الحليبي،
الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٠٧٦ المقاصد العامة للشريعة الإسلامية للدكتور يوسف العالم، الناشر: الدار
العالمية للكتاب الإسلامي، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة
الثانية، ١٤١٥هـ.
- ١٠٧٧ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للإمام أبي الحسن علي بن
إسماعيل الأشعري (ت: ٣٣٠هـ)، تحقيق: محي الدين عبدالحميد،
الناشر: المكتبة العصرية ببيروت، ١٤١١هـ.
- ١٠٧٨ مقالات محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، اعتنى بها: نور
الدين طالب، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة
الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٠٧٩ مقاييس اللغة للعلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا
(ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر: دار الجيل ببيروت،
١٤٢٠هـ.
- ١٠٨٠ مقدمات الإمام الكوثري (ت: ١٣٧١هـ)، الناشر: دار الثريا للطباعة
والنشر والتوزيع بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٠٨١ مقدمة ابن خلدون عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)،
تحقيق: الدكتور علي عبدالواحد وافي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة
والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية.

- ١٠٨٢ مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم لمحمد العبد وطارق عبد الحكيم، الناشر: دار الأرقم بالكويت، ١٤٠٥هـ.
- ١٠٨٣ مقدمة في أصول الفقه للقاضي أبي الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بابن القصار المالكي (ت: ٣٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى مخدوم، الناشر: دار المعلمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٠٨٤ مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي للدكتور محمد الدسوقي والدكتور أمينة الجابر، الناشر: دار الثقافة بقطر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٠٨٥ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٠٨٦ المقفى الكبير للعلامة تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد العلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٠٨٧ المقلدون والأئمة الأربعة رحمهم الله لسعيد معشاشة، الناشر: المكتب الإسلامي بدمشق، ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٠٨٨ المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مطبوع مع المقنع والإنصاف، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٠٨٩ الملتقط في دفع ما ذكر عن الإمام أحمد رحمته الله من الكذب والغلط لعل بن محمد أبو الحسن وعمر بن أحمد الأحمد، الناشر: دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٠٩٠ ملحق النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل لمحمد مطيع الحافظ ونزار أباطة، الناشر: دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ.
- ١٠٩١ ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل للعلامة أبي

- محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني،
الناشر: مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩هـ.
- ١٠٩٢ الملل والنحل للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
(ت: ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن فتح الله بدران، الناشر: دار أضواء
السلف بالرياض، مصورة عن طبعة الأزهر، الطبعة الأولى.
- ١٠٩٣ الممتع في التصريف لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر: دار
المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٠٩٤ منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى لبرهان الدين إبراهيم بن
إبراهيم اللقاني (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الهاللي،
الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية،
١٤٢٣هـ.
- ١٠٩٥ منار السالك إلى مذهب الإمام مالك لأحمد السباعي الرجراجي،
الطبعة الأولى بفاس، ١٣٥٩هـ.
- ١٠٩٦ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لشمس الدين أبي عبد الله محمد
بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: يحيى بن
عبد الله الشمالي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة
المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- ١٠٩٧ المناسبة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة للأستاذ الدكتور نور الدين مختار
الخادمي، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة،
ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٩٨ مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي للدكتور
عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية،
١٤١٤هـ.
- ١٠٩٩ المناظرة في أصول التشريع الإسلامي (دراسة في التناظر بين ابن حزم
والباجي) للأستاذ مصطفى الوضيفي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٩هـ.

- ١١٠٠ مناقب الإمام أحمد بن حنبل للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- ١١٠١ مناقب الإمام الشافعي للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: خليل ملا ماطر، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١١٠٢ مناقب الشافعي للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ..
- ١١٠٣ مناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائدية للدكتور محمد سلام مذكور (ت: ١٤٠٥هـ)، الناشر: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٧م.
- ١١٠٤ المناهج الأصولية في الاجتهاد والرأي في التشريع الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد فتحي الدريني، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- ١١٠٥ مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها لأبي الحسن علي بن سعيد الرجزاجي، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ١١٠٦ مناهج المحدثين (مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني) للأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١١٠٧ المنتخب من العلل للخلال لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراجية للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- ١١٠٨ المنتخب من مسند عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ)، تحقيق: أبي عبد الله مصطفى بن العدوي، الناشر: دار بلنسية بالرياض الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ١١٠٩ المنتخب من معجم الشيوخ للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله عبدالقادر، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١١١٠ منتخبات التواريخ الدمشقية لمحمد أديب آل تقي الدين الحصني (ت: ١٣٥٨هـ)، الناشر: دار البيروتي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١١١١ المنتخل في الجدل للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور علي بن عبدالعزيز العميريني، الناشر: دار الوراق بالرياض، ودار النيرين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١١١٢ المنتقى شرح موطأ مالك للعلامة أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمود شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١١١٣ المنتقى لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت: ٣٠٨هـ)، تخريج أبي إسحاق الحويني، الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١١١٤ منتهى السؤل في علم الأصول لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي (ت: ٦٣٠هـ).
- ١١١٥ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل للعلامة جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١١١٦ المنثور في القواعد لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور تيسير فائق أحمد محمود،

- الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ١١١٧ منح الجليل على مختصر العلامة خليل للشيخ محمد عlish (ت: ١٢٩٩هـ)، الناشر: دار صادر بيروت.
- ١١١٨ منحة الغفار حاشية ضوء النهار للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)، مطبوعة مع ضوء النهار.
- ١١١٩ المنحول من تعليقات الأصول للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١١٢٠ المنصف شرح كتاب التصريف للمازري لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الناشر: شركة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ.
- ١١٢١ منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه للعلامة تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: الدكتور سعيد بن علي الحميري، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١٢٢ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١١٢٣ منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد الحداد، الناشر: دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١١٢٤ منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، مطبوع مع شرحه السراج الوهاج.
- ١١٢٥ المنهاج في ترتيب الحجاج للعلامة أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي

- (ت: ١٤٧٤هـ)، تحقيق: عبدالمجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- ١١٢٦ منهج البحث والفتوى في الفقه الإسلامي بين انضباط السابقين واضطراب المعاصرين السيد سابق والأستاذ القرضاوي نموذجاً، لمصطفى بشير الطرابلسي، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر بالإردن، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ١١٢٧ منهج ابن تيمية في الفقه للدكتور سعود بن صالح العطيشان، الناشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١٢٨ منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة - دراسة تأصيلية تطبيقية للدكتور مسفر بن علي القحطاني، الناشر: دار الأندلس الخضراء بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١١٢٩ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لمجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ١١٣٠ منهج الإفتاء عند الإمام ابن القيم الجوزية - دراسة وموازنة لأسامة عمر سليمان الأشقر، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١١٣١ منهج البحث في الفقه الإسلامي: خصائصه ونقائصه للأستاذ الدكتور عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، الناشر: المكتبة المكية بمكة المكرمة، ودار ابن حزم بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- ١١٣٢ منهج الخلاف والنقد عند الإمام المازري للدكتور عبدالحميد عشاق، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١١٣٣ المنهج الفريد في الاجتهاد والتقليد للدكتور وميض بن رمزي العمري، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- ١١٣٤ المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم للدكتور عبدالملك بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- ١١٣٥ منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير للدكتور فهد بن عبدالرحمن الرومي، الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ١١٣٦ المنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي، مقدمة محققه: الحسين بن عبدالرحمن بن محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت.
- ١١٣٧ المنهج في استنباط أحكام النوازل لوائل بن عبد الله الهويريني، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١١٣٨ المذهب في فقه الإمام الشافعي للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي، الناشر: دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١١٣٩ المهمات في شرح الروضة والرافعي للإمام جمال الدين أبي محمد بن الحسن الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي، ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١١٤٠ الموافقات للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع بالخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١١٤١ موافقة الخُبر الخبير للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- ١١٤٢ المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي (ت: ٧٥٦هـ)، الناشر: دار عالم الكتب ببيروت.

- ١١٤٣ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب (ت: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ١١٤٤ موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار المكتبي بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١١٤٥ الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٣هـ.
- ١١٤٦ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: الدكتور مانع الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.
- ١١٤٧ الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد القيسي وإياد القيسي وآخرين، الناشر: مجلة الحكمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١١٤٨ الموسوعة في آداب الفتوى (آداب الفتوى وشروط المفتي وصفة المستفتي وأحكامه وكيفية الفتوى)، وفيها: الفتوى واختلاف القولين لأبي عمرو عثمان بن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، وآداب الفتوى والمفتي والمستفتي لمحبي الدين أبي زكريا النووي (ت: ٦٧٦هـ)، وصفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحنبلي (ت: ٦٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بدر الدين الحسن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١٤٩ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون للعلامة محمد بن علي التهانوي (كان حياً سنة ١١٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ١١٥٠ الموضوعات من الأحاديث المرفوعات للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين بن شكري بوي جيلار، الناشر: دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ١١٥١ الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ١١٥٢ موقف الأئمة الأربعة وأعلام مذهبهم من الرافضة وموقف الرافضة منهم للدكتور عبد الرزاق عبدالمجيد، الناشر: أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١١٥٣ الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية (دراسة نقدية) للدكتور مفرح بن سليمان القوسي، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١١٥٤ موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١١٥٥ موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة، ومنهجه في عرضها للدكتور صالح ابن غرم الله الغامدي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١١٥٦ ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي (ت: ٥٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالملك السعدي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث العربي والإسلامي بالعراق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١١٥٧ ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي البجاوي، الناشر: دار المعرفة بيروت.
- ١١٥٨ الميسر في علم القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور نور الدين مختار الخادمي، الناشر: مؤسسة ابن عاشور للتوزيع بتونس، واليماطة للطباعة والنشر والتوزيع بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

حرف النون

- ١١٥٩ ناظورة الحق لشهاب الدين المرجاني (ت: ١٣٠٦هـ)، طبع ما يتعلق منه بنقد طبقات الفقهاء لابن كمال باشا ملحقاً بكتاب: حسن التقاضي، لمحمد زاهد الكوثري.
- ١١٦٠ النبذ للعلامة أبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت: ٤٥٧هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الناشر: دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ١١٦١ نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول للشيخ عيسى منون (ت: ١٣٦٧هـ)، الناشر: دار العدالة.
- ١١٦٢ نشر الورود شرح مراقبي السعود للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١١٦٣ النجم الوهاج في شرح المنهاج للعلامة كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى الدميري (ت: ٨٠٨هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف محمد غزان عزقول، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١١٦٤ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت: ٨٧٤هـ)، الناشر: دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.
- ١١٦٥ ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة - دورة القاضي عياض، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠١هـ.
- ١١٦٦ ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٠هـ.
- ١١٦٧ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي،

- الناشر: مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ١١٦٨ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لمؤرخ الهند العلامة عبدالحى بن فخر الدين الحسنى (ت: ١٣٤١هـ)، الناشر: دار ابن حزم ببغروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١٦٩ نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر للحافظ أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الرحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١١٧٠ نشأة الفقه الإسلامى وتطوره للدكتور وائل حلاق، ترجم الكتاب: رياض الميلاى، الناشر: دار المدار الإسلامى بليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ١١٧١ نشر البنود على مراقى السعود لعبد الله بن إبراهيم العلوى الشنقيطى (ت: ١٢٣٠هـ)، الناشر: صندوق إحياء التراث الإسلامى المشترك بين المملكة المغربية، والإمارات العربية المتحدة.
- ١١٧٢ نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية لحاتم بن عارف العونى، الناشر: دار الصمى للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- ١١٧٣ نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى الحنفى (ت: ٧٦٢هـ)، اعتنى به: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة الإسلامية بجدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ١١٧٤ نصرة القولين للإمام الشافعى رضوان الله عليه للإمام أبى العباس أحمد بن أبى أحمد الطبرى الشافعى المعروف بابن القاص، تحقيق: مازن سعد الزبيبي، الناشر: دار البيروتى، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١١٧٥ النظائر للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١١٧٦ نظرية الأخذ بما جرى به العمل فى المغرب فى إطار المذهب المالكي للأستاذ عبدالسلام العسرى، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٧هـ.

- ١١٧٧ نظرية الاستحسان في التشريع الإسلامي وصلتها بالمصلحة المرسله
للدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور، الناشر: دار دمشق للطباعة
والنشر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ١١٧٨ نظرية الاستحسان لأسامة الحموي، الناشر: دار الخير للطباعة والنشر
بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١١٧٩ نظرية التخريج في الفقه الإسلامي للدكتور نوار بن الشلي، الناشر: دار
البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ١١٨٠ نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء للدكتور محمد الروكي،
الناشر: دار الصفاء بالجزائر، ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى،
١٤٢١هـ.
- ١١٨١ نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني، الناشر: الدار
العالمية للكتاب الإسلامي، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة
الرابعة، ١٤١٦هـ.
- ١١٨٢ النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل لمحمد كمال الدين بن
محمد الغزي العامري (ت: ١٢١٤هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ
ونزار أباطة، الناشر: دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ.
- ١١٨٣ نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن
إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة
المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ١١٨٤ نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب لشهاب الدين أحمد بن محمد
المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس،
الناشر: دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى الجديدة ١٩٩٧م.
- ١١٨٥ النفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة والجماعة والمعطلة
لأبي محمد أزرق بن محمد سعيداني، الناشر: دار المنهاج للنشر
والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١١٨٦ النقود والرود شرح مختصر ابن الحاجب لأكمل الدين محمد بن محمود
البابرتي الحنفي (ت: ٧٨٦هـ)، تحقيق: ضيف الله العمري، والدكتور

- ترحيب بن ربيعان الدوسري، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١١٨٧ النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، أعده وعلق عليه: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، الناشر: دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١٨٨ النكت الظراف على الأطراف للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبوع مع تحفة الأشراف للمزي تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الناشر: الدار القيمة بالهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ١١٨٩ النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١١٩٠ النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١١٩١ النكت والفرق لمسائل المدونة والمختلطة للفقهاء أبي محمد عبدالحق بن هارون الصقلي (ت: ٤٦٦هـ)، اعتنى به: أحمد بن علي الدمياطي، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١١٩٢ نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للإمام جمال الدين أبي محمد بن الحسن الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ)، الناشر: عالم الكتب بيروت.
- ١١٩٣ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج شمس الدين محمد بن أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٤هـ.
- ١١٩٤ نهاية المراد في شرح هداية ابن العماد لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي

الحنفي، تحقيق: عبدالرزاق الحلبي (ت: ١٠٥١هـ)، الناشر: دار الجفان والجبالي للطباعة والنشر، ودار ابن حزم ببغداد، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

١١٩٥ نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالعظيم الديب، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١١٩٦ نهاية الوصول إلى علم الأصول لأحمد بن علي ابن تغلب الساعاتي (ت: ٦٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور سعد بن غرير السلمي، الناشر: جامعة أم القرى بمكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١١٩٧ نهاية الوصول في دراية الأصول للعلامة صفي الدين محمد بن عبدالرحيم الأرموي الهندي (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: الدكتور صالح بن سليمان اليوسف، والدكتور سعد بن سالم السويح، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١١٩٨ النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، ورجعت أيضاً إلى نسخة أخرى بإشراف علي بن حسن عبدالحميد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ (والعزو إليها برقم الصفحة فقط).

١١٩٩ النهج الأقوى في أركان الفتوى - دراسة فقهية مقارنة لأحكام وآداب الفتوى والمفتي والمستفتي للدكتور أحمد بن سليمان القاضي، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٢٠٠ النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات للعلامة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبدالرحمن القيرواني (ت: ٣٨٦هـ)، تحقيق:

- الدكتور عبدالفتاح الحلو، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ١٢٠١ النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى (المسماة بـ المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب) لأبي عيسى محمد المهدي بن محمد الوزاني (ت: ١٣٤٢هـ)، صححه: الأستاذ: عمر بن عباد، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤١٧هـ.
- ١٢٠٢ نوازل الزكاة- دراسة فقهية تأصيلية للدكتور عبد الله بن منصور الغفيلي، الناشر: دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ١٢٠٣ النوازل الصغرى المسماة (المنح السامية في النوازل الفقهية) لأبي عيسى محمد المهدي بن محمد الوزاني (ت: ١٣٤٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٢هـ.
- ١٢٠٤ نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي (ت: ١٠٣٦هـ)، اعتنى به: الدكتور عبدالحميد الهرامة، الناشر: دار الكاتب بطرابلس الغرب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- ١٢٠٥ نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله محمد، الناشر: دار ابن القيم، ودار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

حرف الهاء

- ١٢٠٦ هجر العلم ومعاقله في اليمن للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، الناشر: دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٢٠٧ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عثمان جمعه ضميرية، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

- ١٢٠٨ هداية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان للشيخ محمد سلطان المعصومي الخجندي (ت: ١٣٨٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن القيم بالدمام، ودار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٢٠٩ الهداية شرح بداية المبتدي لبرهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل أبي بكر المرغيناني (ت: ٥٩٣هـ)، مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام.
- ١٢١٠ الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد) للحافظ أبي الفيض أحمد بن محمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت: ١٣٨٠هـ)، تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي وعدنان شلاق، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٢١١ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للأديب العالم إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية باستانبول، ١٩٥١هـ.

حرف الواو

- ١٢١٢ الواضح في أصول الفقه للعلامة أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت: ٥١٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٢١٣ الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: جماعة من المستشرقين الألمان، الناشر: دار صادر بيروت، ١٩٦٢م.
- ١٢١٤ الوافي في أصول الفقه لحسام الدين حسين بن علي بن حجاج السغناقي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد اليماني، الناشر: دار القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٢١٥ وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- ١٢١٦ الوجيز في أصول استنباط الأحكام في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع بسورية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ١٢١٧ الوجيز في أصول التشريع للدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٢١٨ الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (الدلالات - الاجتهاد والتقليد والفتوى - التعارض والترجيح) للدكتور محمد مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع بسورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٢١٩ الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ.
- ١٢٢٠ الوسيط في المذهب للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد إبراهيم ومحمد ثامر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ورجعت أيضاً إلى الطبعة التي حققها: علي محيي الدين علي القره داغي، الناشر: اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر بالجمهورية العراقية، الطبعة الأولى.
- ١٢٢١ الوسيط في تاريخ التشريع والفقه الإسلامي للدكتور أحمد بن محمد الشرقاوي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٢٢٢ الوسيط في تراجم أدباء شنقيط لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ)، اعتنى به: فؤاد السيد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٢٩هـ.
- ١٢٢٣ الوصول إلى الأصول لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد أبوزنيد، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٢٢٤ الوصول إلى قواعد الأصول لمحمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب التمرتاشي الغزي الحنفي (ت: ١٠٠٤هـ)، تحقيق: محمد شريف أحمد

- ١٢٢٥ سليمان، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر ابن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ.
- ١٢٢٦ الوفيات لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي الشهير بابن قنفذ (ت: ٥٧٠هـ)، تحقيق: عادل نويهض، الناشر: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- ١٢٢٧ ومضات فكر للشيخ محمد الفاضل ابن عاشور (ت: ١٣٩٠هـ)، الناشر: الدار العربية للكتاب بتونس، ١٩٨١م.
- ب: البحوث العلمية والمجلات:

حرف الألف

- ١٢٢٨ آفاق فقه مالك عبر التاريخ لمحمد صالح، بحث منشور في: ندوة الإمام مالك.
- ١٢٢٩ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور حسن مرعي، منشور ضمن كتاب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية- بحوث مقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٦هـ، طبع عام ١٤٠٤هـ.
- ١٢٣٠ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي، منشور ضمن كتاب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية- بحوث مقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٦هـ، طبع عام ١٤٠٤هـ.
- ١٢٣١ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للشيخ علي الخفيف، منشور ضمن كتاب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية- بحوث مقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٦هـ، طبع عام ١٤٠٤هـ.
- ١٢٣٢ الأخذ بالرخص الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.

- ١٢٣٣ الأخذ بالرخص وحكمه للدكتور عبدالعزيز خياط، بحث منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.
- ١٢٣٤ الأخذ بالرخص وحكمه للشيخ الطيب سلامة، بحث منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.
- ١٢٣٥ الأخذ بالرخص وحكمه لمجاهد القاسمي، بحث منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.
- ١٢٣٦ الأخذ بالرخصة وحكمه للدكتور أبو بكر دوكوري، بحث منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.
- ١٢٣٧ الأخذ بالرخصة وحكمه للدكتور عبد الله محمد، بحث منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.
- ١٢٣٨ الأخذ بالرخصة وحكمه لمصطفى التازي، بحث منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.
- ١٢٣٩ أسباب اختلاف وجهات النظر الفقهية للدكتور وهبة الزحيلي، بحث منشور ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.
- ١٢٤٠ الاصطلاحات الفقهية عند الحنابلة للدكتور عبد الكريم بن محمد اللاحم، بحث منشور في مجلة الشريعة وأصول الدين بالقصيم، العدد الثالث، سنة ١٤٠٣/١٤٠٤هـ.
- ١٢٤١ الإمام الشافعي للدكتور وهبة الزحيلي، بحث منشور ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.
- ١٢٤٢ الانتصار لمذهب مالك للدكتور عبد الكبير المدغري، بحث منشور ضمن ندوة الإمام مالك.

حرف التاء

- ١٢٤٣ التلفيق بين أحكام المذاهب للشيخ محمد السنهوري، بحث منشور في مجلة مجمع البحوث الإسلامية، عام ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م.
- ١٢٤٤ التلفيق بين أقوال المذاهب للشيخ عبدالرحمن القلهود، بحث منشور في مجلة مجمع البحوث الإسلامية، عام ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م.

- ١٢٤٥ التلفيق في الاجتهاد والتقليد للدكتور ناصر بن عبد الله الميمان، بحث منشور في مجلة العدل، بالمملكة العربية السعودية، العدد الحادي عشر ١٤٢٢هـ.
- ١٢٤٦ التلفيق في الفتوى للدكتور سعد العنزي، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة الكويت، العدد: الثامن والثلاثون، ١٤٢٠هـ.
- ١٢٤٧ التلفيق لخليل الميس، بحث منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: الثامن.
- ١٢٤٨ التلفيق وموقف الأصوليين منه للدكتور محمد بن عبدالرزاق الدويش، بحث غير منشور، كتب عام ١٤١٥ هـ.
- ١٢٤٩ التمذهب - دراسة تأصيلية واقعية للدكتور عبدالرحمن الجبرين، بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية، العدد: السادس والثمانون.

حرف الحاء

- ١٢٥٠ حقيقة القولين للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور مسلم بن محمد الدوسري، منشور في: مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: الثالث، جمادى أول، ١٤٢٩هـ.
- ١٢٥١ حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة على ضوء قواعد الفقه الإسلامي للدكتور علي القره داغي، منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: السادس.

حرف الشين

- ١٢٥٢ شروط الاجتهاد بين النظرية والتطبيق لعبدالمعز حريز، بحث منشور ضمن مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، العدد: الخمسون.

حرف الصاد

- ١٢٥٣ صمود المذهب المالكي للدكتور عبدالعزيز فارح، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب البغدادي.

حرف الضاد

- ١٢٥٤ ظاهرة الانتصار للمذهب للدكتور محمد المصلح، بحث منشور ضمن بحوث ملتقى القاضي عبدالوهاب البغدادي.

حرف الفاء

- ١٢٥٥ الفقه المالكي بين التدليل والتجديد لمحمود الغرياني، بحث منشور مطبوع ضمن بحوث القاضي عبدالوهاب البغدادي.

حرف الميم

- ١٢٥٦ معنى النوازل والاجتهاد فيها للدكتور عابد بن محمد السفيناني، مجلة الأصول والنوازل، العدد الأول، محرم ١٤٣٠هـ.
- ١٢٥٧ مجلة المنار، مجلة أدبية علمية، منشؤها الشيخ محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، الجزء الرابع، ١٣١٩هـ.
- ١٢٥٨ مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد الثامن، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٢٥٩ مدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبدالحق حميش، بحث منشور في: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود (العلوم الشرعية) العدد: العاشر.
- ١٢٦٠ المدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبدالناصر أبو البصل، بحث منشور في: أبحاث اليرموك، سلسلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: الثالث عشر (أ).
- ١٢٦١ المدرسة الفقهية المالكية بالعراق للدكتور عبدالمنعم التمساني، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب المالكي.
- ١٢٦٢ المدرسة الفقهية المالكية للدكتور عبدالمنعم التمساني، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب البغدادي.

- ١٢٦٣ المدرسة المالكية العراقية للدكتور حميد لحمر، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب المالكي.
- ١٢٦٤ المدرسة المالكية العراقية للدكتور عبدالفتاح الزيني، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب البغدادي.
- ١٢٦٥ المدرسة المالكية في عهد سيادة القيروان للدكتور محمد أبو الأجفان، بحث منشور ضمن بحوث ملتقى القاضي عبدالوهاب البغدادي.
- ١٢٦٦ مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي للدكتور مصطفى أحمد، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب البغدادي.
- ١٢٦٧ المذهب المالكي مذهب المغاربة المفضل للأستاذ محمد الناصري، بحث منشور ضمن ندوة الإمام مالك.
- ١٢٦٨ مراحل تأسيس المدرسة الفقهية للدكتور مختار نصيرة، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب البغدادي.
- ١٢٦٩ ملامح الحوار المذهبي للدكتور رضوان غربية، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول: القاضي عبدالوهاب المالكي.
- ١٢٧٠ مناصرة المذهب وأثرها العلمي للدكتور محمد أبو الأجفان، بحث منشور ضمن مجلة جامعة الزيتونة، العدد الأول، السنة الأولى عام ١٩٩٢م.

حرف النون

- ١٢٧١ نشأة المدرسة المالكية بالمغرب للدكتور إبراهيم القادري، بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب البغدادي.
- ١٢٧٢ نقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي، بحث منشور ضمن موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر.
- ١٢٧٣ النوازل الأصولية للدكتور أحمد بن عبد الله الضويحي، بحث منشور في: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: الرابع والسبعون، السنة التاسعة عشرة، ١٤٢٨هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	٧
أهمية الموضوع	١٠
أسباب اختيار الموضوع	١١
أهداف الموضوع	١٢
الدراسات السابقة	١٣
خطة البحث	٣٢
منهج البحث	٤١
الصعوبات التي واجهت الباحث	٤٥
الشكر والتقدير	٤٦
الباب الأول: الدراسة النظرية للمذهب	٤٩
الفصل الأول: حقيقة المذهب	٥١
المبحث الأول: تعريف المذهب	٥٣
المطلب الأول: تعريف المذهب في اللغة	٥٥
تعريف المذهب في اللغة	٥٥
تعريف المذهب في اللغة	٥٨
المطلب الثاني: تعريف المذهب في الاصطلاح	٦٦
تعريف المذهب اصطلاحاً	٦٦
التعريف المختار للمذهب	٧٢
المناسبة بين التعريف اللغوي للمذهب والاصطلاحي	٧٣
تعريف المذهب في الاصطلاح	٧٣
تعريف المذهب عند المتأخرين	٧٧

٨٧	التعريف المختار
٩٠	العلاقة بين التعريف اللغوي للتمذهب والتعريف الاصطلاحي
٩١	المبحث الثاني: العلاقة بين التمدب، والمصطلحات ذات الصلة
٩٣	المطلب الأول: العلاقة بين التمدب، والتقليد
٩٣	تعريف التقليد في اللغة
٩٦	تعريف التقليد في الاصطلاح
١٠٠	العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي
١٠١	العلاقة بين التمدب والتقليد
١٠٥	المطلب الثاني: العلاقة بين التمدب، والاجتهاد
١٠٥	تعريف الاجتهاد في اللغة
١٠٩	تعريف الاجتهاد في الاصطلاح
١١٢	العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي
١١٢	العلاقة بين التمدب والاجتهاد
١١٤	المطلب الثالث: العلاقة بين التمدب، والاتباع
١١٤	تعريف الاتباع في اللغة
١١٥	تعريف الاتباع في الاصطلاح
١١٨	العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي
١١٩	العلاقة بين التمدب والاتباع
١٢١	المطلب الرابع: العلاقة بين التمدب، والتأسي
١٢١	تعريف التأسي في اللغة
١٢٣	تعريف التأسي في الاصطلاح
١٢٥	العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي
١٢٥	العلاقة بين التمدب والتأسي
١٢٧	المطلب الخامس: العلاقة بين التمدب، والتعصب
١٢٧	تعريف التعصب في اللغة
١٢٨	تعريف التعصب في الاصطلاح
١٣١	العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

١٣١ العلاقة بين التمدب والتعصب
١٣٤ المطلب السادس: العلاقة بين التمدب، والخلاف
١٣٤ تعريف الخلاف في اللغة
١٣٦ تعريف الخلاف في الاصطلاح
١٣٨ العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي
١٣٩ فائدة علم الخلاف
١٤٠ العلاقة بين التمدب والخلاف
١٤٢ المطلب السابع: العلاقة بين التمدب، والانتصار للمذهب
١٤٢ التعريف اللغوي للانتصار
١٤٥ المعنى الاصطلاحي للانتصار للمذهب
١٤٧ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي
١٤٨ العلاقة بين التمدب والانتصار للمذهب
١٥٠ المطلب الثامن: العلاقة بين التمدب، والصلابة في المذهب
١٥٠ تعريف الصلابة في اللغة
١٥١ تعريف الصلابة في المذهب في الاصطلاح
١٥٣ العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي
١٥٣ العلاقة بين التمدب والصلابة في المذهب
١٥٥ المبحث الثالث: أركان التمدب
١٥٧ المطلب الأول: إمام المذهب (صاحب المذهب)
١٥٩ المسألة الأولى: تعريف إمام المذهب
١٦٣ المسألة الثانية: شروط إمام المذهب
١٦٣ النوع الأول: الشروط المتعلقة بالجانب الشخصي للمجتهد
١٧٢ النوع الثاني: الشروط المتعلقة بالجانب العلمي للمجتهد
٢٢١ المسألة الثالثة: طرق إثبات أقوال إمام المذهب
٢٢٤ الفرع الأول: القول
٢٢٤ الجهة الأولى: ثبوت القول عن إمام المذهب
٢٤٨ الجهة الثانية: دلالة قول إمام المذهب

٢٥١	الفرع الثاني : مفهوم القول
٢٥١	القسم الأول : مفهوم الموافقة
٢٥٢	القسم الثاني : مفهوم المخالفة
٢٦٢	الفرع الثالث : الفعل
٢٦٢	تحرير محل النزاع
٢٦٢	الأقوال في المسألة
٢٦٤	أدلة القولين
٢٦٨	الموازنة والترجيح
٢٦٩	نوع الخلاف
٢٧٠	الفرع الرابع : السكوت
٢٧٠	الصورة الأولى : أن يُفعل أمر عند إمام المذهب ويسكت عن إنكاره
٢٧٠	الصورة الثانية : أن يفتي إمام المذهب بحكم ثم يعترض عليه معترض فيسكت الإمام
٢٧٦	الفرع الخامس : التوقف
٢٧٦	طرق معرفة توقف إمام المذهب
٢٧٦	الطريق الأول : تصريح إمام المذهب نفسه بالتوقف
٢٧٦	الطريق الثاني : إجابة إمام المذهب التي يُفهم منها التوقف
٢٨١	الطريق الثالث : حكاية تلاميذ الإمام أو أصحابه عنه أنه متوقف
٢٨١	تحرير محل النزاع
٢٨٢	الأقوال في المسألة
٢٨٢	أدلة القولين
٢٨٣	الموازنة والترجيح
٢٨٣	سبب الخلاف
٢٨٤	الفرع السادس : القياس على قول الإمام
٢٨٥	تحرير محل النزاع
٢٨٦	الأقوال في المسألة
٢٩٢	أدلة الأقوال
٢٩٨	الموازنة والترجيح

٢٩٩ نوع الخلاف
٣٠٠ المسألة الأولى: هل يصح قياس الأولى على قول إمام المذهب؟
٣٠٠ المسألة الثانية: النقل والتخريج
٣١٣ الفرع السابع: لازم قول الإمام
٣١٣ المراد بلازم القول
٣١٧ تحرير محل النزاع
٣١٧ الأقوال في المسألة
٣١٩ أدلة الأقوال
٣٢٠ الموازنة والترجيح
٣٢١ نوع الخلاف
٣٢٢ الفرع الثامن: ثبوت الحديث
 الصورة الأولى: إذا روى الإمام الحديث أو صححه ولم يرده ولم ينقل عنه خلاف ما دل
٣٢٣ عليه الحديث
٣٢٧ الصورة الثانية: إذا روى الإمام الحديث وخالفه
٣٢٨ الصورة الثالثة: إذا ثبت الحديث من غير مروي الإمام، وخالفه
٣٣٤ الصورة الرابعة: إذا ثبت الحديث من غير مروي الإمام ولم ينقل عنه قول بخلافه
٣٣٧ المطلب الثاني: المتمذهب
٣٣٩ المسألة الأولى: تعريف المتمذهب
٣٤٠ المسألة الثانية: شروط المتمذهب
٣٤٠ القسم الأول: الشروط العامة
٣٤١ القسم الثاني: الشروط الخاصة
٣٤٤ المسألة الثالثة: العلاقة بين المتمذهب والمخرّج
٣٤٦ المسألة الرابعة: العلاقة بين المتمذهب والفروعي
٣٤٨ المسألة الخامسة: تمذهب المجتهد
 الحالة الأولى: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين دون أن يكون لهذه النسبة أثر في
٣٤٩ اجتهاده

الحالة الثانية: أن ينتسب المجتهد إلى مذهب معين ويأخذ بقول إمام المذهب في بعض	
المسائل على سبيل الاتباع	٣٥٠
الحالة الثالثة: أن ينتسب المتهجد إلى مذهب معين ويأخذ بقول إمامه في بعض المسائل	
على سبيل التقليد	٣٥١
المسألة السادسة: مذهب العامي	٤٠١
المراد بالعامي	٤٠١
الأقوال في المسألة	٤٠١
أدلة القولين	٤٠٤
الموازنة والترجيح	٤٠٥
نوع الخلاف	٤٠٥
المطلب الثالث: المذهب (التمذهب فيه)	٤٠٧
المسألة الأولى: تعريف المذهب في: اللغة والاصطلاح	٤٠٩
المسألة الثانية: محل التمذهب	٤٠٩
أولاً: مسائل أصول الفقه التي لم يقم عليها دليل قاطع	٤١١
ثانياً: المسائل الفقهية التي ثبتت بدليل نقلي ظني	٤١٣
ثالثاً: المسائل التي لم يرد فيها دليل نقلي أصلاً	٤١٦
المسائل التي ليست مجالاً للتمذهب:	٤١٦
أولاً: القواعد والأصول التي ثبتت بالدليل القاطع	٤١٦
ثانياً: ما عُلِمَ من الدين بالضرورة	٤١٩
ثالثاً: المسائل التي ثبتت بالإجماع القاطع	٤٢١
رابعاً: المسائل الفقهية التي ثبتت بدليل قطعي الثبوت، قطعي الدلالة	٤٢١
المسألة الثالثة: شروط نقل المذهب	٤٢٢
المسألة الرابعة: صور الخطأ في نقل المذهب	٤٥٥
أسباب الوقوع في الخطأ	٤٦٤
المسألة الخامسة: ألفاظ نقل المذهب	٤٦٩
الفرع الأول: الرواية	٤٧٢
التعريف اللغوي للرواية	٤٧٢

٤٧٣	التعريف الاصطلاحي للرواية
٤٧٩	الفرع الثاني : التنبيه
٤٧٩	التعريف اللغوي للتنبيه
٤٨٠	التعريف الاصطلاحي للتنبيه
٤٨٢	الفرع الثالث : القول
٤٨٢	التعريف اللغوي للقول
٤٨٣	التعريف الاصطلاحي للقول
٤٩١	الفرع الرابع : الوجه
٤٩١	التعريف اللغوي للوجه
٤٩٢	التعريف الاصطلاحي للوجه
٤٩٨	الفرع الخامس : الاحتمال
٤٩٨	التعريف اللغوي للاحتمال
٤٩٩	التعريف الاصطلاحي للاحتمال
٥٠٠	الفرع السادس : التخريج
٥٠٠	التعريف اللغوي للتخريج
٥٠٢	التعريف الاصطلاحي للتخريج
٥١٤	الفرع السابع : النقل والتخريج
٥١٧	الفرع الثامن : الصحيح
٥١٧	التعريف اللغوي للصحيح
٥١٩	التعريف الاصطلاحي للصحيح
٥٣١	الفرع التاسع : المعروف
٥٣١	التعريف اللغوي للمعروف
٥٣٢	المعروف في الاصطلاح
٥٣٣	الفرع العاشر : الراجع
٥٣٣	التعريف اللغوي للراجع
٥٣٤	التعريف الاصطلاحي للراجع
٥٣٨	الفرع الحادي عشر : قياس المذهب

٥٣٨	التعريف اللغوي للقياس
٥٣٩	التعريف الاصطلاحي لقياس المذهب
٥٤٣	الفرع الثاني عشر: المشهور من المذهب
٥٤٣	التعريف اللغوي للمشهور
٥٤٤	التعريف الاصطلاحي للمشهور من المذهب
٥٦٠	الفرع الثالث عشر: ظاهر المذهب
٥٦٠	التعريف اللغوي للظاهر
٥٦٢	التعريف الاصطلاحي لظاهر المذهب



المجلد الثاني:

٥٧٣	الفرع الرابع عشر: الضعيف
٥٧٣	التعريف اللغوي للضعيف
٥٧٤	التعريف الاصطلاحي للضعيف
٥٧٧	الفرع الخامس عشر: المنكر
٥٧٧	التعريف اللغوي للمنكر
٥٧٨	التعريف الاصطلاحي للمنكر
٥٨٠	الفرع السادس عشر: الشاذ
٥٨٠	التعريف اللغوي للشاذ
٥٨٠	التعريف الاصطلاحي للشاذ
٥٨٤	الفرع السابع عشر: الطرق
٥٨٤	التعريف اللغوي للطرق
٥٨٥	التعريف الاصطلاحي للطرق
٥٩٠	الفرع الثامن عشر: الإجراء
٥٩٠	التعريف اللغوي للإجراء
٥٩١	التعريف الاصطلاحي للإجراء
٥٩٢	الفرع التاسع عشر: التوجيه
٥٩٢	التعريف اللغوي للتوجيه
٥٩٣	التعريف الاصطلاحي للتوجيه
٥٩٥	المسألة السادسة: تفضيل مذهب من المذاهب
٥٩٥	النقطة الأولى: هل يجوز تفضيل مذهب على غيره؟
٥٩٨	النقطة الثانية: نماذج من أقال بعض العلماء في تفضيل مذهبهم على غيره
٦٠٦	المبحث الرابع: أقسام التمذهب
٦٠٦	أولاً: أقسام التمذهب باعتبار محله
٦٠٩	ثانياً: أقسام التمذهب باعتبار درجة الالتزام بالمذهب
٦١١	ثالثاً: أقسام التمذهب باعتبار صفة التمذهب
٦١٢	رابعاً: أقسام التمذهب باعتبار معرفة الدليل

٦١٥	الفصل الثاني: نشأة التمذهب وتاريخه
٦١٧	المبحث الأول: نشأة التمذهب
٦١٩	المطلب الأول: حالة الناس قبل نشوء المذاهب
٦٣٢	المطلب الثاني: نشأة المذاهب الفقهية
٦٣٤	أولاً: مدرسة الأثر
٦٣٨	ثانياً: مدرسة الرأي
٦٤٦	المطلب الثالث: أسباب نشوء المذاهب الفقهية
٦٤٦	السبب الأول: اختلاف الأصول والمناهج
٦٤٧	السبب الثاني: اختلاف المجتهدين في الفروع
٦٤٨	السبب الثالث: اتباع التلاميذ لشيخوهم
٦٤٨	السبب الرابع: ضعف الهمة عند بعض تلاميذ الأئمة
٦٤٩	المطلب الرابع: أسباب بقاء المذاهب الفقهية الأربعة
٦٥٠	السبب الأول: التلاميذ النجباء
٦٥٧	السبب الثاني: تمذهب الدولة بالتمذهب
٦٦٢	السبب الثالث: المدارس المذهبية
٦٦٣	السبب الرابع: الأوقاف على أرباب المذهب
٦٦٤	السبب الخامس: تفرق المذهب في الأقاليم
٦٦٥	المبحث الثاني: تاريخ التمذهب
٦٦٧	المطلب الأول: التمذهب من نشأته إلى نهاية القرن الثالث الهجري
٦٧٥	المطلب الثاني: التمذهب من القرن الرابع الهجري إلى نهاية القرن السابع الهجري
	المطلب الثالث: التمذهب من القرن الثامن الهجري إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري
٦٩٣	
٧٠٩	المطلب الرابع: التمذهب من منتصف القرن الرابع عشر الهجري إلى العصر الحاضر
٧١٩	الفصل الثالث: حكم التمذهب
٧٢١	تمهيد في: حكم تقليد الميت
٧٢١	صورة المسألة
٧٢٢	تحرير محل النزاع

٧٢٣ الأقوال في المسألة
٧٢٨ أدلة الأقوال
٧٣٥ الموازنة والترجيح
٧٣٦ نوع الخلاف
٧٣٨ سبب الخلاف
٧٤٠ المبحث الأول: التمهذب بمذهب الصحابي والتابعي
٧٤٢ صورة المسألة
٧٤٢ تحرير محل النزاع
٧٤٣ الأقوال في المسألة
٧٤٥ أدلة القولين
٧٥٩ الموازنة والترجيح
٧٦٠ سبب الخلاف
٧٦٣ المبحث الثاني: التمهذب بأحد المذاهب الأربعة الفقهية المشهورة
٧٦٥ تحرير محل النزاع
٧٨٠ الأقوال في المسألة
٧٩٢ أدلة الأقوال
٨٤٩ الموازنة والترجيح
٨٥٧ سبب الخلاف
٨٦٠ نوع الخلاف
٨٦١ المبحث الثالث: التمهذب بغير المذاهب الأربعة
٨٦٢ القسم الأول: التمهذب بمذهب مندثر
٨٧٣ القسم الثاني: التمهذب بالمذهب الظاهري
٨٨٠ القسم الثالث: التمهذب بمذهب فقهي لإحدى الفرق المبتدعة
٨٩١ الفصل الرابع: الأحكام المترتبة على التمهذب
٨٩٣ المبحث الأول: طبقات المتمذهبين
٨٩٥ المطلب الأول: أبرز مناهج المتقدمين في تقسيم طبقات المتمذهبين
٨٩٨ المسألة الأولى: تقسيم ابن الصلاح

- الطبقة الأولى: من لم يكن مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله ٨٩٩
- الطبقة الثانية: من كان مجتهداً مقيداً في مذهب إمامه ٩٠١
- الطبقة الثالثة: مجتهد الفتيا ٩٠٢
- الطبقة الرابعة: حافظ المذهب ٩٠٤
- المسألة الثانية: تقسيم ابن حمدان ٩٠٦
- القسم الأول: المجتهد المطلق ٩٠٧
- القسم الثاني: المجتهد في مذهبه ٩٠٧
- الطبقة الأولى: من كان غير مقلد لإمامه في الحكم ولا في الدليل ٩٠٧
- الطبقة الثانية: مجتهد المذهب ٩٠٨
- الطبقة الثالثة: مجتهد الفتيا ٩٠٩
- الطبقة الرابعة: حافظ المذهب ٩١٠
- القسم الثالث: المجتهد في نوع من العلم ٩١١
- القسم الرابع: المجتهد في مسألة أو مسائل ٩١١
- المسألة الثالثة: تقسيم ابن القيم ٩١٢
- الطبقة الأولى: العالم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ٩١٢
- الطبقة الثانية: مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به ٩١٢
- الطبقة الثالثة: مجتهد في مذهب إمامه ٩١٣
- الطبقة الرابعة: حافظ المذهب ٩١٤
- المسألة الرابعة: تقسيم ابن كمال باشا ٩١٥
- الطبقة الأولى: المجتهدون في الشرع ٩١٥
- الطبقة الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب ٩١٦
- الطبقة الثالثة: المجتهدون في المسائل التي لا رواية فيها عن أصحاب المذهب ٩١٦
- الطبقة الرابعة: أصحاب التخريج من المقلدين ٩١٨
- الطبقة الخامسة: أصحاب الترجيح من المقلدين ٩١٨
- الطبقة السادسة: المقلدون القادرون على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف ٩١٨
- الطبقة السابعة: المقلدون الذين لا يقدر على ما ذكر ٩١٩
- المطلب الثاني: أبرز مناهج المتأخرين في تقسيم طبقات المتمذهبيين ٩٣١

٩٣٣	المسألة الأولى : تقسيم شاه ولي الله الدهلوي
٩٣٣	الطبقة الأولى : المجتهدون اجتهاداً مطلقاً
٩٣٥	الطبقة الثانية : المجتهد في المذهب
٩٣٦	الطبقة الثالثة : مجتهد الفتيا
٩٣٧	الطبقة الرابعة : المقلد الصرف
٩٣٧	المسألة الثانية : تقسيم الشيخ محمد أبو زهرة
٩٣٧	الطبقة الأولى : المجتهدون المستقلون في الاجتهاد
٩٣٨	الطبقة الثانية : المجتهدون المتسبون
٩٣٩	الطبقة الثالثة : المخرّجون
٩٤٠	الطبقة الرابعة : المجتهدون المرجحون بين الروايات والأقوال المختلفة
٩٤١	الطبقة الخامسة : المميزون بين الترجيحات
٩٤٣	المسألة الثالثة : تقسيم الدكتور محمد الفرفور
٩٤٣	الطبقة الأولى : طبقة المجتهدين
٩٤٤	الطبقة الثانية : طبقة المتبعين
٩٤٤	الطبقة الثالثة : طبقة المقلدين
٩٤٦	المطلب الثالث : الموازنة بين التقسيمات
٩٤٦	الموازنة بين تقسيم ابن الصلاح وتقسيم ابن كمال باشا
٩٤٨	طبقات المتمذهبين
٩٤٩	الطبقة الأولى : المجتهد المطلق المنتسب إلى مذهب معين
٩٤٩	الطبقة الثانية : المجتهد المقيد في مذهب إمام معين
٩٥١	الطبقة الثالثة : مجتهد الترجيح
٩٥٢	الطبقة الرابعة : حافظ المذهب
٩٥٣	المبحث الثاني : الانتقال عن المذهب
٩٥٥	المطلب الأول : الانتقال عن التمذهب إلى الاجتهاد
٩٥٧	المسألة الأولى : الانتقال عن التمذهب إلى الاجتهاد المستقل
٩٦٠	المسألة الثانية : الانتقال عن التمذهب إلى الاجتهاد المنتسب
٩٦٢	المطلب الثاني : الانتقال عن التمذهب بمذهب معين إلى التمذهب بمذهب آخر

٩٦٧	المطلب الثالث: الخروج عن المذهب في بعض المسائل
٩٦٩	صورة المسألة
٩٦٩	تحرير محل النزاع
٩٧١	الأقوال في المسألة
٩٧٦	أدلة الأقوال
٩٨٠	الموازنة والترجيح
٩٨١	أثر الخلاف
٩٨٣	المبحث الثالث: تتبع الرخص
٩٨٥	المطلب الأول: تعريف التتبع
٩٨٧	المطلب الثاني: تعريف الرخصة في اللغة
٩٨٧	تعريف الرخصة في اللغة
٩٨٩	تعريف الرخصة في الاصطلاح
٩٩٠	المطلب الثالث: تعريف تتبع الرخص
٩٩٥	المطلب الرابع: الفرق بين الرخصة من العالم، وزلة العالم
٩٩٥	المراد بزلة العالم
٩٩٧	الفرق بين زلة العالم والرخصة
٩٩٨	المطلب الخامس: حكم تتبع الرخص
٩٩٨	تحرير محل النزاع
١٠٠١	الأقوال في المسألة
١٠٠٩	أدلة الأقوال
١٠١٩	الموازنة والترجيح
١٠٢١	أثر الخلاف
١٠٢٣	المبحث الرابع: التلقيق بين المذاهب
١٠٢٥	المطلب الأول: تعريف التلقيق في اللغة والاصطلاح
١٠٢٧	المسألة الأولى: تعريف التلقيق في اللغة
١٠٣٠	المسألة الثانية: تعريف التلقيق في الاصطلاح
١٠٤٣	المطلب الثاني: صور التلقيق

١٠٤٥	المسألة الأولى : التلقيق بين قولين في مسألة وفروعها
١٠٤٧	المسألة الثانية : التلقيق بين أثر القول وقول آخر في مسألة وفروعها
١٠٥١	المطلب الثالث : أقسام التلقيق ، وحكم كل قسم
١٠٥٣	المسألة الأولى : التلقيق في الاجتهاد
١٠٥٤	بناء مسألة التلقيق في الاجتهاد على مسألة إحداث قول ثالث
١٠٥٦	الأقوال في مسألة إحداث قول ثالث
١٠٦٠	أدلة الأقوال
١٠٦٦	الموازنة والترجيح
١٠٦٦	سبب الخلاف
١٠٦٧	المسألة الثانية : التلقيق في التقليد
١٠٦٧	صورة المسألة
١٠٦٧	تحرير محل النزاع
١٠٦٨	الأقوال في المسألة
١٠٧٦	أدلة الأقوال
١٠٨٣	الموازنة والترجيح
١٠٨٥	نوع الخلاف
١٠٨٥	سبب الخلاف
١٠٨٦	المسألة الثالثة : التلقيق في التقنين
١٠٩٠	المطلب الرابع : الفرق بين التلقيق وتبع الرخص
١٠٩٣	الفصل الخامس : أحكام المتمذهب
١٠٩٥	المبحث الأول : عمل المتمذهب إذا خالف مذهبه الدليل
١١٠١	صورة المسألة
١١٠١	تحرير محل النزاع
١١٠٣	الأقوال في المسألة
١١١٢	أدلة الأقوال
١١٢٩	الموازنة والترجيح

المجلد الثالث:

- المبحث الثاني : عمل المتمذهب عند تعدد أقوال إمامه في مسألة واحدة ١١٣٣
- المطلب الأول : حكم تعدد أقوال إمام المذهب ١١٣٥
- القسم الأول : أن يقول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة في
وقت واحد ١١٣٦
- القسم الثاني : أن يقول إمام المذهب بقولين مختلفين في مسألة واحدة في وقتين ١١٥٢
- المطلب الثاني : الترجيح بين أقوال إمام المذهب ١١٥٣
- القسم الأول : الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقت واحد ١١٥٦
- القسم الثاني : الترجيح بين قولي إمام المذهب اللذين قالهما في وقتين ١١٧٠
- المبحث الثالث : أخذ المتمذهب قولاً رجح عنه إمامه ١١٩٥
- طرق معرفة رجوع إمام المذهب عن قوله ١١٩٥
- الحالة الأولى : أن تكون المسألة بعد رجوع الإمام عن قوله وفاقية ١١٩٧
- الحالة الثانية : أن تكون المسألة بعد رجوع الإمام عن قوله خلافة ١١٩٨
- المبحث الرابع : عمل المتمذهب فيما توقف فيه إمامه ١٢٠١
- المبحث الخامس : الاعتداد بقول المتمذهب في الإجماع ١٢٠٥
- القسم الأول : الاعتداد بقول المتمذهب في الإجماع على المسائل الأصولية ١٢٠٨
- القسم الثاني : الاعتداد بقول المتمذهب في الإجماع على المسائل الفقهية ١٢١٠
- المبحث السادس : عمل المتمذهب إذا خالف أحد أتباع الإمام مذهب الإمام ١٢٢٨
- القسم الأول : إذا كان قول أحد أتباع المذهب المخالف لإمام المذهب غير سائر
على أصول المذهب ١٢٢٩
- القسم الثاني : إذا كان قول أحد أتباع المذهب المخالف لإمام المذهب سائراً
على أصول المذهب ١٢٢٩
- المبحث السابع : عمل المتمذهب عند اختلاف أصحابه في تعيين المذهب ١٢٣٣
- المبحث الثامن : إفتاء المتمذهب ١٢٣٧
- تمهيد في تعريف الإفتاء في اللغة، والاصطلاح ١٢٣٩
- تعريف الإفتاء في اللغة ١٢٣٩
- تعريف الإفتاء في الاصطلاح ١٢٤١

١٢٤٨	المطلب الأول: إفتاء المتمذهب بمذهب إمامه
١٢٥٢	تحرير محل النزاع
١٢٥٣	الأقوال في المسألة
١٢٥٧	أدلة الأقوال
١٢٦٣	الموازنة والترجيح
١٢٦٥	نوع الخلاف
١٢٦٥	سبب الخلاف
١٢٦٦	هل للمتمذهب أن يفتي بقول ضعيف في مذهبه؟
١٢٧٣	المطلب الثاني: إفتاء المتمذهب بغير مذهب إمامه
١٢٧٤	الحالة الأولى: أن يفتي المتمذهب بغير مذهبه؛ لرجحانه عنده
١٢٧٦	الحالة الثانية: أن يفتي المتمذهب بغير مذهبه؛ لكونه الأسهل
١٢٧٧	الحالة الثالثة: أن يفتي المتمذهب بغير مذهبه؛ احتياطاً
١٢٧٩	الفصل السادس: أثر التمذهب في التوصل إلى حكم النازلة
١٢٨٤	تمهيد في تعريف النازلة في اللغة والاصطلاح
١٢٨٤	تعريف النازلة في اللغة
١٢٨٥	تعريف النازلة في الاصطلاح
١٢٩١	المبحث الأول: التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على أصول المذهب
١٣٠٠	المبحث الثاني: التوصل إلى حكم النازلة بتخريجها على فروع المذهب
١٣٠٧	الباب الثاني: الدراسة النقدية للتمذهب
١٣٠٩	تمهيد: في الحاجة إلى المذاهب الفقهية
١٣١١	الفصل الأول: آثار التمذهب الإيجابية
١٣١٤	المبحث الأول: ظهور المناظرات الفقهية
١٣٢٣	أمثلة لبعض المناظرات التي جرت لأرباب المذاهب
١٣٢٨	المبحث الثاني: ازدهار النشاط في مجال التأليف
١٣٢٩	التأليف في الفقه المذهبي
١٣٣٢	التأليف في الألغاز والأحاجي والمطارحات الفقهية
١٣٣٣	التأليف في أصول المذهب

- ١٣٣٤ التأليف في قواعد المذهب وضوابطه الفقهية
- ١٣٣٥ التأليف في بيان أدلة المذهب
- ١٣٣٦ التأليف في الردود على مخالفتي المذهب
- ١٣٣٧ التأليف في مناقب إمام المذهب
- ١٣٣٨ التأليف في طبقات علماء المذهب
- ١٣٤١ المبحث الثالث: تجنب الآراء الشاذة
- ١٣٤٣ أمثلة للأقوال الشاذة التي يكاد يتعقد الإجماع على خلافها
- ١٣٤٦ المبحث الرابع: الإمام الشمولي بالمسائل الفقهية والأصولية
- ١٣٥٣ المبحث الخامس: دعم سبيل الارتقاء إلى مقام الاجتهاد
- ١٣٥٦ طرق معرفة بلوغ العالم درجة الاجتهاد المطلق
- ١٣٥٦ أمثلة لبعض العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد في الشريعة
- ١٣٥٩ المبحث السادس: تجنب التناقض في الاختيار بين الأقوال
- ١٣٦٣ المبحث السابع: بروز فن الفروق الفقهية، والأشباه والنظائر
- ١٣٦٣ أولاً: معنى الفروق الفقهية
- ١٣٦٣ ثانياً: معنى الأشباه والنظائر
- ١٣٦٨ مثال الفروق الفقهية، والأشباه والنظائر
- ١٣٦٩ الفصل الثاني: آثار التمذهب السلبية
- ١٣٧١ المبحث الأول: ظهور التعصب المذهبي
- ١٣٧٣ المطلب الأول: الإعراض عن الاستدلال بالكتاب والسنة الثابتة
- ١٣٨٠ المطلب الثاني: رد دلالة الآيات والأحاديث الثابتة، والتكلف في ذلك
- ١٣٨٧ مثال للتكلف في رد الدليل
- ١٣٩٠ المطلب الثالث: الانتصار للمذهب بالأحاديث الواهية
- ١٣٩١ الأمر الأول: بيان أن بعض المتمذهين وَضَعَ أَحَادِيثَ تُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ إِمَامُ مَذْهَبِهِ
- ١٣٩٤ الأمر الثاني: بيان أن بعض المتمذهين ينصرون مذهبهم بأحاديث واهية
- المطلب الرابع: الاستدلال بالحديث متى ما وافق المذهب ومخالفة الحديث نفسه في
- ١٤٠٣ حكم آخر دل عليه لمخالفته المذهب
- ١٤٠٨ أمثلة للأثر السلبي

١٤١٣	المبحث الثاني : دعوى غلق باب الاجتهاد، ومحاربة من يدعيه
١٤٢٣	المبحث الثالث : ظهور الحيل الفقهيّة
١٤٢٣	تعريف الحيل في اللغة
١٤٢٤	تعريف الحيل في الاصطلاح
١٤٢٦	أمثلة على تأثير التمدّج في الإفتاء بالحيلة
١٤٢٧	المبحث الرابع : عدم الاطلاع على ما لدى المذاهب الأخرى
١٤٣٣	الفصل الثالث : أسباب ظهور الآثار السلبية، وطرق علاجها
١٤٣٥	المبحث الأول : أسباب ظهور الآثار السلبية
١٤٣٥	السبب الأول : الغلو في تعظيم أئمة المذاهب
١٤٣٩	السبب الثاني : اعتقاد عدم خفاء شيء من الأدلة على إمام المذهب
١٤٤١	السبب الثالث : اتباع الهوى
١٤٤٤	السبب الرابع : التعصب للمذهب
١٤٤٤	السبب الخامس : المناظرات والجدل
١٤٤٦	السبب السادس : الإلف والاعتقاد على مذهب فقهي واحد
١٤٤٨	السبب السابع : الخشية من وقوع الناس في تتبع الرخص، والتلفيق بين المذاهب
١٤٤٩	السبب الثامن : الأوقاف على المذاهب الفقهيّة
١٤٥١	السبب التاسع : الوقوع في ردة الفعل
١٤٥٣	السبب العاشر : الضعف العلمي
١٤٥٥	السبب الحادي عشر : الكسل والرغبة في الراحة
١٤٥٧	المبحث الثاني : طرق علاج الآثار السلبية
١٤٥٨	الطريق الأول : الاهتمام بالكتب المذهبية التي تُعنى بالاستدلال
١٤٥٩	الطريق الثاني : الاطلاع على بقية المذاهب المتبوعة، ومعرفة أقوال السلف
١٤٦٠	الطريق الثالث : التقاء علماء المذاهب الفقهيّة لدراسة ما يهم المسلمين
١٤٦١	الطريق الرابع : تربية المتمذهب على احترام المذاهب وأهلها
١٤٦٣	الطريق الخامس : العناية بالتخصص العلمي
١٤٦٤	الطريق السادس : العناية بطرق التعليم
١٤٦٧	الفصل الرابع : مشروع توحيد المذاهب الفقهيّة

١٤٦٩	المبحث الأول: مشروع توحيد المذاهب الفقهية
١٤٧٢	أولاً: عرض مشروع الشيخ محمد الباني
١٤٧٣	ثانياً: مشروع الأستاذ محمد عيد عباسي
١٤٧٥	المبحث الثاني: نقد مشروع توحيد المذاهب الفقهية
١٤٧٥	المحور الأول: نقد فكرة توحيد المذاهب
١٤٨١	المحور الثاني: نقد المشروع العملي المقترح لتوحيد المذاهب
١٤٨٥	الخاتمة:
١٤٨٧	أولاً: أهم نتائج البحث
١٥١٤	ثانياً: التوصيات
١٥١٧	قائمة المصادر
١٦٦١	فهرس الموضوعات

